أثـر الإقطـاع
في تـاريخ الأنـدلـس السيـاسي
من منتصف القـرن الثـالث الهـجري
حتى ظهور الخلافة (250هـ-316هـ)

إبراهيم القادري بوتشيش

أثـــر الإقطـاع
في تـاريخ الأنـدلـس السيـاسي
من منتصف القـرن الثالث الهجري
حتى ظهور الخلافة (250هـ ,316هـ)

(رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ الاسلامي)

رقم الايداع القانوني 340 1992
مطابع منشورات عكاظ
4 شارع الحسن الثاني الحي الصناعي فيثا
يعقوب المنصور الرباط

الاهداء

إلى الراحلة والدتي
التي كانت تريدني أن أتعلم
وأستاذي
الذي تعلمت القليل من بحر علمه الواسع
وإلى كل
من يقدس العلم
إليهم جميعا أهدي
هذا العمل
المتواضع

إبراهيم

بسم الله الرحمن الرحيم

«وقُلِ اعْملُوا فسيرى الله عملَكُمْ ورسُولُهُ والمُؤمِنُون»

صدق الله العظيم

كلمة شكر وتقدير

في الوقت الذي لا تزال مشكلة نشر الأبحاث الجامعية الأكاديمية تطفو على واجهة الساحة الثقافية ، تأبى دار عكاظ إلا أن تساهم في تذليل الصعوبات التي تثبط عزم الباحثين الجامعيين ، وتحول دون صلتهم بقرائهم ، تمهيداً لخلق مناخ حوار جاد وبناء وما سلسلة المعتمد بن عباد التي صدرت منها عدة أبحاث جادة ومتميزة إلا دليل على هذا المشروع العلمي الطموح

لذلك لا يسعني إلا أن أجزل الشكر صادقا للمسؤولين عن دار عكاظ على هذه الخطوة العلمية الجريئة ، وتشجيعهم نشر أبحاث تسعى إلى إعادة قراءة التاريخ الأندلسي ، واستنطاق وقائعه ، والحفر في منعرجاته ، واستقصاء مادته التراثية الثرية

إبراهيم القادري بوتشيش

تقديم

بقلم الأستاذ الدكتور
محمود إسماعيل

يسعدني ويشرفني في آن أن أقدم للمهتمين بالتاريخ الاسلامي عموما والمشتغلين بالأندلسيات بوجه خاص هذا العمل لعدة اعتبارات

أولها أن هذا الانجاز يعد باكورة أطروحات التاريخ الاسلامي بكلية الآداب بفاس تحت إشرافي ، وهو في ذات الوقت قمين بأن يتبوأ مكانة الريادة لما تلاه من أعمال أنجزت أيضا تتويجا لفرع التاريخ الاسلامي الذي تشرفت بالعمل فيه تسعة أعوام

أما الاعتبار الثاني فيكمن فيما أثاره هذا العمل أثناء مناقشته من حوار بين أعضاء لجنة المناقشة وصل إلى حد التطاول والصدام

ولم يكن هذا الصدام فيما أزعم وليد اللحظة بقدر ما كان تعبيرا عن صراع الأجيال بين القديم والجديد ، بين المنهج واللامنهج وقد أثبت الباحث أثناء هذا الحوار فضلا عن علمه وتمكنه ، تشبثه ودفاعه عن موضوعه دون تقيد مواربة وأعتقد أن نشر هذا العمل قمين بأن يجعله يحتل بجدارة ما يليق به من منزلة بين المتخصصين

ويتعلق الاعتبار الثالث بإسهامة العمل نفسه ليس فقط في حقل الأندلسيات ، إذ تصدى للتاريخ الاقتصادي الأندلسي في فترة غامضة من تاريخ الأندلس ، فضلا عن تجاوزه طور التاريخ إلى مرحلة التفسير والتنظير في براعة واقتدار ودون اعتساف ، وهو أمر لم يجرؤ على اقتحامه كبار المتخصصين .

أما الاعتبار الأخير فيتعلق بشخص بحث نفسه يعتبر من أنبه تلامذتي وأكثرهم حماسا وشغفا وجهدا ومثابرة بحيث أعد نفسه إعدادا جيدا في معارف نظرية اقتصادية وفلسفية ومنهجية

كما لم يدخر وسعا في الحصول على المادة التاريخية من مظانها الأصيلة ولم تخف عليه خافية في هذا الصدد ، ناهيك عن براعة في استكناه النصوص وسبر غورها وقراءتها قراءة مكينة ، مفيدا من مناهج القدماء ، إلى جانب آخر صيحات المناهج المعاصرة

أما الأمانة في استخلاص الحقائق ، والنزاهة في اطلاق الأحكام فحدث ولا حرج

وفي عبارة واحدة ، يمكن القول بأن هذا العمل تأكيد لا يرقى إليه الشك لصحة المنهج المادي في تناول وقائع التاريخ ، وإثبات لصدق الرؤية السوسيولوجية في تفسير وقائعه وأحداثه

وإذا كانت كل تلك الميزات قد توفرت لعمل يعد باكورة أعمال الباحث فاننا نجزم بأنه بشارة لجملة من الأعمال الناجحة التي سيكشف عنها المستقبل القريب

وفق الله الباحث ، ووفقنا لخدمة التاريخ الاسلامي

محمود إسماعيل عبد الرازق
أستاذ التاريخ الاسلامي بجامعة عين شمس
القاهرة في أبريل 1985

مقدمة حول الموضوع ومصادره

تمثل الفترة الممتدة من منتصف القرن الثالث الهجري حتى ظهور الخلافة حقبة هامة في التاريخ الأندلسي فرغم قصرها الزمني ، شهدت تحولا هاما في الأساس الاقتصادي أفضى إلى ظهور الاقطاع وسيادته على جميع الأصعدة ، ومن ثم أسهم في توجيه التاريخ السياسي الأندلسي والمتتبع لتطور الأحداث يلاحظ أن الاقطاع خلف أزمة عامة لم يسبق أن شهدتها الأندلس من قبل سلطة ضعيفة مغلوبة على أمرها ، عاجزة عن رأب الصدع ، افلاس في خزينة الدولة وميلاد امارات مستقلة متناحرة ؛ الشيء الذي نجم عنه ردود فعل شعبية عنيفة تجلت في قيام معارضة سياسية في المدن والبوادي أسفرت في النهاية عن تداعي وانهيار النظام الاقطاعي وعودة المركزية السياسية ، وبزوغ عصر جديد في الأندلس

ورغم أهمية الاقطاع في تحديد الصيرورة التاريخية لهذه الحقبة ، فإن الدراسات الأندلسية السابقة لم تفطن إليه ، أحجمت عن معالجته متذرعة بشحة المادة حقا إن الأبحاث الاستشراقية ، وكذا بعض الدراسات العربية المعاصرة عالجت الأوضاع السياسية لهذه الفترة في ثنايا التاريخ الأندلسي العام ، ولكنها درجت على تحليلها بمعزل عن الخلفية السوسيو اقتصادية ، الشيء الذي جعلها في الغالب الأعم لا تتجاوز الرؤية التوصيفية ؛ وبالتالي لم يقدر لها الوقوف على النمط الاقطاعي وإبراز التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمخضت عنه كما جرى تناولها وفق مقولات «كالعصبية» «والطائفية» ، وهو أمر زاد الحقبة غموضا وإبهاما

ومع أن المستشرقين من أمثال «شالميطا» «Chalmeta» وألبرنس»

تنبها إلى أهمية النمط الاقطاعي في الأندلس ، فإنهما عزلاه عن التاريخ السياسي ، ومن ثم لم يتمكنا من تحديد أثره في مسارها التاريخي لذلك لا نزال نفتقر إلى دراسة متكاملة تسعى إلى ربط الأوضاع السياسية التي شهدتها الأندلس إبان النصف الثاني من القرن الثالث الهجري بظاهرة الاقطاع التي أثرت في مجريات أحداثها

ولا سبيل لانكار ما يعتور سبيل الباحث من صعوبات في مثل هذه الدراسة ذات الرؤية الطموحة ، خاصة أن الاقطاعية نفسها لا زالت إلى الآن مثار جدل بين منظري التاريخ الاسلامي ، كما وأن الدراسات التاريخية الاقتصادية التي تسعى إلى رصد الواقع الاقتصادي في العالم الاسلامي وتحديد أنماط الانتاج التي شهدها لا تزال في خطواتها الأولى هذا فضلا عن ندرة المصادر الخاصة بالتاريخ الاقتصادي الاجتماعي على العموم

ومع ذلك ، ولجنا الموضوع رغم صعوباته التي أمكن تجاوزها عن طريق لم شتات النصوص المبعثرة في الحوليات التاريخية ، وكتب السيرة والتراجم والطبقات والأنساب والنوازل وكتب الحسبة والأحكام لما لها من صلة بالتاريخ السوسيو اقتصادي ، كذلك أمكن العثور على نصوص جديدة وقراءتها قراءة تتسق مع طبيعة الحقبة الاقطاعية ؛ فضلا عن الاسترشاد بالبناء الفكري لاجلاء بعض الظواهر الغامضة التي عزت مصادرها وسخرنا كل هذه الوسائل – وغيرها لاثبات سيادة النمط الاقطاعي ، والبرهنة على أنه الأساس الموجه للتاريخ السياسي ، دونما اللجوء إلى عسف في التأويل وتخريج للأحكام

وبما أن المصادر تظل حجر الأساس في اختبار صحة افتراضاتنا ، فمن المفيد تناولها بدراسة نقدية

أولاً الحوليات التاريخية

تعد الحوليات التاريخية الأندلسية نادرة إذا ما قيست بنظيرتها المشرقية ويعزى ذلك إلى الأولوية التي أعطاها مؤرخو الأندلس لفن الطبقات والتراجم ، وإلى التأخر النسبي في حركة التدوين التاريخي بهذا البلد ، خاصة أن جل من دخلوها كانوا إما جنودا أو فقهاء

وينسب أول إنتاج تاريخي إلى عبد الملك بن حبيب (توفي سنة 238 هـ) في كتابه الذي يحمل عنوان «التاريخ الكبير» وهو لا يزال مخطوطا وقد نشر الدكتور محمود مكي جزءا منه يتعلق بتاريخ الأندلس وبالرغم من أن المؤلف توفي قبل

الفترة التي ندرسها ، فإن مؤرخا آخر هو ابن أبي الرقاع وصل بسياق الأحداث إلى نهاية عصر الامارة ، فأسدى بذلك خدمة طيبة للموضوع ، وأمدنا بمعلومات حول الأوضاع الاقتصادية ، وكساد الأسواق في قرطبة ، وموقف الفقهاء من الأزمة التي عمت الأندلس ، بالاضافة إلى بعض الروايات حول الفتح ، أفادتنا في دراسة الوضعية القانونية للأرض

وحول هذه المشكلة الأخيرة ، زودنا مخطوط آخر يحمل عنوان «كتاب في ذكر سبب فتح الأندلس وأمرائها»(1) بمادة هامة والكتاب لا يحمل اسم مؤلفه الذي يبدو أنه عاش في عصر المرابطين ، ونكاد لا نعرف شيئا عن وضعيته الطبقية وميوله المذهبي ، ولكن عمله كمؤرخ نبيه لا يرق إليه الشك مصداق ذلك اعتماده على مؤرخين كبار من أمثال الرازي وابن حيان وابن حزم الذين نقل عنهم ناقدا وممحصا ومثبتا للروايات الأقرب إلى الصحة ورغم بعض العيوب التي وردت في الكتاب كسرد أسماء ولاة لم يرد ذكرهم في المصادر المعروفة ، وعدم إسناد بعض الروايات إلى أصحابها واختصار الخبر ، قدم مادة طيبة حول أخبار الفتح ووضعية الأرض وتخميسها من طرف موسى بن نصير ، وما طرأ عليها من تطورات بعد ذلك كما أفاد في دراسة إقطاع الأمراء ، ناهيك عن روايات أخرى لها أهميتها في رصد الأحوال الاقتصادية والاجتماعية.

ومن المؤرخين الذين تعرضوا لأحداث الفترة ، مؤرخ عفا الزمن عن اسمه ، وكاد أن يحجب عنا أيضا العصر الذي عاش فيه لولا العنوان الذي افتتح به كتابه(2) ومن خلاله يتضح أنه عاش في عصر مملكة غرناطة والكتاب لم ينشر بعد ، وهو حافل بالمعلومات الجغرافية في قسمه الأول،والتاريخية في قسمه الثاني وقد اعتمد مؤلفه على من سبقه من المؤرخين والجغرافيين أمثال الرازي وابن خرداذبة والحسن بن مفرج ووجه الأهمية في هذا المصدر أنه احتفظ بالنصوص الضائعة من جغرافية الرازي ، وأمدنا بأخبار حول انتشار الحصون ، وظهور المدن المسورة التي هي إحدى مظاهر النظام الاقطاعي

ووردت عنده روايات عن التجزئة السياسية التي سادت الأندلس في هذه الحقبة ، والمجاعات التي عمتها ، كما قدم وصفا للأراضي التي أقطعت للجند الشامي وغير ذلك من النصوص التي جرت الافادة منها في معظم فصول الدراسة

غير أن أهم مؤرخ أندلسي عالج الفترة باقتدار هو ابن حيان في كتابه «المقتبس» وتظهر أهمية هذا المصدر في أن مؤلفه اعتمد على جملة من المؤرخين المعاصرين للأحداث ، لذلك جاء حافلا بمادة ثرية لم ترد عند غيره ، خاصة القطعتان المتعلقتان

بعهد الأميرين محمد وعبد الله حيث أورد فيهما تفصيلات هامة أثرت الموضوع فيما يتصل بإقطاع الأمراء وقادة العسكر والفقهاء ، فضلا عن معلومات قيمة عن طبقات المجتمع وخراب المدن وانتشار الحصون وأسهب في وصف التجزئة السياسية وحروب الامارات ضد بعضها البعض ، كذا تحالف قوى المعارضة ، وانتشار حركة الصعلكة ، ناهيك عن تناوله الأمور الاقتصادية كخراب الزراعة وفراغ بيت المال وانتشار المجاعات والأوبئة كما يعتبر المصدر الوحيد الذي أفاض في ذكر الثورات الاجتماعية وإن أظهر تحاملا عليها

ويكاد يضاهيه في الأهمية كتاب «البيان المغرب» لابن عذاري (ت بعد 712 هـ) الذي يحوي الجزء الثاني منه أخباراً مطولة تغطي أحداث الفترة موضوع البحث وقد خلف مادة غزيرة خاصة في الجانب السياسي ، كما يعتبر أوفى مصدر لمعرفة الأراضي العنوية من الصلحية وبتجميع الأحداث الموزعة على السنين ، أمكن رصد أهم الحركات الانفصالية والثورات الاجتماعية ورغم ما يظهر من تحامله عليها ، فمن الانصاف أن نثبت أمانته في إسناد المعلومات التي أوردها إلى نقل عنهم

ويمدنا ابن الدلائي (ت سنة 478 هـ) بمادة قيمة في كتابه «ترصيع الأخبار وتنويع الآثار» الذي يعتبر أوفى مصدر عن أخبار الامارات الاقطاعية في الثغور ، إلى جانب ما يورده من نصوص هامة تفيد في دراسة مظاهر الاقطاعية وتطور ملكية الأرض وإليه يرجع الفضل في إلقاء الضوء على إقطاع التسجيل الذي عم في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري ، والحروب التي استعرت بين بني قسي والتجيبيين ، كذا بعض الحركات الجهادية

أما «تاريخ افتتاح الأندلس» لابن القوطية القرطبي (ت سنة 367 هـ) فقد عرض لملكية الأرض وتطور وضعيتها ، والاقطاعات التي أقطعت في مادة غزيرة كما تناول الثورات الاجتماعية والمؤامرات والدسائس التي حيكت في البلاط ، وسلط الأضواء على سياسة الولاة الجائرة ومسؤولية العسكر عما آلت إليه الأوضاع في الأندلس

ومن كتاب «الاحاطة» لابن الخطيب (ت سنة 776 هـ) استقينا معلومات لا بأس بها صحيح أنه أرخ لمدينة واحدة هي غرناطة ، لكنه عرض لاقطاع الجند الشامي من أراضيها ، وذكر إقطاع الأمير عبد الرحمن لمولاه بدر إضافة إلى جوانب اقتصادية أخرى هامة وقدم في مؤلفه «أعمال الأعلام» صورة عن الوضع السياسي الذي عرفته الأندلس ، فأسهب في وصف التجزئة السياسية التي عمت في عهد الأمير عبد الله ، والتطاحن الذي قام بين زعماء الكيانات المستقلة . كما عرض لقوى

المعارضة التي قاومت تسلط العسكر المستبد

أما كتاب «أخبار مجموعة» لمؤلفه المجهول (عاش في القرن 4 الهجري) فأهميته تكمن في التفصيلات الفريدة التي أوردها حول أخبار الفتح إذ حدث بإسهاب عن الأراضي التي فتحت صلحا أو عنوة مما أفاد في دراسة وضعية الأرض من الناحية الشرعية ، وذكر نصوصا حول خميسها ، والاقطاعات التي أقطعت للجند منذ الفتح ، كذا ملكية الأرض في عهد الأمير هشام الرضى وبالاضافة إلى ذلك أورد روايات أجلت الغموض عن علاقة الحركات الانفصالية بتدهور الجباية ووصف التشاحن الذي ساد البلاط

وفيما يتعلق بالتحولات التي عرفتها الأندلس في بداية القرن الرابع الهجري والتي أسفرت عن انهيار الاقطاع أمدنا المؤرخ المجهول في كتابه الذي نشره بروفنسال تحت عنوان Una cronica de Abdrahman Al Nasir III بمادة ضافية حول الحروب التي خاضها الخليفة الناصر ضد الامارات الاقطاعية المستقلة وفيها يظهر تحامله الواضح على الحركات الاجتماعية ، وخاصة حركة ابن حفصون كما يذكر ما حدث في الفترة الأولى من حكم الناصر

يضاف إلى ماسبق ، ما ورد من مادة متناثرة في كتاب «تاريخ الأندلس» لابن الكرد بوس (ت سنة 573 هـ) الذي وصف عمليات الفتح ، وهي ضرورية لمعرفة الوضعية القانونية للأرض ، ثم «نقط العروس» لابن حزم (ت سنة 456 هـ) الذي عرض لذكر المؤامرات التي سادت البلاط وكذا الاغتيالات السياسية ، وهو من الأهمية بمكان لأنه يكشف كثيرا من الحقائق حولها

ومن المؤرخين المغاربة الذين عالجوا أحداث هذه الفترة ابن خلدون (ت سنة 808 هـ) وننوه بأنه المؤرخ الوحيد الذي ربط بين الأزمة السياسية التي شهدتها الأندلس ، وفراغ خزينة الدولة، كما أنه الوحيد الذي لم يظهر تحاملا على الثوار فبينما نجد ابن حيان وابن عذاري وغيرهم يصفونهم بأوصاف دنيئة ، يقتصر ابن خلدون على تسميتهم «بأهل الخلاف» ، ويصفهم أحيانا بالشجاعة والنبل كما أنه الوحيد الذي تجنب ما وصم به القدامى ابن حفصون من نعوت دنيئة ، فهو يلقبه بالأمير ، ويتعرض لحركته دون أدنى تحامل ولكن ما يؤاخذ عليه هو عدم دقته في ذكر المصادر ، والاختصار في الخبر ، حتى أن حركة ابن حفصون رغم تعاطفه معها ، لم يتجاوز في ذكرها نصف صفحة ولعل هذا راجع إلى طبيعة المواضيع التي عالجها ، فهو قدم مسحا عاما لتاريخ الاسلام ، دون التخصص في مرحلة معينة ومع ذلك فإن معلوماته رغم ضآلتها ، تشكل موقفا مناقضا لآراء المؤرخين

الرسميين وقد أمدنا بما يفيد في دراسة الاقطاع على عهد الأمير محمد ، ومنها إقطاعه قرية بطليوس لابن مروان الجليقي كما تحدث عن الاقطاعات في الثغور ، وإمارة بني حجاج ، والسلطة السياسية التي مارستها بمعزل عن الامارة وعرض لأهم الكيانات الاقطاعية من بينها ما لم يرد ذكره في مصادر أخرى وزودنا بنصوص هامة عن خراب العمران واندراس المدن في هذه الفترة وغني عن القول أن مقدمته أفادت البحث في تفسير كثير من الأحداث ودحض آراء بعض المستشرقين

ورغم طابع التعميم الذي تميز به كتاب «نفح الطيب» للمقري (ت سنة 1040 هـ) ، فإن ثمة نصوصا عديدة أضاءت بعض جوانب البحث مثل حديث المؤلف عن الضياع الموجودة في الأندلس وقد نقل هذه النصوص عن الرازي الذي عاش قريبا من الفترة موضوع الدراسة ، مما أتاح لنا دراسة العوامل الطبيعية التي ساهمت في نشوء الملكيات الشاسعة وفي التاريخ الاجتماعي أمدنا بنصوص عن عناصر السكان ، وتدهور العمران ، وظهور شريحة العسكر ومسؤوليتها عن الاضطرابات التي شهدتها الأندلس.هذا إلى جانب روايات أخرى تتعلق بالأوضاع الفكرية التي سادت في ظل النمط الاقطاعي لكن يجب أن نحتاط من رواياته ، إذ من المعلوم أنه اعتمد في تأليفه لهذا الكاتب على ذاكرته بعيدا عن بلده وخزانته

وهناك مخطوط يحمل عنوان «بغية الناظر والسامع والهيكل الجامع بما في التاريخ من الجوامع» ومؤلفه أبو القاسم الزياني (ت سنة 1294 هـ) المؤرخ الرسمي للملك العلوي محمد بن عبد الله وهو مؤلف ضخم يتناول تاريخ البشرية ، وضمنها يسرد تاريخ الأندلس ، ورغم ضآلة المعلومات التي يوردها ، فإنه ينطوي على إشارات تتعلق بالصراع السياسي القائم في عهد الأمير محمد ، ويتجلى ذلك في سرده أخبار صراع أحد الأمراء العرب مع المولدين

وأهمية هذه النصوص ترجع إلى كونها شكلت مادة أمكننا بها الرد على القائلين بالتفسير العنصري لتاريخ الأندلس ، إضافة إلى توظيفها في دراسة البنية الاجتماعية الخاصة بشريحتي العبيد والعسكر

ومن أهم المصادر المشرقية كتاب «الامامة والسياسية» لابن قتيبة الدينوري (ت سنة 276 هـ) «ومروج الذهب» للمسعودي (ت سنة 346 هـ) ثم الكامل في التاريخ لابن الأثير (ت سنة 630 هـ) وتأتي أهمية المصدرين الأولين من معاصرة مؤلفيهما للفترة مدار البحث وبرغم الشك الذي طرح حول نسبة كتاب «الامامة والسياسية» لابن قتيبة ، فإن معاصرته للأحداث ونقله عن روايات تعتبر شاهد عيان لعمليات الفتح ، له أهمية كبرى في تحديد الوضعية القانونية للأرض في الأندلس

وقد أولى ابن الأثير هذه الأشكالية اهتماما كبيرا فتحدث عن الطرق التي فتحت بها أراضي الأندلس بدقة ، وأشار في مواضع كثيرة إلى ما يفيد في دراسة تطور ملكية الأرض في عهد الولاة والامارة ، بالاضافة إلى وصفه للأحداث السياسية التي شهدتها الأندلس ، وحركات الجهاد التي عمت في هذه الحقبة ، مع ذكره لخراب المدن.وكثرة الحصون ، وهو ما يبينه بجلاء المؤرخ المسعودي

كما أن البلاذري (ت سنة 279 هـ) اهتم في «فتوح البلدان» ، بذكر تفاصيل عن الأراضي التي فتحت عنوة أوصلحا ، مما ساعد على معرفة وتحديد الوضعية القانونية للأرض

وأفادنا بعض المؤرخين المشارقة كالطبري (ت سنة 310 هـ) في كتاب «تاريخ الأمم والملوك» وابن مسكويه (ت سنة 362 هـ) في «تجارب الامم» والمقريزي (ت سنة 847 هـ) في كتاب «الخطط» في معالجة الفصل التمهيدي الخاص بالاقطاع الاسلامي ، وربط أحداث الأندلس بما كان يجري في الشرق من أحداث سياسية

ثانيا كتب الطبقات والتراجم والانساب

ساهمت كتب الطبقات والتراجم في إنارة مسار هذا البحث بفضل المادة الغزيرة التي تضمنتها ويأتي في مقدمتها مصدر لا زال مخطوطا وهو «أخبار الفقهاء والمحدثين»(3) لمحمد بن الحارث الخشني (ت سنة 371 هـ) وقد اعتمد المؤلف على مؤرخين أو فقهاء عاصروا الفترة موضوع الدراسة مثل ابن وضاح وابن لبابة وغيرهما وتكمن أهمية هذا المخطوط فيما يتضمنه من تاريخ اجتماعي واقتصادي إلى جانب التاريخ السياسي بالرغم من كونه خاصا بالتراجم والسير هذا إلى جانب ما يحويه من وثائق هامة مثل وثيقة تتعلق برسالة تتضمن عفو الأمير الحكم الربضي على الفقيه يحيى بن يحيى الليثي وقد اتبع الخشني منهجا قوامه عرض الشخصية المترجم لها ، ثم ذكر شيوخها الذين أخذت عنهم ، ووصف رحلاتها وذكر وفاتها وبين الفينة والأخرى يذكر بعض الوقائع بطريقة عفوية ، مما يفيد في تحري التاريخ الاجتماعي وأمدنا بمادة غزيرة للغاية بعضها فريد أفاد في إبراز السلطة التي مارسها المقطع في الاقليم الذي استقل به وأوضح أيضا وضعية الفقهاء ، ونفوذهم الواسع والاقطاعات التي حظوا بها ، فضلا عن أخبار هامة عن جور العمال ، وتفاقم الخطر النصراني ، وحالة بعض الامارات الاقطاعية كإمارة بني حجاج وبني قسي ، إلى جانب روايات حول الأوضاع الاقتصادية والفكرية

وللخشني أيضا كتاب «قضاة قرطبة وعلماء افريقية» وبه معلومات عن استئثار

العسكر بالحكم،والظلم الذي تعرضت له الطبقات المستضعفة ، وانتشار حركة الصعلكة وقد أمدنا في الميدان الاقتصادي بما يكشف عن وجود تجارة محلية ضيقة ، وانتشار ظاهرة الجفاف ، وتدهور الانتاج الحيواني ، وما تمخض عن كل ذلك من مجاعات وأهم من هذا وذاك ، توجد به روايات هامة حول تزوير عقود ملكية الأرض وتكمن أهمية النصوص التي تضمنها الكتاب في كونها جاءت إما من الوثائق التي كانت محفوظة في ديوان الخلافة والتي استغلها المؤلف ، وإما عن طريق الروايات والأخبار التي كانت شائعة بين الناس وذائعة على ألسن مختلف الطبقات الاجتماعية في قرطبة ، وهو ما لا نجد له نظيرا في المصادر الأخرى

أما كتاب «تاريخ علماء الأندلس» لابن الفرضي (ت سنة 403 هـ) ، ففيه مادة غزيرة ومتنوعة ، ولكنها مشتتة ، ويكفي القيام بجمعها وتنسيقها للحصول على تاريخ مترابط ومتسق وقد أفادت كثيرا فيما يخص الامارات المستقلة ، فعندما يترجم ابن الفرضي لزعمائها ، يوضح مظاهر استئثارهم بالسلطة وتنازل الحكم المركزي لهم عنها ويخص الميدان الاجتماعي بنصيب كبير فيذكر وضعية الفقهاء وتصدرهم للهرم الاجتماعي كما يورد روايات هامة حول الاعتزال الذي تسرب إلى الأندلس ، مما يفيد في دراسة حركة ابن مسرة وفي نفس الوقت يأتي بروايات تثبت سيطرة المذهب المالكي المحافظ ، وحركة الاستنارة التي ظهرت في أوساط بعض الفقهاء

وترجم ابن الابار (ت 658 هـ) في كتاب «الحلة السيراء» لبعض زعماء الامارات الاقطاعية ، فأوضح مكانتهم الاجتماعية ، وطريقة عيشهم ، والمناطق التي استقلوا بها ، والحصون التي شادوها ، فأعطى بذلك صورة واضحة عن التجزئة الاقطاعية التي سادت هذه الفترة ، والحروب التي دارت بين أمرائها ، فضلا عن نصوص أفادت في رصد طبقات المجتمع الأندلسي ، والمنافسة القائمة بين العائلات الاقطاعية

وفيما يخص كتابه «التكملة لكتاب الصلة» فرغم ضآلة المعلومات التي يحويها ، تبقى مهمة لدراسة أثر الاقطاع في المجتمع الأندلسي والأوضاع السياسية

أما كتابه الآخر وهو «اعتاب الكتاب» فقد تعرض لاشكالية العلاقة الموجودة بين المولى والصنيعة ووجود «الصنائع» في الشرق العربي

ومن خلال تتبع أسماء الاعلام الذين ترجم لهم القاضي عياض (ت سنة 544 هـ) في كتابه «ترتيب المدارك» أمكن الوقوف على روايات هامة تتعلق بإقطاع الفقهاء وكذا الأوضاع الفكرية التي جاءت تعبيرا عن النمط الاقطاعي السائد

وأوضح كتاب «تاريخ قضاة الأندلس» للنباهي (ت سنة 793 هـ) عدة قضايا

تميزت بها الفترة موضوع الدراسة مثل تأثير شريحة العسكر في أحداثها ، وسيطرتهم على دفة الحكم حيث يسرد أخباراً عن هاشم بن عبد العزيز ، فيصفه بأنه هو الذي قام بأعباء الدولة ويشير في نصوص أخرى إلى سطوة الجند الصقلبي كما أمدنا بوثيقة هامة ، وهي خطبة تكشف مسؤولية العسكر عما آلت إليه الأوضاع في الأندلس ، وما عمها من خراب ، علاوة على إشارات تثبت ظاهرة اغتصاب الأراضي في عصري الولاة والامارة

ومن كتب الطبقات كذلك «كتاب طبقات المالكية» لمؤلف مجهول لا نعرف عنه شيئا ، بل إن العصر الذي عاش فيه لا يمكن استخلاصه إلا من باب التخمينات ، إذ من المرجح أن يكون قد توفي بعد سنة 1025 هـ بدليل أنه يقف في تراجمه عند هذا التاريخ ومهما كان الأمر ، فإن المؤلف ترك مادة هامة عن أعلام المالكية وفقهائها ، وسار على نهج القاضي عياض،إذ يذكر علماء المالكية طبقة طبقة حتى يصل إلى الفترة التي عاشها وإذا كان يلاحظ نقله الواضح عن «ترتيب المدارك» الآنف الذكر ، فإنه ترجم لمن جاء بعد وفاة القاضي عياض ، وأضاف إليها إضافات جديدة وتظهر أمانته في كل ما يذكر ، وحرصه على إسناد الروايات إلى رواتها ، ومنهم ابن الصلاح وابن حارث وابن حيان كما اعتمد على مصدر لو قدر له الوصول إلينا لأسدى خدمة كبرى لتاريخ الأندلس وهو كتاب «تاريخ الخلفاء والفقهاء بقرطبة» ؛ ولا شك أن تنوع هذه المصادر أعطى للكتاب قيمة كبرى ، علاوة على ما تضمنه من معلومات تاريخية نادرة أوردها المؤلف ضمن تراجمه ومن خلالها أمكن الاطلاع على نصوص جديدة عن إقطاع الفقهاء ، وظاهرة الامتناع عن كتابة عقود الأراضي ، ووضعية الفقهاء الممتازة وارتباطهم بالسلطة ، وكذا وضعية العوام هذا فضلا عن قيمته فيما يتعلق بالأوضاع الفكرية

وفي كتاب «طبقات الأطباء والحكماء» لابن جلجل (كان حيا سنة 377 هـ) ، نجد مادة طيبة عن البنية الاجتماعية رغم قلتها فقد أورد المؤلف بعض الأخبار التي أمكن بها تصنيف بعض الأطباء ضمن الارستقراطية الاقطاعية ، ومعرفة بعض كبار الملاكين الذين كانوا يعيشون بما تنتجه ضيعاتهم عن طريق الاكتفاء الذاتي

أما الزبيدي (ت سنة 379 هـ) صاحب كتاب «طبقات النحويين واللغويين» فقد أمدنا بمادة لا بأس بها من الناحيتين الاجتماعية والفكرية وتضمن كتابه وثيقة هامة حول مساندة القطاعات المستنيرة للسلطة المركزية في بداية عصر الخلافة بعد أن عارضتها في الحقبة السابقة .

ويجب أن ننوه بمخطوطين هامين أولهما هو «فقهاء مالقة وأدباؤهم»(4) مؤرخ يعرف بابن عسكر (ت سنة 636 هـ) والثابت أن المخطوط ليس من تأليف ابن عسكر وحده ، بل شاركه في ذلك ابن اخته محمد بن محمد بن خميس الذي أوصل تراجمه إلى نهاية القرن السابع الهجري ، وعرفنا بالمؤلف وقيمته العلمية ومن خلال هذا التعريف نعلم أنه شغل منصب القضاء في مالقة لعبد الله بن هود وأنه «كان جليل القدر ، متفننا في العلوم على اختلافها مشاركا فيها على تشتت أصنافها» ولا شك أن مركزه ساعده على الاطلاع عن الوثائق والكتب ، الشيء الذي جعله متمكنا من ترجمة جميع الاعلام الذين دخلوا مالقة أو خرجوا منها مستندا في ذلك على مصادر كثيرة أهمها ابن حيان وابن أبي الفياض وتكمن أهمية هذا المخطوط في أنه ملأ بعض الثغرات الناتجة عن ضياع مؤلفات تاريخية بكاملها كذا بعض القطع التي لم يعثر عليها من تاريخ ابن حيان ورغم قلة المعلومات التي تهم الفترة مدار البحث ، فإنه أمدنا بوثيقة هي عبارة عن رسالة من الخليفة عبد الرحمن الناصر لأحد ولاته يطلب فيها منه أن يسلم لأحد الفقهاء ضيعة كانت في ملكيته فأسهمت هذه الوثيقة في دراسة إقطاع الفقهاء كما زودنا بمادة مفصلة عن هجوم النورمان على مالقة التي اهتم بأخبارها على الخصوص

أما المخطوط الثاني فهو «أزهار البستان في طبقات الأعيان» الذي ألفه أحد المتصوفة المغاربة في القرن 13 الهجري ويعرف باسم ابن عجيبة وقد اعتمد على من سبقوه في ميدان الترجمة ، غير أنه أضاف بعض التراجم الجديدة التي مكنتنا من الحصول على مادة حول الوضعية الاجتماعية للفقهاء،وكذا نصوص حول الأوضاع الفكرية السائدة في ظل الاقطاعية

ويطرح كتاب «جذوة المقتبس» للحميدي (ت سنة 488 هـ) بعض القضايا الاجتماعية والفكرية استفدنا منها في إثراء الموضوع ، فهو يترجم لشخصيات لعبت دورا طلائعيا في ميدان الصراع الاجتماعي كعمر بن حفصون وعبد الرحمن الجليقي كما يسهب في ذكر الفقهاء المالكيين المحافظين الذين عاشوا في هذه الفترة وبتجميع تراجمهم وأفكارهم يتضح غلبة الايديولوجية المحافظة المعتمدة على النص والتقليد

وأفاض كل من الضبي (ت 599 هـ) ، وابن فرحون (ت 799 هـ) في ترجمة الفقهاء الأندلسيين ، فأعاننا الأول في كتابه «بغية الملتمس» ، في تصحيح بعض الأخطاء التي وقع فيها الحميدي أما ابن فرحون في كتابه «الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب» ، فإنه أضاف تراجم جديدة استقينا منها معلومات حول

وانطلاقا من رؤيتنا بأن الحركة المسرية حركة فكرية اجتماعية عبرت عن موقف سياسي ، فإننا اعتمدنا في دراستها على القفطي في كتابه «إخبار العلماء بأخبار الحكماء» وهو كتاب خاص بتراجم الحكماء ، ومنه استقينا مادة عن ابن مسرة والظروف التي جعلت حركته تتحول من حركة فكرية إلى حركة اجتماعية

وعالجت كتب الانساب كثيرا من القضايا التي طرحها الموضوع ، ويأتي في مقدمتها كتاب «جمهرة انساب العرب» لابن حزم الأندلسي.وتتجلى أهميته فيما قام به المؤلف من عقد الصلة بين القبائل العربية النازحة نحو الأندلس وأصولها المشرقية التي انحدرت منها ، فأعطانا أسماء القبائل والمدن الأندلسية التي استقرت بها ، مما أفاد الموضوع من حيث معرفة توزيع السكان ، هذا فضلا عن إسهابه في ذكر الشعراء وبعض الأسر الاقطاعية كبني قسي وبني خلدون.وفي حديثه عن هذه العائلات ما يجعل الدارس يدرك التمزق السياسي الذي ساد الأندلس خلال هذه الحقبة ويلاحظ أنه كلما ذكر نسب القبائل إلا وأردف بين الفينة والأخرى أخبارا تاريخية حول بعض الثوار الذين قادوا الانتفاضات الشعبية ، فساعدنا في هذا الصدد على الوقوف على أنسابهم والتحقق منها

وثمة مصدر آخر يدخل في عداد كتب الانساب هو «بيوتات فاس الكبرى» لابن الأحمر ، ويتضمن تعريفا ببعض البيوتات الفاسية النبيهة ونسبها ولكن القيمة تكمن في أن الناسخ عندما كان يجمع أوراق الكتاب ، اختلطت به ورقة دخيلة تتعلق بالأندلس ، وفي ذلك رحمة للباحث في التاريخ الاجتماعي،إذ تضم الورقة بين سطورها مادة هامة تتحدث عن المجتمع الأندلسي،وطبقاته ومختلف الحرف التي زاولها عوام البوادي والمدن كل ذلك ساعدنا في تكوين فكرة لا بأس بها عن الأوضاع الاجتماعية وتفسير أسباب ثورات العوام

أما كتاب «مفاخر البربر» لمؤلف مجهول (القرن 7 هـ) فقد تطرق إلى تملك الأرض من قبل بعض العائلات البربرية ، والوضعية الاجتماعية للبربر في الأندلس ، وهي معلومات نقلها عن ابن حزم ، ولكنه نظمها ورتبها بعد أن كانت مبعثرة في كتاب «الجمهرة» ، ومنها اتضحت المكانة الاجتماعية التي احتلتها بعض العناصر البربرية ، فجرى توظيف ذلك في الرد على الدارسين الذين ذهبوا إلى القول بأن جل البربر شكلوا أدنى الطبقات الاجتماعية وبالرغم من تعصب المؤرخ للبربر ، فإن ذلك لم ينعكس على كتاباته بشكل يسترعي الانتباه خاصة وأنه أسند ما ذكره إلى مصادره الأصلية .

ثالثا كتب الجغرافية والرحلات

يعد الأدب الجغرافي وأدب الرحلات من أهم المظان التي يعول عليها في الأبحاث التاريخية الخاصة بالاندلس ومن هذا القبيل كتاب «رحلة الوزير في افتكاك الأسير» للغساني (القرن 17 م) الذي أرسله السلطان العلوي المولى إسماعيل سفيرا إلى كارلوصII ملك اسبانيا سنة 1102هـ. والواقع أن هذه الرحلة أسدت خدمة طيبة لموضوع البحث ، إذ أن الغساني دون سفارته وأورد معها في نفس الوقت نبذا تاريخية عن الفتح الاسلامي للأندلس وتتجلى أهمية ما أورده في مسألتين أولهما أنه خصص الجزء الأكبر من أخباره عن فتح الأندلس والكيفية التي وزعت بها الأرض بين الجنود ، وثانيهما يكمن في أن الروايات التي ذكرها نقلها عن مصدر عبثت به يد الدهر وهو من تأليف إبراهيم بن مزين وبغض النظر عن مثالبه وأهمها الأخطاء التاريخية التي وقع فيها ، فإنه زخر بمادة بالغة الأهمية ففي ثنايا حديثه عن فتح الأندلس يطالعنا بخبر تخميس الأرض وتقسيمها بين الجنود ، كذا الاقطاعات التي أقرتها الخلافة في دمشق للعسكر الوافد من الشرق ، وهو ما أتاح فرصة المقارنة مع الروايات المناقضة لها كما أفاد في دراسة الاقطاعات التي منحت للجنود إبان عهد الوالي السمح بن مالك الخولاني ، وكذا إقطاع بعض العناصر من الأرستقراطية القرشية وثمة روايات هامة تضمنها الكتاب،تعتبر ركيزة أساسية لدراسة ملكية الأرض ووضعيتها القانونية

وفي كتاب «السفرة» أو ما يعرف بجغرافية الزهري (ت في منتصف القرن 6 هـ) نجد روايات مناقضة لما جاء في المصدر السابق ، ولذلك اعتمدنا على المقارنة في محاولة تحري الحقيقة فإذا كان هذا المصدر قد أمدنا بإشارات هامة تخص المجال الاقتصادي كما هو الشأن في كتب الجغرافيا ، فإنه كشف النقاب عن الوضعية اللاقانونية للأرض بحيث زودنا برواية هامة تدل على عدم تخميس أرض الأندلس باستثناء مدينة مرسية

ويلقي كتاب «الروض المعطار» للحميري (ت سنة 710 هـ) أضواء عن ملكية الأرض في الأندلس ، ذلك أن مؤلفه لم يجعل منه كتابا محضا بل عرض فيه لروايات تاريخية قيمة وإذا كان قد ورث نفس المثالب التي ميزت إنتاج الجغرافيين وأهمها إيراد روايات خرافية ، فإن قيمة كتابه تتمثل في وصفه للأندلس وأنهارها وأرضها ، مما يفيد في الافصاح عن طبيعتها المائية القابلة لاحتضان الاقطاعية وعندما يذكر المدن ، يتطرق إلى تملك الجند الشامي لأراضيها ، ويتحدث عن المنيات التي كانت في ملكية الأمراء ، ويشير إلى المدن التي أسسها زعماء الامارات

الاقطاعية والزراعات الموجودة فيها ، كما يوضح قدر الجباية على عهد الأمير محمد وما صاحب هذا العهد من إنشاء الحصون وخراب المدن ، ناهيك عن نصوص أخرى ساعدت في إلقاء الضوء على إقطاعات العسكر

وتفيض جغرافية الرازي (ت سنة 344 هـ) بتفاصيل فريدة حول الأوضاع الاقتصادية خاصة أن صاحبها عاش قريبا من الفترة التي ندرسها وأبان وصفه الجغرافي ما ساد الأندلس من زراعات معاشية في الحقبة الاقطاعية ، وأفادنا فيما يتعلق بملكية الأرض بوصفه للطبيعة المائية للأندلس ، والأراضي التي انتشرت فيها الضياع ، والأراضي الموجودة على مختلف الأنهار كما وصف «القنبابية» التي وجدت فيها الأراضي الأميرية ، بالاضافة إلى إشاراته المتنوعة لملكية العسكر وفيما يخص التحولات التي شهدتها الأندلس في بداية القرن الرابع الهجري والتي أسفرت عن اضمحلال الاقطاع ، أظهر أثر العوامل الخارجية في هذا الاضمحلال

وأهم ما خلفه البكري (ت سنة 487 هـ) يتمثل في «كتاب المسالك والممالك». وبفضل معلوماته الجغرافية أمكن الافادة بكثير من العناصر الهامة مثل هجرة التجار الأندلسيين ، والتجاؤهم إلى بلاد المغرب وتأسيسهم مدنا خاصة بممارسة نشاطهم التجاري فرارا من بطش القوى الاقطاعية ، وكذا خراب المدن وما سادها من خلل اجتماعي كما أمكن الحصول على نصوص تتعلق بملكية الأرض ، والأقاليم التي أقطعت للمنتزين ، إلى جانب بعض الاشارات عن الزراعات المعاشية وتجارة الكماليات التي سادت الأندلس

ووصف الادريسي (ت سنة 560 هـ) في «نزهة المشتاق» المدن وزراعاتها وحصونها وخاصة بطليوس وببشتر معقل ابن حفصون وبالرغم من أنه عاش في وقت متأخر ، فالثابت أنه نقل عن الرازي القريب من الفترة موضوع الدراسة

ولا تقل أهمية عن هذا المصدر قطعة جغرافية أخرى صنفها ابن غالب (القرن السادس هـ) تحت عنوان «فرحة الأنفس» وقد نقل عن الرازي وأضاف ما يفيد في معرفة الناحية العمرانية وخصوبة الأراضي التي نزلها الجند الوافد من الشرق

أما الجغرافيون المشارقة الذين اهتموا بالاندلس ، فمنهم اليعقوبي في كتابه المعروف «بكتاب البلدان» ، وابن الفقيه في جغرافيته التي سماها «مختصر كتاب البلدان» ، إضافة إلى كتاب «المسالك والممالك» لابن خرداذبة وتتجلى أهمية هذه المصادر في كون أصحابها عاصروا الفترة موضوع البحث ومعلوم أن اليعقوبي (ت سنة 284 هـ) زار معظم الأقاليم الاسلامية واطلع على أحوالها ومع أن وصفه اتسم بالايجاز فإنه لا يخلو من أهمية حيث قدم وصفا دقيقا للعناصر والأجناس التي

كان يضمها المجتمع الأندلسي ووصف انحطاط العمران ، وذكر هجوم المجوس على اشبيلية سنة 229 هـ إضافة إلى نصوص أخرى دعمت بعض القضايا التي أثرناها في البحث

أما ابن الفقيه (توفي في أوائل القرن 4 هـ) ، فإنه قدم جغرافية مختصرة ضمنها وصفه للأندلس ولكن عيبه يتمثل في عدم زيارته لها ، وذكره لأخبار تاريخية دون إسنادها إلى من نقل عنهم ، إضافة إلى شدة الاختصار ومع ذلك زخر بمعلومات تهم المنتوجات الزراعية والعملة المتداولة ، وتجارة الكماليات ، كذا تجارة العبيد والصقالبة ؛ وأخرى تلقي الضوء على الانحطاط المديني الذي ساد الأندلس

وقدم ابن خرداذبة (ت سنة 300 هـ) مادة حول الفلاحة وحالة المدن الأندلسية غير أن أهم ما أورده يتجلى في ذكر الطرق التجارية واحتكار اليهود الرهدانية للتجارة

وقريبا من هذه الفترة ، ألف ثلاثة من الرحالة العرب المشارقة مصنفات جغرافية تهم الأندلس وأولهم ابن حوقل (ت سنة 367 هـ) الذي زارها وضمن ما شاهده في كتابه «صورة الأرض» وتتجلى قيمة هذا المصدر في النصوص المتعلقة بالعوامل الخارجية التي أدت إلى انهيار الاقطاع ، ومن خلالها أمكن مقارنة المظاهر الاقتصادية في عصر الخلافة مع نظيرتها التي سبقتها في الحقبة الاقطاعية ولكن يجب أن نتقبل أخباره بكثير من الحيطة والحذر لأنه كان جاسوسا للفاطميين ، فليس من المستبعد أن يكون قد بالغ في وصف خيرات الأندلس لكي يسيل لعاب الخليفة الفاطمي الذي كان يطمع في الاستيلاء عليها

أما ثانيهما فهو الاصطخري (ت سنة 346 هـ) الذي صنف كتاب «المسالك والممالك» فهو يعرض أيضا للأوضاع الاقتصادية التي بدأت تعرف تحولا في بداية القرن 4 هـ وهي المرحلة التي أوليناها اهتماما للوقوف على العوامل التي ساهمت في انحلال الاقطاع ، هذا فضلا عن عرضه لبعض الحركات الانفصالية وخراب المدن

وزودنا المقدسي (ت سنة 380 هـ) في كتابه «أحسن التقاسيم في معرفة الاقاليم» بنفس الشيء ، ولكنه أضاف إلى ذلك رواية حول سيطرة المذهب المالكي وقمع المذاهب الأخرى ورغم أنه لم يزرها ، فإننا نعرف أنه كان يسأل «ثقاة الناس» ، مما يجعلنا نطمئن إلى رواياته

ويأتي بعد ذلك مصدران شرقيان آخران متأخران كتاب «تقويم البلدان» لأبي الفدا (ت سنة 732 هـ) وهو يوضح الطبيعة الزراعية للأندلس وصورا من مظاهر

النشاط الاقتصادي ثم كتاب «آثار البلاد وأخبار العباد» للقزويني (ت سنة 682 هـ) الذي وصف بعض المدن الأندلسية، وتحدث عن وسائل السقي ووجود بعض الأراضي في جوانب الأنهار كما وردت عنده إشارات حول تفاقم الخطر النصراني وسيطرة المذهب المالكي

رابعا كتب الفقه والخراج والحسبة والنوازل

ومن المصادر التي طعمت البحث، كتب الفقه والخراج والحسبة والنوازل وتمكن تصنيف كتب الفقه والخراج إلى مجموعتين إحداها تعرضت للاقطاع حسب المفاهيم الدينية النظرية المحضة، ولكنها جاءت معبرة عن آراء فقهاء الأندلس ومن ثم تناولت وضعية الأرض، فأسدت بذلك خدمة طيبة للموضوع

ومن هذه المجموعة نذكر «كتاب الأموال» لأبي جعفر بن نصر الداودي (ت سنة 402 هـ) والكتاب لا زال مخطوطا ولم ينشر منه إلا جزء يسير بتحقيق باحثين تونسيين[5] أما المؤلف فقد عاش في القرن الرابع الهجري، وهو من خيرة الفقهاء المالكيين الضالعين في أحكام الشريعة، ولا أدل على ذلك من كثرة مصنفاته وقد تناول في كتابه عدة قضايا فقهية من بينها أحكام الاقطاع حيث ذكر آراء الفقهاء فيه، وعالج تطوره من الناحية التاريخية وطالعنا فجأة وهو يتحدث عن أرض إفريقية والمغرب بذكر وضعية الأرض في الأندلس إبان الفتح الاسلامي، فذكر أنها لم تخضع لحكم الشريعة ولعل أهمية هذا الرأي هو أنه أول رأي يطعن في وضعيتها اللاشرعية، وهو ما أكده ابن حزم بعد ذلك

وثمة مخطوط فقهي لم ينشر بعد كذلك وهو كتاب «الامتاع في أحكام الاقطاع» لعباس بن إبراهيم[6] الذي عاش في فترة حديثة،إذ أنه فرغ من تأليفه سنة 1330 هـ،وكان يشغل منصب قاضي مراكش وعالج فيه جميع أحكام الاقطاع وتناول في فصول مختلفة كل القضايا التي يطرحها ونظرا لاعتماده على مصادر كثيرة فقد أمدنا بمادة هامة حول وضعية الأرض في الأندلس إبان الفتح العربي أفادت في معرفة الصلحية من العنوية، وعملية البيع والشراء فيها، مما سمح بتكوين فكرة طيبة عن رأي فقهاء الأندلس حول إشكالية وضعية الأرض وأحكامهم فيما يتعلق بالاقطاع

وثمة مصدر ثالث لا يزال مخطوطا كذلك، وهو لا يحمل عنوانا ولا ذكرا لاسم مؤلفه[7]. وقد تناول فيه صاحبه مجموعة كبيرة من المسائل الفقهية اعتمد فيها

اعتمادا كبيرا على فقهاء الغرب الاسلامي وانطلاقا من وحدة التشريع ، اعتمدنا عليه ، فتم بذلك تذليل بعض الصعوبات ويبدو أن المؤلف متمكن من علمه وفقهه ، ولذلك جاء كتابه حافلا بجملة من المعلومات التاريخية القيمة خاصة عن الاقطاع وملكية الأرض في الأندلس وعلاقات الانتاج وحقوق الصناع وعلاقتهم بالمحتسب ، وهو نفس الموضوع الذي يعرضه بإسهاب ابن أبي زمنين في مخطوط «منتخب الأحكام»

أما المجموعة الثانية من كتب الأحكام الفقهية فتتمثل في المصادر التي عالجت الاقطاع الاسلامي وأحكامه من الناحية النظرية وقد أنارت جوانب الفصل التمهيدي الذي عالج الاقطاع الاسلامي وأهم المصادر في هذا المعنى كتاب «الأحكام السلطانية» للماوردي (ت سنة 450 هـ) الذي تزامن تأليف كتابه مع انتشار الاقطاع العسكري بكيفية أثارت انتباهه ، ولذلك عالج هذه الظاهرة بدقة وتفصيل من الناحية الشرعية ، وقام بتحليل مفصل للاقطاع وأقسامه ، مما ساعدنا على تكوين فكرة متكاملة عنه ، ومعرفة تطور مفهومه ، ومن ثم مقارنته بالاقطاع الأوروبي واستخراج ملامحه الخاصة

ومن الأهمية الاشارة إلى أن كتب الخراج ساعدت في دراسة الاقطاع الاسلامي ، ونذكر في هذا الصدد «كتاب الخراج» لأبي يوسف (ت سنة 182 هـ) وكتاب الخراج ليحيى بن آدم (ت سنة 203 هـ) وكتاب الأموال ، لأبي عبيد بن سلام (ت سنة 224 هـ)

كما تعتبر كتب النوازل والفتاوى من بين المصادر الزاخرة بمادة تاريخية تفوق في قيمتها قيمة المصادر التاريخية أحيانا ووجه أهميتها يتجلى في طرح عدة قضايا اجتماعية واقتصادية تمس حياة العوام ، ولذلك حرصنا كل الحرص على الافادة منها

ومن أهم كتب النوازل التي أنارت الموضوع كتاب «المعيار المعرب» للونشريسي (ت سنة 914 هـ) الذي اشتغل في التدريس واضطهد على يد أبي ثابت الزياني لحرصه على قول الحق ، وهذا ما يبين أهمية الفتاوي التي يتضمنها الكتاب

وفي نوازله معلومات قيمة عن وضعية الأرض في الأندلس من الناحية الشرعية فضلا عن مادة طيبة للغاية عن مظاهر النشاط الاقتصادي وخاصة التجارة الداخلية ، إذ نقل فتاوى الفقيه ابن لبابة الذي عاصر المرحلة التي ندرسها ، فكشف النقاب عما تعرضت له الأسواق من اغتصاب وابتزاز العسكر ومحلية التجارة واحتقار الفقهاء لها ، وندرة الصناعة وانحطاطها

ويحوي كتاب «نوازل الأحكام» لابن سهل (ت سنة 486 هـ) معلومات تاريخية

قل نظيرها ولا زال هذا الكتاب مخطوطا(8) وكل ما نعرف عن مؤلفه أنه اشتغل في منصب القضاء بغرناطة وأنه كان «جيد الفقه حافظا للمدونة» ضليعا في أحكام الفتيا وبرغم ضآلة المعلومات فهي بالغة الأهمية ، إذ تميزت بجدتها خاصة ما يورده المؤلف حول بيع الأحرار وتحويلهم إلى عبيد أثناء ثورة ابن حفصون علاوة على نصوص أخرى تتعلق بملكية الأرض

وثمة مصدر آخر ، هو بمثابة رد على مسألة من المسائل الشرعية ، ألفه ابن حزم تحت عنوان «الرد على ابن النغريلة اليهودي» وقد شمل رأي ابن حزم حول الوضعية اللاقانونية للأرض ، وهو ما أسهم في إجلاء الغموض عن هذه الاشكالية التي طرحها الموضوع

وألقت كتب الحسبة(9) ضوءا باهرا على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية من البحث

ويعد «كتاب أحكام السوق» ليحيى بن عمر (ت سنة 284 هـ) من أهم المصادر التي يعول عليها في دراسة حياة العوام في المدن وقد أمكن بفضله رصد مادة هامة تتعلق بنشاطهم الاقتصادي وما يجري داخل الأسواق من عمليات الاحتكار ، والعقوبات التي صدرت في حق الباعة وقدم المصدر ما أفاد في توضيح حالة الحرفيين والمشاكل التي تعرضوا لها في عملهم واضطهادهم من طرف المحتسب وهو يتجاوز المدن فيعرض لأحوال المزارعين وما تعرضوا له من ألوان البؤس والحرمان

ومن كتب الحسبة المعروفة حسبة ابن عبدون (ت سنة 530 هـ) وحسبة السقطي (القرن 6 هـ)(10) وإذا كانت حسبة ابن عبدون لاتهم سوى اشبيلية ، فذلك لا يحول دون تطبيقها على الأندلس كلها حيث إن هذه المدينة تمثل عينة من المدن الأندلسية ، وهي تقدم صورة عن الحياة الشعبية التي عرفتها وخاصة الحرف والمهن التي زاولها سكانها ، والتنظيم الاقتصادي في الأسواق ، إلى جانب كثير من الجوانب الاجتماعية المرتبطة بها ، مما أغنى الموضوع من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية

أما حسبة السقطي فإنها جاءت نتيجة معايشته للواقع ، ووقوفه على ظواهر اجتماعية لا حظها بالعيان وتبرز أهميتها في المعلومات الدقيقة عن الحياة اليومية لعوام المدن كالطحانين والدباغين وباعة الأسواق وغيرهم ، وما واجهوه من عسف السلطة ، وأفادت أحيانا في معرفة أنواع التجارات الموجودة في الأسواق والأجور التي يتقاضاها الصناع

خامسا كتب الأدب والأمثال الشعبية

أمدتنا المصادر الأدبية بمادة طيبة بالنسبة للفترة التي ندرسها ومن هذه الكتب كتاب «المغرب في حلى المغرب» لابن سعيد ، الحافل بأخبار قيمة بفضل منهجية مؤلفه القائمة على ما يمكن تسميته «بالأدب الاقليمي» ، فهو لا يتعرض لشاعر أو أديب أندلسي دون ذكر مدينته وبيئته ووسطه الاجتماعي ، مما جعله يسلط الأضواء على الحياة الاجتماعية والاقتصادية وقد أمكن الحصول على رصيد هام من الأخبار التاريخية ، إذ عرض للشريحة العسكرية وعلى رأسها هاشم بن عبد العزيز الذي اتهمه بأنه كان وراء فساد الدولة كما عرض التجزئة السياسية ووضعية الشعراء وارتباطهم بالسلطة.وسمحت النصوص التي نقلها عن الرازي بمقارنتها مع النص البرتغالي الذي ترجمه بروفنسال إلى الفرنسية

وبالمثل تبرز قيمة كتاب «مطمح الانفس» لابن خاقان (ت سنة 528 هـ) ونعلم أن المؤلف صنف هذا الكتاب في سرعة كبيرة ، وتعصب لأهل الأندلس وللأدباء الذين ترجم لهم بالذات ، ومع ذلك فإن هذه العيوب لم تشمل الروايات التي استقيناها عن الفترة موضوع البحث وأهمها خطبة سعيد بن منذر التي تكتسي أهمية بالغة ، ونصوص حول أراضي الأحباس ، وبعض الأسر الاقطاعية ، كذا حركة ابن مسرة

بينما صور ابن عبد ربه في كتاب «العقد الفريد» حياة البذخ في قصور الارستقراطية الاقطاعية ، وسيطرة الصقالبة على الحكم ، «والمنيات» التي اتخذها الأمراء كضياع خصصوها للتنزه كما عرض لتفاقم الخطر النصراني ، وحركة ابن حفصون واغتيال الأمير المنذر ولكن الأخبار التي أوردها جاءت مختصرة ومقتضبة ، عدا الأرجوزة التي وصف فيها حروب الناصر ضد الامارات الاقطاعية.

أما مخطوطة «ريحان الألباب وريعان الشباب في مراتب الآداب» لابراهيم الاشبيلي الذي عاش في القرن السادس الهجري(11) ، فهي عبارة عن موسوعة أدبية رتبها على سبعة مراتب ولكنه لحسن الحظ خرج عن النطاق الأدبي ليقدم نبذا تاريخية عن الأندلس تهم الفترة التي نعالجها وقد اعتمد المؤلف على القاضي عياض وبعض المؤرخين الذين فقدت مصنفاتهم كسكن بن إبراهيم ، وأشار في نصوص هامة إلى حالة بيت المال في عهد الأمير عبد الله ، والظلم الاجتماعي الذي انتشر في هذه الحقبة ، ومسؤولية العسكر في الأزمة السياسية ، فضلا عن روايات تتعلق بالأحوال الاجتماعية

وفي هذا الصدد تبرز قيمة كتب الأمثال الشعبية ومنها ما جمعه يحيى الزجالي

(ت سنة 694 هـ) ودرسه الدكتور بن شريفة تحت عنوان «أمثال العوام في الأندلس».وبالرغم من أن المؤلف عاش متأخرا عن الفترة التي تهمنا ، فإن تحليل أمثاله واستخلاص نتائجها أظهر أن كثيرا منها ينطبق تماما عليها ، بل وردت أمثال تتعلق بها بالذات وأمكن من خلال تتبع هذه الأمثال الاطلاع على أحوال المجتمع ومختلف طبقاته ، والمكانة الرفيعة التي احتلها الفقهاء وموظفو الدولة ، وموقف العامة منهم،وسخطهم على نفوذ الصقالبة والأمراء على السواء كما أمكن الاطلاع أيضا على أحوال العبيد ، ووضعيتهم الاجتماعية ، وعلاقتهم بسادتهم وفي نفس الوقت أشارت هذه الأمثال إلى ظاهرة انتشار الحصون في الأندلس والأهمية التي اكتسبتها كمراكز للاحتماء من الغارات المتكررة وفي الميدان الاقتصادي زودتنا أمثال الزجالي بما أبان عن استئثار اليهود بالتجارة والأزمات الطبيعية التي أصيبت بها الزراعات المعاشية ،كذا المنتوجات التي اعتمدت عليها الطبقات الدنيا في الاستهلاك

كما أنارت الأمثال الأندلسية التي جمعها الدكتور عبد العزيز الأهواني في كتاب «أمثال العامة في الأندلس» بعض الجوانب الاجتماعية من هذا الموضوع

سادسا مصادر متنوعة (موسوعات ، معاجم ، كتب السياسة ، مذكرات ، كتب الفروسية ، الفلاحة).

وتجدر الاشارة إلى أن المصادر التي شملت مختلف الفنون العربية أسهمت بنصيب في استيفاء مادة البحث وفي هذا الصدد تظهر أهمية الموسوعة الأندلسية التي ألفها ابن عاصم الغرناطي (ت سنة 857 هـ) ، تعرف باسم «جنة الرضى في التسليم لما قدر الله ورضى»[12] ، وبها مادة متنوعة من بينها التاريخ ويظهر أن المؤلف اعتمد على السماع والمشاهدة ، كما تلون إنتاجه بلون ديني وأهم ما زودنا به ذكر المجاعة الكائنة سنة 280 هـ وبعض الكوارث الطبيعية التي حدثت إبان هذه الحقبة ، فضلا عن الصراع بين الخليفة الناصر والفقهاء ، وهي نصوص لا توجد في المصادر المطبوعة

أما الموسوعات المشرقية فأهمها «صبح الأعشى» للقلقشندي (ت سنة 821 هـ) الذي تعرض لجغرافية الأندلس فذكر الملكيات الكبرى الموجودة فيها وخراب المدن كغرناطة كما عرض لبعض الامارات المستقلة بالاضافة إلى نصوص حول الاقطاع الاسلامي جرى استغلالها في الفصل التمهيدي

و لم يقدم النويري في «نهاية الأرب في فنون الأدب» سوى بعض الأخبار المتعلقة

بالفتح الاسلامي للأندلس ، ولكن قيمتها تكمن في تأييد الروايات القائلة بأن أرض الأندلس لم تقسم حسب القواعد الشرعية المتعارف عليها

أما ياقوت الحموي (ت سنة 626 هـ) فقد خلف مؤلفا ضخما هو «معجم البلدان» أعاننا في ضبط أسماء بعض المناطق الجغرافية ، وبعض الاعلام الذين لم يرد ذكرهم في كتب التراجم وأفاد في معرفة وضعية الفقهاء واحتيازهم للأراضي كما أشار إلى المدن التي خربت بفعل الحروب.وبما أن من جملة الدوافع التي دفعته لتأليف كتابه يتمثل في إفادة الفقهاء لكي يميزوا بين الأماكن التي فتحت صلحا والتي فتحت عنوة كما يذكر ذلك في مقدمته فإن ذلك ساعد في حل بعض الصعوبات التي اعترت الموضوع

ومن المؤلفات السياسية ، صنف أبو بكر الطرطوشي (ت سنة 520 هـ) كتابه القيم «سراج الملوك» وعرف المؤلف بزهده ونزاهته وتبرمه من الظلم وفي ذلك ما يشهد على صحة أخباره وقد أمدنا برواية واحدة ولكنها على جانب عظيم من الأهمية إذ يشير إلي سيادة الاقطاع العسكري في الأندلس وعلاقة المقطع بالمزارعين

وفي نفس المعنى زودنا الأمير عبد الله آخر ملوك بني زيري في مذكراته بنص هام حول تواجد نظام الاقطاع العسكري في الأندلس ، مشيرا إلى أن هذا النظام ظل سائدا حتى عهد المنصور بن أبي عامر

أما ابن هذيل فقد خلف كتاب «تحفة الأنفس وشعار سكان الأندلس» ، خصص الجزء الثاني منه للحديث عن الفروسية التي قارنها بنظيرتها في أوربا وأمدنا ببعض الأشعار التي سمحت بدراسة هذه الظاهرة الاجتماعية هذا ونشير إلى أن الجزء الثاني لازال مخطوطا

وجرى الاعتماد أيضا على بعض كتب الفلاحة ومنها «تقويم قرطبة» الذي ألفه عريب بن سعد (عاش في القرن 4 هـ) ونشره الأستاذ دوزي وهو مصدر هام لأن تأليفه جاء قريبا من الحقبة مدار البحث (ألف سنة 350 هـ) فأعاننا في رصد معالم الحياة الزراعية ثم هناك كتاب لايزال مخطوطا وهو «زهرة البستان ونزهة الأذهان»(13) لمؤلفه الطغنري (ت حوالي 480 هـ).وقد اعتمد مؤلفه على بطلموس وابن وحشية وقسطنطين في الفلاحة العامة وأهميته ترجع إلى ناحيتين أهمية هذا النوع من التأليف في إبراز الزراعة والأرض كقوى إنتاج أساسية في الأندلس من جهة ومن جهة أخرى فإنه وفر مادة استقينا منها بعض المعلومات فمن مقدمة كتابه الطويلة أمكننا الحصول على آراء بعض فقهاء الأندلس حول الأحكام الفقهية

الخاصة بالأرض وإجارتها ، وكذا الأهمية القصوى التي يوليها الأندلسيون للفلاحة حتى أنهم ربطوها بالثواب عند الله وعموما فقد أمدنا البحث بإشارات هامة عن أنواع الأراضي الزراعية وأهمية الزراعات الشجرية ووسائل السقي البدائية وكذا أهمية القمح كمنتوج رئيسي في الاستهلاك المحلي

سابعا الدراسات الحديثة المستشرقون والعرب

لاسبيل لانكار ما قامت به الدراسات الاستشراقية من مساهمات رائدة في التاريخ الأندلسي عموما ، وما أنارت به جوانب البحث بصفة خاصة ولعل ما خلفه الأستاذ بروفنسال من مؤلفاته يعد مكسبا هاما لموضوع البحث سواء في كتابه Histoire de l'espagne musulmane المؤلف من ثلاثة أجزاء أو L'espagne musulmane au X^e siècle ، ففيهما معا أبدى جهدا قل نظيره حيث استعمل عددا ضخما من أمهات المصادر العربية واللاتينية والمخطوطات ، وتسلح بمنهج قوامه عرض النصوص ومناقشتها وتحليلها بعيدا عن التعصب غالبا ولكن ما يؤاخذ عليه هو فصله بين التاريخ السياسي والحضاري كما لو كان الأول دينامية خاصة في تطوره ، ورغم أنه أحجم عن دراسة الاقطاع الأندلسي بحجة عدم توفر الوثائق ، فإنه عبد الطريق ، وأفاد من حيث لا يدري بدراساته الهامة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تعتبر أساسية في هذا المجال

ولا جدال في أن المؤرخ الهولندي «ايرنهايت دوزي» E. Dozy يعد كذلك رائدا وعلما من أعلام التاريخ الأندلسي ورغم أنه لم يتناول الاقطاع الأندلسي في دراساته المختلفة فإنه ساعدنا في الحصول على بعض المعلومات التي لم يقدر لنا الوقوف عليها في مصادر أخرى وخاصة في كتاب Recherches sur l'histoire et la litterature de l'Espagne pendant le moyen âge حيث زودنا بنصوص لاتينية وظفناها في دراسة ملكية الأرض وبعض الامارات الاقطاعية مثل بني قسي والتجيبيين في الثغور الشمالية

ويعد «شالميطا» Chalmeta المستشرق الوحيد الذي حاول دراسة الاقطاع الأندلسي ، وخصص له أبحاثا قيمة ومع أن الدراسات التي قام بها تتسم بالايجاز وتعسف الأحكام أحيانا ، إلا أنها أنارت سبيل البحث دون شك

ونفس الحكم ينسحب على «البورنس Albornoz الذي درس جذور الاقطاعية في الأندلس أي في مرحلتها الباكرة وعالجها معالجة محكمة مستمدا مادته من النصوص العربية واللاتينية وقد ساعدت هذه الدراسة في اكتمال بعض جوانب

الموضوع واتساق الرؤية حول تطور وضعية الأرض في عصر الولاة الذي يعتبر ضروريا لفهم تطورها في الفترة التي ندرسها

وانطلاقا من قناعتنا بشمولية الأحداث ، والتفاعل التاريخي بين المجتمعات ، فقد أطلعنا على بعض الدراسات الخاصة بتاريخ الممالك المسيحية في الشمال ، وتبرز في هذا الشأن الدراسة التي قام بها الأستاذان ,G. DALCHE وDUFOURCQ حول التاريخ الاقتصادي الاجتماعي لاسبانيا المسيحية في العصر الوسيط ، وهي دراسة كشفت النقاب عن الأسباب الحقيقية للصراع المسيحي الاسلامي ممثلة في العامل الاقتصادي

أما مقال هنري تيراس Terrasse حول «اسبانيا الاسلامية والأثر القوطي» ، فينطوي على بعض التفسيرات للأحداث من منظور حضاري ، من ثم ساعدنا في الكشف عن كنه الاقطاع الأندلسي وخصوصياته

وباستثناء هذه الدراسات التي اتسمت بروحها العلمية ، فإن الدراسات الاستشراقية الأخرى كانت تنطق كلها بالتعصب والهوى ولا غرو فإن المنطلق الذي انطلق منه أصحابها هو أن التاريخ الأندلسي «حاد» عن الطريق السوي الذي عرفته أوربا إبان الحكم العربي ، وتلك نغمة تواترت لدى أغلب الأوربيين أمثال G. Valdeveallano وROSSEEWST وM.LEGENDRE إلى جانب جمهرة من المؤرخين الذين عزفوا عن دراسة الاقطاع الأندلسي انطلاقا من هذه النظرية الخاطئة بل إن البعض لم يكلف نفسه عناء البحث في الاقطاع الأندلسي باعتبار أن العرب قوم من الرحل الجهل الذين لم يهتموا بالأرض ولا بالزراعة

ولكن عذر هؤلاء أنهم لا يعرفون الكثير عن التاريخ العربي في الأندلس ، وحسبنا أن دارسا مثل P. victor اعتمد فقط على أخبار ابن عذاري وصاحب أخبار مجموعة بعد أن نقلها عن مراجع أخرى بل أكد Bertrand أنه لم يعتمد سوى على ابن الأثير وابن عذاري من النص المترجم ، والذي غالبا ما يشوبه تحريف المعنى ، ومع ذلك لم نغفل دراساتهم والقضايا التي أثاروها بل استفدنا ببعض آرائهم لرد الحجة عليهم

وبصفة عامة ، فإن الدراسات الاستشراقية أمدت البحث بكثير من النصوص اللاتينية التي لم يقدر لنا الوقوف على مصادرها الأصلية والواقع أن غياب المصادر اللاتينية في البحث واقتصارها على الهوامش لا يعد تقصيرا من جانب صاحبه ذلك أن أغلبها يعد في حكم المفقود ، وما هو موجود يتميز بشحة الأخبار التي أوردتها عن المسلمين واقتصارها على المناطق الشمالية المتاخمة للممالك المسيحية

فقط ، فضلا عن أنها لم تهتم سوى بأخبار الفتح الاسلامي أو الصراع الاسلامي المسيحي كما أن جل الأخبار التي تضمنتها نقلتها عن مصادر عربية(14)

ولا يفوتنا أن نذكر بأننا استفدنا من دراسات بعض المستشرقين حول الاقطاع الاسلامي وخاصة الأستاذ كلود كاهن و L.Gardet و Poliak وغيرهم

وننوه بأننا اعتمدنا على بعض الدراسات العربية الحديثة ورغم أن أغلبها فصلت بين الجانب الحضاري والسياسي ، وعزفت عن دراسة الاقطاع والأوضاع الاقتصادية في الفترة موضوع البحث ، فإننا استفدنا من تجربة أصحابها في حقل الدراسات الأندلسية ، وترد في هذا الشأن أسماء كل من عبد الله عنان وحسين مؤنس وآلسيد عبد العزيز سالم وأحمد بدر ومختار العبادي وإبراهيم بيضون وغيرهم

و لم نغفل الاطلاع على بعض الموسوعات والدوريات الأجنبية مثل دائرة المعارف الاسلامية و Cahiers de civilisations Medievales ومجلة Les Annales و Arabic and Islamic Studies و Revue d'etudes Islamiques و Etudes d'orientalisme بالاضافة إلى بعض الندوات مثل

Actes Collogues Internationales du centre national de la recherche scientifique و Congres U.E.S.I التي عقدت في باريس سنة 1968 كما استفدنا مما كتب في بعض المجلات الاسبانية مثل Andalus و Orientalia Hispanica و Cuadernos de Historia

و لم نغفل كذلك الدوريات العربية على اختلاف اتجاهاتها ، كذا بعض الندوات العلمية وأهمها ندوة ابن حيان وتاريخ الأندلس المنعقدة في الرباط في نوفمبر 1981 وندوة الامام مالك المنعقدة بفاس في أبريل 1980 ، هذا فضلا عن بعض الرسائل الجامعية التي تمس الموضوع والتي أظهر أصحابها كفاءة ومقدرة

وبفضل ما تجمع من مادة تاريخية أمكن دراسة الموضوع بكافة جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية وفق منهج يقوم على رصد الواقع التاريخي ، والافادة من كافة المظان وتكريسها وفق رؤية اجتماعية تضع في الاعتبار تكامل الظاهرة التاريخية والقيام بمسح اقتصادي دقيق لتلك الحقبة ، وبالتالي إعادة صياغة البناء الاجتماعي والسياسي وفق النمط الاقطاعي

وحتم علينا هذا المنهج تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أبواب مع مدخل تمهيدي وخاتمة

تناول المدخل دراسة إشكالية الاقطاع من الناحيتين النظرية والتطبيقية وجرى فيه عرض نتائج الدراسات التي توصل إليها المستشرقون والدارسون العرب فتصدى

لها بالتحليل والنقد انطلاقا من مسح تاريخي ألم بأهم العصور التاريخية للمجتمع الاسلامي ليستخرج ملامحه الخاصة

وعالج الباب الأول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بغية تحديد نمط الانتاج ، فخصص الفصل الأول منه لدراسة وضعية الأرض ، بينما جرى في الفصل الثاني تحليل أثر النمط الاقطاعي في مظاهر النشاط الاقتصادي ، وانطلاقا من رصد البنية الاقتصادية تصدى الفصل الثالث لدراسة مختلف طبقات المجتمع التي ساهمت في الصراع السياسي

أما الباب الثاني فقد عالج المعارضة السياسية التي قام بها قادة العسكر المنتزين ضد السلطة المركزية فمهدنا لذلك بدراسة كيفية تأثر البنية السياسية بالنمط الاقطاعي ، والتحولات التي عرفتها انطلاقا من الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي أفرزه النمط المذكور ، بينما أعطينا في الفصل الثاني مسحا شاملا لكافة الامارات الاقطاعية التي استقلت عن الحكم المركزي وأخذت تمارس السلطة السياسية بمعزل عنه. كما تطرقنا فيه إلى النظم الاستبدادية التي أقامها زعماؤها وكذا النتائج التي خلفتها هذه الوضعية،في حين أبرز الفصل الثالث أثر الاقطاع في توجيه النشاط العسكري المتمثل في الحروب بين الامارات الاقطاعية والنتائج المترتبة عنها ، مع دراسة أسباب اندلاعها ، ثم الغزو النصراني للأندلس مع تحليل عميق لأسبابه ونتائجه البعيدة

وتصدى الباب الثالث والأخير لدراسة المعارضة السياسية التي قامت بها الطبقات المستضعفة كرد فعل ضد تفاقم الاقطاعية ، فعالجنا في الفصل الأول منه الثورات الاجتماعية التي اندلعت في بوادي الأندلس وأهمها حركة الصعلكة التي عمت البلاد ، ثم ثورات الفلاحين،مع إبراز النتائج التي تمخضت عنها وبنفس الرؤية عالجنا في الفصل الثاني نشاط المعارضة في المدن من ثورات شعبية، وحركات فتوة، وكذا المعارضة السرية التي قامت بها القطاعات المثقفة في قرطبة وختمنا هذا الباب بفصل ثالث درسنا فيه العوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى تداعي النظام الاقطاعي الذي ساد الأندلس خلال الحقبة موضوع الدراسة من خلال إبراز التحولات التي طرأت في بداية القرن الرابع الهجري

وأنهينا البحث بخاتمة عامة عرضنا فيها لكافة النتائج التي أسفر عنها، وأردفنا الدراسة بمجموعة من الملاحق والخرائط والجداول الوثيقة الصلة بالموضوع

وإذا كنا قد أخطأنا ، أو جاوزنا الصواب في بعض الأحكام والنتائج ، فذاك هو شأن كل باحث لازال يتلمس الخطوات الأولى في هذا الطريق الوعر والشاق .

وأخيرا أختم هذا التقديم بأن أرفع أحر تشكراتي وأعظم امتناني إلى أستاذي الجليل الدكتور محمود إسماعيل الذي أشرف على البحث ولم يبخل علي يوما بإرشاداته السديدة ، ونصائحه القويمة،مما أتاح لي فرصة الاستسقاء من فيض نبعه والارتواء من بحر فكره ، والتعلم من قواعد مدرسته

كما أتقدم بتشكرات مماثلة إلى كل من ساعدني في إخراج هذا البحث إلى الوجود، وفي مقدمتهم الأستاذ الفاضل «بدرو شالميطا» الذي أتاح لي فرصة التعرف على مقالاته القيمة بخصوص موضوع الاقطاع وكذا الأستاذ «كلود كاهن» الذي زودني بتوجيهات هامة عبر المراسلة وإلى كافة الاخوان الذين ساعدوني في ترجمة النصوص الاسبانية والاخوان المشرفين على مختلف الخزانات التي ترددت عليها وأخص بالذكر الدكتورة Manuela بخزانة المعهد الاسباني العربي والأساتذة المشرفين على خزانة الاسكوريال وخزانة معهد Michel Acin بمدريد كما أرفع نفس التشكرات إلى العاملين بخزانة الملكية والخزانة العامة بالرباط وغيرهم من الذين لازلت أحتفظ لهم بكل جميل

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عظيم ثنائي وعميق شكري وامتناني للمعهد الاسباني - العربي الذي خصص لي منحة مساعدة للاطلاع على خزائن اسبانيا وأخص بالذكر مدير شؤون العلاقات الثقافية الأستاذ Fernando peral الذي قدم لي كافة المساعدات والتسهيلات،وكذا جميع أعضائه بدون استثناء.كما أشكر أعضاء المركز الثقافي الاسباني بالرباط وعلى رأسهم الأستاذ Jil Benumaya الذي ربط الاتصال مع المعهد المذكور ونفس الامتنان والعرفان بالجميل أخص به كل من لم أستحضرهم ، وكل من أعانوني من قريب أو بعيد في سبيل إنجاز هذا البحث المتواضع

والله وحده يشهد ما قاسيت من صعوبات ، وما بذلت من جهود مضنية في سبيل إنجاز هذا العمل ، فأسأله سبحانه أن يعينني على متابعة رحلتي في تاريخ الاسلام والمسلمين والله الموفق

مدخل إشكالية الاقطاع في العالم الاسلامي

تطرح دراسة الاقطاع الاسلامي عدة صعوبات تتمحور حول اشكاليتين أساسيتين إحداهما صعوبة تحديد مفهوم دقيق للاقطاع كمرحلة تاريخية عرفها العالم الاسلامي ببنياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وأغطيته الايديولوجية والثقافية ، والأخرى صعوبة الربط بين ما ورد في كتب الفقه وما حدث على صعيد الواقع التاريخي

ولا سبيل لانكار أن هذه الصعوبات بعينها واجهت القدامى ، كما كانت وراء تضارب وجهات نظر الدارسين المحدثين الذين خلطوا بين الاقطاع من الناحية الفقهية والواقع العملي ، وأسقطوا عليه مفاهيم الاقطاع الأوروبي

غير أن وضع المسألة في إطارها الصحيح ، لا يتأتى إلا برصد موضوعي للأساس التاريخي الاقتصادي بما يكشف عن تواجد الاقطاع كظاهرة تاريخية لها ملامحها وقسماتها الخاصة

تكمن الاشكالية عند القدامى في تباين التعاريف التي أعطوها للاقطاع ويعزى ذلك إلى التطور التاريخي واختلاف الظروف الموضوعية لكل عصر من عصوره فإذا كان المفهوم الفقهي الصرف للاقطاع يعني منح الامام أرض موات أو غيرها من مصادر الثروة الطبيعية لشخص ما قصد إحيائها خدمة للمصلحة العامة(15) ، فإن تعاريف الفقهاء جاءت متضاربة إلى أبعد الحدود فابن سلام(16) عرف الاقطاع بأنه هبة من السلطان في ((كل أرض موات لم يحييها أحد و لم يملكها مسلم ولا معاهد)) دون تحديد شامل لشروط هذا الاحياء بينما ذكر ابن عرفة(17) أنه ((تمليك الامام جزءا من الأرض)) دون ذكر للمصلحة العامة أو وجوب الاقطاع

من أراضي الموات وفي تعريف قدامة بن جعفر[18] (توفي سنة 320 هـ) نجد إقطاع الرقبة يضاف إلى المفاهيم السابقة،مع تحديد واضح للأراضي التي يجوز للامام أن يقطع منها وفي القرن الرابع ظل نفس المفهوم سائدا ، لكن دون تحديد للأراضي التي يقطع منها السلطان[19] ويأتي الماوردي (توفي سنة 450 هـ) في القرن اللاحق ليضيف نوعا جديدا هو إقطاع الاستغلال إلى جانب إقطاع التمليك[20] ، في حين أعطى ابن جماعة مفهوما سياسيا للاقطاع حين جعله من اختصاص الجند في وقت بلغ فيه الاقطاع العسكري ذروته[21]

إن تباين هذه التعاريف تنهض حجة على انعدام مفهوم ثابت للاقطاع ، وتلك أولى مظاهر الاشكالية وقد فطن أحد الفقهاء[22] لذلك فقال ((وهذه الأحاديث التي جاءت في الاقطاع وجوه مختلفة))

وكما اختلف الفقهاء في تعريف الاقطاع ، تباينت آراؤهم حول صحة إقطاع نائب الامام ، إذ أجاز له البعض ذلك شريطة أن يأذن له الخليفة ، بينما لم ير البعض ضرورة هذا الاذن[23] والثابت في هذا الصدد أن دور الامام ارتبط بقوة أو ضعف السلطة المركزية

ونفس التباين ينسحب على شروط المقطع حيث ذهبت بعض كتب الفقه إلى حصره في الفقير ، ومن له غناء في الاسلام أو عليه دين في حين أضافت كتب أخرى فضلا عن ذلك كل من يتوفر على علم أو شجاعة بينما زاد بعض الفقهاء شرط القرابة من الرسول (ص) وكثرة العيال[24] ، في الوقت الذي رأى آخرون أن الجند أحق الناس بالاقطاع[25]

وتضاربت آراؤهم أيضا حول الأراضي التي يجوز فيها الاقطاع ، فحصرها البعض في عادي الأرض وأراضي الموات[26] ، بينما أضاف البعض أراضي أخرى حدد مجالها بالصوافي ، وما كان خالصا للخلفاء من الضياع التي ورثوها ، والأرض التي يركبها الماء[27] وظهر هذا الخلاف أيضا لدى فقهاء الأندلس ، فرأى فريق منهم جواز الاقطاع في أرض العنوة بينما ذهب فريق آخر إلى عكس ذلك[28]

وإذا أضفنا إلى الأراضي المقطعة أشكالا شبيهة بها ، أدركنا التداخل فيما بينها ، وبالتالي تعقد ظاهرة الاقطاع ونقصد بهذه الأشكال نظام الالجاء[29] الذي ساهم في تكوين الاقطاعات الكبرى ، ثم نظامي التعزز والحماية وهما أشبه ما يكونان بالالجاء[30] ، ثم الايغار[31] والطعمة[32] ، إضافة إلى نظام القبالة أو الضمان أو الالتزام ، وهي مصطلحات ذات مدلول واحد تتواتر في الحوليات التاريخية وقد اعتبرت غير شرعية ، وهذا ما يفسر تحامل أبي يوسف عليها ، وإن لم يحل موقفه

دون وجودها وبذلك اختلطت المسائل الشرعية بما هو غير شرعي ، الشيء الذي زاد الاقطاع غموضا وإبهاما

ولم تكن الأرض وحدها مصدر الاقطاع ، بل وجد إقطاع المعادن والمناجم ، مما زاده شمولا واتساعا وتعقيدا

نستخلص مما سبق ، أن القدامى لم يتمكنوا من إعطاء تعريف شامل ودقيق للاقطاع ، كما تباينت آراؤهم في أحكامه وشروطه ومن هنا نقف على سمة أخرى من سمات مشكل الاقطاع الاسلامي

ونفس الاشكالية تطرحها اليوم الدراسات الاستشراقية وما جاراها من دراسات العرب المعاصرين وأفضت هذه الدراسات رغم تباين التحليلات إلى نتائج يمكن تصنيفها في ثلاث اتجاهات

اتجاه يتحفظ من وجود إقطاع إسلامي قياسا على الاقطاع الأوروبي ويذهب أصحابه إلى القول بأن اطلاق مصطلح «إقطاع» على البنية الاقتصادية التي عرفها المجتمع الاسلامي ينطوي على مجازفة كبرى(33) وفي ذات الوقت يطرح هذا الاتجاه اصطلاحات شتى كبديل للاقطاع مثل «القطاعي»(34) و«القطائع»(35) ، أو يستعمل تعبيرات أخرى كالقول «بإقطاعية الرحل»(36) و«إقطاعية المدن»(37) أو «إقطاعية القيادة» Iqta de commendement(38)

ويبدو أن مكمن هذه التباينات الاصطلاحية راجع إلى اقتصار هؤلاء الدارسين على الناحية الفقهية من جهة ، وإسقاط مفاهيم الاقطاع الأوروبي على ما شهده العالم الاسلامي من جهة أخرى ، وهذا ما يفسر قول «لامبتون»(39) أن «الاقطاع الاسلامي لم يكن إقطاعا بمعنى الكلمة» وما خرج به «كاردي» Gardet(40) من نتائج متحفظة عزا أسبابها إلى ارتباط الطبقة الاقطاعية في العالم الاسلامي بالمدن ، ناسيا أن الظاهرة نفسها عرفتها بلدان أوروبية كإيطاليا على سبيل المثال(41)

وفي نفس المنحى سار «بولياك» Poliak(42) الذي تحفظ من وجود إقطاع إسلامي بعد قيامه بمقارنة دقيقة لاشكال التبعية والقنانة في الاقطاعين الأوروبي والاسلامي ، فاستخلص تبعية الأرض ومن عليها في الأول ، بينما اقتصرت على التبعية الشخصية في الثاني ودعم رأيه بنتيجة وصل إليها باحث آخر مفادها أن الحرية الشخصية للفلاح هي ما يميز الاقطاع الاسلامي عن نظيره الأوروبي(43) غير أنه فات هؤلاء وأولئك أن علاقات التبعية تتنوع صيغها(44) وتتعدد مستوياتها(45) وهذا ما جعل أحد الباحثين(46) ينعت القنانة في العالم الاسلامي بأنها «قنانة لينة» ومهما كان الأمر فإننا لا نعدم من الروايات ما يثبت تبعية الأرض

ومن عليها للمقطع في المجتمع الاسلامي(47)

ولم يبتعد «كاليسو» Galissot كثيرا عن نهج من سبقه حين قاس الاقطاع الاسلامي على نظيره الأوروبي فاستنتج نمو الأول في ظل ازدهار تجاري ، وخلط بينه وبين الأنماط الأخرى البيزنطية والتركية ، وعن طريق هذا القياس استخلص مقولته في إقطاعية القيادة(48)

واتخذ «كاهن»(49) و «لويس»(50) فضلا عن ذلك معيارا آخر يقوم على أساس عدم التزامن بين الاقطاعين ، وهذا الأساس واه في حد ذاته إذا أدركنا وجود نفس الظاهرة على صعيد تطور الاقطاع في البلدان الأوروبية نفسها(51)

يتضح من الحصاد النهائي لنتائج الدراسات الاستشراقية أنها ناتجة عن قياس الاقطاع الاسلامي بما ساد أوروبا ، في وقت لا يزال فيه الخلاف محتدما حول خصائص الاقطاع الأوروبي بحيث يستحيل الحديث عن نموذج واحد للاقطاع ، وذلك بشهادة كبار المتخصصين(52) ، مصداق ذلك ما أبداه بعض الدارسين من ضرورة إعادة النظر في قوانينه الأساسية(53) ، بل ان مصطلح «فيافي» الذي اشتق منه مصطلح «فيودالي» لم يعد جوهريا بالنسبة لهذا النظام(54)

ويرجع أساس المشكل إلى صعوبة وتعقد النظام ذاته(55) ، وما أثاره من جدال لا زال مستمرا لحد الآن(56) كما يرد أيضا إلى تباين وجهات النظر في تفسير النصوص الماركسية بصدده ، والربط بينها وبين الاقطاع كظاهرة تاريخية عيانية شكلت طورا من أطوار التاريخ الأوروبي ونظرا لما يكتنف مفهوم الاقطاع الأوروبي من غموض ، فإن عملية القياس ذاتها تصبح غير مجدية وغير علمية

وثمة تعثر آخر وقع فيه أغلب المستشرقين ، وهو الخلط بين ما ورد في الكتب الفقهية حول الاقطاع ، وما حدث على صعيد الواقع ، بحيث غلب الطابع النظري على مقولاتهم ، فخرجوا بأحكام جاوزت الصواب في الغالب الأعم(57) ولا حاجة إلى تأكيد مدى التباعد والانفصام بين الجانبين ، فتلك حقيقة يكشف عن مضمونها الرصد التاريخي ولهذا فلا مندوحة عن رفض ما يراه البعض(58) من أن الاقطاع الاسلامي خضع للقواعد الشرعية حسب أحكام الماوردي فالفقه لم يكن سوى مبرّر لسياسة الأمر الواقع ، ويفهم ذلك عند الماوردي نفسه حين رأى أن الجند أحق الناس بالاقطاع(59) ، وهي محاولة تبريرية لسطوة الجند البويهي على الأراضي إبان الفترة التي عاش فيها وعلى شاكلته سار أغلب الفقهاء ، فحاولوا مسايرة الواقع العملي(60) وقد فطن القلقشندي(61) إلى انفصام الفقه عن الواقع فذكر أنه ((في زماننا فسدت الحال ، وتغيرت القوانين ، وخرجت الأمور عن

القواعد الشرعية ، وصارت الاقطاعات ترد من جهة الملوك على سائر الأموال حتى عمت البلوى)) وفي ذلك أكبر حجة على ابتعاد الأحكام الفقهية عن الواقع ، وتأكيدا لعدم جدوى الارتكاز على الفقه في دراسة الاقطاع الاسلامي ، وخطورة إطلاق الأحكام معزولة عن معرفة التطور التاريخي وطبيعة الواقع الاقتصادي - الاجتماعي

ومع ذلك فإن الرصد العياني لهذا الواقع وتطوره جعل بعض الدراسات الاستشراقية برغم تحفظها تشير إلى وجود نوع من الاقطاع في العصور المتأخرة وهذا ما حدا «بكاهن» إلى القول «بالتحول نحو الاتجاه الفيودالي» نتيجة التطور الذي عرفه الاقطاع(62) وهو نفس ما اعترف به «لويس» حين ذكر بأن المجتمع العراقي عرف الاقطاعية في القرن 13 الميلادي (7 هـ)(63)

أما الاتجاه الثاني فيرفض رفضا باتا القول بوجود إقطاع إسلامي ويأتي في مقدمته «رودنسون» Rodhenson(64) الذي استعمل تعبير «النظام الذي تهيمن فيه القنانة» كبديل لمصطلح «الاقطاع» دون أن يمكن نفسه عناء رصد التطور الاقتصادي في العالم الاسلامي ، إذ ذكر أنه ((ليس من طائل في أن نحاول تصنيف البنية الاقتصادية الاجتماعية للعالم الاسلامي في عداد الأوضاع الاقطاعية))(65)

وجرى على النهج ذاته بعض الدارسين العرب ، فصاغوا مصطلحات جديدة حول وضعية الأرض في الاسلام «فصادق سعد»(66) تحت مصطلح «الاقطياع» يرى انعدام أي شبه بين الاقطاع في أوروبا الغربية ونظيره في العالم الاسلامي ، وينفي وجوده على أساس انتفاء الملكية الفردية غير أنه لم يفطن إلى ما كتبه المقريزي عن الاقطاعات التي ظهرت في مصر إبان العصر الذي عاش فيه ، وهو العصر الذي كثرت فيه الاقطاعات ، وتعدد الاقنان بشكل كبير(67)

وينفي باحث آخر(68) المرحلة الاقطاعية وفق المعيار الأوروبي ، وينعت ما شهده العالم الاسلامي «بالبيروقراطية الراكدة» ، وهو حكم متعسف جاء معزولا عن معرفة البنية الاقتصادية للمجتمع الاسلامي ، وحسبنا أنه ارتكز على دراسة هشة لتاريخ مصر ، محاولا تعميم حكمه على العالم الاسلامي برمته(69)

وطرح «سمير أمين» مقولة النمط الخراجي(70) كبديل للنمط الاقطاعي غير أن تحليله لهذا النمط يكشف عن تواجد علاقات شبه إقطاعية ارتبطت بتدهور النشاط التجاري(71) ، فضلا عن قوله بإمكانية تحول النمط الخراجي إلى نمط إقطاعي على أساس أن هذا الأخير هو في نهاية التحليل صورة منحطة لنمط الانتاج الخراجي(72)

إن مقولة نمط الانتاج الخراجي رغم أهميتها تظل مقولة تأملية مفتقرة إلى رؤية تاريخية متكاملة ذلك أن وضعية الأرض في الاسلام لم تقتصر على أراضي الخراج ، بل كثيرا ما تعرضت الأراضي الخراجية للتطور حسب الزمان والمكان ، وحسب سلطة الدولة قوة أو ضعفا وغني عن القول أن معظم الثورات الفلاحية في الاسلام اندلعت من أجل «كسر الخراج» ، وهذا ما يدحض ما ذهبت إليه هذه المقولة من أن الضريبة كانت تجبى «حسب موافقة اجتماعية» ومن ناحية أخرى كيف يمكن أن نصف المجتمع الاسلامي بالركود في وقت كشفت فيه الأبحاث انه كان على وشك إنجاز «ثورة بورجوازية»(73)

أعتقد أن هذه المقولة جاءت معزولة عن طبيعة البنية الاقتصادية الاجتماعية للمجتمع الاسلامي ، وهي البنية التي لم تدرس لحد الآن دراسة مستوفاة

يتوازى مع هذه المقولة مقولة أخرى تصب في نفس الاتجاه ، وهي القائلة بنمط الانتاج الأسيوي(74) وترى أن الاقطاع لم يوجد في كل أنحاء العالم(75) وضمنه المجتمع الاسلامي ويبني أصحاب هذا الاتجاه(76) رأيهم على أساس سيطرة الدولة على الأرض وقيامها بالمشاريع الاقتصادية الكبرى كالري واستصلاح الأراضي وإقامة الطرق(77) ، لكن فاتهم أن الاقطاعية الأوروبية وبالأخص الملكية المطلقة كانت تحقق وظيفة متشابهة من حيث إقامة الري الاصطناعي والاشراف على الصناعات المنجمية(78) ويذهب هؤلاء إلى القول بأن الريع في المجتمعات الأسيوية كان يؤدى على شكل ضريبة هي الخراج الذي تأخذه الدولة ، وهو يختلف عن الريع الاقطاعي غير أن الأبحاث الحديثة المتعمقة في النصوص الماركسية أجمعت على أن الريع – الضريبة يعتبر أحد أشكاله(79) ويطرحون أيضا مسألة المشتركات القروية المكتفية ذاتيا كأساس لهذا النمط ، لكن مثل هذه المشتركات تشكل جزءا مكملا لعلاقات الانتاج الاقطاعية ولا تنفيها(80) هذا مع العلم أن بعض المجتمعات الاسلامية لم تعرف هذه المشتركات

أما أهم نقطة ترتكز عليها مقولتهم فهي غياب الملكية الفردية ، وهي مغالطة ينفيها الواقع التاريخي كما سنفصل وقد فطن إلى ذلك أحد الباحثين(81) فقال ((يبدو لي أن الاعتقاد بأن المجتمع العباسي يسود فيه نمط الانتاج الأسيوي رغم وجود فئة واسعة من الاقطاعيين أمر لا نجد له أسانيد كافية)) بل إن ثبوت الملكية الفردية تاريخيا أدى إلى ارتباك القائلين بالنمط الأسيوي ، فاعتبروا ذلك استثناء(82) و«إقطاعات كاذبة» حسب تعبيرهم(83).

إن مكمن خطإ مقولة «نمط الانتاج الأسيوي» يعزى إلى اعتماد أصحابها على

نصوص كتبها ماركس قبل منتصف القرن 19 تصف المجتمعات الشرقية «بالسكونية» وغياب الملكية الفردية

غير أن هذه النصوص لا يمكن فهمها إلا في إطارها الصحيح المتمثل في شحة المعلومات التي كان يملكها ماركس حول تاريخ الشرق عموما والاسلام خصوصاً ويرى جل الباحثين أن ما قدمه في مراسلاته مع أنجلس أو في «الايديولوجية الألمانية» أو «في رأس المال» لم يصل فيه إلى القول الفصل حول النمط الأسيوي(84) وحسبنا أنه تراجع عن بعض أفكاره حوالي 1881 م ، فأكد أن كل نمط إنتاج قابل للتطور(85) ولعل هذا ما يفسر ورود مصطلح «نمط الانتاج الأسيوي» بشكل نادر في المؤلفات الماركسية بعد الخمسينات ، واختفاءه في المؤلفات اللاحقة ويتجلى ذلك في ما كتبه أنجلس حول «أصل العائلة والملكية الخاصة» سنة 1884 م فرغم أن المؤلف استعرض حصيلة البحث في التشكيلات الاجتماعية التي عرفتها البشرية ، فإننا لا نجد ولو كلمة واحدة عن أسلوب الانتاج الأسيوي ، وهو ما لاحظه المتخصصون في مثل هذه الدراسات(86)

إن النصوص الماركسية المتعلقة بالمجتمع الاسلامي لا تعدو مجرد تصورات أولية لم يجزم فيها ماركس وأنجلس جزما قاطعا وإنه لمن المستحيل أن تلك السطور المتواضعة التي صاغها يمكن أن تقدم تفسيرا نهائيا لتاريخ امبراطورية امتدت من المحيط الأطلسي إلى تخوم الصين ، وعلى مدى زمني يتجاوز عشرة قرون»(87)

من كل ذلك يظهر أن مقولة «نمط الانتاج الأسيوي» تظل غير قادرة على تفسير تاريخ المجتمع العربي الاسلامي ولا عجب فقد بدأ أصحابها يتراجعون عنها ، إذ اعترفوا بعجزهم عن إعطائها مفهوما شاملا(88) ، بل اعترف بعضهم بذلك صراحة فذكر «أن نمط الانتاج الأسيوي مسألة مفعمة بعدة تساؤلات وبكثير من الغموض ، وربما بالارتباك والتشويش ، ولهذا ستظل في منطقة الضوء لفترة غير معلومة»(89)

ونعتقد أن نمط الانتاج الأسيوي هو نمط يعبر في حد ذاته عن كثير من مظاهر العلاقات الاقطاعية ويتضمن بعض خصائص الاقطاع الاسلامي(90) ومن ثم لا نرى ما ذهب إليه «يوجين فارغا» في تمييزه بين المجتمعات الاقطاعية ونظيرتها الأسيوية(91) وحسبنا أن ماركس لم يكن يقصد بأسلوب الانتاج الأسيوي سوى تلك الخصوصيات المحلية في أشكال الملكية والعلاقات الانتاجية التي انعكست في مسيرة تطور الاقطاعية في البلدان الأسيوية ، وهذا ما يفسر قول أحد المتخصصين(92) بأن النمط الأسيوي يمكن أن يتطور نحو تشكيلات اجتماعية أخرى

ولا سيما الاقطاعية

وأخيرا يطالعنا «نايف بلوز» بمقولته حول «الاقطاعية الشرقية»(93)،وهي تحوي كثيرا من خصائص النمط الاسيوي للانتاج(94) ، مما يغنينا عن التصدي لها وقد نهج صاحبها نهج الدراسات الاستشراقية فاتخذ الاقطاع الأوروبي معيارا ، ولا أدل على ذلك من نعتها «بشرقية» تمييزا لها عن «غربية» وباستعراض الأساس التاريخي كما سنفصل – تتضح هشاشتها ، هذا فضلا عن التناقضات التي تزخر بها(95)

يتضح من حصيلة النتائج التي خرج بها أصحاب الاتجاه المحافظ وكذا الرافضون لوجود إقطاع اسلامي أنها لم تقدم حلولا لدراسته بقدر ما زادته تعقيدا وغموضا

ويشترك الاتجاهان معا في خطإ منبعه الاعتقاد أن الاقطاع ظاهرة عرفتها أوروبا وحدها ، مما أدى بالبعض إلى ابتسار المسألة حيث عزوها إلى مجرد خطإ في ترجمة مصطلح «الفيودالية» إلى «اقطاع»(96) ولو أن الأمر بهذه البساطة لأمكن التماس الحل في معاجم اللغة ، غير أن جوهر القضية كامن في أولوية التعرف على مدلولات المصطلح من حيث كونه نظاما اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا شكل طورا هاما من أطوار التاريخ البشري ، وهي الحقيقة التي وقف عليها كاهن(97) وثمة ما يقيم البرهان على أن الاقطاع لم يقتصر على أوروبا فحسب ، بل عرفته مجتمعات بشرية رغم تباين خصائصه التي هي نتيجة معطيات محلية ولذلك أكد أحد الباحثين(98) على ضرورة إعطاء مفهوم الاقطاع ((معنى واسعا جدا)) ومن ثم تصدق رؤية ما ذهب إليه البعض من أن ظاهرة الاقطاع تواجدت في أوروبا وأقاليم واسعة تمتد من الصين إلى غرب افريقيا والمكسيك(99) وتأسيسا على ذلك لا يمكن الحديث عن إقطاعية واحدة ، بل إقطاعيات متعددة ، ليس بالضرورة أن تكون متماثلة نظرا لاختلاف المعطيات المحلية وهذه القاعدة هي صمام الأمن من خطر التقولب واعتساف الأحكام

وأخيرا نعرض للاتجاه الثالث القائل بوجود إقطاعية إسلامية ومن المفيد أن نذكر أن أصحابه بنوا حجتهم على أساس ثبوت المصطلح في كتب التاريخ ، فضلا عن وجود إيديولوجيات تتوافق مع النمط الاقطاعي ، ولكنهم لم يحللوا عناصرها ويبينوا مقوماتها وخصائصها ، وإن كانت بعض الأبحاث الحديثة بدأت تبشر بدراستها ، وفق منهج علمي شمولي ، وفي هديها ننطلق لاثبات حقيقة الاقطاع الاسلامي

لقد انتهينا إلى توصيف مشكل الاقطاع ، وأبرزنا – حسب حدود معرفتنا ما تضمنته الدراسات حوله من تعثرات منهجية ومن ثم نعتقد أن حل هذه المسألة

يتطلب دراسته انطلاقا من الرصد العياني التاريخي لوضعية الأرض في الاسلام ولا مناص من الاعتراف بصعوبة وضخامة حجم موضوع كهذا ، ولذلك فإننا نقتصر على إعطاء مسح شامل وسريع لأهم التطورات التي عرفها الاقطاع في العصر الاسلامي الوسيط ، حتى يمكن استخراج مقوماته وخصائصه المحلية

إن أول سؤال يعترينا هو هل غير الاسلام الأوضاع الاقتصادية الموروثة عن الامبراطوريتين البيزنطية والفارسية ؟

ذكر أحد الباحثين(100) أن الفتوحات الاسلامية قضت على الأنظمة الاقطاعية السائدة في المجتمعات التي دخلها الاسلام .غير أن هذا الحكم لا نتقبله إلا بتحفظ، خاصة وأن الحجج التاريخية لا تدعمه(101).فمن خلال تتبع تلك التغيرات منذ بدء الدعوة الاسلامية ، يظهر أن إقطاع الأرض بدأ منذ عهد الرسول الكريم ، ولكن في إطار خدمة الاسلام وعدم الاخلال بالمصلحة العامة كما وأنه اقتصر على أراضي الموات(102) ، في الوقت الذي ظل العمل هو أساس ملكية الأرض المقطعة إذ أن كل من لم يقم بإحيائها استرجعت منه بعد ثلاث سنوات أما ما نسب إلى الرسول من أحاديث نبوية خارجة عن هذا الاطار ، فالارجح أنها انتحلت لتبرير سياسة بعض الخلفاء لحيازة الأراضي ، حتى أن ابن عبد البر شك في كثير منها(103)

وغير خاف أن عمر بن الخطاب حد من إقطاع الأراضي التي اعتبرها ملكا عاما للأمة الاسلامية(104) غير أنه في خلافة عثمان أحييت هذه الظاهرة على نطاق واسع لا يقلل من خطورته كونه إقطاع إجارة(105) والمصادر تفيض في هذا الصدد بمعلومات عن اقطاعاته الخاصة ذكر المسعودي(106) أنه عند مقتل عثمان كانت «قيمة ضياعه بوادي القرى وحنين وغيرها مائة ألف دينار ، وخلف خيلا كثيرا وإبلا» كما وزع الضياع على الارستقراطية القرشية ، فكانت غلة طلحة ابن عبد الله التيمي من ضياعه في العراق كل يوم ألف دينار وهذا ما أعطى للنمط الاقطاعي قوة مستمدة من قوة الدولة وسطوتها ، فعرف بذلك بذوره الأولى التي ستنتشر في العصور اللاحقة(107)

وحاول علي بن أبي طالب - عبثا - وضع حد لهذه الظاهرة الخطيرة ، لكنه واجه معارضة قوية من قبل الارستقراطية الدينية والأموية التي كان من صالحها تكريس الأمر الواقع

فلما آلت الخلافة إلى الأمويين ، تفاقمت ظاهرة الاقطاع حيث حازوا ضياعا واسعة(108) ، وأقطعت أراضي الصوافي برمتها في عهد عبد الملك بن مروان الى قريش وأشراف القبائل ، فأسفر ذلك عن تكوين «لاتيفونديات» شاسعة . ذكر

البلاذري(109) أن يزيد بن عبد الملك أقطع هلال بن أحوز المازني إقطاعا بلغ ثمانية آلاف جريب (الجريب = 1592 م2) وفي عهد الوليد سمح بشراء الأراضي الخراجية، وصار حفر الأنهار لري الاقطاعات في سواد البصرة ظاهرة مألوفة(110)

وتكونت منذ القرن الأول الهجري طبقة من الملاكين الكبار مثل مسلمة بن عبد الملك الذي استولى على أراضي شاسعة في البطيحة(111)، وسليمان بن عبد الملك بن يزيد بن المهلب الذي حاز على كثير من الضياع والأنهار(112)، وأصبح بعض المقطعين كخالد القسري يمتلك ضياعا كبيرة استطاع بغلاتها أن يؤثر على أسعار السوق(113) ومعلوم أن بعض الملكيات جاءت عن طريق الاستحواذ والاغتصاب، فقد بلغت المساحة المقطعة لآل أبي بكرة مائة جريب، ولكنها وصلت إلى ألف جريب في نهاية العصر الأموي(114) بل إن بعض المقطعين في الكوفة استحوذوا على أراضي الصوافي، وذهبوا إلى إحراق ديوان الكوفة عمدا إبان ثورة ابن الأشعث(115)

وترسخت جذور النمط الاقطاعي نتيجة اكتسابه «صفة الارث»(116) والاقتناء، فعبد الملك بن مروان كتب إلى واليه ابن هبيرة يطلب منه تكوين قطائع له بناحية البصرة(117) وبنفس الطريقة حصل هشام بن عبد الملك على ضياع واسعة في العراق والأردن وارمينية(118) وعندما تنامى المد الاقطاعي أنشىء ديوان خاص للاشراف على الاقطاعات عرف باسم «المستغلات»(119)

وقد فطن عمر بن عبد العزيز إلى ما يحمله الاقطاع من بذور الصراع الاجتماعي، فصادر كل ما في حوزة أسلافه واعتبر إقطاعاتهم غير مشروعة(120) ولكنه لم يتمكن من استئصال شأفته، بل إن اغتياله يفسر قوة المد الاقطاعي

وشهد العصر العباسي استمرار الاقطاع، وإن اختلف تقلصا واتساعا باختلاف سياسة الخلفاء، وهذا ما يفسر مصادرة أراضي الأمويين، وإلغاء نظام القبالة في العصر العباسي الأول، وإن كان ذلك لم يمنع الخلفاء العباسيين من الاستيلاء على الضياع المصادرة كما انتشر نظام الالجاء الذي كان له أثر في تكوين اقطاعات جديدة، ذلك أن جور الولاة وعسف الجباة وانتشار الفوضى في الداخل، جعلت بعض صغار الملاكين يطلبون حماية الملاكين الكبار، فألجأوا إليهم ضياعهم وصاروا مزارعين لديهم(121)

ولكن الاقطاعية تفشت بصورة أقوى في العصر العباسي الثاني بسبب تسلط الأتراك، واتخذت في الغالب طابعا عسكريا(122). كما تحولت بفعل ضعف الحكم

المركزي من اقطاع استغلال إلى إقطاع رقبة يورث في الاعقاب بل يخيل إلينا أن ظاهرة الاستقلال التي شاعت في هذا العصر على الصعيد السياسي ، كانت تأكيدا لسيادة الاقطاع على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي ، وهذا ما يفسر قيام ثورات فلاحية ذات طابع اجتماعي قح مثل ثورة الزنج التي جاءت مناهضة للأوضاع الاقتصادية التي كرسها الاقطاع

وتفسير غلبة الاقطاع العسكري في هذا العصر يتجلى في فراغ خزينة الدولة ، إذ وجدت السلطة المركزية نفسها مرغمة على إقطاع الأراضي للجند مقابل الخدمة العسكرية ، فآلت إليهم معظم الأراضي الزراعية التي كانت من قبل في حوزة الخلفاء ، وهي التي عرفت «بالاراضي السلطانية»[123] بل حصلوا على إقطاعات واسعة شملت الكور أو الولايات فأصبح من حق المقطع تقسيم الأرض على جنده مقابل تهيىء قوة عسكرية كما استحوذوا عن طريق الاغتصاب على أراضي الملاكين الصغار ، وأعطي لبعض قادتهم حق جباية الخراج فيما عرف بنظام القبالة فاشتطوا في فرض الضرائب على الأهالي

وفي نفس الوقت تفاقمت ظاهرة الالجاء حيث ألجأ كثير من الملاكين الصغار ضياعهم إلى قادة الجند ولعل إنشاء «ديوان الضياع» في هذا العصر دليل واضح على أن الاقطاع زاد اتساعا وشمولا[124]

ولم يكن الغرب الاسلامي بمعزل عن ظاهرة الاقطاع العسكري ويمدنا ابن عذاري[125] بمعلومات هامة حول تواجده في عصر الاغالبة ، وهو ما تفسره ثورة الجند على إبراهيم بن أحمد الأغلبي ، ثم قتله حينما حاول مصادرة إقطاعاتهم

وفي المغرب الأوسط كان توقف التجارة مع السودان فرصة للدولة الرستمية اتخذتها ذريعة لتبرير إلغاء نظام المشاعة الذي كان سائدا من قبل ، والتعويض عنه بإقطاع الأراضي للقبائل الموالية والعسكر المرتزق[126]

أما في المغرب الأقصى فإن الحشم وقادة الجيش استفادوا من الاضطرابات التي حدثت بين أبناء ادريس وكذا تفاقم التجزئة السياسية لتقوية نفوذهم ، فحصلوا على الاقطاعات والانعامات[127] بينما عرفت الأندلس ذروة الاقطاع العسكري حيث أقطعت جل كورها إلى الجند ، وهو ما سنعالجه مفصلا

يستخلص من ذلك أن ملكية الأرض عرفت تطورا في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري ، وأصبحت برمتها مقطعة إلى الجند مقابل الدفاع عن الخلافة المتهاوية أو حراسة الثغور الطرفدارية ، وهذا ما يفند إدعاء بعض الدارسين[128] الذين ذهبوا إلى القول بأن الاقطاع العسكري لم يبدأ إلا مع مجيىء البويهيين .

والواقع أن الاقطاع العسكري تعاظم في العصر البويهي وزاد اتساعا وانتشارا رغم أن بعض الباحثين أعطوا حججا دامغة تدل على عكس ذلك(129) واتساعه في هذه الحقبة يجد تفسيره في ماضي البويهيين القادمين من بلاد الديلم التي ساد فيها تنظيم قبلي من النوع الاقطاعي حيث أن رئيس العائلة الكبرى (كتخذا) هو السيد الاقطاعي ، ولذلك اعتبروا أن توزيع أراضي الخلافة التي غلبوا عليها تعد وسيلة المشاركة في ثمرات الغزو(130)

ومنذ تسلمه السلطة ، شرع معز الدولة في منح الاقطاعات لجنده من الضياع التي صادرها أو من أراضي الخراج كما أقطع وزراءه وموظفيه بدل إعطائهم أجورهم ، بينما عهد للارستقراطية البويهية ببعض المناطق ، فاعتبرتها «طعمة» ولم يقتصر إقطاع الجند على أرض السواد ، بل تعداه إلى أرض الصوافي والأملاك الخاصة وكذا أراضي الأحباس ولم يف الجند بالتزاماتهم ، فاعتبروا إقطاعاتهم ملكية فردية خاصة ، وأحجموا عن دفع الضرائب وكثيرا ما استبدلوها بإقطاعات جديدة كلما بدت لهم أنها غير مربحة(131) ، ومارسوا ضغوطا كبيرة على المزارعين والاقنان العاملين فيها بعد أن أصبحوا تحت سلطتهم المطلقة(132) ، وهذا ما حدا بأحد الباحثين إلى القول بأن الاقطاع في العصر البويهي أصبح شبيها بالنظام السنيوري(133)

وإذا كان الاقطاع العسكري هو السائد ، فقد وجد إلى جانبه إقطاع الوزراء والتجار ، بل وحتى خدم البلاط(134) وفضلا عن ذلك تفشت ظاهرتا الالجاء و الايغار كمظهر من مظاهر سيادة الاقطاع ويطالعنا مسكويه بمعلومات قيمة عن الظاهرة الأولى فيذكر أن صغار الملاكين ألجأوا أراضيهم إلى كبار المقطعين الذين أرهقوا الفلاحين بالضرائب ، مما أدى إلى فرارهم من الضياع فأسفر ذلك عن تدهور الزراعة وخراب العمران(135)

وفي العصر السلجوقي بلغ الاقطاع العسكري مداه،إذ آلت معظم الأراضي إلى الجند ، وساد إقطاع الرقبة الذي أصبحت تعترف به الدولة(136) وصار المقطعون يمارسون حق السيادة على الزراع والفلاحين ، فأقروا عليهم ضرائب جديدة إضافة إلى أعمال السخرة(137) ، كل ذلك مقابل تهييء الجند للسلطة وغدا الجند يتلقون بدورهم الاقطاعات لا من طرف الدولة ، بل من قبل المقطعين أنفسهم(138)

ومنذ ذلك الحين وحتى مشارف العصور الحديثة ، ظل نمط الانتاج الاقطاعي هو حجر الزاوية في تشكيل البناء الاقتصادي للمجتمع الاسلامي

أثبت هذا العرض الموجز الاقطاع كظاهرة تاريخية اقتصادية نشأت منذ بداية الاسلام ، وتطورت لتوجه تاريخه السياسي والحضاري فما هي خصائص هذا النظام، وإلى أي مدى تتوافق مع المميزات العامة للاقطاعية كما اصطلح عليها الدارسون ؟

لا سبيل لانكار أن هذه الخصائص تنوعت عبر الزمان وتباينت حسب المجتمعات الاسلامية ، غير أنه ليس من الصعب استخلاص بعض الخصائص العامة التي تختلف أحيانا عن تلك التي ميزت الاقطاع الأوروبي

ففي العصور الاسلامية الباكرة ظل الاقطاع من حق الامام(139) ولم يكن المقطع أكثر من خادم للأمة ومصلحتها ، وهو بذلك يختلف عن نظيره الأوروبي الذي كانت له سلطة واسعة يضمنها له القانون غير أنه في العصور المتأخرة عندما ضعفت السلطة المركزية،صار المقطع يحصل على اقطاعه بالقوة بل إن الخليفة أصبح يتلقى الاقطاعات عوض أن يمنحها ، وذلك إبان العصر البويهي وهذا يعني أن الاقطاع الاسلامي عرف تطورا في بنيته ومفهومه استجابة للواقع الاقتصادي، متجاوزا روح الشريعة الاسلامية وبذلك ظل التشريع الخاص بالاقطاع يعاني من عدم الثبات،خاصة وأنه صيغ من طرف فقهاء لم يسايروا الواقع ، عكس الاقطاع الأوروبي الذي تميز تشريعه بتوافقه مع الواقع المتطور ونتيجة لذلك اكتسب الاقطاع الاسلامي ميزة لم يعرفها نظيره الأوروبي ، وهي الاغتصاب في كثير من الحالات ، فبينما عرف هذا الأخير تنظيما أساسه العقد الاقطاعي le contrat symallagmatique ، تكونت أغلب الاقطاعات في المجتمعات الاسلامية عن طريق الاستحواذ والابتزاز وبالرغم من وجود عقد في الاقطاع الاسلامي ، فإنه يختلف عن نظيره الأوروبي ، فبينما نجد يمين الولاء Homagium والتقليد يمثلان ركنين من أهم أركان العقد الاقطاعي ، مرفوقين بشروط تحدد الحقوق والواجبات بين السيد وتابعه ، لا نجد في عقد الاقطاع الاسلامي سوى التقليد وإذا أخذنا عقد الاقطاع الأندلسي(140) كنموذج، تبين لنا أن الاقطاع كان يمنح كجزاء على جهاد قام به من سلمت له الأرض ، وهي غالبا أرض موات ، وهذا ما يختلف عن الاقطاع الأوروبي لكن يجب ألا يغرب عن الأذهان أن مدلول هذا العقد مرتبط بالناحية النظرية ، ويختلف عما حدث في الواقع العملي

واختلف الاقطاع الأوروبي عن نظيره الاسلامي في الواجبات والحقوق بين طرفي العقد حيث انتفت حقوق الأسياد Les seigneuriaux من عقد الاقطاع في المجتمع الاسلامي كما لم نعثر على قوانين تنظم العلاقة بين السيد وتابعه في الاقطاع

الاسلامي مثلما عرفته أوروبا(141) ولكن هذا لا يعنى البتة أن انتفاء هذه التشريعات تدل على عدم وجود إقطاع إسلامي ، وحسبنا أنها انعدمت أيضا في كثير من أقطار المجتمع الأوروبي الوسيط ، بل اختلفت أحيانا داخل البلد الواحد كما هو الحال بالنسبة لفرنسا(142)

وتميز الاقطاع الاسلامي كذلك بمحدودية سلطة المقطع وفي الرواية التي أوردها المالكي(143) ما ينم عن ذلك فبالرغم من أن أتباع المقطع المترجم له أكدوا تبعيتهم له فإنه شك في صدق أقوالهم ، وهذا يعني أن سلطته لم تكن مطلقة ولكن مع نمو الاقطاع أصبحت تتعاظم خاصة في العصرين البويهي والسلجوقي حيث مارس المقطع سلطة واسعة على الأرض ومن عليها من المزارعين بل زاد نفوذهم في العصور المتأخرة حتى صار اسمه يذكر على المنابر(144) ولذلك حاولت الخلافة دون جدوى الحد من نفوذه ، يفسر ذلك ما أورده القلقشندي(145) عن أهم شروط المقطع وهي «ضرورة العدل في الرعية» وإذا كان «كلود كاهن» قد قارن بين المقطعين الأوروبي والمسلم وفق معيار خاص يقوم على أساس احتكار وظيفة القضاء من طرف الأول،فإن نموذج المقطع في الأندلس يجعل موقفه في حرج ، إذ أنه مارس كافة السلطات بما في ذلك القضاء وجباية الضرائب والاستقلال بالشؤون الادارية والحربية كما سنفصل ذلك ولكن علينا أن نعترف أن احتكار هذه السلطة من طرف المقطعين كان رهينا بضعف السلطة المركزية

ولعل هذا يقودنا إلى استنتاج خاصية أخرى من خصائص الاقطاع الاسلامي وهي علاقة السيد صاحب الأرض بالمزارع أو القن الذي يعمل في ضيعته

حقيقة أنها تباينت عبر العصور التاريخية ، ولكنها على العموم لم تتسم بالشدة ، بل عاش المزارع حرا في ضيعة سيده يقدم له ريعا عينيا أو نقديا ، وإن كان هذا لا يحول دون القول بأنه تعرض في بعض الفترات لأقسى أشكال السخرة(146)

والجدير بالذكر أن تحويل صغار الملاكين إلى مزارعين اقنان مرتبطين بكبار الملاكين ظهرت في نظام الالجاء وغالبا ما تم هذا الارتباط بواسطة ضريبة يؤديها «القن الجديد» إلى سيده ، وهي إما ضريبة عينية أو نقدية يتم الاتفاق عليها بين الجانبين وتمثل ريعا إقطاعيا(147) وغالبا ما كان رد فعل الاقنان إما الهروب من الضياع ، أو القيام بانتفاضات تعبر عن رفضهم لهذه العلاقات الاستغلالية كما هو الحال بالنسبة لثورة الزنج وعلى أية حال ، فإن علاقة المزارع بصاحب الضيعة ستظهر بوضوح أثناء معالجتنا لهذه المسألة في الحالة الخاصة بالأندلس .

غير أن أهم ما تميز به الاقطاع الاسلامي هو المصادرة ، بحيث يمكن أن يلغى الاقطاع بمجرد إصدار ظهير ، خاصة إبان عهود الحكم المركزي القوي وتزخر كتب التاريخ والتراجم بأمثلة كثيرة في هذا الصدد إذ خلف مسكويه روايات حول مصادرات جماعية(148) كانت وراء إنشاء «ديوان المخالفين»(149) وأفاض في ذكر مصادرات الوزراء مثل مصادرة الوزير ابن الفرات لضياع العباس بن حسن التي بلغت قيمتها مائة وعشرين ألف دينار وثمانمائة ألف دينار ، كذا ضياع حامد بن العباس التي قدر واردها بألفي ومائتي ألف دينار(150) ومن المفيد أن نذكر أن كل وزير جديد كان يصادر الوزير السابق المغضوب عليه من قبل الخليفة ، وذلك عن طريق «مناظرته» وقد شاعت هذه الظاهرة في العصر البويهي ، وهو ما يفسر مصادرة الوزير هرون لابن الفرات(151)

ولعل كثرة المصادرات تدفعنا إلى الجزم بأن أي إقطاع لم يعرف هذه الظاهرة بنفس الحجم الذي عرفه الاقطاع الاسلامي ، خاصة إذا قارناه بالمصادرات التي عرفها نظيره الأوروبي(152)

غير أنه كان بإمكان المقطع المصادر أن يسترد ضياعه وأملاكه ؛ فابن الفرات المذكور أعيد إلى الوزارة سنة 304 هـ((فردت إليه أكثر ضياعه))(153) وتكشف رواية المسعودي(154) عن هذه العملية المزدوجة المتمثلة في المصادرة والاسترداد إذ ذكر أنه في سنة 233 هـ ((سخط المتوكل على عمر بن الفرج الرخجي وكان من علية الكتاب وأخذ منه مالا نحو مائة ألف وعشرين ألف دينار ثم صالح محمد على أحد وعشرين ألف درهم على أن يرد إليه ضياعه)) وكثيرا ما كانت الأراضي المصادرة تنقل إلى مقطع آخر ، مما يجعلنا نستخلص عدم ثبات وضعية المقطعين كإحدى ميزات الاقطاع الاسلامي

غير أن هناك ظاهرة تفرد بها وهي أن المقطعين اضطروا في بعض الحالات إلى بيع ضياعهم لتسديد الخراج للدولة ويذكر في هذا الصدد أن أحد الملتزمين اشتدت به الضائقة فباع من الضياع نحو خمسمائة ألف دينار ((ولم يبق له وجه حيلة لتمام نفقات سنة 319 هـ الخراجية))(155) وهذا يعني أن ثمة علاقة بين فراغ خزينة الدولة وبيع الاقطاعات ، ولا غرو فإن أحد الوزراء ((لم يكن له شغل غير التوقيع للجند ببيع الضياع))(156)

إن عدم الاستقرار الذي تميز به الاقطاع الاسلامي ، فضلا عن عدم توريث الأرض للابن الأكبر ، كان من الأسباب العميقة التي حالت دون تكوين طبقة إقطاعية قادرة على أن تلعب دورها التاريخي ، وهذا ما يفسر بالتالي عدم إنجاز ثورة

«بورجوازية» نقيضة

وتثير مسألة ملكية الدولة للأرض كميزة من ميزات الاقطاع الاسلامي جدلا يجب ألا يبالغ فيه ويمكن طرحه من خلال ملاحظتين أن يكون الخليفة كواحد من كبار الملاكين ، فتلك خاصية تميز بها الاقطاع الاسلامي حيث أن أي خليفة لم يصل إلى درجة الفقر التي بلغها أمراء الغرب إبان العصر الفيودالي(157) أما أن تسيطر الدولة على الريع الاقطاعي ، فإن ذلك أصبح رهينا بقوتها أو ضعفها ولما كان الضعف هو الذي ميز السلطة المركزية في أغلب مراحل التاريخ الاسلامي ، فإن سيطرة الدولة على الريع الاقطاعي لم يثبت إلا نادرا فمسكويه(158) يذكر أن محمد بن رائق صاحب واسط والبصرة في عهد الخليفة الراضي امتنع عن دفع مال الضمان له بل إن استقلال المقطعين له دلالة كبيرة على عدم احتكار الحكم المركزي للريع الاقطاعي كما أن نظام الالجاء يدحض ذلك ، إذ كان الملجيء يؤدي ضريبة للمقطع الذي ألجأه ضيعته(159) . ولم يكن المقطعون في العصر السلجوقي يؤدون أية ضريبة للدولة بل حازوها لأنفسهم كما أسلفنا القول

وتميز الاقطاع الاسلامي كذلك بإقامة المقطعين في المدن وانابة وكلاء عنهم في ضياعهم(160) ويعزى ذلك إلى ارتباطهم بوظائف الدولة ، غير أن هذه الظاهرة لم تنعدم في أوروبا ، ولكنها لم تكن شائعة وإذا كانت الأندلس قد عرفت في فترة محدودة ارتباط المقطعين بضيعاتهم وحصونهم على شاكلة إقطاعيي أوروبا فإن ذلك يعتبر استثناء فكيف يفسر ذلك ؟

أعتقد أن السبب الرئيسي يرجع إلى أن المجتمع الاسلامي لم يشهد في أغلب مراحله التاريخية انحطاطا مدينيا كما عرفته أوروبا ، إذ ظل الازدهار المديني يسود أغلب عصوره ، وذلك بفضل الازدهار التجاري،وهذا يقودنا إلى ذكر هذه الخاصية

لقد اقترن الاقطاع الاسلامي بازدهار التجارة ، وإن كانت في الغالب تجارة كماليات ونرد ذلك إلى ولع الطبقة الاقطاعية وعلى رأسها الخليفة بمواد الترف ولهذا تحالفت مع التجار الذين شاركوها في اقتناء الضياع أو أقرضوها الأموال ، بل صار لهم تأثير واضح في المجال السياسي وتعاملت الخلافة معهم تعاملا وثيقا وخاصة الأجانب منهم لما جبل عليه الخليفة وموظفوه من رغبة في البضائع الأجنبية

وبرزت هذه الظاهرة بوضوح في العصر البويهي إذ ساد إلى جانب الاقطاع العسكري نشاط تجاري هام ، فعمل الأمراء البويهيون على تسهيل مأمورية التجار ، وأنشأ معز الدولة ما يعرف «بنظام السعاة» الذي يقوم على تجنيد مجموعات من

العوام تكون مهمتها حراسة القوافل والمحافظة على أمن التجار(161) وتمخض عن ذلك نمو المدن واتساع الأسواق ونشاط المؤسسات المالية والصيرفية، مع ما صاحب ذلك من تعميم عملية السلف ومعاملات الائتمان وتنشيط الموانيء والتجارة الخارجية

إن هذا الاقتران بين الاقطاع وازدهار التجارة لم تشهده أوروبا إلا في مرحلة متأخرة جاءت معبرة عن تحلّل الاقطاع، وإرهاصا لميلاد «البورجوازية» التجارية

كما اكتسب الاقطاع الاسلامي ميزة خاصة وهي وجود الاقطاع النقدي إلى جانب إقطاع الأرض ويطنب مسكويه في ذكر هذه الظاهرة التي غالبا ما كانت من نصيب الوزراء، وشاعت في العصر البويهي

ويوازيه إقطاع آخر عرف بإقطاع الجزاء ويقصد به ما يمنحه الخليفة إلى شخص ما، مكافأة على ما أبداه من حسن سيرة وبلاء وتفان في الجهاد(162) ويبدو أن هذا النوع من الاقطاع شبيه بما عرف في أوروبا إبان العصر الكارولنجي «بإحسان الأفراد» حيث كان الافراد يكافأون على إخلاصهم وخدماتهم بمنحهم أرضا إما في شكل ملكية تامة، أو مقابل تقديم اتاوات(163)

إن تواجد مختلف هذه الأشكال إلى جانب نظام الالجاء والايغار والقبالة والطعمة والأوقاف يعني أن عدة أنظمة تعايشت مع نظام الاقطاع الاسلامي، وهذا ما يميزه عن نظيره الأوروبي الذي لم يتواجد معه سوى نظام الاقطاع الحر ALLEUX

يستنتج من جملة الخصائص التي أوردناها أن للاقطاع الاسلامي ميزاته وقسماته الخاصة جعلت منه إقطاعا «قائما بذاته» إن جاز التعبير غير أن هناك بعض الميزات التي أكسبته نفس ملامح الاقطاع الذي عرفته أوروبا، وأهمها توريث الاقطاع الذي تجلى من خلال العرض التاريخي ولكن يلاحظ أن هذه المسألة ارتبطت بضعف السلطة المركزية أو قوتها، كذا بالنسبة للمقطع فما دام يتمتع بالنفوذ والقوة تجاه السلطة فإن توريث إقطاعه يظل حقا من حقوقه «المشروعة» غير أنه من الانصاف القول أن هذا التوريث يختلف نوعا ما عما ساد في أوروبا حيث كان الابن الأكبر هو الذي يرث إقطاع أبيه، ومن هنا نفهم كيف ساهم تقسيم ملكية الأرض بين الأبناء في المجتمع الاسلامي في إضعاف الطبقة الاقطاعية

وإذا كان الاقطاع الأوروبي قد ارتبطت نشأته باجتياح القبائل الجرمانية للامبراطورية الرومانية، فإن انتشار الاقطاع الاسلامي في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري جاء في ظروف متشابهة حيث وفدت شعوب بدوية تركية انقضت على الخلافة المتهاوية ووزعت الأرض فيما بينها معتبرة ذلك إحدى ثمرات غزواتها

كما فعلت جحافل الجرمان

وإذا كانت جذور الاقطاع الأوروبي قد ترسخت نتيجة تزايد نفوذ الحكام المحليين وتنازل السلطة المركزية عن نفوذها لصالحهم[164] ، فإن ذلك يتوافق مع الاقطاع الاسلامي وخاصة الاقطاع الأندلسي إذ أن سلطة الولاة زادت قوة ونفوذا نتيجة تنازل الامارة عن حقوقها لهم وأوضح مثال على ذلك ما حدث لابراهيم ابن حجاج الذي اضطرت إلى إقطاعه كورة اشبيلية كما سنفصل وهنا تسقط دعاوي بعض من نفوا وجود إقطاع إسلامي بحكم أن الأرض كانت لا تقطع إلا من جانب حكم مركزي قوي[165] بل أن كل القرائن تدل على أن ضعف السلطة المركزية كان وراء تفاقم ظاهرة الاقطاع

ويلتقي الاقطاع الاسلامي مع نظيره الأوروبي في وجود إقطاع الاستغلال في كليهما ، وهذا ما لاحظه أحد الباحثين[166] مشيرا إلى وجود إقطاع الانتفاع في أوروبا وإن لم تنجم عنه ملكية مطلقة ولكن من الانصاف القول أيضا أن هذا النوع لم يكن منتشرا بنفس الحجم الذي كان عليه في العالم الاسلامي

كما اشتركا كذلك في وجود الخدمة العسكرية التي يقدمها المقطع للسلطة المركزية فالفصل في الاقطاع الأوروبي كان يلتزم بتهيىء الجند لسيده أو لمن يدين له بالولاء وهذه الظاهرة بعينها برزت في العصر السلجوقي بحيث لم يعد الاقطاع قاصرا على ما يقدمه المقطع من ضرائب ، بل بما يقدمه من خدمة عسكرية ولكن هل تمخض عنها ما يعرف بنظام الفروسية كما حدث في أوروبا ؟

لقد اعتبرت الفروسية جزءا أساسيا من المجتمع الأوروبي الاقطاعي ، وكان يكفي إلغاؤها للاخلال بالبناء الاجتماعي برمته[167]. وخضعت لنظام دقيق لا يبدو أن العالم الاسلامي عرفه بالرغم من أن أحد الدارسين[168] ذكر بأن الأوروبيين أخذوا الفروسية عن العرب حقيقة أنها احتلت مكانة هامة في المجتمع الأندلسي مثلا ، فارتبطت بالشرف والشجاعة ، وهي نفس الفضائل التي كانت محل فخر الفارس الأوروبي حتى أن الأدب الأندلسي جاء معبرا عن ذلك[169] ونضيف إلى ذلك أن ابن الخطيب[170] ترجم لاحدى البيوتات الأندلسية التي عاشت في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري وهو بيت بني زيد فذكر بأنهم ((فرسان ولهم شرف قديم)) ولكن مع ذلك فإن الفروسية التي عرفها المجتمع الاسلامي لم تكن نظاما قائما بذاته ، ولم تلعب نفس الدور الذي لعبته الفروسية في المجتمع الاقطاعي الأوروبي

ولا نشاطر رأي باحث[171] ذهب إلى القول باختلاف الاقطاعيين على أساس

أن الاقطاع الأوروبي ((نشأ عن طريق تجميع الأراضي التي يملكها الفلاحون الفقراء بينما نشأ الاقطاع الاسلامي عن طريق منح أراضي الخراج وأراضي الموات بغير أن يكون ذلك على حساب الفلاحين الصغار))؛ بل نعتقد أن هذه الظاهرة بعينها قد وجدت في الالجاء إذ أن كبار الملاكين كونوا إقطاعات كبيرة على حساب الفلاحين الصغار الذين اضطروا بسبب الفوضى الداخلية إلى إلجاء أراضيهم لهم فصاروا تحت رحمتهم ومن ثم يمكن اعتبارها نقطة مشتركة بين الاقطاعين وليس نقطة اختلاف ، وحسبنا دليلا على ذلك ما ذكره أحد المتخصصين في الاقطاع الأوروبي(172)

ونجد وجها آخر من أوجه التشابه بين الاقطاعين فيما عرفاه من تجزئة سياسية فالعالم الاسلامي بدأ منذ منتصف القرن الثاني الهجري يعرف نشوء إمارات مستقلة في الاطراف تمخض عنها انعدام الوحدة المركزية وتمثل الحالة السياسية التي كان عليها إبان النصف الثاني من القرن الثالث الهجري أصدق مثال على ذلك فقد عرف المشرق ميلاد عدة إمارات إقطاعية أنيطت بها مهمة الدفاع عن الثغور فنشأت ابتداء من سنة 261 هـ الامارة السامانية ، أعقبها قيام دويلات إقطاعية عسكرية في غربي إيران وهي التي وصفها أحد الدارسين(173) بأن ((إقطاعيتها تقوم على رؤساء العوائل)) وفي مصر استقل ابن طولون وأسس إمارة ذات طابع إقطاعي عسكري ، بينما شهدت أعالي العراق والشام كيانات عسكرية انفصالية تمثلت في إمارتي الحمدانيين في الموصل وحلب كما أن الغرب الاسلامي عرف بدوره تجزئة سياسية شملت عدة دويلات كالأدارسة والبرغواطيين والرستميين والأغالبة والأمويين بالأندلس(174)

واتسمت العلاقات بين هذه الكيانات بطابع الصراع والتناحر مصداق ذلك حروب السامانيين وتوسعهم ضد إمارة الصفاريين وإمارة الحمدانيين على بلاد الجزيرة ومدن الشام ونفس الشيء يقال عن تناحر إمارات الغرب الاسلامي(175)

ولا حاجة إلى تأكيد أن مثل هذه الحروب حدثت بدافع اقتصادي قح ، وهو نفس الدافع الذي كان وراء الحروب الاقطاعية التي شهدتها الامارات المتصارعة إذ لم تخل فترات «هدنة الله» دون وقوعها بل إن مثل هذه الفترات اعتبرت «بطالة» سعى الأسياد الاقطاعيون إلى التخلص منها

وأخيرا ثمة تشابه في أنماط البنية الفكرية التي أفرزتها الأوضاع الاقطاعية في كلا المجتمعين ، فمعلوم أن السلطة الكنسية في العصر الاقطاعي الأوروبي حاربت كل

أنواع الفكر الحر واعتبرته ضربا من الهرطقة ورأت أن استخدام العقل في العلوم الدينية ((أمر لا يمكن الصمت عنه))(176) وكذلك كان شأن الفقهاء في العالم الاسلامي خاصة في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري حيث أجهض الفكر العقلاني الاعتزالي ، وأصبح الفكر المحافظ المعادي لكل تجديد هو السائد ، ونستدل بالأندلس كنموذج على ذلك

لقد ساد فيها المذهب المالكي المتشدد ، المتمسك بالحرفية والتقليد(177) مصداق ذلك قول أحد الفقهاء المالكيين «دعوا السنة تمضي ، لا تعرضوا لها بالرأي»(178) فإذا كانت المالكية عموما تقول بفكرة الاستحسان والمصالح المرسلة ، فإنها في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري وهي الفترة التي ساد فيها الاقطاع ، تحولت من مالكية متفتحة عاصرت المد البورجوازي إلى مالكية متطرفة اتسمت بالجمود ومثل هذا الاتجاه زمرة من الفقهاء المقطعين وعلى رأسهم ابن لبابة(179) ، وحاربوا كل فكر دخيل أو اتجاه إصلاحي ولا أدل على ذلك من الهجوم العنيف الذي تعرض له بقي بن مخلد من قبل الفقهاء المتزمتين ، وأكثر من ذلك فإن كل من اعتنق الاعتزال كان مصيره التصفية الجسدية(180) وحسبنا دليلاً على سيادة الاتجاه المالكي المحافظ ، كثرة المصنفات التي ألفت في هذه الفترة(181)

ولا شك أن بعض الخصائص الأخرى رغما عن تقاربها مع خصائص الاقطاع الأوروبي ظلت خاضعة للظروف الزمانية والمكانية ، وتباينت حسب الظروف المحلية لكل بلد من البلدان الاسلامية وفي الدراسة «المجهرية» التي سنقوم بها على صعيد الاقطاع الأندلسي تظهر القسمات المشتركة مع الاقطاع الأوروبي بصورة أوضح

خلاصة القول أن العالم الاسلامي شهد نمطا من أنماط الاقطاعية لا تختلف بحال عن نفس الظاهرة في المجتمع الأوروبي إلا فيما يتعلق بالمعطيات المحلية فثمة قاسم مشترك بين الاقطاع الاسلامي ونظيره الأوروبي كما أوضحنا سلفا أما عن المعطيات المحلية فهي ظاهرة مرتبطة أيضا بالاقطاع الأوروبي بحيث تباينت خصائصه باختلاف الزمان والمكان وهو ما يفسر اختلافه بين شمال فرنسا وجنوبها ، كذا بين أوروبا الغربية والشرقية

هوامش المقدمة والفصل التمهيدي الخاص بالمدخل

(1) يبلغ هذا المخطوط 41 صفحة من الحجم المتوسط وهو مكتوب بخط مغربي ولم يذكره عبد الله عنان في فهرس مخطوطات الخزانة الحسنية

(2) عنوان هذا المخطوط هو «ذكر الأندلس وفضائلها وصفاتها وذكر أصقاعها ومدنها وجبالها ، وأنهارها وعجائبها وما خصت به من الفضائل والبركات والجواهر والمعادن والأشجار والنبات وذكر من نزلها من الأمم والملوك من بعد الطوفان إلى أن فتحها الاسلام ومن وليها من أمراء العرب بعد الفتح ومن ملكها من خلفاء الأمويين والحموديين العلويين وذكر الدولة العامرية القائمين بدولة هشام المؤيد بها وذكر الثوار المتغلبين عليها بعهدهم ومن ملكها من ملوك المرابطين والموحدين وبني مرين وبني هود وبني نصر وبني اشقولية والله سبحانه المعين لا رب غيره»

(3) يعتبر هذا المخطوط من أقدم المخطوطات الموجودة في الخزانة الملكية ، وهو مبتور من أوله ، وبه أوراق ممزقة بها ألوان سوداء وعددها يبلغ 182 وقد كتب هذا المخطوط سنة 483 هـ .

(4) وجدنا في مخطوطات أخرى عنوانا آخر هو «اعلام مالقة» وهو يتكون من 211 صفحة بخط أندلسي

(5) يوجد هذا المخطوط في الخزانة العامة بالرباط وهو مكتوب بخط أندلسي واضح وأوراقه من حجم متوسط وقد أخطأ الباحثان التونسيان عندما اعتقدا بأن نسخة الأوسكوريال هي النسخة الوحيدة لكن الملاحظ أن هذه الأخيرة أوضح من الأولى ولذلك تم الاعتماد عليها ، أما الجزء الذي حققه هذان الباحثان فقد نشراه تحت عنوان نظام الملكية العقارية في صقلية في العصر الوسيط وذلك في R, E. O Tom II P 407 - 427

(6) يوجد في الخزانة العامة بالرباط تحت رقم D 13 وهو من حجم متوسط مكتوب بخط مغربي

(7) يوجد في الخزانة العامة بالرباط ضمن مجموع D 2198 وهو مخطوط من الحجم الصغير ضاعت منه الأوراق الثلاث الأولى وهو مكتوب بخط مغربي قريب من الرداءة

(8) توجد عدة نسخ مخطوطة من نوازل ابن سهل في الخزانة العامة بالرباط أكثرها وضوحا هي تلك التي تحمل رقم ق 370 ونشير إلى أن جزءا منها نشر في مجلة هسبريس المجلد 14 سنة 1973 .

(9) لم نتمكن من الوقوف على كتاب في الحسبة يوافق الفترة التي ندرسها ولذلك التجأنا إلى حل منهجي فانطلاقا من قناعتنا بوحدة التشريع في الغرب الاسلامي تم الاعتماد على الحسبة التي كتبها يحيى بن عمر في افريقية خلال نفس الفترة وإذا كنا قد ارتكزنا على وحدة الظاهرة فإن أسبابا ذرائعية جعلتنا نعتمد عليها إذ أن يحيى بن عمر أندلسي «من موالي بني أمية وعليه درس كثير من العلماء الأندلسيين» فضلا عن أن افريقية أصبحت «مدرسة أندلسية»

(10) رغم تأخرهما عن الفترة موضوع البحث ، فقد اعتمدنا عليهما اعتبارا من أن الصور الاجتماعية التي تمدنا بها لم تتغير فضلا عن تشابه الأوضاع الاقتصادية في كلتا الفترتين ويتأكد ذلك من خلال مقارنتهما مع حسبة يحيى بن عمر

(11) يشير المؤلف إلى أنه كان على صلة بالأمير الموحدي يعقوب المنصور وأنه ألف كتابه وبقي مهملا حتى جاءته الاعانة من السلطان المذكور

(12) يتكون هذا المخطوط من 327 صفحة وهو من حجم كبير ومكتوب بخط جميل

(13) هذا المخطوط من حجم متوسط ، مكتوب بخط مغربي صعب القراءة ويبلغ عدد أوراقه 114 ورقة

(14) راجع الشيال التاريخ الاسلامي وأثره في الفكر التاريخي الأوروبي في عصر النهضة ص 25 وما بعدها بيروت 1969

(15) الطوسي المبسوط ج 3 ص 273 ويذكر ما نصه إذا أقطع السلطان رجلا من الرعية قطعة من الموات صار أحق بها من غيره بإقطاع السلطان إياه نشر المكتبة المرتضوية (دذت)
أنظر أيضا المودودي مسألة ملكية الأرض في الاسلام ص 39 - 40 طبعة دمشق (دون ذكر تاريخ الطبع)

(16) كتاب الأموال ص 257 طبعة القاهرة 1981

(17) ابن ابراهيم الامتاع في أحكام الاقطاع مخطوط الخزانة العامة بالرباط ورقة «2»

(18) الخراج ورقة 85 ويعرف الاقطاع بقوله ((هو أن يدفع الائمة إلى من يرون أن يدفعوا شيئا مما ذكرناه – يقصد الأراضي – يملك المدفوع ذلك إليه رقبته بحق الاقطاع ويجب عليه فيه العشر))
أنظر الدورى نشأة الاقطاع في المجتمعات الاسلامية ص 22 مجلة المجمع العلمي العراقي 1970

(19) الخوارزمي مفاتيح العلوم ص 40 طبعة مصر 1342 هـ وهو يعرف الاقطاع بما يلي ((الاقطاع هو أن يقطع السلطان رجلا أرضا فتصير له رقبتها))

(20) الأحكام السلطانية ص 90 وما بعدها طبعة بيروت 1978

(21) تحرير الأحكام في تدبير الاسلام النص المنشور في 370 368 S. Islamica V.II p

(22) ابن سلام (أبو عبيد) م س ص 257

(23) شدد أبو يوسف على ضرورة اذن الامام حتى بالنسبة لأراضي الموات أنظر كتاب الخراج ص 36 طبعة بولاق 1302 هـ وانظر رأيه أيضا في ص 34 من نفس المصدر وفيه يشير إلى عدم ضرورة اذن الامام في إقطاع أراضي الموات أما ابن حزم فيرى أن كل أرض لها مالك ولا يعرف أنها عمرت في الاسلام فهي لمن سبقه إليها وأحياها سواء بإذن الامام أو بغير إذنه
أنظر محمد عبد الجواد ملكية الأراضي في الاسلام ص 145 طبعة 1971 وحول موقف المذهب الشافعي والحنبلي أنظر ن م ص 134 - 135

(24) ابن ابراهيم م س ورقة 16 - 17.

(25) الماوردي م س ص 134

(26) ابن سلام م س ص 257

(27) قدامة م س ورقة 85 نقلا عن الدوري نشأة الاقطاع ص 22.

(28) ابن إبراهيم م .س ورقة 6 .

(29) يعرف الخوارزمي الالجاء بقوله ((الالجاء هو أن يلجيء الضعيف ضيعته إلى قوي ليحامي عليها وجمعها الملاجيء والتلاجيء وقد يلجيء القوي الضيعة وقد ألجأها صاحبها إليه» أنظر مفاتيح ص 41

(30) هذا ما جعل قدامة بن جعفر يقول عن مسلمة بن عبد الملك القسري ((وألجأ الناس إليه كثيرا من أراضيهم المجاورة طلبا للتعزز)) أنظر قدامة نبذ من كتاب الخراج وصنعة الكلام ص 231 أما بالنسبة للحماية فقد ذكر أحد الباحثين أن نظام الالجاء هو في النهاية نفس نظام الحماية ويقارنه بنظام Patronage الذي ساد عند البيزنطيين أنظر الريس الخراج والنظم المالية ص 260 طبعة مصر (د ذ ت)

(31) يعرف الخوارزمي الايغار بأنه الحماية وذلك بأن تحمى الضيعة أو القرية فلا يدخلها عامل ، ويوضع عليها شيء يؤدى في السنة لبيت المال أنظر مفاتيح ص 40

(32) الطعمة هي أن يدفع شخص الضيعة إلى آخر ليعمرها ويؤدي عشرها فإذا مات ارتجعت من ورثته

(33) LAMPTON Reflections on the Iqta p : 358 in A.I.S Leiden 1965

LEWIS Midi Francais; Iraq Buwayhid et Japon; Etude comparée, des feodalités p 267 colloques internationaux du C.N.R.S.

(34) L'évolution de l'Iqta du 9e au 13e siecle contribution à une étude comparée. cahiers des societes medievales p : 26 - 27 Annales E.S.C. 8 (1959)

(35) ولها وزن الدولة العربية وسقوطها ص 223 طبعة دمشق 1956

(36) GARDET La propriètè en Islam. IBLA. tunis 1947 p 115:

(37) POLIAK La fèodalite Islamique p : 252 R.E.I, (10) 1936

أنظر أيضا GARDET Loc - Op - cit p : 115.

(38) GALISSOT Sur le féodalisme p : 170. C.E.R.M Paris 1974

(39) Loc - Op - Cit p : 375

(40) Loc - Op - Cit p 115

(41) CAHEN : l'évolution du Monde musulman jusqu'au 12e siècle face à celle du monde Chretien (2 eme partie) p : 49 C.C.M.1959

(42) Loc Op. Cit p : 115

(43) IBid p : 262 والباحث هو Aronclaud

(44) يقول ماركس في هذا الشأن يمكن أن تتطور علاقة الاستغلال المبنية على غياب الحرية من القنانة المرتبطة بالعمل القسري إلى نقطة تقتصر فيها على مجرد الدية

(45) ذلك ما جعل أنجلس يسميها تعدد أشكال الخضوع للسخرة والقنانة

أنظر PARRAIN Sur le feadalisme : l'évolution du système feodal Europeen p : 20 - 21

(46) GARDET ; Loc - loc - op - cit p 128

(47) يذكر المالكي في رياض النفوس ج 1 ص 126 طبعة مصر 1951 أثناء ترجمته لأبي عبد الله محمد بن مسروق من أهل القيروان أن أباه مسروقا كان خليفة موسى بن نصير في المغرب فلما مات أبوه بات ينظر في كتبه وفي أمواله ومنازله ، وقد ترك له أبوه قرى كاملة فكان يمر بالقرية من قرى أبيه فيخرج إليه أهلها ومن فيها فيقولون «نحن عبيدك وكل مالنا في هذه القرية فهو لك»
ويذكر أبو العرب عن أبي بكر محمد اللباد (ت سنة 333 هـ) قال «كنت (صاحب الضيعة) عند عبد الرحمن بن زياد فلما أتاني هذا الغلام وذكر لي أنه أكفأ عبيدي وأقومهم بضيعتي توفي زايلني الغم ...» أنظر طبقات علماء افريقية وتونس ص 97 - 98 طبعة تونس 1968 .

(48) Loc. Op. Cit p : 172

(49) l'évolution du Monde musulman 2 eme partie. p49

(50) Loc. Op-cit p 282
(51) كيروف المشاعة ، الرق ، الاقطاع التشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية ص 87 بيروت 1978
(52) كاتشانفسكي عبودية اقطاعية أم نمط إنتاج آسيوي ص 229 بيروت 1980 ويقول «ما زالت هناك خلافات هامة جدا في الأدبيات الماركسية حول فهم السمات الجوهرية لأسلوب الانتاج الاقطاعي»
(53) نفسه ص 32 33 وهنا يرى المؤلف أن قانون لا أرض بدون سيد Nulle terre sans seigneur هي مجرد قاعدة حقوقية ذات أهمية محدودة ويستدل على ذلك بأنه في الوقت الذي كانت تسود هذه القاعدة في شمال فرنسا كانت تسود قاعدة أخرى في جنوبها وهي Nulle terre sans Titre
(54) Parrain Loc. op cit p 14
(55) عاشور حضارة ونظم أوروبا في العصور الوسطى ص 379 بيروت 1976
(56) PORCHNEV Essai d'économie politique du feadalisme p 21 Moscou 1979
(57) أنظر GARDET Loc. Op. Cit p 256
(58) Poliak Loc; Op; Cit p 264
(59) الأحكام السلطانية ص 194
(60) ابن ابراهيم الامتاع ورقة 19 وفيها يبرر لمن أقطع من أراضي العنوة أن يدفع ثلث الكراء للامام ومعلوم أن أراضي العنوة لا يجوز فيها الاقطاع
(61) صبح الأعشى ج 13 ص 117 طبعة القاهرة (دون ذكر تاريخ الطبع)
(62) l'évolution sociale du monde Musulman (2 eme partie) p : 49
(63) Loc Op. Cit P : 262
(64) الاسلام والرأسمالية ص 74 بيروت 1979 (الثانية)
(65) نفسه ص 70
(66) ست دراسات في نمط الانتاج الآسيوي ص 146 بيروت 1979
(67) للرد على ذلك نورد رأي سمير أمين الذي يقول «لا وجود لجماعات تملك جماعيا الأرض لا في مصر منذ خمسة الآف عام على الأقل ولا في الصين ولا في الهند فقد عرفت هذه المجتمعات منذ زمن بعيد الملكية الخاصة للأرض إسوة بأوروبا الاقطاعية أنظر سمير أمين الطبقة والأمة في التاريخ وفي المرحلة الامبريالية ص 51 بيروت 1980
(68) العفيف الأخضر تعليقات على هامش البيان الشيوعي ص 264 – بيروت 1975
(69) نفسه ص 183
(70) يقوم هذا النمط على الأسس الآتية

أ استخراج فائض الانتاج بوسائل غير اقتصادية وبنحو جماعي ، وفائض الانتاج هو الخراج الذي يجبى لصالح الطبقة المستغلة

ب – التنظيم الأساسي للانتاج يقوم على القيمة الاستعمالية لا القيمة التبادلية

ج – المجتمعات الخراجية تتسم بالركود

د وجود صراع طبقي بين الفلاحين والمستغلين الخراجيين

هـ – الطبقة المستغلة تناضل ليس من أجل القضاء التام على الاستغلال وإنما فقط من أجل إبقائه ضمن الحدود المعتدلة أنظر م .س. ص 46 وما بعدها

(71) سمير أمين التطور اللامتكافيء ص 36 بيروت 1978 (الثانية)
(72) نفسه ص 16 ، أنظر أيضا ص 58
(73) ذلك هو رأي أغلب الدارسين للبنية الاقتصادية للمجتمع الاسلامي وهو ما أكدته الدراسات الاستشراقية وكذا دراسات بعض الباحثين العرب أمثال محمود اسماعيل ، طيب تيزيني ، حسين

مروة ...الخ

(74) يقوم هذا النمط على الأسس الآتية

أ غياب الملكية الخاصة للأرض

ب - نظام مركزي أو لا مركزي يأخذ شكلا أكثر استبداداً أو أكثر ديموقراطية

ج مشتركات قروية مكتفية ذاتيا متماثلة غير متكاملة

د نظام يتصف بالركود الطويل في عملية الانتقال التاريخي

هـ - شكل الاستغلال الحكومي أي الدولة أو الطبقة الحاكمة تقوم بدور المستغل

لجماهير المنتجين عن طريق تحصيل الريع وجباية الضرائب

أنظر صادق سعد .س ص 67 وانظر كذلك يوجين فارغا حول نمط الانتاج الأسيوي ص 58 وما بعدها بيروت 1978 شينو ص 38 وما بعدها

(75) جان سوريه كانال أنظر نفس المصدر ص 22

(76) منهم جان شينو - موريس غودولييه ، يوجين فارغا - جان سوريه كانال ، نغوين لونغ بيد ، وهم يتهمون خصوم نظريتهم أي أنصار اللوحة الخماسية بالدوغمائية وإقحام الاعتبارات السياسية في المناقشات العلمية وشرح النصوص الماركسية دون معرفة ما كانت عليه آراء ماركس ولينين أنظر سوريه حول نمط الانتاج الأسيوي ص 21 - 22

(77) فارغا حول نمط الانتاج الأسيوي ص 70

(78) كاتشانفسكي .س .ص 200 - 201 وكذلك ص 136

(79) نفسه ص 135 وانظر أيضا نايف بلوز بعض الملامح الحضارية للاقطاعية الشرقية في ظل الخلافة العربية ص 6 مجلة دراسات عربية العدد 1 نوفمبر 1972

(80) Parrain Loc. Op. Cit p 22

(81) نبيل سليمان وآخرون الماركسية والتراث العربي الاسلامي ص 92 بيروت 1980

(82) محمد علي نصر ست دراسات ص 75

(83) شينو حول نمط الانتاج الأسيوي ص 42

(84) نيكيفوروف الشرق والتاريخ العالمي ص 133 ، 137 بيروت 1981 - أنظر كذلك نبيل سليمان وآخرون ص 92

(85) أنظر مقدمة محمود اسماعيل في كتابه سوسيولوجيا الفكر الاسلامي ج 1 ص 23 البيضاء 1980

(86) كاتشانفسكي م .س ص 204 205 - نيكيفوروف .ص 187

(87) محمود اسماعيل .س .ص 27 وقد أورد ما كتبه ماركس في رسالة وجهها إلى أنجلس في 14 حزيران 1853 يقول فيها ((وغياب الملكية أمكن أن يقام عليه البرهان لأول مرة على نطاق آسيا بأسرها بفعل الاسلام))

أنظر .ن .ص 22

(88) عبد القادر جغلول ست دراسات في نمط الانتاج الأسيوي ص 9

(89) محمد علي نصر ن .م .ص 78 وقد ذكر «شينو» أن غودلييه أحد القائلين بالنمط الأسيوي للانتاج قد تأثر بموقف أنجلس الذي لم يظهر في كتابه «أصل الأسرة والملكية الخاصة والدولة» أي تعبير عن هذا النمط أنظر حول نمط الانتاج الأسيوي ص 31

(90) تحدثت الموسوعة التاريخية السوفياتية عن أن نشر مخطوطة كارل ماركس (أشكال الانتاج ما قبل الرأسمالية) كشفت أن ماركس لم يكن يقصد بعبارة «أسلوب الانتاج الأسيوي» تشكيلة اقتصادية - اجتماعية متميزة بل شكلا من أشكال الاقطاع أنظر نيكيفوروف م .ص 140

(91) حول نمط الانتاج الأسيوي ص 69 - 70

(92) شينو :ن .م ص 36 بالرغم من أن المؤلف متحمس لمقولة النمط الأسيوي للانتاج

(93) بعض الملامح الحضارية للاقطاعية الشرقية في ظل الخلافة العربية ص 4 وما بعدها
(94) تقوم الاقطاعية الشرقية على الأسس التالية
أ ملكية الدولة للأرض
ب - سيطرة الريع العيني والنقدي وغياب ريع العمل
ج الضريبة التي تجبيها الدولة هي الريع الاقطاعي
د الضرائب التي يخضع لها الفلاحون كتعبير حقوقي عن تبعيتهم هي العشر ، الخراج ، الجزية
هـ - بقاء علاقات العبودية واستمرارها
و ازدهار الانتاج الحرفي والسلعي والاقتصاد النقدي ونمو المدن
ز وجود ملكيات أخرى إلى جانب ملكية الدولة مثل التمليك والوقف والاقطاع
(95) H. ABDEJALIL L'Iqta et l'appropriation de la terre au Maroc p : 69
(96) Encyclopedie de l'Islam V. III P : 1117 Paris 1977
(97) يقول في هذا الشأن «إن اختلاف اللغتين يمكن أن يجعلنا أحيانا نعتقد ببعض الاختلافات في الواقع بينما هي اختلافات في المفاهيم وأحيانا أخرى على العكس نعتقد في تماثل الواقع الذي تعبر عنه الكلمة بينما الحقيقة متميزة» انظر H. Abdeljalil 452 : op : cit p
(98) كاتشانفسكي م .س - ص 229
(99) مجموعة من الدارسين الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية ص 200 - بيروت 1979
(100) الدوري مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ص 23 بيروت 1978
(101) يفند كاهن هذا الزعم حيث يذكر بعد دراسته للموضوع ما يلي ((من كل ما سبق نستنتج أن الفتوحات العربية لم تحدث انقطاعا مفاجئا مع الماضي بالنسبة للريف)) أنظر تاريخ العرب والشعوب الاسلامية ص 186 بيروت 1977 وانظر كذلك صالح ديب ملامح التشكيلات الاجتماعية في العالم العربي الوسيط ص 73 دراسات عربية ، غشت 1980 وقد استنتج أن ((سيادة الاسلام لم تؤدي إلى تبدلات كثيرة في مسائل الأرض))
(102) ابن ابراهيم الامتاع ورقة 41
(103) ن .ص 41
(104) كتب ابن سلام يقول «كان - عمر - يكره الاقطاع ولا يراه» أنظر كتاب الأموال ص 261 ويذكر المقريزي أن عمر «كان قد اصطفى السواد ولم يقطع منها شيئا» أنظر الخطط والآثار ص 172 - طبعة الشياح (دذت) وحتى في الحالات التي أقطع فيها لم يكن إقطاعه سوى استجابة لضرورة من الضرورات وكان فيها متشددا يقول المقريزي «كتب عمر رضي الله عنه إلى عثمان ابن حنيف مع جرير عبد الله البجلي أما بعد فأقطع جرير ما يقوته لاوكس ولا شطط» ن ، ص 172
(105) العفيف الأخضر .س ص 245
(106) مروج الذهب ج 2 ص 342 - القاهرة 1965
(107) يحيى بن آدم كتاب الخراج ص 79 القاهرة 1347 هـ ويورد هذا النص الهام «سألت عامرا من أقطع الأرضين قال عثمان ولم يقطعها أبو بكر ولا عمر ولا علي»
(108) البلاذري فتوح البلدان ص 355 بيروت 1978 ويذكر أن معاوية أقطع بني إخوته
(109) نفسه ص 358
(110) البلاذري انساب الاشراف ق 2 ص 6 نقلا عن الدوري نشأة الاقطاع ص 10 .
(111) البلاذري .س ص 292
(112) نفسه ص 362 .

(113) البلاذري انساب الاشراف ق 2 ص 148 نقلا عن الدوري .س ص 10
(114) البلاذري فتوح ص 359
(115) الدوري نشأة الاقطاع ص 10
(116) عندما سأل ابن هبيرة عامل عبد الملك بن مروان أحد الملاكين عن صاحب الملكية أجابه بهذاالبيت
ورثناه عن آباء صدق ويورثها إذا متنا بنينا
أنظر البلاذري م س ص 359
(117) ن .ص 359 - محمود اسماعيل .ص 62
(118) الريس الخراج والنظم المالية ص 267
(119) نفسه ص 227
(120) العفيف م .س .ص 264
(121) الجهشياري كتاب الوزراء والكتاب ص 118 القاهرة 1938
(122) ابن الأثير الكامل في التاريخ ج 7 ص 87 بيروت 1965 ويذكر نصا في هذا الشأن يقول فيه أن المتوكل بمجرد أن تولى الخلافة أقطع قادة الجيش وأصحابه
(123) محمود اسماعيل سوسيولوجيا ج 2 ص 27
(124) يذكر الطبري في أحداث سنة 279 هـ وفاة إبراهيم بن محمد المدبر الذي كان يلي «ديوان الضياع» وحل محله محمد بن عبد الحميد أنظر تاريخ الأمم والملوك ج 11 ص 341 بيروت (د ذ ت)
(125) يذكر أن ابراهيم بن الأغلب أراد أن يرضي العامة فرد المظالم ، وأسقط القبالات وأخذ العشر طعاما وترك لاهل الضياع خراج سنة ..)) ومع ذلك قتله الجند وسيق إلى صقلية ميتا أنظر البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب ج 1 ص 134 بيروت 1980 (الثانية)
(126) محمود اسماعيل م س - ص 32
(127) نفسه ص 33
(128) الدوري نشأة الاقطاع ص 15
(129) نجد بشأن هذه المسألة موقفان موقف الدكتور محمود اسماعيل الذي يرى أن العصر البويهي لم تنتشر فيه الاقطاعية واعتبره أحد عصور المد البورجوازي أنظر كتابه سوسيولوجيا ج 2 ص 141 وما بعدها وهو رأي يقول به أيضا المستشرق كلود كاهن ، أما الموقف الثاني فهو موقف الدكتور الدوري الذي رأى أن العصر شهد قمة الاقطاع العسكري والذي نراه نحن هو أن العصر البويهي كان بالفعل عصر إقطاع عسكري ولكنه اقترن بنهضة تجارية كما هو الحال بالنسبة للمرحلة الأخيرة من الاقطاع الأوروبي ، ونضيف إلى أنه بالرغم من تعاظم دور طبقة التجار إلا أنها لم تلعب دور النقيض للطبقة العسكرية بل شاركتها في حيازتها الاقطاعات وهذا ما يفسر تصنيف مسكويه للتجار ضمن المقطعين «إقطاع الجند وأصحاب الدراريع وإقطاع التجار»
(130) الدوري نشأة الاقطاع ص 18
(131) الدوري مقدمة ص 86
(132) CAHEN L'évolution de l'iqta p 36
(133) Encyclopedie de l'Islam vol III p III5
(134) مسكويه تجارب الأمم ج 1 صفحات 15، 22، 24، 117، 147، 159 طبعة مصر 1914
(135) مسكويه م .ص 99
(136) LEWIS Loc - op. cit p 358 Lambton - loc. Op. Cit p. 262
(137) الدوري نشأة ص 21
(138) الدوري مقدمة ص 96
(139) كتب القلقشندي أن من خاصة المناشير - وهي التي تكتب فيها الاقطاعات - أنها لا تكتب إلا عن

السلطان مشمولة بخطه وليس لغيره الآن فيها تصرف إلا فيما يكتب فيه النائب الكافل أنظر صبح الأعشى ج 13 ص 157 طبعة القاهرة (دذت)

(140) أنظر العقد الموجود في الملحق رقم 1

(141) مثل قانون الضمان، ورسم الانتقال droit de mutation ونقل الأرض إلى الأنثى بالاضافة إلى الحالات التي يتملص فيها كل من الطرفين من التزاماته أنظر مدني تاريخ العصور الوسطى في أوروبا ص 450 – 451 دمشق 1972 1973

(142) كاتشانفسكي م .س. ص 33

(143) أنظر المالكي م س ج 1 ص 126

(144) مسكويه تجارب الأمم ج 1 ص 351 أنظر أيضا LAMBTQN Loc - op - cit p : 362

(145) وردت هذه الشروط ضمن الشروط التي كتبها صلاح الدين الأيوبي لأخيه العادل عندما أقطعه الديار المصرية سنة 580 هـ أنظر صبح الأعشى ج 13 ص 146

(146) POLIAK Loc - op - p : 262 وهو ينقل عن الجبرتي ج 4 ص 68 ما يؤكد أن سلطة صاحب الأرض كانت تصل إلى حد جلده بالسوط أثناء قيامه بأعمال السخرة

(147) عندما ألجأ أحد الملاكين إلى أبي أيوب المرياني – أحد الوزراء العباسيين – ضيعته اتفق معه على ضريبة سنوية تقدر ب 100 ألف درهم أنظر الجهشياري كتاب الوزراء ص 118 وعندما ألجأ زراع قاقازان أراضيهم إلى القاسم بن الرشيد خصصوا له عشرا ثانيا إلى جانب العشر المخصص لبيت المال أنظر البلاذري :م .س. ص 403

(148) تجارب الأمم ج 1 ص 27

(149) نفسه ص 223

(150) نفسه ص 239 – 240

(151) نفسه ص 131

(152) لابد من الاشارة إلى أن الاقطاع الأوروبي عرف كذلك المصادرة أنظر حاطوم تاريخ العصر الوسيط في أوروبا بيروت 1967

(153) عريب بن سعد صلة عريب بن سعد وهو الجزء 12 من تاريخ الطبري ص 32

(154) مروج الذهب ج 4 ص 102

(155) مسكويه م .س. ص 226

(156) نفسه ص 200

(157) CAHEN : L'évolution sociale : p 49

(158) تجارب الأمم ج 1 ص 355

(159) أنظر هامش (147)

(160) الطبري م .س. ص 241 ويذكر ما يلي «ومضى سليمان – أحد قادة جيش الزنج – حتى انتهى إلى نهر إبان فاقتحمه وأحرق وأنهب وسبى النساء والصبيان فانتهى الخبر بذلك إلى وكلاء كانوا لأبي أحمد في ضيعته من ضياعه» ويذكر الجهشياري ما يلي « قال حدثني إسحاق بن إبراهيم الموصلي عن أبيه قال كتب إلي وكيلي في الضيعة الفلانية» أنظر كتاب الوزراء والكتاب ص 180

(161) محمود اسماعيل م .س. ج 2 ص 168

(162) يذكر القلقشندي أن ما يكتب في هذا النوع من الاقطاع هو كالتالي :((أما بعد، فإن لكل وسيلة جزءا على نسبة مكانتها، ولما كان فلان هو الذي أشير إلى مناقبه ونبه على شهرة إقدامه في كل موقف بمن عواقبه وأوميء إلى خصائص أوصافه التي ما زال النصر يلحظنا في مشاهد الجهاد بعين ملاحظة ومراقبة اقتضت آراؤنا الشريفة أن نجدد اعتلاء مجده ونزيد في آفاق الارتقاء إضافة إقباله وإنارة سعده)) م .س. ص 182 .

(163) حاطوم ص369
(164) مدني ص 381 382
(165) العفيف م ص 270.
Loc op - cit p 19 Parrain (166)
(167) جيرارد الفتوة هل هي الفروسية الشرقية دراسات إسلامية ص 235 بيروت - نيويورك 1960
(168) كولتون عالم العصور الوسطي في النظم والحضارة ص 135 الاسكندرية 1967
(169) نسب إلى أحد زعماء الامارات الاقطاعية في الأندلس وهو سعيد بن جودي هذان البيتان

الدرع قد صار شعاري فما أبسط حاشاها استجاع
والسيف إن قصره صانع طوله يوم الوغا باع

أنظر ابن هذيل تحفة الأنفس وشعار سكان الأندلس :القسم الثاني ص 284 (مخطوط)
(170) الاحاطة ج 1 ص 135 - طبعة دار المعارف بمصر (د ذ ت)
Loc-op-cit p : 64 H. ABDELJALIL (171)
Loc-op-cit p 19 Parrain (172)
(173) الدوري مقدمة ص 86
(174) لمزيد من التفاصيل - أنظر محمود اسماعيل :م .س ج 2 ص 99 - 101
(175) لمزيد من التفاصل عن تناحر إمارات الغرب الاسلامي محمود إسماعيل الخوارج في بلاد المغرب حتى منتصف القرن الرابع الهجري ص 138 وما بعدها البيضاء 1976
(176) كولتون م .س - ص 222
(177) التواتي المنهجية في مدرسة مالك بن أنس وفي أصول مذهبه ص 324 ج 2 من ندوة الامام مالك
(178) الحميدي جذوة المقتبس ص 171 - 172 طبعة الدار المصرية للتأليف 1966
(179) نفسه ص 76 وينقل قول ابن لبابة «الحق الذي لا أشك فيه كتاب الله وسنة رسوله وأما الرأي فمرة يصيب ومرة يخطيء كالذي يتكاهن»
(180) المقدسي أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ص 236 - ليدن 1906
(181) صنف فضل بن سلمة مختصر الواضحة أنظر ابن عجيبة أزهار البستان في معرفة الأعيان ص 32 (مخطوط) وكتب الحسن بن عبد الله بن مذحج كتابا في فضائل مالك أنظر ابن فرحون الديباج المذهب ص 103 - 104 طبعة الفحامين بمصر 1351 هـ وألف عبد الله بن عيشون كتابا في توجيه حديث الموطأ أنظر ياقوت معجم البلدان ج 4 ص 40 طبعة بيروت (دذت) بينما ألف بكر السعدي كتاب الذريعة إلى علم الشريعة والدلائل والاعلام على أصول الأحكام وكتاب الرد على من أنكر عن مالك بترك العمل وصنف أبو بكر اللباد كتاب فضائل مالك وكتاب الآثار والفوائد في عشرة أجزاء
أنظر مجهول طبقات المالكية ص 157 - 159 (مخطوط) هذا في الوقت الذي حوربت فيه آراء ابن مسرة وغيرها من الأفكار المستنيرة

الباب الأول

تجليات الاقطاع
في البنى الاقتصادية والاجتماعية

الفصل الأول

وضعية الأرض

لازلنا نفتقر إلى دراسة متكاملة عن الاقطاع في الأندلس(1) ولا جدال في أن مثل هذه الدراسة تتطلب رصد وضعية الأرض ، وهي مشكلة تحيط بها كثير من الصعوبات الراجعة إلى شحة النصوص ، إذ أن المصادر لم تحفل سوى بالتاريخ السياسي في الغالب الأعم ، وما ورد بخصوصها مجرد شذرات متناثرة وردت عفوا من أقلام المؤرخين ، مما يجعل مهمة الدارس في استقصاء الحقائق حولها من الصعوبة بمكان ولا أدل على ذلك من إحجام المتخصصين عن دراسة الموضوع(2) وحتى الذين حاولوا طرقه اعترفوا بأنه يعد مجازفة كبرى(3)

وتتلخص مجمل الآراء التي انتهت إليها محاولات الدارسين في اتجاهين

اتجاه ينفي وجود إقطاع أندلسي ، ويمثله لفيف من الباحثين من أمثال «شالميطا»(4) Chalmeta الذي انتهى إلى القول بأن الأندلس لم تعرف الاقطاع ونحا منحاه باحث آخر(5) ، فاستنتج أن الاقطاع الأندلسي تميز بالهشاشة لدرجة لا يمكن وصفه بأنه إقطاع حقيقي وفي نفس السياق فسر أحد الدارسين(6) نفيه لعدم وجود إقطاع أندلسي انطلاقا من أن ((الثروة والأرض لم توجه تاريخ الأندلس السياسي)) ، في حين اعتبر البعض الفتح الاسلامي للأندلس غيّر مسار تطورها نحو النظام الاقطاعي وذهبوا إلى أبعد من ذلك حين جعلوا من الحكم العربي الذي دام ثمانية قرون في الأندلس أساسا لما أسموه «بالمشكل الفيودالي الاسباني»(7) .

أما الاتجاه الثاني فيرى أصحابه أن الأندلس شهدت مرحلة الاقطاع ، وإن اختلفوا في تحديد ملامحها وفي هذا الصدد يرى أحد الباحثين[8] أن الفتح الاسلامي عمل على تكريس العلاقات الاقطاعية التي سادت إبان العصر القوطي ، بينما استخلص آخر أن ما عرفته الأندلس هو «الاقطاع الجبائي»Fief fiscal[9] في حين جعله البعض الآخر مطابقا لمفهوم «قطيعة» ، وهي المرحلة الباكرة من مراحل تطور الاقطاع الاسلامي[10] أما «ألبرنس» Albornoz[11] فقد أثبت وجود إقطاع شبه عسكري في المرحلة الأولى من تاريخ الأندلس دون أن يعمم حكمه على المراحل اللاحقة وبلغ هذا الاتجاه ذروته بالدعوة للتخلي عن «المشكل الفيودالي الاسباني» الذي حال دون إنجاز دراسات خاصة بالاقطاع الأندلسي[12]

إن تضارب هذه النتائج دليل على اختلاف مناهج أصحابها «فشاليطا» بالرغم من طول باعه ، اتخذ ملامح الاقطاعية الأوروبية معيارا لنفي أو إثبات الاقطاع في الأندلس[13] ، وهذا ما قاده إلى نفيه بعد أن لم تسعفه النصوص في البرهنة على وجود روابط التبعية[14].وليس أدل على خطإ منحاه من أن ممالك شمال الأندلس التي جعلها معيارا ، لم تعرف نفس التطور الاقتصادي – الاجتماعي الذي عرفته أوروبا كما أثبت ذلك المتخصصون[15] ويبدو أنه استدرك خطأه فعاد في مؤلف آخر ليذكر أن الأندلس عرفت الاقطاعية[16]

ونفس النقد ينسحب على «فالديفيلانو» VALDEVELLANNO الذي ذهب إلى قياس الاقطاع الأندلسي على نظيره الفرنسي[17] ، بالاضافة إلى أنه لم يضع اعتبارا لما جد من تطورات بعد الفتح الاسلامي للأندلس

أما «البورنس» فإنه اقتصر على دراسة جذور الاقطاع الأندلسي دون تتبع مراحل تطوره ، وهي مهمة جدا في الوقوف على حقيقته ولعل ما زعمه «كيشار» Guichard من أن الأرض لم تلعب دورا في توجيه الأحداث السياسية ، يعد مغالطة كبرى تتجاهل أولويات فهم التاريخ الأندلسي

أما الدارسون الذين ذهبوا إلى القول بوجود إقطاع في الأندلس فإن أحكامهم لم تتجاوز الرؤية التأملية بمعزل عن النصوص التاريخية ، لذلك ما كان بوسعهم الوقوف على خصائصه ومظاهره ونعتقد أن مكمن هذا القصور راجع أساسا إلى عدم تمكين أنفسهم عناء رصد وضعية الأرض ، وتتبع تطورها التاريخي بما يكشف عن وجود الاقطاع كظاهرة لعبت دورا أساسيا في توجيه تاريخ الأندلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي[18]

انطلاقا مما سبق ، نجزم أن الاقطاع الأندلسي موضوع مبهم وشائك ، لا سبيل

للخوض فيه إلا بدراسة وضعية الأرض وتتبع ما طرأ عليها من تحولات ، مع مراعاة العوامل الجغرافية والحضارية المتعلقة ببلاد الأندلس خاصة ، وبالعالم الاسلامي بصفة عامة

وعلى الرغم من أهمية هذه العوامل ، فإن الدراسات قد أغفلتها ، لذلك لا مندوحة عن الاعتماد عليها في دراسة الاقطاع الأندلسي لأنها تنير بعض جوانبه وفي هذا الصدد يبرز الأثر القوطي والمعطيات الاسلامية التي أعطته الكثير من خصائصه(19)

فبعد الفتح الاسلامي انتهت سيطرة القوط الغربيين ، ومع ذلك بقيت تقاليدهم سائدة ، ولم يحدث ذلك للمسلمين أي «إزعاج» حسب تعبير أحد الباحثين(20) وهذا ما حدا «ببروفنسال» إلى القول بأن العرب لم يكونوا أول من أدخل نظام «اللاتيفونديا» - أساس الاقطاع في العصور الرومانية - بل عملوا على ترسيخه فحسب(21)

ومن القرائن التي تثبت هذا التواصل التاريخي، استمرار أبناء الملك «غيطشة» في وضعيتهم السابقة ، حيث اعتبروا في العصر الاسلامي كأمراء إقطاع(22) بعد أن سجل لهم الوليد بن عبد الملك على ضياع أبيهم(23) كذا الحال بالنسبة لتدمير الذي أقطع أراضي مرسية فاستمرت وضعيته كأحد كبار الاقطاعيين مثلما كان في العصر القوطي(24) كما أن إقطاع الجند الشامي ثلث محصول الأهالي يعد من التقاليد الرومانية العريقة(25)

ومن القرائن الأخرى ، أن السادة والنبلاء وأصحاب الكنيسة والعائلة المالكة ، هم الذين شكلوا طبقة الملاكين في العصرين القوطي والاسلامي وإن تغيرت الأسماء

وتفسر القاعدة البشرية التي كونت المجتمع الأندلسي استمرار نظام الاقطاع أيضا ، إذ أنها ضمت السواد الأعظم من العنصر الاسباني الذي اعتاد على نمط الحياة الاقطاعية كما أن محاذاة الأندلس جغرافيا للعالم المسيحي وحضارته ترك بصماته في النمط الاقتصادي السائد فيها ، وهي حتمية فرضها اتصال حضارتين بالرغم من دعاوي بعض المستشرقين من أن الصحاري الشاسعة حالت دون هذا الاتصال(26)

وفيما يتعلق بالمعطيات الاسلامية ، نلاحظ ثمة تأثيرات شامية ترسخت بعد إحياء الدولة الأموية بالأندلس ، وتفاعلت مع البيئة المحلية الشديدة الشبه ببيئة الشرق(27) . ولعل هذا التشابه هو ما جعل الجند الشامي يستوطن في أراض

عرفت بأسماء شامية

والجدير بالذكر ، أن الأندلس لم تكن معزولة عن تاريخ الشرق الاسلامي الذي بلغت فيه الاقطاعية ذروتها إبان النصف الثاني من القرن الثالث الهجري وبحكم مقولة «سيولة التاريخ الاسلامي» ، لا نتردد في القول بأنها تأثرت بالمد الاقطاعي الذي شمل العالم الاسلامي بأسره آنذاك

وإذ ساهمت العوامل الحضارية في تواجد الاقطاعية ، فإن معطيات البيئة الطبيعية شجعت على تأصيلها وسيادتها فأوصاف الرحالة والجغرافيين تجعل الأندلس في عداد المجتمعات المائية المهيأة لاحتضانها ، وحسبنا نعتهم لها بأنها «أبرك بقاع الأرض»(28) لما حوته من تربة خصبة(29) و «مياه جارية وأنهار عذبة»(30). فضلا عن أن ((الصحاري بها معدومة))(31) ولا يخالجنا شك في أن هذه الطبيعة المائية كانت وراء إفراد «الرازي» فصلا كاملا في وصف أنهارها(32) ونفس الشيء يقال عن المراكشي(33) ، والزهري(34) الذي لا حظ بالعيان أن الانسان ((لا يمشي فيها فرسخين دون ماء))

وحتى على صعيد المدن والكور ، أثارت الأنهار والسهول الفيضية اهتمام الرحالة فأطنبوا في وصف مدن الأندلس وضواحيها ووفرة مياهها ، الشيء الذي يؤكد أن الزراعة والأرض تشكل فيها قوة الانتاج الرئيسية(35)

ومهما وصلت مبالغة هؤلاء الجغرافيين ، فإن اختلافهم زمانيا ومكانيا ، ومذهبيا واثنيا تجعلنا نطمئن إلى أقوالهم

وساهمت معطيات التضاريس بدورها في ترسيخ الاقطاعية فسطح شبه الجزيرة الايبيرية يتكون من هضبة تقطعها سلاسل من الجبال ، وتخترقها أنهار مستعرضة تجري في غالبها من الشرق إلى الغرب في وديان محفوفة بحافات هضاب أو جبال ، ومن شأن بلديتوفر على مثل هذه التضاريس أن تترسخ فيه اللامركزية السياسية والتجزئة الاقطاعية(36)

وإلقاء نظرة على تكوينها البشري يساعدنا في تفسير سيادة الاقطاعية أيضا ، فقد ضمت خليطا من الأجناس يمكن حصرهم في العنصر العربي الذي حوى شرائح متعددة(37) ، ثم البربر بقبائلهم المتنوعة(38) ، فالعنصر الاسباني وقد انقسم هذا الأخير إلى صنفين المولدون الذين اعتنقوا الدين الاسلامي ، ولكنهم لم ينسوا أصلهم الاسباني(39) ، ثم المستعربون الذين بقوا محتفظين بديانتهم المسيحية ، وتشير إليهم المصادر باسم العجم أو النصارى ، وكان أغلبهم يقيم في المدن الهامة مثل قرطبة واشبيلية وبجانة وطليطلة(40)

كما وجد اليهود في أهم المدن كغرناطة التي سميت بمدينة اليهود[41] وطركونة[42] ومدينة اليسانة وغيرها[43] ، فضلا عن السودان الذين دخلوا مع جيش طارق[44] واستمروا في العصر الأموي كجنود مرتزقة ، ثم أخيرا الصقالبة الذين تشكل منهم الحرس السلطاني هذا الخليط من الأجناس ، ساعد زعماء العصبيات على تأسيس كيانات إقطاعية متناحرة كانت إحدى مظاهر الاقطاع على الصعيد السياسي

قصارى القول ، إن الارتكاز على المعطيات الحضارية والعوامل الجغرافية والبشرية تبقى ضرورية لفهم الاقطاع الأندلسي ، غير أن دراسة وضعية الأرض تظل حجر الأساس

من المفيد أن نعرض أولا للاطار القانوني الخاص بوضعية الأرض وهذا يؤول بنا إلى تساؤل هام وهو هل خضعت ملكية الأرض لقانون يضبطها وهل كانت الاقطاعات صحيحة وفق ما تقتضيه روح الشريعة الاسلامية ؟

صحيح أننا بصدد دراسة الوضعية القانونية للأرض في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري ، ولكن فهمها لا يتم إلا بالرجوع إلى أصل المشكل الذي ظهر إبان الفتح الاسلامي ، فما هو الاطار القانوني لوضعية الأرض آنئذ ؟

تتسم الروايات العربية بالتناقض التام في هذا الشأن ، فحسبما ورد في رواية ابن مزين[45] ، نستخلص أن أرض الأندلس خضعت لقواعد الفقه الاسلامي حيث قسمت بين الجنود الذين شاركوا في الفتح ، باستثناء ثلاث مدن فتحت صلحا فتركت ملكية الأرض فيها لأصحابها[46] ، أما بيت المال فقد احتفظ له بالخمس بحضور موسى بن نصير ومجموعة من الفقهاء الضالعين في أحكام الشريعة

وتدعم هذه الرواية ، رواية أخرى لمؤرخ مجهول[47] ، فتؤكد أن تقسيم الأرض كان منظما بحجة أن كبار التابعين حضروه ، وشهدوا مع موسى بن نصير تقسيم المغانم والممتلكات

فإذا سلمنا بذلك ، ظهر أن الملكية العقارية في الأندلس خضعت للقانون الاسلامي حيث طبقت عليها الآية الكريمة ((واعلموا أن ما غنمتم من شيء فإن لله خمسه ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل الآية))[48] .

غير أن هذه الروايات قد فندت من طرف بعض المؤرخين والفقهاء الأندلسيين اللاحقين ويظهر ذلك جليا من خلال رواية الداودي[49] (ت سنة 402هـ) التي ذكر فيها أن أرض الأندلس «لم تخمس ولم تقسم ، غير أن كل قوم وثبوا على طائفة منها بغير إقطاع الامام»،واقترح أن ترد هذه الاقطاعات «اللاشرعية» إلى

الدولة(50)

وفي نفس السياق ، ذهب ابن حزم(51) إلى دحض الرواية من خلال تحليله لنظام الملكية العقارية في الأندلس منذ بداية الفتح ، فأكد أنها ارتكزت على أساس الغلبة والقوة ، وذكر أن البربر الذين قدموا من شمال افريقيا استحوذوا على معظم الأراضي الخصبة ، ثم غلب عليهم الجند الوافد من الشرق في طالعة بلج ، فطردوهم من أرضهم واستولوا عليها

وثمة رواية أخرى لا تقل أهمية عن الروايتين السابقتين مصدرها جغرافي نقل عن أبي بكر الرازي صاحب كتاب الفلاحة(52) ، ومنها يستشف أن أرض الأندلس لم تخضع لتقسيم عادل باستثناء كورة تدمير

إن تضارب هذه الروايات تزيد المشكل القانوني لوضعية الأرض إبهاما وغموضا فهل نصدق الروايات القائلة بالتقسيم الشرعي أم تلك التي تذهب إلى العكس ؟

سنحاول مناقشة هذه الروايات انطلاقا من شخصية رواتها ، سواء تعلق الأمر بمكانتهم العلمية أو موقعهم الاجتماعي ، ونقارنها بمعطيات الواقع التاريخي

فبالنسبة للروايات القائلة بشرعية التقسيم والتخميس ، يلاحظ لأول وهلة الوضع الطبقي المتميز لرواتها ، فابن مزين كان من أبناء الأمراء الذين استفادوا من الاقطاعات ، ولا ريب في أنه حفاظا عليها ، طرح مسألة الأرض انطلاقا من الروايات التي تؤكد شرعيتها وإذ اعتمد في هذا الخبر على الرازي فيجب ألا يغرب على البال أن هذا الأخير عاش في عهد عبد الرحمن الناصر الذي جند كل إمكانياته للحد من المد الاقطاعي السائد في الحقبة السالفة على حكمه ، وصادر أملاك الأمراء المنتزين ، وأعاد مسح الأرض محاولا بذلك تثبيت نظام محدد للملكية العقارية فلم يكن بإمكان الرازي رغم موضوعيته أن يجاهر بما يخالف الطقس الذي ساد عصره بل كان عليه – وهو مؤرخ بلاط – ألا يثير مشاكل حول الملكية العقارية ، ولذلك استند على ابن حبيب وهو أحد الفقهاء الذين أغدق عليهم الأمراء بالاقطاعات والانعامات لما له من نفوذ روحي ، فلم يكن من صالحه هو كذلك أن يظهر حقيقة الوضعية اللاقانونية للأرض وفضلا عن ذلك فإن اتخاذه كمصدر يفقد قيمة الرواية فابن حبيب لم يكن رجل تاريخ ، بل غلب عليه الفقه والحديث وقراءة كتابه «التاريخ الكبير» توضح النزعة الأسطورية التي غالبا ما دمغت إنتاجه ، وأغلبية الروايات التي استقاها حول الأندلس وصلته وهو مقيم في مصر عن طريق الرواية الشفوية من قبل بعض الفقهاء أمثال عبد الله بن وهب وكان انبهاره بهؤلاء الفقهاء المصريين ما جعله يصدق كل أجوبتهم التي غالبا ما

كانت خاطئة ، إذ اضطروا أحيانا إلى اختلاق أجوبة لاشباع نهم طالبهم حتى لا يظهروا عجزهم وكانت وقائع الفتح وأحداثه ومن بينها الأرض طبعا من بين الاستفسارات التي أخذت نصيبا كبيرا من اهتمامه(53) وبالاضافة إلى ذلك فإن ما أورده استقاه من رواية شفوية رفعها إلى أحد التابعين فليس من المستبعد أن تكون هذه الرواية قد تعرضت للتشويه عبر مدة تفوق القرن ، ولذلك وجب الشك فيها وعدم الاطمئنان إلى كل ما ذكر

وينسحب نفس التحفظ على صاحب المصدر الذي أورد الرواية وهو الغساني(54)،ذلك أنه عاش في فترة متأخرة جدا وكانت مهمته مهمة رجل سياسية وليس مؤرخا أو رحالة ولا غرو فقد امتلأت رواياته بالأخطاء كخلطه بين طارق وطريف ، وعدم تحديده للسنين كقوله «كذا ومائة» وارتكابه أخطاء جغرافية فادحة ، وتلون إنتاجه بالطابع الخرافي(55) كل ذلك يدل على عدم دقته ، ولذلك فإن تشويه الروايات ليس بعيد الاحتمال

أما صاحب المصدر الثاني الذي يأخذ بنفس الرواية فقد اعتمد هو كذلك على الرازي وعبد الملك بن حبيب ، مما جعل الروايات التي ذكرها جد متقاربة مع ما أورده ابن مزين(56) ، لذلك تصدق عليه الملاحظات السابقة

وإذا كان الوضع الطبقي والشخصية العلمية للمؤرخين السابقين دفعنا إلى الشك فيما أورداه ، فلنحاول أن نقارن رواياتهما مع الواقع التاريخي الخاص بأحداث الفتح وبما أن هذه الأخيرة تتسم بالتناقض والغموض فلا بأس من الاسترشاد بالقانون الاسلامي المطبق على الأراضي المفتوحة

يميز الفقهاء عادة بين الغنيمة وهي ((ما أصابه المسلمون عنوة))،والفيىء وهو ((ما صالح عليه المسلمون بغير قتال))(57) ويخصص الخمس لبيت المال في حالة الغنيمة ((ففيه الخمس لمن سمى الله ، وأربعة أخماس لمن شهده)) أما الفييء فليس فيه خمس فهو لمن سمى الله ورسوله(58) واليتامى والمساكين وابن السبيل

فإذا افترضنا صحة رواية ابن مزين ، فإن أراضي الأندلس الجنوبية على الأقل تكون قد فتحت عنوة واعتبرت غنيمة وهذا ما يؤيده مبدئيا نص ابن الخطيب الذي يذكر فيه أن القرى بقيت في يد غنامها(59) ، ونص ابن حبيب القائل بأن أكثر أراضي الأندلس افتتحت عنوة(60) ولكن إلى أي مدى تؤكد الروايات التاريخية صحة فتح هذه الأراضي عنوة ؟

إن الروايات في حد ذاتها تتسم بالتناقض والغموض.فابن عذاري(61) يذكر أن قرطبة فتحت عنوة ، وأن المسلمين لم يرفعوا السيف عن أهلها ثلاثة أيام حتى

أوطنوهم غلبة أما مدينة استجة فبعد أن تكبد فيها المسلمون خسائر فادحة في البداية ، تحول ميزان القوى لصالحهم ((فقذف الله الرعب في قلوب المشركين فهرب أكثرهم)). كما أن مدينة شذونة وقرمونة افتتحها موسى بن نصير عنوة ، بينما فتح ابنه عبد العزيز بنفس الطريقة اشبيلية ولبلة ومالقة[62] ويروي ابن حبيب[63] أن مدينة سرقسطة افتتحها موسى ((وأصاب فيها ما لا يحصى)) ، بينما كانت طليطلة قد فتحت عنوة هي كذلك من طرف طارق بن زياد[64]

أما الأراضي التي فتحت صلحا فهي كما تجمع على ذلك المصادر لاردة[65] وماردة[66] وبنبلونة[67] ووشقة[68] وتدمير[69] وابذة[70] وجليقية التي جاء أهلها يطلبون الصلح مع موسى فصالحهم[71]

نستخلص من هذه النصوص أن أراضي الجنوب فتحت عنوة ، بينما فتحت أراضي الشمال صلحا غير أننا نجد نصوصا مناقضة لها ، فالمؤرخ المجهول السالف الذكر أورد عكس ما تجمع عليه المصادر ، فذكر أن قرطبة فتحت صلحا[72] ، وأن اشبيلية واستجة وطليطلة فتحت بنفس الطريقة[73]

إلا أن هذا المؤرخ الذي انفرد بهذه الرواية يقودنا إلى استنتاج هام وهو بما أن هذه الأراضي فتحت صلحا كذا أراضي الشمال التي تتفق جل المراجع التاريخية أنها فتحت بنفس المنوال ، فمن أين تأتي المغانم والمقاسم والسبي والمتاع وخاصة «الأرضين» التي يتحدث عنها ؟ إذ من المعلوم أن الأراضي التي فتحت صلحا تترك في أيدي أصحابها ليؤدوا عنها الخراج[74]

وكاد ابن مزين أن يقع في نفس المأزق عندما ذكر أن أغلبية الأراضي فتحت صلحاً لولا أنه عاد فجاء بنص يناقضه فأشار إلى أن جل المدن الأندلسية فتحت عنوة إلا ثلاث[75] والتناقض في حد ذاته يحملنا على عدم الثقة فيما ذكر هذا المؤرخ ، ومن ثم نستبعد صحة ماورد عند المؤرخين الذين أكدوا خضوع ملكية الأرض للقانون الاسلامي فهل هذا يعني أن رواية ابن حزم والداودي يمكن التعويل عليها في دراسة وضعية الأرض ؟

إن قيمة هذه الرواية تأتي من قيمة أصحابها أولا ، فابن حزم فقيه ثقة ، والرسالة التي أخذت منها الرواية تعد من أجود ما كتبه ، ويظهر فيها بشهادة الدارسين اتساع النظرة الدينية ومجهود الاستقصاء في البحث والقدرة والوعي والدقة ، وفهم أحوال الدين والدنيا ولم ينظر إلى المسألة بمنظور ديني محض ، بل ربطه بالواقع في إطار صراع اجتماعي يكون دائما لصالح الغالب وروايته حول غلبة البربر ثم غلبة الشاميين تؤيدها النصوص التاريخية كما سنرى أما أبو جعفر بن نصر الداودي

فكان من خيرة الفقهاء المالكيين العارفين بأحكام الأرض وحسبنا أنه خصص حيزا كبيرا من كتابه لتحليلها ومناقشة آراء الفقهاء ، مما يدل على نباهته ومصداقية أقواله

والفقيهان معا عاشا حياة متواضعة فالداودي كان من الفقهاء الثقاة الورعين وعرف ابن حزم بشدة نفوره من خدمة السلاطين كما أنهما عاشا وخاصة ابن حزم في مرحلة عصيبة تميزت بتفاقم عمليات الاسترداد المسيحي ، فاشتدت معها رغبة مسلمي الأندلس لمعرفة تاريخ الأرض الأندلسية ووضعيتها القانونية فلم يكن موقفهما استجابة لسلطة أو تملقا لجهة رسمية ، بل لعامة المسلمين ومع ذلك إلى أي حد يمكن أن نطمئن إلى ما ذكراه ؟

تطرح رواية الفقيهين موضوعين أولهما التقسيم ، وثانيهما التخميس أما التقسيم فلا نشك في صحة ما أورداه حول التملك اللاشرعي ، والنصوص التاريخية تؤيد ذلك فحتى في شمال الأندلس لم تخضع الأرض لتقسيم شرعي ، مصداق ذلك نص للعذري(76) يوضح أن المسلمين حاصروا وشقة سبع سنوات استولوا خلالها على الأراضي الخصبة المجاورة لها ، وغرسوا الكروم وحرثوا لمعاشهم قبل معرفة ما سيسفر عنه الحصار ، وما إذا كانت المدينة ستفتح عنوة أم صلحا أما الجنوب فإن الأراضي التي أقطعها موسى بن نصير لمغيث الرومي من قرى الأخماس ، واعتبار هذا الاجراء غير شرعي من قبل الخلافة في دمشق(77) يدل على أن قانون الملكية العقارية تعرض للخرق ، وأن مبدأ القوة والغلبة ظل هو السائد

على أن نفيهما لتخميس الأرض كلية مسألة تتطلب وقفة متأنية قصد تمحيصها فالمصادر التاريخية تعرضت لذكر خمس بيت المال مرتين أولاهما في عهد موسى ابن نصير الذي شرع في تخميس الأرض ، ولكن رجوعه إلى المشرق حال دون اتمام مهمته ، الشيء الذي يجعلنا نفترض أن هذا التخميس اعتبر – قانونيا على الأقل – غير صحيح وهذا الافتراض تدعمه عدة حجج منها أن عمليات الفتح لم تكن قد انتهت بعد ، مما يصعب معه وضع تخميس نهائي ، ومنها أن المدن المفتوحة لم يكن قد استتب فيها الاستقرار ثم هناك العودة المفاجئة لموسى إلى دمشق ، وأخيرا دعوة عمر بن عبد العزيز لاعادة مسح الأرض وتمييز أراضي العنوة من أراضي الصلح(78)

وأيا ما كان الأمر ، فبمجرد تولي السمح بن مالك الخولاني ولاية الأندلس قام بتخميس جديد على أساس أن السابق كان مبتورا ولا شك أن الأحداث التي تلت رحيل موسى بن نصير للأندلس فرضت إعادة هذا التخميس ، ذلك أن

عمليات الفتح تواصلت[79] ، وبقيت الاندلس مدة بدون وال يسهر على إدارتها[80] الشيء الذي أدى إلى استفحال قانون الغاب

وتجمع المصادر على صحة التخميس الثاني[81] ، ولكنها تختلف في نتيجته فابن مزين[82] يروي عن ابن حبيب أنه تم وأخرجت بطحاء قرطبة في الخمس ، ويؤيده في ذلك ابن عذاري[83] ، بينما يرى ابن القوطية[84] أن التخميس لم يتم حيث قال «ثم أتته – يقصد السمح – وفاة عمر رضي الله عنه فرفع يده من التخميس»

معنى ذلك أن التخميس الثاني بقي هو الآخر مبتورا ويبدو أن نص ابن القوطية هو الأصح ، فصاحب أخبار مجموعة[85] لا يزيد عن القول بأن السمح وضع يدا في السؤال عن العنوة ليميزه عن الصلح» كما أن المقري[86] لا يشير إلى انتهاء السمح من تخميس الأرض وأكثر من ذلك كيف يمكن أن تخرج بطحاء قرطبة وحدها من خمس الأندلس كلها[87]

والأرجح هو أن السمح بدأ بتخميس قرطبة فتوقف نظرا لوفاة عمر بن عبد العزيز ، ومنذئذ لم تعرف الأندلس تخميسا وبقي هذا الخمس المبتور في نظر بعض المقطعين صحيحا حفاظا على الأمر الواقع[88] وظل كذلك حتى القرن الخامس الهجري حين طرحت المسألة بحدة نتيجة الاحتلال المسيحي ، فأعيد النظر في الوضعية القانونية لملكية الأرض ومن هنا نفهم موقف الداودي وابن حزم اللذان اعتبرا بدون شك أن هذا التخميس المبتور غير حقيقي

أما توزيع الأرض على الجنود فتصدق روايتهما حول أساس القوة في حيازة الأرض نظرا للظروف المعقدة التي صاحبت الفتح إذ أن جزءا صغيرا من مساحة الأندلس هو الذي خمس،فاعتبر الجنود أن العملية قد تمت،فانقض كل واحد منهم على قطعة من الأرض معتبرين إياها غنيمة

وتؤكد هذه النتيجة رواية الزهري السابقة[89] ، فهو يشير إلى أن التقسيم لم يكن منظما ولا عادلا ، ولكنه لا ينفي وقوعه كما لا نجد عنده أدنى إشارة حول صحة التخميس وهذه النتيجة هي نفس ما وصل إليها مؤرخ لاتيني عاش قريبا من هذه الفترة[90]

خلاصة القول أن وضعية الأرض في الأندلس إبان الفتح لم تخضع لقانون محدد ، ولم تقسم على أساس شرعي ، كما أن خمس الدولة لم يتم بكيفية نهائية

واستمرت نفس الحالة طيلة عصر الولاة ، ولم يكن في صالح أحد أن يجلي ما اكتنفها من غموض مادام قد استحوذ على إقطاعات غير شرعية وزادت الحرب

الأهلية وتغير الولاة في الابقاء على هذه الوضعية التي كانت غير قانونية أصلا ، ولكنها اعتبرت صحيحة تمشيا مع الأمر الواقع حتى صارت بمثابة «عرف»(91)

غير أن المشكلة احتدت حينما جاء جنود السمح بن مالك وأرادوا مشاركة الجنود البلديين في أراضيهم باعتبار أن لهم الحق أيضا في امتلاكها ، مما جعل الملاكين القدامى يشكون إلى عمر بن عبد العزيز الذي كتب لهم سجلات تشهد بملكيتهم لأراضيهم تحت التهديد بالجلاء عن الأندلس(92) ، فأصبحت إقطاعاتهم «شرعية» عن طريق الغصب والابتزاز

ولم تأت محاولة التقسيم الجديد التي قام بها الحر بن عبد الرحمن الثقفي (97 - 100 هـ) بأي حل مرض(93) ويدل فشل التخميس الذي قام به السمح بن مالك على أن محاولة إقرار قانون منظم لملكية الأرض اصطدم بمعارضة المقطعين الذين استفادوا من الواقع الذي فرضوه

وازداد المشكل استفحالا عند وفود الجند الشامي إلى الأندلس حيث انفجر الصراع على الأرض في غياب نظام محدد للملكية ، بينما جاء الحل الذي اقترحه «ارطباس» – أحد رجال القانون – على حساب الأهالي ولم يكن المسح الجديد الذي حاول القيام به يوسف الفهري سوى استمرار لعملية التملك اللاشرعي وحسبنا أنه كان من أكبر المغتصبين للأراضي(94)

وباختصار فإن أحداث عصر الولاة ، زادت من تعقيد المشكل القانوني لوضعية الأرض ولم تكن هذه الوضعية أقل غموضا في عصر الامارة ، وهذا ما يفسر انعدام عقود أو سجلات تثبت مشروعية ملكية أصحاب الأراضي(95)

وثمة ما يؤكد استمرار نفس الحالة خلال النصف الثاني من القرن الثالث الهجري ويستشف ذلك من خلال بعض الأحكام التي أصدرها أحد قضاة الأمير محمد(96) ولدينا من القرائن ما يثبت أيضا أن بعض كتاب العقود أخذوا يتملصون من كتابة عقود بيع وشراء الأراضي(97) وأصدق مثال لانعدام قانون محدد لوضعية الأرض في هذه الفترة ما ذكره الخشني(98) من أن عمر بن عبد الله - أحد القضاة حكم لهاشم بن عبد العزيز في ضيعة كانت في ملكيته ((بلا بينة ولا اعذار)) ويمكننا أن نستدل أيضا على هذه الوضعية اللاقانونية للأرض من الاختلاف الذي وقع بصدد توريث أملاك قومس بن انتيان بعد وفاته ، إذ لم يعرف إن كانت تؤول لأبنائه أم لبيت المال،فاتخذ إسلامه وعبادته وتقواه معيارا لذلك(99) وأورد نفس المؤرخ أيضا أن شخصين تنازعا حول ضيعة، فكانت حجة الحائز عليها جمع ثلة من عبيده كدليل مادي على ملكيته الخاصة لها(100)؛

الشيء الذي ينهض قرينة على انعدام عقود الملكية ، وبالتالي غياب قانون محدد لها كما أن تكاثر إقطاع الاعتراف في هذه الفترة ينهض حجة على أن القوة والغلبة أصبحت القانون الفعلي لملكية الأرض وقد شعر الفقهاء بثقل هذه المشكلة فأصدروا فتاوى تهدف إلى إيجاد مخرج ، فذكروا بأن ((الأرض لمن وجدت بيده وإن لم يدر بأي وجه صارت إليه))(101)

وإلى جانب انعدام قانون يحدد الملكية العقارية ، أضيفت عملية اغتصاب الأراضي وتزوير العقود لتزيد من أزمتها فيوسف الفهري والصميل استوليا بالقوة على أملاك يحي بن حارث وأراضي البربر الذين هاجروا إلى المغرب إبان المجاعة الكبرى التي حدثت سنة 133 هـ وبقيت في ملكيتهما بدون عقود

ومنذ بداية عصر الامارة صارت الاغتصابات نغمة متواترة(102) ففي عهد الحكم الربضي سجل النباهي نزاعا قام حول بعض الأراضي التي أثبت أصحابها حقوقهم ، بينما حاول العباس بن مالك المرواني اغتصابها بالقوة مرتكزا على علاقته الشخصية بالأمير(103) ونعلم من خلال رواية أخرى أن عامل البيرة اعتاد على مضايقة الأهالي وخاصة المستعربين،مما أدى بالحكم إلى قتله ، فلما تسامع الناس بذلك وفدوا إلى قرطبة يطالبون بالأراضي التي سلبهم إياها(104)

واستفحلت ظاهرة اغتصاب الأراضي في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري نظرا لضعف السلطة المركزية ، وما شاع من فوضى داخلية ويذكر أحد المؤرخين(105) أن بدرون الصقلبي اغتصب امرأة في دارها ولم يتورع هاشم بن عبد العزيز قائد الصوائف عن اغتصاب أراضي الغير(106) ، وتزوير عقود الشراء(107) كما أن استحواذ زعماء الامارات الاقطاعية وتوسعهم على حساب جيرانهم يترجم ما شاع في هذه الفترة من عمليات السطو والاغتصاب

حصيلة القول ، أن ملكية الأرض في الأندلس لم تخضع لقانون يتماشى مع روح الشريعة الاسلامية منذ الفتح ، وظل مبدأ القوة والغلبة هو القاعدة المتبعة ، واستمر كذلك في عصر الولاة نتيجة دخول قوى جديدة ساهمت في تعقيده ولم تتغير الوضعية في عصر الامارة ، بل زادت تفاقما في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري لما طرأ في هذه الفترة من ظروف ساعدت على التملك اللاشرعي للأرض(108)

بعد أن أوضحنا الاطار القانوني لوضعية الأرض في الأندلس ، لا مندوحة عن رصد أشكال الملكيات التي تواجدت في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري ، ملتزمين نفس المنهج،وهو البحث عن أصول هذه الملكيات انطلاقا من عصر الولاة

وبداية عصر الامارة ، باعتبار أنها تشكل استمرارا للفترات السابقة مع مراعاة كل تغيير يطرأ على نظامها

بديهي أن هذه الملكيات تكونت عن طريق الاقطاع ، وهي في غالبيتها «لاتيفونديات» شاسعة – وهذا يعني أن نظام الملكيات الكبرى في الأندلس كان هو السائد(109) ولا غرو فقد حفلت كتب الجغرافية والرحلات بما يؤكد ذلك فقد شاهد ابن حوقل(110) بالعيان في بداية القرن الرابع الهجري الضيعات الكبرى فذكر أنه ((ليس بها مدينة غير معمورة ذات رستاق فسيح إلى كورة فيها ضياع عواد» ونقل المقري(111) عمن سبقوه وصف الضيعات الشاسعة بطليطلة وغربي مالقة وغيرها ولا أدل على انتشار الضياع من وصف أحد الجغرافيين(112) لنهر «شنيل» بأنه يشق أربعين ميلا بين بساتين وضياع

وقد آلت معظم هذه الملكيات الكبرى إبان النصف الثاني من القرن الثالث الهجري إلى الأمراء وقادة الجند والفقهاء ، بالاضافة إلى موظفي الدولة وأشراف القبائل وبعض البيوتات الكبرى

ففيما يتعلق بإقطاعات الأمراء ، يلاحظ أنه منذ بداية عصر الامارة أصبح الأمير مع عائلته وأقربائه المروانيين من أكبر الملاكين العقاريين ولدينا نصوص على جانب كبير من الأهمية توضح الطرائق التي تكونت بها ملكياتهم ، منها الحيازة عن طريق الاقطاع أو المصادرة ، ثم الوراثة والشراء ، كما جرى غصبها أحيانا عن طريق الاستحواذ على أملاك الدولة

فمنذ دخول عبد الرحمن بن معاوية إلى الأندلس ، ووصوله إلى السلطة ، بدأ في توسيع أملاكه الخاصة،فحاز الأراضي التي أقطعه جده هشام من قرى الأخماس ، وهي الاقطاعات التي اجتمعت لولاة الأندلس منذ افتتاحها ، وكان سعيد بن ليلى اليحصبي وكيلا عليها(113)

وفي سبيل توسيع ملكية الأراضي الأميرية ، ذهب إلى مصادرة الاقطاعات التي كانت بحوزة الارستقراطية القوطية ، فصادر أراضي «ارطباس»(114) ، ثم تنصل من المعاهدة المعقودة بين المسلمين و «تدمير» لانتزاع أملاكه في مرسية(115) كما كانت أراضي المستعربين في اشبيلية وقشتالة عرضة لمصادرته(116)

وتعرضت الارستقراطية العربية التي استفادت من الاقطاعات في عصر الولاة بدورها لسياسة المصادرة ، وحسبنا أن الأمير الأموي اشترط لاقرار السلم مع يوسف الفهري والصميل تخليهما عن أملاك يحي بن حارث وأراضي البربر الذين هاجروا إلى المغرب نتيجة المجاعة التي أصابت الأندلس سنة 133 هـ(117) . بل لم

يتقاعس عن القيام بمناورات ومضايقات ليوسف الفهري إلى أن تمكن من الاستحواذ على جميع أملاكه(118) ، ولم يسلم من مصادراته حتى مولاه بدر(119)

ويمكن تقدير أهمية الأراضي المصادرة إذا علمنا أن «أرطباس» كان يملك حوالي ألف ضيعة أقطعت له من قبل الخليفة الأموي الوليد بن عبد الملك(120) ، وأن أراضي مرسيه أقطعت برمتها «لتدمير» حسب الصلح الذي تم بينه وبين عبد العزيز ابن موسى أما الصميل الذي استحوذ الأمير على إقطاعاته فكان بحوزته «عقدة الزيتون» التي وهبه إياها «أرطباس» قبل مصادرته(121) واشتملت هذه العقدة على مائة صف في كل صف ألف أصل ، معنى ذلك أنه امتلك أرضا تضم مائة ألف شجرة(122) بما فيها من متاع وأراحي(123) وهذا ما يفسر تبرمه من التقسيم الذي قام به أبو الخطار(124)

أما يوسف الفهري ((فكانت له قبل الامارة ضياع يتردد إليها))(125). ولا يخامرنا شك في أنه استغل وجوده على رأس السلطة ليوسع أملاكه، فضلا عن استحواذه على أراضي الغير غصبا(126)

ولا نستبعد استنادا على نص لابن الخطيب(127) أن يكون عبد الرحمن الداخل قد حد من إقطاعات الجند واحتكرها لنفسه ، بل من المؤكد أنه ذهب إلى حد القضاء على جند مصر الذين أقطعوا كورة باجة في عصر الولاة(128)

إلى جانب الاقطاع والمصادرة والاستحواذ ، اتبع الأمير أسلوب الشراء فاشترى الرصافة «من رزين البرنسي»(129) ، وهي ضيعة كبيرة استغلت لزراعة كل أنواع الغروس بما في ذلك النخيل الذي يندر وجوده في الأندلس ، وحذا حذوه ابنه هشام في اتباع نفس الأسلوب(130)

يتضح من ذلك مدى اتساع الأراضي الأميرية التي سميت «بالمستخلصات» ولم يشرف عليها الأمير مباشرة ، بل استأجرها لمجموعة من المزارعين والاقنان مقابل نصيب من المحصول ونظرا لضخامتها وما كانت تتطلبه من إدارة دقيقة ومحكمة ، فقد استحدثت وظيفة «صاحب الضياع»(131) وفي كثير من الحالات استغلت الأراضي المستحوذ عليها من طرف الأمراء في إقطاع المخلصين للعرش الأموي من موالي الأمير وأقربائه ، كذا الوجهاء الوافدين من الشرق(132) ، أو الشعراء والمغنين من أمثال زرياب الذي أقطعه عبد الرحمن الأوسط الدور والمستغلات بقرطبة بما فيها من بساتين وضياع(133)

وقد ورثت الأراضي الأميرية في الأعقاب ، لكنها تقلصت في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري بفعل استحواذ زعماء الاقطاعية على معظم مساحة

الأندلس حتى أن أملاك الأمير اقتصرت على ملكيات صغيرة عرفت باسم «المنيات» ، وانحصرت في العاصمة أو ضواحيها ونذكر في هذا الصدد أن الأمير محمد كانت في ملكيته الخاصة منية تدعى «كنتش» تقع غرب قرطبة على الوادي الكبير ، وهي ضيعة شاسعة توجد بها حدائق ومنتزهات وأشجار(134) كما جدد بناء منية «الرصافة» التي ((جاءت قبلة لجميع المنى ومثلا فيما يقتاس به من جلالة الأشياء جمال منظر وكثرة شجر وطيب ثمر))(135) ولذلك جعلها منتدى نزهاته وسمره(136). وخصّ نفسه بمنية أخرى تعرف ب «القنبابية» وهي ضيعة ذات حقول شاسعة في ((سهل جميل، مغروسة بأشجار جميلة كثيرة العدد))(137).

وأفاضت المصادر في وصف منيات الأمير عبد الله وخاصة «منية نصر» المحاذية لقرطبة ، وتعرف كذلك «بأرجاء الحناء» ويذكر الحميري(138) أنها من بناء الأمير نفسه ، ويصف الركن الشرقي منها بقوله ((والركن الشرقي مما يلي القبلة من هذه المنية يعرف بالركين وهو على النهر وفيه ثمرات وزيتون ...))

وفضلا عن ذلك اتبع الأمير عبد الله أسلوب الشراء فاقتنى «منية الناعورة» الواقعة جنوب قرطبة على الوادي الكبير بما حولها من الحقول قصد قضاء أوقات فراغه فيها ، واستغلالها في نزهاته الخاصة(139)

وتعد هذه المنيات مظهرا من مظاهر الاقطاع حيث أكد بعض الباحثين(140) أن مصطلح «منية» قريب من تعريف القصر الذي تحيط به ضيعة واسعة كانت في ملكية الاقطاعي إبان العصر الروماني والمصطلح نفسه استعمله أحد الرحالة(141) لوصف مجموعة من الضياع في شمال الفسطاط

ولم تكن ملكية إخوة الأمير وأبنائه أقل أهمية ، فقد ذكر ابن حيان(142) أن أول أمر نظر فيه الأمير محمد هو إخوته ((فتقدم في ابتياع الدور الفخمة والضياع المغلة وضم إلى كل منهم ما ابتاعه من ضيعة وغلة وأجرى على سراتهم القطائع الواسعة)).وأقطع الولد مسلمة بن الأمير عبد الله ضياعا شاسعة جعل عليها وكيلا خاصا(143) ولعل اتساع الأراضي المقطعة لعائلة الأمير كان وراء إنشاء «خطة مواريث البيت الأموي» التي أشرف عليها في عهد الأمير محمد موظف يدعى خلف ابن فرج(144)

ومما يؤكد سمة «الاقطاعية» في ملكية الأمراء أيلولة الأرض لهم بمن عليها من مزارعين وعبيد وإماء ودواب وكراع(145)

نستخلص مما تقدم ، أن ملكية الأمراء رغم اتساعها في عصر الامارة فإنها عرفت تقلصا كبيرا في الفترة التي ساد فيها المد الاقطاعي نتيجة ضعف السلطة المركزية ،

وقيام الكيانات الاقطاعية التي استحوذت بالقوة على معظم الأراضي ، واقتصرت ملكية الأمراء عموما على المنيات الواقعة في العاصمة أو ضواحيها

وبالمثل عرفت ملكية الدولة تقلصا بفعل الاقطاع ، فأراضي الخمس التي تدخل مبدئيا ضمن أملاك الدولة اختفت تقريبا وسبب ذلك يرجع كما أوضحنا إلى أن الخمس ظل مبتورا ، ومن هذا الخمس نفسه أقطع جنود السمح وبنو سراج القضاعيين وعندما وصل عبد الرحمن بن معاوية إلى الأندلس حاز إقطاعاته من الأخماس التي تجمعت لأجداده منذ الفتح وإذا افترضنا صحة رأي «دوزي» القائل بأن قسما من الجند الشامي كان يعيش من موارد الخمس ، أمكن ملاحظة التقلص الخطير الذي عرفه ، فضلا عن وضعيته الغامضة في ظل التجزئة الاقطاعية التي شهدتها الأندلس في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري

والجدير بالذكر أنه جرى تحويل أراضي الصوافي التي كانت موقوفة على بيت المال إلى إقطاعات لافراد الأسرة الحاكمة أو الفقهاء أو الشعراء أو المروانيين الوافدين من الشرق(146) ولم يفرق حكام قرطبة بين المال العام والمال الخاص

ويظهر أن بعض الأراضي الخراجية تحولت من أراضٍ تؤدي الخراج إلى بيت المال(147) إلى ملكية فردية تؤدي العشر فقط(148) أي أنها انتقلت من ملك الأمة إلى ملكية خاصة نتيجة انعدام قانون ثابت ، وتعدد أساليب التملك من إقطاع واغتصاب وشراء ، بالاضافة إلى الفوضى الداخلية التي عمت الأندلس آنئذ ، ويؤيد هذا الزعم ما ذكره ابن خلدون(149) عن قلة الخراج في هذه الفترة

ومن المعلوم أن أملاك الكنيسة المصادرة آلت ملكيتها إلى الدولة منذ الفتح(150) أو ظلت في أيدي أصحابها مقابل أداء ضريبة الخراج(151) ، فهل بقيت في ملكية الدولة إبان الفترة التي ندرسها ؟

بالرغم من عدم توفر نصوص واضحة تجيب إجابة شافية ، فإن ذلك لا يحول دون افتراض أن الدولة فقدت السيطرة عليها ، فقد استغل المسيحيون وأصحاب الكنائس ظروف التجزئة السياسية ، والحروب الاقطاعية وضعف السلطة المركزية ليتملصوا من أداء الضرائب ، بل إن المسيحيين في ببشتر انضموا إلى ثورة ابن حفصون ، وأصبحت الكنائس مستقلة كل الاستقلال عن حكومة قرطبة ، كذا الحال بالنسبة لمختلف الامارات الاقطاعية المنفصلة ، ولم تبق سوى أراضي الكنيسة في قرطبة ضمن أملاك الدولة

وإذا كانت أراضي اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين قد اعتبرت مهجورة تؤول ملكيتها إلى الدولة(152) ، فإن المصادر تلوذ بالصمت التام عن ذكرها خلال هذه

الفترة مما يعكس فقدان سيطرة الدولة عليها

نستنتج مما سبق أن ملكية الدولة تقلصت كثيرا ، ولذلك لم تعد تسيطر على الريع الاقطاعي ، مما يدحض مقولة النمط الآسيوي للانتاج ، كذا الاقطاعية الشرقية

ويمكن أن نضع أيضا أراضي الأحباس في دائرة الاقطاع وقد وجدت ضمن أشكال الملكيات الأخرى ، وأشرف عليها «صاحب الأحباس» الذي تنعته المصادر باسم ابن يحي ولم تخل كتب النوازل من ذكر ما اعتراها من مشاكل(153) ، مما يدل على أنها لم تخضع هي كذلك لقانون يضبطها ، كما وأنها لم تعد خاضعة لمراقبة الدولة

ومن المؤكد أن أغلب الأراضي المحبسة لم يجر تحبيسها لصالح الجماعة الاسلامية بل لصالح الأفراد واستفاد الأمراء من ذلك ، إذ حبس عبد الرحمن الداخل بعض الأراضي على ابنتيه(154) وقد ذكر أحد المؤرخين(155) أن الناصر ركب يوما لحيازة أرض محبسة في ركب من وجوه الفقهاء ، وهي رواية تحتمل تفسيرين إما أنها حبست عليه في عهد الأمير عبد الله ، فحازها لنفسه بمجرد ما آلت إليه الخلافة ، وإما أن الأمير أخذ يسترد الاملاك المحبسة على الأفراد ليجعلها ضمن أملاك الدولة في إطار سياسته الاصلاحية التي نهجها تجاه الأرض كما لانعدم إشارات عن استفادة بعض اليهود من أراضي الأحباس(156)

ووقعت بعض الأراضي المحبسة تحت طائلة نظام القبالة إذ كانت الدولة تعهد بها إلى متقبلين قصد استغلالها مقابل دفع الضرائب ، وهؤلاء بدورهم تعاقدوا مع مزارعين قصد العمل فيها وأشرف على هذه الأراضي المتقبلة ديوان القضاة بقرطبة الذي تمثلت مهمته في مقاومة الجوائح التي تضر بها(157)

ونعتقد أن هذه الأراضي لم تشكل إلا نصيبا ضئيلا من المساحة العامة إذ أن كتب الفقه لم تشر إليها إلا نادرا ويفهم من إشاراتها أنها تدخل ضمن الملكيات الصغرى

يستخلص مما سبق أن الأراضي الأميرية ، وكذا أراضي الدولة والأحباس تقلصت بشكل سافر ، فهل ذلك يعني أن ملكيتها آلت إلى العسكر عن طريق الاقطاع ؟

تكشف المعلومات المتاحة عن تواجد ملكية العسكر كإحدى أهم أشكال الملكيات العقارية في الأندلس إبان النصف الثاني من القرن الثالث الهجري وقد تكونت معظمها عن طريق الاقطاع أو الاستحواذ . فإلى جانب استمرار اقطاع

الثغور للجنود مقابل الخدمة العسكرية ظل إقطاع الكور المجندة سائدا ، فضلا عما استحدث من إقطاع الجيش النظامي والجند المرتزق ، هذا بالاضافة إلى اغتصاب قادة العسكر المنتزين لأراضي شاسعة استقلوا بها ، ولم تجد السلطة المركزية بداً من الاعتراف بها كإقطاعات

غير أن الوقوف على حقيقة الاقطاع العسكري لا يتم بمعزل عن الوراء التاريخي للبيئة التي تمخض عنها هذا الاقطاع

فمنذ الفتح الاسلامي للأندلس استحوذ الجنود على الأراضي رغم أنف الولاة(158) ولا ريب أن ضعف السلطة المركزية شجعهم على احتياز مزيد من الأراضي ، حتى بدا أن الأندلس أصبحت برمتها مقطعة لهم ولا أدل على غلبة الطابع العسكري في هذه المرحلة الباكرة من أن بعض المناطق أصبحت تحمل إسم «العسكر»(159) ومنذ أن صولح تدمير ، تم استيلاء الجند على أرضه ومشاركته في إقطاعه(160)

وترسخ الاقطاع العسكري عندما أمر عمر بن عبد العزيز واليه على الأندلس السمح بن مالك بإقطاع الثغور لما لا يقل عن خمسمائة جندي وفدوا من الشرق مقابل الخدمة العسكرية ، أما المقطعون القدامى من جنود الفتح فقد أقرهم على إقطاعاتهم وكتب لهم سجلات تشهد بملكيتهم لها(161)

والثابت أن هذا الاقطاع كان إقطاع استغلال فقط ، توخى منه عمر بن عبد العزيز إذكاء حماس الجنود في الجهاد ، ولم يستهدف إخماد الاضطرابات التي كان وراءها الجند كما زعم أحد الباحثين(162) إذ أنهم كانوا لا يزالون منشغلين في الجهاد والصواب هو أنه تأسى في ذلك بعمر بن الخطاب الذي أقطع الجنود ثغور الهند قصد الدفاع عنها(163) ، ولكنه ساهم بهذا الاجراء في إرساء دعائم الاقطاع العسكري فظهرت بواكيره منذئذ في الأندلس قبل أن يسود العالم الاسلامي

وكيفما كان الحال ، فإن السمح بن مالك نفذ أوامر الخليفة فخص الجنود بإقطاعات واسعة ، وهذا ما حد «بالبورنس»(164) إلى القول بأن الأندلس شهدت في عهده ذروة الاقطاع بالمقارنة مع أوروبا كلها وإذا كان هذا الحكم صحيحا فإن هدف السمح لم يكن البتة إباحة نشوء الملكية الخاصة كما زعم ذلك أحد الدارسين(165) ما دام أن إقطاعه كان إقطاع استغلال فحسب

ورغم مزاحمة الجند الشامي الذي وصل إلى الأندلس سنة 125 هـ ، فإن مقطعي الثغور تمسكوا بإقطاعاتهم التي ظلت في ملكيتهم حتى عصر الامارة(166) إذ لا نجد إشارة حول مصادرة أراضيهم من طرف عبد الرحمن بن معاوية بل

إن الأمير الأموي دعم إقطاع الثغور بأن أناط بعض الأسر المولدية والبربرية بمهمة الدفاع عن المناطق المتاخمة للممالك النصرانية واستمرت هذه الوضعية حتى النصف الثاني من القرن الثالث الهجري

غير أنه ابتداء من هذا التاريخ تحول إقطاع الثغور من إقطاع استغلال إلى إقطاع تمليك وانحصر في عائلات معينة صارت تورثه في الأعقاب يفسر ذلك إقطاع الأمير محمد بني ذي النون وبني قسي وبني رزين والتجيبيين مناطق الثغور في شكل إقطاعات عسكرية لمجابهة نصارى الشمال(167)

لكن دور هذه العائلات تحول من الدفاع عن ثغور الأندلس إلى حركة انتزاء واسعة النطاق ، فأسست إمارات إقطاعية منفصلة عن الحكم المركزي ، وبذلك اسهمت في إرساء قواعد التجزئة الاقطاعية ، بل ذهب بعض زعمائها إلى التحالف مع الممالك النصرانية قصد الحصول على إقطاعات إضافية من طرف الملك المسيحي(168)

وأدى هذا التحالف إلى وجود بعض العلاقات الاجتماعية كالمصاهرة بين أسرة مولدية وأخرى مسيحية إقطاعية(169) ، مما ساهم في تدعيم الأساس الاقطاعي ، وهذا ما جعل أحد الباحثين(170) يذهب إلى القول بأن نظام الثغور في الأندلس تأثر بشكل واسع بما ساد في الاقطاع الأوروبي

ولا مشاحة في أن انتشار الاقطاع العسكري في الثغور نجم عن ضعف السلطة المركزية وتذؤب الخطر النصراني غير أن هذا الخطر لم يعد قاصرا على الثغور فحسب ، بل داهم سواحلها هجومات صاعقة من طرف النورمانديين ، ولذلك سارعت الامارة إلى إقطاع الساحل الجنوبي الشرقي المعروف «بأرش اليمن» إلى بني سراج القضاعيين ابتداء من عهد عبد الرحمن الأوسط

ويوضح الحميري(171) مدلول عبارة «أرش اليمن» فيذكر بأنها تعني «أعطيتهم ونحلتهم» وهو ما فسّره باحث معاصر(172) بأنها «إقطاعاتهم» ، فهل معنى ذلك أنها إقطاع جماعي للجنود الساهرين على حفظ أمن هذا الساحل ؟

ذكر «شالميطا»(173) دون دليل قاطع أنها لا تعد إقطاعا جماعيا لأنها منحت لرؤساء قبائل اليمن كملكية شخصية بينما أكد مؤنس على الحالة الأولى بدليل قول المؤرخين«ثغر اليمن» ونسبته إليهم كمجموعة(174)

والواقع أن النصوص غامضة في هذا الشأن ، وتظل تفسيرات الباحثين من باب الاجتهادات فحسب ونرى استنادا إلى المعطيات العامة أن إقطاع «أرش اليمن» اعتبر بمثابة إقطاع استغلال مثل إقطاعات الثغور بحيث يصبح الانتفاع به من حق كل

جنود القبائل التي تحرس السواحل ولكن مهمة الاشراف على توزيع الأراضي أسندت إلى رؤسائهم غير أنه تحول في الفترة التي ندرسها إلى إقطاع تمليك حيث أخذ الجنود يتصرفون بإقطاعاتهم حسب إرادتهم نتيجة ضعف الحكم المركزي والحقيقة أننا هنا أمام نفس العوامل التي مهدت لانتشار الاقطاع في أوروبا ، حيث أن الغزوات الجرمانية فرضت على السلطة الافرنجية التنازل عن السلطة للكونتات مقابل الدفاع عنها تجاه هذه الغزوات

وإذا كان إقطاع الثغور قد مثل أحد أهم أشكال ملكية العسكر ، فإن إقطاع الكور المجندة لا يقل عنه شأنا ، وترجع أصوله إلى عهد الوالي أبي الخطار بن ضرار الكلبي فعندما حوصرت جيوش الشام في مدينة سبتة من طرف الثوار البربر سنة 125 هـ ، اضطروا إلى اللجوء للأندلس وقبل الوالي عبد الملك بن قطن لجوءهم ، ولكنه اشترط عليهم مساعدته في سحق الثورة البربرية التي اندلعت في الأندلس أيضا ثم الخروج منها فور انتهاء هذه المهمة

وبعد أن كلل عملهم الحربي بالنجاح ، رفضوا الرجوع إلى المغرب بعد أن أسالت لعابهم سهول الأندلس الخضراء وتمخض عن ذلك صراع حاد مع الجنود البلديين الذين طالبوهم بالخروج خشية مشاركتهم في أراضيهم ، وزعموا أن البلد لا يحملهم(175)

عندئذ أصبح إيجاد حل لهذه الأزمة مسألة ضرورية ، والواقع أن الحل لم يكن بالأمر الهين ، فالأراضي قسمت من قبل بين جنود الفتح الذين تشبثوا بها ، أما أراضي الخمس فإنها تقلصت بعد إقطاع جنود السمح مساحات شاسعة منها ولم يعد هناك مجال سوى الأراضي التي بقيت في ملكية الأهالي ، فجاء الحل على حسابها وتأسيسا على ذلك احتفظ أبو الخطار للجنود القدامى بإقطاعاتهم ، بينما أقطع العسكر الشامي «كورا مجندة» ، في حين أقطع بعض الوافدين معهم إقطاعات إلى جانب البلديين ، وقد عرفوا باسم «الشاذة»(176) ، وهذه الكلمة تعني أنهم كانوا غرباء عن الجند الشامي(177) ويظهر أنهم كانوا أقلية

وفيما يخص الجند الوافد من الشام ، حرص أبو الخطار على توزيعهم حسب المناطق التي كانوا يقطنونها هناك ، فأنزل أهل دمشق البيرة ، وأهل قنسرين جيان ، وأهل الأردن ريه ، وأهل فلسطين شذونة ، وأهل مصر تدمير(178) مقابل قيامهم بالخدمة العسكرية ومعلوم أن هذه الكور تعد من أخصب الأراضي الأندلسية(179). وبهذا الحدث ، أسهم العسكر الشامي في تثبيت دعائم الاقطاع العسكري ومما يؤكد سمة «الاقطاعية» كذلك ايلولة هذه الأراضي إليهم بمن عليها

من مزارعين أجبروا على تقديم ثلث المحصول للمقطعين إضافة إلى أعمال السخرة

إن هذا الاجراء الذي أملاه القوطي «أرطباس» ينسجم مع ما عرف بالنزالة Haspitalites في التقاليد الرومانية ، وتقضي بأن يتنازل كل روماني عن ثلث ملكيته لصالح كل قوطي(180) ولكن المصادر لم توضح هل ظلت الأرض في ملكية الأهالي مقابل أداء ثلث المحصول أم أن العسكر الشامي أقطع الأراضي إلى جانب ثلث الغلة التي كانت تؤدى في شكل ضريبة

لقد سبب هذا الغموض وقوع بعض الباحثين في تفسيرات نعتقد أنها خاطئة ، إذ اعتبروا أن ما استفاد به الجند هو ثلث المحصول على شكل ضريبة(181) بينما بلغ سوء فهم أحد الدارسين(182) لهذه المسألة ما جعله يحصرها في مجرد ما أسماه «بالرزق المجاني»

وبما أن هذا النوع من الملكية يشكل جذور الاقطاع السائد في الفترة التي ندرسها فلا مندوحة عن مناقشته

إننا لا نشاطر الآراء السابقة ، بل نعتقد أن إقطاع أبي الخطار كان يشمل الأرض وضريبة ثلث المحصول في نفس الوقت ، وليس الجانب الثاني فحسب ، وذلك ما نستنتجه من النصوص فابن عذاري(183) يذكر بكل وضوح أن ((انزالهم كان على أموال العجم من أرض ونعم)) وهذا يعني أن إقطاعهم شمل الأرض والغلة معا ، وأن الأهالي عملوا كأجراء لا كملاكين للأراضي ، مقابل الاحتفاظ بثلثي المنتوج لأنفسهم ومن جهة ثانية ذكر مؤرخ آخر(184) أن أبا الخطار أنزل العرب الشاميين مع العرب البلديين على شبه منازلهم في كور شامهم ((وجعل لهم ثلث أموال أهل الذمة طعمة ، وبقي العرب البلديون من الجند الأول على ما بأيديهم من أموال لم يعرض لهم في شيء منها)) ، فاستعمال مصطلح «أموال» بالنسبة للعرب البلديين ، واستعمال نفس المصطلح بالنسبة للجند الشامي علما بأن إقطاع البلديين كان من الأراضي ، يدل أن كلمة «أموال» لا تعني إلا الأرض والممتلكات ويمدنا ابن الخطيب(185) بحجة أخرى إذ يذكر أن الشاميين كانوا لا يؤدون العشر فمن أين يأتي هذا العشر إذا لم يكونوا قد أقطعوا الأراضي ؟ ويفسر نفس المؤرخ هذه المسألة مشيرا إلى أن إعفاءهم من العشر جاء مقابل قيامهم بالخدمة العسكرية وهذا ما تؤيده رواية وردت في مذكرات الأمير عبد الله(186) تنص على أن الاقطاع العسكري القائم على الخدمة العسكرية مقابل الحصول على الأرض ظل ساري المفعول إلى عهد المنصور بن أبي عامر الذي غير ذلك بإعطاء الأموال للجند مقابل الخدمة العسكرية .

وعلى أية حال فإن نظام «الكور المجندة» مثل إحدى مظاهر النمط الاقطاعي حيث أن المزارع كان يؤدي ضريبة سنوية تسميها المصادر اللاتينية باسم Vestigalia للعكسر الشامي وكان هذا الأخير بدوره ملزما بأداء واجب الخدمة العسكرية إلى جانب الواجبات المالية – الضريبة – إلى السلطة المركزية وتتمثل في ثلث غلة أراضي الأهالي(187)

وفي النصف الثاني من القرن الثالث الهجري كانت هذه الكور لا تزال مقطعة للأجناد(188) باستثناء كورة تدمير التي قضى عليها عبد الرحمن الداخل لمساعدتها ثورة العلاء بن مغيث الذي حرضته السلطات العباسية على الثورة

ولكن وضعيتها تغيرت حيث استقل كل قائد من قادة العسكر بحصن من الحصون ، واختلفت مواقفهم تجاه الحكم المركزي ما بين مقطع مرتبط به عن طريق إرسال الجباية ، ومنتز عنه رافض لكل شكل من أشكال التبعية ولذلك فإن وضعية الكور المجندة في هذه الفترة أصبحت معقدة في علاقتها مع السلطة نظرا لتعدد الحصون في الكور إذ صار كل حصن يمثل قوة سياسية خاصة.فهل استمر أصحاب الحصون في أداء الضريبة للسلطة المركزية ؟

إن رصد الروايات في هذا الشأن تثبت أن بعض المستقلين بالكور ، كذا أصحاب الحصون استمروا في أداء ضريبة سنوية للحكم المركزي ، ولكنها ظلت غامضة كما وكيفا فالعذري(189) يذكر أن كورة شذونه ظلت تؤدي الجباية دون أن يوضح الكيفية التي تتم بها لكن يظهر أنها كانت في الغالب تحدد بين الأمير وصاحب الحصن أو المدينة المقطعة الذي يتعهد بتقديم عدد من الجنود للمشاركة في الصوائف(190) وهذا ما سنفصله

يستشف من ذلك أن الضريبة القديمة التي كانت تدفعها الكور المجندة والمتمثلة في ثلث ما ينتجه الأهالي ألغيت أو عدلت حسب نفوذ المقطع ، وهذا ما يفسر فراغ بيت المال لكن هل هذا يعني أن العسكر استحوذوا على الضريبة التي كان يؤديها الأهالي ؟ الجواب على ذلك نستنتجه من النصوص.فالطرطوشي(191) ذكر بأن نظام الاقطاع العسكري الذي أقره أبو الخطار استمر حتى عهد المنصور بن أبي عامر ولكن ألا يمكن أن يكون قد استثنى هذه الفترة (النصف 2 من القرن 3 الهجري) خاصة وأنها تتميز بقصرها ؟

إن نص ابن حيان(192) يظهر عدم انسحاب الرواية السابقة على هذه الحقبة. فهو يذكر أن من أسباب اندلاع ثورات الكور المجندة ظلم والي كورة ريه للسكان حيث طالبهم ببقايا من خراجهم لكنهم رفضوا ذلك ويفهم من هذه الرواية أن

أهالي الكور ظلوا حتى أواسط القرن الثالث الهجري يؤدون الضرائب بانتظام،وأنهم امتنعوا بعد ذلك ردا على جور الولاة ، وهذا يعني أن العلاقة بين الأهالي والجند الشامي والحكم المركزي تقلصت لتصبح علاقة بين الطرفين الأولين فقط ولاشك أن طرد عمال الأمير من طرف السكان وتنصيب زعماء عسكريين من قبلهم يؤكد هذا الزعم

نستخلص مما سبق أن قادة الكور المجندة ، أقطعوا أراضي الأهالي واستحوذوا على ثلث المحصول الذي كانوا يقدمونه من قبل كضريبة نقدية للدولة ، وذلك بعد أن أعلنوا انفصالهم عن الحكم المركزي ، وأمعنوا في استغلال المزارعين

وهكذا أسهم الجند الشامي في تثبيت دعائم الاقطاع العسكري وبالمثل لعب قادة الجيش النظامي والجند المرتزق دورا بارزا في هذا الاتجاه والواقع أنهم استأثروا منذ بداية عصر الامارة بالاقطاعات حيث أقطع عبد الرحمن بن معاوية جزءا هاما من الأراضي المصادرة لحرسه الخاص أو كبار قادته كما أن ابنه هشام خص قادة الصوائف بإقطاعات شاسعة، ومنهم أبو عثمن عبيد الله بن عثمن الذي تلقبه المصادر بصاحب الأرض الكبيرة(194) Seigneur de la grande terre كما أن الحكم الربضي أقطع كذلك بعض الصقالبة

غير أنه في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري اشتدت حاجة الدولة إلى قادة العسكر والحرس الخاص لمواجهة المشكلات الداخلية المترتبة عن الأزمة المالية ، ورد الزحف النصراني ، ثم الوقوف في وجه المؤامرات المحاكة في البلاط ، فلم يكن ثمة حل سوى إقطاع الأرض لهم لانقاذ الامارة من السقوط ومحق الثورات الاجتماعية(195) لذلك أغدق الأمراء على قادة الجيش النظامي مثل هاشم بن عبد العزيز الذي امتلك ضياعا شاسعة كلف الأمير محمد أحد موظفيه بالسهر عليها أثناء وقوعه في أسر القوات النصرانية(196) وتذكر المصادر أنه كانت بحوزته منية في ضواحي قرطبة تدعى «قوقريط»(197) فضلا عن إقطاعات كثيرة صادرها منه الأمير المنذر مع أراضي أبنائه ومن المؤكد أن معظم الأراضي الأخرى التي حصل عليها هاشم جرت حيازتها عن طريق الغصب من ملاكها الصغار ففي رواية وردت في المقتبس(198) أنه أراد شراء ضيعة رجل يجاوره ، لكن هذا الأخير رفض بيعها فأخذها منه غصبا وزور عقد بيعها ومن خلال نفس الرواية يظهر تعطشه لامتلاك الأراضي(199) وحسبنا أنه أمر بسجن رجل لمجرد أنه امتنع عن بيع دار كان يرغب فيها»(200)

وثمة نازلة تشير إلى ما جبل عليه قادة الجيش السلطاني من شهوة التملك

واغتصاب الأراضي حيث يشير ابن سهل(201) إلى أن عامر بن عامر أحد قادة العسكر ووالي مدينة جيان في نفس الوقت ، اغتصب دارا كانت في ملكية أحد العوام الذي لم يجد حلا سوى الشكوى منه للأمير ، ولكن شكواه ظلت صيحة بدون غد

وأقطع باقي قادة الصوائف أراضي شاسعة تعويضا عن الرواتب التي لم تعد الامارة قادرة على دفعها لهم ونذكر في هذا الصدد القائد ابن أبي عبدة الذي كانت أسرته من أكبر الأسر الاقطاعية في الأندلس ومع أننا نفتقر إلى نصوص حول قادة الصوائف الآخرين فإننا لا نستبعد استفادتهم من الاقطاعات

وبالمثل ، حاز الجند المرتزق وخاصة الصقالبة إقطاعات واسعة ولا شك أن بعضها جرت حيازته عن طريق الغصب أيضا ، فقد ذكر النباهي(202) أن بدرون الصقلبي اغتصب امرأة في دارها ويخيل إلينا أن هيمنتهم على شؤون الحكم خلال هذه الحقبة جاء انعكاسا لتملكهم الأراضي طبقا لمبدأ «من يملك يحكم»

غير أن الاقطاع الذي شاع خلال النصف الثاني من القرن الثالث الهجري هو إقطاع قادة العسكر المنتزين وهو صنفان إقطاع الاعتراف بالأمر الواقع، ويعني أن السلطة المركزية تجبر على الاعتراف بفصل جزء من أراضي الدولة وإقطاعها إلى قائد عسكري غير ملزم بدفع الضريبة أو تقديم الخدمة العسكرية أما الصنف الثاني فيندرج في مستويين يتمثل الأول في إقطاع الأمير منطقة أو كورة إلى زعيم عسكري ويسجل له عليها مقابل أدائه ضريبة سنوية وتقديمه عددا من الجنود وبقائه مواليا للسلطة المركزية بينما يتمثل الثاني في اتفاق الجانبين على كمية من المال – ضريبة – تحمل سنويا إلى العاصمة دون الشرطين الآخرين وهو ما يمكن تسميته «بإقطاع مفارقة» وهذا ما سنفصله

وترسخت جذور الاقطاع العسكري نتيجة اكتسابه صفة الارث حتى أصبح شبيها بالاقطاع الأوروبي ، فضلا عن استفحاله وشيوعه في طول أرض الأندلس وعرضها

ويبدو أنه عرف تراجعا في عهد الأمير المنذر (273 – 275 هـ) الذي صادر المقطعين العسكريين وعلى رأسهم هاشم بن عبد العزيز ، كما صادر أراضي أبنائه ، وزج بهم في السجن ، وأغرمهم مائتي ألف دينار(203) ووجه جهوده بعد ذلك إلى قادة العسكر المنتزين ليسترجع منهم ما استحوذوا عليه من الأراضي ، وكاد أن يعصف بإمارتهم لو أن العمر امتد به،وذلك بشهادة المؤرخين(204)

وتدل مصادرة أراضي قادة العسكر المقطعين أن الأمير المنذر فطن إلى ما يحمله

الاقطاع العسكري من خطورة ولذلك عوض إقطاع الأراضي للجند بالعطاءات المالية(205)،وأولى اهتمامه للتجارة والتجار الذين تعامل معهم تعاملا وثيقا ينم عن محاولة جادة لاجتثاث جذور الاقطاعية(206) غير أن إصلاحاته لم تعمر طويلا إذ اغتيل بعد سنتين فقط من توليه الحكم ، وهذا ما يدل على صلابة عود الاقطاعية وترسخ أصولها لتصبح النمط السائد في الانتاج

وأول ما قام به الأمير عبد الله (275 – 300 هـ) الذي خلف أخاه المغتال ، هو اطلاق سراح أبناء القائد العسكري هاشم ، ورد الضياع التي صودرت منهم إليهم ، بل عين أحدهم واليا على كورة جيان ، بينما جعل الثاني رئيسا لحرسه الخاص(207) وإن كان ذلك يعني شيئا فإنما يعني أن الاقطاع العسكري قد ترسخت جذوره وثبت الأمير عبد الله دعائمه بإنشاء ديوان عرف «بديوان القطع»(208) خصص لجمع الضرائب التي يرسلها له زعماء الامارات الاقطاعية الذين ظلوا على ولائهم للحكم المركزي(209) ، وأشرف عليه موظف يدعى موسى ابن محمد بن سعيد بن موسى(210)

وبديهي أن يزيد اتساعا وانتشارا مع ضعف حكومة الأمير عبدالله وتقاعسها في الضرب على أيدي زعماء العسكر المستقلين وسمح هذا الضعف بمزيد من الاستحواذ على الأراضي ، فظهرت إقطاعات جديدة ذكر العذري(211) أن ابني عبد الملك بن هشام بن الليث «اتخذا الدور والأجنة واكتسبا الضياع».كما تفاقمت ظاهرة إقطاع الحصون ومناطق الثغور لقادة العسكر ، واكتفت حكومة قرطبة بأي شكل من أشكال التبعية وصار كل مقطع يعيش سيدا في ناحيته يمارس كل السلطات الفعلية دون أن تحرك الامارة ساكنا ولا يخامرنا شك في أن هذه السلطة السياسية كانت تعني السلطة على الأرض ومن عليها من مزارعين وأقنان ، الشيء الذي يثبت ملامح الاقطاعية بكل وضوح

خلاصة القول أنه في الوقت الذي تقلصت كافة أشكال الملكيات ، انتشر الاقطاع العسكري عن طريق القوة والغلبة في أكثر الحالات نتيجة لما عانته الامارة من ضعف في الداخل والخارج على السواء ولكن هذا لا ينفي أهمية أشكال أخرى من الملكيات ، وفي مقدمتها إقطاعات الفقهاء

منذ أن دخل المذهب المالكي للأندلس في عهد الأمير هشام الرضى (172 180 هـ) بدأ نجم الفقهاء في الظهور ولأول وهلة حظوا بعطفه ، فوسع عليهم الارزاق وأقطعهم الضياع(212) كما حظوا برعاية الحكم الربضي الذي خصهم أيضا بالهبات والانعامات(213) . غير أن تزايد نفوذهم نتيجة نمو ثرواتهم العقارية

جعلهم يتطلعون إلى السلطة ، مما أدى بالحكم إلى البطش بهم في وقعة الربض وحاول ابنه عبد الرحمن الأوسط أن يوازن بين نفوذهم الروحي وتطاولهم ، فكان يسميهم «سلسلة السوء»(214) ومع ذلك لم يتورع عن منحهم الاقطاعات الواسعة(215)

غير أن هذا التوازن سرعان ما عرف تحولا لصالحهم في الفترة موضوع الدراسة ، إذ برزوا على مسرح الأحداث كقوة ذات نفوذ كبير ، فالأمراء أصبحوا في أمس الحاجة لهم لاستغلال فتاويهم كغطاء لقمع الحركات الثورية ولذلك أغدقوا عليهم بالانعامات والاقطاعات حتى صاروا من أكبر الملاكين

وبالرغم من أن المصادر تلوذ بالصمت أحيانا عن ذكر كيفية ايلولة الأراضي إليهم ، فإننا لا نستبعد أن تكون قد تمت عن طريق الاقطاع وإذا كان الفقهاء هم الحريصون مبدئيا على تطبيق شروط الاقطاع ، فمن الثابت أنهم استفادوا من أراض لا يجوز إقطاعها وأصدروا فتاوى تبرّر ذلك(216) وبطبيعة الحال لا يعنينا ابتعاد هذه الفتاوى عن جوهر الشريعة بقدر ما عملت على تكريس النمط الاقطاعي

وأول ما يلاحظ بالنسبة لاقطاعات الفقهاء هو سعتها وشساعة حجمها ولدينا من النصوص ما يقيم الدليل على ذلك ، فالفقيه يوسف بن مطروح الذي عاش في عهد الأمير محمد كان يمتلك ضياعا شاسعة بالقرب من قرطبة(217) أما إبراهيم ابن قزاز فقد امتلك في ناحية مدريد فدادين كثيرة كون فيها مدرسة أخذ يتقاطر عليها الطلبة من كل ناحية(218) بل إن الفقيهين علي بن عيسى(219) وإبراهيم بن مزين(220) أقطعا قرى بكاملها وهذا راجع إلى نفوذهما الروحي ، فضلا عن تولي مهنة القضاء ، وهذا ما يفسر امتلاك القاضي عمر بن عبد الله ضياعا واسعة هو وأبناؤه(221)

وثمة فقهاء لم يحوزوا على ملكيات في مثل هذا الحجم ، ولكن مع ذلك كان لكل فقيه ضيعة على الأقل مثال ذلك الغمر بن فهد الذي امتلك ضيعة بناحية قبرة(222) ، وابن وهب الذي كان بحوزته بستان واسع بالقرب من مقبرة قريش(223)

ومع أن الأمير المنذر رغب في مصادرتهم ، فإنهم حافظوا على إقطاعاتهم ، ولم يمتد به العمر حتى ينتزعها منهم كما فعل مع قادة العسكر

أما في عهد الأمير عبد الله فقد بلغ إقطاع الفقهاء ذروته وحسبنا أنه أقطع أملاكا شاسعة للفقيه عزيز بن محمد فكانت له ضياع بقرية شريس وأخرى بقرية بلجيش(224) . وتدل إقامتهم في «المنيات» على علاقتهم بالأرض فداود بن هذيل

سكن في الرصافة[225] ، بينما أقام يوسف بن عمروس في منية العجب التي نسبت إليه[226]

مجمل القول أن الفقهاء اهتبلوا فرصة ضعف السلطة المركزية واستغلوا نفوذهم الروحي لاحتياز الاقطاعات التي عملوا على استثمارها ، مما أهلهم لكي يلعبوا دورا سياسيا هاما

أما عن إقطاعات البيوتات الكبرى ، فيمكن القول أن أغلبها جاء عن طريق الوراثة فبشرف اشبيلية أقطعت قرية بكاملها لبيت بني غافق منذ عصر الولاة[227] ، واستمر أفرادها يتوارثونها إلى غاية النصف الثاني من القرن الثالث الهجري ، وبفضلها اكتسبوا ثروة هائلة وأصبح لهم وزن سياسي هام وقد عرفت القرية المقطعة لهم في هذه الفترة ((بمرنانة الغافقيين)) نسبة إليهم[228]

وأقطع بيت بني رزين «بلاد السهلة» بأسرها منذ عصر الولاة وكان رزين البرنسي قد حازها ضمن القطائع التي استحوذ عليها العسكر ، وأورث ذلك عقبه من بني رزين فصاروا في عصر الامارة بدون منازع «أمراء السهلة» ، وأصبح لهم ثروة كبيرة[229] وتنسب إليهم أيضا الجنان التي تجاور عين قبش[230]

أما بيت بني الأفلح فقد ورثوا عن جدهم عدي بن خذيهمة فحص البلوط[231] ، وهي منطقة سهلية زراعية ، وعاشوا في أريافها حياة الأمراء المقطعين

واشتهر بيت بني الزجالي بثروته العقارية ، ولا غرو فقد نسب إليه حير الزجالي وهو من أجمل المنتزهات ، وأبدعها في قرطبة ، ويتجلى ذلك في وصف ابن خاقان له[232]

ويعد بيت بني السعيدي من البيوتات المقطعة أيضا وقد ورثوا إقطاعهم عن جدهم أصبغ بن محمد بن هشام[233] ، وظل أفراده محتفظين بإقطاعاتهم حتى النصف الثاني من القرن الثالث الهجري

واستفادت بعض البيوتات من وزنها السياسي مقابل ضعف السلطة المركزية ، فاستغلت ذلك للمزيد من الاستحواذ على الأراضي مثل بيت بني حجاج الذي أقطعت له الامارة أراضي إشبيلية ، فوسع زعماؤه أملاكهم ، وأقاموا فيها منازلهم الريفية وأحاطوها بالبساتين ، واستفادوا من أعشابها في تربية مواشيهم[234]

ونفس القول ينسحب على بيت بني خلدون الذي امتلك ضياعا شاسعة في منطقة الجرف بتينها وزيتونها ، وسخر الأقنان والمزارعين في رعي الماشية وتقديم السخرات[235] هذا فضلا عن بيت بني الليث الذي أقطع ضياعا كثيرة شملت

الربض الغربي من قرطبة بكامله(236)

كما استفادت بعض البيوتات من ظروف الحروب الاقطاعية التي شهدتها هذه الفترة لاحتياز حصون تشتمل على أراضي خصبة مثل قلعة بني سعيد(237) ولعل اتساع إقطاعات بعض البيوتات كانت وراء تسمية بعض المناطق بأسماء مالكيها كما هو الحال بالنسبة لمنزل همذان بالقرب من غرناطة ومنزل طيني قبلي قرطبة(238) ، ثم دار بلي شمال نفس المدينة(239)

والجدير بالذكر أن هذه البيوتات المقطعة عاشت حياة البذخ والترف بفضل الريع الاقطاعي الذي أصبح يؤول إليها مباشرة حتى صار أفرادها «أشبه بالملوك» على حد تعبير أحد الدارسين(240)

وفيما يتعلق بإقطاع الجهاز الاداري وأشراف القبائل ، يلاحظ أن الأمراء لم يبخلوا بإقطاعهم الأراضي الشاسعة واستفاد من ذلك موظفو الدولة من أمثال ابن غانم ، وابن وانسوس وعيسى بن شهيد ، وابن حدير ، بالاضافة إلى الكتاب من أهل الذمة كقومس بن انتيان(241) ومكنهم اشتغالهم بالمناصب السامية كالكتابة والحجابة والوزارة من جمع ثروات هائلة عن طريق استثمار إقطاعاتهم التي جعلوا عليها وكلاء ، مؤثرين الدعة في الحواضر وكثيرا ما أسعفوا الأمير عبد الله كلما لجأ إليهم يطلب المساعدة عند إفلاس بيت المال

وكان إقطاع الجهاز الاداري أحسن حظا وأكثر ديمومة إذ لم يؤثر فيه تغير الأمراء لاعتمادهم الكامل عليهم ، وهذا ما يفسر تعاظم دورهم السياسي كما أن احتكارهم لوظائف الدولة طيلة الحقبة الاقطاعية لا يخلو من مغزى

وحظي الاشراف وهم زعماء القبائل الوافدون من الشرق بإقطاعات من جانب السلطة ، ومنهم من أقطع في عهد الولاة فورث إقطاعه لعقبه ، وظل قائما حتى النصف الثاني من القرن الثالث الهجري ومن هذا القبيل مغيث الرومي الذي أرسلته دمشق لايقاف توغل موسى في أراضي القوط ، فتحول من مبعوث إلى مالك إقطاع واسع عرف «ببلاط مغيث»(242) وهو ((أرض شريفة ذات سقي وزيتون))(243) واستمر هذا البلاط حتى الفترة التي تهمنا حيث أقطع لبعض الفقهاء لاقامة منازلهم ودورهم

ومن الاشراف الذين حظوا بالاقطاعات أيضا ، أبو عثمن وعبد الله بن خالد اللذان أقطعا قريتين، فحاز الأول على قرية «طرش» بينما أقطع الثاني قرية «الفنتين»(243مكرر) ووهب ارطباس لميمون العابد مجموعة من الضياع بما فيها من بقر وغنم وعبيد ورثها لعقبه(244) وكان أحد أشراف بني عبد الدار يملك منية

واسعة(245)

ولا يمكن النظر إلى إقطاع هؤلاء الاشراف بمعزل عن العلاقة الحميمة التي تجمعهم مع الامارة ويتجلى ذلك فيما ذكره ابن الآبار(246) من أن أحد أشراف اشبيلية روى حديثا عن حنش الصنعاني فحواه أن ملك بني أمية سيظل قائما إلى خروج الدجال (!) فأقطعه عبد الرحمن الداخل إقطاعا واسعا

وتستعمل المصادر مصطلح «إنزال» لنعت إقطاع الأشراف القادمين من المشرق ويذكر في هذا الصدد إقطاع عبد الرحمن الأوسط لأبي القاسم بكار بن عبد الواحد وابن أخيه أصبغ بن محمد بن هشام(247)

وفي عهد الأمير محمد جرى إقطاع الاشراف على نطاق واسع حيث أقطع الحسن ابن حارث أرضا في ريه(248) كما وفدت موجة من الوجهاء وهم من بني طريف من اليمانية وبنو شاهد من المضرية ويظهر تعلقهم بالأراضي وتعطشهم إلى ملكيتها من خلال ما ذكره أحد المؤرخين(249) من أن أول ما بدأوا به هو السؤال عن فحص لورقة وأهميته الزراعية ، فذكر لهم فضله وخصوبة أرضه ونمو زرعه

يتضح من ذلك أن إقطاع الأشراف عرف أوجه مثل الأشكال الأخرى من الاقطاع ، ولعل هذا ما يتوافق مع الاقطاع الأوروبي الذي مثل فيه إقطاع النبلاء أحد العناصر البارزة

قصارى القول أن وضعية الأرض في الأندلس خلال النصف الثاني من القرن الثالث الهجري عرفت تحولا هاما تجلى في فقدان الدولة لسيطرتها على الأرض وأيلولة هذه الأخيرة عن طريق الاقطاع إلى الأمراء والعسكر والفقهاء والبيوتات الكبرى والأشراف وظلت الأرض هي النواة التي تتحدد حولها العلاقات الاجتماعية ، مما أفضى إلى تكريس الاقطاعية كنمط من أنماط الانتاج التي وجهت تاريخها السياسي

هوامش الفصل الأول

(1) ليست ثمة دراسة للاقطاع في الأندلس باستثناء دراسة «بدرو شالميطا» وهي عبارة عن مقالات فقط أما الدراسات التي تناولت الاقطاع الاسباني فإنها لم تهتم سوى بالاقطاع الذي ساد في إسبانيا المسيحية وسنعطي أسماء بعض منها في آخر هذا البحث

(2) Provençal L'Espagne musu 10e siècle institutions et vie sociale 23 Paris 1932
ويعترف بصعوبة الموضوع بقوله «إنه لا يمكن أن ندلي برأي في موضوع الاقطاع الأندلسي لعدم توفر الوثائق»

(3) CHALMETA le problème de feodalité hors de l'Europe cheretienne. Cas de l'Espagne musulmane Colloque Hispanico-Tuneco. Actas II Madrid 1973. p 91

(4) CHALMETA ; - Feudalismo en Al Andalus ? P 182. O.H. leiden 1974

(5) هو المؤرخ البرتغالي A.Hercualano الذي انتقد بشدة بحث F.de Cardenas الذي أثبت فيه وجود إقطاع قريب من الاقطاع الأوروبي أنظر G.Valdeavellano
Les liens de vassilité et les immunités en espagne P 223 - 24.BRUXLLE 1958.

(6) GUICHARD : Structures sosiales «Orientales» et Occidentales» : dans l'espagne musulmane. p. 306 Paris 1977.

(7) VALDEVEALLANO : El feudalismo Hispanico y otros studios de la Historia Medievale .p 63 ed. 1981

(8) BARBERO la formacion del feudalismo en la peninsula Iberica p 231 ed Barcelona

(9) LAZAREV Etudes sociologiques sur le Maroc p : 52 ed. 1978

(10) Encyclopedie de l'Islam v; III p III6

(11) En torno a los origines del feudalismo Tom III p 155. BUENOS Aires (Segunda)

(12) Valdeveallano : loc-op-cit p : 66 هذا بالرغم من أن المؤلف تحدث في البداية عن عرقلة الفتح

الاسلامي للتطور الاقطاعي في إسبانيا ! رأى أن الاسلام حطم الملكيات الكبرى وخرب طبقة النبلاء وأن أقصى ما ساد في إسبانيا لم يتجاوز أشكال «الحماية» أو «الانتفاع» أنظر ن .ص 67 68

(13) تعسف شالميطا كثيرا في هذا المعيار حيث اتخذ مفهوما أحاديا للاقطاع كما ورد في ندوة «أبحاث دولية في ضوء الماركسية» أنظر 92 Le problème de la feodalité p

(14) chalmeta Feudalismo en Al andalus ? p 183

(15) DUFOURCQ Histoire économique et sociale de l'Espagne chretienne p 5

(16) - CHALMETA Concessions territoriales dans al andalus au 10 eme siècle; p 54 Actes congres U.E.A.I. Leinden 1981.

(17) مما يدل على ذلك قول الباحث هل تعتبر الظروف الخاصة التي خلفها الغزو الاسلامي قد حددت أم لا تنظيما سياسيا واجتماعيا على قواعد مختلفة عن تلك التي عرفتها فرنسا أنظر Les liens de vassilité p 223

(18) نستثني من ذلك دراسات «شالميطا» الذي اعتمد على النصوص التاريخية ولكنها دراسات مقتضبة

(19) هذا ما يفسّر التساؤل الذي طرحه «شالميطا» «هل عانقت الأندلس الروح الايبيرية أنها عانقت روح الشرق ؟» أنظر Concesiones territoriales en Al Andalus p 55 - 56

(20) TERRASSE l'espagne musulmane et l'heritage wisigohique E.O Tom II p 763; Paris

(21) حضارة العرب في الأندلس ص 76 بيروت (دذت)

(22) BARBERO Loc-Op cit p 206

(23) المقري نفح الطيب ج 1 ص 266 بيروت 1968

(24) BARBERO loc-op-cit p 194

(25) بدر دراسات في تاريخ الأندلس وحضارتها ج 1 ص 234 (د ت ط .)

(26) Guichard Loc-op-cit p 194

(27) هذا التشابه هو الذي جعل موسى بن نصير يشبه البساتين المترامية على ضفاف نهر جلق بغوطة دمشق – أنظر ابن سعيد المغرب في حلى المغرب ج 2 ص 334 طبعة دار المعارف بمصر (د ت) أنظر أيضا بروفنسال حضار الأندلس ص 41 وعن تأثير حضارة المشرق في الأندلس راجع محمود مكي Aportocines orientales en la Espagna musulmana R. I. E. I 1961

(28) مجهول ذكر بلاد الأندلس وفضائلها وصفاتها (مخطوط) ورقة 4

(29) الزهري جغرافية الزهري ص 227 - القطعة المنشورة في B.E.O TOM 21 Damas 1968

(30) مجهول كتاب في ذكر فتح الأندلس وأمرائها (مخطوط) ورقة «3»

(31) ابن حوقل صورة الأرض ص 104 بيروت 1979

(32) الرازي جغرافية الرازي ص 101 وما بعدها نشرها بروفنسال تحت عنوان la description de l'Espagne D'Ahmed Razi. And V. XIII (Iere partie) 1953

(33) المعجب ص 524 525 – البيضاء 1978

(34) م س ص. 227.

(35) يذكر الحميري عن مدينة قبرة أنها «ذات مياه سائحة من عيون شتى» أنظر الروض المعطار ص 149 القاهرة 1977 ويقول عن أرشذونة «وتطرد في نواحيها عيون غزار وأنهار كبار» نفسه ص 114 ويذكر الرازي أن أراضي البيرة ((تفيض بالمياه والأنهار)) أنظر م س ص 59 ويتحدث ياقوت عن غزارة مياه تطيلة أنظر معجم البلدان ج 2 ص 33 بيروت (دذت) بينما يتحدث الادريسي عن الأنهار الجارية في طليطلة أنظر وصف المغرب والأندلس ص 188 ليدن 1894 ويصف أبو الفدا مدينة غرناطة بأنها ذات «مياه مسيرة يومين» أنظر تقويم البلدان ص 177 القاهرة

(د د ت)
(36) عبد الحميد العبادي المجمل في تاريخ الأندلس ص 104 القاهرة 1964
(37) ابن الأحمر بيوتات فاس الكبرى ص 22 - 23 الرباط 1972
(38) نفسه ص 23
(39) بدر م س ص 109
(40) لطفي الاسلام في إسبانيا ص 27 القاهرة 1958 بيضون الدولة العربية في إسبانيا ص بيروت 1978
(41) الرازي جغرافيته ص 67
(42) الادريسي ص 191
(43) نفسه ص 205
(44) مجهول كتاب في ذكر فتح الأندلس وأمرائها ص 117
(45) الغساني رحلة الوزير في افتكاك الأسير ص 112 وما بعدها طنجة 1940 وهاك نص الرواية «وحين تم افتتاح الأندلس، قسمها موسى بن نصير البكري التابعي بين الجيوش الذين دخلوها كما قسم بينهم سبيها ومتاعها، واختار من خيار السبي وصغاره مائة ألف حملهم إلى أمير المومنين الوليد ابن عبد الملك، وترك سائر الخمس من كبل وسبي ووخش الرقيق في الخمس من الأرضين يعمرونها لثلث مال المسلمين وهم أهل البسائط وكانوا يعرفون بالأخماس»
(46) ن م ص 12 حيث يذكر ((فلم يبق بالأندلس بلدة دخلها المسلمون بأسيافهم وأصبحت ملكا لهم إلا قسم موسى بن نصير أراضيها إلا ثلاثة بلاد وهي شنترين وقلنبرية في الغرب ووشقة في الشرق وسائر البلاد خمست وقسمت بمحضر التابعين الذين كانوا مع موسى وهم حنش الصنعاني والحبلي وابن رباح ثم توارث الأراضي الأبناء عن الآباء))
(47) كتاب في ذكر سبب فتح الأندلس وأمرائها (مخطوط) ص 9 وهذا هو نص الرواية «وقفل سائر التابعين بقفول موسى بن نصير، وهؤلاء المذكورين لا اختلاف في دخولهم مع موسى ومشاهدتهم معه المغانم والمقاسم والمتاع والأرضين والرباع»
(48) القرآن الكريم - سورة الأنفال الآية 41
(49) كتاب الأموال (مخطوطة الاسكوريال) أنظر الملحق رقم 6
(50) نفس المصدر والصفحة
(51) الرد على ابن النغريلة اليهودي ص 176 طبعة 1960 وهاك النص ((هذا ولم نزل نسمع سماع استفاضة توجب العلم الضروري أن أرض الأندلس لم تخمس وتقسم كما فعل رسول الله ولا استطيبت أنفس الفاتحين وأقرت لجميع المسلمين كما فعل عمر رضي الله عنه فيما فتح لكن نفذ الحكم فيها بأن لكل يد ما أخذت ووقعت فيها غلبة ثم دخل البربر الأفارقة فغلبوا على كثير من القرى دون قسمة، ثم دخل الشاميون في طالعة بلج بن بشر بن عياض فأخرجوا أكثر العرب المعروفين بالبلديين بما كان بأيديهم»
(52) الزهري كتاب السفرة (مخطوط) ورقة 39 (الوجه 2) ونص الرواية كما يلي ((إن بركة هذه الأرض على وجه نذكره إن شاء الله إنه لما فتح المسلمون بلاد الأندلس أخذ القوي فيها بقوته ولم تنقسم على الحقيقة فكان جميع ما ملك فيها من غير قوام إلا كورة تدمير»
(53) DOZY Recherches sur l'histoire et la litterature de l'Espagne pendant le moyen âge p 33 paris (3eme ed)
(54) هو سفير مغربي كان قد أرسله السلطان المغربي المولى إسماعيل سنة 1102 هـ إلى كارلوص الثاني ملك إسبانيا لاطلاق سراح بعض الأسرى
(55) يذكر مثلا أن مائدة سليمان تحتوي على 365 رجل

(56) قارن بين نص ابن مزين «وقفل سائر التابعين بقفول موسى بن نصير وبعده وهؤلاء المسمون لا اختلاف في دخولهم مع موسى ومشاهدتهم معه المغانم والمقاسم في السبي والمتاع والأرضين (الرحلة ص 111) وما يذكره المؤرخ المجهول إذ يقول ((وقفل سائر التابعين بقفول موسى بن نصير، وهؤلاء المذكورون (محل المسمون عند ابن مزين) لا اختلاف في دخولهم مع موسى ومشاهدتهم معه المغانم))
أنظر كتاب في ذكر فتح الأندلس وأمرائها ص 9

(57) يحيى بن آدم كتاب الخراج ص 19 القاهرة 1374 هـ

(58) القرآن الكريم - سورة الحشر - الآية 7

(59) الاحاطة ج 1 ص 103 - أنظر أيضا الداودي كتاب الأموال ورقة 17 حيث يقول «فسألوا واليهم أن يسلم لهم نصيبهم من الغنيمة»

(60) ابن إبراهيم الامتاع في أحكام الاقطاع ورقة 6

(61) البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب ج 2 ص 8 - بيروت 1980 أنظر أيضا ابن الشباط وصف الأندلس ص 144 - مدريد 1971

(62) ابن عكسر أدباء مالقة وفقهاؤهم (مخطوط) ص 134

(63) التاريخ الكبير (مخطوط) ص 134

(64) ابن الكردبوس تاريخ الأندلس ص 48 - مدريد 1971

(65) الرازي م س ص 74

(66) النويري نهاية الأرب في فنون الأدب ص 29 غرناطة 1917 - ابن القوطية افتتاح الأندلس ص 35 بيروت 1958 - ابن الشباط م س -ص 148 وانظر تفاصيل الصلح في كتاب حجي التاريخ الأندلسي من الفتح الاسلامي حتى سقوط غرناطة ص 78 - دمشق 1976

(67) ابن الفرضي تاريخ الأندلس ص 310 القاهرة 1966

(68) الحميري الروض ص 92

(69) Gaziri Bibliothecoe arabico Hispanoe escurie lensis tomus II p 106

(70) الزهري السفرة ورقة 39 (الوجه 2)

(71) ابن حبيب م س ورقة 75

(72) يستدل على أن قرطبة فتحت صلحا بحكم أن الكنيسة بقيت بغربي قرطبة حتى عصر المؤلف أنظر ورقة 6 من كتاب ذكر سبب فتح الأندلس وأمرائها

(73) نفسه ص 6 ، 7

(74) يحيى بن آدم م س ص 21

(75) أنظر النص الوارد في الهامش 46 من هذا الفصل

(76) ترصيع الأخبار وتنويع الآثار ص 56 مدريد 1956

(77) الغساني الرحلة ص 19

(78) مجهول أخبار مجموعة ص 23 - 24 مدريد 1867

(79) النويري نهاية الأرب ص 31

(80) ابن القوطية افتتاح ص 8 ويذكر أن المسلمين في الأندلس ((مكثوا سنين لا يجمعهم وال)) ويحدد النويري ذلك بقوله «ثم مكثوا بعد ذلك (أي بعد مقتل عبد العزيز بن موسى) سنة لا يجمعهم إمام» أنظر نهاية الأرب ص 32 أما ابن الأثير فيجعلها في ستة أشهر أنظر الكامل في التاريخ ج 4 ص 360 بيروت 1978

(81) المقري النفح ج 1 ص 15 - ابن القوطية افتتاح ص 39 - أخبار مجموعة ص 23 عذاري البيان ج 2 ص 26 .

(82) الغساني الرحلة ص 116
(83) البيان ج 2 ص 26
(84) افتتاح ص 39
(85) أخبار مجموعة ص 23 - 24
(86) النفح ج 3 ص 15
(87) ذلك هو رأي حسين مؤنس
(88) يورد شالميطا نصا لاتينيا يذكر فيه أنه بعد وفاة الوالي الحر بن عبد الرحمن الثقفي طلب ابنه إبراهيم من جميع عرب الأندلس أن يقدموا له خمس الأراضي ليهبه إلى الفقراء ومعنى ذلك أن التخميس قد تم أنظر Concesiones territoriales en Al Andalus p 16 Cuadernos de Historia, 1975, V. I
(89) أنظر نص الرواية في هامش (52) من هذا الفصل
(90) Entorno... P 166 : Albornoz L'intinuation Hispana Isodore
أنظر أيضا ولها وزن الدولة العربية وسقوطها ص 238 وانظر كذلك F.CADERNAS :
En sayo sobre la historia de la propriedad en Espagna p 90. Tom I Madrid 1873
(91) Concessiones... p 24 CHAIMETA;
(92) ابن مزين الرسالة الشريفة إلى الأقطار الأندلسية ص 207 وهو الجزء المنشور مع تاريخ افتتاح الأندلس لابن القوطية وهو نفس ما أورده الغساني في الرحلة
(93) يورد شالميطا نصا حول هذا التخميس نقلا عن Cronica de Moro Rasis أنظر ص 19
(94) المقري النفح ج 3 ص 34 ويذكر أن ((قوما دسوا عليه في أملاكه زعموا أنهم غصبوا إياها))
(95) يذكر الخشني أن وزراء هشام بن عبد الرحمن استدعوا أحد القضاة ويدعى زياد بن عبد الرحمن وعرضوا عليه القضاء فأبى ، ولكنهم ألحوا عليه وحاولوا إكراهه فلما رأى ذلك منهم أقسم لهم بالله أنهم سيصبحون مدعى عليهم إذا ما جاء أحد يطلب ما في أيديهم لأنهم لا يملكون عقودا قانونية ، فلما تأكدت لهم جديته وصدق كلامه ذهبوا إلى إعفائه
أنظر قضاة قرطبة ص 48 طبعة 1372 هـ (د .م)
(96) الخشني ن .م .ص 112 -
(97) مجهول طبقات المالكية (مخطوط) ص 103 ويذكر أن أحد الملاكين اشترى ضيعة وطلب من الفقيه قاسم بن محمد أن يعقد له وثيقة البيع فتملص هذا الأخير من هذه المهمة
(98) قضاة قرطبة ص 102
(99) نفسه ص 112
(100) نفسه ص 101
(101) عباس بن ابراهيم الامتاع ورقة 5
(102) النباهي تاريخ قضاة الأندلس ص 44 طبعة بيروت (دذت). أنظر أيضا: الخشني: م. س ص 40-41.
(103) نفسه ص44
(104) Concessiones, p 50 CHALMETA
(105) النباهي م س ص 57 - 58
(106) ابن حيان المقتبس من أنباء أهل الأندلس القطعة الخاصة بأواخر عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط ومعظم عهد الأمير محمد وسنشير إليها برقم 2 صفحة 190 - 191 نشر محمود مكي - بيروت 1973
(107) نفسه ص 148
(108) استمرت هذه الوضعية الغامضة إلى عصور متأخرة ففي جواب لسعيد بن لب حول إحدى النوازل

أن أرض النصارى لم يعرف هل فتحت عنوة أم صلحا ، ويقترح إبقاء الأمر على ما هو عليه وذلك بحكم وضع اليد وصحة الحوز الذي لم يجيء ما يزيله ولا قامت حجة تبطله
أنظر الونشريسي المعيار المعرب ج 7 ص 74 بيروت 1981
(109) هذا لا ينفي طبعا وجود قطع أرضية صغرى كانت في ملكية بعض الأفراد وهذا ما تثبته بعض النوازل أنظر الونشريسي المعيار ج 6 ص 175 ويذكر ابن سهل خصومة حول فدان دارت بين عطار وبعض النصرانيين وهي نازلة معاصرة ذكرها ابن لبابة – أنظر نوازل الأحكام (مخطوط) ص 231
(110) صورة الأرض ص 111
(111) النفح ج 1 ص 162 – 164
(112) القلقشندي صبح الأعشى ج 5 ص 215 القاهرة (دذت)
(113) مجهول كتاب في ذكر سبب فتح الأندلس وأمرائها ص 11
(114) ابن القوطية افتتاح ص 60
(115) مجهول أخبار مجموعة ص 102
(116) BARBERO Loc - op - cit p : 189
(117) Ibid p : 43
(118) ابن الأثير الكامل ج 4 ص 364
(119) ابن الخطيب الاحاطة ج 1 ص 453
(120) المقري النفح ج 1 ص 266
(121) ابن القوطية ، م س ص 63
(122) مؤنس فجر الأندلس ص 632
(123) ابن الأثير م س ص 308 ويذكر أن أبا الخطار لما انهزم اختفى في إحدى أراحي الصميل
(124) VIARDOT Histoire des Arabes et des maures d'Espagne; Tom I p : 106 Paris 1851
(125) ابن الخطيب الاحاطة ج 4 ص 340
(126) chalmeta concessiones p : 43
(127) الاحاطة ج 3 ص 470 ويذكر نقلا عن الرازي ما يلي «وقام بين يديه – يقصد عبد الرحمن الداخل – رجل من «قنسرين» يستنجده ويقول له يا ابن الخلائف الراشدين والسادات الأكرمين ، إليك فررنا وبك عذت من زمن ظلوم ودهر غشوم قلل المال وذهب الحال» وهذا يعني أنه لم تعد لهم تلك الوضعية التي كانوا عليها فيما قبل بفضل الاقطاعات التي حصلوا عليها
(128) الحميري الروض ص 36
(129) حجي التاريخ الأندلسي ص 138
(130) تورد بعض المصادر الاغراءات التي كانت تقدم لهشام بن عبد الرحمن لشراء الضياع أنظر مجهول أخبار مجموعة ص 120 وكذلك ابن الأبار الحلة السيراء ص 42 – 43 القاهرة 1963 وكذلك ابن الآبار التكملة لكتاب الصلة ص 41 القاهرة 1955
(131) PROVENÇAL L'Espagne musulmane au 10e siècle p 162
وكذلك
Histoire de l'Esp. Mus. T III p 45 - 46
(132) تورد المصادر قدوم المروانيين من الشرق وتستعمل مصطلح «انزال».وغالبا ما يقترن هذا الانزال باقطاعهم الأراضي أنظر ابن حيان المقتبس من أنباء أهل الأندلس عبد الرحمن الأوسط – نشر محمود مكي – القاهرة 1971ص 229
(133) بالنثيا تاريخ الفكر الأندلسي ص 53 – مدريد 1945

(134) ابن حيان المقتبس 2 ص 236 - عبد العزيز سالم قرطبة حاضرة الخلافة ج 1 ص 225 بيروت 1971 - وانظر كذلك عنان دولة الاسلام في الأندلس ص 310 القاهرة 1970

(135) ابن حيان ص 227.

(136) ابن عبد ربه العقد الفريد ج 4 ص 495 القاهرة 1965 أنظر كذلك ابن القوطية افتتاح ص 103

(137) الرازي جغرافيته ص 65

(138) الروض ص 187

(139) سالم ص 204 - 205

(140) مؤنس س ص 594 - أنظر كذلك مجموعة من الدارسين الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية ص 156

(141) ياقوت معجم ج 5 ص 219

(142) المقتبس 2 ص 194 - 195

(143) نفسه ص 172

(144) ابن الآبار التكملة ج 1 ص 292

(145) ذكر ابن حيان أن الأمير محمد عندما أقطع إخوته من الأراضي «كل ما يحتاجون إليه من عيال وإماء وعبيد وكراع» أنظر المقتبس 2 ص 194 195

(146) اعتبرت الأراضي التي أقطعت لأبناء غيطشة من أراضي الصوافي وعندما صادر عبد الرحمن الداخل أراضيهم أقطع المروانيين القادمين من الشرق مثل إقطاع أبي القاسم بكار بن عبد الواحد وابن أخيه أبي سعيد مسلمة بن عبد الملك ، ثم أصبغ بن محمد

أنظر المقتبس 1 ص 229

(147) يفهم ذلك من خلال رواية ابن قتيبة الذي أورد قول موسى بن نصير محاصبا الخليفة «الآن طابت نفسك يا أمير المؤمنين فأعطيني أربعة خصال ولك ما دعوتني إليه من هذا المال فقال وما هي قال لا تعزل عبد الله بن موسى عن افريقية وجميع عمله سنتين وإن ما جاد عبد الله بافريقية فهو لي وعبد العزيز في الأندلس فهو لي» انظر الامامة والسياسة ج 2 ص 76 ص

(148) ذكر أبو الأصبغ القرشي ما يلي ((أدركت أهل الفقه والورع في بلاد الأندلس يشترون الأرض فيها ويبيعون ونحن متبعون لهم)) وهذا يعني أن أرض الخراج صارت تباع وأصبحت موضوع تملك فردي أنظر ابن ابراهيم الامتاع ورقة «5»

(149) كتاب العبر ج 4 ص 133 - بيروت 1979

(150) F.de cadernas loc - Op - Cit p 229 Barbero - loc - op-cit p 188

(151) SIMONET 1903 Historia de los Mosarabes en Espagna p 64 Madrid 1897 أنظر أيضا مؤنس م .س ص 501 وهو يرى أن المسلمين اعتبروا أراضي الكنيسة غنيمة فاستولوا على أربعة أخماسها بينما خصصوا الخمس لبيت المال ولكننا نستبعد ذلك نتيجة مشكل التخميس الذي سبق أن عرضناه

(152) F . DE CADERNAS Loc - op - cit p 291

(153) وردت في مخطوط ابن سهل نوازل لابن لبابة الفقيه المعاصر لهذه الفترة وهي تتعلق بمشاكل حول أراضي الأحباس أنظر نوازل الأحكام في الصفحات الآتية 179 205 278 293

(154) مخطوط مجهول المؤلف والعنوان ص 161 ضمن مجموع د .2198 من خ ع ر .

(155) ابن خاقان مطمح الأنفس ص 44 القسطنطينية 1302 هـ

(156) مخطوط مجهول المؤلف والعنوان ص 161

(157) ابن سهل نوازل الأحكام ص 25 القسم المنشور في مجلة هسبريس المجلد 14 سنة 1973
أنظر أيضا بروفنسال سلسلة محاضرات عامة ص 82
(158) الداودي كتاب الأموال أنظر الملحق رقم 6
(159) العذري ترصيع ص 56
(160) ابن عذارى البيان ج 2 ص 11
(161) ابن مزين الرسالة الشريفية ص 207
(162) Albornoz Entorno..., p 163
(163) الغساني الرحلة ص 113 –
(164) 164 Loc - op - cit p
(165) F. de CADERNAS Loc. Op. Cit p 191
(166) ابن الخطيب الاحاطة ج 1 ص 109 – 110
(167) مختار عادي في التاريخ العباسي والأندلسي ص 334 بيروت 1979 – محمود إسماعيل
سوسيولوجيا ج 2 ص 34
(168) يروي ابن حيان أن عبد الرحمن الجليقي الثائر التجأ إلى ادفنش فتقبل رغبته وأجاب إلى ما سأل ووعده بإقطاعه والتوسعة عليه أنظر المقتبس 2 ص 382
(169) مثل المصاهرة التي تمت بين أسرة بني قسي وأسرة آل نافار
(170) زكار تاريخ العرب والاسلام ص 469 – بيروت 1975
(171) الروض ص 37
(172) مختار عبادي م .س .ص 334
(173) Concessiones. p : 34
(174) فجر الأندلس ص 635
(175) ابن الخطيب الاحاطة ج 1 ص 108
(176) نفسه ص 110
(177) الشاذة أو الشذاذ من الناس يعني الناس الذين يكونون في القوم وليسوا منهم
أنظر المنجد في اللغة والأعلام ص 379 بيروت (د ذ ت)
(178) ابن القوطية افتتاح ص 45 – ابن الأثير الكامل ج 4 ص 361 – ابن عذارى البيان ج 2 ص 33
(179) أنظر وصف ابن غالب لكورة البيرة في فرحة الأنفس ص 283 م م ع مجلد 1 ج 2
1955 وانظر عن كورة تدمير العذري ترصيع ص 1 وريه عند الضبي بغية الملتمس ص 277
مدريد 1884 وجيان عند صاحب ذكر بلاد الأندلس وفضائلها ص 47
(180) بدر دراسات ص 234
(181) CHALMETA : le problème, p : 96
(182) F de cadernas loc - op - cit p 192
(183) البيان ج 2 ص 33
(184) ابن الآبار الحلة ج 1 ص 63
(185) الاحاطة ج 1 ص 110
(186) التبيان ص 17 القاهرة 1957
(187) DESCOLA Histoire d'Espagne p 166 - Paris - 1959
(188) الخشني قضاة قرطبة ص 93 – 94 وقد سرد نصا يدل على ذلك «ولما عزل الأمير محمد رحمه الله نصرا عن القضاء استقضى بعده موسى بن محمد بن زياد وهرب من العرب الشاميين من جند

فلسطين» وانظر قوائم الجند التي كانت تقدمها كل كورة في الملحق رقم 17

(189) ترصيع ص 112

(190) هذا ما تدل عليه عبارة «وفارقه على مال ...» وهو ما نجده في أغلبية المصادر

(191) سراج الملوك ص 107 المطبعة الأزهرية 1319 هـ

(192) المقتبس 2 ص 393

(193) يجب إعطاء مثل عن ذلك من الباب الثاني

(194) الرازي جغرافيته ص 77

(195) هذا ما يفسر زيادة الأمير محمد لعدد الجنود في الكورة المجندة

(196) ابن حيان المقتبس 2 ص 388

(197) نفسه ص 190 وقد ذكر الدكتور محمود مكي موضع هذه الضيعة اعتمادا على نص للعذري أنها كانت في الموقع الذي أقيمت عليه مدينة الزهراء فيما بعد

(198) نفسه ص 148 وما بعدها

(199) نفسه ص 150

(200) ابن القوطية افتتاح ص 105

(201) نوازل الأحكام ص 72 73 القسم المطبوع في مجلة هسبريس م 14

(202) تاريخ قضاة الأندلس ص 57 58

(203) ابن عذارى البيان ج 2 ص 116

(204) إبراهيم الاشبيلي ريحان الألباب وريعان الشباب في مراتب الآداب (مخطوط) ص 385 أنظر أيضا أخبار مجموعة ص 150

(205) ابن الخطيب أعمال الأعلام ص 24 بيروت 1956 ويذكر أن المنذر أعطى يوم مبايعته عطائين للجند

(206) ابن حيان المقتبس 2 269 ويذكر بان الأمير المنذر كان صديقا حميما للتاجر الرازي «فكان يستنيم إليه ويشاوره»

(207) ابن عذارى البيان ج 2 ص 116

(208) ابن الآبار الحلة ج 1 ص 142

(209) دوزي ملحق القواميس ج 2 ص 372

(210) ابن الآبار ص 133

(211) ترصيع ص 106

(212) ابن الآبار التكملة ج 1 ص 201 ويذكر أنه أقطع جعفر بن سليمان

(213) عياض ترتيب المدارك وتقريب المسالك ج 2 ص 493 بيروت (دذت) ويذكر أنه أقطع الفقيه أبو عبد الله بن حارث ضياعا بمدينة باجة

(214) ابن حيان المقتبس 1 ص 202

(215) عن إقطاعاته أنظر عياض م س ج 3 ص 132 - مجهول طبقات المالكية (مخطوط) ص 86 - ابن عجيبة أزهار البستان (مخطوط) ص 24

(216) ابن ابراهيم الامتاع ورقة 18 وقد أورد هذه النازلة «وسئل سيدي عبد الرحمن عبد بن مقلاش هل يجوز للخليفة أن يملك أحدا من الفقهاء أو الصالحين أو الأعيان أو الضعفاء شيئا من هذه الأراضي العامرة المأخوذة عنوة للابد فأجاب هي للمسلمين والخليفة نائب عنهم وله أن يخص ببعضها على ما يراه من المصلحة للمستحقين» ومعلوم أن الامام مالك يرى أن الأراضي التي فتحت عنوة يجب أن تصير وقفا بمجرد الاستيلاء عليها
أنظر محمد عبد الجواد : ملكية الأرض في الاسلام ص 31

(217) ابن حيان المقتبس 2 ص 190 191
(218) أنظر الملحق رقم 4
(219) ابن فرحون الديباج المذهب ص 197 طبعه الفحامين بمصر 1351 هـ
(220) الخشني أخبار الفقهاء والمحدثين (مخطوط) ورقة 174 (الوجه الأول)
(221) ابن القوطية افتتاح ص 94
(222) الخشني قضاة قرطبة ص 47
(223) عياض ترتيب ج 3 ص 140
(224) ابن عكسر فقهاء مالقه وأدباؤهم ص 161 - 162
(225) ابن الفرضي تاريخ علماء الأندلس ص 163
(226) ياقوت معجم ج 5 ص 218
(227) منهم عبد الرحمن الغافقي استشهد في معركة بلاط الشهداء
(228) ابن القوطية افتتاح ص 96
(229) مجهول مفاخر البربر ص 79 الرباط 1934
(230) حجي التاريخ الأندلسي ص 138
(231) ابن الفرضي س ص 153 ق 1
(232) يقول ابن خاقان ((وهذا الحير من أبدع المواضع وأجملها ، واتمها حسنا وأكملها ، مرمر صافي البياض ، له جوانبه وأرجاؤه ...)) نقلا عن سالم قرطبة ج 1 ص 212
(233) ابن حيان المقتبس 1 229
(234) Provençal Hls. de l'Espa. Mùs. Tom II p 375 -
(235) Ibid
(236) العذري ترصيع ص 106
(237) مؤنس س ص 376
(238) سالم تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس ص 122 - دار المعارف بمصر 1962
(239) ابن حزم جمهرة أنساب العرب ص 443 - القاهرة 1971
(240) سالم س ص 122
(241) الخشني قضاة ص 112
(242) الغساني الرحلة ص 115
(243) مجهول أخبار مجموعة ص 21
(243 مكرر) ابن القوطية افتتاح ص 63 .
(244) المقري نفح ج 1 ص 268
(245) مؤنس س ص 632
(246) التكملة ج 1 ص 153
(247) ابن حيان المقتبس 1 ص 229
(248) المقري ج 3 ص 143
(249) العذري ترصيع ص 2 و 3

الفصل الثاني

مظاهر الاقطاع في النشاط الاقتصادي

بعد أن أوضحنا سيادة النمط الاقطاعي في وضعية الأرض،نبحث الآن تأثيره في مختلف قوى الانتاج الأخرى من زراعة وصناعة وتجارة ومن خلال استقراء أحوال مختلف هذه القوى يظهر أن الصناعة والتجارة لم تلعبا سوى دور هامشي ، بينما ظلت الفلاحة قوة الانتاج الرئيسية التي اعتمد عليها المجتمع الأندلسي ، ولذلك لا مندوحة عن دراستها قبل قوى الانتاج الأخرى لما لها من أهمية

تجمع المصادر الأندلسية على اعتبار الفلاحة أهم قوى الانتاج ، فهي «قوام الحياة ومن أعظم الأسباب»(1) و «العيش كله والصلاح جله»(2) وعد القدامى أهل الأندلس أحكم الناس لأسباب الفلاحة(3) ، ولذلك نعتهم ابن خلدون(4) «بأنهم أكثر المعمور فلحا» وبلغ تبجيلهم للزراعة ما جعلهم يحيطونها بهالة من القدسية(5) ، ويؤلفوا في أغراضها تصانيف كثيرة(6).وقد عزا أحد الباحثين(7) ذلك إلى كون الزراعة تتناسب مع الاستقرار والروح الأخلاقية لدى الأندلسيين ، ولكن فاته أن الاقطاعية التي سادت أغلب مراحل التاريخ الأندلسي حالت دون ظهور قوة إنتاج بديلة

ويكشف رصد الانتاج الزراعي في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري عن بصمات الاقطاعية من حيث محلية الانتاج ونقصانه وطابعه الاستهلاكي والواقع أن هذا الرصد يظل صعبا نتيجة فقر النصوص ، وهذا الفقر يترجم ما لحق بالزراعة

من تدهور إبان هذه الفترة بالمقارنة مع الحقبة السابقة واللاحقة حيث تحدثت المصادر بإسهاب عن معالم الحياة الزراعية فيها(8) ومع ذلك فإن استغلال النصوص المتاحة يثبت تواجد شكلين من الزراعة يعتبران إفرازا للنمط الاقطاعي السائد،وهما الزراعات المعاشية الاستهلاكية وزراعة الغروس التي أفرزت ظاهرة «البستنة» ، وارتبطت بالأمير وقادة العسكر المقطعين.

ويلاحظ أن الانتاج شمل في معظمه الشكل الأول حيث مثلت زراعة الحبوب أهم المنتوجات الغذائية ، ولا غرو فقد سميت الأندلس «ببلد الحبوب»(9) ، وعد القمح والشعير وسائر الحبوب الأخرى «أصل معاش الناس»(10) وهذا ما يفسر انتشاره في أغلب المناطق مثل باجة وأبذة واستجة وتطيلة وشنترين غير أن طليطلة انفردت بإنتاج القمح الجيد(11) ، كذا لورقة التي تعني باللاتينية «الزرع الخصيب»(12) وانتشرت زراعة الحنطة أيضا بشكل واسع وهي من المزروعات المعاشية التي اعتمد عليها المجتمع الأندلسي كلية ، وحسبنا دليلا على ذلك أن «ببطالتها تفسد الأحوال وينحل كل نظام»(13) لكن ماهو أثر الاقطاعية في الزراعات المعاشية إبان النصف الثاني من القرن الثالث الهجري ؟

من الثابت أن زراعة الحبوب عانت من أزمة كبرى ففي سنة 260 هـ وقعت مجاعة لأنه «لم يزرع بالأندلس حبة»(14) ، وهذا يقيم الدليل على أن المجتمع الأندلسي اعتمد على هذا النوع من الزراعة التي استغلت للاستهلاك المحلي ، وكان اختفاؤها يسبب المجاعات وما يترتب عليها من نتائج وخيمة

وتدل كثرة المجاعات التي وقعت إبان هذه الفترة على تدهور الزراعة لبقائها تحت رحمة الظروف الطبيعية ولذلك اعتبر الجفاف في مقدمة المشاكل التي اعترتها ، وهذا ما يفسر تواتر أخبار الاستسقاء في الحوليات التاريخية(15) ، وهزالة المردود ولعل أوضح مثال على ذلك هو سنة 260 هـ(16) حيث قل إنتاج القمح وارتفعت أسعاره في السنة التالية(17)

ولدينا معلومات ضافية عن فترات القحط والجفاف التي أثرت مباشرة في الزراعات الاستهلاكية ، وأهمها تلك التي امتدت من سنة 251 إلى 255 هـ وبالرغم من أن النصوص تلوذ بالصمت عن ذكر النتائج التي تمخضت عنها ، فليس من المستبعد أن تكون قد أثرت على أحوال السكان ، فلا غرابة إذا صار الجفاف يمثل جزءا كبيرا من همومهم حتى أصبحت عادة التنبؤ به جارية عندهم،لما يمثله من عواقب سلبية على زراعة الحبوب(18)

ولم يكن الجفاف المشكل الوحيد الذي عانت منه الزراعة ، فقد حدثت

فيضانات مهولة أسفرت عن تخريب المحصولات ففي سنة 280 هـ غمرت الأندلس أمطار طوفانية استمرت عدة شهور ، فأهلكت المزروعات إلى حد انعدام الأقوات[19]

وأضيف إلى هذه المشاكل الطبيعية مشكل الجراد الذي أدى إلى نقص خطير في إنتاج الحبوب حتى أن ابن حيان[20] اعتبره «آفة زادت في المجاعة وضيق المعيشة» ومن هنا نفهم مغزى التجاء الأندلس إلى الاستيراد في كثير من الأحيان[21]

ولا يعزى تدهور الانتاج الزراعي للظروف الطبيعية وحدها ، بل ساهم قادة العسكر المسيطرون على الأرض والحكم في هذا التدهور فبجهلهم لأساليب الزراعة وتقنياتها ، وإنابة وكلاء عنهم في ضياعهم ، أهملوا مرافقها كلية ، ولم يعملوا على تحسين وسائل الانتاج وتطويرها ، إذ لم يهتموا سوى بريع الأرض والقيام بحروب توسعية على حساب الجيران

وظل الاعتماد على مياه الأمطار هو الأسلوب الشائع[22] ، بينما بقي الري متخلفا ومعتمدا على وسائل بدائية مثل الناعورة والخطارة[23] ، والارجالات[24] والسروب[25] ، ومياه الآبار[26] ، والحمة[27] ، أو مياه الأنهار[28] ، وكلها وسائل لم تعرف تطورا منذ عهد الرومان والقوط[29]

ولم تول الامارة ولا قادة العسكر المقطعين اهتماما بنظام توزيع المياه ، ويكفي دليلا على ذلك أن «وكالة السقاية» لم تظهر إلا في عصر الخلافة[30] ، الشيء الذي أدى إلى استنزاف الأرض وإفقارها

وبقيت وسائل الحرث أيضا بدائية حيث اقتصرت في الغالب الأعم على الأزواج[31] ، والأثوار[32] ، كما وجدت الأراحي المائية كمظهر آخر من مظاهر بدائية وسائل الانتاج في ظل الاقطاعية السائدة[33]

واتسمت طرق الزراعة أيضا بالطابع البدائي حيث سادت ظاهرة الأرض المستريحة[34] أما تنظيم عمليات الانتاج حسب الشهور والفصول ، فظلت هي الأخرى خاضعة للطرق التقليدية ، ونستطيع معرفة ذلك من خلال ما خلفه أحد المتخصصين في الفلاحة الأندلسية[35]

غير أن أهم ما عانت منه الزراعات المعاشية يكمن في الحروب الاقطاعية فشجور الصراع بين زعماء العصبيات ، وكذا بينهم وبين الحكم المركزي أفضى إلى نتائج وخيمة في الميدان الزراعي فالحملات العسكرية من هذا الجانب أو ذاك ، وخاصة من جانب الامارة ، غالبا ما أسفرت عن إتلاف المحصولات وانتساف

الزروع ففي سنة 260 هـ خرجت طائفة بقيادة هاشم بن عبد العزيز إلى مدينة سرقسطة وانتهب فرسانها كل الحاصلات الزراعية(36) وفي سنة 264 هـ أغار العسكر السلطاني على مدينة تطيلة فخرب معايشها وفي نفس السنة تعرضت سرقسطة لهجوم ثان ، أفسد فيه العسكر ما بقي من زرعها(37) ، كما نهبوا بنبلونة وأحرقوا حاصلاتها الزراعية وعادوا سالمين(38) وبعد سنة تعرضت سرقسطة لاغارة ثالثة واصل خلالها العسكر «سياسة الأرض المحروقة»(39).وأعيدت الكرة عليها سنة 267 هـ فدمرت منتوجاتها مرة أخرى(40) أما في الجنوب فإن صراع حكومة قرطبة مع الثوار جعلت الزراعة عرضة لنهب الجند واعتداءاته ، فقد شن أحد قادة العسكر النظامي في سنة 238 هـ هجوما كاسحا على البيرة ، فتقدم بالجند وحطم ما أنبتته أرضها(41) ؛ وكان قبل ذلك قد عرج على ببشتر فانتسف معايشها(42) وبلغ نهب العسكر للمحاصيل الزراعية أوجه في عهد الأمير عبد الله حتى انقطع الحرث وكاد أن ينقطع النسل(43)

وإذ لم تسلم الزراعات المعاشية من التدهور الذي أصابها ، فإن زراعة الغروس في الضيعات والبساتين عرفت عكس ذلك انتشارا واتساعا لحاجة الارستقراطية الاقطاعية لها ، ومع ذلك لم تكن في مأمن من نتائج الحروب الاقطاعية والصراعات الاجتماعية

لقد أصبحت غراسة منيات الأمراء، وضياع المقطعين بالأشجار المثمرة والفواكه المتنوعة أمرا شائعا بسبب التنافس القائم بينهم وحسبنا أن الأمير محمد استجلب أنواع الغروس التي يندر وجودها في الأندلس من أجل استغلالها في منياته الخاصة(44)

ومن القرائن الدالة على شيوع زراعة الغروس ما ذكره الرازي عن كثرة الفواكه وأشجار الزيتون(45) والتين ، وما عرفته أشجار الكروم من انتشار إلى درجة أنها غطت منحدرات الجبال ومرد ذلك يكمن في حاجة الارستقراطية إلى الخمور التي أصبحت شائعة في قصورها وأثارت كثرة أشجار الفواكه انتباه جغرافي معاصر لتلك الفترة فوصف الأندلس بأنها «بلد الفواكه»(46)؛ ولا غرو فقد اشتهرت سرقسطة بخوخها وتفاحها وإجاصها(47) ، في حين وجد في اريولة من الفواكه ((ما لا تحصيل له))(48)

والمصادر لا تخلو من وصف الزراعات الشجرية التي اشتملت عليها البساتين والضياع ، غير أن الظاهرة الجديدة التي ميزت هذه الفترة هي اقتران البستنة بالحصون،اذ أن كل زعيم إقطاعي أحاط حصنه أو قلعته أو مدينته بالبساتين فعبد

الرحمن بن مروان الجليقي بنى بطليوس وأحاطها بالبساتين ونفس الشيء يقال عن إبراهيم بن حجاج صاحب اشبيلية كما أحيط حصن ببشتر هو كذلك بعدد من البساتين(49)

غير أن البستنة المقترنة بالحصون والمدن المحصنة عرفت تدهورا من جراء الحروب الدائرة بين زعماء الامارات الاقطاعية بالاضافة إلى غارات الجند السلطاني ، وفي هذا الصدد ذكر أحد الجغرافيين(50) عن حصن «ببشتر» أن ((ما حوله كثير المياه والأشجار والثمار والكروم وأصناف الفواكه والزيتون ، وما بها إلى الآن نبذ فإن فتنة ابن حفصون أتت على ذلك))

ولم تسلم المدن المحصنة من هذا المصير ، فقد أتى هاشم بن عبد العزيز على أشجار سرقسطة(51) ، كما أن اجتياحه لالبيرة أسفر عن إفساد ثمارها(52) وقبيل قيام الخلافة ، وفي إطار الحروب التي خاضها عبد الرحمن الناصر ضد الأمراء المستقلين عن السلطة المركزية ، كانت سياسة الحصار الاقتصادي إحدى وسائله الناجعة ، فكلما أدرك وقت حصاد غلاتهم ، ذهب إلى عقر أشجارهم وقطع كرومهم وانتساف زروعهم(53) يستخلص مما سلف أن زراعة الغروس مثل الزراعات المعاشية تقلصت نتيجة الحروب الاقطاعية وغارات الصوائف ، فكان ذلك من أهم عوامل تخلفها

والجدير بالاشارة أن الامارة وزعماء الكيانات الاقطاعية لم يهتموا بالمزروعات الصناعية إذ أن المصادر لا تذكر إلا نادرا زراعة الكتان(54) ، والقطن الذي وجد في الأراضي البعلية والسقوية(55) ، كذا قصب السكر الذي زرع في نواحي بجانة ، والحرير بمالقة(56) ، وبجيان وغرناطة(57) ولذلك ظلت مواد الانتاج الزراعي معدة للاستهلاك لا للأسواق الخارجية

وطبيعي أن يجد التدهور طريقه إلى الانتاج الحيواني لارتباطه الوثيق بالزراعة ولسوء الحظ ، لم يحظ هذا الجانب باهتمام الجغرافيين رغم أنهم أطنبوا في ذكر المناطق الرعوية(58) أما ما أورده ابن غالب والادريسي وغيرهما فيعد متأخرا؛ وأقصى ما يمكن استخلاصه يكمن في بعض الاشارات المتفرقة

سبق القول أن سنوات القحط توالت على الأندلس ، فتمخض عن ذلك انعدام العشب والكلإ الضروري لتغذية الماشية ، مما أدى إلى إصابتها بأضرار فادحة يستشف ذلك من خلال ما ذكره أحد أعوان القاضي سليمان بن أسود – قاضي الأمير محمد – عن امتلاكه لبغلة أضناها الجوع(59) ويفهم من نازلة معاصرة أيضا أن الماشية أصيبت بالأمراض(60)

ويتجلى أثر الاقطاع في الانتاج الحيواني في تربية الخيول التي حظيت بالاهتمام الأول لضرورة استعمالها في الحروب بين زعماء الامارات الاقطاعية ، ولذلك نجدها تحتل مركز الصدارة في تقويم عريب بن سعد(61) وثمة ما يشير إلى أن الأبقار استعملت في أغراض حربية إذ كان الثوار يبنون أسوارا تقيهم النبال ، ويقيمون عليها الأخشاب الثقال ويكسونها بجلود البقر(62) ولا ريب أن أنواعا أخرى من الماشية وجدت مثل الأغنام ، غير أن إنتاجها كان هزيلا ، واستعملت كهدايا لاقرار السلم بين الأطراف المتصارعة(63)

ويستشف نقصان أعداد الماشية من خلال غلاء أسعارها إذ بلغ ثمن البغال 500 دينار سنة 337 هـ في وقت عادت فيه الأوضاع السياسية إلى الاستقرار فكيف بتلك الفترة التي عز فيها كل ما هو ضروري(64)

خلاصة القول إن مظاهر الفلاحة من نشاط زراعي وإنتاج حيواني عرفت تدهورا يعزى إلى سيادة النمط الاقطاعي في الانتاج وزاد جهل المقطعين بأمور الزراعة والحروب التي دارت بينهم وكذا عدم تطور وسائل الانتاج أحوالها تفاقما ، كما أسهمت الظروف الطبيعية السلبية في انحطاطها ، وهذا ما جعلها تتميز بطابع الكفاف مثل الفلاحة في أوروبا إبان العصر الاقطاعي(65) فهل عرفت الصناعة نفس الطابع الاقطاعي ؟

بديهي أن يترك النظام الاقطاعي بصماته في النشاط الصناعي. فتفاقم التجزئة الاقطاعية حال دون استغلال المناجم ، واستخراج المعادن بشكل جماعي كما حال الفكر المالكي المتزمت دون إنجاز نهضة علمية قمينة بتحقيق تفوق صناعي وأسفر الاضطهاد الذي مارسته السلطة ضد الصناع عن هجرتهم ، فتظافرت هذه العوامل كلها لتطبع الصناعة بطابع الاكتفاء الذاتي والاستهلاك المحلي ، ولذلك تميزت بانغلاقها وتخلفها

ومن المعلوم أن الأندلس توفرت على معادن ومناجم كثيرة كما تثبت ذلك أقوال الرحالة والجغرافيين فالذهب والفضة وجدا في تدمير وجيان(66) ، إضافة إلى الرصاص والقصدير(67) والزئبق(68) وعرفت مدينة لشبونة بتبرها الخالص ، ولبة بشبها وزجاجها الذي ينبعث من بعض عيونها(69) ، كما وجد القصدير في أحواز قرطبة(70) ، والنحاس في طليطلة(71) ، والكبريت في موضع يعرف ببليارش(72)

فإذا صدقنا أقوال هؤلاء الجغرافيين ، فإن المعادن تعددت وتنوعت ، وكان بإمكان حكومة قرطبة أن تستغلها لاقامة صناعة متطورة خاصة وأن الحديد الذي يعتبر من أهم مقومات الصناعة وجد في أكثر من منطقة(73) . غير أنها بسبب

فقدان السيطرة على أقاليم البلاد بالاضافة إلى ماعانته من أزمة مالية حالت دون توفر الرأسمال الضروري ، لم تهتم بتلك المعادن و لم تنظم طرق استغلالها ، واقتصرت على فرض ضريبة الخمس على كل ما استخرج من باطن الأرض(74) كما أن زعماء الامارات الاقطاعية لم يهتموا سوى باستخراج المعادن النفيسة مثل حجر الأزود والبلور والياقوت الأحمر(75) والمرجان(76) ، وغيرها من المعادن التي استعملت في مظاهر البذخ والترف وهذا ما جعل عمليات استخراج المعادن الضرورية للصناعة تتعطل في أغلب المدن كبجانة(77)

وإذ لم تستغل المعادن بما يضمن تطورا صناعيا إيجابيا ، فإن إهمال مصادر الطاقة ساهم بدوره في انحطاط الصناعة فالفحم الذي يعتبر طاقة أساسية لكل نهضة صناعية تكاد تنعدم مناجمه تماما ، واقتصرت صناعته على حرق أخشاب الأشجار من طرف عدد قليل من الحرفيين(78) ، بينما استغل النفط في أغراض حربية فقط(79) أما الحديد فلم يستغل بطرق إيجابية ، وهو ما يفسر قول الحميري(80) عن شلطيش أن بها ((دار صناعة الحديد الذي يعجز عن صنعه أهل البلاد لجفائه)) وأسهم ذلك في إبقاء الطاقة في شكلها البدائي المعتمد على طواحين الهواء التي سادت في طركونة(81) ، والطواحين المائية التي انتشرت على ضفاف مختلف الأنهار(82) ، وبقي الحديد رغم وفرته مفتقرا إلى المادة المكملة وهي الفحم

انطلاقا من هذه المعطيات ، يمكن رصد الانتاج الصناعي الذي ساد في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري وقد تميز بصنفين الصناعة الاستهلاكية المرتكزة على العمل اليدوي الفردي المرتبط بالعوام ، ثم صناعة الكماليات التي ظلت قاصرة على الأمراء ورجال البلاط وزعماء الكيانات الاقطاعية

وإذا كان الصنف الثاني قد حظي باهتمام المؤرخين الرسميين لاهتمامهم بحياة الأمير والجهاز البيروقراطي المرتبط به ، فإن الصنف الأول لم ينل حظه من العناية ولذلك فلا مناص من الالتجاء إلى كتب الحسبة لملإ هذا الفراغ ، فضلا عما جاء من إشارات متناثرة وردت في بعض المصادر التاريخية بكيفية عفوية

لقد ظهرت الحدادة على رأس الصناعات الاستهلاكية ولا يساورنا شك في أن الحروب الاقطاعية بين الامارات المستقلة ، ومقاومة الخطر النصراني كان وراء انتشار هذا النوع من الصناعة ، فقد ذكر المؤرخون أن ((آلات الحرب من التراس والرماح والسروج والألجم والدروع والمغافر أكثر همّ أهل الأندلس))(83) فليس من قبيل الصدفة انتشار صناعة الدروع وآلات الحديد في وشقة التي استقل بحكمها عبد الملك الطويل(84) ، والسكاكين والمقص وصنائع الحديد الأخرى في

مالقة[85] ، والسيوف في طليطلة[86] ، والسروج في قرطبة[87] والقدور والقدوم في باقي المناطق الأخرى[88] وارتبطت صناعة الجلود بصناعة الحديد ، ولذلك نجدها تتردد في نوازل ذلك العصر[89] ، كما ارتبطت بدورها بصناعة الأحذية والنعال[90]

واقتصرت صناعة الملابس على ما هو معد للاستهلاك كصناعة القلنسوات[91] وغزل النسيج من قبل النساء[92] والقصارة والرفاءة والطرز[93] ، وخياطة الملف وظفر القيطان التي اختص بها اليهود[94] كما وجدت صناعة البرغات حيث اشترط على صانعها أن يصنعها واسعة حتى لا يلحق الشوك رجل لابسها[95]

أما الصناعات الغذائية فتمثلت أساسا في عصر الزيتون[96] ، وصناعة الفداوش والشعرياء[97] وطحن الدقيق وانتشرت الصناعات اليدوية المنزلية انتشارا واسعا فظهرت صناعة السلل والقنب والحبال والشطاطيب[98] والقفاف ، وصناعة اللبود[99] كما برزت الصناعات التقليدية الأخرى المعتمدة على العمل اليدوي كصناعة الفخار ، والزجاج والأكواب[100] ، وأدت كثرة بناء حصون الأمراء المقطعين وتسوير المدن إلى انتشار حرفة البناء[101] كما ظهرت أيضا حرفة النجارة[102] وليس من قبيل الصدفة أن تنتشر نفس الصناعات في الشرق الاسلامي خلال هذه الفترة[103]

إن ما يمكن استخلاصه من حصيلة هذه الأصناف من الصناعات هو أنها ارتكزت على العمل اليدوي ، وأنها في علاقة تبعية مع العمل الزراعي ، فهي غير منفصلة عنه ولا تشكل عملا مستقلا بذاته إنها ممارسة لكسب العيش اليومي الذي لم يكن بإمكانه أن ينتج «فائضا» معدا للتبادل

ومن المفيد أن نذكر أن الصناع تعرضوا لاضطهاد السلطة على يد المحتسب عبد الله بن حسين الذي سخرته لقمعهم تحت حجة مناهضة الغش ((فكانت له في ذلك أخبار معروفة))[104]

وقد مارس الصناع عملهم اليدوي في محلات متواضعة ، معرضة للخطر في أية لحظة ، وهذا ما يفسر نشوب حريق في سوق قرطبة سنة 305 هـ أتى على حوانيت المشاطين والخراطين[105] وشعورا منهم بأوضاعهم المزرية حاولوا التكتل في «طوائف» يرأسها الأمين المكلف بتمثيلهم لدى المحتسب وبالرغم من أن هذا التنظيم سعى إلى حماية مصالحهم من نهب العسكر وشر السلطة والاضطرابات التي اجتاحت البلاد ، فإنهم ظلوا يعانون من عسف الحكام وزادت ظروف الفوضى الناتجة عن الحروب الاقطاعية أوضاعهم تدهورا ، مما

أجبرهم على مغادرة الأندلس(106) والهجرة نحو الدولة الرستمية التي أصبحت تغص بالحرفيين الأندلسيين المهاجرين(107). وتظافرت هذه الهجرة مع العوامل الأخرى المرتبطة بسيادة الاقطاعية لتجعل الصناعة تصل إلى أقصى درجات الانحطاط

ولم تعرف صناعة الكماليات ازدهاراً كبيرا إذا ما قورنت بالفترة السابقة واللاحقة ، ولكنها ظلت مع ذلك سائدة لولع الأمراء ببضائع الترف وتنافس قادة العسكر في الحصول عليها حتى يضفوا على كياناتهم مظاهر الأبهة والعظمة وساعدت الظروف الجغرافية على ازدهار صناعة مواد الترف ، حيث توفرت كثير من المناطق على موادها الخام فكورة البيرة وجد بها الحرير ، وشملت شنترين وبر الخز(108) كما وجد بقسطيلة الرخام(109) والذهب الخالص بنهر شقير(110) ، بالاضافة إلى كثرة الأحجار الكريمة(111)

ونتيجة لوفرة هذه المعادن النفيسة ، فقد انتعشت صناعة الكماليات ، وأهمها صناعة الحرير ، إذ اشتهرت إلبيرة بأحسن أثواب الحرير في العالم(112) ، بينما سادت في بجانة صناعة الوشي والديباج(113) وتخصصت قرطبة عاصمة الامارة ومقر سكنى البيروقراطية بإنتاج الأثواب الرقيقة(114) أما سرقسطة فقد ظهرت كمركز لصناعة السمور إضافة إلى ملابس رقيقة عرفت بالثياب السرقسطية(115). في حين اشتهرت تدمير بالبسط الفاخرة(116)

غير أن أهم صناعة كمالية راجت في هذه الفترة هي صناعة الأثواب المطرزة المخصصة للأمراء وموظفي الدولة والزعماء المقطعين وكانت تنسج من الحرير ، ويكتب عليها إسم الأمير أو زعيم الامارة الاقطاعية أو القائد العسكري مثل هاشم ابن عبد العزيز الذي احتكر صناعة الملابس المطرزة(117) كما كانت تطرز الخلع والأعلام والبنود والنقوش التي خصصت للصنائع وأقرباء الأمير وكل المخلصين للعرش الأموي ونظرا لأهمية هذه الصناعة فقد استحدثت لها وظيفة أشرف عليها «صاحب الطراز»(118) ، وتولاها أيام الأمير عبد الله زيان الفتى(119)

و احتكر الأمراء وبر الخز لينسجوا منه أثوابا باهضة الثمن «تزيد قيمتها عن ألف دينار لعزتها وحسنها»(120). وثمة ما يثبت أن زعماء الامارات الاقطاعية احتكروا هذا اللباس الفاخر مثل إبراهيم بن حجاج صاحب اشبيلية الذي كان مولعا بارتداء ثوب الخز الموشح بالذهب(121)

وتدخل صناعة الفخار المذهب أيضا ضمن مواد الترف حيث استعملت لتأثيث قصور الأمراء وزعماء الكيانات المستقلة(122) وفي نفس الوقت وجدت صناعة

العطور ونسيج الكتان والفراء والسمور(123) وكذا صناعة الورق الخاصة بالكتاب والتي اختصت بها الأرستقراطية العربية(124) ، بالاضافة إلى الرخام الذي شغف به قادة العسكر وثمة ما يشير إلى أن هاشم بن عبد العزيز قائد الجيوش النظامية ولع بها أيما ولع(125) لذلك لا يخالجنا شك في أن دور الصناعة التي تحدثت عنها المصادر ارتبطت بهذا النوع من الكماليات ومع ذلك فقد تعرضت للانحطاط نتيجة الأزمة العامة التي اجتازتها الأندلس ، فلم يعد لها نفس الازدهار الذي عرفته الامارة في فترات الاستقرار وهذا ما يفسر تهافت الأمراء وزعماء الكيانات الاقطاعية وقادة العسكر على المصنوعات الكمالية الوافدة من الشرق(126)

أما دور الصناعة الأخرى فلم تكن إلا إفرازا لظروف الاقطاعية حيث أعدت لانتاج الأسلحة لما تميزت به الحقبة من حروب على الصعيد الداخلي وأخطار في الخارج ، وهذا ما يعنيه قول أحد الجغرافيين(127) عند ذكره لقرمونة بأن «بها دار للصناعة انشئت بها سنة المجوس لتصبح مخزنا للسلاح»

حصيلة القول أن سمات الاقطاعية ظهرت واضحة في النشاط الصناعي فكما هو الحال بالنسبة للصناعة في الاقطاع الاوروبي ، اتسمت بركودها ، ومحليتها وبطابعها اليدوي الاستهلاكي ، مع العلم أن صناعة الكماليات ظلت من نصيب الارستقراطية الاقطاعية فحسب فهل أثرت الاقطاعية كذلك في النشاط التجاري ؟

إن ضعف الانتاج الزراعي والصناعي ، والحروب التي شجرت بين زعماء الامارات الاقطاعية ، وخراب الطرق التجارية ، وتفشي اللصوصية،وكذا سيادة المذهب المالكي المتشدد ، كلها عوامل تظافرت لتسفر عن كساد تجاري على الصعيد الداخلي أما على الصعيد الخارجي فإن الخطر المسيحي في الشمال وحوض البحر الأبيض المتوسط ، وانحطاط المدن الأندلسية ، كل ذلك جعل التجارة الخارجية تعرف تقلصا كبيرا

ففيما يتعلق بالتجارة الداخلية ، لانشك في أن ضآلة الانتاج الزراعي ، واقتصاره على المواد المعاشية ، وكذا انحطاط الانتاج الصناعي وتدهور المدن قلص من حجم المبادلات الداخلية كما أن اندلاع الصراع بين الامارات الاقطاعية ، وانعدام الأمن زادت هذه الوضعية تفاقما

ونظر الفقهاء المالكيون إلى التجارة كحرفة وضيعة فاختلقوا أحاديث نبوية تبرر ذلك(128) كما حاربوا الربا وهو أمر عرقل النشاط التجاري(129) ، وإن لم يمنعهم ذلك من احتكار التجارة لأنفسهم متجاوزين المحاذير الدينية التي أبدعوها(130) .

نتيجة لهذه العوامل ، اتسمت التجارة الداخلية بالاكتفاء الذاتي ولعل استعراض السلع المعروضة في الأسواق يكشف غلبة الطابع المحلي على المبادلات الداخلية

فمن خلال النوازل المعاصرة ، يستشف أن أهم البضائع تمثلت في الجلود المخصصة للاستهلاك المحلي ، كما راجت مواد الاستهلاك كالعسل والزيت والسمن(131) ، كذا القمح الذي شكل جوهر التجارة الداخلية وبيع من طرف الدلال والجلاب ، ثم الحنطة(132) واستعمل الباعة الحانوت الصغير الذي صورته الأمثال الشعبية بما يعبر عن طابع الكفاف(133)،وفي ذلك ما ينهض حجة على ضيق السوق الداخلية ومحليتها وجرت العادة أن تكون الأسواق أمام المدينة أو أسوارها أو أمام ضريح أحد الصلحاء ، وفيها يعرض بائعو المواد الغذائية وكذا بائعو الحشو والدوم والحطب وغيرها سلعهم

أما أهم سلعة عرفت الرواج فهي تجارة العبيد لما وفرته الحروب الاقطاعية من أعداد هائلة وإذا كانت كثرة النوازل حولها تعكس أهميتها(134) ، فإن ابن سهل(135) ترك نصا بالغ الأهمية يبرز ظاهرة جديدة طرأت في هذه الحقبة وهي تحويل الأحرار إلى عبيد قسرا وبيعهم في السوق ، وهذا ما يفسر قوله ((كثر بيع الأحرار في فتنة ابن حفصون)) حتى أصبح من الصعب التمييز بين الأحرار والعبيد وهو ما يوافق ما ذكره أحد المؤرخين(136) من أن امرأة سبيت فادعت أنها حرة وقد تصدت النوازل لهذه الاشكالية ، ولكن الفقهاء عجزوا عن إيجاد حل لها فاكتفوا بالقول أن ((البينة على من ادعى الحرية))(137)

وفي مناطق الثغور ، عرفت تجارة العبيد ذروتها بسبب الصراع القائم بين الكيانات الثغرية الاقطاعية من جهة ، وبينها مجتمعة وبين الممالك النصرانية من جهة أخرى ووفرت الصوائف التي قام بها العسكر السلطاني موردا هاما لهذه التجارة حيث بيع العبيد بكثرة في أسواق النخاسة(138)

وإذ ارتبطت تجارة العبيد بالحروب الاقطاعية ، فإن تدهور أصناف التجارات الأخرى حقيقة لامراء فيها ولا أدل على ذلك أن العاصمة قرطبة كسدت فيها الأسواق ، وغلت فيها الأسعار(139) وساهم ضعف السلطة المركزية وعدم مراقبتها للأسواق ، وعدم الضرب على أيدي المحتكرين في تأزم الوضعية ولم تتمكن من إزاحة الضرر الفادح الذي أصابها حتى خلت الأسواق من الأقوات ، وأصبح الحصول على الخبز متعذرا(140) وشجع ذلك المحتكرين الذين لم يستطع المحتسب أن يضع لهم حدا(141) ، فجاءت الأمثال الشعبية انعكاسا أمينا لهذا

الكساد التجاري[142] في الوقت الذي اعتبره الفقهاء نقمة وغضبا من الله[143]

وتوضح النوازل المعاصرة أن التجارة الداخلية كانت عرضة للاغتصاب ، واختلاط الحلال بالحرام ، لذلك طالب الفقهاء بالتخلي عن الأسواق[144] مما أضعف جانب الطلب ، وفضلا عن ذلك تعرضت الأسواق لتطاول العسكر وابتزازهم وفي هذا الصدد أورد الونشريسي[145] نازلة حول ((قوم معروفين بالغصب ليس لهم مال إلا من الغصب كبعض الجند الذين بالأندلس)) وتعرض التجار إلى المغارم والمكوس[146]، كما أجبروا على أداء ضريبة على الأبواب التي تدخل وتخرج منها البضائع ، إضافة إلى زكاة السوق التي كانت تمون خزينة الأمير الفارغة[147]

إن تظافر هذه العوامل كان وراء هجرة التجار إلى بلاد المغرب التي أسسوا فيها مدنا لمزاولة نشاطهم ذكر البكري[148] أن بعض التجار الأندلسيين من أهل البيرة وتدمير عبروا البحر الأبيض المتوسط وأسسوا مدينة تنس سنة 262 هـ [149] وعاشوا مع أهلها في وئام إلى أن حل بهم وباء،فاضطر قسم منهم للرجوع إلى بجانة المدينة الوحيدة التي سلمت من الكساد التجاري لعدم وجود قوى إقطاعية تشرف على إدارتها ، وبقي قسم آخر منهم يقدر بحوالي 400 أسرة في المدينة التي أسسوها ، فازدادت أرباحهم وثرواتهم ويلاحظ أن من بين هؤلاء المهاجرين مسلمون ، وغير مسلمين[150] مما يدل على أن تجار أهل الذمة تذمروا هم أيضا من إفلاس تجارتهم داخل الأندلس

وفي سنة 290 هـ هاجرت مجموعة أخرى من تجار الأندلس فرارا من الأوضاع المتردية ، وهربا من المغارم التي أثقل بها كاهلهم ، وشيدوا مدينة وهران[151] وهي مرفأ في غاية السلامة وأكثر أهلها تجار[152] واستقروا في المدينة لمزاولة نشاطهم التجاري الذي حرموا منه في مدن الأندلس

واستقرت مجموعة أخرى من التجار الأندلسيين في مدينة القيروان[153] وفي المدن الثلاث لم يجدوا مبتغاهم ففي تنس تعرضوا لوباء خطير[154] وفي وهران كان مصيرهم أسوأ حيث حربت وهران وأضرمت نارا سنة 297 هـ ، وأسلموا ذخائرهم وأموالهم[155] أما في القيروان فتعرضوا للقتل[156]

وثمة إشارات إلى هجرة بعض التجار الأندلسيين نحو الشرق ، لكن يبدو أن أهم الهجرات تقاطرت على الامارة الرستمية ، فلا غرابة إذا كانت الجاليات الأندلسية قد انتشرت في جميع أنحائها إبان ثورة ابن حفصون[157]

لقد لعبت هجرة التجار المتضررين بظروف الاقطاعية السائدة دورا في انحطاط

التجارة الداخلية ولا أدل على هذا الانحطاط من فقدان العملة قيمتها(158) فهل سلمت التجارة الخارجية من هذا المصير المحتم ؟

لاتتم معرفة أحوال التجارة الخارجية بمعزل عن الصراع بين «دار الاسلام» ، «ودار الحرب» ومحاولة كل طرف إقصاء الآخر من زعامة البحر المتوسط في وقت كانت فيه الأندلس إحدى الحلقات الرئيسية في هذا الصراع وإذا اعتبرنا ما ذكره «لويس»(159) صحيحا من أن بزنطة لم تشكل أي عرقلة للامارة الأموية خلال النصف الأول من القرن الثالث الهجري ، فلا جدال في أن النصف الثاني منه عرف صراعا بزنطيا أندلسيا تمثل في النزاع حول بعض جزر البحر المتوسط

لقد انتهت سيادة بزنطة على هذا البحر ابتداء من سنة 821 م / 206 هـ(160) بسبب انشغالها في حروبها مع البلغار ، وبفضل الانتصار الباهر الذي حققه الأغالبة سنة 212 هـ فأصبح البحر الأبيض المتوسط نتيجة لذلك بحيرة إسلامية(161) غير أن هذه السيادة تضعضعت ابتداء من النصف الثاني من القرن الثالث الهجري وبالرغم مما يزعمه بعض الدارسين(162) من أن السيطرة الاسلامية امتدت طوال القرنين الثالث والرابع ، فإن هذا الزعم غير صحيح فخلال النصف الثاني القرن الثالث الهجري فشل المسلمون في الاستيلاء على الجزر الاستراتيجية في البحر المتوسط حيث لم يوفقوا في احتلال سردانية(163) ، ولم يتمكنوا من فرض سيطرتهم على كل أجزاء صقلية ، بل استردت منهم بزنطة بعض الجزر كقبرص(164)، ولم يقدر لهم تحقيق هذه السيطرة حتى نهاية القرن الثالث على الأقل

وابتداء من سنة 253 هـ / 867 م انتهت السيادة الاسلامية تماما ، واستأثرت القوى المسيحية بالسيطرة على شرايين التجارة العالمية وتجلى ذلك في قطع الطرق على المسلمين للوصول إلى مدن جنوب إيطاليا وتوجوا جهودهم بتحقيق انتصارات متتالية على الكريتيين في بحر إيجه سنة 266 هـ وبعد ذلك بسنة حققت القوات البزنطية نصرا مؤزرا(165) وما بين سنة 267 هـ و 273 هـ نظمت حملات موفقة ضد الأغالبة أرغموا إثرها على توقيع معاهدة سلم معهم(166)

ولم تكن البحرية الأندلسية إلا صدى لهذا التراجع.فبالرغم من دعمها من قبل عبد الرحمن الأوسط إثر هجوم النورمان(167) فإنها عرفت ضعفا لا نظير له في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري وتشير إحدى الروايات إلى عاصفة دمرت الأسطول الأندلسي أثناء توجهه إلى جليقية عبر المحيط بقيادة ابن مغيث سنة 266 هـ(168) . وشكل ذلك كارثة مروعة حتى أن أحد الباحثين(169) ذكر أنها كانت

بالنسبة للمسيحيين أكبر من كل الانتصارات التي حققوها ، وهذا ما يوضح عدم قدرة الأسطول الأندلسي على مناجزة نظيره الأغلبي(170)

وزاد تعاقب الغزوات النورماندية من ضعفه(171) ، ولا أدل على ذلك من قيام متطوعين مجاهدين بمعارك بحرية بمعزل عن الأسطول الرسمي ، ففي سنة 256 هـ قامت فرقة من المجاهدين بمهاجمة شواطيء بروفانس(172) ، وتمكنت من السيطرة على جزيرة كاماراج CAMARAGUE الواقعة في مصب الرون ، وحصلت على كثير من الغنائم(173) وبعد سنتين تمكن هؤلاء المغامرون من الوصول إلى قمة جبل يشرف على جزء كبير من بروفانس(174) كما تمكن مغامر آخر هو عصام الخولاني من افتتاح جزائر البليار وميورقة في نهاية هذا القرن(175)

من ذلك يتضح أن أبواب البحر الأبيض المتوسط قد أوصدت في وجه التجارة الأندلسية بفعل الحصار المسيحي والقرصنة التي أصبح يعج بها ، ولذلك تقلصت المبادلات التجارية فتوقفت مع الشرق تماما(176) وكرست طبيعة الانتاج الزراعي والصناعي الموجه أساسا للاستعمال المحلي هذه الوضعية،مما أدى إلى اختلال الميزان التجاري

ويفسر هذا الاختلال بفقدان الدولة سيطرتها على التجارة الخارجية والموانيء البحرية المعدة للتصدير ذلك أن الكيانات المستقلة الواقعة على السواحل احتكرت المبادلات التجارية ، فإمارة بني حجاج استأثرت بالسلع الواردة من مختلف الاصقاع ، مما سد في وجه الامارة سبل العيش(177) حتى أنها اضطرت إلى إقرار سياسية التعايش السلمي معها كي تستفيد من تجارة الكماليات على الأقل وبالمثل أصبحت بجانة قبلة التجار الوافدين من مختلف الأقطار ، فاحتكرت التجارة الخارجية لنفسها(178) ، وسيطرت إمارة عمر بن حفصون على تجارة الجزيرة الخضراء حيث كانت لديها مراكب تسفرها إلى شمال افريقيا ، وقد عادت عليها بالأرباح الطائلة(179) ولا حاجة إلى تأكيد استئثار مختلف الكيانات المستقلة الأخرى،في الوقت الذي كانت السيطرة على شرايين التجارة من حق السلطة المركزية

ويفسر اختلال الميزان التجاري أيضا بقلة الصادرات وكثرة الواردات ، وهذا راجع إلى ولع الارستقراطية الاقطاعية – أمراء وقادة جيش وموظفين باستيراد مواد الترف حيث لم ينقطع طلبها عنها البتة ويتأكد هذا الزعم برصد المواد المستوردة.فقد ذكر ابن حيان(180) أن أحد التجار سعى إلى التوسط لدى صاحب طراز السلطان في بغداد ليخيط له أثوابا عراقية رفيعة تطرز باسم الأمير محمد . ولما تم له ذلك عاد بتحفه إلى الأمير ، ((ونال بها منزلة)) .

ومن مظاهر إسراف الأمير المذكور في اقتناء السلع الفاخرة ، واعتنائه بتجارة مواد الترف أنه أمر صاحب العمل بالتوسع في هداياه لهم ، «فدخلت في أيامه الأندلس من المتاع الفاخر ، والرياش النادر ، والحيوان المستغرب والمستطرف ما لم يدخل في أيام من قبله من الخلفاء(181)»

ومن مواد الترف التي استوردها الأمراء الحيوانات غير المألوفة في الأندلس حيث استدعى الأمير محمد التجار لجلبها إليه وتذكر المصادر إعجابه الشديد بها(182) كما أن استجلاب أنواع الغروس لاستغلالها في غراسة المنيات كمنية الرصافة مثلت إحدى مظاهر تجارة الكماليات(183) ، ونفس الشيء يقال عن الرقيق الأسود الذي جبل عليه الأمير ، فجاءه التجار بأعداد كبيرة من افريقيا(184)

وسعى الأمير المنذر بدوره للحصول على مواد الترف وتحفل المصادر بذكر تعامله الوثيق مع التجار وخاصة مع التاجر محمد بن موسى الرازي(185) الذي عرف باشتغاله في مواد الترف خاصة الحلي والعقاقير(186)

وحذا زعماء الامارات الاقطاعية حذو الأمراء ، فصار طلبهم لا ينقطع على السلع الفاخرة ، وتنافسوا في اقتنائها ، وتسارعوا إلى جلبها من الشرق وكان زعيم إمارة اشبيلية أكثرهم حظا إذ ورد عليه التجار من كل ناحية وصوب

واكتسب تجار الكماليات مكانة رفيعة حيث حظوا برعاية الأمراء الذين أنزلوهم منزلة كبيرة(187) ، ووهبت لهم الهدايا والانعامات(188) ، وحسبنا أن الأمير محمد أدخل التاجر الرازي في خدمته(189) ، وندبه في مهمات سياسية حين بدأ الصراع بين العرب والمولدين(190) كما استشاره الأمير المنذر في كبريات أمور الدولة ، ووضع فيه كل ثقته

ولما كانت قصور الأمراء وزعماء الامارات الاقطاعية وقادة العسكر في حاجة إلى عبيد للخدمة ، وجوارٍ وغلمان للهو والمتعة ، فقد دأب التجار على جلب الصقالبة والغلمان من بلاد الافرنج(191) ذكر ابن الفقيه(192) الذي عاصر هذه الحقبة أن ((الذي يجيء من هذه الناحية الخدم والصقالبة والغلمان الرومية والافريقية والجواري الأندلسيات ، وجلود الخز والوبر والسمورثم يصدرون بعضه نحو الشرق))

وارتبطت عملية استيراد الصقالبة باليهود ، خاصة الرهدانية الذين قاموا بهذا النشاط التجاري ضمن رحلاتهم شرقا وغربا وساعدهم في ذلك اتقانهم للغات كثيرة كالفارسية والرومية والافرنجية والصقلبية والأندلسية(193) لكن يهود أربونة ساهموا بدورهم أيضا في هذه التجارة حيث جلبوا الصقالبة إلى الأندلس عبر البرينة

أو عبر المحيط ، ووصلوا حتى افريقيا الشمالية(194)

كما أن تجارة الجواري سواء ذات الأصل الافرنجي أو السوداني أو الشرقي كونت مادة هامة من تجارة الكماليات التي تهافت عليها الأمراء والمقطعون من قادة الجيش أو قادة العسكر المنتزون وتذكر إحدى الروايات(195) أن التاجر محمد بن موسى الرازي أتى بجارية إلى الأمير محمد ، ولكن حاجبه هاشم بن عبد العزيز أفسدها عليه ، ومع ذلك لم يخف الأمير إعجابه بها واهتم زعماء الكيانات المستقلة أيضا بجلب الجواري من الشرق ، ووصل شغفهم بهن إلى حد دفع أثمان خيالية لشرائهن كما هو الشأن بالنسبة لابراهيم بن حجاج صاحب اشبيلية الذي دفع كمية هامة من الذهب من أجل اقتناء الجواري(196) ، كذا سعيد بن جودي أمير غرناطة الذي اشتهر بولعه الشديد بهن(197)

لقد جاءت تجارة الكماليات إذن إفرازا طبيعيا لما جبل عليه الأمراء والمقطعون من مظاهر الأبهة والترف،وهنا تصدق مقولة «موريس دوب» عن العلاقة بين هذا النوع من التجارة وحاجات الحاكم الاقطاعي(198)

ومن المفيد أن نذكر بأن المدينة الوحيدة التي استفادت من أصناف التجارات الأخرى إضافة إلى تجارة الكماليات هي مدينة بجانة نظرا لموقعها الاستراتيجي كميناء مهم لاستيراد البضائع وتصديرها وعملت علاقات التبعية وارتباطها بالحكم المركزي – بالرغم من انفصالها السياسي – على جعلها الميناء الذي أمه تجار الشرق القاصدين مختلف بلاطات زعماء الامارات العسكرية الاقطاعية ولذلك وصفت بأنها ((باب الشرق ومفتاح الرزق))(199) واتجهت إليها سفن افريقية وغيرها واكتظت أسواقها بضروب التجارات ، خاصة وأنها اشتهرت بكثرة طراز الحرير(200) ، وبنهضة عمرانية سريعة حتى أن أحد الباحثين(201) نعتها بأنها «دولة صغيرة» ونظرا لهذه الظروف ، فقد نشطت مبادلاتها التجارية مع تنس ونكور ومالقة(202)

وأقامت علاقات تجارية مع تجار وهران الذين هاجروا من الأندلس(203) وكذلك مع ثغور الشام ومصر(204)

إن هذا الازدهار الذي شهدته مدينة بجانة يتوافق مع ما عرفه الاقطاع الأوروبي من انتعاش تجاري في بعض المدن(205) ومع ذلك لا يمكن تعميم الحكم لأن هذه النهضة التجارية لم تشمل سوى مدن قليلة أما غالبية المدن فقد عرفت الخراب والدمار نتيجة الحروب الاقطاعية حتى أصبح الانحطاط المديني أهم سمات المجتمع الأندلسي في هذه الحقبة ، وهو ما سنفصله ولا يخالجنا شك في الصلة الوثيقة

بين انحطاط المدن وتدهور التجارة

صفوة القول إن كافة مظاهر النشاط الاقتصادي من زراعة وصناعة وتجارة تأثرت بظروف الاقطاعية ، ولذلك اتسم اقتصاد هذه الفترة بانغلاقه وتقوقعه ، واكتسى صبغة المحلية والطابع الاستهلاكي وظلت الفلاحة تعتبر من أهم قوى الانتاج وهذا يعني أن ملكية الأرض هي التي سيكون لها الأثر الحاسم في تشكيل البنية الاجتماعية

هوامش الفصل الثاني

(1) الطغنري زهرة البستان ونزهة الأذهان (مخطوط) ورقة 2 - الوجه الثاني

(2) ابن عبدون حسبة ابن عبدون ص 195 باريز 1934 نشرها الأستاذ بروفنسال تحت عنوان Un traite d'Ibn Abdun sur la vie urbaine et les metiers à seville au 12 eme siècle; Journal Asiatique

(3) غالب فرحة الأنفس ص 283

(4) المقدمة ص 304

(5) يقول الطغنري في هذا الشأن «ورد في حديث عن النبي (ص) أنه قال الملائكة تستغفر للزراع والغارس» أنظر م س ورقة 3 - الوجه الأول.

(6) نذكر على سبيل المثال كتاب تقويم قرطبة الذي ألفه عريب بن سعد سنة 961 م وهو يشتمل على أوجه النشاط الفلاحي في كل شهر وكتاب الفلاحة لأبي الخير وكتاب ابن بصال الذي أهداه للخليفة المامون كما نجد كتابا آخر لابن العوام وهو الذي اكتشفه الغزيري في مكتبة الاسكوريال كما أن هناك كتبا أخرى لا زالت مخطوطة في خزانة باريس الوطنية ولمزيد من التفصيل أنظر خوسي مارية علم الفلاحة عند المؤلفين العرب بالأندلس تطوان 1957

Nouvelle histoire d'Espagne p ; 95 Paris 1938 LEGENDRE

(8) يقول أحمد بدر عن هذه الفترة «لا نجد مادة يهتم بها المؤرخون لرصد الحياة الاقتصادية في تلك الفترة على كثرة ما ذكروا عن الفترة السابقة واللاحقة» وهو بذلك لا يقدم حلا للمشكل انظر دراسات في تاريخ الأندلس وحضارتها ص 149

(9) المقدسي أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ص 233 ليدن 1903

(10) الطغنري ورقة 95 الوجه الأول

(11) البكري جغرافية الأندلس ص 88 نشر الدكتور حجي بيروت 1968 المقري نفح الطيب ج 1 ص 143

(12) الحميري الروض المعطار ص 172

(13) ابن عبدون الحسبة ص 195

(14) ابن حيان المقتبس 2 ص 172

(15) ابن حيان ص 324 ويذكر أنه في سنة 254 «اشتد القحط واستولى المحل فاستسقى قاضي الجماعة بقرطبة سليمان بن أسود وأن القحط تمادي إلى غاية شهر أبريل» ويذكر ابن سعيد أن أبا القاسم أحمد بن زياد وهو أحد قضاة الأمير محمد خرج يستسقي بالناس
أنظر المغرب في حلي المغرب ج 1 ص 151 وقد قام هذا القاضي باستسقاء آخر في عهد المنذر

(16) مجهول ذكر بلاد الأندلس (مخطوط) ص 171 - الطبري تاريخ الأمم والملوك ج 11 ص 234

(17) يذكر ابن الأثير أنه في سنة 261 هـ كان بافريقية وبلاد المغرب والأندلس غلاء شديد
أنظر الكامل في التاريخ ج 7 ص 273 بيروت 1965

(18) ذكر هذه العادة عريب بن سعد الذي قال بأنهم كانوا يتنبأون بالجفاف كلما رأوا في السماء حمرة بغير سحاب أنظر تقويم قرطبة ص 11 ليدن 1961 نشره دوزي تحت عنوان
Le calendrier de cordoue

(19) ابن عاصم جنة الرضى في التسليم لما قدر الله ورضي (مخطوط) ص 79

(20) المقتبس 2 ص 1

(21) محمود اسماعيل الخوارج في بلاد المغرب ص 142 البيضاء 1976

(22) المقدسي أحسن التقاسيم ص 233

(23) ورد ذكر الخطارة عند الخشني حين ذكر أن أحد القضاة الذين عاشوا في هذه الفترة كان يسقي الماء بخطارة في جنان له أنظر قضاة قرطبة ص 76 وانظر كذلك عياض ترتيب المدارك ج 3 ص 53

(24) الحميري الروض ص 172 - العذري تصريع الأخبار ص 1 والارجالات هي عمد مبنية كانت توصل الماء إلى القصر

(25) ابن حيان م س ص 351 والسروب جمع سرب ومعناه حفر عدة آبار في مواضع متقاربة ثم التوصيل بين قيعانها بمجموعة من السروب الأرضية وهي التي طبقت في مدينة مدريد في عهد الأمير محمد أنظر تعليقات محمود مكي من نفس المصدر

(26) سيديو تاريخ العرب العام ت ع ص 316 القاهرة 1948

(27) القزويني آثار البلاد وأخبار العباد ص 512 بيروت 1960

(28) الحميري م س ص 148 ويذكر أن وادي بجانة كان يعم بالسقي بساتين ألمرية ويذكر حوقل أن الوادي الذي يمر بقلعة رباح كان من شرب أهلها والزراعة عليه أنظر صورة الأرض ص 111 ويذكر ياقوت أن نهر جلق كان يسقى 20 ميلا أنظر معجم البلدان ج 2 ص 155

(29) provençal L'Espagne Musulmane au 10 eme siècle p : 166

(30) Ibid p : 167

(31) الخشني قضاة ص 94

(32) ابن سهل نوازل الأحكام (مخطوط) ص 196

(33) الرازي جغرافية ص 76 و 83. أنظر كذلك القزويني م س ص 545

(34) Provençal Histoire de l'Espagne musulmane Tom III p 270

(35) عريب بن سعد تقويم قرطبة وفيه يذكر ما يقوم به الفلاح الأندلسي في كل شهر من أشهر السنة ابتداء من أكتوبر إلى شتنبر أنظر ابتداء من ص 28

(36) ابن حيان م س ص 341 - ابن عذاري البيان المغرب ج 2 ص 102

(37) نفسه ص 104

(38) ابن الأثير الكامل ج 7 ص 320 321

(39) العذري ترصيع ص 33 ابن حيان م س ص 399
(40) ابن الأثير م س ص 369
(41) ابن عذاري البيان ج 2 ص 147
(42) ابن الخطيب أعمال الاعلام ص 28
(43) ابن عذاري س ص 121
(44) ابن حيان س ص 277
(45) الرازي جغرافية ، أنظر وصفه مثلا لمدينة قبرة ص 65 البيرة ص 66
(46) ابن خرداذبة المسالك والممالك ص 90 ليدن 1889
(47) مجهول ذكر بلاد الأندلس ص 84 - الزهري جغرافية ص 225
(48) الادريسي وصف المغرب والأندلس ص 193
(49) الحميري روض ص 37
(50) ص 37
(51) ابن عذاري البيان ج 2 ص 47 - ابن حيان المقتبس 2 ص 341
(52) ابن عذراي ص 47
(53) ابن حيان المقتبس القطعة الخاصة بعهد الناصر ص 148 نشر شالميطا ونشير إليها برقم 3
(54) ابن الفقيه مختصر كتاب البلدان ص 88 - ابن سعيد المغرب ج 2 ص 91 ابن غالب فرحة ص 293
(55) الطغنري زهرة البستان ورقة 100 الوجه الثاني
(56) الرازي جغرافية ص 68 - الحميري الروض ص 111 - ابن سعيد المغرب ج 2 ص 51 وانظر أيضا أبو الفدا تقويم البلدان ص 175
(57) عريب بن سعد تقويم قرطبة ص 48 ويذكر أن النساء يبدأن في شهر فبراير بتحضين بيض دودة الحرير
(58) يذكر الرازي أن المراعي وجدت في تطيلة وباجة واكشونة ولبلة واشبيلية والجزيرة ، أنظر جغرافية الرازي ص 76 87 91 ، 92 93 ، 97 ويضيف القزويني مراعي طرطوشة أنظر أخبار ص 545
(59) الخشني قضاة ص 118
(60) الونشريسي المعيار المعرب ج 6 ص 189 وينقل نازلة عن ابن لبابة يقول فيها «وسئل ابن لبابة عن القرد (وهي القمل) في الدابة هل هي عيب أم لا».
(61) تقويم قرطبة ص 45 ، 57 97
(62) ابن حيان المقتبس 2 ص 151
(63) كما وقع أثناء إعطاء المنذر لعمر بن حفصون قطيعا من الأغنام بعد أن اتفقا على السلم
(64) ابن حوقل صورة الأرض ص 110
(65) مجموعة من الدارسين الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية ص 59 وهذه أهم مميزات الفلاحة في العصر الاقطاعي

أ مستوى متدن من الانتاج حيث تكون أدوات الانتاج بسيطة وغير مكلفة على العموم ، وعملية الانتاج ذات طابع فردي في الغالب ومستوى تطور درجة تقسيم العمل بدائيا

ب إنتاج موجه لإشباع الحاجات المباشرة للجماعة الفردية أو للعائلة لا للأسواق الأكثر اتساعا

ج الزراعة المستندة على الضياع

(66) ابن الفقيه : مختصر ص 87 ويذكر العذري أن ما كان يستخرج من تدمير من الذهب يوميا يعادل

ثلاثين رطلا أنظر ترصيع الأخبار ص 2

(67) الرازي جغرافية ص 62 63 66

(68) القزويني س ص 555

(69) ابن غالب فرحة ص 292 – الحميري س ص 162

(70) مجهول ذكر بلاد الأندلس ص 8

(71) الادريسي م س ص 118

(72) الزهري جغرافية ص 208

(73) وجد الحديد في منطقة شاطبة وتكارش أنظر المراكشي المعجب ص 510 – 511 كما وجد في فريش أنظر ياقوت معجم ج 4 ص 259 ثم في أبذة من أعمال بلنسية ابن غالب م س ص 285 وإلبيرة الحميري م س ص 24

(74) His. de l'Esp.mus III p : 296 PROVENÇAL

(75) البكري جغرافية أوروبا والأندلس ص 127 128 – مجهول ذكر بلاد الأندلس ص 7

(76) ابن الكردبوس تاريخ الأندلس ص 130

(77) محمود إسماعيل سوسيولوجيا ج 2 ص 46

(78) ابن الأحمر بيوتات فاس الكبرى ص 21

(79) ذكر ابن حيان أثناء سرده لهجوم النورمان سنة 245 هـ ما يلي «وقد ذهب من مراكبهم أكثر من أربعين مركبا فلقيتهم المراكب التي كان قد أعدها قرقاشيش بن شكوح وخشخاش ومعها نيم النفط» أنظر المقتبس 2 ص 308 309

(80) الروض المعطار ص 110

(81) Loc op-cit p 273 provençal

(82) أنظر وصف الرازي للطواحين الموجودة على نهر قرطبة ص 64 65

(83) المقري نفح ج 1 ص 202

(84) الزهري جغرافية ص 223

(85) القلقشندي صبح الأعشى ج 5 ص 219

(86) لين بول قصة العرب في اسبانيا ص 129 طبعة دار المعارف بمصر (د ذ ت)

(87) سيديو تاريخ العرب العام ص 314

(88) ابن الأحمر بيوتات ص 25

(89) الونشريسي المعيار ج 5 ص 253

(90) يحيى بن عمر كتاب أحكام السوق ص 126 صحيفة معهد الدراسات الاسلامية بمدريد 4 سنة 1965

(91) يذكر ابن القوطية حوارا جرى بين الأمير محمد واحد باعة القلنسوات أنظر افتتاح ص 114

(92) ابن سعيد المغرب ج 1 ص 180

(93) السقطي الحسبة ص 63 باريز 1931 نشرها بروفنسال تحت عنوان – Un manuel hispanique de hisba

(94) ابن الأحمر م س ص 24 والقيطان تعني حوائل من الحرير تشبه الحبال الرقيقة .

(95) السقطي م س ص 64

(96) ابن الأحمر س ص 25

(97) نفسه ص 23

(98) ن م ص 23

(99) ابن عبدون : الحسبة ص 231 وكذلك ص 240

(100) نفسه ص 250
(101) يذكر الحميري عن الجليقي الذي أقطعه الأمير محمد بطليوس ما يلي «وأقام البناة عنده حتى ابتنوا له عدة مساجد ، وكان سور بطليوس مبنيا بالتراب»
(102) السقطي م س ص 64
(103) الدوري تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري ص 92 بيروت 1974
(104) ابن حيان 2 ص 176
(105) ابن حيان 3 ص 142
(106) محمود اسماعيل سوسيولوجيا ج 2 ص 48
(107) عندما ذهب عمر بن حفصون إلى تاهرت وجد خياطا أندلسيا، مما يدل على وجود جالية أندلسية في الدولة الرستمية
(108) الاصطخري كتاب المسالك والممالك ص 35 - 36 طبعة 1961 (د ذ م .)
(109) ابن غالب فرحة ص 283
(110) الحميري الروض ص 168
(111) ابن حوقل صورة الأرض ص 106
(112) الرازي جغرافية ص 67
(113) أبو الفدا تقويم ص 177 - ياقوت معجم ج 5 ص 119
(114) الرازي م س ص 65
(115) ياقوت معجم ج 3 ص 213
(116) العذري ترصيع ص 9
(117) ابن حيان 2 ص 195 ويذكر ما نصه «فدخل عليه هاشم بن عبد العزيز وهو جميل ثوبه اصفر طرازي»
(118) الهاشمي نظم وإدارة دولة بني أمية في الأندلس ص 27 ندوة ابن حيان
(119) ن م ص 27
(120) الاصطخري المسالك والممالك ص 35
(121) ابن عذاري البيان ج 2 ص 126 - 127
(122) المقري نفح ج 1 ص 202
(123) Provençal L'Esp. mus. au 10 eme siècle p 183
(124) ابن الأحمر بيوتات ص 23
(125) الحميري الروض ص 177
(126) هذا لاينفي وجود صناعات كمالية داخل الأندلس ولكننا نعتقد بضآلتها الخشني يتحدث عن سوق البزازين بقرطبة ويذكر أن أحد القضاة اشترى من هناك كساءً باهض الثمن أنظر قضاة ص 139
(127) الحميري م س ص 159
(128) أنظر كتاب الورع لعبد الملك بن حبيب (مخطوط) ورقة 182 وجه 2 ورغم أن هذا الفقيه توفي سنة 238 هـ فإن ما يذكره يوضح عقلية الفقهاء المالكين المتشددين والمناهضين لكل نشاط تجاري أنظر الرواية في الملحق رقم 14
(129) السقطي الحسبة ص 61 ويقول «والواجب أن تحسم لهم تلك العلة وتشد عليهم أبواب الربا»
(130) ابن الفرضي تاريخ علماء الأندلس ص / 161 ويذكر أن والد سعيد بن عمر أحد الفقهاء كان من مياسير التجار ويذكر ابن الأبار أن الفقيه أصبغ بن يوسف بن ناصح كان يختلف إلى الشرق تاجرا
(131) يحيى بن عمر أحكام السوق ص 114 - 115

(132) ابن عبدون الحسبة ص 231
(133) تقول هذه الأمثال «الحانوت هي . إن م تغد تعش» أنظر الزجالي أمثال العوام في الأندلس تحقيق محمد بنشريفة ص 245 فاس 1975
(134) الونشريسي المعيار ج 6 ص 184 وينقل عن ابن لبابة المعاصر للفترة موضوع الدراسة
(135) نوازل الأحكام (مخطوط) ص 56
(136) مجهول مخطوط تدوين عنوان رقم د 2198 ورقة 170 ويقول فيه «مسـ ـه وفيه تغيب بيد رجل ادعت أنها حرة من موضع سمته وإن متغيبا أغار على ذلك الجانب فسباها تلك الناحية وذكر الذي ألقيت بيده أنه ابتاعها من ذلك الجانب»
(137) هو قول ابن لبابة المعاصر لهذه الفترة. أنظر نفس المصدر والصفحة
(138) حول عقد ابتياع الرقيق أنظر الفشتالي تذكرة في علم الوثائق ملحق رقم 11
(139) عبد الملك بن حبيب التاريخ الكبير (مخطوط) أنظر الملحق رقم 7
(140) لين بول العرب في اسبانيا ص 92 93
(141) يحيى بن عمر أحكام السوق ص 134 135
(142) قالت العامة «لا سنع في حانوت ولا قطاع في التابوت» أنظر الزجالي م س ص 245
(143) لين بول س ص 92
(144) الونشريسي المعيار ج 6 ص 181 وهناك نص النازلة «وسئل ابن لبابة عن شرا الافرية والجلود واللحم وغير ذلك من الأسواق وأخبر بالفتنة التي كانت وكثرة الحرام واختلاطه مع الحلال فأجاب من ورع فلا يشتري من تلك الأسواق شيئا» أنظر ج 8 ص 187
(145) نفسه ص 172
(146) محمود اسماعيل سوسيولوجيا ج 2 ص 54
(147) Provençal His de l'Esp. Mus. Tom III p 301
(148) المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب ص 60 61 طبعة بغداد (د ت ص)
(149) أخطأ القزويني حين جعل سنة تأسيسها هي 230 هـ وهو لا يذكر المصدر الذي نقل منه هذا التاريخ أنظر آثار البلاد ص 177 وللمقارنة أنظر عذاري البيان ج 1 ص 177
(150) بدر دراسات ص 155
(151) البكري المغرب ص 70 ابن عذاري البيان ج 1 ص 136
(152) ياقوت معجم ج 5 ص 385
(153) ابن عذاري البيان ج 1 ص 169
(154) البكري س ص 60
(155) نفسه ص 70
(156) ابن عذاري م س 1 ص 169 ويذكر ما نصه «وفيها (سنة 300 هـ) قتل من تجار الأندلسيين بالقيروان أبو جعفر بن خيرون»
(157) طلفاح حضارة الأندلس ص 200 بغداد 1977
(158) ظلت العملة فضية فقط وكان «الطبل» هو المستعمل أنظر ابن الفقيه مختصر ص 88
(159) القوى البحرية والتجارية في حوض البحر الأبيض المتوسط ص 177 طبعة مصر (دذت)
(160) نفسه ص 16
(161) عبد الجليل الراشد العلاقات السياسية بين الدولة العباسية والأندلس في القرنين الثاني والثالث الهجري ص 148 - 149 الرياض 1969
(162) سالم ومختار العبادي تاريخ البحرية الاسلامية في المغرب والأندلس ص 67 بيروت 1971
ونعتقد أن النص الذي جاء به المؤلف كدليل على قوة البحرية وهو لابن خلدون يتعلق بعهد حكم

الناصر

(163) طرخان المسلمون في أوربا في العصور الوسطى ص 109 القاهرة 1966

(164) لويس س ص 164

(165) لويس ص 33

(166) محمود إسماعيل الاغالبة سياستهم الخارجية البيضاء 1978

(167) سالم والعبادي ص 148 ويذكر ابن حيان أنها وصلت آنئذ إلى 300 مركب ، انظر المقتبس 1 ص 144

(168) ابن عذاري البيان ج 2 ص 103 104 - ابن حيان س 2 ص 398 399

(169) VIARDOT Histoire des Arabes et des Maures d'Espagne. Tome I, p 146

(170) محمود اسماعيل م س ص 125

(171) Rosseewst Histoire d'Espagne tome I p 314 Paris

(172) طرخان المسلمون في أوروبا ص 203

(173) عنان دولة الاسلام في الأندلس ص 426 - طرخان المسلمون م س ص 201

(174) طرخان س ص 203

(175) عنان م س ص 341 342

(176) محمود اسماعيل سوسيولوجيا ج 2 ص 56

(177) ROSSEEWST Loc-op-cit p 371

(178) ابن حيان المقتبس ق 3 ص 88

(179) ابن حيان المقتبس ق 4 ص 78

(180) المقتبس ق 2 ص 164

(181) نفسه ص 276

(182) نفسه ص 277

(183) ن م ص 277

(184) محمود إسماعيل مغربيات ص 168 فاس 1977

(185) ابن حيان م س ص 269 ويذكر ما يلي «وقد كان الرازي ترك من الأمير المنذر الطف منزل»

(186) المقري نفح ج 3 ص 111

(187) ابن حيان ق 2 ص 164

(188) نفسه ص 276

(189) بالنثيا تاريخ الفكر الأندلسي ص 196

(190) محمود اسماعيل مغربيات ص 159

(191) ابن حيان م س ص 269

(192) مختصر كتاب البلدان ص 84

(193) ابن خرداذبة المسالك والممالك ص 153

(194) لومبار الاسلام في عظمته الأولى ت ع ص 200 بيروت 1977

(195) ابن حيان س ص 265

(196) من أشهر الجواري تلك التي تذكرها جميع المصادر وهي الجارية «قمر» التي اشتراها من الشرق أنظر المقري نفح ج 3 ص 140 141 وكذلك سيمون حايك الناصر لدين الله ص 226 طبعة 1962 (د ذ م)

(197) ابن الابار الحلة السيراء ج 1 ص 157

(198) مجموعة من الدارسين : الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية ص 65 - حاطوم تاريخ العصر الوسيط

ص 274

(199) ابن غالب فرحة ص 283 - ياقوت معجم ج 5 ص 119

(200) أنظر ذلك عند يحيى بن عمر وقد نقلها الونشريسي وهاك نصها «وسئل يحيى بن عمر عن القوم يكثرون في المركب فيشحنونه ثم يدفعون من المرسى فيتجرون ما شاء الله ثم تردهم الريح إلى المكان الذي ركبوا منه وإلى غيره من المواضع فأجاب إن كان كراؤهم على أن يقصعوا البحر مثل الكرا إلى صقلية والأندلس ...» أنظر المعيار ج 8 ص 311

(201) سالم تاريخ مدينة المرية الاسلامية ص 28 بيروت 1969

(202) سالم تاريخ البحرية الاسلامية في المغرب والأندلس ص 61

(203) المقدسي أحسن التقاسيم ص 229

(204) سالم تاريخ مدينة ألمرية ص 109

(205) VILAR Sur le féodalisme p 38

الفصل الثالث

البنية الاجتماعية

دأب معظم الباحثين على دراسة المجتمع الأندلسي انطلاقا من منظور يرتكز على العصبية أو الطائفية، فتحدثوا عن طبقة «المولدين»، و«العرب» و«البربر» و«المستعربين» وغيرهم ولعل من أبرز الأسباب التي كانت وراء تبنيهم لهذا التصنيف، طبيعة الحقبة الاقطاعية التي غالبا ما ترافقها السخائم العصبية والنعرات القبلية، ومن ثم فإنهم عزلوا طبقات المجتمع عن جذورها الاقتصادية التي أفرزتها ولكن فاتهم أن معظم تلك العصبيات لم تكن إلا ستارا يحجب الصراع الاقتصادي الاجتماعي وإذا كانوا يرتكزون على نصوص تاريخية تثبت تأثير العصبية في التصنيف الاجتماعي، فإن تمحيصها ورؤيتها من خلال تفاعلها مع الأحداث بكيفية شمولية لايمكن إلا أن تزكي ذلك الصراع الذي كان وراءه تفاقم الاقطاع، فظهر في شكل صراع «عصبيات»

ولا أدل على خطإ دراسة المجتمع الأندلسي وفق منظور عنصري، وتحديد «الطبقات» الاجتماعية على أساسه، أن داخل هذه «الطبقات» نفسها وجد تفاوت اجتماعي واضح فالمولدون شكلوا السواد الأعظم من الفلاحين والزراع المرتبطين بالأرض، ولكن بعضهم شغل أسمى وظائف الدولة كمنصب القضاء(1) وظهر من بينهم بيوتات أرستقراطية(2)، بل أصبحوا أمراء الثغور(3)، وبرز منهم فقهاء هيمنوا على سياسية الامارة(4). وهذا ما حدا بأحد الباحثين(5) إلى القول بأن

التمييز بين المولدين والعرب صار بعد فترة من الفتح أمراً في غاية الصعوبة

وتقلد المستعربون أيضا مناصب الدولة الهامة،فاستولوا في عهد الأمير محمد على شؤون الدواوين(6) ، وامتلكوا الضياع في الوقت الذي اشتغل قسم منهم في حرف وضيعة

ولم يخل نسب البربر دون وصولهم لأسمى وظائف الدولة وتصدرهم قمة السلم الاجتماعي(7) ، ((فكان فيهم أمراء وقواد وعلماء وقضاة وكتاب وصالحون وأولياء))،بل أصبحوا في الحقبة التي ندرسها زعماء الكيانات الاقطاعية المستقلة(8) في الثغور ، بينما ظلت الأكثرية تحت رحمة المقطعين من الارستقراطية العسكرية

كما أن اليهود احتلوا مكانة اجتماعية مرموقة بالرغم من أنهم اعتبروا أحط عناصر المجتمع من الناحية العرقية(9)

أما العنصر العربي ، فإن فئة هامة منهم استأثرت بوضعية اجتماعية متألقة ، بينما ظل قسم منهم يحترف الفلاحة وخدمة الضياع وغزل الكتان وبيع لبن البقر(10) ، وهو ما يفسر مشاركتهم في الثورات الاجتماعية

من ذلك يتضح خطأ التصنيف الاجتماعي على أساس عنصري ، في حين يظل نمط الانتاج وحيازة الأرض هما الاساس الموضوعي لهذا التصنيف ؛ ومن ثم يمكن استجلاء الطبقات التي شكلت المجتمع الأندلسي خلال النصف الثاني من القرن الثالث الهجري

والواقع أن استقصاء البناء الطبقي لهذه الحقبة تعتوره بعض الصعوبات نظرا لقصرها إذ لم تتجاوز نصف قرن ، ولهشاشة القاعدة الاقتصادية التي قامت على أساسها الطبقات الاجتماعية ، بالاضافة إلى النعرات العصبية التي ظهرت بشكل بارز ومع ذلك يمكن صياغة الهرم الاجتماعي في هذه الفترة استنادا إلى نمط الانتاج السائد على الشكل التالي

في قمة الهرم الاجتماعي وجدت الطبقة الارستقراطية الاقطاعية(11) بشرائحها العسكرية والبيروقراطية والدينية وقد أسلفنا القول أنها حازت على الاقطاعات ، وأصبحت بفضلها أغنى الفئات الاجتماعية على الاطلاق ، مما ساعدها على بسط نفوذها السياسي رغما عن أنها كانت تشكل أقلية صغيرة

ويأتي العسكر الذين استولوا على زبد الأراضي في مقدمة شرائح هذه الطبقة ويمكن تصنيفهم حسب معطيات الحقبة إلى ثلاثة أصناف قادة الجند النظامي مثل قادة الصوائف ، وأصحاب الخيل ، وهم الذين اشتهروا غالبا بولائهم للنظام القائم ، ثم قادة العسكر الذين انفصلوا عن الحكم المركزي وأسسوا كيانات مستقلة ،

وأخيرا الجند المجلوب من الأطراف الهامشية

ففيما يتعلق بقادة الجند النظامي ، يلاحظ أنهم اكتسبوا مركزا اجتماعيا ساميا ، وشكلوا ارستقراطية متغطرسة منعزلة عن المجتمع ويعد قائد الصوائف هاشم بن عبد العزيز العينة التي يمكن أن نستخلص منها أحوالهم الاجتماعية فقول ابن حيان(12) بأنه «أرفع هذه الطبقة كلها قدرا» ينهض قرينة على مركزه الاجتماعي المتألق ، ولا غرو فطالما تبجح بأنه «صاحب دنيا»(13) ، وحسبنا أنه جمع بين وظيفتي القيادة والوزارة في آن واحد ومن مظاهر ترفه أنه جعل لأبنائه بعض المؤدبين(14) ولا يخامرنا شك في أنه اكتسب هذه الوضعية بفضل ما امتلكه من اقطاعات شاسعة(15) جعلته يهيمن على شؤون السياسة هو وأبناؤه(16)

وتذكر المصارد اسم قائد عسكري آخر هو مضي بن تيملت ، فتنعته بأنه «كان عارفا بأمور الحرب وله تقدم عند السلطان»(17) ، وهذا النص بالغ الدلالة في الكشف عن الوضعية الاجتماعية الممتازة التي احتلها العسكر ، وهو أمر بديهي في مجتمع اقطاعي يتميز بوجود سلطة مركزية ضعيفة اعتمدت كليا على قادة الجيش لانقاذها من السقوط

وبرزت في قمة الهرم الاجتماعي كذلك عائلات اقطاعية استمدت مكانتها من أفرادها الذين اشتغلوا في قيادة الجيوش السلطانية مثل أسرة ابن أبي عبدة(18) التي صارت «بيت جلالة وعزة»(19) ، واعتبرها ابن خلدون(20) من البيوتات الشهيرة ، فنعت رجالاتها «بالكبار»

ونفس القول ينسحب على بيت بني أضحى ، اذ يرجع الفضل في المكانة الاجتماعية المرموقة التي احتلها إلى القائد العسكري ابن اضحى الذي شغل منصب ولاية البيرة فضلا عن أنه كان «من أكبر رجال الأجناد»(21) ولذلك غدا بيته «بيت أصالة مما يغني عن الاطالة»(22)

أما قادة العسكر الذين انفصلوا عن قرطبة وأسسوا إمارات مستقلة ، فقد احتلوا مركزا اجتماعيا هاما نتيجة حيازة الأرض بحد السيف فصاحب اشكونية أصبح له ترتيب وابهة ورجال شجعان ، وعدة موفورة ، وأحاط نفسه بمجموعة من الكتاب والمستشارين(23) ، كذا الحال بالنسبة للزعيم العسكري الذي استقل بناحية قسطلونة اذ اتخذ الحشم والاتباع ، وبنى البنايات الفخمة(24) ، وصار يعيش في قصر فوق اعمدة من الرخام ، غطيت جدرانه بزخارف من المرمر والذهب ، واشتمل على كل ما تشتهي النفس من النعيم(25) أما ابن حجاج المستقل بامارة اشبيلية فقد تشبه بإقطاعيي أوروبا ، فاتخذ لنفسه جملة من الاتباع ، وأحاط نفسه

بالفرسان ، وجعل قضاء خاصا بإمارته وصارت دور الطرز تطرز أثوابا رفيعة القيمة يكتب عليها اسمه[26] ، حتى غدا «رئيسا بعيد الهمة»[27] وأكسب بيته مركزا اجتماعيا مرموقا عده ابن الخطيب من ((بيت النباهة الأربعة))[28]

ولم يشذ عن هذه القاعدة قادة العسكر المستقلين في الثغور فبنوقسي شيدوا القصور وتوافرت لهم النعم ، وتكاثرت عليهم الخيرات[29] ولا نشك في أن هذه الثروات تكونت لديهم بفضل تملكهم الأراضي ، إذ أن اقطاعاتهم اتسعت حتى تداخلت مع أراضي أمراء الاقطاع المسيحيين[30] ومما يدل على أثر الاقطاع في الوضعية الاجتماعية أن بيت بني ذي النون البربري لم يكن له قبل الحقبة الاقطاعية قيمة اجتماعية ، ولكن ابتداء من حكم الأمير محمد أصبح بيتا «ذا نباهة» على حد تعبير ابن سعيد[31]

ويفسر تصدر قادة العسكر المستقلين الهرم الاجتماعي نعت المصادر لهم بلقب «أمراء» مثل عبد الرحمن بن مروان الجليقي الأمير الأول ، لامارة بطليوس[32] ، وأحمد بن مسلمة الذي ورث إمارة اشبيلية[33] ويحيى بن صقير الذي لقب بأمير العرب[34] ، فلا عجب أن يصبح مصطلح «أمير» نغمة متواترة في حوليات العصر

أما العسكر المجلوب من المناطق الهامشية والمتكون من الصقالبة وبعض المرتزقة الوافدين من بلدان أخرى فإنهم تبوأوا وضعا اجتماعيا يحسد عليه ، فاستحوذوا على الأراضي الشاسعة ، وسخروا فيها العبيد[35] كما ارتبطوا بخدمة البلاط وارتقوا في أعلى مناصب الدولة ، حيث أسند إليهم الأمير عبد الله مهام إدارة الديوان وقيادة الحرس السلطاني[36]،ووضع فيهم كامل الثقة بأن خولهم مهمة إدارة القصر ، فقوي نفوذهم وصاروا يلعبون دورا سياسيا خطيرا

يتبين مما سبق ذكره ، أن العسكر شكلوا إحدى شرائح الارستقراطية الاقطاعية التي تسنمت الهرم الاجتماعي وإذا كان وضعهم أقرب إلى الثبات لارتكازهم على عصبيات يزعمون الدفاع عنها ، فإن أساسهم الاقتصادي تميز بالضعف والهشاشة نتيجة الحروب الاقطاعية التي أسفرت عن تجريد كثير منهم من ممتلكاتهم طبقا لقانون الغلبة ، ونتيجة المصادرات التي تعرضوا لها كما أن قوة الحكم المركزي التي بدأت في الظهور مع نهاية القرن الثالث الهجري شكلت إحدى أسباب انهيارهم ، وهذا ما يفسر زوال نفوذهم في عصر الخلافة

وتدخل شريحة الأمراء وأقربائهم المروانيين ضمن شرائح الارستقراطية وقد سبقت الاشارة إلى ما حازت عليه الأسرة المالكة من ضياع ومنيات شيدوا فيها

قصورهم ، وسخروا فيها أقنانهم ؛ ولذلك نعموا بمكانة اجتماعية لا يعادهم فيها إلا العسكر وصارجو البذخ والاسراف هو المخيم في بلاطاتهم ، وأصبحت ظاهرة الجواري والغلمان والموسيقى والخمور مسألة مألوفة في حياتهم اليومية ، ومعبرة عن مظاهر ترفهم ، كما عبرت عنها رغبتهم في ارتداء الأثواب المطرزة واقتناء الحلي والمجوهرات وطلب السلع الفاخرة «الأجنبية» ومن مظاهر أبهتهم أيضا ما تمتعوا به من دور فخمة مجهزة بأكمل جهاز وعدة وقد جعل الأمير محمد مثلا لاخوته ما يلزمهم من خدم وإماء،وأجرى عليهم الأرزاق السنية(37)

وتمتع أقرباؤهم بنفس الوضعية بفضل الانعامات والأرزاق التي ظلت تؤدى لهم بطرق منتظمة من طرف الامارة ، فضلا عما تدره عليهم غلات ضياعهم وزاد اعفاؤهم من أداء الضرائب وتأسيسهم لنقابة(38) يمثلهم فيها أحد المروانيين من تحسين وضعيتهم التي غدت لا تقل أهمية عن وضعية الأمراء أنفسهم(39)

وتندرج شريحة موظفي الدولة من حجاب ووزراء وكتاب وولاة في عداد الارستقراطية الاقطاعية.وقد استمدت مكانتها من حاجة الامارة إليها في تسيير شؤون الادارة ، وازداد نفوذها بفضل ما حظيت به من إقطاعات أقطعهم إياها الأمرء الذين حرصوا على اختيار وزرائهم وولاتهم من ذوي الجاه والشرف

وتحفل المصادر بأسماء بيوتات نبيهة انحصرت فيها الأعمال الادارية كبيت بني شهيد الذي تصرف أفراده في الخطط السنية من إمارة وحجابة وكتابة إلى انقراض الدولة الأموية(40) ، غير أن نفوذه الاجتماعي تزايد خلال النصف الثاني من القرن 3 الهجري ونفس القول ينسحب على بيت بني حدير الذي برز دوره في عهد الأمير محمد وبقي أفراده يتقلبون في المناصب الكبرى حتى عصر الخلافة(41) ، وهذا ما جعل المؤرخين ينعتون الحاجب موسى بن حدير بأنه من عظماء الدولة(42)

كما برز بيت بني وانسوس وهو من البيوتات البربرية الكبرى(43) وكانت هذه الأسرة قد اعتزلت الحياة السياسية في الحقبة السابقة التي سادت فيها «صحوة بورجوازية» ، ولكنها عادت إلى الظهور خلال هذه الفترة ، وتمكنت من استرداد مكانتها عندما تولى أحد أفرادها وهو سليمان بن وانسوس خطة السوق للأمير محمد(44) ، وخطة الوزارة للأمير عبد الله «فجل قدره في الدولة»(45)

وقدر أيضا لبيت بني غانم أن تسمو منزلته الاجتماعية لما شغله أفراده من مناصب الدولة مثل الوليد بن غانم الذي علت مكانته(46) ، ومحمد بن عبد الحميد بن غانم الذي عد «من أهل الخير والشرف»(47) ولاريب أن احتكار هذه الأسرة لمختلف

الوظائف جعل نفوذها قويا في المجال السياسي وبالرغم من أن النصوص تلوذ بالصمت حول الاقطاعات التي حازتها ، فإن نعتها بالخير والشرف بالغ الدلالة في الكشف عن أهمية أملاكها العقارية

ومن البيوتات الأخرى التي اشتغلت بوظائف الدولة ، وتألقت مكانتها الاجتماعية ، بيت بني بسيل(48) وبني فطيس(49) اللذان ترددا في الحوليات التاريخية باستمرار ، مما يدل على أهميتهما ، كذا بيت بني زيد الذين «جمعوا بين النبل والفروسية»(50)

وتمكنت هذه العائلات الاقطاعية بفعل احتكارها لوظائف الدولة من جمع ثروات هائلة أضافتها إلى ما استثمرته من أملاكها العقارية ، فصارت تحتل موقعا هاما في الخريطة الاجتماعية.وكثيرا ما لجأت إليها الامارة في حالة فراغ خزينة الدولة لتنقذها من الأزمة الاقتصادية(51) غير أن مكمن الضعف في هذه الشريحة الاجتماعية تجلى في تنافسها كما سنفصل - وتغير الأمراء ، مما جعل أساسها الاقتصادي هزيلا أيضا وإذا كان نفوذ بعض العائلات استمر في عصر الخلافة ، فإن تبدل الأمراء غالبا ما أفضى إلى عزل بعض أفرادها(52)

ويأتي الفقهاء أيضا في مقدمة الهرم الاجتماعي ولا يتأتى فهم تواجدهم في هذا الموقع بمعزل عن تشابك مصالحهم مع الأمراء والعسكر الذين كانوا يبحثون عن سند ديني بغية تدعيم نفوذهم لمواجهة نقمة الطبقات المتذمرة ومن القرائن التي تثبت الارتباط الوثيق بين الأمراء والفقهاء ما أورده أحد المؤرخين(53) عن الأمير محمد الذي «كان مكرما لاعلام الناس ، مقدما على طبقاتهم ذوي الفقه والعلم منهم ، يرفع مجالسهم ويزلف وسائلهم» ، في حين يتجلى الارتباط بين العسكر والفقهاء من خلال المكانة التي احتلها هؤلاء لدى قادة الجند(54) لذلك لايمكن أن نعزو أسباب هذه الصلة الوثيقة إلى حاجة الأمراء لهم في صراعهم ضد المسيحيين كما زعم أحد الباحثين(55) ، أو ما زعمه آخر(56) من أن علة ذلك تكمن في نفوذهم الروحي على العامة ، ومن ثم تخوف الأمراء منهم بل نميل إلى الاعتقاد أن المصالح الاقتصادية هي التي نسجت خيوط هذا التقارب

وعلى أي حال،فقد احتل الفقهاء مكانة طيبة في السلم الاجتماعي وتتحدث كتب التراجم بإسهاب عن وضعيتهم الممتازة(57) ، فحوشب بن سلمة الذي تولى القضاء في طليطلة «كان ذا قدر عظيم ومال عريض وجاه جليل»(58) ، وعد فقيه آخر «من أهل الجاه والوفر»(59) ومن مظاهر ثرائهم أن بعضهم تشبه بالملوك فارتدى أزياءهم ، ووقف على رأسه الوصفاء(60) ووصلت حياة البذخ بأحدهم

إلى اتخاذ عشرين جارية ، كل جارية بخمسمائة دينار أسكنهن في الطبقات العليا من منزله الفخم(61) وتتجلى مظاهر ترفهم في إقامتهم بمنيات الأمراء مثل الرصافة(62) ، ومنية عجب(63) ، وبلاط مغيث(64) ، وفي تخصيص أموالهم لبناء المساجد(65) ، هذا في الوقت الذي اشتدت فيه أزمة السكن لدى الطبقات المستضعفة

ولا ريب في أن المال وملكية الأرض أكسبهم سلطة اجتماعية(66) بفضل ما حصلوا عليه من إقطاعات وما أغدقه عليهم الأمراء من هبات حتى أن أحدهم ألف كتابا في قبول جوائز الأمراء(67)

وإذا كانت الوضعية الاجتماعية للفقهاء الرسميين المرتبطين بالامارة بلغت هذا الشأن العظيم،فهل حظوا بنفس المكانة في الامارات الاقطاعية المستقلة ؟

يبدو أن الروايات التاريخية لا تجيب إجابة شافية لأن المصادر ذات الاتجاه الرسمي لم تحفل إلا بالفقهاء المحيطين بالأمير ولحسن الحظ فإن الخشني أمدنا بمعلومات رغم شحتها فإنها مع ذلك تؤكد أن حيازة الثروة والأرض أعطى للفقهاء في الكيانات المستقلة مكانة اجتماعية هامة ففي إمارة بطليوس التي أقطعت لابن مروان الجليقي حصل الفقهاء على ثروات مادية هائلة ، وسيطروا على الحياة السياسية حيث فوضت إليهم أحكام المدينة(68) ، وتقرب إليهم المقطعون لإصباغ الشرعية على حكوماتهم ، وهذا ما تجلى في إمارات بطليوس(69) ، اشبيلية(70) ووشقة(71)

نستخلص إذن أن الفقهاء تصدروا السلم الاجتماعي ، وكونوا شريحة من الطبقة الارستقراطية الاقطاعية ، غير أن مركزهم اتسم بعدم الثبات نظرا لتبدل الأمراء وتغير مذاهبهم التي تأرجحت بين مالكية متزمتة ومالكية متفتحة ، وهذا ما يفسر سوء وضعيتهم إبان عهد الخليفة الناصر كما يفهم ذلك من خلال موقفه المناوىء لهم(72)

وبحكم علاقات التبعية الناجمة عن العلاقات الاقطاعية ، ظهرت شريحة ارتبطت بالطبقة الاقطاعية بواسطة الولاء ، ويتعلق الأمر بالمصطنعين الذين تعاظم دورهم إبان هذه الفترة فما هي طبيعة الاصطناع وهل لها علاقة بالولاء الشخصي الذي عرفه الاقطاع الأوروبي ؟

يرى «بروفنسال»(73) ويجاريه في ذلك «شالميطا»(74) أن الاصطناع هو نوع من الارتباط من جانب شخص تجاه آخر ، وهو ارتباط ولاء شبيه بنظام الولاء في النظام الاقطاعي الأوروبي بينما ذهب مؤنس(75) إلى القول بأن الاصطناع شبيه

بنظام الولاء الروماني Patrocium،في حين مال أغلب الباحثين إلى تشبيهه بنظام الانتفاع Benefactoria أو Baheteria الذي ساد الممالك النصرانية في شمال الأندلس ، وهو ما ينسجم مع ترجمة صاحب القاموس اللاتيني لمصطلح Benefacer بلفظ اصطنع(76)

ويبدو أن هذه الآراء معقولة إذ تؤكد على علاقات التبعية والولاء التي سادت الأندلس.غير أننا لا نجاري تمييز «شالميطا»(77) بين الاصطناع في الأندلس ونظام الموالي الذي عرف في الشرق بدليل أن كلمة «مولى» وجدت أيضا في نفس المناطق التي عرفت نظام «البنيفا كتوريا» وعرفت باسم Mollatus ، هذا فضلا عن أن الاصطناع نفسه عرف في الشرق الاسلامي الذي ساد فيه نظام الولاء(78) كما لا يجب إغفال عامل مهم ، وهو أن الدولة الأموية في الأندلس احتفظت بتقاليدها الشرقية وأكثر من ذلك فإن ابن خلدون الواسع الاطلاع على الحضارة الاسلامية لم يميز بين المولى والمصطنع(79) وأسلم الآراء التي أوردها الباحثون حسبما نعتقد ما استخلصه أحدهم(80) حين ذهب إلى القول بأن الاصطناع هو استمرار لنظام الحماية Patronat الذي عرفته الأندلس إبان العصر القوطي مستندا في رأيه على كون المسيحيين الداخلين في ولاء بني أمية كانوا من قبل يدينون بالولاء للبيت القوطي الحاكم ، ثم عقدوا بعد الفتح معاهدات مع المسلمين تقوم على أساس الالتزام بالولاء(81) ، وهذا ما يتوافق مع ما ذكره البعض من أن الاصطناع هو رق المنعم عليه للمنعم(82)

وعلى أية حال ، فقد تنافست الارستقراطية في امتلاك المصطنعين ، وكان قصب السبق في الاستئثار بهم من نصيب الأمراء ، إذ اشتهر الأمير محمد بأنه «كان جميل العائدة على مواليه وصنائعه ، يغدق عليهم بخيراته»،بل عينهم في وظائف الدولة بالرغم من جهلهم لتسييرها وإدارتها مثل الكتابة(83) ، وحتى الوزارة(84) . كما جبل الأمير المنذر هو كذلك على اصطناع الرجال(85) ، ولم يشذ الأمير عبد الله عن هذه القاعدة(86) وفي الثغور جرى اصطناع عائلات برمتها لصالح الامارة مثل عائلة بني قسي التي اصطنعها الأمير محمد(87) ، ولما تمردت عليه اصطنع عائلة التجيبيين لمواجهتها ، وأناط بها مهمة التصدي للهجمات النصرانية(88)

وبالمثل ، جرى اصطناع الأشخاص لدى العسكر المقطعين على نطاق واسع خاصة ابن حجاج صاحب اشبيلية الذي «اجتبى الأموال واصطنع الرجال»(89) وعلى غراره سار صاحب إمارة جيان(90) كما اصطنع هاشم بن عبد العزيز الرجال وقدم لهم جسام الأيادي ، ولو أنهم تمردوا عليه أحيانا(91) .

ولا نعدم من النصوص ما يثبت استئثار الفقهاء بالصنائع(92)، وفي نفس الوقت لا نستبعد ملكية موظفي الدولة لهم بالرغم من افتقارنا لنصوص واضحة

والواقع أن هذه الشريحة الاجتماعية عرفت وضعية جيدة، فاستفاد المصطنعون والموالي من الاقطاعات، ومنهم من تقلد المناصب السامية التي سعت الامارة إلى حصرها فيهم وفي أبنائهم وأعقابهم(93)، فأصبحوا ذوي نفوذ اجتماعي كبير وهذا ما يفسر استحواذ التجيبيين وبني قسي على أراضي الثغر الأعلى ولعل الاصطناع كان أقصى ما يطمح إليه الفرد في المجتمع الأندلسي، وهذا ما يستشف من موقف ابن حفصون، فبعد المصالحة التي تمت بينه وبين الامارة ألحق أولاده في مصاف المصطنعين بقرطبة(94) وتلك قرينة أخرى على مكانتهم السامية في المجتمع الأندلسي إبان سطوة الاقطاعية

مجمل القول أن الارستقراطية الاقطاعية بشرائحها العسكرية والأميرية والبيروقراطية والدينية هي التي تسنمت الهرم الاجتماعي الأندلسي في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري ويعزى ذلك إلى استحواذها على الأراضي أو تقلدها لوظائف الدولة وبهذا الوزن الاجتماعي ستلعب دورا موجها في التاريخ السياسي ولكن أساسها الاقتصادي ظل هشا ومتعرضا لتغييرات الظروف

وإذا كانت هذه الطبقة قد عرفت أوج نفوذها إبان هذه الفترة، فإن الطبقة الوسطى التي يمكن أن نطلق عليها إسم «البورجوازية الأندلسية»(95) عرفت أفولا وتراجعا واضحا على الصعيد الاجتماعي ويفسر هذا التراجع بالظروف التي أفرزتها الاقطاعية متمثلة في انعدام الأمن الذي هو الشرط الأساسي لنشاطها، وخراب الطرق، وبقاء حيازة الأرض حجر الزاوية في تحديد الوضع الطبقي

وشملت هذه الطبقة شرائح شتى من كبار التجار، وأرباب الحرف، وأصحاب الكتابة من المستعربين، بالاضافة إلى بعض أعوان الدولة وذوي المهن الحرة كالأطباء وبعض الأثرياء الذين ادخروا الأموال دون توظيفها في مشروعات اقتصادية

والجدير بالذكر، أن التجار عانوا من معطيات داخلية وخارجية؛ تمثلت الأولى في انعدام الأمن نتيجة الحروب التي استعرت بين زعماء الامارات الاقطاعية، وتفشي اللصوصية، وتدهور الطرق التجارية، وتعدد الحواجز السياسية أما المعطيات الخارجية فتمثلت في تحول تجارة البحر المتوسط لصالح «دار الحرب»، وتفاقم الخطر النصراني، وهذا ما جعل السلطة تشتط في فرض الضرائب عليهم، مما ألحق بهم أضرارا بالغة جعلت أغلبهم يفضل الهجرة من الأندلس كما سلف القول

ونتيجة خراب الطرق، واشتداد حركة القرصنة، لاقى التجار المشتغلون في

تجارة الترف بعيدة المدى صعوبات جمة ، ولذلك لم يقوموا بنشاط تجاري فعال بالمقارنة مع الفترات السابقة وفي عهد الأمير عبد الله عانوا من مضايقات شديدة أسفرت عن انحسار دورهم التجاري في خدمة البلاط مصداق ذلك ما ذكره ابن حيان عن خروج التاجر الرازي من الأندلس بمجرد وفاة الأمير المنذر سنة 275 هـ(96) كما أن صمت المصادر عن ذكر نشاطهم دليل على تدهور وضعيتهم الاجتماعية أما التجار الصغار في الداخل فقد عانوا من اضطهادات السلطة الاقطاعية ، وابتزاز العسكر وكبسهم للأسواق ، فأفلست تجارتهم حتى صاروا جزءا من الطبقة الدنيا

ولسوء الحظ ، فإن المصادر أحجمت عن ذكر الموقف الذي جابهت به شريحة التجار السلطة ومن الطبيعي أن تكون مطالبها الأدنى متمثلة في إيجاد الأمن الداخلي والسلم الخارجي والعدالة وتخفيض الضرائب ، وهو ما يشبه موقف الطبقة الوسطى في المجتمع الأوروبي(97) ولكن صمت المراجع دليل على انعدام دورها حيث شكلت حسب تعبير أحد الباحثين(98) «بورجوازية فعلية بدون وجود معترف به» ويعزى ذلك إلى كونها لم تستفد من معطيات الحقبة السابقة التي شجعت فيها الامارة التجارة وهيأت المناخ الملائم لها كما يعزى ذلك إلى تكوينها الهجيني حيث ضمت عناصر غير متجانسة وغالبا ما أفضت هذه الحالة إلى تكريس تناقضاتها الداخلية هذا فضلا عن المضايقات التي لاقتها من جانب السلطة وقادة العسكر الذين لم يهتموا سوى بالأرض وريعها ، أو اقتصروا على طلب بضائع الترف من التجار الأجانب

وبديهي أن تنحط وضعية أرباب الحرف والصناعات فتقلص عملية استخراج المعادن وكساد الاقتصاد المحلي ، أسفر عن إغلاق مصانعهم ، فتحولوا إلى العمل اليدوي الفردي ، واضطروا إلى تسريح صناعهم الذين أصبحوا عرضة للبطالة وزادت أوضاعهم سوءاً نتيجة ارتفاع الأسعار وانخفاض الطلب على المواد المصنوعة إذ لم يعد الطلب يهم سوى صناعة الأسلحة ، ومع ذلك خربت دور صناعتها نتيجة الدمار الذي خلفته الحروب الاقطاعية(99)

وضمت الطبقة الوسطى بعض موظفي الدولة كأعوان صاحب المدينة والعرفاء الذين تدهورت وضعيتهم الاجتماعية فتعرضوا لمناوءة السلطة مصداق ذلك نعت المحتسب لهم بأذم الصفات(100) كما أن صاحب الأشغال الخراجية رغم المكانة الاجتماعية التي احتلها فإنه صار عرضة للمصادرة(101) وأصبح خلال هذه الفترة في مرتبة ثانوية مادام أن أغلب الأراضي أقطعت ، ولم يعد يؤدى عنها الخراج

وإذا كانت الشرائح السابقة قد فقدت دورها في المجتمع الأندلسي ، فإن ثمة شرائح أخرى تمكنت من تكوين رأس مال هام دون أن تعمل على توظيفه فتلعب بالتالي دورا في الاطاحة بالارستقراطية العسكرية ، بل جرفها التيار الاقطاعي معها ونذكر من بينها التجار اليهود والأطباء والشعراء إضافة إلى بعض الانتهازيين الذين استغلوا ظروف الحروب الداخلية والخارجية للاستفادة منها. وقد جمع بين هؤلاء جميعا قاسم مشترك هو العمل على كسب المال دون توظيفه في تنمية النشاط التجاري أو مشروعات اجتماعية. ومرد ذلك يرجع أساسا إلى المعطيات غير الملائمة ، وانسجام مواقفهم مع السلطة الاقطاعية أو الأمراء المقطعين

نفصل ذلك فنقول بأن التجار اليهود بعد ممارسة نشاطهم التجاري على نطاق واسع في عصر «الصحوة البورجوازية» ، اجتهدوا في إخفاء ما اكتسبوه من أرباح(102) نظرا للأوضاع الجديدة التي عكستها هيمنة الاقطاعية وعندما شعروا بفقدان دورهم عملوا على استغلال ظروف الحرب في بيع الأسرى كعبيد ، وافتداء بعضهم بالمال ، ثم بيعهم بعد ذلك بالربح(103) ولهذا ظلوا محافظين على بعض مصالحهم الحيوية

أما شريحة الأطباء فتميزت بوضعية غير متجانسة ، ويظهر أن أقلية استغلت ما جمعته من أموال في اقتناء الضياع فأصبحت في عداد الارستقراطية الاقطاعية ذكر ابن جلجل(104) أن حمدين بن أبا «كان لايركب الدواب إلا من نتاجه ولا يأكل إلا من رفعه ولا يلبس إلا من كتان ضيعته ولا يستخدم إلا بتلاء من أبناء عبيده» لكن أغلبية الأطباء اقتصرت على تكديس الأموال وجمعها ، فالطبيب الحراني الذي وفد من الشرق أدخل معه معجونا بيع السقية منه بخمسين دينارا لآلام الجوف «فكسب به مالا»(105) ولعل ثروته الطائلة كانت وراء تشييده للمسجد المنسوب إليه وهو مسجد الحراني(106) وهناك أطباء حازوا الأموال والعقار والشهرة(107) ، بل منهم من تولى مناصب الدولة(108) فتبوأوا مكانة اجتماعية هامة غير أن «سلطة المال» لم تمكنهم من أن يلعبوا دورا سياسيا بالقياس إلى حيازة الأرض

وثمة شريحة أخرى اكتسبت الأموال ، واستفادت من معطيات الحقبة الاقطاعية ، وتتمثل في الشعراء ذلك أن زعماء الكيانات الاقطاعية المتناحرة استعملوهم كأداة للدفاع عن مصالحهم واستغلوهم ضد منافسيهم ، كما استخدم شعرهم كتعبير عما يطمحون إليه من شهرة ، وما ولعوا به من مظاهر الأبهة التي تضفي هالة من العظمة على كياناتهم واعتاد الأمراء على تقريب الشعراء

وتبجيلهم ، لذلك استفادوا من انعاماتهم وهباتهم التي كانت غالبا على شكل أموال وليس إقطاعات وقد اشتهر الأمير المنذر بإغداقه على الشعراء(109) وتذكر بعض المصادر أنه أنعم على أحدهم جاء خصيصا لتهنئته بعمره ، فعارضه بعض جلسائه لكثرة عطائه فلم يكن من الأمير إلا أن عاتبهم وزاد الشاعر المهنيء حصة أخرى تعادل الأولى(110)

ومن القرائن على كثرة الانعامات التي حظي بها الشعراء ما جاء في رواية عن محمد بن عبد العزيز العتبي شاعر الأمير محمد الذي صب في حلقه قدحا من الشراب دون أن يباشر شأفة الكأس فأمر الأمير أن يملأ له دنانير(111) وفي رواية أخرى عن الأمير المذكور أن أحد الشعراء قدم عليه من الشرق محتالا من أجل التكسب ، ورغم فطنة الأمير إلى قصده فإنه تجنبا لما يمكن أن يشاع عن بخله في الشرق أمر له بخمسمائة دينار وازنة(112) ويفهم من بعض الاشارات أن بعض الشعراء كسبوا بمهنتهم ثراء فاحشا مكنهم من تقلد وظائف سامية في الدولة ، وتعلقوا في حبال الخدمة إلى أن بلغوا مكانة اجتماعية هامة(113)

أما الامارات الاقطاعية الخارجة عن سلطة الحكم المركزي فقد تنافس زعماؤها في جلب الشعراء إلى بلاطاتهم ، وأبرزهم في هذا الميدان صاحب اشبيلية الذي قصده الشعراء من كل صوب(114) ، وبقي بعضهم يعيش في كنفه إلى أن لفظ أنفاسه الأخيرة(115) ووجد الشعراء المكانة اللائقة والدرجة الرفيعة لدى الزعيم العسكري المستقل في إقطاعة جيان غير أن أكبر من استفاد من إنعاماته هو عبيديس بن محمود الذي تصرف في كتابته وخدمته ووصف مغازيه ومبانيه(116)

ويكفي دليلا على الوضعية الاجتماعية الممتازة التي احتلها الشعراء في الامارات الاقطاعية أن بعضهم كان محل تنافس زعماء هذه الامارات(117)

نستنتج أن عناصر هذا الصنف الثاني من «البورجوازية الأندلسية» استفادوا من معطيات الحقبة الاقطاعية لتحسين وضعيتهم الاجتماعية ، غير أنهم لم يرتكزوا على أساس اقتصادي ثابت حين نهجوا أسلوب «الانتهازية» فاليهود استغلوا ظروف الحرب لجني الأرباح ، بينما استغل الأطباء ظروف الأوبئة والأمراض التي انتشرت من جراء المجاعات فباعوا أدويتهم بأثمان خيالية(118) ، أما الشعراء فهم انتهازيون بحكم مهنتهم ويضاف إلى ذلك أنهم لم يوظفوا ما تراكم لديهم من أموال ولو بهذه الطريقة اللامشروعة ، وبذلك فسحوا المجال أمام الارستقراطية الاقطاعية لتمارس كل الأدوار السياسية

يتضح مما سلف أن التجار تضرروا في هذه الحقبة ، فشل نشاطهم التجاري

كما أن أرباب الحرف أبعدوا عن المشاركة في الحياة الاقتصادية نتيجة خراب المصانع وفي مقابل ذلك تمكن بعض التجار اليهود وكذا الأطباء والشعراء من الحصول على رؤوس أموال ، ولكنهم لم يوظفوها في النشاط الاقتصادي نتيجة المناخ السياسي غير الملائم ، وسيادة النمط الاقطاعي الذي ظل حجر الزاوية في الاقتصاد الأندلسي خلال هذه الحقبة ، وبذلك ضمرت «البورجوازية الأندلسية» وذوى نفوذها السياسي ، وهذا ما يفسر مشاركتها في الثورات ومعانقتها للحركات الاجتماعية الثورية التي أفضت في نهاية المطاف إلى عودتها لمركزها الاجتماعي إبان عصر الخلافة

وفي أدنى درجات الهرم الاجتماعي تأتي طبقتان طبقة العوام وطبقة العبيد والاقنان ضمت الطبقة الأولى قطاعات عريضة من الصناع والمياومين والعاطلين والفلاحين الأحرار ، وبعض الأقنان الهاربين من ضياع أسيادهم إلى المدن ولسوء الحظ فإن التاريخ الرسمي لم يحفل بهذه الطبقة الشعبية ، بل اعتبرها مجرد «سفلة» و «رعاع» وذكرها في شذرات متناثرة جاءت بكيفية عفوية خلال وصف صراعها مع الامارة

ومعلوم أن هذه الطبقة شكلت السواد الأعظم من السكان ، وحوت مختلف العصبيات بما في ذلك العنصر العربي الذي يستثنيه بعض الباحثين(119) والقاسم المشترك بين كل تلك العناصر يتجلى في كونهم عاشوا في فقر مدقع ، وزادت ظروف الاقطاعية أوضاعهم سوءا حيث جرى تجنيدهم قسرا من طرف الأمراء المستقلين ، مما أدى إلى هلاك الكثير منهم(120) ، ناهيك عن خضوعهم لضرائب باهضة ، وتعرضهم لاضطهاد السلطة(121) ولا يخامرنا شك في أنهم أكثر من تضرر بالأزمات التي شهدتها الأندلس خلال هذه الحقبة إذ انعكست عليهم النتائج الوخيمة التي خلفتها المجاعات وأهمها مجاعة 260 هـ التي مات من جرائها خلق كثير حتى ضرب بها المثل لشدة هولها(122) وإذا كانت قد دامت سنة واحدة فكيف بتلك التي امتدت من سنة 251 إلى 255 هـ(123) ولم تكن أقل وطأة مجاعة سنة 285 هـ حيث قاسى العوام فيها الشدائد والأهوال حتى سميت بسنة « لم أظن »(124)

ولا أدل على ما عانته الطبقات الشعبية من المتاعب المترتبة عن المجاعات مما أورده ابن عذاري(125) في روايته عن مجاعة سنة 303 هـ حيث ذكر أنه «كثر الموتان في أهل الفاقة حتى كاد أن يعجز عن دفنهم»

ولا شك أن هذه المجاعات أصابت حتى الطبقة الاقطاعية ، ولكنها كانت تملك

الوسائل لمقاومتها وأهمها خزن الحبوب في الأهراء ، وادخارها لمواجهة سني الشدة[126] وثمة نصوص تبين مساعدة الأسرة الحاكمة لبعض أشراف القبائل ، وامدادها بالمعونة اللازمة إبان سنوات المجاعة[127] ، أما طبقة العوام فلم تجد ما تسد به رمقها والأدهى من ذلك أن كل مجاعة أعقبها ارتفاع في الأسعار وهذا ما حدث بعد القحط الذي عم الأندلس سنة 261 هـ و 303 هـ حيث بلغ سعر القفيز من القمح ثلاثة دنانير[128] وغالبا ما رافق المجاعات موجة من الأوبئة وخاصة الطاعون الذي فتك بالعديد من الأرواح البشرية[129] حتى أن الجثث كانت تلقى في القبور بدون غسل ولا صلاة[130]

وبديهي أن يشكل الفلاحون السواد الأعظم من هذه الطبقة باعتبار أن المجتمع الأندلسي مجتمع زراعي ومع أن المصادر لم تهتم بحياة الفلاحين ، فإن ما ورد فيها عفوا يجعلنا نستشف أنهم ذهبوا ضحية تردي الأوضاع ، فتعرضوا لضغط السلطة التي أجبرتهم على أداء ضرائب متنوعة كضريبة «المعونة»[131] فضلا عن ضريبة العشور ويذكر ابن حزم[132] ما تعرض له «عمار الأرض وفلاحيها» وما يؤخذ منهم «من قطيع مضروب على جماجمهم» تحت الضغط والقمع من جانب الجند ، وهي إشارة واضحة إلى ما قام به العسكر من نهب وابتزاز

وغير خاف أن الفلاحين كانوا أكبر ضحايا سنوات الجفاف التي تعاقبت على الأندلس بكيفية متوالية فخلال القحط الذي عم البلاد سنة 260 هـ ، لم يتمكنوا من أداء العشور، فتقدم أحد موظفي الدولة طالبا من الامارة ولاية المدينة على «أن يتضمن إيراد العشور حتى هتك الستور وضرب الظهور وقتل الأنفس بالتعليق»[133] ، فما حصل على الربع حتى أهلك كثيرا من النفوس[134]

كما عانى الفلاحون من الحروب الاقطاعية التي أسفرت عن خراب مزارعهم واتلاف محاصيلهم ، ناهيك عن هجمات نصارى الشمال التي تعددت ونهجت كلها خطة الأرض المحروقة كما أن الاعراف لم تهتم بحقوقهم، بدليل ما جاء في بعض النوازل المعاصرة[135] مما زاد وضعيتهم تدهورا

وتفسر وضعيتهم السيئة بعلاقتهم مع ملاكي الأراضي من الأرستقراطية الاقطاعية والواقع أن رصد علاقة الانتاج بين المزارع وصاحب الأرض لا تتأتى إلا بالرجوع إلى بداية الفتح الاسلامي للأندلس. فمنذ أن خمس جزء قليل من أرضها ، أقام الفاتحون فيها مجموعة من المزارعين الأقنان عرفوا باسم «الأخماس» ، بينما عرف أبناؤهم باسم «أبناء الأخماس»[136] وذكر ابن مزين أن موسى نصير ترك هؤلاء الأخماس «ليثلث مال المسلمين وهم أهل البسائط» وهي عبارة

يكتنفها كثير من الغموض بشهادة أحد المتخصصين(137) إذ لا تبين هل تركهم على أساس أداء ثلث المحصول أو ثلثيه غير أن المصادر كشفت بعض الأضواء عن علاقات الانتاج بعد وصول الجند الشامي سنة 125 هـ فبعد توزيعهم على الكور المجندة سخروا الأهالي في خدمة ضياعهم على أساس أداء ربع عيني يقدر بثلث المحصول بالاضافة إلى ضريبة نقدية تؤدى إلى صاحب الأرض

ولاشك أن هذا الشكل من العلاقة بين مالك الأرض ومستخدميه يعد امتدادا للعلاقة التي سادت بين السيد الاقطاعي في العصر القوطي وطبقة «المزارعين الأحرار»، ولو أن ارتباط المزارع بالأرض وصاحبها أصبح أكثر تحررا في العصر الاسلامي ومن مظاهر هذا التحرر ما ذكره الطرطوشي(138) عن رفق الملاكين بفلاحيهم وتشبيه العلاقة بين الجانبين برعاية التاجر لتجارته(139) ومع ذلك فإن العلاقة بين الأسياد الجدد وملاك الأرض القدامى شكلت نوعا من القنانة تأسيسا على ما ذكره أنجلس في إحدى مراسلاته مع ماركس سنة 1882 هـ من أن القنانة توجد «في كل المناطق التي يقوم فيها الفاتح بزراعة الأرض لحسابه من طرف السكان الأقدمين»(140)

لكن حصة الثلث لم تكن هي الوحيدة التي سادت في الأندلس ، بل وجدت حصة الربع في الأراضي التي صولح أهلها على الجزية(141) كما وجد نظام المناصفة أيضا ، وكل هذه الأشكال وجدت في نظام المزارعة(142) غير أن هذا النظام الذي كان يكفل حدا أدنى من حقوق المزارع ظل نظريا في كتب الفقه وبعيدا عن الواقع إذ بالرغم من احتفاظ الفلاح بحريته ، بقي مجبرا على أعمال السخرة ، وأداء العشور ومختلف الضرائب الأخرى على الغلة كما فرضت عليه الاقامة في ضيعة صاحب الأرض مع عائلته المكونة غالبا من عدة أفراد ، بينما كان لا يحصل إلا على نصيب ضئيل من مردود السنة يتروح بين الربع أو الثلث ، وفي حالات قليلة النصف(143) ومع أن الحصة الأخيرة تعد أكبر الحصص ، فإنها مع ذلك لم تف بحاجيات الفلاح ويفهم من أحد النصوص أن المناصفة تمثل استغلالا بشعا من طرف مالك الأرض للمزارع ، وتبدو من خلالها المكانة الاجتماعية للطرف الأول ، وما عاناه الطرف الثاني من ألوان البؤس(144)

ومعلوم أن المناصفة كإحدى أشكال علاقات الانتاج ، سادت أيضا في الممالك المسيحية الاقطاعية في شمال الأندلس حيث كان يقوم المزارع بغرس الكروم وبعد سبع سنوات يقتسم المحصول بقسمين متساويين الأول يذهب إلى صاحب الأرض والثاني إلى الغارس(145) .

ويدخل الرعاة ضمن شريحة الفلاحين والثابت أن أوضاعهم لم تكن أحسن حالا ، فانعدام العشب الناتج عن الجفاف ، والأمراض التي أصيبت بها الماشية وما تمخض عن ذلك من هلاكها ، بالاضافة إلى تفشي اللصوصية ، كل ذلك حال دون مزاولة حرفتهم أما في ضيعات كبار الاقطاعيين فإنهم تعرضوا لأبشع أنواع الاستغلال ، ونذكر بالخصوص بعض الأسرى النورمانديين الذين اشتغلوا بالرعي وإنتاج الحليب لأصحاب الضياع(146)

ولا ريب أن المزارعين والرعاة أحسوا بأوضاعهم المزرية ، وما عانوه من تعسفات ، ولذلك فإن هباتهم ومشاركتهم في الانتفاضات عمت الأندلس وخاصة الكور المجندة التي اندلعت فيها أهم ثورة فلاحية بقيادة عمر بن حفصون في الجنوب موئل الارستقراطية العسكرية

وتكونت طبقة العوام كذلك من سكان المدن بما فيهم الصناع والحرفيون الصغار والمياومون والعاطلون والباعة المتجولون ونظرة أولية عن أحوالهم تكشف مستواهم المعاشي المنخفض وتعرضهم لضغط السلطة التي سلطت عليهم المحتسب لقمعهم تحت حجة محاربة الغش والمحافظة على الآداب العامة وتحت هذا المبرر تعرضوا لمضايقات شديدة حيث منع المبهرجون من الاجتماع في الأسواق(147) ، وأبعد الخلاصون إلى خارج المدينة(148) ، وفرضت شروط على الدباغين والصباغين(149) وحاملي السلع فوق الظهور(150) وبائعي التين المتجولين(151)

والحوليات حافلة بما تعرضت له الطبقة الكادحة في المدينة من محن واضطهادات إبان سنوات المجاعات ، فقد أعطيت الأوامر لصاحب السوق بالزجر والعقوبة الصارمة دون مشاورة ، ووصلت هذه العقوبة إلى حد الاعدام بدون محاكمة ، بل اكتفى جلاد المدينة آنذاك وهو إبراهيم بن حسين بن عاصم بإحضار شهود يشهدون بما يذكره المتهم من اعترافات تحت سنان السيف ، ثم يصلبه ، الشيء الذي أدى إلى كثرة الضحايا(152) الذين قتل أكثرهم ظلما وعدوانا(153)

ومن المؤكد أن جماهير المدن عانوا من أزمة السكن(154) إذ غالبا ما سكنوا في أرباض المدن مثل ربض قرطبة وازدادت أحوالهم بؤسا نتيجة الحروب الاقطاعية حيث تم تجنيدهم من طرف زعماء الامارات الاقطاعية المقيمين في الحواضر كما عانوا من الأزمة التي أصابت الصناعة والتجارة ، كذا من ارتفاع الأسعار وانعدام الأمن ، فانخفض مستوى معيشتهم ، وهذا ما تدل عليه الأجور التي كانوا يتقاضونها حيث أن أجرة البناء مثلا لم تتجاوز ثلاثة دراهم كحد أقصى(155) واستنتج أحد الباحثين(156) أن ما يتقاضاه العامل في المخبزة هو درهم ونصف ، وهذا

يطابق ما ذكره السقطي(157) أن أقصى ما يمكن أن يربحه بائع الماشية هو درهمان في الخروف أو المعزاة ، في وقت وصل فيه قفيز القمح إلى ثلاثة دنانير ومعلوم أن الحرفي كان يشتغل من شروق الشمس حتى نصف الفترة الممتدة بين صلاة العصر والمغرب(158) ، وهذا يعني أن المدة التي يستغرقها عمله تناهز 12 ساعة ، بل إن عمال الخشب كانوا يبدأون في تهيء مناشرهم قبل الشروع في العمل ، وبعد الافراغ منه(159) ، ومع ذلك لم تكفل لهم أجورهم الحد الأدنى من لزوميات المعيشة في هذه الفترة المليئة بالضائقات الاقتصادية

ولا يمكن تقدير انخفاض مستوى معيشة هذه الفئات الشعبية إلا بمقارنته بمستوى معيشة الارستقراطية الاقطاعية فقد بلغ ثمن الكساء الذي اشتراه أحد القضاة ما يساوي 24 دينارا(160) ومن هذا الرقم يستخلص أن ما يربحه الحرفي أو الأجير في شهر يمثل سدسي ما دفعه هذا القاضي في لحظة الشراء ، وأن ما يحصل عليه نفس الحرفي في شهر يمثل 1 / 20 مما كان يتقاضاه أحد الوزراء الذي وصل مرتبه الشهري إلى ألف دينار(161) هذا مع أخذنا بعين الاعتبار أن الدينار كان يساوي في الوقت الذي زار فيه ابن حوقل الأندلس 17 درهما

واعتبرت السلطة الحرفيين أحط الطبقات الاجتماعية وقد أورد ابن عذارى(162) نصا يتضح من خلاله احتقار الأمير محمد للفرانين والجزارين وغيرهم من الحرفيين كما أن صناعة الفخار عدت مرادفا للفقر ، ومن ثم تبدو الحالة المزرية للحرفيين المشتغلين فيه

ولم تحترم الاعراف الاجتماعية حقوقهم ، فعندما سئل ابن لبابة عن أجير يمنعه المطر من إتمام عمله ، أجاب بأنه لا يأخذ أجرته اليومية كاملة(163) وفي ذلك دليل على إهدار حقوقهم وعلى صعيد التعامل الاجتماعي بين الحرفيين وزبنائهم صيغت بعض الاعراف حول الصناع الذين يضمنون والذين لاضمان عليهم(164)

ولا ريب أن سكان المدن أحسوا بأوضاعهم ، خاصة عوام قرطبة التي ظهرت فيها التناقضات الاجتماعية بوضوح فمقابل قصور الأمراء ومنياتهم وبذخهم ، عم الفقر المدقع ، وانتشرت ظاهرة التسول(165) ، وهذا ما يفسر ثورات المدن وعلى رأسها قرطبة وطليطلة غير أن العوام افتقروا إلى «وعي طبقي» لمواجهة استبداد السلطة فهم يسلمون بوجودها وضرورة وقوف كل فرد عند حدود وضعه الاجتماعي(166) ، ويعتقدون بفكرة القدر وعجز الانسان عن مغالبة القضاء(167) ، وهذا ما يوضح لماذا تعثرت ثوراتهم ولكن مع ذلك لم يخفوا تذمرهم من الارستقراطية الاقطاعية ومن يدور في فلكها وتدل الأمثال الشعبية على عدائهم

السافر للأمير حيث صورت خضوعهم له بأنه مفروض بالحديد والنار(168) ، وقرنت القاضي ورجال السلطة بالظلم والاستبداد(169) أما الفقهاء فطالبت بمقاطعتهم ووصفتهم بالنفاق والجشع(170) ، بينما بجلت الفقهاء الورعين التقاة(171) ، ولم تخف سخطها على شريحة الكتاب ورجال الادارة(172)

تلك هي الأوضاع المتردية التي عاشها عوام المدن سواء في قرطبة حيث تتركز سلطة الامارة أو في المدن الأخرى التي استقل بها المقطعون ، وإن كان من الأمانة القول أن بعضها عرف وضعا حسنا في بعض الكيانات المستقلة التي حكمتها حكومات مستنيرة كما سنفصل

وفي أدنى درجات السلم الاجتماعي ، تأتي طبقة العبيد وقد ارتبط تواجدهم ببذخ الأرستقراطية الاقطاعية وترف حياتها اليومية ، وسعة إقطاعاتها التي كانت في أمس الحاجة إلى أيدي عاملة رخيصة

وتظافرت بعض العوامل التي ساهمت في تكاثر أعدادهم منها القرصنة البحرية ، والصراع ضد نصارى الشمال ، وكذا الحروب التي دارت رحاها بين زعماء الكيانات المستقلة وفي كل الأحوال استرق المهزوم وسخر في العمل اليدوي، بل تحول الأحرار أنفسهم إلى عبيد إبان هذه الحقبة(173) ، وأصبح قانون الغلبة هو معيار التمييز بين الحر والعبد ، وخير دليل على ذلك ما قام به هاشم بن عبد العزيز من قتل وسبي في أحد الحصون دون تمييز بين المسلم والذمي(174)

وسخر العبيد في خدمة قصور الأرستقراطية أو فلح ضياعها إذ لا تتحدث المصادر عن «منيات» الأمراء دون أن تقرنها بالعبيد الذين اعتبروا بمثابة أقنان مرتبطين بالأرض . فإذا أقطعت الأرض أقطع معها ما تشمله من دواب وعبيد فعندما أقطع الأمير محمد إخوته الضياع والمستغلات ، أقطعت لهم بعبيدها وماشيتها(175) وثمة رواية أخرى ولو أنها متأخرة بقليل عن الفترة التي تهمنا وتتعلق بعهد الناصر ، تثبت هذه الحالة فقد أهدى للخليفة منية بما فيها من بساتين مسقية ، وأراضي مزروعة ، وما كان فيها من عبد وأمة وثور ودابة(176) وهذا ما يؤكد الارتباط الكلي بين مالك الأرض والعاملين فيها وعد أبناء العبيد في نفس وضعية آبائهم(177) ولا يساورنا شك في أنهم خضعوا جميعا – أبناء وآباء لسلطة المقطع ولا ريب أن استعمال أحد المؤرخين(178) لعبارة «لاذوا بسلطانه» عندما كان يتحدث عن عبيد ضيعة بحوزة أحد المقطعين ، له مغزاه العميق في الدلالة على هذا الخضوع كما أن تجنيدهم قسرا من طرف هذا الأمير أو ذاك في الحروب الاقطاعية يدعم هذا التخريج(179)

وبديهي أن تكون الوضعية الاجتماعية لطبقة العبيد خلال كل مراحل التاريخ الأندلسي مترديـة للغاية ، ولكنها أصبحت أسوأ بكثير في هذه الحقبة وإذا كانت النصوص لا تدعم ما ذهب إليه أحد الباحثين(180) من أن العبد كان يقتل في حالة فراره ، فإن تعرضه لشتى أنواع الاضطهاد والقسوة مسألة لا يرقى إليها الشك سواء في الضيعة أو القصر ولعل مثل الزجالي ينهض حجة على ذلك(181) فالعبد كان يبيع قوته بثمن بخس مقابل أعمال شاقة لا يذوق فيها طعم الراحة(182) ومع شعوره بوضعيته وإحساسه باستغلال سيده له ، لم يتجرأ على التمرد عليه ، وظل يضمر هذا الشعور داخل نفسه(183) ولعل أقصى وسائل نضاله تمثل في الهروب من الضيعة(184)

ويبدو أن العبيد السود المجلوبين من افريقيا ، وهم الذين استخدموا غالبا في زراعة الأرض ، كانوا أكثر اضطهادا من البيض ذوي الأصل الافرنجي ومع ذلك فإن هؤلاء ارتبطوا كذلك بقصور الأرستقراطية الاقطاعية ، واعتبروا مجرد أدوات للهو والمتعة ، كما استخدموا في الأعمال المنزلية الخاصة(185)

وبالرغم من أن العبيد كانوا أكثر خضوعا لسلطة المقطع ، فإنهم لم يكونوا أقل وطأة من الفلاحين «الأحرار» نظريا ، وهذا ما يفسر اشتراك الجميع في مختلف الثورات التي جاءت مناهضة للعسكر المقطعين وأهمها ثورة ابن حفصون كما سنفصل

يتضح من خلال استعراض البناء الطبقي للمجتمع الأندلسي أن ثمة تشابها مع البناء الطبقي للمجتمع الأوروبي الاقطاعي الذي تصدر فيه رجال الدين والمحاربون قمة الهرم الطبقي ، بينما ظلت طبقة الفلاحين والعبيد تشكل قاعدته(186) في حين ظلت «البورجوازية» في كلا البناءين مهمشة

ومن المفيد الاشارة إلى ظاهرة اجتماعية نتجت عن الظروف التي أفرزها النمط الاقطاعي ، ألا وهي خراب المدن وما صاحبه من سوء أحوال هذه الطبقات ويرتبط انحطاط العمران بالحروب الداخلية التي شجرت بين زعماء الكيانات المستقلة ، وكذا بينهم وبين الامارة ، بالاضافة إلى الغزو النصراني في الشمال ولذلك صارت أخبار الحرق والهدم والدمار من الموضوعات التي حفلت بها حوليات العصر . وإذا اتخذنا الحيطة والحذر من مبالغات أوصاف الجغرافيين العرب ، أمكننا الوقوف على الانحطاط المديني الذي ساد الأندلس إبان الحقبة الاقطاعية

إن وصف الاصطخري(187) للمدن الأندلسية بأنها «مدن عظام» يتعلق بحالتها في القرن 4 هـ ومع ذلك أشار إلى أن بعضها تعرض للخراب إبان سيادة الاقطاعية.

وهذه شهادة تنفي ما زعمه اليعقوبي[188] من نهضة عمرانية رغم أنه زار الأندلس في وقت لم يبلغ فيه الانحطاط العمراني أوجه ويؤكد زيف هذا الوصف ما جاء عند ابن الفقيه[189] الذي عاصر الفترة فذكر أن بالأندلس أربعين مدينة دون أن يصفها بالنهضة العمرانية ، وهو رقم في حد ذاته يدل على انحطاط المدن إذا ما قارناه بفترة لاحقة بلغت فيها ثمانين مدينة[190] وهذا ما يفند مزاعم لومبار[191] الذي رأى أن المدن الأندلسية عرفت نهضة طيلة الفترة الممتدة من القرن الثامن إلى القرن 11 الميلادي

وأيا ما كان الأمر ، فالنصوص التاريخية المعاصرة تدل على أن الحملات العسكرية المتوالية الموجهة ضد المدن الثائرة أدت إلى خرابها ففي سنة 277 هـ غزا قائد العسكر ابن أبي عبدة كورة جيان لمحاربة أحد المنتزين فأحرق كثيرا من دورها[192] وبعد أربع سنوات اتجه القائد بدر بن أحمد بالصائفة نحو اشبيلية فهدم عمرانها[193]

أما الهجوم الذي شنه أحد زعماء العسكر على ببشتر فقد أسفر عن دمارها وتحطيم ما حولها من بنيان[194] كما تعرضت البيرة لنفس المصير نتيجة الحروب الاقطاعية التي صورتها المصادر على أنها حروب عصبيات[195]

وكانت مدن الثغور أكثر تعرضا للخراب ، وذلك لقربها من الممالك النصرانية وتفصح النصوص عن ظاهرة انحطاط المدن في هذه المناطق ، وحسبنا أن مدينة سمورة سميت ب «سمورة الخراب»[196] وأن مدينة يابرة «خربت بأيدي الكفرة»[197] كما تعرضت سرقسطة من جهتها إلى النهب والدمار من طرف العسكر السلطاني[198] ، وهو نفس المصير الذي آلت إليه مدينة بنبلونة سنتي 259 و 264 هـ[199] بينما بقيت مدينة سالم عرضة للخراب طيلة الحقبة الاقطاعية ، وظلت كذلك حتى رممت في عهد الناصر سنة 335 هـ[200] وتعرضت تطيلة أيضا لنهب وعبث العسكر سنة 264 هـ[201] كذا مدينة طليطلة[202] أما ماردة فيذكر المؤرخون أنها «خربت و لم يبق لها أثر»[203] ، بينما هدم أحد الأمراء المنتزين مدينة يابرة حينما علم بحصار الجيش السلطاني لها حتى «ألصقها بالأرض» على حد تعبير ابن حيان»[204]

ومن الانصاف أن نذكر أن الحقبة الاقطاعية شهدت تأسيس بعض المدن ، ولكنها ارتبطت بقادة العسكر المقطعين لا بالامارة ، فمدينة بطليوس شيدها ابن مروان الجليقي وأقام فيها إمارة منفصلة عن الحكم المركزي أما مدينة أقليش فقد اختطها وبناها موسى بن ذي النون أحد زعماء الثغور[205] . وعرف عن بجانة أنها

بنيت من قبل ابن أسود(206) ، بينما شيدت أبذة على يد قائد الجيش النظامي هاشم ابن عبد العزيز(207) واستغل موسى بن قسي استقلاله عن الحكم المركزي فبنى مدينة لاردة ، بينما بنى عبد الملك الشذوني نبريشة(208) ، كما أسس السرنباقي مدينة في الغرب تدعى يابرة ويسنب الزياني(209) لسوار بن حمدون بناء مدينتي وادي آش وبسطة ، في حين لم تشيد الامارة إلا مدينة واحدة ظلت خاملة هي مدينة مجريط(210)

غير أن تشييد المدن من طرف الزعماء المقطعين يجب ألا يحجب عنا حقيقة هامة وهي أنها ظلت خاملة إذ كانت عبارة عن «مدن حصون» لا تختلف بحال عن مدن أوروبا في العصر الاقطاعي ويكفي دليلا على انتشار مدن الحصون في هذه الحقبة إحاطتها جميعا بالأسوار والقلاع ذكر العذري(211) أن أحد أمراء التجيبيين في الثغر شيد سورا حول مدينة سرقسطة سنة 276 هـ وأحيطت كل من طليطلة(212) ورندة وقرمونة بأسوار منيعة(213)

والجدير بالذكر أن تسوير المدن وتدجيجها بالحصون والمعاقل ظاهرة وجدت أيضا في الممالك النصرانية شمال الأندلس،حيث اتخذها البارونات كوسائل للدفاع(214) كما أن نفس الظاهرة عمت غرب أوروبا في منتصف القرن التاسع (الثالث الهجري) ، درءاً لخطر الغزوات الجرمانية

الخلاصة إن المجتمع الأندلسي خلال النصف الثاني من القرن الثالث الهجري تأثر بالنمط الاقطاعي ، فصيغت بنيته الطبقية وفقا لهذا النمط حيث تصدرت الطبقة الاقطاعية قمة الهرم الاجتماعي فزاد نفوذها ، مما جعلها تلعب دورا موجها لأحداث هذه الفترة ، بينما ذوى نفوذ «الطبقة الوسطى» لما تعرضت له من ضغوط من جانب القوى الاقطاعية ، هذا في الوقت الذي زاد بؤس طبقتي العوام والأقنان والعبيد بسبب المجاعات والأوبئة وخراب المدن الذي عم البلاد ورغم أن هذه التشكيلة الاجتماعية تميزت بتداخلها وتناقض الشرائح المكونة للطبقات ، فإنها ستعرف صراعا عنيفا فيما بينها ، وهو الصراع الذي شكل الخيط الموجه لتاريخ الأندلس السياسي خلال هذه الحقبة

هوامش الفصل الثالث

(1) الخشني قضاة قرطبة ص 21
(2) مثل بيت بني قسي وبني شبريكو أنظر PROVENÇAL : L'Espagne musul au 10ème siècle p:19
(3) ابن حزم جمهرة الأنساب ص 499 - 500
(4) أبرزهم هو محمد بن عمر بن لبابة الذي هيمن على شؤون السياسة في عهد الأمير عبد الله
(5) Loc - op-cit p 19 Provençal
(6) مثل قومس بن إنتيان الذي تولى ديوان الكتابة في عهد الأمير محمد
(7) ابن الأبار الحلة السيراء ج 1 ص 160 ويذكر عند ترجمته لسليمان بن وانسوس البربري ما يلي «علق حبال الخدمة فتصرف للسلطان في أعمال كثيرة إلى أن ارتقى الذروة في خطة الوزارة للأمير عبدالله وصارت له حظوة»
(8) العذري ترصيع الأخبار ص 113 ويذكر أن عبد الكريم بن الياس وهو من البربر - كان من أهل الوجاهة ، وأنه عندما توفي سجل الأمير عبد الله لابنه على المنطقة التي كان يحكمها ، ويذكر حزم أن حفدة طارق بن زياد كانت لهم ثروة وعدد وكان منهم قواد وكتاب وفقهاء أنظر الجمهرة ق 2 ص 502
(9) ماك كيب - مدنية العرب في الأندلس ص 60 طبعة 1950 (د ذ م)
(10) ابن الأحمر بيوتات فاس الكبرى ص 23
(11) يسميها ابن حيان طبقة «البياض»
(12) المقتبس ق 2 ص 160
(13) الخشني أخبار الفقهاء والمحدثين (مخطوط) ورقة 175 الوجه الثاني
(14) الضبي بغية الملتمس ص 243 - أنظر كذلك ياقوت معجم البلدان ج 5 ص 10 وكذلك ابن الشباط وصف الأندلس ص 145
(15) هذا ما يبرّر قول القرطبي «لا تتخذوا الضيعة فتركنوا إلى الدنيا» أنظر الطغنري زهرة البستان

(مخطوط) ص 2
(16) ابن الأبار الحلة ج 1 ص 137 ويذكر ما يلي «كان هاشم خاصا بالأمير محمد بن عبد الرحمن يؤثره بالوزارة ويرشحه مع بنيه ومفردا للقيادة والوزارة»
(17) ابن حيان ق 2 ص 162
(18) ابن عذاري البيان المغرب ج 2 ص 152 أنظر كذلك ابن حيان م س ص 129 حيث يذكر أن أحمد بن محمد بن أبي عبدة بلغت عدته 300 فارس لم يجتمع مثلهم في عسكر الأندلس
(19) ابن خاقان مطمح الأنفس ص 26
(20) المقدمة ص 237
(21) ابن القوطية افتتاح الأندلس ص 102
(22) النباهي تاريخ قضاة الأندلس ص 125
(23) ابن حيان ق 3 ص 16
(24) نفسه ص 9 ، 10
(25) لين بول العرب في اسبانيا ص 91
(26) ابن عذاري البيان ج 2 ص 126 - 127
(27) ابن الخطيب أعمال الاعلام ص 35
(28) نفسه ص 34
(29) ابن حيان ق 3 ص 116
(30) بدر دراسات في تاريخ الأندلس وحضارتها ص 146
(31) ابن سعيد المغرب في حلى المغرب ج 2 ص 11
(32) ابن حيان ق 4 ص 96
(33) يستعمل ابن حيان هذه العبارة «فهنأوا أميرهم أحمد» أنظر ن م ص 73
(34) الزياني بغية الناظر (مخطوط) ص 47
(35) عبد الفتاح العبادي الصقالبة في إسبانيا ص 11 مدريد 1953 لطفي الاسلام في إسبانيا ص 36
(36) PROVENÇAL His. de l'Esp. Mus.T II p 337
(37) ابن حيان ق 2 ص 194 - 195
(38) مثل نقابة الاشراف التي لازال معمولا بها إلى اليوم في بلادنا
(39) Provençal : Loc-Op-cit- Tom III p : 189
(40) ابن الأبار الحلة ج 1 ص 238
(41) مؤنس فجر الأندلس نقلا عن نفس المصدر ص 123 - 124
(42) الضبي بغية الملتمس ص 439 - 440
(43) ابن حزم جمهرة ق 1 ص 321 - ابن خلدون المقدمة ص 237
(44) الهراس من أعلام البربر في الأندلس ص 135 وما بعدها دعوة الحق العدد 1 سنة 1968
(45) ابن سعيد المغرب ج 1 ص 362
(46) ابن حيان ق 2 ص 159
(47) ابن الفرضي تاريخ علماء الأندلس ص 53 (القسم الثاني)
(48) برز منهم على الخصوص محمد بن يوسف بن بسيل أنظر تعليقات محمود مكي في هوامش كتاب المقتبس ق 2 ص 416
(49) Provençal Loc - op - cit p : 123
(50) ابن الخطيب الاحاطة ج 2 ص 133
(51) provençal : Loc-op-cit p 195

(52) ابن الأبار إعتاب الكتاب ص 172 دمشق 1961 ويذكر فيها أن الأمير عبد الله عزل عبد الله الزجالي عن خطتي الوزارة والكتابة لموجدة أوجدها عليه

(53) ابن حيان ق 2 ص 245

(54) الخشني أخبار الفقهاء والمحدثين ورقة 64 الوجه الأول وفيها يقول أن «اشراف الكور من الاموية والجند كانوا يقصدون الفقيه محمد بن فرج الأموي معظمين ومسلمين عليه»

(55) لين بول س ص 83

(56) صلاح خالص اشبيلية في القرن الخامس الهجري ص 68 بيروت 1965 - لطفي س 40

(57) يعتبر مخطوط «أخبار الفقهاء والمحدثين» للخشني أحسن مصدر على الاطلاق يتناول ترجمة فقهاء الفترة موضوع الدراسة

(58) الخشني أخبار الفقهاء والمحدثين ورقة 152 - الوجه 2

(59) نفسه ورقة 153 الوجه 2

(60) عياض ترتيب المدارك ج 3 ص 153 154 والفقيه هو عبد الرحمن بن سعيد التميمي

(61) ابن الفرضي م س ص 123 القسم 2

(62) نفسه ص 144 والمترجم له الفقيه داود بن هذيل

(63) نفسه ص 203 ق 2 والفقيه هو يوسف بن عمروس

(64) نفسه ص 163 والفقيه هو سعيد بن خمير

(65) نفسه ص 347

(66) القاضي أبو القاسم وحفيد يحيى بن يحيى الليثي كسبا الأموال والعقار فأصبح لهما شأن كبير أنظر عن الأول مجهول طبقات المالكية (مخطوط) ص 25 وعن الثاني ابن عجيبة أزهار البستان (مخطوط) ص 29 وفي عهد الأمير عبد الله برز من فقهاء قرطبة الحسن بن سعد الذي ((نال الرياسة والسؤدد)) ، أنظر الخشني أخبار الفقهاء ورقة 147 وصار أسلم عبد العزيز بنفس الوسيلة - الأرض والمال - «نبيلا كبير الشأن» أنظر ن م ورقة 99

(67) مجهول طبقات المالكية ص 154 وقد ذكر مؤلفه أنه رأى تأليفا لأحمد بن خالد القرطبي الذي توفي سنة 322 هـ في قبول جوائز الأمراء

(68) الخشني م س ورقة 108 وجه 2 ويذكر عن الفقيه منذر بن حزم الذي عاش في كنف ابن مروان الجليقي أنه «كان عريض الجاه ، عظيم الحرمة»

(69) نفسه ورقة 146 - الوجه الثاني وفيها يذكر عند ترجمته للفقيه حسن بن شرحبيل أنه كان فقيها عالما عظيم القدر وكان صاحب البلد - ويقصد الجليقي - يجله وينفذ أمره وكانت وفاته آخر أيام الخليفة عبد الله»

(70) نفسه ورقة 83 - الوجه الثاني وقد ذكر فيها حين ترجم لمحمد بن جنادة قائلا «وكان ابراهيم يدخل عليه ويكثر زيارته فلا يتحرك لدخوله عليه ولا لخروجه عنه»

(71) نفسه ورقة 77 وفيها يذكر عند ترجمته للفقيه عبد الله بن الحسن المسندى ما يلي «اكتسب أموالا عظيمة وأفاد نعما جليلة» ومعلوم أن هذا الفقيه كان من المولدين

(72) ابن إبراهيم الاشبيلي جنة الرضى (مخطوط) ورقة 132 وفيها يعبر عن موقف الناصر تجاه الفقهاء ، حيث خاطب جماعة منهم بقوله «يا مشيخة السوء ، يا آخذي الرضي وما في الخصوم وملفحي الشرور»

(73) Histoire de l'espagne mus. Tom III p 212

(74) Le problème de la féodalité p : 112

(75) فجر الأندلس ص 411

(76) Loc - Op - Cit même page provençal

(77) Op. cit p 112

(78) يذكر مسكويه في هذا الصدد أن أبا تغلب لما انصرف من أمه وقصد الرحبة أنفذ من طريقه أبا عبد الله الحسين بن ناصر وسلامة البرقعيدي وهو من كبار الحمدانية يسأله الصلح والاصطناع أنظر تجارب الأمم ج 1 ص 391

(79) المقدمة ص 154 155

(80) *La Formacion del feudalismo p 23 Barbero*

(81) Loc - op - cit p 212 Provençal

(82) مجهول سلوان المطاع في عدوان الأتباع (مخطوط) ص 151

(83) يذكر ابن عذاري في هذا الصدد ما يلي عن الأمير محمد «ولقد ولي الكتابة عبد الملك بن أمية اصطناعا له وعائدة عليه» أنظر البيان ج 2 ص 108

(84) يذكر ابن حيان أن الأمير محمد رقى صنيعته محمد بن موسى إلى خطة الوزارة أنظر المقتبس ق 2 ص 139

(85) كان عبد العزيز بن عبد الرحمن التجيبي صنيعة له أنظر العذري ترصيع ص 53

(86) من بين صنائع الأمير عبد الله سليمان بن أسود أنظر الخشني قضاة قرطبة ص 7 وكذلك كان يحيى ابن إسحق بن يحيى من جملة صنائعه انظر الخشني أخبار الفقهاء ورقة 179 – الوجه 1

(87) Recherches, p 213 Dozy

(88) ابن حيان المقتبس ق 3 ص 20 21

(89) ابن عذارى البيان ج 2 ص 126

(90) ابن حيان س ص10 – سالم تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس ص 253

(91) ابن حيان المقتبس ق 2 ص 162

(92) ابن فرحون الديباج المذهب ص 33 ويذكر أن الفقيه يوسف بن مطروح كان له صنيعة يسمى أحمد بن بطير

(93) يذكر ابن حيان أن الأمير محمد قال مخاطبا هاشم بن عبد العزيز «مهلا يا هاشم فقد علمناك إنك ما قلت على أبناء موالينا وأهل السوابق في خدمتنا غير أن مذهبنا أن نقصر لخططنا هذه النبيهة على أبناء موالينا وأهل السوابق في خدمتنا وأن نخلفكم فيمن بعدكم بما خلفنا فيكم من قبلكم» أنظر المقتبس ق 2 ص 144 وانظر أيضا ابن عذاري البيان ج 2 ص 107 وابن الفرضي تاريخ علماء الأندلس ص 319

(94) ابن عبد ربه العقد الفريد ج 4 ص 497

(95) جعلنا هذه العبارة بين مزدوجتين كدليل على تحفظنا من هذا الاستعمال مادامت شروط التكون لم تكتمل لصالح هذه الطبقة

(96) ابن حيان المقتبس ق 2 ص 269

(97) صلاح خالص اشبيلية في القرن الخامس الهجري ص 51

(98) His. de l'Esp.mus Tom. III, p 195; Provençal

(99) أنظر ما سبق استخلاصه في الفصل السابق

(100) يقول ابن عبدون عن أعوان صاحب المدينة أن «الشر أحب إليهم من الخير فمنه يأكلون ومنه يعيشون وليس للخير إليهم طريق» ويقول عن الحرس والعرفاء «لا نسمع منهم بينة من الجيران فليس شيء أقبح من أن يكونوا يغيرون المنكر على زعمهم وهم يفعلونه» أنظر حسبة ابن عبدون ص 206

(101) المقرى نفح ج 1 ص 217

(102) ماك كيب مدنية العرب في الأندلس ص 60

(103) ابن حيان : ق 3 ص 23 ويذكر ما نصه «أسرته المجوس الخارجون بساحل الأندلس الغربي أيام

الأمير محمد ففداه منهم بعض تجار اليهود يبتغي الربح معه»

(104) طبقات الأطباء والحكماء ص 93 القاهرة 1955

(105) القفطي إخبار العلماء بتاريخ الحكماء ص 395 طبعة 1903 (د ذ ت)

(106) ابن جلجل م س ص 93

(107) منهم الطبيب خالد بن يزيد أنظر ن م ص 96 ويذكر القفطي الطبيب إسحاق أبو يحيى ويقول أنه اكتسب بمهنته شهرة كبيرة في أيام الأمير عبد الله أنظر م س ص 395

(108) مثل الطبيب إسحق أبو يحيى الذي ولاه الأمير عبد الله «الولايات الجليلة» أنظر صاعد الأندلسي طبقات الأمم ص 97 طبعة مصر (د ذ ت)

(109) ابن عذاري البيان ج 2 ص 120 أنظر كذلك ابن الخطيب أعمال الاعلام ص 23

(110) أنظر هذه النادرة في كتاب تحفة الاريب ونزهة اللبيب ص 295 من النسخة المخطوطة

(111) ابن سعيد المغرب ج 1 ص 134

(112) مجهول أخبار مجموعة ص 146

(113) ابن حزم جمهرة ص 108 ويذكر ما يلي «وكان عمرو منهما تلميذا مختصا ببقي بن مخلد وطلب عنده زمانا قبل أن يخدم السلطان ..» أنظر أيضا ابن الابار الحلة ج 2 ص 370 ويذكر أن أحد الشعراء صحب السلطان وتصرف في أعماله الرفيعة

(114) من هؤلاء محمد بن سيد الذي كان جنديا من أشراف اشبيلية وفي نفس الوقت شاعرا مطبوعا أنظر الزبيدي طبقات اللغويين والنحويين ص 314 طبعة مصر 1954 ويذكر أن هذا الشاعر توفي سنة 300 هـ ومن بينهم كذلك اشتهر ابن عبد ربه الذي قال في مدح ابن حجاج

كتاب يطويه الفؤاد ومن فيض الدموع له مداد

أنظر ابن الخطيب أعمال الاعلام ص 35

(115) مثل الأعرابي العذري الذي أكرم مثواه وبقي عنده إلى أن مات أنظر ابن حيان المقتبس ق 3 ص 13

(116) ابن الابار الحلة ج 1 ص 230

(117) مثل وليد بن عيسى حارث أنظر ابن الفرضي تاريخ علماء الأندلس ص 162 ق 2

(118) أدخل الطبيب الحراني إلى الأندلس معجونا باع السقية منه بخمسين دينارا ، أنظر القفطي أخبار العلماء ص 395

(119) لومبار الاسلام في عظمته الأولى ص 74 ويحصر هذه الطبقة في جماهير المولدين والبربر والمستعربين

(120) ذكر ابن القوطية قول أحد قادة جيش الأمير عبد الله مخاطبا الثائر ديسم بن اسحق «يقول لك ياكلب بن الكلب ، بذلناك العافية فأبيت إلا العناد حتى صرت سببا لذهاب أرواح هذه الجيف المطروحة» أنظر افتتاح الأندلس ص 125 - 126

(121) Provençal Loc - op - cit - p : 197

(122) ابن حيان ق 2 ص 343 وكذلك ص 349 وتسمى السنة الحالقة – عنان دولة الاسلام في الأندلس ص 342

(123) ابن الأثير الكامل ج 7 ص 190

(124) ابن حيان ق 3 ص 127 – ابن عذاري البيان ج 2 ص 139

(125) البيان ج 2 ص 167 - 168 أنظر أيضا مجهول نص أندلسي ص 50

(126) ذكر الخشني نصا هاما حول هذه الظاهرة جاء فيه «كان يخبرني أبي عن جدى أنه كان عندكم بقرطبة قاضي في الزمان يسمى عنترة بن فلاح وكان تقيا ورعا ، استسقى يوما بالناس فأحسن في دعائه وقيامه بالخطبة فقام إليه رجل من عامة الناس فقال له أيها القاضي الواعظ قد حسن ظاهرك فحسن الله باطنك فقال له آمين أجمعين فهل اضمرت شيئا يا ابن أخي ؟ فقال نعم بتفريغك اهراءك بكمل استسقاؤك» . أنظر قضاة ص 26 .كما أن الأمراء قاموا بخزن الحبوب أيضا حيث يذكر ابن حيان

قول ابن غانم صاحب المدينة للأمير محمد «وهذا عام لم يزرع فيه بذر ولا زرع فأقبل معذرة رعيتك وارجع إلى ذخائرك في أهرائك» أنظر المقتبس ق 2 ص 172

(127) ابن عاصم جنة الرضي ص 74 وفيه يذكر أن الأصبغ القرشي تلقى معونة من طرف عبد الله بن يحيى في مجاعة سنة 280 هـ

(128) ابن عذاري البيان ج 2 ص 167 - 168

(129) نفسه ويذكر أن مجاعة شاملة وقعت في المغرب والأندلس والمشرق تبعها طاعون أنظر ص 116

(130) مجهول ذكر بلاد الأندلس وفضائلها ص 182 أنظر أيضا Revue pour l'étude des calamités N° 26 - 27 p : 3, jeneve 1949

(131) الونشريسي المعيار ج 5 ص 32

(132) الرد على ابن النغريلة ص 175

(133) ابن القوطية افتتاح ص 106 - 107

(134) ابن حيان المقتبس ق 2 ص 172

(135) الونشريسي المعيار ج 8 ص 234 ويذكر ما نصه «وسئل ابن لبابة عن الأجير يخطيء فيحصد فدان غير الذي استأجره فأجاب لا أجرة على رب الزرع ولا على الذي استأجره خطئا»

(136) لا نشاطر رأي «شاليطا» الذي ذهب إلى القول بأن «بني الأخماس» هم الأرستقراطية العربية التي استوطنت في البسائط أي السهول أنظر Concessiones territoriales p 22

(137) مؤنس فجر الأندلس ص 656

(138) سراج الملوك ص 107

(139) هذا ما يتوافق مع ما ذكره أحد المتخصصين عن الملكية المحدودة للسيد على المزارع أنظر Parrain sur le feodalisme p 25

(140) Ibid p : 20

(141) الغساني الرحلة ص 112 وما بعدها

(142) المقصود بنظام المزارعة أن يعطي مالك الأرض أرضه ودوابه ويأتي المستخدم بالبذر أو الزريعة وغالبا ما يقتسمان المحصول ، أنظر ابن أبي زمنين منتخب الأحكام ورقة 16 الوجه الثاني

(143) Provençal Loc - op - cit - p 206...

(144) ابن القوطية افتتاح ص 52 ويورد هذا النص الذي يدل على ذلك «فأريد – ميمون العابد يقول لأرطباس – أن تعطيني ضيعة من ضياعك اعتمرها بيدي وأودي إليك الحق منها وآخذ الحق فقال له أرطباس لا والله ما أرضى أن أعطيك ضيعة مناصفة»

(145) DUFOURCQ, Histoire économique et sociale de l'Esp. Chretienne : p : 45

(146) مختار العبادي في التاريخ العباسي والأندلسي ص 350

(147) السقطي الحسبة ص 67 والمبهرجون هم الذين نسميهم اليوم «السحارة» الذين يكتبون كتاب المحبة والبغض الخ

(148) ابن عبدون الحسبة ص 240

(149) السقطي م س ص 63 - 64

(150) ابن عبدون م س ص 231

(151) يحيى بن عمر أحكام السوق ص 109

(152) عياض ترتيب المدارك ج 3 ص 146 ويذكر ما نصه «وكان ابراهيم إذا جيء بالفاسد المقدح قال له أكتب وصيتك مودعا بشهود فأشهدهم فإذا فعل علم أنه مقتول ثم يأمر بصلبه ونحره فكان بين يديه عدد من المصلبين وأخذ في ذلك بالشدة حتى تجاوز الحد»
أنظر نفس الرواية عند الخشني قضاة قرطبة ص 151

(153) يتضح ذلك من خلال الرواية التي أوردها القاضي عياض في ترتيب المدارك ج 3 ص 146 - 147
(154) ابن حوقل صورة الأرض ص 108
(155) يذكر المقري أن أجور العمال الذين كانوا يشتغلون في بناء مدينة الزهراء في القرن 4 الهجري – وهنا القياس فقط – كانت تتراوح بين الدرهم والنصف وثلاثة دارهم يوميا تبعا لمقدرتهم الحرفية ، أنظر صلاح خالص اشبيلية في القرن 5 ص 55
(156) صلاح خالص م س ص56
(157) الحسبة ص 27
(158) نفسه ص 64
(159) نفسه ص 65
(160) الخشني قضاة ص 139
(161) المقري نفح ج 1 ص 133
(162) البيان ج 2 ص 108 وهذا نص الرواية على لسان الأمير محمد وهو يتحدث إلى هاشم بن عبد العزيز «وإذا كنا لا نخالف آباؤكم بكم ولا نخلفكم بأبنائكم فعند من نصنع إحساننا ونرب أيدينا أعند أبناء الفرانين أو الجزارين أو أمثالهم من الممتهنين»
(163) الونشريسي المعيار ج 8 ص 234
(164) ابن أبي زمنين منتخب الأحكام (مخطوط) ورقة 52 من الوجهين
(165) عن هذه الظاهرة يذكر الخشني في مخطوط أخبار الفقهاء ورقة 193 الوجه 2 ما يلي «كان أسلم ابن عبد العزيز يصف هذه ويقول كنت ربما أمشي معه في أزقة قرطبة فإذا نظر في موضع خال إلى ضعيف محتاج نزع أحد ثوبة اللذين كان يلبسه ويكسيه إياه»
(166) تقول أمثالهم في هذا الشأن من خرج عن بزحان زز (والزز هو الضرب وأكثر ما يجيء في الصفع) أنظر الاهواني أمثال العامة في الأندلس ص 267
(167) قالت العامة «الانسان لا يختار رزقه ولا تاريخ موته» أنظر خالص م س ص 64
(168) يقول مثلهم «عبيدك آسدنا قال بالزز لا بالرضي» أنظر الزجالي أمثال العوام ص 222
(169) قالت العامة في القاضي «إذا كان القاضي خصيمك لمن تشكي» ، أنظر نفسه ص 228
(170) مثل قولهم «الفقيه الدكالي ، اعمل بقولي ولا تعمل بحالي» أنظر الاهواني م س ص 262 وعن جشعهم ذكروا المثل «شري فقيه طيب ورخيص وموصل للدار» ، انظرن م ص 262
(171) عياض ترتيب المدارك ج 3 ص 134 - 135 ويذكر ما نصه «كان عبد الله بن خالد بن مرتيل متدينا ورعا مهذباً مكيناً من السلطان معظما للعلم لا يرى التقية ولا يبالي بما دار عليه وكانت العامة والحكام على تعظيمه» وبما أنه كان على صلة بالعوام فبديهي أن يشكل خطرا على الامارة وحسبنا أنه عندما علم الأمير بموته قال «الحمد لله الذي كفاناه»
(172) الزجالي أمثال العوام في الأندلس ص 228 ويقول المثل «بقية خليع أخير من بقية كاتب»
(173) ابن سهل نوازل الأحكام ص 56
(174) ابن حيان المقتبس ق 2 ص 262 - 263
(175) نفسه ص 194 - 195
(176) ابن حيان المقتبس ق 5 ص 106
(177) ابن جلجل كتاب طبقات الأطباء ص 93 وفيها يذكر أن حمدون بن أبا كان لا يستخدم الابتلاء من أبناء عبيده
(178) الخشني قضاة ص 101
(179) الزياني بغية الناظر ص 47 وفيها يذكر أن سوار بن حمدون زعيم إمارة غرناطة كان يحارب المولدين والبربر في مجموعة من عبيده .

Loc op cit - tom II p : 26 - 27 VIARDOT (180)

(181) يقول «أسود بلا سياط ، جامع بلا حصور أنظر أمثال العوام في الأندلس ص 221

(182) يقول مثل العامة «اطلق الفاس ، خد المصلحا» نفسه ص 221

(183) يقول مثل العامة «شتمت مولاي تحت كساي» ، نفسه ص 222

(184) مجهول مخطوط رقم د 2198 ورقة 158 وفيه يذكر «إذا هرب الخماس من تلقاء نفسه فلا شي له»

(185) هذه الأعمال المنزلية التي قام بها العبيد تبرز ترف السادة وبذخهم ولعل ما يشير إلى ذلك هو المثل الذي يشير إلى استخدام الاماء في كل شيء حين تنادي سيدة أمتها
«عفرا ، خذي بيد سيدك يخرا» أنظر الزجالي أمثال العوام في الأندلس ص 219

(186) عاشور حضارة ونظم أوروبا ص 412 - 413

(187) المسالك والممالك ص 36 وفيها يذكر أن قورية «خربت بعصبية»

(188) كتاب البلدان ص 105 وفيه يذكر أن تدمير بلد واسع وأن ما بين لورقة وقرطبة قرى متصلة وعمارات

(189) مختصر كتاب البلدان ص 82 أنظر أيضا المسعودي مروج الذهب ج 1 ص 162
ويذكر صاحب كتاب ذكر بلاد الأندلس وفضائلها في ص 173 أن الأندلس عرفت زلزالاً مدمرا سنة 267 هـ

(190) الزهري جغرافية ص 227

(191) الاسلام في عظمته الأولى ص 74 - 75

(192) ابن عذاري البيان ج 2 ص 122

(193) نفسه ص 164

(194) سالم تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس ص 262

(195) ابن سعيد المغرب ج 2 ص 93

(196) عبد الحميد العبادي المجمل في تاريخ الأندلس ص 116

(197) ابن حيان المقتبس ق 3 ص 104

(198) ابن الأثير الكامل ج 7 ص 369 - ابن حيان م س ق 2 ص 392

(199) ابن حيان م س ص 332

(200) أرسلان الحلل السندسية ج 2 ص 81 وعن خرابها أنظر ابن حيان م س ص167

(201) ابن خلدون العبر ج 4 ص 131

(202) البكري جغرافية الأندلس ص 87 ويذكر الحميري بدقة بأنها خربت في عهد الأمير محمد أنظر الروض ص 133

(203) مجهول ذكر بلاد الأندلس ص 172 - المقري النفح ج 1 ص 351

(204) المقتبس ق 4 ص 96

(205) مجهول ذكر بلاد الأندلس ص 53

(206) ابن سعيد المغرب ج 2 ص 75

(207) ابن حيان المقتبس ق 2 ص 160 بينما يذكر ابن سعيد أنها من بناء عبد الرحمن الأوسط أنظر م س ص75

(208) ابن عذاري البيان ج 2 ص 137

(209) بغية الناظر ص 27

(210) مجهول م س ص 172

(211) ترصيع ص 36

(212) المسعودي مروج ج 1 ص 161

(213) أبو الفدا تقويم البلدان ص 166

(214) DUFOURCQ. Loc - op - cit p : 60.

الباب الثاني

أثر الاقطاع
في البنية السياسية والنشاط العسكري

الفصل الأول

أثر الاقطاع في البنية السياسية

من المتعارف عليه ، أن نمط الانتاج الاقتصادي هو الذي يحدد الأنظمة السياسية والمؤسسات القانونية وتقصي النظام السياسي إبان الفترة موضوع الدراسة ، قمين بإثبات تأثره بالنمط الاقطاعي فالوضعية الاقتصادية لطبقة العسكر والفقهاء وحصولهم على الاقطاعات أهلتهم للسيطرة على دواليب الحكم ، الشيء الذي أفضى إلى تجريد الامارة من كافة سلطاتها ، وبالتالي إضعاف قوتها وإهدار رسومها ونجم عن ذلك كله بروز نفوذ قادة العسكر ، وتجزئة سيادة الدولة ، بالاضافة إلى ظهور أشكال جديدة من العلاقات السياسية والقانونية بين الحكم المركزي والكيانات الاقطاعية المستقلة ، لم يسبق أن عرفها النظام السياسي في الأندلس

وقبل الحديث عن هذه التحولات التي طرأت على البنية السياسية للامارة ، لابد من الكشف عن العوامل الخارجية التي ساهمت في تكريس الاقطاع على الصعيد السياسي ، فمن المعلوم أن الاقطاع كمرحلة تاريخية عرفتها أوروبا ، حل محل نظام العبودية تحت ضغط الغزوات البربرية الجرمانية[1] ونذكر على سبيل المثال أن ألمانيا وإيطاليا ، تعرضتا لغزوات السلاف ، بينما اكتسح الغزاة النورمانديون فرنسا[2]،وهؤلاء البرابرة أنفسهم اجتاحوا الأندلس ابتداء من أواخر عهد عبد الرحمن الأوسط طمعا في شواطئها الخصبة[3]

وقد ابتدأت أولى غزواتهم سنة 229 هـ حين تعرضت مدينة أشبونة لهجوم

صاعق قوامه عدد كبير من السفن[4] ورغم المقاومة المحلية فقد اجتازوا مصب الوادي الكبير واحتلوا اشبيلية عدة أيام أثخنوا فيها قتلا وتدميرا قبل رحيلهم[5]

ورغم ما بذلته الامارة من مساع لايقاف هجوماتهم ، فإن محاولاتها ضاعت سدى ، ففي سنة 240 هـ حسب بعض الروايات[6] ، أو 244 أو 245 هـ حسب روايات أخرى[7] ، أعادوا الكرة من جديد بهجوم ساحق وقوي[8] أسفر عن خسائر فادحة تمثلت في الاستيلاء على الجزيرة الخضراء ، ومصرع قادة الدفاع[9] ، إضافة إلى عمليات السلب والدمار والاحراق[10]

ولم يكن ذلك هو الهجوم الأخير ، إذ بعد سنتين داهم الأندلس اجتياح نورماندي آخر تتفق الروايات الاسلامية على أنه لم يخلف خسائر تذكر[11] ، ولكنه أبان عن ضعف الدولة وانحطاط البحرية الأندلسية مقابل الخطط السريعة والمتقنة لدى النورمانديين ، كل ذلك جعل الأندلس لقمة سائغة سرعان ما هوت تحت ضرباتهم مثلما هوت الامبراطورية الرومانية تحت ضربات الجرمان[12]

وإن كان لهذا من معنى ، فإن ذلك يعني أن الحكم المركزي بدا عاجزا عن درء الخطر الخارجي ، وأن الزعامات المحلية أصبحت مضطرة للدفاع عن نفسها[13] ، وهو أول مؤشر دال على ضعف السلطة المركزية وفقدان هيبتها وزادت هجمات المسيحيين في الشمال تأكيد هذه الحالة ، مما أرغم الامارة على الالتجاء إلى العسكر المأجور للحفاظ على كيانها ، وردع الغزوات الخارجية،الشيء الذي أتاح لهم فرصة الظهور كقوة سياسية ساهمت في توجيه الأحداث بشكل أدى إلى تغيير النظام السياسي برمته

وإذا كان ظهور العسكر كقوة تعزى إلى مهمة الدفاع التي أنيطت بها[14] ، فإنها ترتبط أيضا بضعف السلطة المركزية الذي غالبا ما يصاحب فترات المد الاقطاعي ، وكذا انحلال الدولة خاصة في سنيها الأخيرة وابن خلدون في مقدمته ربط ربطا جدليا بين ضعف الدولة وتطاول العسكر وسيادة الاقطاع[15] ، وهو ما ينسجم مع الفترة موضوع الدراسة التي أصبحت فيها الامارة تعاني من سكرات الموت قبل أن يحل محلها نظام الخلافة

اعتباراً لهذه العوامل ، فإن طبقة العسكر ، شأنها شأن طبقة المحاربين أو الفرسان الذين أفرزهم الاقطاع الأوروبي ، لعبت دورا جوهريا في صياغة النظام السياسي خلال النصف الثاني من القرن الثالث الهجري ولذلك لا نتردد في رفض زعم «دوزي»[16] الذي ذهب إلى القول بأن العسكر الأندلسي ختم دوره السياسي منذ إقطاعه الكور المجندة بعد انتهاء عمليات الفتح ، وأنهم «تركوا مسرح السياسة العامة

لغيرهم ، وتواروا عن الأنظار ، قانعين بالاقامة في ممتلكاتهم» وبالرغم من أن «بروفنسال»(17) فطن لأهمية العسكر كقوة بصمت النظام السياسي خلال هذه الحقبة ، فإنه دمغها بمسحات عنصرية وأوشك أحد الباحثين(18) أن يقف على الحقيقة حينما حلل الأوضاع السياسية لهذه الفترة من خلال تحليل البنية السياسية ، غير أنه تصور المسألة في إطار عنصري كذلك حين ذكر أن «عناصر غير عربية أخذت تشارك في الحكم فتطلعت إلى السيطرة السياسية» وهو ما شكل حسب رأيه مجموع الأسباب التي صنعت الأحداث السياسية لهذه الحقبة

نعتقد أنه لا محل لعامل العصبية في تفسير وصول العسكر إلى السلطة ، وسيطرتهم على الشؤون السياسية ، وحسبنا أن هذه الشريحة تكونت من عصبيات مختلفة والتفسير الموضوعي لهذه الظاهرة لا يتم بمعزل عن القاعدة السوسيو اقتصادية التي أفرزتها فقد أسلفنا القول بأن العسكر هم الذين استحوذوا على الأراضي بفعل الاقطاع أو السطو ، فأصبحوا بذلك متصدرين للسلم الاجتماعي ، مما أتاح لهم فرصة الهيمنة على مقدرات البلاد غير أنهم بسبب عقليتهم البدوية ، وعدم اتقانهم لأساليب الزراعة واعتبارها حرفة وضيعة ، وجهوا أنظارهم نحو السياسة ، ولم يجدوا صعوبة في التسلل إلى السلطة والاستئثار بأهم الوظائف ، ومن ثم احتواء الامارة وتجريدها من كافة سلطاتها ، وبذلك قدر لهم الهيمنة على زمام الحكم في البلاد

ولا يتجلى هذا التسلط على صعيد العسكر الرسمي الذي وكلت له الامارة مهمة حمايته فحسب ، بل تجلى كذلك على صعيد العسكر المرتزق الذي جلبته من المناطق الهامشية قصد انقاذها من السقوط كما ظهر على مستوى العسكر المستقل الذي أسس إمارات إقطاعية عن الحكم المركزي ، ومارس فيها كل السلطات المخولة للأمير ، برضاه أحيانا ورغما عنه أحيانا أخرى ، والقاسم المشترك بين هؤلاء جميعا هو سلب السلطة من يد الحكومة المركزية

ويعزى استئثار الجند النظامي بالسلطة وهيمنته على شؤون السياسة إلى حاجة الأمير إليه في دفع الأخطار التي أحدقت به داخليا وخارجيا مصداق ذلك مخاطبة الأمير محمد لأحد قادة جيشه «قضت الضرورة إليك ، ولست أجد من أدفع به هذا العدو غيرك»(19)

هذا الدور الدفاعي الذي أنيط بالجيش السلطاني مهمة القيام به ، فتح الباب على مصراعيه لبروز نفوذه في المجال السياسي ومن مظاهر هذا النفوذ استشارة الأمير محمد قادة العسكر في جل أمور الدولة(20) وجمعهم لوظائف عسكرية

ومدنية فقادة الصوائف مثلا جمعوا بين قيادة الجيش والوزارة(21) مما خول لهم الاستحواذ على ناصية الحكم ، خاصة بعد أن فوضت لهم الامارة كل شيء(22) ، وأبرز هؤلاء القائد العسكري المشهور هاشم بن عبد العزيز ولا غرو فقد نعتته المصادر بأنه «قيم الدولة»(23) ، «والناهض بأعباء الخلافة ، والمستولي على أسباب التدبير ، لا تنعقد العقود إلا به ولا يحكم الأمير إلا على يده»(24) — وفي العبارة الأخيرة ما يقيم الدليل على سلب العسكر للسلطتين التنفيذية والتشريعية

وبرز نفوذ قادة الجيش النظامي كذلك على صعيد العائلات العسكرية التي كان أحد أفرادها يشتغلون في قيادة الصوائف ، ونذكر على سبيل المثال أسرة بني عبدة التي جردت الامارة من كافة سلطاتها وجمعتها بين أيديها(25) بل ذهبت إلى حد توريثها لأبنائها(26)

وتظهر المقارنة بين مركزهم السياسي خلال هذه الحقبة والحقبة اللاحقة مدى تسلطهم في الأولى وهي التي تميزت بهيمنة الاقطاع ، وزوال نفوذهم في الثانية بعد أن استأصل الخليفة الناصر شأفتهم وانتزع منهم كل السلطات التي استحوذوا عليها كما تثبت ذلك خطبة سعيد بن منذر(27)

وغني عن القول ، أنه بمجرد استيلائهم على الحكم ، وحصر كل السلطات بين أيديهم ، لم يخفوا تعنتهم وكبرياءهم ونظرا لجهلهم بأمور السياسة فإنهم لم يتورعوا عن إظهار استبدادهم ومفاسدهم فكل المؤرخين يحملون هاشم بن عبد العزيز مسؤولية ما آلت إليه أوضاع الأندلس ((فهو الذي أفسد الدولة))(28) حتى ((ملأ الصدور من بغضه))(29) وهو الذي أخذ يعين عمال المدن الذين شاطروه فساده ، وكانوا من أهل الشر والرذيلة كما تنعتهم المصادر وسماهم «المناصفين» ، وهي تسمية جديدة لم تظهر إلا في هذه الحقبة وهي على كل حال لا تخلو من مغزى سياسي ، وربما اقتصادي ، يترجم ما جبل عليه العسكر من ظلم وطغيان ، الشيء الذي أسفر عن قيام انتفاضات نقمة وغضبا عليه(30)
والثابت أن هذا الفساد السياسي لم يسد في المرحلة الأولى من حكم الأمير محمد حينما لم يكن قد قدر بعد لهذا العسكري تصدر السلطة السياسية(31) ولكن ابتداء من منتصف القرن الثالث الهجري أصبح هو صاحب الأمر والنهي ورغم طغيانه لم تحرك الامارة ساكنا، بل ((اتسع قلب الأمير لهفواته))(32)

ونفس القول ينسحب على قائد عسكري آخر هو أبو مروان عامر بن عامر الذي أظهر كبرياءه ((وكانت فيه حدة ومعارضة للناس))(33)، ناهيك عما قام به بعض العسكر من عمليات السطو والسلب ، وإشاعة الذعر ، وترويع الناس في

المدن والأسواق ولم يتجرأ صاحب المدينة على ردعهم إذ لم يعد بيده حول ولا قوة(34)

وفي ضوء هذه المعطيات ، غدا نظام الامارة عديم الفعالية بعد أن جرده العسكر النظامي من محتواه ولذلك عول الأمراء على الاستنجاد بالعسكر المرتزق المجلوب من أطراف أوروبا الشرقية أو افريقيا وفي سبيل ذلك ذهب الأمير عبد الله إلى الاستكثار من جلب الجنود المتمرسين في الحرب من الثغور وكذا عبيد الصقالبة(35) وجرى تحويلهم إلى جند مأجور سرعان ما أصبح عدده يناهز حسب ابن القوطية خمسة الاف فارس(36) غير أن المحاولة أفضت إلى مزيد من التسلط وسلب السلطة

والواقع أن جلب العسكر من الأطراف بدأ منذ عهد الحكم الربضي غير أن حزمه ومباشرته لأمور الدولة بنفسه حال دون تطاوله(37)؛بينما شجع ضعف الحكم المركزي خلال هذه الحقبة على أن تشرئب أعناق هؤلاء العبيد إلى السلطة ، فأخذوا يرنون بأبصارهم إلى الحكم خاصة عندما أصبحت حاجة الأمير ماسة إليهم إذ لم يجد من يستنصر به غيرهم(38) فألقى بزمام الحكم إليهم حتى تجاوزوا دورهم وأصبحوا الحاكمين الفعليين

وتشير المصادر إلى أسماء قادتهم الذين ظهروا على الساحة السياسية بشكل بارز مثل بدر الصقلبي الذي يصفه ابن حيان(39) بأنه ((مولى الأمير عبد الله ، المحتوي على آرائه)) وينعته مؤرخ آخر(40) بأنه ((المدّبر للدولة)) ومن مظاهر نفوذه السياسي أن الأمير عبد الله جعله في منصب المستشار ، فكان لا يقدم على تنفيذ مشروع سياسي إلا بعد عرضه عليه(41) ، وهذا ما حدا بأحد الباحثين(42) إلى تشبيه سلطته بسلطة الوزير الأول

وفي سبيل الهيمنة على مقاليد الحكم ، لم يتورع صقلبي آخر هو نصر الخصي عن محاولة اغتيال الأمير القوي عبد الرحمن الأوسط من أجل تنصيب ابنه الأمير محمد الخاضع لارادته(43) ولذات الغاية سعى حبيب الصقلبي سعيا حثيثا لتعيين هذا الأمير بعد وفاة والده الذي انتهى معه عصر الحكومة المركزية القوية(44)

أصبحت الامارة إذن أسيرة الجند المرتزق ولم يخطر على بالها أنها بأعتمادها عليه لم تفقد سلطتها فحسب ، بل ساهمت في أزمة سياسية تمثلت في خلق بؤرة صراع بين العسكر الرسمي والعسكر المجلوب ، فاستبدالها جند العرب بجند الصقالبة وانحدار مكانة الارستقراطية العسكرية القديمة ، كان وراء الحركات الانفصالية التي عمت الأندلس خلال النصف الثاني من القرن الثالث الهجري .

وفي كل الأحوال ، جاء انفصال الجيش الرسمي مرادفا لاستقلالهم بالسلطة السياسية رغما عن بقاء بعضهم مرتبطا ارتباطا شكليا بالحكم المركزي وأصبحت مهام الدولة من اختصاصهم الفعلي حيث أخذوا يمارسون كل السلط المخولة للأمير داخل المناطق التي استقلوا بها ، فصاروا يعينون وزراءهم ، وقضاتهم ، وأصحاب شرطتهم ، حتى أن موسى بن قسي زعيم إمارة بني قسي في الثغر الأعلى أصبح ((ملك اسبانيا الثالث))(45) وفي ذات الوقت استولى صاحب اشبيلية إبراهيم بن حجاج على كافة السلطات كذلك حتى لقب بملك اشبيلية(46) وبالمثل أصبحت إدارة الجيوش في يد ديسم بن إسحق صاحب إمارة لورقة(47) ، وهذا ما سنفصله في موضعه

ومن الملفت للانتباه ، أن العسكر المستقل في الأطراف ، بسلبه للسلطة السياسية ، ساهم في تجزئة الدولة سياسيا وقانونيا ، وعمل على تدهور الأوضاع السياسية حتى أن عودة الأمور إلى الاستقرار في أوائل عهد الناصر ارتبطت في المصادر التاريخية ((بطاعة الأجناد))(48) وحسبنا أن رضوخ جند دمشق في كورة البيرة اعتبر فاتحة خير في عهد الناصر وتمهيدا لقمع كافة المنتزين(49)

والملاحظ كذلك أن تطاول العسكر عل السلطة في الأندلس ، لم يكن سوى جزء من ظاهرة كبرى عمت العالم الاسلامي بأسره ، إذ أن الخليفة العباسي الموفق بالله أصبح هو الآخر مسلوب الارادة أمام تسلط العسكر البدوي التركي ، وعلى رأسه كلياكتين(50) ولم يشذ الغرب الاسلامي عن تسلط العسكر كذلك في ذات الحقبة(51)

يتضح من العرض السابق ، أن العسكر تسنموا السلطة السياسية وهيمنوا على مقدرات الحكم وبديهي أن يتمخض عن ذلك نتائج خطيرة عملت على تغيير النظام السياسي وصياغته على أسس جديدة

تمثلت أولى تلك النتائج في إهدار رسوم الامارة وأهمها مبدأ توريث الحكم في الأعقاب ، إذ تغير هذا المبدأ كما لاحظ أحد الباحثين(51مكرر) مبينا أنه أصبح رهين التنافس والغلبة بين أفراد الأسرة الحاكمة وهذه حقيقة وثيقة الصلة بتسلط العسكر وتدخله في تولية الأمراء ، ضاربا عرض الحائط بمبدإ الوراثة ، باحثا عن الأمير الذي يغدق عليه الأموال وهذا ما يفسر عدم وصول الأمير محمد إلى الحكم إلا بعد أن عقد الصقالبة اجتماعا برآسة حبيب الصقلبي أقنعهم فيه بجدوى تنصيب الأمير المذكور لما سيجزل لهم من عطاء(52) ولم يكن حسابه خاطئا حيث أن الأمير خصص لهم ديوانا يعطيهم منه أرزاقهم(53). ومما يدل على اختلال نظام الوراثة أن

الأمير عبد الله ارتقى إلى سدة الحكم ((دون بيعة متقدمة ولا وصية متبعة))(54). كما أن ارتباط تنصيب الأمراء الثلاثة الذين حكموا طيلة هذه الحقبة بالعسكر يدل على أن جلوس الأمير على العرش أصبح خاضعا لنفوذهم لا لمبدإ الوراثة(55).

ومن المواقف السافرة لتدخلهم في تولية الأمراء ، ما علل به ابن الخطيب قتل المطرف بن الأمير عبد الله لقائد العسكر عبد الله بن أمية من أنه كان بسبب صرف هذا القائد للأمير المذكور عن البيعة التي عقدت له ، والتدخل لدى والده للحيلولة دون تنفيذها ، بل ذهب في سبيل ذلك إلى حد ((تمزيق العهد في خبر يطول))(56) كل هذه التصرفات من جانب العسكر ، جاءت لتنسف قاعدة نظام الوراثة المتبع ، مصداق ذلك ، أيلولة الامارة بعد وفاة المنذر إلى أخيه عبد الله في أعقاب مؤامرة دنيئة نسج خيوطها بمساعدة الطغمة العسكرية كما أن اغتيال مطرف الابن المرشح لخلافته ، وكذا وصول عبد الرحمن الناصر إلى الحكم دون اتباع قاعدة الوراثة القديمة يدلان على انهيارها وبما أن الجماعة العسكرية أصبحت لها اليد الطولى في تنصيب الأمراء ، فإنهم صاروا تحت نفوذهم ، خاضعين لآرائهم ومواقفهم وعندما حاول الأمير المنذر التخلص من رأس حربتهم هاشم بن عبد العزيز لقي مصرعه بعد مدة قصيرة

ومن رسوم الامارة الأخرى التي أهدرت ، ما أقدم عليه زعماء العسكر من تولية العمال حسب مشيئتهم بعد أن كان ذلك من اختصاص الامارة بل وصل الحد بزعماء العسكر المستقلين إلى تعيين الوزراء بأنفسهم دون الرجوع إلى قرطبة(57) ، وبعث سفراء من جانبهم(58) وأكثر من ذلك ، ذهب أحد القادة العسكريين الانفصاليين إلى إلغاء إسم الأمير من العملة وضربها باسمه(59)

ومن النتائج التي تمخضت عن تسلط العسكر أيضا ، تزايد نفوذهم داخل البلاط والعمل على تدبير المؤامرات لتحقيق مآربهم وفي سبيل ذلك لم يتورعوا عن إذكاء الصراع بين الأمراء ، وخلق جو من التنافس والتشاحن حتى غدا البلاط مرتعا للمؤامرات والدسائس والاغتيالات ، وظهرت الروح العدائية بين الأمراء إذ تتحدث المصادر عن الصراع الذي قام بين محمد ومطرف ابني الأمير عبد الله حتى ((قابل الواحد الثاني بالهجران والصد))(60) وفي خضم هذا الجو المشحون الذي خيم على القصر اكتشف الأمير عبد الله تورط أخيه في مؤامرة استهدفت قلب نظام حكمه وبالرغم من أن رجالات القصر كانوا وراءها ، فقد كالوا التهمة إلى أخ الأمير الذي زج به في السجن(61) وتجمع الراويات على أن الأمير المذكور كان وراء عملية اغتيال أخيه المنذر أيضا(62) حيث رشى أحد الأطباء فسم له المبضع

الذي فصده به واضعا بذلك حدا لحياته من أجل وصوله إلى الحكم كما أكد ذلك ابن حزم(63) ولا تخلو مبادرة الفتيان بإعلان خبر وفاته من مغزى مشاركتهم في المؤامرة(64)

ولم يكن هذا الحدث إلا مقدمة لسلسلة من الاغتيالات التي أصبحت مألوفة في القصر ، ذلك أن المطرف بن الأمير عبد الله قام باغتيال أخيه محمد ((بعد أشياء معلومة دارت بينهما))(65) فلم يتردد الأمير في رد الضربة للابن القاتل لأنه ((كان قبيح النية في أبيه عبد الله ، وكان ينوي خلعه))(66) وليس من قبيل الصدفة أن تأتي الدعوة إلى قتله من قبل العسكر المهيمنين في القصر(67) وبعد مقتل المطرف بسنتين ، جاء موعد اغتيال هشام بن محمد سنة 284 هـ(68) ، ليلحق به بعد ذلك أخ ثالث للأمير عبد الله هو القاسم الذي اغتيل مسموما بأمر من والده(69)

كما سادت البلاط السلطاني جو من عدم الثقة ، فحتى الوزراء أخذوا يدسون على الأمير عبد الله ومن بينهم براء بن مالك القرشي الذي ظهرت خيانته ومؤامرته ضد الامارة ورغم أن الأمير عبد الله توفرت لديه الدلائل الكافية حول خيانته ، فإنه لم يستطع خلعه ، بل اكتفى بتأليب صنائعه التجيبيين عليه(70)

ونتج عن تزايد نفوذ العسكر داخل البلاط أيضا انتشار جو من التشاحن فيما بينهم لا يقل خطورة عن صراع الأمراء ذكر صاحب أخبار مجموعة(71) أن قائد الجند النظامي هاشم بن عبد العزيز ((دس على رجل من خدمة الأمير من بغاه عنده وحشد عليه من كل جانب)) وهو نفسه الذي دبر مؤامرة اغتيال محمد ابن جهور(72) وكان القائد عامر بن عامر هو الذي ألبه عليه(73) ويذكر ابن حيان(74) المنافسة التي كانت بين هاشم وعبد الملك بن عبد الله بن أمية وبالرغم من أن الأمير محمد حاول إصلاح ذات البين فإن الذي بينهما ((بقي على اشتداده وتأكد في باطنهما فلم ينتقلا عن مشاحنتهما)) ، ومن هنا نفهم تعدد رسائل الشكوى المرفوعة إلى الأمير ضد هاشم وتدل ردود فعله وادعاؤه بأن وراء تلك الرسائل يقف حساده ، ما ساد البلاد من جو التشاحن ولا غرو فقد انتقل الصراع إلى قادة العسكر الآخرين ويذكر ابن الآبار(75) في هذا الصدد أن عيسى بن أحمد بن أبي عبدة وموسى بن حدير أراد كل منهما أن يكون مجلسه فوق الآخر وبنفس الحدة قام تنافس بين الوليد بن غانم وعبد الله بن عثمان بن بسيل(76)

وأسفر الصراع داخل البلاط عن نتيجة أخطر ، وهي انسلاخ بعض قادة الجند

النظامي وإعلانهم التمرد على السلطة ، ثم تأسيسهم كيانات مستقلة فابن مروان الجليقي كان من قادة جيش الامارة ، غير أن هاشم بن عبد العزيز حاول فرض هيمنته عليه ، بل لم يتورع عن إهانته(77)، فاضطر إلى إعلان تمرده واستقلاله عن السلطة كما أن هاشم نفسه كان وراء انفصال موسى بن قسي(78)

وترتب عن تزايد نفوذ العسكر في البلاط كذلك أن أصبح النساء يتدخلن في شؤون السياسة ، كما غدا مقرا للفساد الخلقي والتبذير والاسراف وفساد الأخلاق(79)

ولم يكن صراع البلاط وما ساده من تشاحن إلا صدى لما ساد في الشرق حيث جرت عمليات الاغتيال وخلع الخلفاء على قدم وساق(80) وهذا ما يسقط ما زعمه أحد الدارسين(81) من أن ما جرى في الأندلس يعتبر عاديا بالقياس إلى الأحوال التي سادت بغداد

يستخلص مما سبق أن قادة العسكر تصدروا الهرم السياسي وأرغموا الامارة على تخويل السلطات السياسية لصالحهم وبذلك قدر لهم الهيمنة على مقدرات الحكم ، وإلغاء رسوم الامارة وإذكاء الصراع في البلاط وإذا أخذنا بعين الاعتبار تفسير أحد الباحثين(82) لتطور النظام الاقطاعي في الممالك النصرانية من أنه انتشر بفعل ما حصل عليه الكونتات من نفوذ سياسي ، وعدم اعترافهم بسلطة الملك ، أدركنا مساهمة العسكر الأندلسي هو كذلك في ترسيخ الاقطاعية السياسية في الأندلس بنفس الطريقة

ولم يقل تسلط رجال الدين شأنا عن تسلط العسكر ، خاصة وأن الحقبة تميزت بسطوة الفقهاء على صعيد العالم الاسلامي بعد الردة المتوكلية ، وما نجم عنها من ارتقاء فقهاء السنة إلى دفة الحكم ، وتبريرهم للأوضاع السياسية السائدة عن طريق صياغة تشريعات تكرس هذه الأوضاع(83). ولم تكن الأندلس بمعزل عما عرفه الجناح الشرقي من العالم الاسلامي ، إذ عظم شأن الفقهاء المالكيين فأخذوا يتطلعون إلى السلطة مرتكزين على ثرواتهم المادية وإقطاعاتهم ، وعلى نفوذهم الاجتماعي والديني ولم تجد الامارة بدا من التحالف معهم لما يمثلونه من نفوذ روحي وقد فسر أحد الباحثين(84) التحالف بين الجانبين بأنه تعبير عن سياسة نشر الاسلام ولكن يبدو أن هذا الرأي بعيد عن الصواب إذ عرف الاسلام في الأندلس خلال هذه الحقبة أكبر النكسات

ومهما يكن ، فإن الاعتبارات السابقة جعلت فقهاء الأندلس يحشرون أنوفهم في شؤون السياسة وذلك بعد أن أسندت إليهم الامارة الوظائف السياسية كمنصب

الوزارة[85] ومنصب صاحب الشرطة[86] ، وخطة الوثائق[87] ، وكلها مناصب لها مكانتها في الهيكل السياسي لنظام الامارة ، فكان منطقيا أن يستحوذوا هم كذلك على السلطات السياسية

ومن مظاهر هذا الاستحواذ أنهم اعتبروا من أهل الشورى ، فلم يكن بإمكان الامارة أن تستغني عن مواقفهم من أمهات أمور الدولة[88] ، وهذا ما يفسر ما دأب عليه الأمير محمد من مشاورتهم في كل صغيرة وكبيرة ، وأخذه برأيهم في سياسة عمال المدن والكور[89] وبلغ استئثارهم بالسلطة أوجه في عهد الأمير عبد الله الذي ((كان لا يقدم أمرا ولا يؤخره إلا عن مشورة أهل العلم والفقه))[90]؛ ففضلا عن تعظيمه للفقيه ابن وضاح ((كان يكاتبه في ما احتاج إليه))[91] ، فلا غرابة إذا اقترنت أسماء الفقهاء بسياسة المشاورة حتى أصبحت هذه الظاهرة مألوفة في مصادر تلك الفترة

وتعزى سطوة رجال الدين من الناحية السياسية إلى الثورات الاجتماعية التي قضت مضجع حكومة قرطبة ، فاستعملتهم كواجهة دينية لتبرير قمعها وذلك من خلال حملهم على إصدار فتاوى اعتبرت الثوار خارجين عن الجماعة الاسلامية فوجدت فيهم سلاحا للتبرير ودعما كافيا لم تجده في جهة أخرى[92] ولذلك غضوا الطرف عن الجرائم المرتكبة من طرف الأمير عبد الله، بل ذهبوا إلى حد تشجيعه على سفك الدماء[93] ، واعتبروا الثورات الاجتماعية مثل ثورة ابن حفصون مصيبة من عند الله[94]

ومن القرائن الأخرى التي تدل على ما حظوا به من نفوذ سياسي أن أحد الفقهاء تمكن من عزل عامل كورة اشبيلية[95] ولعب فقيه آخر دور الوساطة بين الامارة وجند دمشق المنتزي في كورة البيرة ، فاستطاع أن يدخلهم في حضيرة الدولة إبان السنين الأولى من حكم الناصر[96] كما أن محاربة المنتزين ما كان لها أن تتم إلا بإذن الفقهاء[97] ومن الملفت للانتباه أنهم اطلعوا عن كثب على شؤون السياسة ، فكانوا أول من تنبأ بحدوث الثورات التي شهدتها الأندلس خلال هذه الفترة قبل وقوعها[98] كما أن اغتيال بعضهم لا يخلو من مغزى حول تجاوزهم لوظيفتهم الدينية وتطاولهم على الامارة[99]

حصيلة القول أن الطغمة العسكرية ورجال الدين أفرغوا النظام القائم من فعالياته وجمعوا كل السلطات في أيديهم فأثروا بذلك على نظم الدولة مثل قاعدة الوراثة ومراسيم البلاط ، وتنصيب الموظفين من جانبهم ، وضرب العملة باسمهم إلى غير ذلك من الشؤون التي كانت من اختصاص الحكومة المركزية . فما هو أثر ذلك

على الحكم المركزي نفسه ، وكيف تجلى التحول الذي عرفه في ظل سيادة الاقطاعية ؟

لا جدال في أنه بقدر ما ازداد نفوذ العسكر والفقهاء ، بقدر ما ازداد ضعف الحكم المركزي وزالت هيبته وترتب على ذلك نتائج سلبية إذ تعرض الأمير نفسه للاهانة ، وتحولت العلاقة الادارية بين المدن أو الكور والعاصمة من علاقة تبعية إدارية وسياسية إلى مجرد علاقات واهية لا ترتبط بالحكم المركزي إلا عن طريق القوة وفي كثير من الأحيان انعدمت تماما روابط التبعية

ومن مظاهر ضعف الحكم المركزي ما أقدمت عليه الامارة من ابتياع مدينة سرقسطة من أحد المنتزين بخمسة عشر ألف دينار سنة 261 هـ عوض أن تحاربه(100) ، وهي صورة تعكس ما وصلت إليه الامارة من ضروب المهانة ، الشيء الذي شجع الانفصاليين على طرد الولاة الذين انتدبتهم لتمثيلها في المدن والكور وفي هذا الصدد ذكر أحد الباحثين(101) أن أحد الثوار طرد عامل الأمير على كورة جيان واستولى عليها ووصل تحدي البعض إلى حد قتل عامل الأمير وتنصيب نفسه مكانه كما فعل عمروس بن عمر بعامل وشقة سنة 256 هـ(102)

وبذلك انتهى دور ولاة الامارة على الكور ، ولم يعد وجودهم إلا مظهرا شكليا وكثيرا ما اضطر الأمير إلى قبول العامل الذي اختاره أهالي الكور دون أن يمارس عليهم أية سلطة حقيقية إذ بقي مجرد آلة مسخرة في أيديهم(103). وتجلت هذه الظاهرة بوضوح في مدينة طليطلة التي اختلفت أهواء سكانها فيمن ينصبونه حاكما سنة 259 هـ ، فانتهى الأمر بتقسيمها بين حاكمين اثنين(104) ((قسمة شركة)) على حد تعبير ابن حيان(105) ، وجعلوا شرط اختيار عمالهم كقاعدة أساسية لأي مفاوضات مع حكومة قرطبة التي لم يكن عليها إلا الموافقة ومباركة ما ارتضوه لأنفسهم(106) بل ذهبت في كثير من الأحيان إلى مداراة الانفصاليين وإغرائهم بالموافقة على حكم المناطق التي استقلوا بها(107). وفي كل الحالات لم تكن سلطتها إلا إسمية ، فكثيرا ما خطب على المنابر باسم الأسرة المروانية دون أن يكون لها عامل يمثلها كما لاحظ أحد الرحالة(108)

ولعل أبرز درجات مظاهر الضعف الذي أبانت عنه حكومة قرطبة هو موقفها من الصراع الذي دار في اشبيلية سنة 276 هـ عندما اغتنم أحد الزعماء العسكريين كريب بن خلدون – الفوضى السائدة في هذه المدينة فغادرها واعتصم بضيعة البلاط ، وصار يسطو على المولدين ، فلجأ محمد بن غالب إلى الأمير عبد الله طالبا السماح له بإحلال الأمن والنظام الذي عجزت عنه السلطة المركزية فتم له ذلك(109) .

وصار اغماض العين على الزعماء المتنزين ، وتنامي عدد الكيانات المستقلة أمرا مألوفا ، فحق لأحد الدارسين(110) القول بأن السلطة أصبحت لا تمارس من جانب الامارة إلا بصعوبة ويتضح ذلك من خلال ما لاحظه رحالة معاصر(111) حين ذكر أن أهل طليطلة ((يخالفون على بني أمية)) وأن أهل بلنسية ((لم يعطوا بني أمية الطاعة))

ويظهر ضعف الحكومة المروانية حيال الكيانات المستقلة من خلال ما برر به خلف بن بكر أحد القادة العسكريين المستقل في أكشنوبة موقفه أمام عبد الرحمن الناصر أثناء رضوخه من أنه كان يجهل واجب طاعته للخلافة(112) !

ويمكن تفسير ضعف الحكم المركزي أيضا من خلال الساباط الذي بناه الأمير عبد الله بين القصر والمقصورة في المسجد وهو ((طريق مستور))(113) هدف من ورائه كما يرى أحد الباحثين(114) المحافظة على حياته من غائلة العسكر ، وهي سابقة خطيرة لم يعهدها الأمراء قبله

ومن القرائن الأخرى في هذا الصدد ، وجود أسطول بحري غير رسمي يعمل لحسابه الخاص ، ويصد الخطر المسيحي خاصة في بلاد الغال ومياه البحر المتوسط الغربي(115) ويلاحظ أن القرصنة التي اعتبرت مظهرا من مظاهر القوة السياسية إبان فترة الأمراء الأقوياء ، لم تعد بيد السلطة المركزية بل أصبحت أحيانا تعمل ضدها(116)

وطبيعي أن يترتب على هذا الضعف نتائج تكتسي خطورة بالنسبة لتغيير بنية النظام السياسي فقد استغل أهالي الكور تذبذب السلطة المركزية فأخذوا ينصبون على أنفسهم زعماء محليين في غياب سلطة حقيقية تسهر على حمايتهم فالحاجة إلى من يضبط أمنهم ويحقق لهم نوعا من الاستقرار في جو مشحون بالتوتر والفوضى ، جعلتهم يبادرون إلى اختيار زعماء محليين من بني جلدتهم.فسعيد بن سليمان أمّره عرب غرناطة والبيرة فضبط أمرهم(117). أما موالي البيرة نفسها فاحتاجوا إلى زعيم عسكري منهم فاستدعوا عبد الله بن جرح وأمروه على أنفسهم فقام مقام السلطة المركزية(118) وبالمثل ، بادر بنوقسي إلى تنصيب زعيم من طرفهم(119) ، بينما استدعى أهل وشقة زعيما عسكريا من الثغور(120) ، في الوقت الذي ترأس «فرانك بن لب» قومه في حصن أم جعفر(121). ويلخص ابن حيان(122) هذه الظاهرة الخطيرة التي طرأت على البنية السياسية ، عندما ذكر أن أهل الجزيرة طردوا إبراهيم بن خالد عامل الأمير عبد الله ((وذهبوا إلى ملك أنفسهم حسب ما فعله غيرهم)) وبقدر ما انتشرت هذه الظاهرة بقدر ما ((ازداد السلطان

عجزا لاتساع الفتوق عليه))(123)

مقابل ذلك ، اكتفت الامارة بأي شكل من أشكال خضوع هؤلاء «الأمراء» ولو كان إسميا ولعل أقصى تعبير عن الطاعة طمحت له هو أن يؤدوا لها كمية من المال يتفق عليها(124) غير أنهم تمارضوا في الطاعة ، وامتنعوا عن إرسال الجباية في الغالب الأعم ، بل ذهب بعض الأمراء المستقلين إلى حد تهديد السلطة المركزية ورضوخها لتلك التهديدات(125)

ولم تكن الحملات العسكرية التي قامت بها الامارة معبرة عن قوتها ، فغالبا ما منيت بالفشل الذريع يضاف إلى ذلك كونها اعتمدت في مواجهة خصومها في الداخل وصراعها مع النصارى على ((صنائعها)) ويقدم التجيبيون الذين اصطنعهم الأمير محمد أحسن مثال على ذلك ، فقد استعملهم لمحاربة بني قسي في الداخل ، وتدعيم خطوط المواجهة في الجبهة الشمالية لحصر التوغل النصراني على الحدود. ولنفس الغاية اصطنعت الامارة عائلة بني ذي النون في شرق الأندلس(126) ، بينما اعتمدت على لب بن محمد في حربها ضد إمارة جليقية(127)

وعلى الصعيد الداخلي ، اعتمدت على بعض الكيانات التي بقيت تدين لها بالطاعة فالأمير عبد الله اعتمد على إمارة التجيبيين في القضاء على أحمد بن البراء المستقل في سرقسطة(128) وهو نفسه الذي استعمله الأمير المنذر لمحاربة بني قسي(129) ولم تتمكن الامارة من القضاء على الثائر فهر بن أسد إلا بفضل سعيد بن وليد صاحب كورة باغة(130) كما أن مساعدة ابن حجاج صاحب اشبيلية كان وراء استرجاع منطقتي جيان وباجة(131)

واستعملت الامارة في سبيل كسبهم إلى جانبها ، وضمان اعتمادها المستمر عليهم أساليب الاغراء كالاعتراف بالسيادة على المناطق التي اقتطعوها لأنفسهم ، وإغداق الأموال عليهم ، حتى أن الأمير محمد جعل للتجيبيين مائة دينار لكل واحد عند كل غزوة يقومون بها ضد بني قسي(132) وباختصار فإن الاعتماد على «الصنائع» كان هو سلاح الامارة في مواجهة خصومها،مما ينهض قرينة أخرى على ضعفها

لذلك كله أصبح من البديهي أن تفقد الامارة هيبتها ، ويتجلى ذلك فيما ذكره ابن القوطية(133) من أن الأمير عبد الله حينما أرسل إلى أحد الزعماء المنتزين يطلب منه إيراد الجباية ، امتنع عن أدائها ، وأظهر التهاون ، بل وصلت جرأته إلى حد أنه طلب منه أحد أصحابه أن يأذن له بأسر الأمير نفسه والمجيء به في وقت لا يتجاوز لحظة قصيرة وأكثر من ذلك فقد وجهت أصابع التهمة إلى هذا الأمير بخيانة الدين والوطن ، فانهارت سمعته وذهب أئمة المساجد إلى حد إسقاط اسمه

من خطب الجمعة ، واستبدل في بعض المناطق كاشبيلية باسم الخليفة العباسي وفي ببشتر استبدل باسم الأمير الأغلبي أحيانا والخليفة الشيعي المهدي أحيانا أخرى وبلغت الجرأة بأحد إخوة الأمير إلى حدّ دعوة الأهالي للامتناع عن دفع الزكاة إلى من تحالف مع المسيحيين وخصص لهم ما جمعه من ضرائب ضد إخوته في الدين(134) بل تجلى ضياع هيبة الامارة واضحا عندما تجرأ أحد قضاة كورة ماردة على نعت الأمير «بالحمار»(135) ووصف وزرائه بأنهم ((يقودون الحمار من اللجام))(136)

ومع انحلال السلطة المركزية وضعفها التام ، ثم زوال هيبتها ، تخلخل النظام السياسي للامارة ، ونشأت ظاهرة سياسية تعتبر جديدة بالنسبة للعلاقات الادارية بين العاصمة والكور والمدن الأندلسية ، فجاءت في حد ذاتها تعبيرا عن تجزئة سيادة الدولة التي هي من خصائص كل نظام إقطاعي(137)

إن ما تميزت به الحقبة الأولى من عصر الامارة يكمن في وجود سلطة مركزية قوية تقوم بمهمة تعيين عمال ينوبون عنها في المناطق التي عينوا فيها لتمثيلها إداريا وسياسيا وقانونيا غير أن ضعفها في الحقبة موضوع الدراسة بسبب سيادة النمط الاقطاعي جعل هذه العلاقة بين السلطة المركزية والولايات تعرف تحولا عميقا فمع بقاء منصب الوالي بقاء رمزيا وانعدامه في كثير من الأحيان ، ظهرت صيغ جديدة في تقنين علاقة الحكم المركزي بالكور أو المدن الأندلسية استنادا إلى الأساس الاقتصادي الاجتماعي الجديد

فظهور قادة العسكر الذين حصلوا على إقطاعات بشكل أو بآخر ومن ثم بروز نفوذهم الاجتماعي والسياسي ، جعلهم يستغلون ضعف السلطة المركزية فيحصلون على تنازلات هامة من جانبها ، وعلى أساس ذلك صيغت علاقة التبعية بين الجانبين وقد اختلفت هذه التنازلات كما وكيفا ، ولكنها اندرجت بصفة عامة ضمن ثلاث مستويات

يتمثل الأول فيما يعرف بظاهرة «التسجيل» حيث أصبحت عبارة ((سجل لفلان على ما بيده)) تتواتر باستمرار في حوليات هذه الفترة ولكن ماذا تعني هذه الظاهرة سياسيا ؟

من الصعب إعطاؤها تعريفا سياسيا قانونيا دقيقا غير أن الاسترشاد بالظروف العامة التي أفرزتها ، فضلا عما ورد في النصوص يمكن أن يقربنا من مفهومها نستطيع التأكيد أولا أنها وليدة النظام الاقطاعي ، وإلا كيف يفسر عدم وجودها إبان الفترات التي ساد فيها حكم مركزي قوي ؟

إن ضعف السلطة المركزية التي تعتبر نقطة الأساس في كل نظام إقطاعي هو الذي يمكن من خلاله فهم هذه الظاهرة التي سنطلق عليها إسم «إقطاع التسجيل» (كان الأمير يقطع منطقة ما إلى أحد العسكريين على أساس بعض الشروط سنأتي على ذكرها)

حقا أننا نعثر على روايات تشهد على وجود هذه الظاهرة في فترات أخرى ، ولكنها قليلة جدا إن لم نقل شبه منعدمة بالمقارنة مع الفترة موضوع الدراسة ، فضلا عن اقتصارها على الثغور فقط ومرد ذلك راجع أساسا إلى قوة السلطة المركزية التي تمكنت من ردع كل المحاولات الانفصالية وإذا وجدت تسجيلات في عهد عبد الرحمن الناصر ، فإن ذلك لم يكن سوى تكتيك سياسي اقتضته طبيعة الصراع مع أمراء الاقطاع حيث عول في بداية حكمه على تجديد التسجيلات ليضع لها شروطا صارمة في مرحلة ثانية ويتخلى عنها نهائيا في مرحلة ثالثة

وإذا حللنا ظاهرة التسجيل من خلال ربطها بواقعها السوسيو - اقتصادي ، اتضح أن الذين استفادوا منها هم قادة العسكر المقطعون فوضعهم الاقتصادي - الاجتماعي جعلهم يطمحون في تأسيس كيانات مستقلة عن الحكم المركزي وبما أنهم كانوا في حاجة إلى مشروعية سياسية فإنهم حاولوا اكتسابها منه ونظرا للضعف الذي عانى منه الحكم ، فإنه استجاب لهم رغما عنه ، فأسفر ذلك عن قبول التسجيل لهم - تحت الضغط - عن النواحي التي استقلوا بها وهذا التسجيل يختلف تماما عن «إمارة الاستكفاء» التي عرفها الشرق الاسلامي لأنها تكون عادة عن اختيار(138) ، بينما هو قريب من مفهوم إمارة الاستيلاء دون أن يكون مرادفا لها ما دامت السلطات التي يمارسها الحاكم في إمارة الاستيلاء محصورة بشروط(139) ، في الوقت الذي مارس المقطع في إقطاع التسجيل كل السلطات السياسية بمعزل عن الحكم المركزي

تأسيسا على ذلك يمكن تعريف إقطاع التسجيل بأنه إشراف سياسي - وليس انتدابا من قبل الحكم المركزي - يقوم به المقطع ، ويمارس من خلاله كل السلطات السياسية بمعزل عن السلطة،وينشأ بموجب عقد يعقد بين الجانبين يعترف فيه المقطع بالأمير مقابل السماح له بالاستقلال في المنطقة التي اقتطعها من الامارة بالقوة،على أن يبقى تابعا لها فهو بذلك يعتبر عقدا سياسيا وقانونيا أفرزه النظام الاقطاعي ، لا يختلف كثيرا عما عرفه الاقطاع الأوروبي من حيث تنازل الأمراء عن كثير من مظاهر السلطة التي مارسوها بأنفسهم

يتضح إذن أن إقطاع التسجيل ظاهرة جديدة بصمت البنية السياسية في

الأندلس ، ولكن ما هي الشروط التي تشترطها السلطة المركزية على المقطع ؟ يظهر من خلال النصوص أنها تجسدت في ثلاثة التبعية للحكم المركزي (الولاء) ، أداء الجباية السنوية ، ثم القيام بالخدمة العسكرية (الجهاد)

بالنسبة للشرط الأول ، يلاحظ أن الامارة تقبل التسجيل لزعيم من زعماء الامارات العسكرية على شرط أداء ضريبة سنوية ذكر العذري(140) أن الأمير محمد سجل لمسعود بن عمروس علي وشقة ((فأورد عاما بعام ما كان قد التزمه أبوه))،وهي رواية تلقي كثيرا من الأضواء على هذه الضريبة من حيث أنها اعتبرت أولا نوعا من الالتزام وجب على المقطع أداؤها للأمير ثم إنها محددة من ناحية الكم بحيث أن الابن الذي ورث الاقطاعة دفع نفس القدر الذي كان يدفعه أبوه. ويستشف أخيرا من نفس الرواية أنها كانت تؤدى بطريقة منتظمة ومتواصلة

أما بالنسبة للشرط الثاني وهو التبعية والولاء للحكم المركزي ، فهو ما تعبر عنه المصادر بكلمة «الطاعة» التي تصبح بدورها نوعا من الالتزام ، وكل النصوص الواردة في إقطاع التسجيل تركز على هذا الولاء فالأمير عبد الله سجل للمنذر ابن عبد الرحمن التجيبي على أساس ((التزام الطاعة))(141) كما سجل لأحد أفراد عائلة بني قسي على تطيلة وطرسونة عندما ((انحرف إلى الطاعة ولاطف الأمير))(142). ولم يقدم على التسجيل لزعيمين من أسرة بربرية إلا عندما ((استقامت طاعتهما))(143) وبعد ذلك سجل لمحمد بن أضحى المستقل في ناحية نوالش Noalejo بعد أن ((أبان عن صدق ولايته))(144) ونفس القول ينسحب على ابني مهلب اللذين سجلت لهما السلطة المركزية على حصونهما بكورة البيرة مقابل الابقاء على الولاء لها؛ وقد ترجم هذا الولاء في محاربتهما لابن حفصون ألد أعدائها(145) ولعل أحسن نموذج عن تشبث الامارة بشرط الولاء مقابل تجاوزها النظام السياسي السابق المرتكز على وجود ولاة المدن تجلى فيما قام به أحد المستقلين في لورقة إذ حارب والي الأمير على المدينة ، ومع ذلك فإن استمساكه بالطاعة والتبعية جعلها تسجل له على الناحية التي استولى عليها ، وهي قرينة أخرى على الارتباط بين إقطاع التسجيل وضعف السلطة المركزية وتغير البنية السياسية

أما الشرط الثالث فيتجلى في واجب الخدمة العسكرية إذ كان على المقطع أن يهيء عددا من الفرسان والجنود والحشد للجهاد وبالنسبة للمسجل لهم في المناطق المتاخمة للممالك النصرانية ، أنيطت بهم مهمة الدفاع عن الثغور وهذا ما يفسر اشتراط الامارة على المنذر بن عبد الرحمن التجيبي ((الجهاد ضد الكفرة))(146) ، والتزام لب بن محمد زعيم إمارة بني قسي مجاهدة العدو حتى أنه لقي حتفه وهو

يطبق هذا الالتزام سنة 264 هـ[147] ووجود هذا الشرط يدحض ما ادعاه أحد الباحثين[148] حين عمم حكمه على تاريخ الأندلس فذكر أن الخدمة العسكرية كانت تطوعية فحسب

غير أن شروط التسجيل تميزت بعدم ثباتها ، فنجد أحيانا أحد المقطعين إقطاع تسجيل يستغل قوته ونفوذه فيتملص من التزاماته تجاه الحكم المركزي ونسوق في هذا الشأن مثال إبراهيم بن حجاج صاحب اشبيلية الذي أظهر الخلعان ونبذ الطاعة وقطع الجباية عن الامارة سنة 286 هـ[149] ، ولم يعد إلى سابق ولائه إلا تحت تأثير ظروف جديدة[150]

وفي الحالة التي تكون فيها شروط إقطاع التسجيل متوفرة غير ناقصة ، يتمتع المقطع بكامل السلطة ، ويصبح من حقه توريث إمارته ، وتلك ظاهرة خطيرة تدل على قوة المقطعين ، واعتبارهم الاقطاعات التي استولوا عليها ملكا خاصا لهم ، مما ساهم في تفتت سيادة الدولة وتتعدد الأمثلة التي ورث فيها إقطاع التسجيل في الأعقاب ذكر العذري[151] أن الأمير عبد الله سجل لمحمد بن عبد الكريم بعد وفاة أبيه عبد الكريم بن الياس وفي شذونة خلف عبد الخير أخاه في إدارة بعض الحصون الموجودة في هذه الكورة[152] ، وفي مدينة وشقة ، وبمجرد وفاة عمروس بن عمر سجل الأمير محمد لابنه مسعود وسواء صحت هذه الرواية أو تلك التي مفادها أن الذي خلفه هو ابن عمه ، فإن صفة الوراثة وحصر إقطاع التسجيل في أسرة بعينها بات أمراً مألوفا بل هناك من حصل على وراثة التسجيل أثناء حياة أبيه[153]

وثمة ظاهرة أخرى ملفتة للانتباه وهي تجديد التسجيل ، ذلك أن وفاة الأمير غالبا ما أعقبها تجديد إقطاع التسجيل للزعيم العسكري المستقل الذي حافظ على الشروط المذكورة فمحمد بن لب سجل له الأمير محمد على سرقسطة ونظرا لحفاظه على شروط التسجيل جدد له الأمير المنذر ذلك[154]

والملاحظ أن إقطاع التسجيل عرف انتشارا واسعا في عهد الأمير عبد الله ، وهو العهد الذي بلغ فيه المد الاقطاعي ذروته وحسبنا أن أغلب روايات التسجيل التي أوردناها ، وجدت في الفترة التي حكم فيها وهذا ماحدا بأحد الباحثين[155] إلى القول بأن دور السلطة المركزية تحول في عهده إلى ((مكتب لتسجيل زعماء المناطق المستقلة)) ، بينما علل باحث آخر[156] ذلك بكون الأمير عبد الله هو الذي كان يرغب في الاعتراف بهؤلاء الزعماء حتى يظهروا كأمراء تابعين فقط وبالتالي تقل هيبتهم أمام رعاياهم

نستخلص إذن أن إقطاع التسجيل يعكس نوعا جديدا من العلاقة السياسية والقانونية والادارية بين الحكم المركزي والأقاليم وقد رتبناه في المستوى الأول من مستويات التنازلات التي قامت بها الامارة لصالح المقطعين

أما المستوى الثاني ، فإنه يندرج أيضا ضمن التحولات التي عرفتها البنية السياسية في الأندلس نتيجة سيادة النمط الاقطاعي ، وهو عبارة عن علاقة جديدة أيضا نشأت بين الحكم المركزي والكيانات المستقلة عرفت في المصادر الأندلسية بإسم «المفارقة»(157) وننوه بأن «شاليطا» الذي حاول أن يكشف عن نوعية النظام السياسي الذي رافق سطوة الاقطاع لم يفطن إلى هذا النوع من العلاقة بين السلطة المركزية وبعض زعماء الإمارات الاقطاعية ، وهي علاقة متميزة عن تلك التي يحددها إقطاع التسجيل

إن الفرق الأساسي بين إقطاع التسجيل وإقطاع المفارقة ، هو أن العلاقات بين السلطة المركزية وزعماء الكيانات المستقلة تستند على شروط في الحالة الأولى ، بينما تخضع لقانون الغلبة وموقف القوة من كلا الجانبين في الحالة الثانية وإذا أمكن الحديث عن شروط فهي لاتهم إلا الجباية مع ولاء شكلي ، فضلا أن كلاهما عابر وسريع الزوال ما داما يخضعان لمنطق القوة

والميزة الرئيسية لاقطاع المفارقة تتجلى في كون القائد العسكري المستقل لا يخاطب السلطة المركزية ويسألها التسجيل كما هو الحال في إقطاع التسجيل،بل غالبا ما ينشأ كنتيجة حتمية لانتصار تحققه جيوش الامارة على أحد الزعماء الانفصاليين ، وينتهي بمفاوضات تدل على ضعف الجانبين (وهو ضعف مزمن بالنسبة للامارة ، وظرفي بالنسبة للقائد العسكري المستقل) وتحت تأثير هذا الضعف يتم الاتفاق على تحديد العلاقة بين الجانبين وفي هذه الحالة فإن أهم شرط «تفرضه» السلطة المركزية هو دفع اتاوة كأقصى تعبير عن الارتباط بها ويكفي أن نتفحص النصوص حتى يصح هذا الاستنتاج فعبيد الله بن أمية بن الشالية استقل بجبل شمنتان وما يليه من كورة جيان ، وأعلن قطيعته مع الحكم المركزي ، مما أجبر الامارة على إرسال حملة انتهت بهزيمته سنة 276 هـ فقامت مفاوضات بين الجانبين أسفرت عن التزام الزعيم العسكري المستقل ((بحمل قطيع من المال فورق عليه عما في يده))(158)، وهي عبارة واضحة لا تحمل في مضمونها غير شرط واحد وهو أداء الجباية ، ولم يضف ابن حيان شيئا آخر بعد ذلك وبالمقارنة مع ما أورده ابن الآبار(159) عن نفس الزعيم العسكري فإننا لا نجد شرطا ثانيا يضاف إلى الأول وحتى إذا افترضنا أن شرط الولاء يلازم حتميا أداء الاتاوة ، فإنه بالنسبة

لاقطاع المفارقة لا يكون إلا في الوقت الذي تحاصر فيه الجيوش السلطانية منطقة القائد المستقل ومما ينهض دليلا عى عدم التلازم بين شرطي الولاء والجباية في إقطاع المفارقة ما ذكره العذري(160) عن ديسم بن إسحق صاحب مرسية الذي التزم بأداء الجباية مع الابقاء على موالاته لابن حفصون أكبر أعداء الامارة.مما يسمح بالقول بأن شروط إقطاع التسجيل تتجسد في شرط واحد فقط هو أداء الجباية

وهذا الشرط في حد ذاته غير ثابت إذ دلت كثير من الحالات أنه ظل رهين مبدإ القوة مصداق ذلك ما ذكر عن الأمير محمد أنه بعد انتهاء حملته على طليطلة سنة 259 هـ قاطع زعماءها على عشور يؤدونه كل سنة ، غير أنه تنبه إلى ما يمكن أن يحدث من تغيير في المواقف فاحتاط للأمر ، وأخذ معه بعض الرهائن ، وهذا ما يكشف عن عدم ثبات هذا النوع من العلاقات السياسية بين الحكم المركزي والولايات خاصة إذا علمنا أن هذه الحملة قد سبقتها حملة مماثلة(161)

يتبين إذن أن إقطاع المفارقة يتوقف على قوة كل من الحكم المركزي والزعيم العسكري المستقل وبما أن هذا الجانب يرتبط بتغير موازين القوى حسب الظروف والمعطيات ، فإن هذا النوع من العلاقات بين السلطة وزعماء الكيانات الاقطاعية اتسم بالهشاشة وهذا ما يفسر عودة بعضهم إلى إعلان استقلالهم التام ، وقطع الجباية عن العاصمة كلما شعروا بالقوة(162)

ومع قطع كل الصلات مع السلطة المركزية ، والاستحواذ على كافة السلطات انطلاقا من موقف القوة ، فإن العلاقة التي تربط بين الجانبين تصبح نوعا آخر يندرج في المستوى الثالث من المستويات التي حددناها

ويمثل هذا المستوى أقصى تعبير عن ضعف الحكومة المركزية مقابل قوة المقطعين ومن أبرز النماذج التي يمكن سياقها في هذا الصدد نموذج عبد الرحمن ابن مروان الجليقي الذي أقطعته الامارة مدينة بطليوس دون تحديد أي شروط ، مصداق ذلك ما خاطب به هذا القائد العسكري الأمير محمد بقوله عندما سأله عن الغاية من حركته الاستقلالية ((مذهبي أن يباح لي البرشنل ، ابتنيها وأمدنها وأعمرها وأقيم الدعوة ، ولا تلزمني جباية ولا طاعة في أمر ولا في نهي))(163)
وهذا النص بالغ الأهمية في الكشف عن النوع الثالث من العلاقة بين الحكم المركزي وزعماء الامارات الاقطاعية ، وفيه تظهر فكرة الانفصال والاستقلال التام بحيث يتم التعبير عن ذلك برفض أداء الاتاوة ولذلك يمكن أن نطلق عليه إسم إقطاع لا اتاوي لأنه وجد بالفعل كشكل من أشكال الاقطاع دون وجوب أداء الاتاوة

ولا شك أن الاقطاع اللاتاوي انبثق أساسا من ضعف السلطة المركزية مقابل

قوة صاحب الاقطاعة وتحديه للحكم المركزي ولذلك لا نجانب الصواب إذا قلنا أن العلاقة السياسية بين الجانبين خضعت أيضا لمنطق القوة ولهذا تمتع أصحاب هذه الاقطاعات باستقلالهم اللامشروط عن السلطة المركزية ، وأقاموا نظما سياسية خاصة بهم ، مارسوا فيها كل السلطات السياسية التي كانت أحيانا ضد حكومة قرطبة نفسها(164)

وغني عن القول أن منطق القوة ذاته جعل الكيانات الاقطاعية الناشئة عن هذا الصنف من الاقطاع تورث في الأعقاب ولا أدل على ذلك من أن إمارة بطليوس حكمها أربعة أمراء ورثوا الحكم أبا عن جد(165)

تلك إذن هي أصناف العلاقات السياسية الجديدة التي تمخضت عن التحولات التي عرفتها البنية السياسية في الأندلس إبان هذه الحقبة ، واستمرت على نفس الشاكلة حتى ظهور الخلافة حيث تغيرت هذه البنية تماما في عهد عبد الرحمن الناصر

وجاءت أبرز مظاهر ذلك التغيير بمثابة انقلاب جذري تمثل في جمع كل السلطات في أيدي الخليفة الجديد(166) الذي قضى على النفوذ السياسي الذي مارسته الارستقراطية العسكرية المشكلة للحكومة السابقة، فجرد الوزراء من امتيازاتهم ((لسبب أنكره عليهم))(167) ولم يتبع خطة أسلافه الذين نهجوا سياسة التسجيل وتذكر إحدى الروايات أنه عندما توفي هاشم بن محمد الذي كانت الامارة قد سجلت له على تطيلة خاطب ابنه محمد الخليفة الناصر لتجديد التسجيل له فلم يجبه إلى ذلك(168) وقبوله التسجيل لبعض قادة العسكر لم يكن سوى خطة بارعة توخى منها توجيه الضربة القاصمة لأمراء الاقطاع مرحلة تلو الأخرى ، وغالبا ما انتهت بالحاقهم بالعاصمة أو تعيينهم عمالا على مناطقهم ، ولكنهم ظلوا تابعين للسلطة المركزية والفرق الأساسي بين وضعيتهم القديمة كمقطعين ، ووضعيتهم الجديدة كعمال هو أنهم اعتبروا في الحالة الأولى مستقلين ذاتيا وممارسين لسلطتهم بكامل الحرية وعلى مدى الحياة ، بينما ليسوا في الحالة الثانية سوى مندوبين إداريين عينتهم الحكومة المركزية ، ويمكنها استبدالهم بكل سهولة(169) معنى ذلك أن النظام السياسي في عصر الخلافة جاء كنقيض مباشر لنظيره في الحقبة الاقطاعية السابقة ، ولم يكن سوى تجسيد لتغير الأساس الاقتصادي في بداية القرن 4 الهجري كما سنفصل

صفوة القول إن البنية السياسية في الأندلس إبان الحقبة الممتدة عبر النصف الثاني من القرن الثالث الهجري صيغت وفق أسس النظام الاقطاعي بخصائصه المعروفة :

سلطة مركزية ضعيفة ، سيادة مجزأة ، استحواذ العسكر ورجال الدين على السلطة السياسية ، علاقات تبعية واهية وأحيانا منعدمة بين الحكم المركزي والمقطعين كل ذلك ساهم في انفراط الوحدة السياسية وتفاقم التجزئة وظهور كيانات إقطاعية متعددة ، وهو ما نعالجه في الفصل التالي

هوامش الفصل الأول

1) PORCHNEV; Essai d'économie politique du feodalisme p 27

2) حاطوم تاريخ اوروبا في العصر الوسيط ص 444 - 446 و ص 484 وهؤلاء هم الذين تسميهم الرواية العربية المجوس ، ويعتقد المسعودي أنهم من الروس أنظر مروج الذهب ج 1 ص 163

3) مما يدل على الهدف الاقتصادي من هذه الغزوات ما ذكره البكري من أن المجوس كانوا قد وجدوا كنوزا في أصيلا فلا نشك أن طمعهم قادهم إلى الأندلس

أنظر المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب ص 112

4) العذري ترصيع الأخبار ص 98 - أنظر كمراجع أحمد أمين ظهر الاسلام ج 3 ص 108 سيديو تاريخ العرب العام ص 312

5) ابن عذاري البيان المغرب ج 2 ص 96

6) نفسه ص 96

7) ابن القوطية يحددها بسنة 244 هـ أنظر افتتاح ص 88 بينما جعلها ابن خلدون سنة 245 أنظر العبر ج 4 ص 190 التعليق يبدو أن رواية ابن عذاري خاطئة إذ يكون الهجوم الثاني سنة 244 و 245 هـ هو الصحيح إذا ما أخذنا بعين الاعتبار قول صاحب النص الأندلسي المجهول الذي يذكر أن المجوس كانوا يقومون بهجوم على الأندلس كل سنة أو 7 أعوام أنظر نص أندلسي ص 215

8) بلغت سفنهم 62 سفينة حسب ابن خلدون ص 190 و 80 سفينة حسب ابن عذاري ص 96

9) ابن حيان مقتبس ق 2 ص 309

10) الأثير الكامل ج 7 ص 90 العذري ترصيع ص 118

11) عسكر فقهاء مالقه وأدباؤهم (مخطوط) ورقة 136 وفيها يذكر أن المجوس هجموا على ريه سنة 247 هـ وتعدى لهم واليها عبد السلام بن ثعلبة

(12) مختار العبادي في التاريخ العباسي والاندلسي ص 348 349
(13) هذا ما يفهم من توجه وفد من اشبيلية إلى الأمير محمد يشتكون من تقاعس عامل الأمير ابن كوثر عن مواجهة النور مانديين وأن المقاومة كانت من طرف السكان المحليين
أنظر أخبار الفقهاء ورقة 53 الوجه 2
(14) المراكشي المعجب ص 22 ويذكر أن العسكر منذ دخول موسى بن نصير إلى الأندلس «وكلوا مهمة حماية البلاد وسد الثغور وجهاد العدو»
(15) المقدمة ص 214 حيث يقول «وكذلك في آخر الدولة حيث تضعف عصبيتها كما ذكرناه، ويقل أهلها بما ينالهم من الهرم الذي قدمناه فتحتاج الدولة إلى الاستظهار بأرباب السيوف وتقوى الحاجة إليهم في حماية الدولة والمدافعة عنها كما كان الشأن في أول تمهيدها فيكون للسيف مزية على القلم في الحالتين ويكون أرباب السيف حينئذ أوسع جاها وأكثر نعمة وأسنى اقطاعا
(16) تاريخ مسلمي اسبانيا ج 1 ت ع ص 165
(17) حضارة العرب في الأندلس ص 16
(18) بيضون الدولة العربية في اسبانيا ص 285
(19) ابن القوطية افتتاح ص 122
(20) ابن عذاري البيان ج 2 ص 107 ويذكر ما يلي «قال هاشم بن عبد العزيز أحد القادة العسكريين وكان يستشيرنا (يقصد الأمير محمد) فنجتهد ونقول ونحصل» ومن بين أمثلة الاستشارة الأخرى ما استشار به الأمير محمد هاشم بن عبد العزيز حول من يتولى حكم طليطلة بعد إخماد ثورتها
(21) يذكر ابن حيان أن عبد الملك بن عبد الله بن أمية اجتمعت له الوزارة والقيادة أنظر المقتبس ق 3 ص 5. وهناك أيضا جعفر بن عبد الغفار الذي اجتمعت له القيادة والوزارة نفسه ص 6
(22) ابن سعيد المغرب ج 1 ص 53 ويذكر ما يلي «فوض - يقصد الأمير محمد - أمور دولته لهاشم ابن عبد العزيز أعظم وزرائه، واشتمل عليها اشتمالا كبيرا وكان يقدمه على العساكر»
(23) النباهي تاريخ قضاة الأندلس ص 58
(24) الخشني قضاة قرطبة ص 110 111
(25) عنان دولة الاسلام في الأندلس ص 308
(26) ابن حيان المقتبس ق 2 ص 178 - 179 ويذكر إسناد الأمير محمد مهام الدولة إلى أبناء هاشم بعد أسر والدهم من طرف القوات النصرانية
(27) يقول في إحدى فقرات هذه الخطبة التي أوردها النباهي في تاريخ قضاة الأندلس ص 67 ما يلي «ألم يتلاف - يقصد الناصر - صلاح الأمور بنفسه بعد اضطراب أحوالها ولم يكل ذلك إلى القواد والأجناد»
(28) ابن القوطية افتتاح ص 92 - ابن سعيد المغرب ج 1 ص 53
(29) ابن سعيد م س ج 2 ص 94
(30) ابن حيان المقتبس ق 2 ص 132 - ابن سعيد م ص 94
(31) نفسه ص 131
(32) مجهول أخبار مجموعة ص 142 143
(33) ابن حيان م س ص 157
(34) الخشني قضاة ص 110
(35) ابن القوطية افتتاح ص 125
(36) ن ص 125
(37) ابن خلدون العبر ج 4 ص 127
(38) لين بول : قصة العرب في اسبانيا ص 89

(39) المقتبس ق 3 ص 123
(40) مجهول نص أندلسي ص 66
(41) يذكر ابن القوطية أن بدر هو الذي أشار على الأمير عبد الله بعدم معاداة ابن حجاج واطلاق سراح رهائنه أنظر افتاح ص 129
(42) His, des musulmans d'Espagne. Tom II-p : 92 : DOZY
(43) العبادي المجمل في تاريخ الأندلس ص 91
(44) ابن حيان المقتبس ق 2 ص 113
(45) Historia de Espagna musulmana p 32 : ed Barcelon - Madrid PALENCIA
(46) ابن سعيد م س ج 1 ص 111
(47) ابن حيان المقتبس ق 3 ص 9
(48) ابراهيم الاشبيلي ريحان الألباب ورقة 138 الوجه الثاني
(49) مجهول نص أندلسي ص 34
(50) ابن الأثير الكامل ج 7 ص 147
(51) محمود إسماعيل سوسيولوجيا ج 2 ص 90 وما بعدها
51) مكرر) نفسه ص 97
(52) نقل ابن حيان نصا مهما حول هذه الظاهرة جاء فيه فقال لهم - يقصد حبيب الصقلبي ، وهو يخاطب الصقالبة «وإذا ولي إن شاء الله وملك بيت المال - يقصد الأمير محمد - فأحرى به أن يجود وتعشون في سببه وأنتم الآن تستندون منه إلى سيد يرفع اللوم عنكم وتأمنون خلاف الناس فيكم فقالوا له فإن رأينا تبع برأيك ونحن موافقون لجماعتكم فاصنعوا ما بدا لكم»
أنظر المقتبس ق 2 ص 113
(53) ابن الفقيه مختصر كتاب البلدان ص 88
(54) ابن حيان المقتبس ق 3 ص 1
(55) يمكن مقارنة ما أورده ابن القوطية حول بيعة الأمير عبد الله ، وما أورده ابن عذاري حول بيعة الناصر لنتأكد من دور العسكر في بيعة الأول وانعدامه بالنسبة للثاني يقول ابن القوطية افتتاح ص 120 «وكان أخوه عبد الله بن محمد الوالي بعده معه في الجيش فأجمع من حضر الغزاة من الخدمة والقرشيين والموالي والأجناد عليه فبويع» والآن قارن مع ابن عذاري الذي يذكر بيعة الناصر في البيان ج 2 ص 157 - 158 ((فكان أول من بايعه أعمامه أولاد الامام عبد الله وهم أبان والعاصي وعبد الرحمن ابن محمد وأحمد وتلاهم أخوه جده وهم العاصي وسليمان وسعيد وأحمد وكان أحمد متكلمهم فلما بايعه أثنى عليه كل جميل وتولى أخذها على الخاصة والعامة بدر أحمد مولاه وموسى بن محمد بن حرير صاحب المدينة وأحضر أعمامه وأعمام ابنه وطبقات قريش وصنوف الموالي وعامة الناس فبايعوا مبايعة رضى بوجوه متهللة وصدور منشرحة»
(لاحظ أنك لا تجد بيعة العسكر)
(56) الاحاطة ج 3 ص 279
(57) يذكر الخشني في مخطوط أخبار الفقهاء والمحدثين ورقة 77 الوجه 2 أن عبد الملك الطويل استوزر عبد الله بن الحسن المعروف بابن المسندي ويذكر ابن الفرضي أن محمد بن لب استوزر سعيد بن يحيى الخشاب من أهل وشقة أنظر تاريخ علماء الأندلس ص 165
(58) ابن خلدون العبر ج 4 ص 139 ويذكر أن ابن مسلمة صاحب اشبيلية بعد موت ابن الحجاج كان له سفير عند ابن حفصون
(59) العذري ترصيع الأخبار ص 12
(60) ابن عذاري البيان ج 2 ص 150

(61) ن م ص 150
(62) ابن حزم نقط العروس ص 87 - نشرها الدكتور شوقي ضيف في مجلة كلية الآداب بالقاهرة م 13 ج 2 = 1951 - أنظر كذلك ابن القوطية افتتاح ص 120
(63) ابن حزم م س ص87 - مجهول ذكر بلاد الأندلس ص 176 ويذكر اسم الطبيب الذي فصده وهو «منصور»
(64) مجهول م س ص 176
(65) ابن القوطية م س ص 124 - ابن حزم م س ص 89
(66) نفسه ص 122 أنظر أيضا ابن حزم م س ص 78
(67) ابن الخطيب الاحاطة ج 3 ص 280
(68) ابن الآبار الحلة ج 2 ص 367
(69) PROVENCAL His. De l'Esp. mus. Tome II. p 335 وللمزيد من التفصيلات حول الاغتيالات في عهد الأمير عبد الله - أنظر نفس المرجع ص 334
(70) DOZY Recherches... p 217 - 218;
(71) أخبار مجموعة ص 142 - 143
(72) ابن القوطية افتتاح ص 119 - 120 ويذكر أن هشام قال عندما سمع بنجاح مؤامرته «يا رب عقدة حلها الموت»
(73) ابن سعيد المغرب ج 1 ص 94
(74) ابن حيان ق 2 ص 137
(75) الحلة ج 1 ص 120 121
(76) ابن حيان م س ص 137
(77) ابن عذاري البيان ج 2 ص 103 ويذكر بأن هاشم صفع ابن مروان الجليقي
(78) DOZY Recherches, p : 212-13
(79) حول مظاهر الفساد في البلاط ، أنظر النادرة التي ذكرها الضبي في بغية الملتمس ص 335 حول استغلال الغلمان في ليالي القصر
(80) ابن الأثير الكامل ج 7 ص 167 171 173 ، 228
(81) عبد الرشيد الرضا العلاقات السياسية بين الدولة الأموية في الأندلس والعباسيين في القرنين الثاني والثالث الهجري ص 170 171 حيث يقول «وظلت الحال على هذا المنوال في الأندلس بعد وفاة عبد الرحمن الأوسط فهي تنتقل من أمير إلى آخر أقوى وأعظم خلال بعض الفترات العصيبة التي تعرضت لها البلاد ولكنها بالقياس إلى الأحوال التي كانت سائدة في بغداد ، كانت تبدو وكأنها أحداث عادية وإن دل هذا على شيء فإنه يدل على قوة الأمراء» ولكنه يناقض هذا القول فيذكر ما يلي «وهذه الفترة من تاريخ الأندلس تشبه إلى حد كبير الفترات العباسية المتأخرة عندما لم يبق للخليفة فيها إلا الاسم والخطبة في بغداد»
(82) Dufourcq Histoire économique et sociale de l'Esp; Chretienne p : 47
(83) David de santillana تراث الاسلام ص 428
(84) Montgomray Watt Ahistory of Islamique spain p 38 - Edinburgh 1965
(85) النباهي تاريخ قضاة الأندلس ص 19 وينقل قول الأمير عبد الله وهو يتحدث عن الفقيه أبي غالب عبد الرؤوف «لابد أن أضمه إلى الوزارة أو القضاء»
(86) تولى بعض الفقهاء أحكام الشرطة نذكر من بينهم ابراهيم بن حسين الذي تولاها للأمير محمد - أنظر ابن الفرضي تاريخ ص 8 وكذلك تولاها ابن الملون للأمير عبد الله أنظر ن ص 312 وذكر الخشني توليها من جانب الفقيه أيوب بن سليمان . أنظر قضاة ص 128 .

(87) ابن الفرضي س ص 162 - 163 وقد وليها سعيد بن يحيى إبراهيم بن مزين في عهد الأمير عبد الله

(88) يذكر ابن الفرضي من بين المشاورين أحمد بن يحيى الليثي للأمير عبد الله أنظر تاريخ ص 24 وسعيد ابن الفرج للأمير محمد أنظر ن م ص 165 ومحمد بن عمر بن لبابة - أنظر م ص 53 القسم 2 ويحيى بن عبد العزيز للأمير عبد الله ن ص 164 القسم 2 ، ثم وهب بن نافع ن م ص ويذكر ابن فرحون أثناء ترجمته لأحمد بن محمد بن زياد أن الأمير محمد كان يشاوره أنظر الديباج ص 33

(89) الخشني أخبار الفقهاء والمحدثين ورقة 95 الوجه 2 وفيها يقول «وبعث الخليفة محمد رحمه الله يوما في الفقهاء وقعد لهم وسألهم في إغرام العمال ، وأشار عليهم بعضهم بمشاطرتهم»

(90) ابن حيان المقتبس ق 3 ص 34

(91) مجهول طبقات المالكية ص 119

(92) Historia de Espagna musulmana p 31 Palencia

(93) Loc - op - cit Tom. II p : 332 Provençal

(94) Histoire des musulmans d'Esp. Tom II p : 64 : Dozy

(95) الخشني أخبار الفقهاء ورقة 53 الوجه 1

(96) هو الفقيه محمد بن عبد الخالق الغساني ، أنظر النص عند ابن الابار التكملة ج 1 ص 359

(97) أنظر الملحق رقم 3

(98) الخشني م .س ورقة 150 الوجه 1 وهاك نص الرواية قال سعيد بن يحيى «قال لي محمد بن عبد الصمد شيخ من أهل البيرة قال رأيت في النوم قبل الفتنة كأن ريحا دخلت الجامع من الأبواب الغربية فضربت القناديل فأطارت من زيتها على من في المسجد حاشى حميد بن أخطل - أحد الفقهاء - فإنه بقيت ثيابه نقية ولم يمسه من دخل الوسخ شيء وأظهر حامد أنه رعف وخرج من المسجد ثم استيقظت وأتيت من الغد إلى أبي أخطل فقصصت عليه القصة فوجم لها ثم سأل عنها فقيل له فتنة»

(99) يذكر الخشني أن الفقيه قاسم بن هارون الكلابي قتل في جيان بداره وذلك في آخر أيام الأمير محمد - أنظر س ورقة 89 الوجه 2 ويذكر ابن الفرضي أسماء عدد من الفقهاء الذين اغتيلوا ومنهم أيوب بن سليمان أنظر تاريخ ص 86 والفقيه العجلي أنظر نفسه ص 358 ومحمد بن أسامة نفسه ص 18 ق 2 ويحيى بن محمد أنظر نفسه ص 184 ق .2 وكل هؤلاء الفقهاء عاصروا الفترة موضوع الدراسة

(100) العذرى ترصيع ص 35 - ابن حيان المقتبس ق 2 ص 260

(101) عنان دولة الاسلام في الأندلس ص 320

(102) العذري ترصيع ص 62

(103) أصبح عامل اشبيلية الذي نصبته الامارة العوبة بين يدي كريب بن خلدون وابراهيم بن حجاج

(104) ابن عذاري البيان ج 2 ص 101 / 125

(105) المقتبس ق 2 ص 330

(106) نفسه ص 330

(107) المقتبس ق 3 ص 24

(108) الاصطخري كتاب المسالك والممالك ص 36

(109) سيمون حايك الناصر لدين الله ص 37

(110) structures sociales - p / 194 Guichard

(111) اليعقوبي كتاب البدان ص 106

(112) ابن حيان المقتبس ق 4 ص 248
(113) ابن حيان المقتبس ق 3 ص 34
(114) محمود اسماعيل سوسيولوجيا ج 2 ص 98 نقلا عن بدر دراسات ص 292
(115) سالم تاريخ البحرية الاسلامية في المغرب والأندلس ص 148
(116) Guichard 195 loc-Op-Cit-p
(117) ابن عذاري البيان ج 2 ص 9
(118) ابن حيان المقتبس ق 3 ص 32
(119) نفسه ص 17
(120) العذري ترصيع ص 62 والزعيم هو مطرف بن موسى
(121) ابن حيان ص 23.
(122) ن ص 90
(123) ن م ص 52.
(124) بدر دراسات ص 250 251 – طلفاح حضارة الأندلس ص 209
(125) ابن القوطية افتتاح ص 109 وينقل رسالة وجهها ابن مروان الجليقي إلى الأمير محمد يقول فيها «بلغني أن هاشما خرج إلى جهة الغرب ، ولست أشك أنه قد أطمعه في أخذ الثأر مني كوني في حصن مغلق ، وبالله لئن ، جاز لبلة لأضرمن بطليوس بالنار ثم أعود إلى حالي الأول معك» فلما قرأ الأمير محمد كتابه أمر بصرف الولد وصرف هاشم من الطريق فانصرفا
(126) أنظر التفاصيل عند أحمد بدر دراسات ص 230 وكذلك سالم تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس ص 258
(127) ابن خلدون العبر ج 4 ص 134
(128) ابن القوطية افتتاح ص 130
(129) ن ص 130
(130) ابن حيان المقتبس ق 3 ص 25
(131) Palencia 37 loc. op. Cit - p
(132) العذري ترصيع ص 41
(133) افتتاح ص 125 - 126
(134) Rosseswt ; 375 Histoire d'Espagne Tom I p
(135) VIARDOT 154 - 155 Histoire des Arabes, et des maures d'Esp. Tom I p
(136) Rosseewst 376 Op. Cit p
(137) كيروف المشاعة ، الرق ، الاقطاع ص 95
(138) الماوردي الأحكام السلطانية ص 30
(139) نفسه ص 34 ويذكر الشروط السبع التي تقيد صاحب إمارة الاستيلاء
(140) ترصيع الأخبار ص 64
(141) نفسه ص 49
(142) ابن حيان المقتبس ق 3 ص 17
(143) العذري س ص 106
(144) ابن الآبار الحلة ج 2 ص 379
(145) ابن حيان م ص 31.
(146) العذري م.س ص 49
(147) ابن حيان ، س ص 17 .

Loc.Op. Cit Tom II p : 41 Viardot (148)

(149) ابن القوطية افتتاح ص 125 - 126 «ومن أخبار ابن حجاج أنه ظافر ابن حفصون في قطع الدعوة ومنع الجباية»

(150) العذري م س ص 103

(151) نفسه ص 113

(152) نفسه ص 112

(153) هو مثال عبد الرحمن بن إبراهيم بن حجاج الذي حصل على التسجيل سنة 292 هـ وأبوه إبراهيم ابن حجاج لا زال على قيد الحياة

(154) العذري م س ص 36

Concessiones territoriales-p 54 : Chalmeta (155)

His. de l'Esp. Mus. T II. p : 381 Provençal (156)

(157) عبارة «فارق فلانا على كذا» ، كانت تستعمل بمعنى أنهما اتفقا على شيء قبل أن يفترقا وفي الغالب معناها أن أحدهما يؤدي إلى الآخر مالا معلوما نظير ترك بلده له والمفارقة هي المال المتفق عليه

(158) ابن حيان المقتبس ق 3 ص 10

(159) الحلة السيراء ج 1 ص 230

(160) ترصيع ص 12

(161) ابن عذاري البيان ج 2 ص 101

(162) ذكر ابن حيان وابن الأبار أن ابن الشالية «بعد أن روخي عاد إلى غيه ونكث بالأمير» أنظر المقتبس ق 3 ص 10 والحلة السيراء ج 1 ص 230

(163) ابن القوطية افتتاح ص 108

(164) مثل تحالف ابن مروان الجليقي مع ملك اشتوريس أنظر العذري ترصيع ص 31

(165) ابن حيان م س ق 4 ص 96

(166) بالنثيا تاريخ الفكر الأندلسي ص 201

(167) ابن الآبار اعتاب الكتاب ص 190

(168) العذري ترصيع ص 44

loc - Op. Cit - p 53 - 57 : Chalmeta (169)

الفصل الثاني

تفاقم ظاهرة التجزئة السياسية ونشأة الكيانات الاقطاعية

خلال النصف الثاني من القرن الثالث الهجري ، شهدت الأندلس نشوء كيانات مستقلة جاءت تعبيرا عن التجزئة السياسية التي هي إحدى سمات المجتمعات الاقطاعية وقد جرت العادة لدى الدارسين أن يعرضوها كحركات انفصالية محضة عصابات متمردة على السلطة دون ربطها بالظروف الموضوعية التي أفرزتها

وننوه بأنه جرى تناول بعض من تلك الظروف خلال معالجة البنية السياسية والتحولات التي عرفتها ، فتأكد أن تسلط العسكر وهيمنته على مقاليد الحكم نتيجة استحواذه على الأراضي مقابل ضعف السلطة المركزية وزوال هيبتها ، كان المحرك الفعلي للحركات الانفصالية وما تمخض عنها من تأسيس كيانات عسكرية إقطاعية غير أن ذلك لا يكفي لفهمها حسبما نعتقد ولهذا لابد من بحث العوامل الأخرى التي تفسر نشأتها ونتناولها ضمن ثلاث جوانب

أولها هو العامل السياسي ، وقد سبق القول أن الامارة المتهاوية جلبت العسكر الصقلبي والافريقي لفل شوكة العسكر النظامي والحد من أطماعه غير أن هذه العملية الخطيرة أسفرت عن خلق جو من التشاحن والتنافس بين العسكرين وغالبا ما حسم الصراع بإقصاء الطرف الأول عن مراكز النفوذ ، الشيء الذي أفضى إلى إعلان تمرده عن السلطة وتأسيسه كيانات مستقلة في الأطراف ويكفي دليلا على ما نذهب إليه أن معظم زعماء الامارات الاقطاعية كانوا من عناصر الجيش

النظامي فإبراهيم بن حجاج صاحب اشبيلية ((كان من أهل المعاقد والتصرف في الصوائف))(1) وعرف عن صاحب بطليوس أنه من الحشم(2)، وكذلك الحال بالنسبة لفهر بن أسد(3). أما الملاحي الذي أسس كيانا إقطاعيا في كورة جيان فيذكر ابن حيان(4) أنه كان جنديا من جنود هذه الكورة، في حين يذكر نفس المؤرخ أن ابن عطاف العقيلي كان ضمن قادة جيش الأمير محمد(5)، كذا الشأن بالنسبة لابن أضحى الذي ارتبط اسمه في المصادر العربية ((بكبار الأجناد))(6).

ومن جهة ثانية ، أدى التشاحن بين العسكر الرسمي نفسه إلى انفصال بعض الزعماء مثل ما وقع بين هاشم بن عبد العزيز وعبد الرحمن بن مروان الجليقي،والذي انتهى باستقلال هذا الأخير بناحية بطليوس(7)

في هذا الاطار ، أي صراع العسكر الرسمي مع الجند المأجور ، وتشاحن عناصر الشريحة الأولى ، يجب أن نتناول الحركات الانفصالية وما أسفرت عنه من تأسيس إمارات إقطاعية يضاف إلى ذلك التحرشات المتكررة من جانب النصارى ، وعدم قدرة حكومة قرطبة على مواجهتهم فمثل هذا التخاذل أدى إلى عزم بعض الزعامات المحلية على تقرير مصيرها بنفسها لمقاومة المد المسيحي ، وهذا ما يفسر عدم معارضة الحكومة المركزية استقلال الكيانات المحلية في الثغور بنفس الدرجة التي عارضت بها استقلال الامارات في النواحي الأخرى

أما العامل الثاني فهو العامل الاقتصادي وهو الأهم ، ويمكن تناوله من زاويتين تتمثل الأولى في البنية الاقتصادية التي تمخضت عن سيادة الاقطاع فالحكومة المركزية لم تعد هي المسيطرة على الحركة الاقتصادية ، إذ فقدت هيمنتها على محاور التجارة والمناجم ودور الصناعة ، وكذا الأرض ، المصدر الرئيسي للثروة ، وأصبحت هذه الموارد الاقتصادية تحتكرها الامارات الاقطاعية فبفقدانها لسيطرتها الاقتصادية فقدت سيطرتها السياسية ، مما مهد الطريق لذوي النزعات الانفصالية لتكوين إمارات مستقلة.بل ذهبت أحيانا إلى السماح لبعض الامارات بالاستقلال وإقطاع زعيمها إقطاع تسجيل في سبيل ضمان ورود سلع الكماليات كما حدث مع ابن حجاج صاحب اشبيلية

بينما تتمثل الثانية في فراغ خزينة الدولة التي تعتبر شرطا ضروريا لقيام نظام سياسي متماسك وإقرار حكومة مركزية قوية ويعزى هذا الفراغ إلى عدة أسباب منها ما اعتاد عليه العسكر والامارة معا من حياة البذخ والترف ، وروح الاسراف والتبذير ، وما جبل عليه الجند المرتزق من شره وطمع في كسب العطاءات والانعامات ، ثم انقطاع النواحي المستقلة عن أداء الجباية ولا نعتقد البتة بصحة

ما توصل إليه أحد الباحثين(8) حين ذكر أنه بالرغم مما عرفته الأندلس من اضطرابات سياسية خلال هذه الفترة فإن بيت المال لم يعرف إفلاسا

حقيقة أن أحد المؤرخين القدامى(9) ، انفرد برواية يفهم منها عدم وجود أزمة بيت المال ولكن روايات مؤرخين أكثر ثقة ، وأقرب زمنيا تدل على عكس ذلك وتؤكد كلها على ((قلوص الأموال))(10) و ((قصور مقدور الجباية))(11) ونرجح حسب ما تبين لنا أن هذا المؤرخ لم يميز بين فراغ خزينة الدولة ، وسياسة التقشف التي نهجها الأمير عبد الله المعروف بزهده وبخله ، مما جعل روايته قليلة الأهمية وغير موثوق بها وهذه حقيقة وضحها ابن خلدون(12) بالأرقام حين ذكر أن الخراج قبل ولاية الأمير عبد الله وصل إلى ثلاثمائة ألف دينار مائة ألف منها للجيوش ومائة ألف للنفقة في النوائب وما يعرض ، ومائة ألف دينار ذخيرة ((فأنفقوا ما وفر في تلك السنين وقل الخراج)) ، هذا مع العلم أن الخراج يمثل حصة الأسد في بيت المال وإذا استرشدنا بفكرة الطرطوشي(13) الضليع في شؤون السياسة والحكم ، وتبينا ما ذكره في إحدى أحكامه السياسية ، نقف على صحة ما ذهبنا إليه فهو يربط بين ضعف المزارعين وخراب العمران وضعف الأجناد وبما أن ضعف المزارعين وخراب العمران تأكد سابقا ، فإننا لانتردد في التأكيد على قلة الخراج خاصة إذا ربطناه بضعف الأجناد ، وهي حقيقة ملموسة في هذه الفترة كما يعكسها تكالب الممالك النصرانية وأخيرا فإن التجاء الامارة إلى الاستدانة لمحاربة الثوار(14) دليل قاطع على ما عانته الامارة من أزمة مالية

يتضح إذن أن خزينة الدولة عرفت إفلاسا تاما ، فترتب عن ذلك نتيجة هامة جدا وهي عجز الامارة عن دفع أجور قادة الجيش الذين اضطروا إلى الانفصال وفي هذا الصدد ذكر صاحب أخبار مجموعة(15) عن الأمير عبد الله أنه ((هلك الجبايات باشتداد شوكة الثوار عليه بكل ناحية ، فوقر أعطيات الأجناد ، وضيق على من بقي منهم)) فكانت النتيجة أن «تفرقت أجناده ، وعجز عن نصره قواده» ولذلك يمكن اعتباره فراغ بيت المال من العوامل التي تفسر بها التجزئة السياسية

يبقى أن نعرض أخيرا للعامل الثالث وهو الجانب البشري . فتباين الأجناس أسفر تحت تأثير الاقطاع عن إفراز ظاهرة «العصبية» بحيث أن تأسيس معظم الكيانات الاقطاعية جرى على أساس عنصري مصداق ذلك تنصيب أهالي كل إمارة زعيما من بني جلدتهم وإذا كانت العصبية والسخائم القبلية من الظواهر الملازمة للاقطاع ، فإنها غالبا ما ذابت أمام فعالية العامل الاقتصادي ومع ذلك تبقى

إحدى العوامل التي لا يمكن تفسير التجزئة السياسية بمعزل عنها

خلاصة القول إن الصراع بين العسكرين النظامي والمرتزق ، وتحرشات النصارى وفراغ خزينة الدولة وأخيرا ظهور النعرات القبلية هي العوامل الموضوعية التي تمخضت عنها التجزئة السياسية ، وميلاد الامارات الاقطاعية التي انتشرت في طول الأندلس وعرضها وتفحص هذه العوامل يدل على أنها انبثقت عن النمط الاقطاعي السائد فما هي صورة تلك التجزئة ، وكيف قدر للامارات الاقطاعية أن تنشأ لتلعب دور المنافس السياسي للحكم المركزي ؟

لقد أصبحت الأندلس خلال هذه الحقبة أشبه بالضياع منها بالولايات التي تكون دولة قوية على حد تعبير أحد الباحثين(16) وصار في كل جهة متغلب(17) وعبر ابن الخطيب(18) أصدق تعبير عن تفتت سيادة الدولة بقوله ((تحيث النكث أطرافها واقتسمها الثوار ، وكلب عليها الأشرار ، ولم يبق منها إلا الاسم فوق ظهر منبر قرطبة))

وإذا كان من الصعب الوقوف بدقة على هذه التجزئة السياسية ، وبالتالي حصر جميع الكيانات الاقطاعية نظرا لتعددها الهائل(19) ، وقصر عمر بعضها(20) ، وغموض البعض الآخر ، فإننا سنحاول أن نعرض لأهمها ، في إطار علاقتها السياسية مع السلطة المركزية حسب الأصناف التي حددناها في الفصل السابق ، وذلك في ترتيب جغرافي انطلاقاً من الكور المجندة في الجنوب إلى مناطق الثغور في الشمال

ارتبط قيام الحركات الانفصالية في الكور المجندة بما يمثله العسكر من وزن سياسي ؛ ومعلوم أنهم أقطعوا منذ عهد أبي الخطار أراضي الأهالي فمكنهم وضعهم الاقتصادي من أن يلعبوا دورا سياسيا هاما ، إذ استغلوا ضعف الحكم المركزي ليؤسسوا إمارات عسكرية ذات طابع إقطاعي في الغالب الأعم

وأهم تلك الامارات هي التي نشأت في كورة اشبيلية على يد إبراهيم بن حجاج أحدِ حفدة الجنود البلديين الذين تصرفوا للامارة في قيادة الصوائف ونظرا للدور الذي قدر للعسكر أن يلعبه في هذه الفترة ، فإنه اهتبل فرصة الانقسامات التي أخذت تطبع الحياة السياسية ، وضعف السلطة المركزية ، فأخذ يتطلع إلى الانفصال ، وبدأ مشروعه السياسي يتحقق عندما انتفضت مدينة اشبيلية بقيادة كريب بن عثمان زعيم بني خلدون مدعوما بقوى المعارضة الأخرى(21)
وأدى اضطراب الوضع إلى إرسال حملة عسكرية انتهت بسحق المتمردين وسجن إبراهيم بن حجاج(22) .

غير أن ضعف السلطة المركزية حال دون حسم الموقف ، ولذلك لجأ إلى التفاوض مع زعماء حركة الانتزاء انتهت بالموافقة على التنازل لهم عن حكم المدينة ، واقتسامها بين أسرتي بني حجاج وبني خلدون إلا أن تشاحن الجانبين أسفر عن فتك إبراهيم بن حجاج بابني خلدون وبسط نفوذه السياسي على المدينة سنة 286 هـ

ولم تحرك الامارة ساكنا ، بل رضخت لطلبه فسجلت له على مدينة اشبيلية وقرمونة ، وبذلك أصبح أميرا إقطاعيا لامارة عربية تابعة للسلطة المركزية بواسطة إقطاع التسجيل وعبر عن تبعيته بإرسال ضريبة سنوية إلى العاصمة[23] والبقاء مواليا للحكم المركزي بالرغم مما حدث أحيانا من قطع الجباية عنه وموالاة خصومه[24]

وعلى عادة أمراء الاقطاع في أوروبا ، حصن إبراهيم بن حجاج مدينة قرمونة بمجموعة من القلاع ، وأحاط اشبيلية بسور كبير تحسبا لهجومات جيرانه من زعماء الامارات الاقطاعية الأخرى ، وتحديا للسلطة المركزية ، وإعلانا سافرا عن نزعته الاستقلالية

أما في كورة البيرة ، فقد نشأت كيانات إقطاعية متعددة جمع بينها قاسم مشترك هو تبعيتها للامارة بواسطة إقطاع التسجيل وأهمها تمثل في إمارة غرناطة التي أسستها الارستقراطية العربية وقد ارتبطت نشأتها بضعف السلطة المركزية وعدم قدرتها على حماية أهالي هذه المنطقة ، فاختاروا بينهم زعيما عربيا يدعى يحيى بن صقالة الذي اغتيل ، فأمروا عليهم سوار بن حمدون وكان هذا الزعيم من طبقة الفرسان المحاربين[25] فاستبد بالامارة ، ثم سلك سياسة التوسع إزاء جيرانه ، مما أدى إلى مقتله ، فنصب أهل غرناطة زعيما عسكريا آخر هو سعيد بن سليمان ابن جودي[26] ، وهو من المتمرسين في الفروسية أيضا[27] وعندما خاطب الامارة التسجيل له ، لم يجد أي صعوبة في الحصول على ذلك[28] ، إذ لم يكن أمامها اختيار آخر، فصار بهذا التسجيل أميرا إقطاعيا حرا في ممارسة سلطته السياسية والعسكرية ونظرا لما اعتاد عليه العسكر من دماثة الخلق ، فإنه لقي حتفه نتيجة فساد تصرفاته ، فأمرت العرب بعده محمد بن أضحى الهمذاني[29] الذي جددت له الامارة التسجيل ، وظل يحكم إمارة غرناطة ويمارس السلطات الفعلية إلى أن استنزله عبد الرحمن الناصر في حملة التطهير التي انتهت بسحقه سنة 309 هـ

والجدير بالذكر أن ابن أضحى قبل أن يصبح زعيما على غرناطة ، كان قد استقل في بلده نوالش[30] وحدث ذلك عندما طارده منافسه سعيد بن جودي

فلجأ إلى هذه البلدة ، ونصبه أهاليها لزعامتهم لكي يدرأ عنهم الأخطار المحدقة بهم فلما لمس من نفسه قوة ونفوذا ، طلب من الامارة التسجيل له فقبلت رغما عنها ، وذلك قبل أن يلتحق بغرناطة ويصير زعيم العصبية العربية(31)

ولنفس الغاية استقل زعيمان عسكريان هما خليل وسعيد ابنا مهلب من العصبية البربرية وبسطا حمايتهما على رعاياهما في غياب حماية حقيقية من جانب السلطة، فملك الأول حصن «قرذيرة» ، بينما استبد الثاني بحصن «اشبرغرة» وسجلت لهما الامارة عليهما وبقيا على هذه الحالة إلى أن توفي خليل فاستبد أخوه بالحصنين ، وظل يحكمهما حكما مطلقا بمعزل عن الامارة حتى السنوات الأولى من حكم الناصر(32)

وبالمثل ، تأسس كيان إقطاعي في حصن «بكور» عندما احتاج المولدون المتحصنون فيه إلى زعامة عسكرية قوية ، فاستدعوا عبد الله بن جرح ، وأمروه عليهم ، فخاطب الامارة أن تقطعه الحصن إقطاع تسجيل ، فقبلت منه طلبه ، وصار يحكم رعاياه دون أن ينازعه أحد ، غير أنه أقام نظاما استبداديا جعلهم يثورون عليه(33)

وفي كورة جيان ، كانت الحركات الانفصالية على أشدها ، وأسفرت عن تأسيس إمارات إقطاعية عسكرية تباينت علاقتها مع السلطة المركزية حسب الأصناف الثلاثة من الاقطاع التي جرى تحديدها سلفا

ففي جبل «سمنتان» وما يليه من أحواز جيان ، انتزى عبد الله بن أمية المعروف بابن الشالية ، وتمكن بعد عمليات حربية توسعية من تأسيس كيان مستقل جمع فيه المولدين وصار صاحب الأمر والنهي وبعد استفحال أمره ، بعثت له الامارة تجردة انتهت بمفارقته على كمية من المال يرسلها إلى العاصمة كل سنة فتحددت علاقة الجانبين على قاعدة إقطاع المفارقة بخصائصه التي تحدثنا عنها لكنه سرعان ما نكث الشروط التي يجبر عليها المقطع فامتنع عن إرساله الجباية(34) وبقي كذلك حتى قضى الخليفة الناصر على إمارته سنة 300 هـ(35)

وعلى نفس المنوال ، جرت العلاقة بين حكومة قرطبة وسعيد بن هذيل زعيم المولدين المستقلين في حصن «المنتلون» من أحواز جيان وقد تحددت العلاقة بين الجانبين عندما أرسلت إليه الامارة كتيبة عسكرية انتهت برضوخه ومفارقته على أداء الجباية السنوية ، وبقي على هذه الحال إلى أن تمكن الناصر من إرغامه على الدخول في حضيرة الدولة سنة 300 هـ(36)

ونفس القول ينسحب على إمارة إقطاعية نشأت على يد منذر بن حريز بن

هابل الذي استحوذ على عدة حصون بما تشمله من أراضي ، وأعلن استقلاله عن الامارة وأسفر تردد الجيوش السلطانية عليه عن تحديد العلاقة بينهما على أساس إقطاع المفارقة حيث تم الاتفاق على أداء إتاوة سنوية ، غير أنها لم تؤد طيلة الحقبة التي حكم فيها الأمير عبد الله(37)

أما إخوة هذا الأمير وهم عمر وأبو كرامة وعامر فإنهم استقلوا أيضا بعدة حصون ، وظلوا بين التبعية للحكم المركزي والانتزاء عنه حتى انتهت حركتهم جميعا إما بالتسجيل لهم على ما ملكت أيديهم ، وإما إلحاقهم بالحشم في بلاط قرطبة(38)

ويبرز دور العسكر النظامي في تأسيس الامارات الاقطاعية مع ابن عطاف الذي كان من «أهل المعاقد»(39) وعرف بخطبه الحماسية وقت تعبئة الجيوش السلطانية إلا أن ظروف التجزئة السياسية وضعف السلطة المركزية جعلته يستقل في إحدى الحصون ليتجمع فيه مع قومه من العرب ، ويتزعم الدفاع عنهم ، مع بقائه مواليا للحكم المركزي(40) وهو ما يعني حصوله على إقطاع التسجيل

وبالاضافة إلى هذه الكيانات التي استمرت طيلة الحقبة تتقاسم كورة جيان ، نشأت إمارات إقطاعية أخرى لم يكتب لها أن تعمر طويلا مثل إمارة خير بن شاكر التي التف المولدون فيها حول زعيمهم واتخذوا شوذر مقر الحكم السياسي كذلك نذكر الامارة البربرية التي أسسها الملاحي في قرية تدعى الملاحة ومع أنه كان جنديا بسيطا فإنه حقق طموحه بتأسيس هذه الامارة في مجتمع يعج بالفوضى والضعف(41) ويعزى انقراضهما إلى تحالف قوى سياسية أخرى أرادت أن تستفيد من قتل زعيميهما لتدعيم مواقعها السياسية وهكذا انتهت حركة ابن شاكر بضربة لم يكن يتوقع أنها تأتي على يد حليفه ابن حفصون سنة 276 هـ(42) ، بينما ذهب الملاحي ضحية خيانة الزعيم المستقل بحصن المنتلون أراد أن يتقرب بها للامارة في نفس السنة(43)

وفي كورة تدمير ، قامت إمارتان إقطاعيتان ، تأسست الأولى في ناحية لورقة بزعامة ابن وضاح الذي تزعم العصبية العربية ، وبقيت علاقتها مع السلطة المركزية متأرجحة بين الولاء والانفصال حتى ظهور الخلافة(44) ، بينما تأسست الثانية في حصن «فليوشة» بزعامة محمد بن عبد الرحمن المعروف بالشيخ الأسلمي الخزاعي الذي ترأس قومه من العرب وحدد علاقته مع السلطة المركزية على أساس شروط إقطاع التسجيل لكن بعد وفاة الأمير عبد الله أخل بهذه الشروط ، مما جعل الخليفة الناصر يدخل معه في صراع انتهى باذعانه ودخول إمارته في حضيرة الدولة

في السنوات الأولى من عصر الخلافة(45)

وعرفت كورة شذونة ميلاد إمارات إقطاعية أخرى حددت علاقتها مع الحكم المركزي على أساس شروط إقطاع التسجيل. ففي قرية تدعى «ورد» أعلن محمد ابن عبد الكريم بن الياس وهو من البربر انفصاله عن الامارة ، ثم طلب منها التسجيل فرضخت لطلبه(46) ، بينما نشأت إمارة أخرى في مدينة بني السليم تزعمها قائد عسكري يدعى منذر بن إبراهيم بن محمد بن السليم تحت ستار الدفاع عن العصبية العربية. ورغم أن المصادر لا تحدد نوعية العلاقة بينهما ، فإن صبغة الولاء لها يدعو إلى الاعتقاد بأن إقطاع التسجيل كان هو المحدد لتلك العلاقات(47)

وفي شريس من نفس الكورة ، انفصل سليمان بن محمد بن عبد الملك الشذوني ، وبنى حصن «نبريشة» لحماية رعاياه(48)

وعلى غرار الكور المجندة السابقة الذكر. شهدت كورة باجة ميلاد كيان عسكري إقطاعي في مدينة باجة التي استقل بها عبد الملك بن أبي الجواد ، وقام بتحصينها زاعما الدفاع عن المولدين ، ثم تحالف مع زعماء إقطاعيين آخرين مثل ابن مروان الجليقي وابن بكر(49). ولم يدخل في ولاء مع السلطة رغم تردد الحملات العسكرية على إمارته ، مما يسمح بالقول أن إقطاعه كان من نوع الاقطاع اللاتاوي

ونفس الشيء نجده في كورة باغة حيث استقل سعيد بن وليد بن مستنة على السلطة المركزية وأسس إمارة مولدية مناوئة لها(50)

ولم تقتصر التجزئة السياسية على الكور المجندة ، بل امتدت إلى باقي المناطق مثل بلاد الجوف التي أنشأ فيها فرانك بن لب بن خالد النفزاوي كيانا مستقلا في حصن أم جعفر وذلك عندما استدعاه البربر لحمايتهم من الفوضى السائدة ، وظل يترأسهم لمدة تسع سنوات إلى أن خلفه ابن عمه عيسى بن قوطي الذي بقي أميرا عليهم لمدة إثنى عشر سنة ، ثم خلفه بعد ذلك زعال بن سعيد الذي ظل في علاقة تبعية مع السلطة المركزية إلى أن أخضعه الخليفة الناصر(51)

وفي قلنبرية ، انفصل السرنباقي الذي يصفه ابن خلدون(52) بأنه من الأبطال الشجعان ، وتحالف مع صاحب بطليوس لتعزيز قوة المولدين ، لكن مصيره انتهى بقتله على يد الفونسوIII طاغية إمارة جليقية(53)

تلك إذن تغطية شاملة للتجزئة السياسية التي عمت الكور المجندة ، وما رافقها من قيام إمارات إقطاعية عسكرية. ولا شك أن تعدد هذه الامارات في الكور المجندة بالذات دليل على الدور السياسي الذي لعبه العسكر وما كان لهم أن يقوموا

به لولا ثروتهم العقارية وإقطاعاتهم الشاسعة التي أهلتهم اقتصاديا واجتماعيا للقيام بذلك وبطبيعة الحال ، قامت إلى جانب هذه الأمارة الاقطاعية ، كيانات ثورية مستقلة أيضا عن الحكم المركزي مثل إمارة ابن حفصون التي سنعرض لها في موضوع خاص

ولم تكن مناطق الثغور في الشمال إلا انعكاسا لما جرى في الكور المجندة حيث استقلت إمارات متعددة عن السلطة المركزية وتأثرت إلى جانب المعطيات التي حددناها بظروف أخرى مثل قربها من الممالك النصرانية ، وما يعنيه ذلك من إمكانية التحالف معها كما أن بعدها عن العاصمة جعلها تأمل في نجاح حركتها الاستقلالية

ويلاحظ أن التشريع أعطى لأصحاب الثغور سلطة واسعة للتصرف في شؤون المسلمين في المناطق التي يشرفون عليها وفق المصلحة العامة وقد أفرد الماوردي(54) فصلا كاملا لهذا الجانب ؛ ولم يفت التشريع الأندلسي التطرق إليه أيضا(55) ومنحت هذه الحرية في العمل فرصة سانحة لذوي النزعات لاستغلالها في إنشاء كيانات مستقلة وعلى الرغم من حرص الامارة على مراقبة الثغور في الحقبة السابقة ، فإن زمام الأمر أفلت من يدها بعد منتصف القرن الثالث الهجري(56)

وقد فسر أحد الباحثين(57) نشأة الكيانات المستقلة في الثغور بكره المولدين والبربر القائمين في هذه المناطق للعرب ، غير أن ما يجعل موقفه في حرج هو أن بعض الامارات نشأت على أساس عصبية عربية كالتجيبيين على سبيل المثال وحتى إذا ما ذهبنا معه في هذا التفسير ، نجد أن ما يزعمه من صراع عربي مولدي لم يكن سوى غطاء للصراع الاقتصادي بين أهل الشمال القاطنين في أراضي جذباء ، وأهل الجنوب المسيطرين على أخصب الأراضي وهم الارستقراطية العربية بالذات وبالرغم من أن مدن الثغور تقع في مناطق خصبة نسبيا ، فإن الامارة خصصتها لتموين جيوشها ، بينما المناطق الأخرى عبارة عن صحاري وأراضي قاحلة وهذه عوامل أذكت نقمة سكان المناطق الثغرية على الامارات ، فبدأت تعمل للتخلص من سلطتها

ومهما يكن من أمر ، فإن هذه التفسيرات لا يمكن عزلها عن الظروف العامة والمعطيات التي نتجت عن سيادة النمط الاقطاعي ومن خلال الجمع بين كل هذه المعطيات يمكن رصد أهم الكيانات الاقطاعية التي تأسست على يد زعماء عسكريين على الشكل التالي

في الثغر الأعلى أسس بنوقسي كيانا إقطاعيا ويرجع أصل بني قسي إلى عائلة قوطية قديمة كانت تمتلك إقطاعات كبيرة وإبان الفتح الاسلامي ، اتخذت موقفا انتهازيا حيث ذهب جدهم إلى الشام ، وأسلم حرصا على مصالحه(58) ، فاحتفظوا على أراضيهم الواقعة على الضفة اليمنى من نهر إبرو(59) وأدخلتهم الامارة ضمن صنائعها ، فنصبت موسى القسوي أميرا على هذا الثغر لصد غارات النصارى ونظرا للدور الذي لعبه في هذا المجال ، فقد لمع نجمه ، وتقوى نفوذه حتى أصبح سيد سرقسطة وتطيلة ووشقة عندما آلت الامارة إلى الأمير محمد(60) وقبل أن يعلن انفصاله عن الحكم المركزي ، كان موقفه يتأرجح بين الطاعة والتمرد واعتبرت مشاركته في الصوائف من أهم مظاهر ولائه ، غير أن ضعف الامارة غير مسار هذا الولاء حيث أعلن انفصاله عنها وبنى حصنا على عادة اقطاعيي العصور الوسطى يعرف باسم حصن «البلدة»(61) ، وبقي كذلك حتى سنة 248 هـ وعند وفاته لم يحرك عقبه ساكنا ، فاستغلت حكومة قرطبة هذا الصمت واستولت على أراضي بني قسي ، ولكن ابتداء من سنة 257 هـ قام مطرف بحركة انفصالية في تطيلة ، وتبعه بعد ذلك أخوه إسماعيل في سرقسطة ، وأزال سلطة الامارة التي كان يمثلها عامل الأمير في المدينتين(62)

غير أن علاقة إمارة بني قسي مع السلطة المركزية تحددت نهائيا عندما قبلت الامارة التسجيل للب بن محمد على تطيلة وطرسونة وكذا سرقسطة سنة 258 هـ(63)

وبذلك أصبحت شروط إقطاع التسجيل هي القاعدة الأساسية التي قامت عليها علاقة الجانبين وإذا كان الحكام الأوائل لهذا الكيان الاقطاعي قد حافظوا عليها ، فإن الذين أتوا من بعدهم حاولوا أن يتخلصوا من أي شكل من أشكال النفوذ السياسي للامارة ، مما جعلها تتوجس فيهم خطرا يهددها وبما أنها عانت من الضعف التام فإنها اصطنعت التجيبين لمحاربتهم ، فكان ذلك من أهم أسباب تصدع إمارتهم ولكن هذا التصدع يعزى أيضا إلى ما عرفته من تنافس عائلي وما نجم عنه من اغتيالات في سنيها الأخيرة(64) وهذا ما جعلها لقمة سائغة أمام جيوش الناصر التي عصفت بها سنة 317 هـ

وفي قلعة أيوب ، نشأ كيان إقطاعي عسكري بواسطة إقطاع التسجيل أيضا وذلك تحت زعامة أسرة التجيبين العربية ويرتبط تأسيس هذه الامارة — شأن الامارات الأخرى بظروف الاقطاعية إذ أن ضعف الحكم المركزي لم يسمح باستئصال إمارة بني قسي ، فاصطنع التجيبين لمناهضتها .

ويرجع دخول التجيبيين إلى الأندلس إلى ولاية موسى بن نصير ومنذ ذلك الوقت بدأ أفراد هذه العائلة يتولون حكم مدن الثغور ، إلا أن وجود سلطة مركزية قوية حال دون انفصالهم غير أن الظروف الجديدة المتمثلة في ضعف الامارة وتفاقم التجزئة السياسية إضافة إلى كل المعطيات السابقة جعلتهم يتطلعون إلى الاستقلال ، وواتتهم الفرصة سنة 276 عندما بلغ الأمير عبد الله خبر مؤامرة تدبر ضده في سرقسطة ، فطلب من عبد الرحمن بن عبد العزيز التجيبي وهو في قلعة أيوب أن يتدخل ليقضي على عامل المدينة وعبر مخطط تصفوي تمكن التجيبي من القضاء عليه(65) غير أن المنفذ لهذا المخطط كانت تحركه أطماعه أكثر ما حركته تصرفاته الودية تجاه الامارة فأعلن استقلاله في نفس السنة ، وطلب من الامارة أن تسجل له على المنطقة التي تولى حكمها ، فلم تجد بدا من الرضوخ لطلبه ، فسجلت له على سرقسطة وما والاها ، فصار الحاكم الفعلي لهذه الامارة الاقطاعية(66)

وفي غمار الحركات الاستقلالية في الثغر الأعلى ، انبثقت حركة أخرى تعتبر أيضا إفرازا لظروف الاقطاعية ، تزعمتها أسرة بربرية هي أسرة آل ذي النون وقد استغل مؤسسها فرصة ضعف السلطة المركزية ، فاستجاب لدعوة الأهالي الذين أرادوا أن يؤمروه عليهم حتى يتمكنوا من درء الأخطار المحيطة بهم خاصة الخطر النصراني وذلك سنة 260 هـ ، وحسب رواية ابن النظام ، فإن تأسيسها جاء عن طريق إقطاع التسجيل ، وذلك كجزاء من طرف الأمير عبد الله لزعيمها سليمان بن ذي النون الذي اعتنى بأحد فتيان الأمير عندما تركه للمعالجة عنده أثناء قيامه بإحدى الصوائف(67) غير أن ذلك لم يكن في واقع الأمر سوى تعبير عن تحول البنية السياسية الذي عرفته الأندلس بفعل الاقطاع

وإلى حدود سنة 274 هـ ظلت علاقة هذه الامارة مع السلطة المركزية تحكمها شروط إقطاع التسجيل بما فيها من ولاء وجباية وخدمة عسكرية وعندما توفي زعيمها سليمان خلفه ابنه أبو الجوشن ، لكنه توفي سريعا فأعقبه أخوه موسى بن ذي النون الذي تغيرت مع حكمه علاقة الجانبين ، وذلك عندما نبذ الطاعة وظل متمردا حتى سنة 295 هـ(68) واقتسم أبناؤه الامارة التي بسط نفوذه عليها ، فاستقل الفتح بن موسى بمدينة اقليش ، وبقي مستمسكا بحصونه إلى أن اغتيل من طرف أصحابه سنة 303 هـ أما مطرف بن موسى فقد استبد بحصن «وبذة» الذي أقطعه أبوه إياه وبقي متمسكا به ، منفصلا عن حكومة قرطبة إلى أن أقره عليه عبد الرحمن الناصر عندما دخل في طاعته سنة 333 هـ(69) بينما استقل أخوهما الثالث بحصن «ملقون».ورغم ما أبداه ظاهريا من طاعة للامارة ، فإن نزعته بدت

واضحة،ولذلك نعته أحد المؤرخين(70) بأنه «أنكر آل ذي النون ، وأمكرهم وأمرضهم طاعة مع إظهار الانحراف إلى الجماعة»

وفي منطقة وشقة ، كان إقطاع التسجيل هو المحدد للعلاقات بين السلطة المركزية والامارة الاقطاعية التي أنشأها عمروس بن عمر وقد بدأ هذا الزعيم العسكري حركته الانفصالية بقتل عامل المدينة سنة 256 هـ وتنصيب نفسه مكانه ولم تتمكن جيوش الامارة من سحق حركته الاستقلالية نظرا لمساعدة الأمراء المسيحيين الذين لجأ عندهم آنذاك استدعى أهل وشقة مطرف بن موسى القسوي ، لكن يبدو أنه مارس حكما استبداديا فتحفظوا منه ، وهذا ما يفسر استجابة أهل المدينة لدعوة عمروس بالرجوع إلى وشقة لرآستهم فاهتبلها فرصة ، وعاد بعد لجوئه السياسي ، وقبض على مطرف وقدمه للأمير محمد كدليل على إخلاصه وتبعيته ثم سأله التسجيل له عن المدينة فقبلها الأمير رغما عنه سنة 259 هـ ، وبذلك أصبح أميرا إقطاعيا يزاول كل السلطات السياسية بمنأى عن الحكم المركزي،ولكنه استمر في أداء الجباية السنوية طبقا لما يفرضه عقد التسجيل.ولما توفي خلفه ابنه الذي حافظ هو كذلك على مبدأ الجباية «فأورد عاما بعد عام ما كان التزمه أبوه» وظل تابعا للحكم المركزي حتى سنة 273 هـ حين اكتسحه زعيم إقطاعي آخر هو محمد ابن عبد الملك الطويل(71)

وتشبت هذا الأمير المتغلب بنفس القاعدة التي كان عليها سابقه ، فسجلت له الامارة على المدينة وبقي مواليا لها ، وقام بدور جهادي يعد من أكبر الأدوار التي لعبتها الامارات المستقلة في الثغور(72)

ولم تخلف المصادر غير نموذج واحد حول ما أطلقنا عليه إسم الاقطاع اللاتاوي في الثغور وقد ظهر في بطليوس حيث تأسست إماراة إقطاعية بزعامة عبد الرحمن ابن مروان الجليقي الذي تزعم حركة المولدين

ينتمي ابن مروان إلى عائلة عرفت بارتباطها الوثيق بالنظام الحاكم ، وهي عائلة الجليقي نسبة إلى جليقية(73) وكان كغيره من زعماء الحركات الانفصالية من قادة العسكر الكبار حيث صنفه ابن القوطية في جملة الحشم(74) غير أن تشاحن العسكر الذي ساد البلاط أدى إلى هروبه من العاصمة سنة 261 هـ ورغم أن الروايات العربية تفسر فراره بسبب تافه ، فإن ذلك لا يخرج عن إطار التشاحن الذي حددناه(75)

وقد بدأ حياة المعارضة السياسية في شكل حرب عصابات ترتكز على خطة الاغارات والسلب والنهب وتهاجم بدون رحمة الحرس السلطاني(76) جاعلة من

قلعة الحنش قاعدة لانطلاق عملياتها ورغم أن الامارة حاولت أن تخنق حركته قبل استفحالها ، فإنها بسبب وهنها التام قبلت منه الأمان ، وسمحت له بالاستقرار في مدينة بطليوس ولكن أطماع ابن مروان لم تكن معزولة عن المناخ السياسي العام الذي طغت فيه الحركات الاستقلالية ولذلك بمجرد ما شعر بانتهاء خطر الحصار ، بدأ خطة جديدة تعتمد على كسب الحلفاء مع سعدون السرنباقي وقومه من العرب(77) ، ثم مع مكحول ، كما تحالف مع البربر من البتر والبرانس فزودت هذه التحالفات حركته بدماء جديدة

حاولت الامارة مرة أخرى وضع حد لهذه الحركة الانفصالية الناشئة ، لكن جهودها العسكرية ضاعت سدى،بل كشفت النقاب عن وهنها وضعفها عندما تمكنت قوات ابن مروان من أسر قائد الجيوش النظامية بفضل خطة بارعة أتقنها رجال العصابات(78) ورغما عن تردد بعثاتها العسكرية ، فإنها لم تتمكن من القضاء عليه وخاصة بعد استعانته بنصارى الشمال وهنا يصدق ما ذكرناه حول دور النصارى في تكريس التجزئة الاقطاعية فبمساعدة قواتهم ، قويت شوكته ، ودخلت كثير من المناطق في حوزته،فأخذ يسعى إلى اعتراف الامارة به وكانت أحسن وسيلة لبلوغ هذا الهدف هو مواصلة هجوماته وتحدياته لها فلما عجزت عن إخضاعه ، دخلت معه في مساومات سياسية أسفرت عن إقطاعه بطليوس ليستقل بها دون شرط أو قيد وبما أن المدينة كانت خرابا نتيجة دمار الحروب ، فإنه شرع في بنائها له ولقومه من المولدين ، وقطع كل صلاته مع الحكم المركزي(79) وظلت هذه الامارة خارجة عن نفوذ قرطبة طيلة الحقبة موضوع الدراسة ، وتعاقب على حكمها أربعة أمراء ، غير أن النزاع الداخلي الذي ساد بينهم في أواخر عهدها(80) سهل مأمورية إخضاعها من طرف جيوش الناصر التي اجتاحتها سنة 317 هـ(81)

وإلى جانب هذه الامارات الاقطاعية التي أنشأها زعماء العسكر في الثغور ، قامت إمارات صغيرة لم يكتب لها البقاء طويلا ومن هذا القبيل إمارة بربرية أنشأها محمد بن تاكيت المصمودي في نواحي ماردة(82) ، وأخرى تزعمها ابن يامين وانتهى الأمر بسحقها في أوائل عهد الناصر(83) ثم هناك كيان آخر أسسه سليمان بن عبدوس سرعان ما انمحى من خريطة الكيانات المستقلة(84) هذا بالاضافة إلى كيانات أخرى صغيرة ابتلعها الزعماء العسكريون الأقوياء

هذه إذن صورة عامة عن التجزئة السياسية التي شهدتها الأندلس في الكور المجندة والثغور ، وما ترتب عنها من ميلاد كيانات إقطاعية عسكرية مستقلة عن السلطة

المركزية وهو ما يتوافق مع ما عرفته أوروبا الاقطاعية أيضا من تمزق سياسي وتجزئة لسيادة الدولة من طرف أمراء الاقطاع ولنحاول الآن أن نعرض لأهم خصائص هذه الكيانات الاقطاعية

لقد استأثر زعماء الاقطاعيات بكافة السلطات ، وأصبحوا يسيرون إماراتهم إداريا وسياسيا بمعزل تام عن السلطة المركزية ، فبنو حجاج صاروا يعينون الموظفين المسيرين لشؤون إدارة المنطقة التي هيمنوا عليها(85) ، وأصبح تعيين قاضي الجماعة من اختصاصهم ((لا يرجعون في شيء من أمرها إلى صاحب الدعوة المروانية))(86) كما غدت جباية الأموال من اختصاصهم أيضا(87) وسلب زعيمهم إبراهيم بن حجاج السلطة العسكرية من يد الامارة فأنشأ جيشا نظاميا يتألف من خمسمائة فارس يعطيهم أرزاقهم حسب مراتبهم العسكرية(88) وتمكن بفضل ذلك من إقرار النظام وإرجاع الهدوء الذي عجزت السلطة المركزية عن تثبيته بل أصبح بفضل حزمه وهيبته حاميا يقصده كل من لم يجد الأمان في المنطقة التي يعيش فيها(89)

وفي إمارة بطليوس التي أقطعها الأمير محمد لابن مروان الجليقي ، أصبح هذا الأخير يمارس كل السلطات السياسية التي هي أصلا من اختصاص الحكم المركزي ، فأخذ ينصب موظفيه بنفسه.ومن جملة ما تذكره المصادر تنصيبه لمفتي البلد(90) ، وإقامة نظام قضائي خاص بإقطاعته(91) بل ذهب في سبيل تأكيد سلطته السياسية وتدعيمها بالسلطة الروحية إلى حد ابتكار ديانة جديدة تمزج بين تعاليم الديانتين الاسلامية والمسيحية(92) وفي استقلال القضاء والادارة وبروز مذهب ديني جديد ما ينهض قرينة على استئثار هذه الامارة بكافة السلطات

أما بنوقسي فقد مارسوا أيضا سيادة كاملة في إمارتهم ، فأخذوا يعينون الموظفين بأنفسهم ولا جرم فموسى بن قسي ولى بنفسه صاحب أحكام الشرطة في بلده(93) وذهب أمير آخر من بني قسي إلى تعـيين صاحب الصلاة بسرقسطة(94) ، كما أن استقلال هذه الامارة سياسيا يتجلى فيما قامت به من دور عسكري بمعزل عن حكومة قرطبة ، ولو أنها هي التي نصبتها للقيام بهذه المهمة الثغرية ولا أدل على ممارسة هذا الدور بمعزل عنها أنها قامت بنشاط حربي في وقت كانت القطيعة تامة بين الجانبين وحسبنا أن لب بن محمد ((مع انتزائه على السلطان ونكوبه عن الجماعة ذاب في جهاد المشركين))(95) ، وأن موسى بن قسي كان قد دفع بعشرة ألف فارس في الجبهة الشمالية في عملية جهادية انتهت بإبادتهم جميعا في معركة البلدة(96) ؛ وهذا يعني أن إمارة بني قسي تجاوزت دور

السلطة الدفاعي الذي اتسم بالانهيار التام لتقوم به محلها[97] ومن هذه الزاوية يمكن تفسير التحول الذي طرأ على موقفها تجاه الممالك النصرانية من دور العمالة لصالحها إلى موقف إيجابي يتمثل في مقاومتها وقد تنبه أحد الباحثين[98] إلى هذا التحول فذكر أن موسى بن قسي تحالف مع النصارى عندما كان متمردا على الحكم المركزي ، ولكنه صار عدوا لهم عندما أصبح أميرا مستقلا

وبالمثل جردت إمارة التجيبيين السلطة الحاكمة من كثير من السلطات السياسية ، فاستقل أمراؤها من الناحية القضائية فنصبوا قاض خاص بإمارتهم[99] ، كما مارسوا الحركة الجهادية بمعزل عن الامارة

وعمل حكام إمارة بني ذي النون على إبراز نفوذهم السياسي وتجاوز دور حكومة قرطبة ، فكان يحيى بن ذي النون صاحب حصن «ملقون» يقف موقف الند للند مع الأمير ، ويعبر عن الاقطاعي المستبد «المتمرس بالخليفة»[100]

أما إمارة غرناطة وهي أقوى إمارة إقطاعية في الكور المجندة ، فقد سلب صاحبها سعيد بن جودي السلطة السياسية ، وبلغت درجة نفوذه وقوته ما جعله يطمع في الاستيلاء على الأندلس كلها[101]

ولا ريب في أن زعماء الأمارات الاقطاعية الأخرى بلغوا هذا الحد أو ذاك من النفوذ السياسي من خلال استحواذهم على كافة السلطات التي كانت مخولة للحكم المركزي فقط وما تحديهم له وإرغامهم على إقطاعهم المناطق التي استولوا عليها والاعتراف بهم كزعماء مستقلين إلا دليلا على هذا النفوذ وهذا يعني أن جل المقطعين في الأندلس حصلوا على مبدإ سلطة السيد Le pouvoir seigneurial الذي حصل عليه الأمير الاقطاعي في أوروبا

وبديهي أن يسفر هذا الاحتكار للسلطات السياسية والعسكرية عن ظهور أنظمة استبدادية أقامها الزعماء العسكريون نتيجة جهلهم بأمور السياسة وأنظمة الحكم ومع أن شحة النصوص لاتسعفنا في تكوين فكرة واضحة عن طبيعة هذه النظم ، فإن القليل منها يثبت أن المقطعين اشتطوا في إرهاق رعاياهم بالمغارم والضرائب ، وذهبوا إلى التضييق عليهم والبطش بصغار الفلاحين والأقنان والضغط على التجار فابن الشالية الذي أسس كيانا إقطاعيا في أحواز كورة جيان وصفه ابن حيان[102] بأنه شرير لم يهتم إلا ببناء القصور واطلاق يده في النعم أما صاحب اشبيلية فإنه «كان فظا قامعا لأهل الشر»[103] وهي عبارة توضح ما تعرضت له طبقة العوام من اضطهاد على يده .ولم تعتفد من هذه الحماية المزعومة سوى الطبقة الاقطاعية التي ينتمي إليها ، وهذا ما يفسر قول أحد المؤرخين[104] أنه اقتصر على «تفقد

أهل البيوتات والشرف بعطائه» ، ومن ثم إغداقه على الشعراء(105) أما الطبقات الاجتماعية الأخرى فإنها عانت من قمعه وتسلطه حيث اعتبرها من الأشرار وطبق أحمد بن مسلمة وهو أحد ورثته وآخر أمير من أمراء اشبيلية نظاما استبداديا ضاقت به الرعية ذرعا ، مصداق ذلك ترحيبها بالخليفة الناصر عندما كان يخضعه ، واعتبارها أن الخليفة الأموي جاء منقذا لها من الاستبداد وحسبنا أن هذا الأخير وعدها بنشر العدل ، ورد كل ما اغتصب منها ، والقضاء على مظاهر الظلم التي سادت في العصر البائد(106)

ونفس النظام الاستبدادي طبقه صاحب تدمير الذي ((كشف تحته من مناكر الأفعال ، وقبائح الاستغلال ما لم يأت المجلحون منهم بأكبر منه))(107)

ولم يشذ زعيم الموالي بالبيرة عن ذات القاعدة ، فبالرغم من أن الرعية نصبته وسار سيرة حسنة في باديء الأمر ، إلا أنه احتداء بمن جاوره من الاقطاعيين، اشتدت وطأته عليها إلى درجة أنها ثارت عليه(108)

وأقام أحد الاقطاعيين وهو «السرنباقي» نظاما استبداديا خاصة عندما وسع حدود إمارته ، وأدخل تحت طاعته سكان الجبل الذي ينسب إليه ، والموجود بين قلنبرية وشنترين ، فلم يسلم من اضطهاده وممارسته القمعية أهالي المنطقة مسلمين ومستعربين(109)

ولم يكن النظام الذي أقامه أمراء بطليوس بمعزل عن الأنظمة السالفة الذكر حيث تميز بطابعه الاستبدادي ويكفي دليلا على ذلك ما وصف به ابن حيان(110) حفيد ابن مروان بعبارة «أميرهم الفظ»

وعلى غرار الامارات الاقطاعية الأخرى ، أقام بنوقسي نظاما استبداديا وحسبنا دليلا على ذلك أن محمد بن لب أحد أمرائهم ((علي في الأرض علوا كبيرا))(111) وهو نص يستشف منه أنه أصبح طاغية ، واستغل استقلاله لاضطهاد المعدمين وتجنيدهم قسرا في الحروب الاقطاعية

وعلى نفس المنوال ، سارت إمارة بني ذي النون حيث أقام أمراؤها نظاما سياسيا اتسم بالطابع الاستبدادي أيضا ، ولا غرو فإن أحد المؤرخين وصف يحيى بن ذي النون بأنه ((أثقلهم وطأة على الرعية))(112) وهي رواية تكشف ما لحق الرعية من ابتزاز واضطهاد على يد أبناء ذي النون الذين اقتسموا إمارة أبيهم

ولدينا من النصوص ما ينهض حجة على الطابع الاستبدادي الذي ميز نظام الحكم في وشقة فعندما كان زعيمها عمروس بن عمر ملتجئا عند بعض الأمراء المسيحيين سنة 256 هـ استدعى أهلها مطرف بن موسى القسوي غير أنه مارس

عليهم حكما مستبدا، فتحفظوا منه وراسلوا زعيمهم عمروس للعودة إلى الحكم(113) ، لكن الحاكم الثاني لم يقل جورا عن الأول إذ نهج أساليب الطغيان ((أساء السيرة))(114)

وأقام زعيم إمارة غرناطة من جهته نظاما قمعيا مستمدا ذلك من نسبه العربي الأرستقراطي وفروسيته وضرورة حضوره في ساحة الحرب للدفاع عن العصبية العربية ولا شك أن سوء أخلاقه وفساد مبادئه كانت مرادفا تلقائيا لما جبل عليه من حب الشهرة وإبراز القوة والاستبداد ، ولا عجب فقد اغتيل نتيجة تصرفاته الطائشة(115)

وفي حصن «بكور» أمّر الموالي عليهم عبد الله بن جرح الذي فرض نظاما جائرا أكثر من جور السلطة نفسها مما جعل الأهالي يثورون عليه(116)

وقد تجلى الطابع الاستبدادي لحكومات الامارات الاقطاعية في نظام الوراثة الذي ساد أغلبها ونظرة فاحصة على كل إمارة تجعلنا نتأكد من أنها ورثت في الأعقاب فعند وفاة إبراهيم بن حجاج مؤسس إمارة اشبيلية خلفه ابناه محمد وعبد الرحمن ، فتولى الأول حكم اشبيلية والثاني حكم قرمونة(117) كما أن إمارة بطليوس توارثها أربعة أمراء إلى أن قضى عليها عبد الرحمن الناصر سنة 317 هـ(118) ونفس الشيء نجده في إمارة بني ذي النون فبعد وفاة مؤسسها سليمان بن ذي النون ، خلفه ابنه أبو الجوشن في الحكم ولما لم يقدر لهذا الأمير أن يعمر طويلا فقد أعقبه أخوه موسى الذي ورثها بدوره لأبنائه(119) وفي إمارة بني قسي جرت القاعدة على اتباع نظام الوراثة أيضا حيث أن فرتون القسوى أعقب أباه موسى ابن موسى ليتوارثها الابن عن الأب بعد ذلك ، وظلت على هذا النظام الوراثي حتى دخلت إلى حضيرة الخلافة(120) وكذلك كان الحال بالنسبة لامارة وشقة التي ورثها مؤسسها عمروس لابنه مسعود

إن نظام الوراثة الذي ساد الكيانات الاقطاعية يعد مظهرا آخر من مظاهر النزعة الاستقلالية التي عبر عنها قادة العسكر ، وتحديا سافرا لها ويخيل إلينا أنها جاءت تعبيرا عن مضاهاتهم للامارة ، ومن ثم تقليدها في عاداتها ورسومها ومن المؤكد أنهم سعوا إلى منافستها لاضفاء الأبهة على كياناتهم حتى يكسبوا مشروعية معنوية ولذلك فتحوا أبواب إماراتهم لبضائع تجار الكماليات ، وقرائح الشعراء والعلماء القادمين من مختلف الاصقاع وشيدوا القصور الفخمة التي زاحمت الفضاء باتساعها ويبرز في هذا المجال إبراهيم بن حجاج صاحب إشبيلية الذي أنشأ دورا للطرز يطرز فيها اسمه على عادة الملوك ، وأصبحت سلع الكماليات ترد عليه من

سائر النواحي[121] ونظمت في بلاطه مجالس علمية تقاطر عليها العلماء من كل صوب وناحية[122] ؛ وقصده الشعراء فأغدق عليهم الأموال على غرار أمراء قرطبة ، ومن بينهم ابن عبد ربه والأعرابي العذري وغيرهما ولا شك أن محاكاته للامارة هي ما جعلت أحد الباحثين[123] يخلص إلى القول بأن التأثيرات المشرقية بصمت بلاط حاكم اشبيلية

وظهرت محاكاة الأمراء واضحة أيضا في بلاط زعيم إقطاعة جيان الذي تفانى في جلب الشعراء لوصف مبانيه ومغازيه وانتصاراته ، والوقوف على قدم المساواة مع حكومة قرطبة[124]

ويمكن تعميم هذه الظاهرة على جل الكيانات الاقطاعية وإذا اتخذنا مسألة جلب الشعراء كإحدى المظاهر المعبرة عنها ، أمكننا الوقوف على هذه الحقيقة من خلال ما ذكره ابن الفرضي[125] من أن الشاعر وليد بن عيسى ((كان يتنافس فيه الملوك)) قاصدا بذلك زعماء الامارات الاقطاعية كما أن إنشاء حرس خاص من جانبهم يزكي فكرة ما بذلوه من مساع لاضفاء مظاهر الأبهة والعظمة التي نافسوا بها السلطة المركزية

غير أن تلك المظاهر كانت تخفي وراءها عوامل الانهيار إذ كانت الامارات المذكورة تعاني من صعوبات اقتصادية نتيجة الحروب التي استعرت بينها وهو ما سنفصله إلا أن إقامة نظم استبدادية من جانب زعمائها له دلالة كبيرة في تخبطها في مثل هذه الصعوبات ويخيل إلينا أن تثبيتها كان بدافع فرض رضوخ الأهالي لواقع يزخر بالتناقضات وألوان البؤس

وفي كل الأحوال ، كان رعايا الامارات الاقطاعية معرضون للمغارم على يد العسكر ، فضلا عن تسلط الفقهاء المحيطين بهم ، فلم يعد لهم أدنى حقوق إنسانية بل سخروا إما في فلاحة الأرض ، وإما كجنود في الحروب التي دارت بينهم

وإلى جانب هذه الامارات الاقطاعية ، عرفت الأندلس خلال هذه الحقبة نشأة كيانات مستقلة ذات طابع تجاري ، ولو أنها بقيت متواجدة تواجدا هامشيا لغلبة النمط الاقطاعي ، ولعل أهمها هي الجمهورية التي ارتبط تأسيسها ببعض التجار البحريين في مدينة بجانة

كانت هذه المدينة في بداية الأمر مجموعة من الأراضي ، أقطعها الأمير الأموي عبد الرحمن الثاني للعرب اليمنيين لحراسة شواطيء الأندلس ومنذ ذلك الوقت عرفت باسم «أرش اليمن». ، وبقيت تابعة لحكومة قرطبة على أساس القيام بالخدمة العسكرية مقابل استغلال الأرض ، غير أن ما حدث من ظروف في هذه الحقبة

غير موقفها تجاه السلطة المركزية

ولا يمكن فهم هذا الموقف إلا بربطه ربطا جدليا بسيادة الاقطاعية في الأندلس ، فقد أسلفنا القول أن السلطة اشتطت في إرهاق التجار بالضرائب ، وعمل العسكر من جانبه على مضايقتهم ونهب ما يعرضونه من سلع في الأسواق وجاءت الظروف الأخرى بنتائج سلبية نذكر منها على الخصوص خراب الطرق التجارية ، وانتشار الاضطرابات وانعدام الأمن ، وهي شروط ضرورية لنجاح العمليات التجارية كل هذه العوامل جعلت مشاريعهم تبوء بالفشل ، ولذلك فضلوا الهجرة ، فانتقلوا إلى شواطيء إفريقيا الشمالية وأسسوا مدينة تنس على شاطيء البحر المتوسط لممارسة نشاطهم التجاري،غير أن وباء اجتاحهم فأرغموا على التوجه نحو منطقة أخرى وبما أنهم كانوا دائمي الرغبة في مدينة ساحلية لتنشيط حركتهم التجارية ، فإن موقع بجانة جذبهم نحوه فاتصلوا بعرب اليمن ، وتباحثوا معهم في مشروع إقامة ما يشبه الجمهورية البحرية مقابل التحالف معهم على مقاومة أي اعتداء بحري في غياب حكومة مركزية قوية قادرة على القيام بهذا الدور(126) وأسفرت المفاوضات بين الجانبين عن قبول العرض ، فاستقر التجار البحريون مع اليمنيين وبالتدريج أصبحوا سادة بجانة(127) ، ونصبوا على أنفسهم زعيما يدعى عبد الرزاق بن عيسى بن أسود ، وظلوا في تبعية للسلطة المركزية وإن بقيت تبعية إسمية فقط ومع ذلك حظوا برعايتها ، مصداق ذلك سماح الأمير عبد الله لهم بتوسيع رقعة بلدهم مقابل الاعتراف به(128)

وبهذه الميزات الخاصة أصبحت بجانة تشبه «الكومون» الذي عرفته أوروبا الاقطاعية ، ويعني المدينة التي ارتبطت عناصر سكانها في حلف فحصلوا على استقلالهم ، واختاروا حكامهم مقابل الخدمة العسكرية ودفع مبلغ محدد من المال(129) ، وهذا ما يمثله اتحاد اليمنيين مع التجار البحريين ، واختيارهم لزعيمهم مقابل حراسة الشواطيء ، ودفع ضريبة سنوية ظلوا يؤدونها للسلطة المركزية

واستقراء الأحوال العامة في هذه المدينة يؤكد اختلافها عن باقي الامارات نتيجة الطابع التجاري الذي بصمها ببصماته الخاصة فبالرغم من احتوائها على أراضي صالحة للاستغلال الزراعي ، فإن التجار البحريين لم يولوها نفس الاهتمام الذي أولوه للتجارة وإن كانوا قد اهتموا بإنتاج المزروعات الصناعية مثل الحرير الذي استغلوه في صناعة الأثواب الفاخرة ، والصوف التي استعملوها كمادة خام في صناعة النسيج(130) ولذلك ازدهرت الصناعة في بجانة عكس الامارات الاقطاعية التي اتسمت صناعتها بالركود مع بقاء الأرض أساسا للمعاش ونجم عن ذلك ازدهار

القطاع التجاري حيث لعبت بجانة دورا تجاريا طلائعيا حتى نعتها المؤرخون بأنها ((مفتاح الرزق)) وزادها موقعها الاستراتيجي أهمية فحيث هي ((باب الشرق)) غدت ميناء مهما وسوقا دائما يؤمه التجار ويفدون عليه من بلدان الشرق والمغرب ويعزى ذلك إلى ما تمتعت به من استقرار في الأمور الداخلية ، واستتباب الأمن بفضل زعيمها الذي عرف بحسن سيرته وحزمه ، حتى أن المسافرين اعتادوا على وضع أمتعتهم في الأسواق والشوارع ، وتظل مطروحة بدون حارس فلا يضيع منها شيء[131] ولهذا تقاطر عليها الناس من كل الآفاق ، واغتبطوا بالحلول بها فعرفت نتيجة لذلك انتعاشا ديموغرافيا مكن من توفير طاقة بشرية ساعدت على ازدهارها حتى أن أحد الباحثين[132] شبهها نظرا لنهضتها الاقتصادية واستقلالها الذاتي بالمدن الايطالية المعاصرة لها وصارت إمارة بجانة الأولى بين قريناتها في وسط مجموعة من الكيانات الاقطاعية الضعيفة المتناحرة وقد عبر ابن حيان[133] عن ذلك أصدق تعبير فذكر عن تجار بجانة أنهم ((ثبتوا أعزة في موطنهم ممن حولهم من ذباب الفتنة))

وما حققته هذه الجمهورية الفتية من نهضة اقتصادية انعكس على عمرانها ، فاهتم التجار البحريون بتعميرها فشادوا فيها البنايات ، وحذوا حذو بنايات قرطبة فجعلوا على أحد أبوابها صورة تُماثل الصورة التي على باب القنطرة[134] وفوقه تمثال للعذراء استنتج منه بروفنسال وجود جماعة من النصارى ضمن تجار بجانة وإذا جردنا استنتاجه من مسوحاته العنصرية فليس من المستبعد أن يكون ذلك صحيحا خاصة في فترة سيطر فيها الفقهاء المتزمتون وضايقوا تجار أهل الذمة[135]

على أن إحاطة جمهورية بجانة بقوى إقطاعية معادية ، كان سببا في تعرضها لغارات متكررة خاصة من جانب إمارة غرناطة وزعيمها سعيد بن جودي كما داهمتها قوات نصرانية للنيل منها دون جدوى وبقيت مدينة التجار صامدة إلى سنة 303 هـ حينما قبلت الدخول عن طواعية في حضيرة الخلافة[136] عندما اقتنع التجار أن حكم عبد الرحمن الناصر يستجيب لطموحاتهم التجارية ، وأنه كان مناهضا للنظام الاقطاعي يفسر ذلك مؤازرته لهم ، وإبقاء زعيمهم عاملا عليهم[137]

وليس من قبيل الصدفة أن يفرز هذا المجتمع التجاري الصغير نظاما سياسيا يختلف عن الأنظمة السياسية التي شهدتها الامارات الاقطاعية ، فقد تميز نظام الحكم في مدينة التجار بروح العدالة والمرونة ومحاربة كل مظاهر الفساد حتى أن الناس أخذوا يتقاطرون عليها بأعداد هائلة ، فساد الأمن ربوعها ، كما سادت روح الأخوة

والتسامح اللذان يعتبران من خصائص المجتمعات التجارية ، وذلك بفضل زعيمهم الذي ((حافظ على رعاية من قصد بلده حتى كثر الناس لديه واغتبطوا به))(138) وهذا النص الأخير بالغ الدلالة في الكشف عن الطابع الديموقراطي الذي تميز به النظام السياسي في بجانة ، ومن أهم مظاهر «ديموقراطيته» أنه لم يستند على مبدإ الوراثة ، بل جرى على اختيار الزعماء من طرف الأهالي الذين كانوا يعثون بطلب إلى الامارة لتزكية اختيارهم دون الاستناد على عصبية او نسب

ومن أبرز الأمثلة التي يمكن أن نسوقها حول قيام نظام الجمهورية على أساس غير استبدادي ما حدث فيها عندما انحرف أحد زعمائها – مسعود بن علي عن العدالة فطلب رعايا المدينة من الامارة خلعه وبعد مفاوضات تتفق وأخلاقيات التجار ، لم يتنازل هذا الجائر ، فلما يئسوا من استقامته انتفضوا عليه ، وقدموا على أنفسهم عبد الرحمن بن مطرف «وكان رجلا فاضلا قد حج حجات ، وله عقل وحكم فسار بهم أحسن سيرة»(139)

وليس من باب العفوية أيضا ، أن يختلف فقهاء بجانة عن فقهاء الامارات الاقطاعية حيث انعكس عليهم الطابع «البورجوازي» ، فلم يهتموا بامتلاك الأراضي بقدر ما اهتموا بالتجارة حيث كانوا مع اهتمامهم بالفقه يمارسون ضروبا من النشاط التجاري(140) وانعكس ذلك في فكرهم حيث كانوا روادا للمناظرات(141) واعتنق بعضهم مذهب ابن مسرة الاعتزالي ، وذهب البعض مذهب العراقيين (مدرسة الرأي)(142) عكس ما ساد في الامارات الاقطاعية من مذهب مالكي متشدد

وعلى غرار جمهورية بجانة ، نشأ في شنتمرية الغرب SANTAMARIA AL GARVE كيان ذي طابع «تجاري» بزعامة بكر بن يحيى الذي عمر المدينة وشيد أبوابا من حديد ووجد التجار في هذه المدينة الظروف المواتية ، فنشطت المبادلات التجارية لقربها من البحر واستقبالها للسلع الوافدة من الخارج كما عرفت انتعاشا صناعيا بدليل قول أحد المؤرخين من أن زعيمها اتخذ أبواب حديد ((عجيبة الصنعة))(143) كما شهدت نموا ديموغرافيا حيث عمل زعيمها على توفير شروط الاستقرار للمهاجرين الذين فروا من الامارات الاقطاعية حتى ((كان السالك بناحيته كالسالك بين أهله وأقاربه))(144) وظلت علاقة هذه الامارة مع السلطة المركزية تقوم على التبعية الاسمية إذ أن الأمير عبد الله هو الذي ولى رئيسها يحيى ابن بكر ومع ذلك ظل يتحالف مع بعض الامارات الخارجة عن السلطة ، وخاصة تلك التي تقع على الساحل لأغراض تجارية محضة(145)

وانعكس الطابع «البورجوازي» في النظام الذي أقامه فلم يعتمد على أسلوب

الاستبداد شأن الامارات الاقطاعية ، بل شكل حكومة على أساس الشورى ضمت ((أصحاب الرأي))(146) وجعلت من أهم أهدافها إقرار الأمن وحماية التجار وكل من لاذ بنفسه إلى هذه الدويلة التجارية(147) وحسبنا دليلا على روح العدالة التي ميزت النظام السياسي الذي أقامه يحيى بن بكر أنه في الفترة التي كان الناصر يقضي فيها على الأمراء المنتزين ، أظهرت رعيته رغبة شديدة في بقائه على رأستها و «وصفته بسيرة حميدة»(148) ، وهذا ما يفسر إبادة الخليفة لجميع الكيانات المستقلة وتعاطفه مع يحيى بن بكر الذي ولاه المدينة

وأخيرا ظهر في مرسية كيان من نفس الصنف أسسه ديسم بن اسحق الذي كان أحد أتباع عمر بن حفصون وعمل هذا الزعيم على سك عملة فضية ضربها باسمه(149) ، وجند كل طاقاته لتوفير شروط الاستقرار وإقامة الأمن والنظام فعرفت إمارته انتعاشا اقتصاديا وانعكس ذلك على نظام الحكم الذي أقامه فلم يتميز بالطغيان يدعم هذا التخريج ما ذكره ابن حيان من أنه ((كان مودودا من طبقات الناس ، رفيقا برعيته))(150) كما انعكس ذلك أيضا في الناحية الفكرية بحيث أصبحت إمارة لورقة قبلة للشعراء والعلماء والأدباء(151) وفضلا عن ذلك خصص زعيمها كل الأموال التي حصل عليها من إيرادات التجارة لأغراض دفاعية خاصة في مناطق الثغور حيث حبس الخيل والسلاح على أهلها لمواجهة الزحف النصراني(152)

حصيلة القول ، أن الكيانات الآنفة الذكر شجعت التجارة ، وعملت على توفير ظروف الأمن والاستقرار السياسي في مناخ مشحون بالتوتر ، فعرفت نتيجة ذلك نهضة اقتصادية وعمرانية وفكرية ، مما أثار حفيظة القوى الاقطاعية فهبت لشن هجومات عليها دون أن تتمكن من النيل منها ويلاحظ أن هذه الكيانات ارتبطت بالمدن الساحلية كنتيجة حتمية لبقاء التجارة الدعامة الأساسية لاقتصادها عكس الامارات الاقطاعية التي تأسس أغلبها في الحصون أو الأحواز الخاملة مثل بطليوس هذا ويجب ألا يغرب عن البال أن تواجد هذه المدن التجارية يعكس ما عرفه الاقطاع الأوروبي من ظهور مدن لعبت نفس الدور التجاري

والخلاصة العامة هي أن الأندلس عرفت خلال النصف الثاني من القرن الثالث الهجري تجزئة سياسية نشأت عن عوامل اقتصادية تعزى إلى هيمنة النمط الاقطاعي ، وظهرت فيها لأول مرة إمارات إقطاعية أسسها قادة عسكريون استقلوا سياسيا واقتصاديا وإداريا ، وأقاموا نظاما استبداديا بمعزل عن السلطة المركزية وإلى جانبها نشأت كيانات تجارية ، إلا أنها تميزت بقلتها ، وهذا ما ينسجم مع طبيعة الحقبة

التي شكلت فيها الاقطاعية النمط الأساسي للانتاج ، وأصبحت الأرض - لا التجارة - هي التي تحدد العلاقات الاجتماعية والسياسية ولا ريب في أن هذه التجزئة الاقطاعية التي شهدتها الأندلس ستعمل على خلق صراع داخلي ساهم في توجيه تاريخها السياسي وهو ما سنعالجه توا

هوامش الفصل الثاني

(1) ابن حيان المقتبس ق 3 ص 11 - العذري ترصيع الأخبار ص 103
(2) ابن القوطية افتتاح الأندلس ص 107
(3) ابن حيان م س ص 25
(4) ن م ص 25 أنظر أيضا سالم تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس ص 256
(5) ن م ص 29
(6) ابن القوطية م س ص107
(7) ابن الخطيب أعمال الاعلام ص 21
(8) مؤنس فجر الأندلس ص 533
(9) إبراهيم الاشبيلي ريحان الألباب وريعان الشباب ورقة 138 وفيه يقول «وأغنى لهم - يقصد الأمير عبد الله؛ بيت مالهم واقتصر على مؤنته»
(10) ابن حيان س ص132
(11) نفسه ص 39
(12) العبرج 4 ص 133 أنظر أيضا المقري نفح الطيب ج 1 ص 352
(13) سراج الملوك ص 107
(14) مجهول ذكر بلاد الأندلس ص 181 (مخطوط)
(15) أخبار مجموعة ص 150
(16) لين بول العرب في اسبانيا ص 91
(17) الضبي بغية الملتمس ص 17 - ابن الأثير الكامل ج 7 ص 435 ابن عذاري البيان ج 2 ص 122
(18) أعمال الاعلام ص 27
(19) يقول ابن الخطيب «وإنما الحنا بذكر أسمائهم المتعددة وهم بعض من كل وقليل من كثير» م س ص 28

(20) يقول ابن حيان في هذا الشان «ولكل من ذكرنا من هؤلاء الامراء اخبار محمولة ونوادر سائرة يطول القول بها والله تعالى الاحاطة» أنظر المقتبس ق 3 ص 33

(21) العذري ترصيع ص 103

(22) ص 103

(23) ابن القوطية س ص129

(24) ابن حيان المقتبس ق 3 ص 11 وذكر أنه «لم يجاهر بالمعصية في أكثر أوقاته ولا خلع في جميع مقدمته»

(25) سالم تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس ص 266

(26) ابن سعيد المغرب ج 2 ص 105

(27) ابن الأبار الحلة السيراء ج 1 ص 155 – ابن سعيد المغرب ج 2 ص 105

(28) ابن الخطيب الاحاطة ج 4 ص 277

(29) ابن حيان المقتبس ق 3 ص 69

(30) نوالش NOALEJO بلدة صغيرة تقع جنوب جيان بحوالي 47 كلم

(31) مما يدل على أنها قبلت رغما عنها ما أورده ابن الأبار وهو كما يلي «وخاطب الأمير عبد الله يسأله الاسجال له على ما بيده عقب أشياء دارت بينه وبين ابن حفصون أبان فيها عن صدق ولايته فأسعفه الأمير عبد الله» أنظر الحلة ج 2 ص 379

(32) ابن حيان س ص31 – 32 – ابن عذاري البيان ج 2 ص 137

(33) ابن حيان س ص 32 – ابن عذاري ن م ص 137

(34) نفسه ص 11

(35) ابن حيان المقتبس ق 4 ص 65

(36) أنظر عن نشأة هذه الامارة ابن حيان س ق 3 ص 25 - 26، أما نهايتها فانظر 4 ص 65

(37) ابن حيان م س ق 3 ص 28

(38) نفسه ص 28 - 29

(39) يراد بها أولئك الذين تعتبرهم الامارة رؤساء على قومهم من جماعات العرب فتعقد لهم راية في الجيش على عدد معين من المقاتلين أو الفرسان أنظر ملحق القواميس ج 2 ص 150

(40) ابن حيان س ص29 – ابن الأبار الحلة ج 2 ص 377

(41) نفسه ص 24 25

(42) نفسه ص 24

(43) نفسه ص 28

(44) ابن حيان م س ص22

(45) نفسه ص 21 22

(46) نفسه ص 24

(47) ن ص 24

(48) ابن عذاري البيان ج 2 ص 137

(49) ابن حيان: م س ص 15

(50) نفسه ص 27

(51) نفسه ص 22 - 23

(52) العبر ج 4 ص 133

(53) ابن حيان م س ص 23

(54) الأحكام السلطانية ص 35 وما بعدها

(55) ابن هذيل تحفة الأنفس وشعار سكان الأندلس ص 90 وفيه يذكر ما يدل على سلطة صاحب الثغر إذ يقول «فكل بلد فتحه فليقسمه على مفتتحه وإن رأى أن يستطيب نفوسهم ليتركوا الأرض للمسلمين فلا بأس من ذلك»
(56) يذكر ابن حيان ان الامير محمد كان شديد الاستخبار عن الثغور والتطلع إلى ما يحدث فيها، وإرسال الثقاة للبحث عن مصالحها أنظر المقتبس ق 2 ص 132
(57) بدر دراسات في تاريخ الأندلس وحضارتها ج 1 ص 130 - 133
(58) ابن حزم جمهرة ص 501 - حجي أندلسيات المجموعة الثانية ص 111 بيروت 1969
(59) Recherches : 212 : DOZY
(60) Historia de Espagna musulmana Tom I p : 23 ALBORNOZ
(61) His. de l'Esp. Mus. Tom II p : 315 Provençal
(62) العذرى ترصيع ص 32 - ابن عذارى البيان ج 2ص 102 - أرسلان الحلل ج 2 ص 123
(63) ابن خلدون العبر ج 4 ص 134
(64) يذكر العذري أن مطرف بن لب محمد أسر أخاه عبد الله بن محمد ثم فتك به ابن أخيه محمد بن عبد الله فقتله أنظر م س ص39
(65) يتلخص هذا المخطط في أن عبد العزيز بن عبد الرحمن التجيبي لحق بسرقسطة وطلب الالتجاء عند عاملها أحمد بن البراء بن مالك القرشي متظاهراً بأنه فر من أبيه فرحب به عامل المدينة وأدخله على نفسه ولما استأنس به ذهب التجيبي إلى قتله أنظر ابن القوطية افتتاح ص 130 - ابن حيان 3 ص 20
(66) ابن حيان ن م ض 20
(67) نفسه ص 18 أنظر كذلك عنان دولة الاسلام ص 303
(68) His. des Musulmans d'Esp. Tom II p 256 : DOZY
(69) ابن حيان م س ق 3 ص 19
(70) ن م ص 19
(71) أنظر التفاصيل عند العذري ترصيع ص 62 - 63
(72) ن م ص 65 أنظر كذلك أرسلان م س ص177
(73) الضبي بغية الملتمس ص 359 وعن جليقية أنظر ياقوت معجم البلدان ج 2 ص 157
(74) افتتاح ص 107 - ابن حيان م س ق 2 ص 343 - 344
(75) تذكر جميع الروايات ما قاله هاشم بن عبد العزيز لابن مروان «الكلب خير منك ، وصفعه» ، أنظر على سبيل المثال ابن الخطيب أعمال الاعلام ص 21
(76) ابن حيان م س ص 348
(77) ابن الخطيب م س ص 21
(78) ابن عذاري : البيان ج 2 ص 103
(79) ابن القوطية افتتاح ص 108 - 109
(80) ابن خلدون م ص 134
(81) مجهول نص أندلسي ص 81 - 82
(82) ابن خلدون م س ص 133 - أنظر أيضا Structures - p 198 GUICHARD
(83) ابن حيان م س ص 330 - 331
(84) ابن عذاري م س ص 100
(85) His. des Musulmans d'Esp. Tom II p 89 DOZY
(86) ابن الخطيب : أعمال الاعلام ص 34 - ابن حيان المقتبس ق 3 ص 12

(87) ابن الخطيب ن م ص 34
(88) ابن حيان م س ص 12
(89) ن م ص 12
(90) يذكر الخشني في مخطوط أخبار الفقهاء والمحدثين ورقة 150 الوجه 2 و 151 الوجه 2 عن الفقيه حزم الأحمر ما يلي «كان مفتيا في البلد ومناظراً للعلم ومات ببطليوس»
(91) ابن الفرضي تاريخ علماء الأندلس ص 194 - ياقوت معجم ص 39
(92) DOZY : loc. Op. Cit p : 9
(93) ابن الفرضي تاريخ ص 155 (القسم 2) وصاحب أحكام الشرطة هذا هو مهاجر بن ربيل
(94) نفسه ص 71 والأمير هو لب بن محمد وصاحب الصلاة هو إسحق بن عبد الرحمن
(95) ابن حيان المقتبس ق 3 ص 16
(96) DOZY : Recherches p : 25
(97) أنظر مزيدا من التفاصيل عن الدور الحربي الذي قامت به هذه الامارة عند ابن خلدون العبرج 4 ص 134
(98) ROSSEEWST His. de l'Esp; Mus Tom I p : 343
(99) ابن الفرضي م س ص 214
(100) ابن حيان م س ص 19
(101) ابن سعيد المغرب ج 2 ص 105 وينسب إليه البيتان الاتيان

قـل لعبـد الله يشدد في الهرب نجم الثائـر مـن وادي الـقصب
يـا بنـي مـروان خلـو ملكنـا إنما الملك لا سيـاد العـرب

(102) ابن حيان م س ص 9
(103) ابن حيان م س ص 12 - ابن عذاري البيان ج 2 ص 127
(104) ن م ص12
(105) ن م ص 12
(106) ابن حيان م س ق 4 ص 79 ويورد نصا هاما جاء فيه «فتقدم الجانب ودخل المدينة وأزقتها غاصة بالخلق للنظر إليه وكان الهاتف بين يديه في دخوله معلنا بآمال الناس جميعا وبسط العدل لهم وارتجاع كل مغصوب منهم ومظلوم لما اغتصب وظلم فيه، فسر الناس جميعا»
(107) ابن حيان م س ق 3 ص 21
(108) ن م ص 32
(109) ن ص 32
(110) ن م ص ق 4 ص 271
(111) نفسه ص 17
(112) نفسه ص 17
(113) ابن حيان ق 2 ص 363 - العذري ترصيع ص 62 - 63
(114) العذري م ص 67
(115) يذكر دوزي أن سبب اغتياله هو أنه وقع في زوجة أحد أصحابه فقتله أنظر DOZY His. de Mus. D'Esp. 78
(116) ابن حيان م س ق 3 ص 32 - ابن عذاري البيان ج 2 ص 137
(117) ابن القوطية : افتتاح ص120 - ابن عذاري :البيان ج 2 ص129 - ابن الخطيب : أعمال الاعلام ص 35
(118) مجهول نص أندلسي ص 81 82
(119) ابن حيان ، س ص 18 - 19

(120) ابن حيان س ق 1 أنظر تعيقات محمود مكي ص 235
(121) ابن عذاري البيان ج 2 ص 127
(122) الزبيدي طبقات اللغويين والنحويين ص 295 وعن عقد المجالس العممية أنظر ص 313 312
(123) سالم قرطبة حاضرة الخلافة في الأندلس ج 1 ص 58
(124) ابن الأبار الحلة ج 1 ص 230
(125) تاريخ علماء الأندلس ص 162 (القسم الثاني)
(126) سالم تاريخ مدينة المرية الاسلامية ص 23
(127) الحميري الروض ص 38
(128) سالم س ص 28
(129) عاشور حضارة أوروبا في العصور الوسطى ص 448
(130) Provençal His. de l'Esp. Mus. Tom II p 253
(131) ابن حيان س ق 3 ص 88
(132) محمود اسماعيل سوسيولوجيا ج 2 ص 126
(133) م س ص 88
(134) الحميري الروض ص 38
(135) بذلك يمكن التوفيق بين رأي بروفنسال الذي ذهب إلى القول بأن جماعة من النصارى كانوا ضمن تجار بجانة ورأي سالم الذي رأى العكس انظر: PROVENÇAL p 252 Mus; Tom II
Histoire de l'Esp وانظر كذلك
عبادي وسالم تاريخ البحرية الاسلامية في المغرب والأندلس ص 169
(136) مجهول نص أندلسي ص 68
(137) ابن حيان ق 4 ص 181
(138) ابن حيان ق 3 ص 88
(139) ابن حيان ق 4 ص 111 112
(140) ابن الفرضي تاريخ ص 42 ويذكر عند ترجمة للفقيه أحمد بن واضح أنه رحل مرات كثيرة حاجا وتاجرا
(141) ن ص 42
(142) مثل أحمد بن مسلمة المتوفي سنة 296 وهو من أهل القيروان ولكن وفاته ببجانة تدل على أن مذهب مدرسة الرأي شهدت النور في بجانة أنظر ابن الفرضي م س ص 60 61
(143) ابن حيان ق 3 ص 16
(144) ن ص 16
(145) يذكر ابن حيان أنه تحالف مع الجليقي وعمر بن حفصون وكلاهما حكما إمارات تقع على ساحل البحر أنظر ن ص 16
(146) ن والصفحة
(147) ن والصفحة
(148) ابن حيان س ق 4 ص 249
(149) العذري ترصيع ص 12
(150) ابن حيان ق 3 ص 9
(151) ن م ص 9
(152) العذري ، س 12

الفصل الثالث

أثر الاقطاع في النشاط العسكري

شكل النشاط العسكري أهم معالم التاريخ السياسي للأندلس خلال النصف الثاني من القرن الثالث الهجري وقد عرف مسارا جديدا يرتبط بسيطرة الاقطاع وما أسفر عنه من معطيات سياسية جديدة فتحول البنية السياسية ، وضعف الحكم المركزي ونشأة الكيانات الاقطاعية ، كلها عوامل ساهمت في توجيه وتكريس النتائج السياسية التي تمخضت عنه وأبرز مظاهره تمثلت داخليا في الحروب الاقطاعية التي دارت رحاها بين زعماء العسكر المقطعين ، ثم بينهم وبين الامارة التي جندت كل طاقاتها لاجبارهم على دفع الجباية بينما تمثلت على الصعيد الخارجي في رد هجمات نصارى الشمال ، الشيء الذي أفضى في نهاية المطاف إلى نتائج بالغة الأهمية لا في المجال السياسي فحسب ، بل في كافة المجالات الأخرى

ومن المتفق عليه ، أن الحروب الاقطاعية تعد مرادفا تلقائيا لسيادة النظام الاقطاعي وإذا كان التاريخ السياسي لأوروبا خلال العصور الوسطى قد تميز بالتناحر بين أمراء الاقطاع ، فإن الأندلس عرفت بدورها حروبا عسكرية حادة بين قادة العسكر المقطعين ، غير أنها تميزت بحدة العصبية التي لعبت دورا أساسيا في إبراز سماتها إلى حد أن كثيرا من الدارسين اعتبروها حروبا عصبية أكثر مما تمثله في الواقع من حروب بين أمراء الكيانات الاقطاعية

وانطلاقا من هذه الرؤية ، بنى أغلب الباحثين الأوروبيين تفسيراتهم للتاريخ

السياسي الأندلسي فاستنتج «كيشار» Guichard(1) أن تعدد الأجناس في الأندلس هو الذي يفسر التجزئة السياسية التي شهدتها خلال تاريخها وإجاراه في حكمه «تيراس»(2) فذكر بأن العصبية لعبت دورا في الحياة السياسية الأندلسية ولم يكن التصنيف الذي تناول به «بروفنسال»(3) موضوع الصراع الداخلي لهذه الفترة إلا قرينة على اعتماده نفس المنظور ، بينما ذهب أغلب الباحثين العرب إلى اعتبار هذه الحروب «فتنة» بين العرب والمولدين(4)

ولا شك أن من أهم الدوافع التي تكمن وراء هذا التفسير العنصري ، ما تردد في المصادر العربية حول ظاهرة «العصبية» غير أن وقفة متأنية تجعلنا نقف على حقيقتها فإذا تفحصنا العصبية في المجتمعات الاقطاعية الأوروبية ذاتها نجد أنها برزت كظاهرة مرافقة للنظام الاقطاعي عبر عنها «برابطة الدم»(5) ، فمن البديهي أن تظهر في الأندلس كذلك لكن مع التسليم بوجودها يجب فهمها في إطار النظام الاقطاعي وليس خارجه أي كعنصر أفرزه هذا النظام وليس بديلا عنه فالنظرة الضيقة للعصبية التي برزت بشكل سافر خلال هذه الحقبة ، وفصلها بطريقة تعسفية عن نمط الانتاج الذي أفرزها تسيء فهم الحروب التي نزمع دراستها ، وكذا التطور السياسي ، وبين مضمونها الحقيقي الذي ينطق بالصراع الاجتماعي

إن امتزاج الشعوب المكونة لسكان الأندلس ، وانصهارها في كل المراحل التاريخية عدا هذه الفترة ، تعد حقيقة اتفقت عليها الأبحاث التاريخية عكس ما يزعمه «كيشار» فلو كانت العصبية أو «التمايز العرقي» حسب تعبيره هي المحرك الرئيسي للنشاط الحربي ، فلما ذا لم تؤثر فيه بنفس الشكل في الحقبة السالفة ؟ ولماذا انتهت بمجرد ما بدأ النظام الاقطاعي في الانحلال إبان ظهور الخلافة وكيف نفسر دخول زعماء العصبيات في حضيرة الدولة رغم ما زعموه من دفاع عن بني جلدتهم ؟ وأكثر من ذلك كيف يفسر تحالف زعماء عصبيات مختلفة في جبهة واحدة بالرغم من تباينهم العرقي(6) بل لماذا حدث صراع داخل العصبية الواحدة نفسها(7)

وإذا ربطنا بين العصبية وزعمائها ، وبينها وبين الرعايا الذين تفانوا في الدفاع عنها كما ترى ذلك المصادر ، أمكن الوقوف على عدم صحة هذا الادعاء ؛ ذلك أن قادة العسكر الذين تزعموا رعاياهم سعوا فقط إلى استرجاع مكانتهم الاجتماعية وإقصاء العسكر المجلوب الذي سلبهم إياها ، وإلا فكيف نفهم دخولهم في طاعة الخلافة وإلحاقهم بمصاف الحشم والمصطنعين أما الرعايا الذين ثاروا معهم فلم يكونوا يعبرون عن تشبثهم بعصبية معينة مصداق ذلك انتقالهم من إمارة إقطاعية إلى أخرى فرارا من الاستبداد وصلاح الأحوال في الامارة التي قصدوها(8) .

ومن جهة ثانية ، فإن الامارة رغم عروبتها لم تظهر سياسة عنصرية ، بل اتبعت «سياسة ليبيرالية» واضحة المعالم[9] ، عزاها الأستاذ غرسية كومس إلى عدائها السياسي مع العباسيين ، وهو ما جعلها تخفف من غلواء عصبيتها العربية[10] ثم إن انصهار جميع العناصر المكونة للمجتمع الأندلسي في ثقافة وطنية أندلسية ينهض حجة على عدم فعالية أية عصبية مزعومة[11]

ومع ذلك فإنها ظهرت في هذه الحقبة ، لكن يجب أن نربطها بسيادة الاقطاعية التي أذكت نارها وفي ضوء ذلك يمكن إعادة صياغة تاريخ الحروب .الاقطاعية وبالتالي استقصاء العوامل الحقيقية التي أدت إلى ظهورها

لقد سبقت الاشارة إلى سيطرة «دار الحرب» على مياه البحر المتوسط الغربي ، وتردد غارات النورمانديين على السواحل الأندلسية ، الشيء الذي نجم عنه دخول الأندلس في عزلة اقتصادية ، وانحصار مبادلاتها التجارية على الخصوص وكانت الامارات الاقطاعية أكبر متضرر من هذه العزلة إذ أصبحت تعيش في اقتصاد مغلق وهذا ما أدى بكل واحدة منها إلى البحث عن منفذ للخروج من ضائقتها الاقتصادية ولو أدى بها الأمر إلى اكتساح أراضي جيرانها ، وبما أن بعضها توفر على موانيء صالحة للتبادل مثل إمارة اشبيلية ، فإن عدوان الاقطاعيين عليها يمكن تفسيره من خلال محاولة السيطرة على منافذ تنفتح على البحر

أما داخل البلاد فقد جرى الصراع من أجل كسب مزيد من الأراضي فمن المعلوم أن زعماء العسكر استولوا على الاقطاعات الشاسعة ، ولكن أطماعهم حملتهم على التفكير في توسيعها للخروج من المشاكل الاقتصادية التي سببها جهلهم للسياسة وشؤونها ولم يكن ثمة وسيلة لبلوغ هذا الهدف سوى الحرب ، فبدأ كل زعيم إقطاعي يعتدي على جيرانه للتوسع في أملاكه ، كما نعتقد أن محاولة تأمين الطرق التجارية لنقل بضائع الترف المنقولة إلى قادة العسكر ساهمت بدورها في تشكيل الخيط الموجه لهذه الحروب

ولم يخرج عدوان الامارات الاقطاعية على الامارات التجارية عن ذات القاعدة فالهجوم الذي شنه أمير غرناطة على جمهورية بجانة ، لم تخف أطماعه الاقتصادية المحضة لما تمتعت به هذه الامارة من رخاء اقتصادي ، وهذا ما يفسر قول أحد المؤرخين[12] من أن زعيمهما عبد الرزاق بن عيسى ((حسده كثير ممن جاوره على حسن حاله))

معنى ذلك أن الحروب الاقطاعية في مضمونها العام حروب توسعية ذات أهداف اقتصادية قحة بالرغم من ظهورها بمظهر العصبية . وطبقا لقانون الغلبة فإن

الامارات الاقطاعية القوية ابتلعت الضعيفة[13] وذلك من خلال صراع استمر أكثر من نصف قرن فما هي وقائعه وأطواره المختلفة ؟

لقد أوردت المصادر وقائعها بشكل تفصيلي ما يغنينا عن السرد الوصفي الممل ومع ذلك فلا مندوحة عن استعراض بعضها ، ولكن في ارتباطها مع ما مثلته من أثر في مجريات العلاقة العامة وما أحدثته من تغيير في البنية السياسية للامارة مع التركيز على نتائجها

أول ما يسترعي الانتباه ، هو أن هذه الحروب تميزت بالصراع الحاد على الحصون لا باعتبارها قواعد أساسية للدفاع والهجوم فقط ، بل لما وجد بداخلها من أراضي زراعية وإحاطتها بغلات الأشجار والبساتين[14] ، ولذلك غدت الهدف الرئيسي في الصراع إلى حد يمكن الحديث معه عن «حروب الحصون» وفي هذا الصدد ذكر ابن الأبار[15] أن عبيد الله بن أمية بن الشالية ((نازعه الفتح بن موسى بن ذي النون حصنا أورثهما حربا فعلية فغلبه عليه عبد الله وهزمه وحاز الحصن دونه)) ولم يتورع هذا الاقطاعي عن مهاجمة الحصون القريبة منه مثل حصن «ابن عمر» وبعد ذلك توسع فيما يجاوره حتى وصل إلى حصن قسطلونة وفي سبيل تحقيق مشروعاته التوسعية ، اتخذ قوة عسكرية تتألف من عدد ضخم من الجنود «لمغاورة من يحاذه»[16] وتوّج عمله الحربي باستدعاء الشعراء لوصف مغازيه وتخليد انتصاراته على حصون غيره من الأمراء الاقطاعيين[17] ، وفي مدة قصيرة تمكن من ضم أجزاء كبيرة من أملاكهم أضافها إلى إقطاعته

ونفس الأهداف حركت أطماع زعيم إمارة وشقة محمد بن عبد الله الطويل الذي أغار على أملاك بني قسي وأخذ منها منطقتي لاردة وبربطانية ورغم أنهم استرجعوا لاردة فإن حربا ثانية نشبت بينهم حول بعض الحصون ، انهزم فيها هذه المرة أمير وشقة وعندما توفي زعيم إمارة بني قسي لب بن محمد ، بدأت جولة ثالثة من الحروب بين الجانبين أسفرت عن ضم صاحب وشقة مدينة لاردة وبربشتر وحصن «منتشون» إلى أملاكه[18] غير أن ميزان القوي انقلب لصالح أمير بني قسي محمد بن لب الذي خلف أباه فتصارع الجانبان حول مدينة سرقسطة سنة 285 هـ ، وانتهى الصراع بهزيمة أمير وشقة وأسره ، وفرض فدية تقدر بألف دينار يسلمها على دفعتين[19]

وأدى الصراع الاقتصادي إلى انفراط التعايش السلمي بين إمارة وشقة ذاتها وإمارة التجيبيين ، فاندلعت بينهما حروب طاحنة[20] وكانت حروب الحصون إحدى واجهات ذلك الصراع

ولم يكن النشاط العسكري بين إمارة بني قسي والتجيبيين إلا تعبيرا عن كسب الحصون والتوسع الاقليمي أيضا. فمنذ سنة 248 هـ نشب صراع بينهما سرعان ما أصبح مزمنا ورغم أنه كان بايعاز من الامارة ، فإن الأطماع التوسعية لم يخفها كلا الجانبان مصداق ذلك محاولة بني قسي الاستيلاء على حصون هاشم التجيبي ، ثم توسع هذا الأخير في أراضيهم وتتوج ذلك بالاستيلاء على سرقسطة[21] وحرك هذا الانتصار الذي حققه التجيبيون أطماعهم للمزيد من التوسع فتوجهت أنظارهم نحو إمارة بني ذي النون التي غزاها أميرهم المنذر التجيبي سنة 309 هـ ، غير أنه مني بالفشل وفي مقابل ذلك ولت إمارة بني قسي وجهها شطر صاحب برشلونة فجرى صراع دموي بين الجانبين في عهد إسماعيل بن موسى القسوي سنة 270 هـ وقد اندلع هذا الصراع عندما أزمع الأمير المذكور إعادة بناء مدينة لاردة ، فحاول صاحب برشلونة منعه للحيلولة دون تقدم مواقعه فقامت الحرب بينهما كانت فيها الغلبة لبني قسي[22]

وتحت غطاء الدفاع عن العصبية العربية ، شن سوار بن حمدون أمير غرناطة عدوانا سافرا على حصون المولدين ومنها حصن «منت شاقر» Montejeicor ، بالاضافة إلى حصون أخرى[23] ، ثم عاد إلى معقله بغرناطة ، ومن هناك بقي يشن الغارة تلو الأخرى على جيرانه من المولدين والمسالمة المتاخمين لامارته[24]

وفي الثغر الأدنى ، سعى كل من ابن مروان الجليقي صاحب بطليوس ، ومحمد ابن تاكيت المستقل بأحواز ماردة إلى تقوية نفوذهما ومحاولة الخروج من العزلة الاقتصادية ، ولذلك لم يتقاعس كل منهما عن ضرب سياسة حسن الجوار بعرض الحائط ، وتبادل الهجمات من أجل توسيع أملاكهما لكن ابن مروان الذي هابته الامارة من قبل ، لم يجد صعوبة في اجتياح جاره بالرغم من تحالفه مع زعيم إقطاعي آخر[25] ، ومع ذلك ظلت إمارة بطليوس مهددة من طرف الأمراء الأقوياء الآخرين ، وخاصة في عهد عبد الله أحد أمرائها الذي ورث الامارة عن جده ففي سنة 303 هـ قام سعيد بن مالك صاحب باجة بشن غارات واسعة النطاق على أراضيه وأراد هضمه وآزره أمراء إقطاعيون آخرون ، وشرعوا جميعا في التطاول على ما في يده مما يلي إماراتهم فعبأ صاحب بطليوس قواته تعبئة شاملة ولما رأى المتحالفون استعداده الكامل ، وعزمه على ردعهم مالوا إلى مسالمته غير أن أحدهم وهو ابن عفير نكث الصلح فبدأ يبسط سلطته على ما يجاوره من إمارة بطليوس التي اضطر زعيمها إلى مواجهته ، فباغته بهجوم صاعق على حصن «المنت» ، ومنها إلى الحصون الأخرى مخلفا عدة خسائر في صفوفه إضافة إلى غنائم هامة حاز عليها[26] .

وما كاد ينتهي من هذه الحرب ، حتى وجد نفسه مضطرا للدخول في حرب أخرى مع إمارة بربرية تتألف من بربر مكناسة بزعامة ابن الفرج وبدأت الاصطدامات بين الجانبين عندما أغار زعيم لمكناسيين على إمارة بطليوس فهب أميرها لاعتراض سبيل المغيرين فأثخن فيهم قتلا وسبيا ، واستولى على قرية تدعى «قسولة» ، وظفر بغنائم هامة وفي مقدمتها كمية كبيرة من الأموال(27)

وفي هذا الجو المشحون بتناحر زعماء العسكر المقطعين ، كانت طليطلة مسرحا لصراع عنيف بين موسى بن ذي النون صاحب شنت برية ومحمد بن طربيشة صاحب طليطلة وتمكن الأول من اكتساح أراضي الثاني وضم طليطلة إلى أملاكه فتقوى بذلك نفوذه «فظهر طغيانه حتى هابه من حاذره»(28)

ولم تحل آصرة الأخوة دون اندلاع حروب الاقطاع ، فقد هاجم فرتون بن محمد أخاه عمروس في حصن «ببش» من أحواز وشقة ، ولعل حدة الصراع تتضح من خلال ما خلفته من نتائج حيث استطاع عمروس أن يوقع خسائر جسيمة في قوات أخيه سنة 309 هـ(29)

ونفس القول ينسحب على إخوة لب بن محمد القسوي الذين تحالفوا ضده ، وناصبوه العداء والحرب غير أنه تمكن من إلحاق الهزيمة بهم والظفر بحصن «بقيرة» ثم التوسع فيما جاوره من الحصون الأخرى(30)

ولعب التنافس بين قادة العسكر المقطعين دوره في إذكاء نار الحروب الاقطاعية ، وفي هذا الاطار يمكن إدراج ما جرى من تطاحن بين أمير اشبيلية بن مسلمة ومحمد ابن إبراهيم بن حجاج صاحب قرمونة ويتضح هذا التنافس فيما ذكره ابن الخطيب(31) من أن محمد بن حجاج ((أقام رسما كبيرا من الفضل زاد به شهرة على أبيه وجلاله)) وهو نص يكشف ما بلغته هذه الأمارة بالمقارنة مع إمارة ابن مسلمة ؛ ومن ثم يمكن تفسير الصراع بينهما في إطار هذا التنافس الذي لم يكن سوى تعبير عن صراع اقتصادي ، وهو ما يفسر تكثيف الهجمات من قبل أمير قرمونة على إمارة اشبيلية (سنة 300 هـ) التي وجد بها ميناء مهم لاستيراد السلع الفاخرة(32)

وبالمثل عرفت أحواز مرسية تناحرا بين أميرين إقطاعيين هما يعقوب بن أبي خالد التوزري الذي أمرته رعيته ، وعامر بن أبي الجوشن المتربص به في أحد الحصون ، واستمر الصراع بينهما على أشده ، ولم ينته إلا بعد أن استأصل الناصر شأفتهما معا وأدخلهما في حضيرة الدولة سنة 310 هـ(33)

وفي حصون أخرى من نفس الكورة اتخذ زعيمان عسكريان وهما موسى ويونس

بعض المعاقل قاعدة لهما ، ومن هناك أخذا يشنان الغارة على الكيانات التي أسسها العرب والبربر واستمرا في شن عدوانهما على القلاع المجاورة التي تحصن بها الأمراء المنتزون إلى بداية حكم الخليفة الناصر(34)

وتبرز أبشع صور الحروب الاقطاعية في الأحلاف التي أقامها بعض أمراء الاقطاع ضد أمير آخر ويتجلى ذلك في تحالف يحيى بن بكر صاحب أكشنوبة مع مسعود السرنباقي المستقل بأحد الحصون شرق مدينة شنترين ضد سعيد بن مالك صاحب باجة سنة 302 هـ ولكن هذا التحالف كغيره ارتبط بالمصلحة الخاصة ، فبمجرد ما لمس أمير اكشنوبة ضعفا من جانبه ، صالح أمير باجة وبقي «السرنباقي» مستقلا بناحيته وبما أنه أقام في إقطاعته نظاما سياسيا أقل استبدادا عن غيره من الأمراء ، ولجأ الناس إليه طلبا للأمن ، فإن الأميران حسداه وتكتلا ضده فأخرجاه من حصنه ، وكاد أن يلقى حتفه عندما عزم أحدهما على ((قتله والراحة منه))(35)

ولا مشاحة في أن دوافع هذا الصراع تكمن في احتكار الطرق التجارية والحصول على منفذ ينفتح على البحر لوجود اكشنوبة على الساحل كما أن اعتداء المتحالفين على «السرنباقي» جاء نتيجة المشكلات الاقتصادية في كيانيهما مقابل الانتعاش الاقتصادي النسبي الذي عرفته إمارته(36)

لم تكن هذه التحالفات إذن سوى ستار يحجب الطابع العدائي السائد بين الكيانات الاقطاعية ويبرز ذلك عند الأمير العربي الاقطاعي المنتزي بغرناطة وهو سعيد بن جودي الذي قام بأكثر من محاولة للظفر بأمير عربي آخر هو ابن أضحى الهمذاني،وبذل المال في طلبه ؛ غير أن ملاحقته لم تجد نفعا حتى يئس منه(37)

وغني عن القول أن قيام الامارات الاقطاعية باكتساح الكيانات ذات الطابع التجاري يندرج في نفس الخطة العدوانية القائمة على التوسع والهيمنة واحتكار الطرق التجارية والموانيء ومعلوم أن هذه الكيانات اهتمت بتنمية صناعتها وتجارتها ، واستفادت من السلم الذي ساد ربوعها لتحقيق رخائها الاقتصادي ؛ ولكن إحاطتها بقوى إقطاعية متربصة جعلها في غير مأمن(38) ، والدليل على ذلك ما قامت به الامارة الاقطاعية في غرناطة من هجوم كاسح على جمهورية بجانة ، والذي لا نشك أنه جاء نتيجة تفاقم المشكلات الاقتصادية في الامارة المذكورة لما عرفته من حروب وخراب ، وقام الصراع بين الجانبين عبر مرحلتين

تميزت المرحلة الأولى بهجوم زعيم إمارة غرناطة سوار بن حمدون على المدينة مباشرة بعد اختطاطها من طرف التجار البحريين سنة 276 هـ . ويمكن إرجاع

سبب ذلك إلى ما رآه من خصوبة أراضيها ، فعبأ قواته للزحف عليها ولم يكن السبب هو استنجاد العرب الغسانيين المقيمين في المدينة إلى جوار التجار ، بدليل أنهم توسطوا لدى سوار عندما طلب منهم التجار ذلك للحيلولة دون وقوع الهجوم(39) ولم يقدر له أن يتم نظرا لقبول سوار وساطة العرب الغسانيين وحججهم الدامغة حول عدم وجود أية نية عدوانية من جانب تجار بجانة

أما المرحلة الثانية فهي هجوم سعيد بن جودي الذي حل مكان سوار بعد مقتله ويظهر من خلال الروايات أن دواعي الغارة الثانية تكمن في سببين أولهما دعوة العرب الغسانيين لزعيم غرناطة،مدعين أنهم لاقوا مضايقات من جانب تجار بجانة أما ثانيهما فهو ما عرفته هذه المدينة من رخاء اقتصادي تحت إدارة هؤلاء التجار حتى ذكر ابن حيان(40) أن حاضرتهم ضربت بعطن «وعمر قطينها ، واتسعت عمارتها وحسنت حال من فيها»

وبتأمل الروايتين معا نجدهما متكاملتين ، فلا ريب أن العرب الغسانيين الذين أقطعوا هذه الأراضي منذ عهد عبد الرحمن الداخل لم يتعاطوا إلى النشاط التجاري ، فلم يستفيدوا بنفس المكاسب التي استفاد بها تجار بجانة الذين أعطوا الأولوية للتجارة والأغلب على الظن أن عدم التوازن في المكاسب الاقتصادية كان وراء دعوة الغسانيين لسعيد بن جودي قصد الاغارة على بجانة(41)

وكيفما كان الحال فإن هذا الزعيم العسكري باغت المدينة بقوات كبيرة ، لكن الأقدار أبت إلا أن تنقذها ذلك أن هجوما نصرانيا داهم المدينة في نفس الوقت الذي كانت فيه قوات أمير غرناطة على أهبة الهجوم ، فاستمات التجار في الدفاع عن مدينتهم ضد المراكب النصرانية التي اقتربت من الساحل ، وتمكنوا من فرض صلح على المعتدين ظنه أمير غرناطة انتصارا تحقق بفعل مدد وصلهم فعاد إلى حصنه يجر معه اذيال الخيبة والفشل(42)

وبذلك سلمت المدينة من هجومين خطيرين كادا أن يعصفا بالمنجزات التي حققتها ، وظلت صامدة في وجه الكيانات الاقطاعية المتربصة حيث لم تنل منها تحرشاتها المتكررة

تلك على العموم أهم حلقات الحروب الاقطاعية التي تطاحن فيها زعماء العسكر ومن الطبيعي أن تسفر على نتائج خطيرة لا على صعيد الكيانات المستقلة فحسب ، بل على صعيد الأندلس كلها

كانت النتائج السياسية التي تمخضت عن الحروب الاقطاعية بعيدة الغور فتوسع الامارات القوية جاء على حساب الضعيفة التي انمحت من الخريطة

السياسية ، بينما استفادت الكيانات الكبرى بضم أملاكها ورعاياها الذين عاشوا في كنفها ذكر ابن حيان(43) أن صاحبا باجة واكشنوبة تمكنا من أسر «السرنباقي» «فأخذا منه رجاله وماله وضما رجاله إلى أنفسهما ، وصيرا رعيته في رعيتهما» ، فمن الطبيعي والحالة هذه أن يتقوى نفوذهم ويصبحوا شوكة في جنب الامارة والكيانات الاقطاعية الأخرى ، وحسبنا ما بلغه موسى بن ذي النون حينما توسع على حساب ابن الطربيشة صاحب إمارة طليطلة ((فقوي حتى هابه من حاذره))(44)

وهذا يعني أن الحركة التوسعية التي قام بها زعماء العسكر المقطعون زادت من نفوذهم ، وجعلتهم يبرزون على الساحة السياسية ، ويظهرون أمام رعاياهم كزعماء أصبحت طاعتهم واجبة اعتبارا للدور العسكري الذي يقومون به ، وما يؤمنونه لهم من الحاجيات الاقتصادية ومن مظاهر نفوذهم ما قيل عن سوار بن حمدون أنه ((لو لم يمن الله على العرب بسوار لما أبقى العجم والمولدون منهم أحدا))(45) وهذا ما يفسر جرأة خلفه سعيد بن جوذي الذي طمع في حكم الأندلس كلها(46)

ومن النتائج السياسية الأخرى التي خلفتها الحروب الاقطاعية كذلك قيام تحالفات بين الكيانات الاقطاعية وبالرغم من أنها لاتعدو استجابة لمصلحة مؤقتة ، فإنها زادت من متاعب الامارة وقوت يأسها في القضاء عليها ومن المؤكد أن تلك التحالفات لم تقم دائما على أساس عرقي بقدر ما قامت على أساس مصلحي فقد ذكرنا أن يحيى بن بكر تحالف مع «السرنباقي» ضد صاحب باجة ثم حول تحالفه إلى الثاني كما أن كريب بن خلدون عندما تقاسم زعامة اشبيلية مع ابن حجاج تحالف مع ابن مروان الجليقي وهو من المولدين ، وكذلك فعل مع البربر(47)

وعلى أي فإن أمثلة التحالفات التي تذكرها المصادر كثيرة ، ونقتصر على ذكر ما يفيد في الكشف عن التحولات السياسية الناجمة عن تناحر زعماء العسكر فقد أدى التحالف بين عبد الله بن محمد حفيد الجليقي صاحب بطليوس مع «السرنباقي» إلى نشأة كيان جديد مستقل في مدينة يابرة سنة 302 هـ(48) أما التحالف الذي عقد بين بني خلدون والمولدين والبربر سنة 276 هـ فقد أسفر عن تزايد نفوذ صاحب اشبيلية ، مما جعله يطلب من الامارة إطلاق بعض الرهائن المحتجزين لديها ، فلما تباطأت في الرد عليه خلع الطاعة ، وكاد أن يؤدي ذلك إلى تغيير علاقة التبعية القائمة على قاعدة إقطاع التسجيل .

كما أن التحالفات بين الكيانات الاقطاعية خلفت نتيجة خطيرة على البنية السياسية وهي ظاهرة «الأتباع» ذلك أن بعض أمراء الاقطاع أصبح لهم أتباع يشبهون العمال ، يعملون بتوجيهاتهم وتحت إمرتهم ذكر ابن القوطية(49) أن السرنباقي أصبح تابعا لابن مروان الجليقي كما أن محمد بن عبد الرحمن بن جرج استبد برعيته فأخرجته من حصنه فالتجأ عند ابن الشالية الذي ((تقبله واستخدمه وبنى له حصن مورينة من كورة جيان))(50)

وإذا لم يقدر لبعض التحالفات أن تؤدي إلى تحول سياسي هام ، فحسبها أنها أرعدت الامارة نظرا لتعدد المتحالفين فالتحالفات الثلاثية ظهرت أكثر من مرة ويذكر في هذا الصدد تحالف عبد الملك بن أبي الجواد صاحب باجة مع كل من أميري بطليوس واكشنوبة ((فكانوا إلبا على من خالفهم ويدا على من خرج عنهم))(51) ، ولا سبيل لانكار أهمية هذا التحالف في إرهاب الكيانات الاقطاعية الأخرى ، وعدم قدرة الامارة على مناجزتها

وثمة نتيجة سياسية أخرى غاية في الأهمية ، وهي أن الحروب الاقطاعية شجعت نصارى الشمال على التطاول على الحدود الشمالية والزحف نحو الأراضي الاسلامية مستفيدة من عمالة بعض الامارات الاقطاعية ، وهو ما سنفصله في موضعه

و لم تنحصر النتائج التي خلفتها الحروب الاقطاعية على الجانب السياسي فحسب، بل شملت الجانب الاقتصادي نظرا لما بينهما من علاقة وثيقة والملاحظ أن المشاكل الاقتصادية زادت حدة من جراء الصراع بين زعماء الامارات الاقطاعية.فعمليات الحصار غالبا ما أفضت إلى اتلاف المحاصيل الزراعية وقطع الأشجار واعتبارا لما للفلاحة من أهمية ، فإن تدهورها غالبا ما سبب كارثة لهذه الكيانات كما أن تجنيد الرعايا في جيوش أمراء الاقطاع أضر بالطاقة البشرية واليد العاملة والصناعات الاستهلاكية وأسفر الصراع كذلك عن تخريب طرق المواصلات وزادت عزلة الامارات عن بعضها البعض من عدم تكامل الموارد الاقتصادية ، مما سبب لها مشاكل اقتصادية أضرت بها

وإذا كانت بعض الكيانات الاقطاعية قد عرفت انتعاشا نسبيا ، فإن ذلك يعزى إلى استفادتها من وضعيتها الجغرافية وقربها من البحر ، أو من توسعها على حساب جيرانها مصداق ذلك ما عرفته إمارة اشبيلية من انتعاش بفضل انفتاحها على البحر وما عرفته من تبادل تجاري وإن شمل سلع الكماليات فحسب لكن هذا الانتعاش لم يشمل كل الأهالي ، بل استفادت منه الفئة الحاكمة فحسب ، في الوقت الذي ظلت جماهير الفلاحين والأقنان تعاني من ويلات الحروب والمجاعات ، واعتبرت

من «أهل الشر»(52)

ولم يكن الانتعاش الذي عرفته إمارة جيان سوى حصيلة سياسة التوسع التي سلكها زعيمها تجاه الامارات المجاورة كما لم يشمل أيضا سوى الحكام

وتدل عمليات السلب والنهب التي مارسها بعض زعماء الكيانات الاقطاعية(53) على ما لحق بها من مشكلات اقتصادية

حقيقة أن هذه الحروب اعتبرت بالنسبة للامارات الاقطاعية القوية مكسبا رابحا ، فالتجيبيون الذين حاربوا بني قسي خصصت لهم الامارة مائة دينار عن كل غزوة(54) ، بينما اكتسب البعض الربح من عمليات الفدية(55) ، ناهيك عن الغنائم التي تنوج بها الحملات العسكرية(56) لكن عائدات الحرب لم تكن تستثمر في مشروعات إنمائية ، بل أنفقت في إعداد الجيوش وتلثيم الأسوار ، وكذا مظاهر الترف وبناء القصور وجلب الغلمان والجواري والشعراء(57)

ولا سبيل لانكار ما خلفه هذا الانتعاش النسبي من أثر على العمران بحيث يمكن التأكيد على دور زعماء الامارات الاقطاعية في تشييد المدن خلال هذه الحقبة وهو ما سبقت الاشارة إليه غير أن الظاهرة العمرانية التي ترتبط ارتباطا عضويا بالحروب الاقطاعية هي ظاهرة الحصون ، وهي ظاهرة ملازمة للمجتمعات الاقطاعية ، فقد عرفتها أوروبا كما عرفتها الممالك النصرانية في شمال الأندلس حيث اتخذها الكونتات كوسيلة من وسائل الدفاع(58)

وكذلك كان الحال بالنسبة للأندلس ، إذ أصبحت تغص بالحصون التي شيدها زعماء الكيانات الاقطاعية درءا للغارات المتكررة على بعضهم البعض مصداق ذلك دعوة سوار بن حمدون لرعاياه بأن يؤسسوا المعاقل والحصون كي «يتحصنوا بها وقت الحاجة»(59) وداخل هذه الحصون أقام رعايا كل مقطع يفلحون أرضه وأراضي أعوانه من الملاكين الكبار ويغرسون البساتين المحيطة به ، أو يقومون بصناعات يدوية أو أسلحة بسيطة كما جمع الأمير داخل الحصن الذي يحتمي فيه ، رجاله وفرسانه الذين كانوا يضعون خيولهم في اصطبلات خاصة وإذا ما هاجمه أمير إقطاعي ، فإنهم يدعون لمحاربته ، ويصبح الدفاع عن أميرهم واجبا عليهم

ومن أشهر الحصون التي استأثرت بها العائلات الاقطاعية حصن «الفمنتين» الذي تحصنت فيه عائلة بني خالد(60) وكذلك اتخذ بنو قسي عددا هائلا من الحصون ، وبنى أحد أمرائها وهو محمد بن لب حصن «تاجرة» و «غريتور» و «بقيرة» لاستعمالها كقواعد حربية(61) كما أنشأت إمارة بجانة سلسلة من الحصون مثل حصن الحمة وحصن بني طارق ، وناشر ، وبرشاشة وغيرها ، وذلك لافشال

محاصرة القوى الاقطاعية لها(62)

وتتواتر أسماء الحصون في المصادر أثناء سردها للحروب الاقطاعية مما يضيق معه المجال في استعراضها كلها وحسبنا دليلا على انتشارها أن ابن حفصون بنى حول معقله ببشتر ما يزيد عن الثلاثين حصنا لصد القوى الاقطاعية(63) وانضم إليه بعد ذلك مائة وإثنان وستون حصنا مما شاده قادة المعارضة(64) ، بل بلغ عدد حصون عبد الله بن الشالية مائة حصن(65) وأثناء حروب عبد الرحمن الناصر مع زعماء الكيانات الاقطاعية استطاع أن يفتح في يوم واحد أكثر من ثلثمائة حصن(66)

يتضح من العرض السابق أن الحروب الاقطاعية شكلت جزءا هاما من النشاط العسكري في الجبهة الداخلية أما الجزء الباقي فتجلى في العمليات الحربية التي قامت بها الامارة في الداخل ولا جدال في أن حملاتها وجهت بالأساس ضد أمراء الاقطاع الذين رفضوا الاعتراف بتبعيتهم السياسية لها بامتناعهم عن دفع الاتاوة ، وكذا ضد الثوار الذين رأوا فيها سلطة عاجزة عن كبح جماح استبداد قادة العسكر المقطعين

وجرى تجريد هذه الحملات في حالتين أولاهما حدثت قبل أن تحدد الكيانات الاقطاعية علاقاتها السياسية مع الامارة (إقطاع تسجيل ، مفارقة ، أو إقطاع لا اتاوي) وكان الهدف المتوخى منها هو إجبارها على أداء الجبايات وقد سبق ذكر هذه الحملات أثناء عرضنا لنشأة الكيانات التي حددت علاقتها مع السلطة المركزية على أساس إقطاع المفارقة أما الحالة الثانية فهي التي جرت فيها الحملات العسكرية بعد تأسيس الامارات الاقطاعية وتحديد علاقتها مع السلطة المركزية وواضح أن السبب الذي أدى إلى تجريدها هو أن هذه الامارات عندما شعرت بتزايد ضعف الحكومة المركزية أخذت تتملص من التزاماتها الجبائية ولهذا انحصر النشاط العسكري الذي قامت به الامارة من سنة 275 إلى 300 هـ في القيام بحملات تسعى إلى فرض الجبايات على المقطعين الذين امتنعوا عن أدائها ، ومحاصرة الثوار الذين حرموها من ضرائب المناطق التي تدخل تحت سلطتهم

وإذا كان إرسال الحملات العسكرية يشكل جانبا من الأعمال اليومية التي مارستها الامارة ،فإن أربعة منها تميزت بأهميتها وضراوتها وطول مدتها وكان الحصول على الجباية أو ضمان فتح الطرق التجارية الذاهبة إلى قرطبة من أكبر أهدافها قاد الأولى منها مطرف بن الأمير عبد الله سنة 282 هـ وأهم ما تميزت به هو الدمار والاحراق واتلاف الحاصلات الزراعية ، وهي خطة توخت فرض

حصار اقتصادي واستهدفت هذه الصائفة إمارة اشبيلية التي امتنعت عن أداء الضريبة السنوية ، ومطاردة الثائر طالب بن مولود وانتهت بعد أربعة أشهر كاملة وعادت إلى قرطبة بعد أن حصلت على جبايات كل من إمارة اشبيلية ولبلة وحصن منت ميور(67) ومهاجمة اشبيلية لا يخلو من مغزى اقتصادي ففضلا عن توخيها الحصول على الجباية ، نعلم أن الطريق التجاري الرابط بين اشبيلية وقرطبة والمتحكم في غرب الأندلس كلها ، كان قد تعطل من جراء القطيعة التي وقعت بين الأمير وحاكم اشبيلية ، وبالطبع كانت هذه الحملة تسعى إلى إعادة ربط اشبيلية بالامارة وتدعم النتيجة هذا الزعم ، إذ بمجرد انفتاح هذا الطريق ((وردت المعائش على قرطبة من جهات الغرب))(68)

أما الحملة الثانية فقادها هشام بن عبد الرحمن – الأمير العم – صحبة القائد العسكري ابن أبي عبدة في السنة الموالية وهي التي عرفت بغزوة تدمير ، وكانت كسابقتها لا تبقي ولا تذر ، واستهدفت حصون ابن هذيل وحريز بن هابل وديسم ابن إسحق كذا حصن «بلش» ، ودامت ثلاثة أشهر وعشرين يوما تمكنت الجيوش السلطانية خلالها من الحصول على جباية بجانة وحصن «بشيرة» والجزيرة(69)

وانطلقت الحملة الثالثة في السنة التالية تحت قيادة أبان بن الأمير عبد الله ، فهاجمت شريس التي ثاربها مسلمة بن السليم وحصن «منت ميور» وانتهت بعد شهرين وأربعة عشر يوما استطاعت الجيوش خلالها أن تحصل على جباية شريس وحصن منت ميور الذي امتنع فيه ابن الخصيب عن دفعها مرة أخرى ، فعاود العسكر السلطاني مهاجمته ، مما ينهض قرينة على أن النشاط العسكري الذي قامت به الامارة في الحقبة الاقطاعية لم يكن وراءه هدف سوى تحصيل الضرائب من لدن المقطعين(70)

وبعدها انطلقت حملة عسكرية رابعة سميت بغزوة شريس في نفس السنة ، وكان هدفها الرئيسي هو الثائر عمر بن حفصون ، ودامت أربعة أشهر وعشرة أيام دون أن تحصل على انتصارات تذكر عدا بعض الغنائم(71)

أما باقي الحملات العسكرية الأخرى فكانت متفرقة ، واقتصرت في الغالب الأعم على «تاديب» بعض الثوار والاستيلاء على غنائمهم وأمتعتهم وإذا أخذنا بعين الاعتبار المدة الطويلة التي استغرقتها هذه الغزوات وتعددها ، يمكن حصر المعدل السنوي في غزوتين أصبح القيام بهما ضرورة ملحة لسد الحاجيات المالية للامارة(72)

وفي المرحلة الممتدة بين 300 و 316 وهي سنة قيام الخلافة ، ارتكز نشاط

الجيوش الرسمية على تصفية الكيانات الاقطاعية ، وتطهير باقي الجيوب الثائرة وأسفرت عن إعادة صياغة الروابط السياسية والقانونية بين تلك الكيانات والامارة وتحويلها من علاقات مبنية على أسس إقطاعية انفصالية إلى علاقة انصهار تام مع الحكم المركزي

ومع انتهاء أشكال العلاقات القديمة وميلاد عصر الخلافة انتهى النشاط العسكري الداخلي بعد أن لم يعد ثمة مبرر لوجوده

ولم تكن النتائج التي خلفتها حملات العسكر السلطاني أقل ضررا من الحروب الاقطاعية حيث أن نصيبا هاما من بيت المال خصص للنفقات الحربية وزادت الامارة وهنا عندما عجزت عن ردع المقطعين وكذا الثوار وعلى رأسهم ابن حفصون إذ قللت انتصاراته من هيبتها أما عمليات التدمير واتلاف المحصولات ، وإحراق الأشجار ، وخراب المدن وهي وسائل نهجتها الامارة في حروبها ، فكانت وبالا على الحياة الاقتصادية ورغم أنها سعت إلى إنقاذ الفراغ الذي عانى منه بيت المال فإن النتائج جاءت عكسية

ولا جدال في أن الحروب التي خاضتها الامارة ضد المقطعين ، بالاضافة إلى حروبهم فيما بينهم ، انهكت الجبهة الداخلية ، مما سمح للنصارى بالتطاول على الحدود الشمالية ، والبدء في مغامراتهم العسكرية الشيء الذي أجبر حكومة قرطبة على الدخول بمعية الكيانات الاقطاعية في الثغور في مواجهة عسكرية معهم ، وهي مواجهة شكلت المعالم البارزة للتاريخ السياسي الأندلسي على الصعيد الخارجي

إن تذؤب الخطر النصراني على الأندلس خلال هذه الحقبة ، لا يمكن تفسيره بمعزل عما أفرزته الاقطاعية من معطيات فضعف السلطة المركزية ، وتناحر قادة العسكر المقطعين وتفاقم التجزئة السياسية ، وانحلال النظام السياسي والتدهور الاقتصادي ، كل ذلك هيأ الظروف المواتية للنصارى كي يبدأوا عمليات اكتساحهم للأراضي الاسلامية

ولعب الموقع الجغرافي لشبه جزيرة الأندلس دورا في تسهيل الغزوات المسيحية فإحاطة الممالك النصرانية بها من كل جانب ، وبعدها عن قلب العالم الاسلامي ، ساهما في عزلتها وقد تنبه الرحالة القدامى إلى ما تكتسيه هذه الوضعية من خطورة ، فعد القزويني(73) إحدى عجائب الدنيا ((المملكة الاسلامية بالأندلس مع إحاطة الفرنج من جميع الجوانب)) ولاحظ جغرافي آخر(74) بعد سكانها عن مدد العالم الاسلامي فأشار إلى ((انقطاعهم عن أهل ملتهم إذ أمامهم بحر مهلك ، وعدو مدرك)) وبما أنهم استوطنوها ((على رغم العدو)) فقد أصبح حتميا وقوع

اصطدام بين الجانبين(75) ولذلك حق لأحد الباحثين(76) أن ينعت النصارى ((بعدو الأندلس التاريخي))

ومن الملفت للانتباه ، أن هؤلاء الجغرافيين لم يميزوا بين الممالك النصرانية المتاخمة لحدود الامارة في الشمال ، وباقي القوى النصرانية الأخرى(77) وهذا لا يخلو من مغزى عميق إذ كان على الأندلس خلال هذه الحقبة أن تواجه ليس فقط توسع الامارات المسيحية المتواجدة في الشمال ، بل أجبرت كذلك على صد الحركة التوسعية الافرنجية التي قادها كونت برشلونة «ووفريد الثاني» Wifred II(78) ، وهذا ما يؤدي بنا إلى القول بأن صراع الامارة ضد الممالك النصرانية جاء تعبيرا عن صراع حضاري بكل ما يحمله هذا الصراع من بذور التنافس الاقتصادي وحسبنا أن هجومات نصارى الأندلس لم تكن سوى جزء من الهجوم العام الذي أخذت تشنه القوى المسيحية على العالم الاسلامي ففي الجناح الشرقي كما في الجناح الغربي تكثفت غارات البزنطيين ، وازدادت ضراوة ابتداء من سنة 269 هـ(79) نظرا لما ساد الشرق الاسلامي من تجزئة سياسية وحروب إقطاعية كذلك(80)

ولا يخامرنا شك في أن اجتياح القوى النصرانية لحدود الامارة الأندلسية لم ينطلق من بواعث دينية محضة ، بل حركته دوافع مادية وأطماع توسعية وحوافز قومية مغلفة بغلاف ديني

وتتعدد الدلائل حول الأسباب المادية لهذا التوسع فالأراضي التي تكون مجموع مساحة الممالك النصرانية عبارة عن هضاب جرداء ، وجبال قاحلة ذات موارد اقتصادية محدودة ، وهذا ما ساهم في إفقار السكان وإن منطقة في مثل هذه الظروف لابد وأن تكون منطقة طرد بشري ، ولذلك تطلع أهلها إلى الهجرة نحو أراضي الجنوب الخصبة ، ووديانها النضرة ، فبدأ أول انسحاب تدريجي من الشمال المقفر نحو الجنوب الخصيب بدافع الحاجة الاقتصادية وليس بدافع الغيرة على الدين الوطن كما تزعم أغلب المصادر النصرانية

وبما أن طبيعة أراضي الامارات المسيحية تميزت بعقمها ، و لم يكن لدى شعوبها أي ميل نحو النشاط التجاري كما أثبت ذلك المتخصصون(81) فإنهم وجدوا ضالتهم في الغارات وعمليات السلب والنهب ولذلك نعتهم المؤرخون بأنهم إحدى الشعوب المحبة للحرب لما كانت تدره عليهم من غنائم اعتبرت المورد الوحيد للدولة(82) ، ولما وفرته لهم من إمكانية الحصول على الأموال بواسطة الفديات(83)

وبالاضافة إلى ذلك ، فإن احتكار الأرض وعائداتها من طرف أقلية تمثل طبقة

النبلاء أحدث مشاكل مزمنة لمملكة اشتوريس وغيرها دون شك (84)

وزاد تدفق اللاجئين الهاربين من الأندلس من تفاقم حدة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في كل الممالك النصرانية ؛ ذلك أن مجيئهم أحدث تضخما في السكان نجم عنه خلل في التوازن بين الموارد الاقتصادية والكثافة الديموغرافية وزاد من متاعبهم أنهم حملوا معهم عادة الاعتماد على زراعات غذائية تفتقر إليها المناطق التي هاجروا إليها مثل القمح وزيت الزيتون ، فعانوا من سوء التغذية،مما أجبرهم على البحث عن مورد آخر(85)

وإذا أضفنا إلى ذلك ما عانته شبه الجزيرة من سنوات عجاف ، وما ترتب عنها من مجاعات واوبئة،أمكن الوقوف على تدهور الأوضاع الاقتصادية في الممالك النصرانية كما أن عدم وجود نشاط تجاري فيها أدى إلى انعدام العملة التي لم تضرب بها البتة ، فبقيت تدور في المحور الاقتصادي للجنوب(86) ، فلا ريب أن حركة التوسع النصراني تدخل في إطار محاولة التحرر من هذا المحور

وبتجميع هذه العوامل كلها يتضح أن الأوضاع الاقتصادية-الاجتماعية المتردية في الامارات المسيحية تقف وراء حركة المد النصراني الذي اجتاح أراضي الأندلس الشمالية

كما أن استقراء الأحوال السياسية في الممالك النصرانية يكشف أنها كانت أيضا وراء الغزو النصراني فمن المعلوم أن أهم الممالك المتاخمة للامارة الأندلسية تمثلت في مملكة اشتوريس ومملكة نافارا وقشتالة ، بالاضافة إلى إمارة برشلونة وتميز التاريخ السياسي لهذه الممالك بكثرة الاضطرابات ، ومحاولات الاستيلاء على السلطة التي كان يقوم بها من حين لآخر أفراد العائلة المالكة أو النبلاء ، مما أدى أحيانا إلى تكوين دويلات داخل الدولة الواحدة(87) ومع ذلك تمكنت السلطة المركزية من البطش بزعماء الحركات الانفصالية ، عدا تلك التي قام «برمند» Vermendu وأسس على إثرها كيانا مستقلا في استرقة Astroga ، غير أنه لم يستمر أكثر من سبع سنوات حيث تم القضاء عليه سنة 264 هـ(88)

وعندما وصل الفونسو الثالث إلى السلطة ، بحث عن حل يكفيه مؤونة عدم تكرار هذه الاضطرابات السياسية وإيقاف تناحر أمراء الاقطاع ، فوجده في إشغالهم بالحروب ضد المسلمين(89) ، وأغراهم بما تزخر به أرضهم من خيرات اقتصادية ، ولذذ أحلامهم بإقامة مستوطنات في التراب الاسلامي الأندلسي

ووجد هذا الاغراء صدى طيبا لديهم ، فتكتلوا حول السلطة المركزية ، وصار كل من كونت غاليسيا وألبة وقشتالة أتباعا للملك بالرغم من تمتعهم بكامل الحرية

داخل إقطاعاتهم[90] وكانت إقامة مصاهرة بين الفونسو الثالث وملك نافارا أحد مظاهر هذا التكتل[91] وبذلك توفر المناخ الملائم لاتخاذ موقف الهجوم ، وهو ما يفند ادعاء أحد المتخصصين في تاريخ الأندلس[92] حين ذكر أنه بالرغم من انشغال حكومة قرطبة بالثورات والحروب الداخلية ، فإن الفونسو قنع بتأمين حدوده من خطر الغزو الاسلامي

وعلى أية حال ، فابتداء من عهد الفونسو الثالث ، أصبح الأساس الذي يوجه سياسة الممالك النصرانية هو الامتداد والتوسع[93] ، بل دخلت الحرب ضد المسلمين ضمن بنود دستور المملكة الأشتورية[94] ولقب ألفونسو «بأب الشعب» اعتبارا للدور الحربي الذي سيلعبه في غزو الأراضي الأندلسية[95]

واستغلت القوى المسيحية ظروف التجزئة السياسية ، وصراع أمراء الاقطاع في الأندلس للبدء في مشروعها التوسعي

وإذا تفحصنا قوة الأندلس وجدنا أن ضعف جبهتها الداخلية لم يكن إلا ترجمة لضعف قوتها الخارجية[96] ، وهذا ما يفسر توقف الحملات العسكرية والصوائف نحو «دار الحرب» خاصة في عهد الأمير عبد الله وقد ربط ابن عذاري[97] بين التجزئة السياسية التي سادت الأندلس وتناحر الزعماء المقطعين من جهة ، وتوقف الحملات العسكرية وبداية العدوان النصراني من جهة أخرى ، فصوّر ذلك في إيجاز رائع أثناء ذكر خبر تولي عبد الله الامارة بقوله ((وأفضت إليه الخلافة وقد تحيفها النكث ومزقها الشقاق ، وحل عراها النفاق والفتنة مستولية ، والدجنة متكاثفة وتألب على أهل الاسلام أهل الشرك ومن ضاهاهم من أهل الفتنة الذين جردوا سيوفهم على أهل الاسلام بين قتيل ومحروب ومحصور يعيش مجهودا ويموت هزلا وانقطع الجهاد إلى دار الحرب)) هذا النص البالغ الأهمية يكشف عن تحول عميق طرأ على النشاط العسكري في الجبهة الخارجية ، وهو انتقال الامارة من موقف الهجوم إلى موقف الدفاع

ويمكن اعتبار الصائفة التي قادها المنذر بن الأمير محمد سنة 270 هـ ، آخر حملة حقيقية ضد مملكة اشتوريس[98] ، ويرجع سبب هذا التوقف إلى أن الامارة جعلت النفقات المخصصة لاخراس أصوات المعارضة تفوق في حجمها ما خصصته لصد التوسع النصراني[99]

ومن الثابت أن غزوات الامارة في الجبهة النصرانية لم تنته بالمرة ، خاصة في النصف الأول من الحقبة موضوع الدراسة فالصائفة التي قادها المنذر بن الأمير محمد والمعروفة في المصادر العربية بموقعة المركويزة سنة 251 هـ جاءت معبرة عن

النفس الأخير من قوة الجيش الرسمي ، ويتجلى ذلك في الانتصار الساحق الذي حققته على القوات النصرانية(100) غير أن ذلك جرى في وقت لم تبدأ فيه التجزئة السياسية بعد ، ولم يكن الاقطاع قد ترسخ في البلاد وقدر للحملة التي قادها عبد الرحمن بن الأمير محمد في السنة الموالية أن تثخن في أهل ألبة قتلا وسبيا(101) ولم تكن صائفة سنة 253 هـ أقل أهمية إذ أسفرت عن افتتاح حصن «جنديلق» وحيازة ما اشتمل عليه من غنائم(102) ، وتبعتها حملات أخرى موفقة

لكن ابتداء من سنة 260 هـ ، ومع اشتداد عود الاقطاع وما صاحبه من تجزئة سياسية ومجاعات ، بدأت الصوائف تقل ففي سنة 263 هـ قاد المنذر حملة ناجحة ، ولكنها لم تظهر بمظهر القوة ، كما لم تكن فيها خسائر المسلمين قليلة(103) وبعد هذه السنة تختفي أخبار الحملات العسكرية نحو الثغور أما تلك التي وصلتنا أخبارها من المصادر العربية فلم تكن إلا لأغراض دفاعية(104)

وحتى هذه المهمة في حد ذاتها أصبحت تقع على كاهل الامارات الاقطاعية في الثغور ذكر ابن عذاري(105) أنه ((في سنة ولاية المنذر غزا محمد بن لب إلى ألبه والقلاع ومعه جموع المسلمين وقتلوا المشركين قتلا ذريعا)) كما لعب التجيبيون دورا هاما في رد هجمات النصارى ولكن أبرز إمارة إقطاعية واجهت المد النصراني هي إمارة وشقة التي أقطعتها السلطة لعبد الملك الطويل ، وورثها منه ابنه محمد الذي خاض صراعا مريرا ضد القوى النصرانية ، وتمكن سنة 290 هـ من القيام بهجوم كاسح على عدة حصون أهلك جميع من فيها(106) وفي الفترة الممتدة ما بين 296 و 299 هـ قاد حملات موفقة ضد مملكة نافارا ، وحطم أكثر حصونها وتحالف مع محمد بن لب القسوى سنة 298 ، وتوغل في أراضيها ، غير أنه انسحب تحت ضغط «سانشو» وفي السنة الموالية هزم كونت برشلونة Sunier ، وبذلك استطاع أن يحرز من جانب المؤرخين على لقب بطل الجهاد ضد المسيحيين(107)

غير أن الكيانات الاقطاعية نفسها ، نظرا للوهن الذي أصابها من جراء حروبها وتفاقم مشاكلها الاقتصادية لم تتمكن من وضع حد للزحف النصراني فبنو قسي هزموا في موقعة البلدة منذ سنة 248 هـ شر هزيمة(108) وهزم بعد ذلك لب بن محمد أحد أمرائها في وقعة بالقرب من مدينة بنبلونة ، وقتل بضربات جيوش «سانشو» ولو أن أخاه الذي خلفه تمكن من إلحاق الهزيمة به(109) ولم يقدر لبطل الجهاد محمد بن عبد الملك الطويل أن يصمد كثيرا أمام القوات النصرانية إذ حصدته سيوفها سنة 301 هـ(110) .

وإذا عدنا إلى الامارة ، لاحظنا أن غزواتها المتأخرة ، بالرغم من كونها دفاعية فقط ، فإنها مع ذلك باءت بالفشل في الغالب الأعم ففي سنة 255 هـ توجهت حملة ضد مملكة اشتوريس لتأمين خطوط الدفاع ، غير أنها فشلت في تحقيق ذلك وبعدها قاد المنذر حملة أخرى ضد استرقه يحدوها نفس الأمل ، لكن ملك اشتوريس تصدى لها وأوقفها(111)

وفي مقابل الفشل الذي بصم كل التحركات العسكرية للامارة وكذا زعماء الكيانات الاقطاعية في الثغور ، كثفت القوى النصرانية من هجوماتها ، واستفادت من معرفتها الجغرافية للمنطقة ، ومن ولاء بعض القوى الاقطاعية لها ، وهكذا استغل غرسية بن ونقة عمالة لب بن محمد الذي تحالف معه(112) ، كما استفاد الفونسو من عمالة ابن مروان الجليقي وعرفت الممالك النصرانية كيف تبقي على هذه التحالفات في أوقات الضرورة(113) ودعمتها بوسائل أخرى كالمصاهرة(114) ، مدركة أهميتها في إضعاف الامارة وتعبيد الطريق لغزوها

وفي ظل هذه المعطيات ، تكاثفت هجمات النصارى ففي سنة 259 هـ أقامت مملكتا أشتوريس ونافارا حلفا عسكريا استهدف مهاجمة الثغور الأندلسية(115) وفي سنة 266 هـ قاد الفونسو الثالث هجوما بمساعدة عميله ابن مروان ، فباغت حصن «دوبل» القريب من بطليوس ونكل بمن فيه من المسلمين(116) ، وفي سنة 268 هـ لحقت بالجيش الأموي سلسلة من الهزائم ، إذ انتزعت منه قلمرية بواسطة جيش قاده أحد الكونتات(117) وحسب أخبار «البلدة» النصرانية ، فإن الفونسو قام بعد ثلاث سنوات بغزوة في منطقة البرتغال ونهر التاجو ، ووصل في توغله إلى جبل «أريفر» وهو مكان لم يصل إليه أحد من الأمراء المسيحيين ، وبلغت خسائر المسلمين إذا صدقنا الرواية النصرانية خمسة عشر ألف قتيل(118)

أما سنة 280 هـ فقد اعتبرت كارثة بالنسبة للامارة ، إذ فيها احتلت مدينة سمورة بعد جهاد مرير خاضه بعض المجاهدين(119) وكان لفقدانها أثر بالغ الأهمية إذ تعد من المواقع الدفاعية الرئيسية ، فأصبحت منذئذ قاعدة اتخذها الفونسو لشن الاغارات على القوى الاسلامية ، كما جعلها بداية مشروع الإعمار الذي نفذه بحماس منقطع النظير

ولم يكن هجوم سنة 288 هـ على طرطوشة أقل خطورة في شكله ومضمونه ، فقد داهمتها قوات إمارة برشلونة واثخنت في الأهالي قتلا وتدميرا(120) ولم تتمكن الامارة من رد هذا الهجوم نظرا للوهن الذي أخذ ينخر قوتها العسكرية ،

وانهماكها في إخماد القلاقل والحركات الانفصالية في الداخل

واعتبارا لما تمثله إمارة بجانة من قوة اقتصادية ، وما لمينائها من أهمية استراتيجية فقد تعرضت لأطماع القوى النصرانية حيث أغارت عليها قوات بحرية يقودها «شنير» Sunnier II كونت انبروس Ampirus وذلك سنة 276 هـ وقد استغل «شنير» ضعف الامارة والحروب الداخلية ومهاجمة سعيد بن جودى لبجانة،فجهز حملة قوامها خمسة عشر مركبا معبأ بالجنود ، ووقفت قواته بخليج المرية وأحرقت عددا كبيرا من السفن ، ثم أخذت تستعد لاكتساح بجانة ، فتصدت لها جماعة من المرابطين ، واصطدمت معها ، ولكنها فقدت أحد وجوهها ، فهب جميع أهالي بجانة للدفاع عن مصالحهم فاشتبكوا مع الغزاة ، غير أن الحرب لم تستمر إذ قرر المعتدون الانسحاب وعرضوا الصلح على تجار بجانة ، وانتهت المفاوضات بقبول الصلح وعودة الغزاة بسفنهم من حيث أتوا(121)

ومن الواضح أن الغزو النصراني استمر على أشده بعد سنة 300 هـ وهي المرحلة التي كان فيها عبد الرحمن الناصر يركز سلطته ويقلم أظافر الأمراء المنتزين ، فاستغلت القوى النصرانية هذا الظرف لتواصل غاراتها وأهمها الهجوم العنيف الذي قامت به سنة 301 هـ على مدينة يابرة والذي انتهى بهزيمة أليمة لحقت بالعسكر السلطاني ، وبلغت جسامة الخسائر ما جعل الروايات تؤكد على أنه «لم تدر بالأندلس دائرة على الاسلام من قبل العدو أشنع من هذه الدائرة»(122) واستمر تذؤب الخطر النصراني ، ولم يخف ثقله إلا بعد إقرار نظام الخلافة(123)

وتترجم كثرة عدد أسرى الحروب ما لحق القوات الأندلسية من هزائم حتى أن بعض الحملات العسكرية التي قامت بها لم تكن سوى فرصة للتفاوض حول إطلاق سراحهم(124) ولعل كثرتهم تفسر ما أفردته كتب التراجم من روايات في هذا الموضوع وفي ربطها بين هذا الجانب وعمليات الافتداء ما يكشف عن المضمون الاقتصادي لهذه الحروب(125) وتظهر المرونة التي أبداها فقهاء الأندلس بشأن افتداء الأسرى ما عانته الجيوش الأندلسية من ضعف مقابل تفوق القوى النصرانية(126)

يتضح من خلال هذا العرض المركز لأهم الوقائع الحربية بين القوى الاسلامية في الأندلس ونصارى الشمال مدى العجز الذي أصاب الجيوش الرسمية ولا أدل على ذلك من جنوح الامارة إلى سياسة السلم والمهادنة حتى أن أحد الدارسين(127) لاحظ أن سياسة السلم بين مملكة اشتوريس وقرطبة شاعت في عهد الأمير محمد وابنيه المنذر وعبد الله ، وهي حقيقة يمكن الوقوف عليها من خلال

مقارنتها مع الحقبة السابقة التي لم تنقطع فيها العمليات العسكرية الموجهة ضد النصارى(128) ولهذا نعتقد أن وصف ابن عبد ربه(129) للأمير محمد بأنه «كان غزاء» لا ينسحب على المرحلة الثانية من حكمه على الأقل ، وهي المرحلة التي شهدت ذروة الاقطاع ، وإلا فإن هذا الوصف ينطبق على النشاط العسكري في الداخل

وعلى الرغم من أن الفقهاء حذروا من الصلح مع العدو ، واعتبروه مكروها في أقصى الحالات(130) فإنهم أغمضوا أعينهم تحت تأثير هذه الظروف تجاه ما قامت به حكومة قرطبة من مهادنات مع الامارة النصرانية

والواقع أن الانطلاق من التحليلات الاقتصادية والسياسية الآنفة الذكر ، تكشف أن الامارة أصبحت مرغمة على الدخول في سياسة سلمية مع العدو فمعطيات الحقبة الاقطاعية بما فيها من تجزئة سياسية ، وانهيار اقتصادي ، وتناحر داخلي ، مقابل تكتل النصارى ويقظتهم ، كل ذلك جر حكومة قرطبة إلى الدخول في مفاوضات سلمية مع الممالك المسيحية خاصة عندما تحالف بعض المقطعين معها وصار موضوع إقامة السلم مع النصارى يدخل في أولويات برنامجها السياسي ، ولذلك أصبحت الهدنات تتخلل الأعمال الحربية حيث ترد في المصادر بكثرة ففي سنة 265 هـ عقدت الامارة هدنة مع ملك اشتوريس لمدة ثلاث سنوات(131) وفي سنة 268 هـ انتهت الحملة التي قادها المنذر بتوقيع معاهدة سلام ثانية(132) ولكنها لم تدم طويلا ، وعوضت باتفاقية أخرى سنة 270 هـ تعتبر مهمة ولو من الناحية الشكلية ، حيث أرسل الفونسو سفارة إلى قرطبة نجحت في وضع شروط السلم(133) كما أشار المسعودي(134) إلى اتفاقية سلم أخرى عقدت بين قرطبة والممالك المسيحية دون أن يوضح تاريخ توقيعها

والملاحظ أن المعاهدات السلمية لم تقم على قدم المساواة،كما أنها كانت عرضة للخرق من جانب الممالك النصرانية عندما لا تستجيب لرغباتها في التوسع(135) ، الشيء الذي يعني أن ميزان القوى أصبح في صالح النصارى

ونفس الضعف هو الذي يمكن من خلاله تفسير العلاقات السلمية بين الامارات الاقطاعية والقوى النصرانية وما التحالف الذي عقدته معها إلا معيار للعجز الذي كان ينخرها ، والناجم عن مشاكلها الاقتصادية(136)

وبعد أن سلطنا الأضواء على أهم معالم الصراع بين الامارة ونصارى الشمال حربا وسلما ، نتساءل الآن عن النتائج التي خلفها

لقد أفضى النشاط العسكري للامارة ضد الكيانات المسيحية إلى نتائج بعيدة

الغور فعدم قدرتها على صد الغارات النصرانية أبان عن ضعفها وزاد هيبتها انحطاطا ، فظهرت حركة اجتماعية دينية هي حركة المرابطين الذين حاولوا تعويض السلطة في الدفاع عن الثغور كما نشأت حركة الفتوة لتقوم بنفس الدور ، وهو ما سنفصله بينما وصفت حكومة قرطبة بالتخاذل ، واتهمت بالتحالف مع القوى المسيحية(137) ، وساهمت انهزاماتها المتلاحقة بكيفية غير مباشرة في الابقاء على التجزئة السياسية إذ لم تستطع أن تلقي بكل ثقلها في الواجهة الداخلية ، ومن ثم زاد تشبث الأهالي بزعمائهم للاحتماء ضد أي خطر نصراني

ومن الناحية الاقتصادية أسفر صراع الامارة ضد النصارى عن مزيد من الانهيار الاقتصادي حيث أرهق بيت المال ، وهذا ما يفسر إفلاسه كما أن اقتطاع أجزاء واسعة من الأراضي الأندلسية حرم الامارة الأندلسية من كثير من مواردها الاقتصادية

وبالمثل ، عانت الكيانات الاقطاعية من نتائج هذا الصراع ففقدت كثيرا من طاقتها البشرية ، وأصبحت عرضة للخراب والاحراق ويكفي دليلا على ذلك ما تعرضت له إمارة بجانة من عملية إحراق مراكبها التي تمثل العرق النابض في تجارتها

وعلى صعيد العمران ، عمل الغزو النصراني على شيوع ظاهرة بناء الحصون في الثغور سواء من الجانب المسيحي أو الأندلسي فالأمير محمد الذي أدرك ما يمثله الخطر النصراني ، سعى إلى اتخاذ تدابير وقائية ، فبنى عددا هائلا من المعاقل والحصون الثغرية مثل حصن «اشتبن» الذي شيده لحماية مدينة سالم ، وحصن «طلمنكة» ، وحصن مجريط وغيرها(138). كما عملت الامارات المسيحية من جهتها على بناء القلاع والحصون حتى اعتبر هذا الجانب من الجوانب المشرقة في أعمال الفونسو الثالث وقد شيدها مستعينا بخبرات اللاجئين الذين عاشوا تحت كنف المسلمين ونهلوا من حضارتهم باعتراف المستشرقين أنفسهم(139) ؛ ولذلك غدت منطقة الثغور سلسلة من المعاقل والحصون بعد أن كانت فارغة

غير أن أهم نتيجة خلفها الغزو النصراني هي ما يعرف بحركة الإعمار Repoblacion التي تعد من أكبر الأهداف التي سعت القوى النصرانية إلى تحقيقها فما هي هذه الحركة وما هي أهدافها وما هو أثرها في تقليص الرقعة الجغرافية للامارة الأندلسية ؟

لقد حدد أحد الباحثين(140) المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها هذه الحركة، فذكر أنها تعني «إقامة المسيحيين اللاجئين في الأراضي التي استولوا عليها ، والعمل

على إحيائها وتنميتها» بالرغم من أن هذا المفهوم يحوي مضمونا اجتماعيا واقتصاديا فإنه يظل بعيدا عن تجسيد المعنى التاريخي لهذه الحركة فالصراع المسيحي الأندلسي الذي ساد هذه الحقبة لم يكن سوى حلقة من حلقات الصراع بين الجانبين منذ دخول المسلمين إلى الأندلس ، ولكنه ظهر بارزا خلالها نظرا لسيادة الاقطاع فهل كانت هذه الحركة تسعى إلى إسكان اللاجئين المسيحيين في هذه الأراضي فحسب ، أم كان مقدمة لمشروع توسعي استيطاني ؟

إن ما أثبته هذا العرض من وجود احتلال فعلي من جانب القوى النصرانية ، وكذا الوقوف عند الأحداث التي تلي هذه الحقبة التي ندرسها توضح أن حركة الإعمار مثلت الارهاصات الأولى للاستعمار والتوسع ، وهذا ما يجب إضافته إلى التعريف السابق ، بل نعتقد أننا لا نجانب الصواب إذا قلنا أن الحركة الصليبية والحركة الاستعمارية الأوروبية التي تلتها في العصور الحديثة تبدأ جذورها في هذه الحقبة بالذات وقد وقف «مينديز بيدال» Mendez Pedal(141) على هذه الحقيقة فعندما طرح ظاهرة «الإعمار» رأى أنه من اللازم إعادة النظر في المعنى الذي يحمله مصطلح «عمَّر» الذي استعملته الوثائق اللاتينية إبان القرون الأولى لحركة الاسترداد وخرج من ذلك بنتيجة هامة ، وهي أن هذا المصطلح لايعني فحسب إسكان المسيحيين في أراضي فارغة قصد تعميرها ، بل خلق إدارة سياسية لصالح سكان ظلوا يعيشون في فوضى طوال فترة الحكم الاسلامي (هكذا) ، وهذا يعني أنها حركة سلكت طرق ومناهج الحركات التوسعية

وعلى أي ، فإن هذا المصطلح ، بدأ يظهر في المدونات اللاتينية وعقود الملكيات منذ بداية القرن الثالث الهجري ، ولكنه ظهر بشكل سافر في النصف الثاني منه(142) ، وفي ذلك ما يقوم قرينة على توافقه مع ضعف الحكم المركزي وهيمنة الاقطاع

وارتبطت حركة الإعمار في الأراضي التي انتزعت من المسلمين وأعطيت للاجئين المسيحيين ، بضرورة الدفاع عنها وتنمية مواردها والقيام بواجب الحرب ضد المسلمين وشجعت الممالك النصرانية هذه العملية حين سنت سياسة اقتصادية تقوم على أساس أن كل من أصلح أرضا يصبح مالكا لها ، ومن ثم تجلى المضمون الاقتصادي لهذه الحركة وبما أن الاقطاعيين كانوا أكثر تحملا للحروب ، فإنهم استفادوا من هذه الملكية الخاصة(143)

والجدير بالذكر ، أن حركة الإعمار لم تقم على أساس ديني ، بل قادها نبلاء دنيويون وكنسيون ، بل كان رجال الدين هم السباقين إلى حيازة الأراضي(144) .

ولا شك أن الاستيلاء على «سمورة» وبعض المواقع الأمامية في الثغور كان بداية الانطلاقة الحقيقية لحركة الإعمار إذ بعد احتلالها من طرف النصارى ، لم تعد المسافة الفاصلة بين المواقع الأندلسية والمسيحية شاسعة كما كانت من قبل ، بل كادت أن تتلاصق جيوش الفريقين في بعض المناطق(145) ، وهو ما يعني تقدم حركة الزحف النصراني

وعد الفونسو الثالث زعيما لهذه الحركة حيث استطاع أن يوسع حدود مملكته على حساب أراضي الأندلس كما تمكن من إعمار المنطقة الموجودة في الطرف الشرقي من الامارة في أعالي نهر ابرة وامابة واسترقة وبرغش Burgos ، ومن هناك بدأ الاندفاع نحو الجنوب(146) وبهذه الخطوات العسكرية المتلاحقة ، بلغت مساحة الأراضي المعمرة التي استولت عليها القوات النصرانية 70 ألف كلم² وهنا تتجلى خطورتها كحركة توسعية(147)

وإذا اعتبرنا النتائج التي خلفتها حركة الإعمار على الامارات النصرانية ، فإن الأراضي المقتطعة من مساحة الامارة الأندلسية هي التي حددت الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدويلات التي عمرتها(148) ، كما غيرت التقسيم الجيو - بوليتيقي للدويلات المكونة لشبه الجزيرة الايبيرية

وثمة ظاهرة ملفتة للانتباه رافقت عملية الإعمار ، وهي بناء الأديرة التي لم يكن إنشاؤها مرتبطا بالناحية الدينية فحسب ، بل استغلت لأغراض استعمارية حيث استعملت كقواعد للتضييق على المسلمين واكتساح أراضيهم

يتضح مما سبق أن حركة الاعمار تعد من النتائج العميقة التي ترتبت عن الغزو النصراني ، وهي تجسد حركة استيطانية توسعية جاءت كتتويج لصراع نصارى الشمال ضد مسلمي الأندلس ، كما أنها تمثل بداية لحركة الاسترداد التي بدأ مشروعها الفونسو الثالث وقادها بنجاح حتى لقبته الروايات النصرانية بلقب ألفونسو الكبير Alfonso le Magno(149)

خلاصة القول أن أثر الاقطاع ظهر واضحا في توجيه النشاط العسكري داخليا وخارجيا وتمخضت عنه نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية هزت أركان الوجود الاسلامي في الأندلس وكان أخطرها حركة الإعمار التي أسفرت عن بداية تقلص النفوذ الاسلامي في شبه الجزيرة الأندلسية ، وهذا ما أدى إلى ظهور حركات شعبية وثورات اجتماعية،وهو موضوع الباب الثالث

هوامش الفصل الثالث

(1) Structures sociales «orientales» et «occidentales» dans l'Esp. Mus. p 197

(2) l'Espagne musulmane et l'heritage wisigothique p 359.

(3) Histoire de l'Espagne musulmane Tom II à partir de la p 342

(4) أنظر سالم تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس ص 130 بدر دراسات في تاريخ الأندلس وحضارتها ص 230 – طلفاح حضارة الأندلس ص 195 عنان دولة الاسلام في الأندلس ص 65 وما بعدها

(5) مجموعة من الدارسين الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية ص 52

(6) نذكر على سبيل المثال تحالف كريب بن عثمان وهو عربي مع ابن مروان الجليقي وهو مولدي وتحالفهم جميعا مع البربر أنظر ابن حيان ق 3 ص 68

(7) مثل صراع ابن أضحى وهو من أكابر أبناء العرب مع سعيد بن جودي أمير العرب أنظر الأبار الحلة ج 2 ص 378 وكذلك صراع ابن مسلمة صاحب اشبيلية مع محمد بن حجاج صاحب قرمونة أنظر ابن عذاري البيان ج 2 ص 131

(8) مثل تدفق رعايا إمارات إقطاعية مختلفة على إمارة اشبيلية أو نزوح رعايا كيانات أخرى إلى إمارة بجانة – أنظر ابن حيان ق 3 ص 12 ص 88

(9) Histoire d'Espagne p 167 DESCOLA

(10) نقلا عن سالم قرطبة حاضرة الخلافة في الأندلس ج 2 ص 171

(11) بالنثيا تاريخ الفكر الأندلسي ص 486 – أنظر كذلك

Historia de Los Mozarabes p 2 Simonet

(12) ابن حيان ق 3 ص 88

(13) Loc. op. cit. P 338 - 39 : Provençal

(14) ذكر ابن حيان عن حصن طالب بن مولود ما ينم عن ذلك ، فحين هاجمته جيوش الامارة «شرعت

الأيدي في إفساد زروعه وقطع شجره» أنظر م س ق 3 ص 111 ويذكر نفس المؤرخ عن حصن أوريوله أنه منذ القدم كانت أرضه تضم غرائب أجناس الشجر والثمر أنظر س ق 4 ص 128

(15) الحلة ج 1 ص 230

(16) ابن حيان م س ق 3 ص 9 - 10

(17) منهم عبيديس بن محمود الذي يقول عنه ابن حيان بأنه كان «مكثرا من مدنجه، واصفا لمغازيه» ومن جملة القصائد التي نظمها في وصف انتصار ابن الشالية على الفتح بن موسى بن ذي النون البيت الاتي

يمــــن أبي عــــيسى وغزوتــــه فــــاز الأمير على الأعــــداء بالظفــــر

أنظر ن ص 10

(18) ابن حيان نفسه ص 87 - العذري ترصيع الأخبار ص 37 عنان دولة الاسلام ص 338

(19) العذري ترصيع ص 65

(20) نفسه ص 50 وفيها يقول «فلم يزل عبد الرحمن التجيبي فيها مغاورا لبني قسي ومحاربا لهم إلى أن توفي سنة 277 هـ»

(21) ابن حيان م س ق 3 ص 55

(22) ابن خلدون العبرج 4 ص 132

(23) ابن حيان ق 3 ص 55

(24) نفسه ص 55

(25) الزياني بغية الناظر ص 47

(26) ابن حيان ق 4 ص 116 - 118

(27) نفسه ص 118 - 119

(28) ابن الأثير الكامل ج 7 ص 272 وانظر كذلك ص 265

(29) العذري ترصيع ص 68 والخسائر التي يذكرها هي مقتل 100 فارس و 800 أسير

(30) نفسه ص 31 - 32

(31) أعمال الاعلام ص 35

(32) ابن حيان ق 4 ص 70 وما بعدها

(33) نفسه ص 190

(34) العذري ترصيع ص 105 - 106

(35) ابن حيان ق 4 ص 104 - 105

(36) ن ص 105

(37) ابن حيان ق 3 ص 31 - ابن الأبار الحلة ج 2 ص 378

(38) ابن حيان ق 3 ص 88 - ابن الأبار الحلة ج 2 ص 378
ويذكر ما يلي عن زعيم بجانة «وحسده كثير ممن جاوره على حسن حاله»

(39) ص 88

(40) ن م ص 89

(41) يجب أن ننظر إلى النصوص التاريخية بحذر شديد خاصة وأن المؤرخين اعتبروا المولدين أعداء للدولة العربية في الأندلس

(42) ابن حيان ق 3 ص 89

(43) ابن حيان ق 4 ص 105

(44) ابن الأثير الكامل ج 7 ص 272

(45) الزياني بغية الناظر ص 47

(46) ابن الأبار الحلة ج 1 ص 156
(47) ابن الابار ن م ج 2 ص 378
(48) ابن حيان ق 4 ص 107
(49) افتتاح ص 108
(50) ابن عذاري البيان ج 2 ص 137
(51) ابن حيان ق 3 ص 15 ابن عذاري البيان ج 2 ص 135
(52) ابن حيان ق 3 ص 12
(53) من ذلك ما قام به يحيى بن ذي النون من عمليات السلب في حصون الملقون أنظر ص 13 وما قام به كريب بن خلدون أنظر ص 68 - 69
(54) العذري ترصيع ص 41
(55) نفسه ص 37 ويذكر أن محمد بن لب شرط على محمد بن عبد عبد الملك الطويل فدية تقدر بألف دينار مقابل اطلاق سراحه
(56) عن الغنائم أنظر مثلا ما ذكره ابن حيان عن غنيمة عبد الله بن محمد بن مروان الجليقي في حربه ضد بربر مكناسة عندما استولى على قريتهم قسولة وغنم كل ما وجده فيها فلاحقه فرسانهم جلهم يستنقذون مغانمهم دون جدوى وفي مرحلة ثانية حاول زعيمهم ابن الفرج أن يغادر صاحب بطليوس طمعا في درك النيل منه دون جدوى أيضا وهذا ما يوضح أهمية المغانم أنظر ابن حيان ق 4 ص 119
(57) مثل ابن الشالية أنظر ابن حيان ق 3 ص 9 ، ص 10
(58) DUFOURCQ Op cit p 60 loc
(59) الزياني بغية الناظر ص 47
(60) ابن حيان ق 3 ص 52
(61) العذري ترصيع ص 36
(62) ابن حيان م س ص 88 - سالم تاريخ البحرية الاسلامية ص 28
(63) ابن خلدون العبرج 4 ص 137
(64) ابن حيان ق 4 ص 61 - 62
(65) مجهول نص أندلسي ص 36 - 38
(66) ابن حيان ق 4 ص 61 - 62
(67) ابن حيان ق 3 ص 110 - 114
(68) نفسه ص 131
(69) نفسه ص 114 - 118
(70) نفسه ص 118 - 120
(71) نفسه ص.120 - 122
(72) يتجلى ذلك في قول الشاعر

ففي كل صيف وفي كل شتى غزوتان منك على كل حال
فتلك تبيد العدو وهذى تفيد الامام بها بيت المال

أنظر ابن عذاري البيان ج 2 ص 139
(73) آثار البلاد وأخبار العباد ص 503
(74) الزهري جغرافية ص 226
(75) مجهول ذكر بلاد الأندلس وفضائلها ص 9 ويعبر عن ذلك بقوله : «فكانت لهم مع العدو وقائع وغارات» .

(76) عنان تراجم اسلامية شرقية وأندلسية ص 171 القاهرة 1970

(77) الحميري الروض ص 3 ويذكر أن الأندلس قد أحاط بشرقيها وشماليها وبعض غربيها أصناف أهل الكفر

(78) Histoire des Arabes et des Maures d'Espagne Tom I p 144 Viardot

(79) يذكر الطبري أن هجوما بزنطيا وقع على ملطية سنة 269 هـ أنظر تاريخ الأمم والملوك ج 11 ص 295 وفي السنة التالية قام البزنطيون بهجوم واسع النطاق على باب قلمية على ستة أميال من طرسوس وعددهم 100 ألف أنظر ن م ص 328

(80) عن الحروب الاقطاعية في العالم الاسلامي أنظر محمود اسماعيل سوسيولوجيا الفكر الاسلامي ج 2 ابتداء من ص 88 وانظر كذلك ما يورده الطبري في نفس المصدر من حروب إقطاعية ص 332 و 335 وكذلك أنظر المسعودي مروج الذهب ج 4 ص 243

(81) جون برناند ترن تراث الاسلام ص 20

(82) Histoire d'Espagne Tom I p 358 ROSSEEWST

(83) ذكر صاحب طبقات المالكية في ترجمته لعبد الله بن يحيى الليثي نقلا عن ابن الطيلسان في تاريخه أن هذا الفقيه الذي توفي سنة 278 هـ وهو ما يوافق تقريبا وفاة الفونسو III زعيم الغزو النصراني كان كثير الفداء من أهل الحرب أنظر ص 65 – 66 من مخطوط طبقات المالكية

(84) Loc. Op. Cit p 21 DUFOURCQ

(85) Ibid p 27

(86) جون برناند ترن م س ص 19

(87) حجي أندلسيات المجموعةII ص 54

(88) نفسه ص 47

(89) Loc. Op. Cit. Tom II p : 147 Provençal :

(90) هؤلاء الكونتات هم على التوالي حسب ما جاء في المتن D. Rodriguez, Velaximinez Froila

(91) Loc. Op.Cit p : I 47 Viardot

(92) عنان دولة الاسلام في الأندلس ص 64

(93) Loc - Op. Cit. P 357 Rossewst :

(94) Ibid p 358

(95) Ibid p 358 وهو ينقل عن أخبار «البلدة» اللاتينية

(96) Historia de Espagna Musulmana tomI p 303 - 304 Albornoz

(97) البيان ج 2 ص 121

(98) loc.Op p 303 Albornoz

(99) يفهم ذلك من خلال الرواية التي أوردها الخشني في مخطوط «أخبار الفقهاء والمحدثين» ص 156 الوجه 2 ونصها كما يلي «قال عثمان بن عبد الرحمن أراد الخليفة عبد الله رحمه الله أن يقبض المال الموقف في بيت المال بالجامع قال فأبى عليه نصر بن سلمة وامتنع أن يبرأ إليه فعزله عن القضاء وولى موسى ابن زياد قال ابن وضاح فقلت أرى أن نتصدق به عن أصحابه فقال به على أهل الجلادة والقوة والطوافين ولم لا انفقه في ثغور المسلمين ولبلة وبلاي قال ابن وضاح فليته قال ثغور المسلمين وسكت»

(100) ابن حيان ق 2 ص 318 – 319 – ابن الأثير الكامل ج 7 ص 162 – ابن عذاري البيان ج 2 ص 98 – 99

(101) ابن عذاري س ج 2 ص 99 – ابن الأثير س ج 7 ص 177

(102) ابن حيان : س ص 320 321

(103) ابن الأثير س ص 310 - 311
(104) ابن حيان م س ص 384 أنظر أيضا Provençal HIs. De l'Esp. Tom II p : 323
(105) البيان ج 2 ص 115
(106) العذري ترصيع ص 56
(107) Provençal : loc. Op. Cit p : 393
(108) حاطوم تاريخ العصر الوسيط ص 427
(109) عنان دولة الاسلام في الأندلس ص 68
(110) ابن عذاري البيان ج 2 ص 164
(111) عنان م س ص 68
(112) العذري ترصيع ص 31
(113) ذكر ابن حيان أن سعدون السرنباقي أحد صنائع الفونسو قال «حتى الجأتنا الضرورة إلى هذا الملك الذي لا آصرة بيننا وبينه فعاد علينا بفضله ، ووسع لنا في بلده ، ووثق بنا على رعيته فعشنا إلى الان في كنفه» انظر م س ص 376 - 377
(114) مثل مصاهرة بني قسي مع حكام نافارا في الشمال أنظر حجي أندلسيات المجموعة I ص 81 - 82
(115) سيديو تاريخ العرب العام ص 306
(116) ابن حيان ق 2 ص 369
(117) Provençal loc. Op. Cit Tom II p 320
(118) هذه هي الرواية التي جاءت في «أخبار البلدة» «في سنة 881 (268 هـ) قاد ملكنا جيشه ودخل اسبانيا ثم تقدم عن طريق لويستانا Lusitaniel غازياً تاجو ، ووصل إلى حوالي عشرة كلم من ماردة وجاز على الوادي الكبير حتى وصل إلى ايرفر في جبال الشارات وهو مكان لم يصله أحد من الأمراء المسيحيين وقد بقي 15 ألف منهم في المعركة» أنظر Rossewst : Loc - op - cit p : 359
(119) مجهول ذكر بلاد الأندلس وفضائلها ص 181
(120) الخشني أخبار الفقهاء والمحدثين ورقة 55 الوجه 2 - ابن الفرضي تاريخ علماء الأندلس ص 260
(121) ابن حيان ق 3 ص 88 - سالم تاريخ البحرية الاسلامية ص 170 171
(122) مجهول نص أندلسي ص 45 - 46 ومن الخسائر الجسيمة التي يذكرها مقتل عامل يابرة ومعه 700 رجل ، وسبى أربعة آلاف من النساء والولدان ويذكر أن جثث القتلى قد ركب بعضها بعضا الرجال والنساء في نحو قامة السور
(123) أنظر التفاصيل في المقتبس ق 4 (الخاص بحكم عبد الرحمن الناصر) وذلك خلال 16 سنة الأولى من حكمه
(124) يذكر ابن الأثير أنه في سنة 259 سارت سرية للمسلمين إلى مدينة سرقسطة فصالحها أهلها على أن أطلقوا الاسرى من المسلمين وعددهم 360 أنظر الكامل ج 7 ص 266
(125) أورد ابن بشكوال رواية عن امرأة أسر ولدها من طرف النصارى فجاءت عند الفقيه بقي بن مخلد تشكو له عدم قدرتها على دفع الفدية لاطلاق سراحه فأقبلت تطلب مساعدته
أنظر كتاب الصلة ص 118 - 119 وكذلك الضبي بغية الملتمس ص 231 - 232 والمقري نفح الطيب ج 2 ص 519
(126) الونشريسي المعيار ج 2 ص 180
(127) حجي أندلسيات المجموعة II ص 74
(128) يفهم ذلك من خلال نص ابن عذاري الذي يقول فيه عن سنة 250 هـ «ولم تكن في هذه السنة صائفة استغنى بها بالغزوة المتقدمة وأريح العسكر فيها» فاعتبرت هذه السنة استثناء .

(129) العقد الفريد ج 4 ص 495

(130) الونشريسي المعيار ج 2 ص 180

(131) Provençal 322 Loc. op. cit p

(132) حجي أندلسيات المجموعة II ص 73

(133) Viardot 147 Loc. op. cit p

(134) مروج الذهب ج 2 ص 39

(135) نسوق للدلالة على ذلك مثال خرق الفونسو III! للاتفاقية المبرمة مع الامارة سنة 268 هـ

(136) مما يوضح أن التحالف مع القوى النصرانية كان من أجل الضرورة ما عن تحالف الحليقي مع الفونسو حيث صور الجليقي ضعفه قائلا لألفونسو «أيها الملك . وكيف يسوءني من كان إليك منهم وأنت تعلم أنهم عدوي والذين نفوني عن وطني ..» أنظر المقتبس ق 2 ص 396 397 وعن هذا التحالف أنظر DOZY His. des mus. D'Esp- Tom II p 8 - 9

أما عن تحالف السرنباقي مع الفونسو فإنه جاء لضرورة نعتقد أنها ضرورة اقتصادية وقد جاء على لسانه «حتى ألجأتنا الضرورة إلى هذا الملك» أنظر ص 376 377

(137) Rosseewst 375 Loc. Op. Cit. p

(138) لين بول قصة العرب في إسبانيا ص 103 عنان دولة الاسلام في الأندلس ص 370

(139) Provençal : 327 Loc. Op. Cit. P

(140) Dufourcq : 6 Loc. Op. Cit p

(141) نقلا عن Barbero 226 La formacion del feudalismo p

(142) Dufourcq : 6 : loc. Op. Cit p

(143) Ibid p 42

(144) Ibid p 42

(145) لين بول س ص 103

(146) Provençal 319 loc. Op; Cit; p

(147) Dufourcq ; 28 : loc Op Cit p

(148) Ibid p 16

(149) Provençal 318 : loc Op p

الباب الثالث

أثر الاقطاع في اندلاع الثورات الاجتماعية

الفصل الأول

الثورات الاجتماعية في البوادي

جسدت الثورات الاجتماعية في البوادي الأندلسية ضربا من ضروب المعارضة السياسية التي قامت بها طبقة العوام من مزارعين ورعاة وعبيد أقنان ومشردين واتخذت هذه الثورات صورا شتى بدأت بالهروب من ضيعات الاقطاعيين ، ثم تحولت إلى حركة صعلكة ، وتطور أغلبها إلى حركات ثورية تمخض عنها تأسيس كيانات ثورية مستقلة عن الحكم المركزي

وتأسيسا على ذلك ، يمكن تقسيم انتفاضات البوادي إلى صنفين حركات الصعلكة التلقائية التي ظلت محدودة وغير منظمة ، فلم يقدر لها تأسيس كيانات سياسية ؛ وأخرى بدأت بقطع الطرق ، لكنها استغلت نقمة الفلاحين والأقنان لتقوم بهبات أسفرت عن إنشاء كيانات مناهضة للسلطة الاقطاعية

أما حركة الصعلكة ، فلا توجد في التاريخ الأندلسي حركة أكثر غموضا وإبهاما منها وسبب ذلك لا يعود إلى ندرة المادة فحسب ، بل يضاف إلى ذلك تحامل المؤرخين الرسميين عليها ، ووصم أصحابها باللصوص والسفلة والمفسدين في الأرض وذهب أغلب الدارسين المحدثين إلى النقل عنهم دون روية أو تمحيص ، ودون محاولة فهم الواقع الاجتماعي الذي أفرزها

وتحري الحقيقة يحفزنا أن نتحفظ بخصوص ما أورده مؤرخو البلاط ، ونعمل العقل لمحاولة فهم هذه الحركة من خلال ربطها بواقعها السوسيو - اقتصادي .

وإذا كان ابن خلدون في فلسفته التاريخية قد ربط جدليا بين انتشار الاقطاع وحدوث الظلم الاجتماعي ، ومن ثم قيام الثورات»[1] ، فإن استكناه حركة الصعلكة يكشف صلتها الوثيقة بهيمنة النظام الاقطاعي وما تمخض عنه من نتائج ويكفي القيام بتحليل عميق للمجالات التي بصمها لاثبات ذلك.

فمن الناحية الاقتصادية الاجتماعية ، ارتبطت الصعلكة بتعاقب المجاعات وتوالي سنوات الجفاف وما نجم عنها من تفشي الأوبئة الخطيرة وفي ذلك ذكر الخشني[2] أن «تطاول الفسدة» كان في المجاعة التي حدثت إبان حكم الأمير محمد بسبب «ضر السنة» ومن ذلك يتضح ارتباط الحركة بالمعطيات التي كرسها الاقطاع

وساهمت سيادة الاقتصاد الاقطاعي القائم على الاكتفاء الذاتي ، ورداءة الانتاج في المزيد من أعداد الجائعين وكان الاعتماد على الزراعات المعاشية في حد ذاته لا يشكل أي حل حقيقي خاصة وأنها أصيبت بأزمات متلاحقة نتيجة ظروف طبيعية ، بالاضافة إلى تخلف وسائل الانتاج ، ناهيك عن الحروب الاقطاعية ، وغارات العسكر السلطاني الذي زاد في تدهورها ، مما أدى إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية الاجتماعية في البوادي[3] وفي الوقت الذي سيطرت فيه الأقلية على جل الأراضي الخصبة ، كان السواد الأعظم من سكان البوادي يرزحون تحت كابوس الارستقراطية العسكرية ، ويتحملون النتائج الوبيلة التي خلفها الجفاف والمجاعات وغلاء الأسعار

فمن البديهي إذن في مثل هذه الظروف أن يهرب الزراع من بطش اسيادهم طلبا للرزق في المدن ولما كانت أزمة الريف قد انعكست عليها ، فقد أصبح إيجاد عمل لهذه الأفواه الجائعة ضربا من المستحيل ولذلك كانت الجبال والأحواز والمغارات والكهوف هي الملجأ الذي اتجهوا إليه بغية الحصول على العيش عن طريق الاغارة على ضياع الاقطاعيين أو مهاجمة القوافل التجارية المحملة بالسلع الفاخرة ومواد الترف الموجهة نحو قصور الارستقراطية

وبما أننا ربطنا حركتهم بعوامل اقتصادية اجتماعية ، فمن المفيد أن نذكر أنها كانت تتعاظم حدة وانتشارا كلما حلت المجاعة بالأندلس وفي هذا الصدد ، ذكر ابن عذاري[4] أن مجاعة سنة 303 هـ أثرت في مجرى النشاط العسكري للامارة ، فلم تتجه الحملات نحو الأمراء المنتزين ، بل قصدت قطاع الطرق الذين تكاثرت أعدادهم خلال هذا العام «فكانوا مع استيلاء الجوع يغارون من قرب منهم ويغدرون على من مر من رفاق المسلمين وطالبي المعاش ومستجلبي الميرة» .

ومن الناحية السياسية ، ترتبط الحركة بما تمخض عن الاقطاع من ضعف السلطة المركزية إذ أن عجزها وعدم قدرتها على مراقبة مجموع التراب الأندلسي أفقدها دورها الأمني كما أن ضعف الأمراء المستقلين لم يسمح لهم بإقرار الاستقرار والأمن داخل إقطاعاتهم ؛ مصداق ذلك التجاء رعايا الامارات الاقطاعية إلى بجانة التي تمكنت من تثبيت دعائم الأمن والنظام في ربوعها ونتيجة عدم قدرة السلطة على فرض سيطرتها ودورها الأمني ، انعدم دورها القانوني ، وأصبح قانون الغاب هو السائد ، مما مهد الطريق لظهور حركة الصعلكة[5]

ولا تعوزنا الأدلة في الربط كذلك بين هذه الحركة ، والتحول الذي عرفته البنية السياسية بفعل سيادة الاقطاع وبيان ذلك أن الامارة عندما شعرت بتطاول العسكر النظامي حاولت الحد من أطماعه ، فجلبت الجند المرتزق للتعويض عنه غير أن قادة الجند الرسمي أحسوا بإهانتهم ، فتذمروا من الوضعية الجديدة وبدأوا معارضتهم السياسية للامارة بواسطة قطع الطرق ، وإشاعة الذعر واعتراض سبيل الجيش السلطاني وسلب أمتعته وسلاحه نكاية في حكومة قرطبة التي استغنت عنه. ولا أدل على ما نقول من أن ابن حفصون بدأ حياته السياسية قاطع طريق تعبيرا عن رفضه للأوضاع السائدة وكذلك يحيى بن ذي النون الذي مارس أعمال اللصوصية قبل أن يؤسس كيانا مستقلا[6] ، كذا الحال بالنسبة لعبد الرحمن الجليقي صاحب بطليوس الذي تحالف مع جماعة أخرى ممن فضلوا اتباع هذا الأسلوب من المعارضة أمثال «السرنباقي» و «مكحول» ؛ وأخذوا جميعا يغيرون على الجيوش السلطانية لنهب غنائمها ، ويذيعون شائعات حول وفاة الأمير ، وعدم وجوب الطاعة له ، وهو ما يعني انحسار قانون الدولة وتعويضه بقانون الغلبة[7]

ولحركة الصعلكة صلة أيضا بإحدى معطيات النظام الاقطاعي وهي العصبية والملاحظ أنها ارتبطت بالمولدين أو البربر الذين رأوا في الارستقراطية العربية المتعجرفة خصما عنيدا ، فاتخذوا قطع السبل وسيلة لمناهضتها

وطبقا لوحدة الظاهرة في العالم الاسلامي ، من المفيد أن نربط أخيرا الحركة بالاقطاع السائد في الشرق الاسلامي ، وما انبثق عنه من حركات الصعلكة[8] حتى أن بعض قادة الامارات المستقلة مثل يعقوب بن الليث الصفار وغيره بدأوا معارضتهم السياسية كقطاع للطرق[9]

من ذلك يتضح أن الاقطاعية كانت المحرك «الدينامي» لحركة الصعلكة فما هي مميزاتها ومظاهرها ؟

إن أهم ما يميزها هو تمركزها في الجبال أو القرى أو الكهوف أو أحواز المدن ،

وفي كثير من الأحيان كان الصعاليك يقتحمون المدن فينهبون دور الارستقراطية ويذكر أحد المؤرخين(10) أن مداهمتهم لمنازل الأثرياء كانت تقع يوميا ، وهذا ما يفسر تأسيس «خطة الطواف في الليل» لرصد حركتهم والحيلولة دون قيامهم بأعمال الغصب وبالرغم من بطش ولاة الكور ، والتنكيل بهم ، فإن ذلك لم يجد نفعا

وبما أن الحركة وجهت أساسا ضد الارستقراطية الاقطاعية ، فإن الفقهاء وهم أحد شرائحها ذهبوا إلى الافتاء بأن قاطع الطريق خارج عن الجماعة ، بل ويصبح جهاده واجبا دينيا مفروضا(11) وطالب عميدهم ابن لبابة بأن يكون السجن مدى الحياة هو جزاء محترفي أعمال اللصوصية ، وربط ذلك بوجوب ملاحقتهم واستعمال كل وسائل القمع والبطش ضدهم(12)

ومع ذلك انتشرت حركة الصعلكة انتشارا واسعا وقد أورد أحد الباحثين(13) رواية معاصرة تؤكد ذلك فذكر على لسان من عاشوا تلك الفترة: ((لقد أصيبت الامارة بانحلال شامل ، وتلت المصائب المصائب فهي لا تنقطع واستمر النهب والسرقات)) وتثبت رواية أخرى معاصرة أيضا أن الطرق أصبح يهيمن عليها جو من الرعب ، وأن الأموال غدت عرضة للنهب بسبب تفاقم حركة الصعلكة في الوقت الذي وقفت فيه حكومة قرطبة عاجزة لا تحرك ساكنا(14)

وأهم جماعات الصعاليك تلك التي ظهرت سنة 276 هـ بزعامة رجل بربري يدعى «الطماشكة»،وصفه ابن حيان بأنه ((يفسد في الأرض)) ، واتخذت هذه الجماعة حصنا لها بين مدينتين اشتهرتا بورود سلع الكماليات ومواد الترف وكافة أصناف التجارات الأخرى إليها وهما قرطبة واشبيلية(15) ؛ وهذا أمر لايخلو من مغزى اقتصادي ، إذ عولت هذه الجماعة على التصدي للقوافل التجارية الذاهبة والعائدة من المدينتين ، والسطو على أمتعتها ونظرا لعجز السلطة ، فإنها لم تتدخل لايقاف نشاطها المتصاعد ، فأناطت مهمة القضاء عليها لرجل من أهل استجة يبدو أنه وضع حدا لها بدليل أنه تمكن من إقرار الأمن في المنطقة التي وكلتها إليه(16)

وفي جبل الشرف المحاذي لاشبيلية برزت مجموعة من قطاع الطرق تتألف من تسعة أفراد أخذت تغير على ضياع المقطعين المنتشرة في السهول المجاورة للجبل المذكور ، وتعترض القوافل التجارية المحملة بالسلع النفيسة المخصصة للارستقراطية العربية

ومع قلتها ، تمكنت من بث الهلع والذعر في نفوس المقطعين ، وتحقيق العديد من أهدافها ، بل صارت تمثل خطرا على الامارة نفسها ، مما حدا بها إلى توجيه

حملة نحوها سنة 282 هـ وتخصيص تجردة باكملها لهذه المجموعة الصغيرة يقيم الدليل على قوتها كحركة معارضة ، وعلى جو الرعب الذي سيطر على الامارة وبهذه الامكانيات الهائلة استطاعت القضاء عليها فقتل ستة من أفرادها في ميدان المعركة بينما ألقي القبض على الثلاثة الآخرين ونفذ فيهم حكم الاعدام(17)

وفي أحواز اشبيلية أيضا جمع أحد قادة العسكر من الارستقراطية العربية المتذمرة ثلة من قطاع الطرق الذين أخذوا يغيرون على المدينة وتكونت هذه المجموعة خاصة من البربر القاطنين في الجبال ، وكانت الغنائم وراء كل تحركاتهم(18)

ونشأت فرقة أخرى من الصعاليك في قرية «قسولة» في غربي الأندلس يجمع بين عناصرها هدف مشترك يتمثل في نضالهم ضد ملاكي الأراضي ، فأخذوا يغيرون على الضياع المجاورة للقرية(19) ، ووجدوا ضالتهم في هذه الغارات حيث امتلأت أياديهم بالغنائم ، وذلك في غياب سلطة قادرة على إقرار الأمن

وفي الطريق المؤدية إلى بجانة ، تكونت مجموعة كبيرة من الصعاليك ، وبنت لنفسها حصنا تنفذ منه عملياتها ونظرا لانعدام ظروف الأمن أخذت تعترض دون عائق سبيل التجار القاصدين مدينة بجانة ، وتسلب منهم تجارتهم وأموالهم ، بل لم تجد حرجا في استعمال أساليب العنف وسفك الدماء(20)

ومعلوم أن الارستقراطية الاقطاعية من العرب الغسانيين كانت تضرب في أراضي بجانة وضواحيها ، ولذلك لم تسلم ضياعها من الخراب والنهب ، وهي إحدى الوسائل التي اتخذتها هذه الجماعة لمناهضتها

وامتدت الصعلكة إلى داخل مدينة قرطبة نفسها حيث اقتحمها المزارعون الذين أضرتهم المجاعة سنة 302 هـ بحثا عن الرزق ، وكونوا عصابة داخل أحياء العاصمة وقد فطنت السلطة إلى إحدى جماعاتهم فألقت القبض عليهم ويستشف من خلال الحوار الذي جرى بينهم وبين الخليفة أنهم عانوا من أزمة البوادي فوفدوا إلى قرطبة بحثا عن الخبز لهم ولعيالهم كما يفهم من بقية الرواية أن حركتهم وجهت أساسا ضد الأثرياء من الارستقراطية الاقطاعية المستغلة (بالكسر)(21)

وفي الرواية الأخيرة ما ينهض قرينة على المضمون الاجتماعي للحركة ؛ وحسبنا أنه لا توجد في المصادر أخبار عن إغارة الصعاليك على المستضعفين ، مما يدل على أنهم حملوا مباديء إنسانية سامية ، وسعوا إلى أهداف نبيلة ولا جرم فإن روايات المؤرخين تبين ما تحلوا به من صفات سامية كالشجاعة والفروسية والصبر والنجدة ، ومباديء العدالة والمساواة ، حتى أنهم إبان اعتراضهم الجيش السلطاني ، كانوا

يرجلون الفرسان العرب ويضعون مكانهم المولدين المستضعفين رمزا لهذه العدالة[22] وعلى العكس فإن هجوماتهم وجهت أساسا ضد ضياع كبار الملاكين أو القوافل التجارية المحملة بالبضائع ، مما يسمح بالقول أن حركتهم لم تكن سوى وسيلة من وسائل النضال ضد الاقطاعية السائدة ، ومقاومة يائسة ضمت عناصر متعددة جمع بينها البؤس الاجتماعي ، فصممت على خلق متاعب للارستقراطية الاقطاعية واقلاق راحتها ، في الوقت الذي لم يكن بمقدورها الاطاحة بها ، فما هي النتائج التي أسفرت عنها هذه المقاومة اليائسة ؟

بما أنها ضمت السواد الأعظم من الفقراء والمعدمين الذين عانوا من عسف السلطة واستبداد أمراء الكيانات الاقطاعية ، فإن أهدافها اتجهت أساسا إلى الحد من المغارم والضرائب التي أرهق بها عوام البوادي ، فاستهدفت بنضالها الحيلولة دون جباية الامارة للضرائب المفروضة عليهم وإذا لم يقدر لها أن توفق في غايتها فحسبها أن هذه الضرائب لم تكن تجب من طرف السلطة دون إثارة كثير من العراقيل في وجهها[23] وكانت أحيانا تغير على أصحاب الأراضي وتأخذ منهم الاتاوات عنوة ، فتحرم الامارة من هذا المورد المالي

كما استهدفت بمقاومتها أيضا فل شوكة العسكر بأن عملت على اغتيال قادتهم ؛ وتمكن «الطماشكة» فعلا من اغتيال جعد بن أمية أحد قادة الجيش النظامي مع أخوين له[24]

وبما أن نضالهم تميز بالعنف والشدة ، فإنهم لم يتورعوا عن سبي أطفال ونساء الارستقراطية ، وتحويلهم إلى عبيد إذا لم يحصلوا على الفدية[25]

وتمكنوا كذلك من وضع ولاة الكور ، أو المقطعين الذين سجلت لهم حكومة قرطبة على مناطقهم في موقف الضعف ، إذ أحسوا بعجزهم في الحفاظ على الأمن مقابل تصاعد الحركة ، وزرعها جوا من الذعر بين أوساط العائلات الاقطاعية الموسرة[26] وبذلك استطاعت أن تخلق متاعب جمة في وجه الامارة ، وهذا ما يفسر استئساد الأخيرة في قمعها وخاصة في المنطقة التي كانت تراقبها وهي قرطبة وأحوازها ، فأعطت الأوامر لصاحب السوق بصلب قطاع الطرق وكل من اشتبه في أمره ، فأصبحوا يقتلون بدون محاكمة حتى أن عدد الأشخاص الذين راحوا ضحية صاحب السوق ارتفع ارتفاعا مدهشا ، وفي ذلك ما يدل على كثرة عدد الصعاليك ونقمتهم على الأوضاع السائدة[27]

وبالرغم مما حققته حركات الصعلكة من نجاحات نسبية في كفاحها ضد السلطة وأمراء الاقطاع ، فإن مصيرها آل إلى الفشل ويعزى ذلك إلى عفويتها ، وتشتتها

بين جبل وقرية وكهف ، وكذا عدم التنسيق في مواقفها كما أنها افتقرت إلى التنظيم ووضوح الخطة ويعزى فشلها أيضا إلى قاعدتها المادية الهشة التي لم تكن كافية لتثبيت مركزها لخوض نضال استمر ما يزيد عن نصف قرن وأخيرا لعب الفقهاء دورا في تحريف مبادئها ، وتشويه أهدافها ، وبالتالي إبعاد العوام عنها

حصيلة القول أن حركة الصعلكة ، جاءت مرادفا لسيطرة الاقطاع،واكتسبت مضمونا اجتماعيا تميز بالنضال ضد الارستقراطية الاقطاعية ، ولكنها آلت إلى الفشل نتيجة عوامل داخلية

هذا عن الانتفاضات التلقائية التي شهدتها بوادي الأندلس أما الحركات الثورية المنظمة التي قامت على أكتاف الفلاحين وانتهت بتأسيس كيانات ثورية فقد تعددت(28) ، ولكن أبرزها دون مدافع تمثل في الحركة الحفصونية اعتبارا لطول عمرها ، وقوتها ، ومناهضتها السافرة للاقطاعية ، والتفاف كافة القوى الشعبية وخاصة أبناء الريف من مزارعين وأقنان وعبيد حولها

ومن المحقق ، أن انتفاضات الفلاحين في جميع أنحاء الأندلس ، لم تخرج عن الاطار الذي أدرجنا فيه حركة الصعلكة إذ ظهر جليا أن الاقطاع كان هو المحرك الفعلي لهذه الحركة ويلتزم الباحث بنفس الرؤية فيما يتعلق بثورات الفلاحين مضيفا إليها ما يرتبط بها من خصائص حتى لا تعزل عن واقعها

إن انتفاضات الفلاحين لا يتأتى فهمها إلا في إطار التناقض الرئيسي الذي أصبح يطبع المجتمع الريفي في الأندلس في ظل الاقطاعية ذلك أن السواد الأعظم من سكان البادية عاشوا تحت رحمة كبار الملاك الاقطاعيين من الجند العربي الذين ظلوا يستخدمونهم في ضياعهم ، ويعتبرونهم أقنانا وعبيدا ، ويخضعونهم لضرائب باهضة لسد تكاليف الحروب والبذخ في القصور ، ويعرضونهم لأقسى أشكال السخرة(29) ، فليس غريبا أن تكون انتفاضات الفلاحين والمزارعين الأقنان والعبيد تسيرها الرغبة في الانعتاق من السخرات ، والتحرر من الضرائب وعلاقات الانتاج التي سبق ذكرها،وأهمها التبعية للسادة المقطعين

إن محاولة التحرر من كافة هذه الأشكال هو الذي يفسر لماذا كان جنوب الأندلس مركزا للهبات الفلاحية فالمنطقة كانت موئلا للجنود العرب الذين أقطعوا الكور المجندة ، وعندئذ شعروا بالتفوق إزاء الأهالي ، واعتبروهم مجرد عبيد أنذال(30) ، وسلبوا منهم أراضيهم وثلث أموالهم ، ثم احتفظوا بربع الأرض لأنفسهم ورغم دخول جزء كبير من الأهالي في الدين الاسلامي ، فإنهم استمروا في النظر إليهم بنفس النظرة التي يحرمها هذا الدين نفسه ، ولذلك وجد الفلاحون

والعبيد الظروف الموضوعية المواتية ، فكانت انتفاضاتهم تحت قيادة ابن حفصون أهم تلك الثورات التي ناهضت الأوضاع التي كرسها الاقطاع فما هي مراحل نضالها وما هي النتائج التي تمخضت عنها ؟

لقد أثير حول هذه الانتفاضة الفلاحية(31) كثير من الجدل من قبل لفيف من الباحثين عرب ومستشرقين وبرغم وفرة الدراسات الكلاسيكية منها والحديثة ، فإن أيا منها لم تربطها بسيادة الاقطاعية ولذلك لم تهتم سوى بجانبها العسكري حيث صورت زعيمها كبطل استطاع أن يجعل أكثر من نصف مساحة الأندلس تحت سلطته وظلت هذه الدراسات منذ القرن الماضي بدءا من المؤرخ الاسباني «سيمونيت» Simonet ولا زالت إلى الآن تعتبر الانتفاضة حركة وطنية واجهت «الاحتلال العربي»(32)

وانطلاقا من هذه الرؤية ، عالج أغلب المستشرقين الحركة الحفصونية من زاوية عنصرية قحة شوهت تاريخها وحسبنا دليلا على ذلك ما وصلوا إليه من أحكام خاطئة فنعتوها بأنها «يقظة للوعي الاسباني»(33) ، «وكفاح لأمة مضطهدة»(34) و «بروز للشخصية الاسبانية»(35) بينما رآها البعض حركة تحررية(36)، واعتبروا زعيمها «بطلا للاستقلال وموقظا للحس الوطني»(37)، بل قارنتها بعض الدراسات «بحركة الاسترداد المبكرة»(38) أما أغلب الدارسين العرب ، فخيل إليهم أنها إحدى حلقات الصراع المولدي العربي ، فانتهوا إلى القول بأنها سعت إلى إسقاط دولة العرب في الأندلس(39) وبلغ الحد ببعضهم إلى تشبيهها بحركة الموالي في الشرق(40)

ونحن في غنى عن القول أن هذه الأحكام جاءت نتيجة فصل الانتفاضة عن واقعها الاقتصادي الاجتماعي الذي أفرزها بحيث لم تكن سوى عطاء صادق لسيادة النمط الاقطاعي وما تولد عنه من ردود فعل شعبية مناهضة

ومن الامانة التأكيد على أنها لم تكن حركة «بطل» كاد أن يصبح أسطوريا في الدراسات الاسبانية التي لقبته ب El Caudillo ، بل يخيل إلينا أن هذا «البطل» لم يكن سوى إفراز لانتفاضة فلاحين وأقنان ضاقوا ذرعا بما حل بهم من مظالم ، ولم يستطيعوا تحويل السخط الكائن في صدورهم إلى عمل إيجابي ثوري إلا بفضل قائد محنك وجدوه في شخص ابن حفصون ولا أدل على ما نذهب إليه من أن استسلامه سنة 303 هـ لم يؤثر في مسار الانتفاضة ، حيث استمرت إلى أن توفرت الظروف الموضوعية لنهايتها

كما أن العصبية لم تكن حافزا على قيامها ، وهو ما انتهت إليه أغلب الدراسات ،

وحسبنا تحالف قائدها وهو من المولدين مع ابن حجاج العربي ، وحتى وإن ألغي هذا التحالف نتيجة تدخل الامارة لدى الأخير ، فإنهما ((بقيا على ذلك بعضهما لبعض إلى أن مات))(41)، وعندئذ جدد التحالف بين زعيم المولدين وابن مسلمة أحد ورثة إمارة اشبيلية(42) كما أن التحالف بينه وبين الحارث بن حمدون زعيم بني رفاعة يسقط مزاعم كل من وصموا هذه الحركة بالشعوبية(43) ويدل تباين الأجناس التي شكلت لحمة ثورة ابن حفصون من بربر ومستعربين ومولدين إلى جانب المسحوقين من العرب على أنها لم ترتكز على عصبية بقدر ما واجهت «أقلية» عربية تتمثل في الأرستقراطية الاقطاعية وهل من المنطقي أن تكون الحركة الحفصونية قد قامت على عصبية معينة في الوقت الذي نجد زعيمها المولدي يفتك بزعيم آخر من بني جلدته وهو خير بن شاكر(44) ، ويتحالف مع بني الأغلب والأدارسة العرب ؟

وكيفما كان الأمر ، فزعيم الحركة هو سليل أسرة من المولدين ، وليس من أهل الذمة كما تذكر بعض المراجع(45) اعتنق جده الرابع الاسلام ، وبذلك أصبحت سلالته مولدية بحكم إسلامها(46) وليس ثمة دليلا تاريخيا أو نصا واضحا يثبت ما زعمه أحد الباحثين حول أصله البربري(47) ، كما وليست هناك أية حجة فيما نعتقد - تناقض الرواية العربية حول إسلام جده جعفر(48)

ولعل هذا النسب المولدي هو ما جعل المؤرخين العرب يتحاملون على حركته ، بحيث يمكن القول أنه لا توجد في التاريخ الأندلسي حركة تعرضت للتحامل أكثر من حركة ابن حفصون ولا ريب أن ذلك نبع من موقف طبقي حيث ناهض المولدون تفوق الأرستقراطية العربية ، فرأى فيهم مؤرخو البلاط عدوا تاريخيا ودمغوا الحركة الحفصونية بأبشع الصفات وحتى ابن حيان الذي يعتبر أكبر المؤرخين موضوعية لم يتورع عن نعت ابن حفصون «بالخبيث» و «الفاسق» و «جرثومة الضلال» و «رأس الغواية» إلى غير ذلك من النعوت التي لا تمت بصلة إلى حقيقة هذا الزعيم(49). كما وصف الرازي وهو أحد المؤرخين الأفذاذ ابنه جعفر الذي واصل الانتفاضة الفلاحية بعد استسلام أبيه بأنه «كان متهورا سخيفا ، جبانا ، ضعيفا لئيما ، ذميما حسودا حقودا نقودا» ، ونعت أنصاره بأنهم من «السفال والارازل»(50) وجاراهم في ذلك المؤرخون المتأخرون فوصموا الحركة «بالخروج عن الجماعة» ، والتطاول على أولي الأمر إلى غير ذلك من عبارات الذم الأخلاقي كما ذكروا الانتصارات المظفرة التي حققتها الحركة الحفصونية بنصف الكلمات ، وبمرارة تبدو واضحة ، بينما تلذذوا بذكر أخبار هزائمها والفشل الذي آلت إليه في

وفي ضوء ذلك نجزم بأن الحركة شوهت من قبل المؤرخين الرسميين ، مما جعل الدارسين المحدثين يواجهون مشكلة تاريخية حقيقية ، إذ المصادر الموالية لها غير موجودة بالمرة كما أن زعيم الحركة نفسه لم يخلف أثرا نستعين به في فهم مغزاها وما على كل باحث يريد تحري الحقيقة إلا أن يأخذ الحذر من هذه المصادر «المعادية» التي تعكس المنظور الرسمي،وهو منظور قاصر ومبتور ولذلك فإن الاسترشاد بالأوضاع الاقتصادية الاجتماعية التي أفرزت الحركة في ضوء النمط الاقطاعي السائد يظل صمام الأمن الوحيد من الانزلاق في التفسيرات الخاطئة

والتأكيد على ربطها بتلك الأوضاع لا يخلو من مغزى ، فلو افترضنا انعدام سيادة الاقطاعية بكل جوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكان بالامكان أن تبقى الحركة الحفصونية مجرد حركة ضعيفة عابرة وربما غير معروفة ، فلابد إذن من هذا الربط

سبق أن ذكرنا أن السلطة المركزية ، وصلت إلى أوج ضعفها ، وأن قادة العسكر نجحوا في تأسيس كيانات مستقلة ، وأن البنية السياسية تغيرت تبعا لذلك، فزالت هيبة الامارة كل ذلك حد من نفوذ حكومة قرطبة على رعاياها وكانت أدنى إشارة للثورة كفيلة بأن تستجيب لها عواطف جماهير البادية الذين عانوا من ضغط عمال الكور والمقطعين ، وهذا ما يفسر تحول ابن حفصون من مجرد قاطع طريق إلى قائد ثورة محنك في سرعة خارقة للعادة ولكن في أي إطار ندرج هذه الثورة انطلاقا من نفس المعطيات التي أفرزها النظام الاقطاعي ؟

إذا كانت أوروبا قد عرفت ثورات فلاحية مناهضة للاقطاع(51) ، فإن ثورة ابن حفصون جاءت لتعبر عن نفس الاتجاه ومن السذاجة اعتبارها حركة موجهة ضد شخص الأمير فحسب كما ذهب إلى ذلك أحد الدارسين(52) ، إنها ثورة مزارعين وأقنان وعبيد ناضلوا ضد اضطهاد السلطة الاقطاعية وأساليبها القمعية.ذكر ابن عذاري(53) أن زعيمها خاطب أنصاره بقوله «طالما عنف عليكم السلطان ، وانتزع أموالكم وحملكم فوق طاقتكم وأذلتكم العرب واستعبدتكم ، وإنما أريد أن أقوم بثأركم وأخرجكم من عبوديتكم» فاستكناه هذا النص البالغ الخطورة يكشف النقاب عن مشاركة العبيد والأقنان في الحركة الحفصونية ، مما ينهض حجة على مضمونها الاجتماعي ، ولا غرو فإن أهالي الأرياف المستضعفين استجابوا لهذا النداء من تلقاء أنفسهم ، وبحماس منقطع النظير ووصفهم من قبل المؤرخين بأنهم «شطار الناس وشرارهم» يقوم قرينة على بعدها الاجتماعي أيضا .

أما مضمونها الطبقي فيتجلى في صراعها ضد الفقهاء الممثلين للارستقراطية الاقطاعية إذ أنهم حملوا عليها حملة شعواء ، واعتبروا المناطق التي سيطر عليها الثوار الحفصونيون «دار حرب»[54] و «مصيبة من عند الله»[55]

ولا شك أن هذا المضمون الاجتماعي للحركة هو ما حدا بأحد الباحثين[56] إلى القول بأنه «من العسير أن تعيش حركة ثورية نحو ما يقرب من الأربعين عاما ، وتأخذ جل اهتمام السلطة فلا تنال منها دون أن يكون لها طرح اجتماعي معين يلامس عواطف الفئات الشعبية التي كانت عماد هذه الحركة والمصدر الذي يغذيها بالدماء الجديدة»

كذلك يمكن فهم المغزى الاجتماعي للحركة الحفصونية ومناهضتها السافرة للطبقة الاقطاعية في ضوء ما شهده الشرق الاسلامي في ذات الفترة فالاقطاع عرف انتشارا واسعا في هذا الجناح من العالم الاسلامي ، فقامت ثورات المزارعين أهمها ثورة الزنج التي يشهد كل المؤرخين - قدامى ومحدثين - أنها جاءت كرد فعل ضد تفاقم الاقطاع[57] وانطلاقا من وحدة الظاهرة في العالم الاسلامي لا نتردد في الجزم بأن الحركة الحفصونية جاءت ضمن ثورات الفلاحين المعارضة للاقطاع

لقد انطلقت شرارتها الأولى من كورة رية سنة 265 هـ عندما بدأ عامل الأمير في التضييق على المزارعين ومطالبتهم ببقايا عشور تأخرت عليهم ، واشتطاطه في إغرامهم «فامتنعوا عليه واعتصموا بجبالهم وتأهبوا للدفاع عن أنفسهم»[58] غير أن هذه الانتفاضة لم تتمكن من تحقيق نتيجة تذكر على الصعيد السياسي لافتقارها إلى القيادة والتوجيه ، فوجدت ضالتها في شخص عمر بن حفصون الذي انسلخ عن طبقته الارستقراطية ، وارتمى في أحضان الطبقات المسحوقة، وكان قد تعود على الاعتصام بالجبال ومقاومة الجند السلطاني واعتراض سبيله

وفي الوقت الذي قامت فيه الهبة المذكورة ، كان قد التجأ إلى تاهرت فرارا من بطش عامل الأمير على الكورة ، وظل يعيش في هذه المدينة متسترا نظرا للعلاقة الودية القائمة بين قرطبة وتاهرت[59] ، وتمكن من العثور على عمل متواضع عند أحد الخياطين، ظل يكتسب منه قوته اليومي

وتذكر الرواية العربية لقاءه بأحد الشيوخ الذي تنبأ له بقيادة الثورة ومع تحفظنا على الطابع الأسطوري لهذه الرواية ، فإنها تحمل مغزى اجتماعيا يظهر جليا عندما خاطب الشيخ زعيم الحركة «أتحارب الفقر بابرة ؟» ، وطلب منه أن يلتحق بالأندلس ليتزعم انتفاضة الفلاحين والعبيد بعد أن ذكره بسوء أوضاعهم وما

يتعرضون له من أساليب الاستغلال الفاحش من جانب الأرستقراطية العسكرية

وإذا كانت كلمات الشيخ التي تشبه أقوال الرسل على حد تعبير دوزي(60) هو ما أثر في هذا القائد المغمور، وجعله يبحر توا نحو الأندلس، فإننا نميل إلى الاعتقاد أن التجاءه إلى تاهرت لم يكن نهائيا، وإلا فكيف يعقل أن يلجأ إلى عاصمة دولة موالية لحكومة قرطبة؟ إن الأغلب على الظن هو أن نية العودة إلى الأندلس كانت مرسومة ضمن خطة هذا الزعيم الذي اطلع عن كثب على أحوال الأندلس السياسية فعلم أن الحركات الانفصالية في الثغور أخذت من اهتمام الامارة الشيء الكثير وأن نجاح ثورة فلاحي ريه أصبح واردا في الحسبان

وبعودة ابن حفصون بدأت الحركة مرحلتها الأولى التي يمكن أن نطلق عليها مرحلة المقاومة اليائسة وقد اختلف المؤرخون حول تاريخ انطلاق هذه المرحلة فجعلوها ما بين 265 و 270 هـ(61) وهذا الاختلاف لا يخلو من مغزى إذ أن سنة 265 هـ تعتبر كما أشار إلى ذلك ابن حيان مقدمة للحركة الحفصونية، وهي السنة التي وقعت فيها انتفاضة فلاحي كورة ريه لما أجبرهم الوالي على دفع العشور وهذا يعني أن ابن حفصون الذي بدأت ثورته إبان عودته سنة 267 هـ لم يكن سوى زعيما شعبيا أفرزته تلك الانتفاضات ولم يكن هو صانعها

وأعطت عودته لكورة ريه نفسا جديدا لانتفاضة الفلاحين بعد أن أخمدت. وبدأ على التو نشاطه بتكوين عصابات سرية تضم أربعين رجلا كانوا في خدمة أحد أعمامه(62) وانطلقت هذه الجماعة بالاغارة على ضياع المقطعين وخاصة الموجودة منها في سهل قمبابية Campillos وقرطبة نفسها(63) وقد أورد أحد الباحثين(64) ما يدل على أن المهاجمين وجهوا نشاطهم ضد الأرستقراطية الاقطاعية، وكثيرا ما رددوا مع نشوة نجاح عملياتهم أن «ضيعاتهم أقفرت، ومزارعهم خربت»

وبعد نجاحات أولية، اتخذت هذه الجماعة لنفسها قاعدة تمارس منها حرب العصابات وهي قلعة ببشتر التي يصفها الرازي بأنها «وكر الفتنة ومبعث الفرقة وأم الدواهي وسبب البلاء»(65) ولا شك أن موقعها يفسر ما حصدته الجماعة من انتصارات، فهي لا تبعد عن العاصمة إلا بحوالي ثلاثين فرسخا(66)، واتخذ بناؤها شكل صخرة صماء من جميع النواحي(67) «فكانت في نهاية الامتناع والتحصين»(68)، فضلا عن أن الوصول إليها يتطلب المرور بخوانق جبلية وعرة لا تسمح بمرور أكثر من اثنين أو ثلاثة أشخاص كما أن وجود قرى غزيرة المياه بمحاذاة الحصن جعلها في مأمن من المجاعات(69)

ولأول وهلة، اعتبرت الامارة أن الحركة مجرد عصابة من اللصوص، فاكتفت

بإرسال قوة صغيرة بقيادة عامل الكورة لتأديبها ؛ ولكن ابن حفصون الذي تكاثر أنصاره ألحق بها هزيمة ماحقة ، ولم تجد معه نفعا الحملة الثانية التي عالجته فلما شعرت بخطورة الموقف بعثت بقائد الجيوش نفسه مع كتيبة هامة تمكنت من إجهاض الحركة وإلقاء القبض على زعيمها وحاولت مساومته فألحقته بالحشم سنة 270 هـ(70)

غير أن وجود زعيم الحركة في بلاط الأمير لم يكن الهدف الذي ناضل من أجله ، ولذلك سرعان ما لاذ بالفرار من القصر والتحق بمعقل الثورة ببشتر سنة 271 هـ لاستئناف انتفاضته ولا اعتبار لما حلل به أحد الدارسين(71) هذه الخطوة من جانب زعيم الحركة من كونه لم يستطع أن يتكيف مع حياة المدينة ، بل إن السبب يرجع كما يذكر ذلك أحد المؤرخين(72) إلى أن صاحب المدينة أمر أن يعطى له شر الأطعمة،فما كان عليه إلا أن قابله واحتج عليه بشدة ، فأهانه صاحب المدينة مما أدى به إلى الخروج عن قرطبة واستئناف ثورته

ومع رجوع ابن حفصون إلى ببشتر تبدأ المرحلة الثانية في تاريخ الحركة وهي مرحلة التنظيم الثوري المسلح لقد التقى القائد بالفلاحين والعبيد،وذكرهم بأنه لا يتوخى من تنظيم الحركة سوى مناهضة الأرستقراطية الاقطاعية وتحرير الأهالي من العبودية(73) وتمكن من إلهاب حماسهم ، فاتسعت قاعدة حركته وأصبح لها أهداف وبرنامج سياسي واضح ولم يأل جهدا في شرح برنامجه والدعوة إلى الالتفاف حوله ، فوجه دعاته إلى كافة أنحاء الأندلس لهذا الغرض(74) وبعد أن اشتد ساعد الحركة الحفصونية دخلت في صراع سافر مع السلطة

ولسنا بصدد عرض تفصيلات الجانب العسكري والملامح البطولية التي حققتها الحركة ، بل نكتفي بذكر أهمها دون الخوض في الجزئيات،وذلك في ضوء التطور الذي عرفته الحقبة الاقطاعية نفسها

ففي سنة 271 هـ حاصر الجيش السلطاني معقل الثوار ، غير أنه لم يفز بطائل وكان ذلك في وقت تفاقمت فيه التجزئة السياسية ، ونشأت إمارات إقطاعية جديدة أجبر الأمير على التصدي لها وهذا يعني أنه كلما تفاقم الاقطاع إلا وتعاظمت الحركة الحفصونية وزادت اتساعا وشمولا وإلى حدود سنة 274 هـ دخلت تحت سلطتها بعض المناطق مثل ريه ورندة وحصن الحامة

وبالرغم مما عرف عن الأمير المنذر من جد و عزم في القضاء على الثورات ، فإن كل حملاته ضد المواقع الحفصونية ذهبت هباء(75) بل اضطر إلى عقد هدنة مع زعيم الثورة تبين له فيما بعد أنها لم تكن سوى خدعة حرب استفاد منها خصمه

لاعادة تنظيم قواته وعاد ابن حفصون لمحاربة الجيوش السلطانية(76) ، مستعملا أساليب التجسس لمعرفة تحركات عدوه واكتشاف عوراته(77) ، ومتبعا أسلوب الحصار الاقتصادي لاضعافه(78)

وبعد سلسلة من الانتصارات ، أخذ عوام البوادي يتدفقون على حركته ، فبدأت سلطته تتسع حتى شملت كورة ريه وارشذونة ومالقة وجيان(79) ، وهنا دخلت الحركة الحفصونية مرحلتها الثالثة وهي مرحلة إقرار السلطة الثورية

وترتبط هذه المرحلة الجديدة بالنمط الاقطاعي الذي عرف ذروته خلال عهد الأمير عبد الله فبمجرد ما آلت إليه الامارة ، ظهر ضعف السلطة المركزية أكثر من ذي قبل ، كما أن بيت المال عرف الافلاس في عهد هذا الأمير بالذات ، فلجأ إلى جلب العسكر المرتزق ، ومن ثم انفصل عنه كبار قادة الجند العربي،واضطر إلى الاعتراف بهم ، وإقطاعهم المناطق التي استولوا عليها إقطاع تسجيل ، ففقدت الامارة هيبتها،واختل نظام الوراثة،وهي نقطة ضعف استغلتها الحركة الحفصونية في تحقيق نجاحها ، لأن التبدل السريع في الأمراء واغتيال بعضهم كان يتطلب وقتا كبيرا لتوجيه الضربة القاضية لها ففي ظل هذه المعطيات التي خلفها تفاقم الاقطاع ، كان من الطبيعي أن تتحول الحركة الحفصونية من حركة مسلحة إلى إمارة لها كل مقومات الدولة

ومع أن بداية حكم الأمير عبد الله عرفت توقيع هدنة مع الحركة الحفصونية وتعيين زعيمها حاكما على كورة ريه بالاشتراك مع وال يمثل حكومة قرطبة ، فإن ذلك لم يكن سوى فرصة اهتبلها ابن حفصون لاحكام تنظيماته ثم مالبث أن استأنف الثورة فطرد عامل الأمير ، وأرسل أحد مساعديه إلى النواحي القريبة مثل استجه ولشبونة،واستطاع أن يوقع هزيمة نكراء بقائد جيوش الامارة(80)

واتسعت المناطق التي بسطت عليها الثورة سلطتها خاصة عندما استولت على حصن «بلاي» وهو نقطة استراتيجية تشرف على العاصمة قرطبة واستطاعت أن تبث الخوف والذعر في الأمير وحاشيته وبلغ بها الأمر إلى درجة التحدي عندما تقدم أحد الفرسان الذين يشكلون قوتها ، فاقتحم القنطرة التي تفصل قواته عن الأمير(81) ، بل ذهب إلى حد إحراق الخيمة السلطانية(82) وبدا أن العاصمة نفسها أصبحت وشيكة السقوط في قبضة الثوار ، فأخذ الفقهاء كعادتهم يصفون انتصارات الحركة الحفصونية بأنها عقاب من الله للمسلمين ، وأن سبب ذلك راجع إلى الفسوق والمجون الذي ساد قرطبة(83)

وعندما تفاقمت الأمور إلى هذا الحد ، قررت الامارة أن تتوجه بكل ثقلها

لاستئصال شأفة الثوار فخاضت ضدهم معركة ضارية هي معركة بلاي سنة 277 هـ(84). وتعتبر هذه الوقعة من المعارك الحاسمة حتى أنها «انست كل غزاة تقدمتها»(85)

وتفسير انتصار جيوش الامارة في هذه المعركة يعزى إلى الكثرة الهائلة في عددها ، فإذا كانت المصادر تذكر أن قوات الثورة بلغت ضعف جيش الامارة(86) ، فإن مؤرخا(87) انفرد برواية يصف فيها المدد الذي وصل لاعانة العسكر الرسمي بأنه «مثل الليل في انحدار السيل»

ويحاول مؤرخو البلاط أن يجعلوا من هذه المعركة نهاية للحركة الحفصونية حتى أن ابن الخطيب نقل عمن سبقه أنه منذئذ «أدبر أمر ابن حفصون وتوقف ظهوره» ولكن الأحداث التالية دلت على عدم صحة هذا الزعم فبعد سنتين دخل ابن حفصون استجة «الدخلة الثانية»(88) ، وهاجم الامارة الاقطاعية التي أسسها سعيد بن جودي ، ولم يبق أمامه سوى حصن «بلاي» ليرجع إلى ما كان عليه(89) ولا أدل على بقائه في موقف قوة من شهادة أحد المؤرخين(90) بأنه «استقرت حاله في اعتزاز إلى أن هلك» وهذا راجع حسبما نعتقد إلى انشغال الامارة بمحاربة الحركات الانفصالية وهجمات الممالك النصرانية في الشمال

حقا أن هذه المعركة خلفت نتائج كانت في صالح الامارة من بينها خضوع استجة وارشذونة والبيرة وجيان ، ثم رد الاعتبار لها هي نفسها لكن هذا الخضوع لم يكن إلا مؤقتا(91) ، ولم تكن المعركة فاصلة كما انتهى إلى ذلك أحد الدارسين(92) لا شك أن الحركة الحفصونية فقدت معنويتها في الخارج وخاصة تجاه أعداء الأمويين الذين ترقبوا بلهفة انتصار ابن حفصون ، وهذا ما يفسر البرودة التي أصبح يستقبل بها سفراؤه(93) ولكنها مع ذلك بقيت صامدة

غير أن الثورة الحفصونية عرفت تحولا واضحا مع ايلولة الخلافة إلى عبد الرحمن الناصر الذي استأسد في القضاء على التجزئة الاقطاعية عندئذ دخلت الثورة مرحلة التقوقع والانهيار بحكم ظروف ومعطيات العصر الجديد عصر الخلافة وانحلال الاقطاع

لقد بدأت الامارات الاقطاعية تعلن دخولها في حضيرة الدولة ، وظهرت قوة الحكم المركزي من جديد ، وبدأ قادة العسكر يتخلون عن كبريائهم ، لذلك كان من الحتمي أن تدخل الحركة الحفصونية في مرحلتها الأخيرة مادامت مبرراتها لم تعد قائمة إذ كانت تقاوم السلطة الاقطاعية بينما مثل عصر الخليفة الناصر بداية عصر جديد جاء على انقاض الاقطاع ، ومن ثم نفهم هذا التحول الذي عرفته

الثورة والذي انتهى بتصدعها

وأول مظاهر هذا الانهيار تمثل في تدهور نشاطها العسكري نتيجة فقدانها لقاعدتها المادية ، إذ تمكنت جيوش الناصر من الاستيلاء على الجزيرة الخضراء التي كانت تؤمها السفن التجارية وكانت الاستفادة من نشاط هذه السفن إحدى الأسس المادية الرئيسية التي ارتكز عليها نجاح الثوار «فعظم على الفسقة ما حل بهم فيها وعدموه من منفعتها»(94)، وانحطت معنوياتهم بعد انقطاع خطوط التموين التي أمنت لهم حاجياتهم

أما المظهر الثاني فهو تخلي القاعدة الشعبية عنها ولا يخالجنا شك في أن ذلك بدأ منذ سنة 286 هـ عندما أعلن ابن حفصون ارتداده عن الاسلام ، ولكنه بلغ مداه عندما آلت الخلافة إلى الناصر

وإذا كان المؤرخون – قدامى ومحدثين – يفسرون انسلاخ أنصار الحركة بتنصر قائدها ، فإن التفسير السوي يرجع إلى المعطيات الجديدة المتمثلة في التحولات الاقتصادية التي طرأت إبان حكم الناصر وبداية انتهاء الحقبة الاقطاعية

فإذا كان تنصر زعيم الحركة حقيقة لامراء فيها(95) فإن إعلانها بشكل سافر خلال المرحلة الأخيرة من عمر الحركة أمر له دلالة فهل كان ابن حفصون – العقل المفكر للثورة – يجهل عواقب هذا الاعلان وهو يعلم أن المسلمين يشكلون لحمة ثورته ؟

ربما اتخذ ذلك كخطة سياسية أكثر منها عقائدية لجلب عطف الفونسو الثالث كما استخلص ذلك أحد الباحثين(96) ولكن هل غاب عن زعيم الحركة البعد الجغرافي بينهما وانشغال الملك المسيحي في محاربة أمراء الثغور المسلمين ؟

مهما كانت دواعي ذلك ، فلا يجب فصلها عن الاطار العام ، وهو أن انسلاخ القاعدة الشعبية عن الحركة لم يأت بمحض الصدفة ، وإنما جاء منسجما مع معطيات الظروف الجديدة حيث بدأ المد الاقطاعي يعرف تراجعا قبل أن ينحل نهائيا

غير أن ارتداد زعيم الحركة عن الاسلام أثر على مسارها، فانفصل عنه قادته الكبار ، ومن بينهم ابن الخليع الذي أعلن الحرب ضده واستغل الفقهاء هذا الارتداد ليصبوا عليه جام غضبهم ، ويخاطبوا عواطف المسلمين لكي يقفوا وقفة رجل واحد ضد «عميد الكافرين» ، بل رأوا أن جهاده أصبح فريضة على كل مسلم(97)

إن هذه المعطيات الجديدة التي ذهبت بالحقبة الاقطاعية نحو نهايتها أثرت في

صيرورة الثورة الحفصونية إذ أن زعيمها عول على المصالحة مع النظام السياسي الجديد ، وأعلن دخوله في حضيرة الدولة سنة 303 هـ ويذكر ابن حيان(98) تفهم الناصر لمغزى هذه الحركة الثورية وإعطائه الأمان لزعيمها ، ثم تبادل الهدايا بين الجانبين(99) وقد قضى ابن حفصون أواخر أيام حياته في البلاط إلى أن اختطفته يد المنون سنة 305 هـ(100)

لكن استسلام زعيم الحركة لم يكن معناه انطواء صفحتها الأخيرة ، لأن علم الثورة عاد ليرتفع من جديد في قلعة ببشتر على يد أبنائه الذين اضطروا لمحاربة أبيهم بعد أن أصبح «انتهازيا» في نظرهم ورغم أن الزعماء الجدد كانوا مشحونين بطاقة جبارة ، إلا أن العصر لم يكن عصر الحركات المناهضة للاقطاع مادام النظام السياسي الجديد جاء على انقاضه ، ولذلك فإن صراع الامارة معهم لم يدم طويلا وساهم في إنهائه صراع زعماء الحركة أنفسهم ، كذا الانشقاقات التي حدثت داخل صفوفهم وحسبنا أن جعفر بن حفصون الذي تولى زعامة الحركة بعد أبيه لقي مصرعه على يد أنصاره في ببشتر ، وبتدبير من أخيه سليمان الذي خلفه وكان الأخير قد عقد سلما مع الامارة ، ولكنه لاذ بالفرار من قرطبة والتحق ببشتر لاستئناف الثورة(101) غير أن مؤامرة حيكت ضده من قبل أهالي ببشتر ورغم الاحتياطات التي اتخذها ، فقد تم قتله بطريقة مشوهة سنة 314 هـ ، في حين رضخ أخوه حفص للأمر الواقع ، فاستسلم للامارة في السنة الموالية وتم فتح ببشتر التي انطلقت منها الحركة الحفصونية سلما بعد حصار طويل الأمد(102) وبذلك انقرض أمر بني حفصون(103) وانتهت هذه الثورة التي دامت حوالي نصف قرن

ولا يعزى فشل الحركة الحفصونية إلى خططها الغامضة ، وانعدام النظام العقائدي فيها كما ذهب إلى ذلك أحد الباحثين(104) ، فالخطب التي وجهها زعيم الثورة ، وبثه للدعاة في كافة أرجاء الأندلس كما اسلفنا القول ، ينهض حجة على برنامجها الواضح ، وهو استئصال شأفة الأمارة التي رأت فيها سلطة إقطاعية مستبدة ومن المفيد أن نورد نصا يوضح خطة ابن حفصون وعزمه على تأسيس دولة منذ بداية الحركة فقد أورد صاحب «فقهاء مالقه وأدباؤهم» أن أحد الفقهاء ويدعى عامر بن معاوية لقي ابن حفصون قبل أن يؤسس دولته فقال له «اتق الله إذا ملكت رقابهم»(105)

ونعتقد أن فشلها يرجع أساسا إلى انحلال النظام الاقطاعي وتغير البنية السياسية وعودة الحكم المركزي مع بداية عصر الصحوة البورجوازية التي عرفتها الأندلس في بداية القرن الرابع الهجري ، بالاضافة إلى ما اعترى الحركة نفسها من انقسامات

داخلية

وبعد أن عرضنا لأهم مراحل تطور الحركة الحفصونية التي ضمت معظم الفلاحين والأقنان والعبيد الرازحين تحت نير الأرستقراطية العسكرية نتسائل الآن عن النتائج المترتبة عنها

إن أهم تلك النتائج تمثلت في إقامة حكومة ثورية شعبية لها نظامها الخاص ، ثم إقرار الأمن ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، وتخفيف الضرائب عن الفلاحين وتحرير العبيد والأقنان وحماية المستضعفين

لقد قدر للحركة أن تتوج نضالها بإنشاء «جمهورية» مستقلة لها دورها الأمني والاقتصادي والعسكري وتقوم على رأسها حكومة ثورية بكل ما تعنيه الكلمة ، لا من حيث المبادىء التي استهوت آلاف المزارعين المشحونين بالكراهية ضد «الطغيان العربي» ، ولا من حيث القدرة التنظيمية المتفوقة التي كانت من أبرز ملامح هذه الحركة والعامل الأهم في استمراريتها دون تعثر(106)

وإذا كانت المصادر لا تمدنا بالقدر الكافي لمعرفة النظام السياسي الذي أقامته الحكومة الثورية ، فثمة إشارات طفيفة يمكن أن تلقي بعض الأضواء على الموضوع، وهو ما أغفلته الدراسات السابقة

لقد صار ابن حفصون الرئيس الفعلي لجمهورية تمتد في جنوب الأندلس ، وأصبح هو الذي يعين الموظفين ويعزلهم فقد ذكر ابن حيان(107) أنه عزل جعفر ابن مقسم عن السقافة ثم ولاه إياها بعد ذلك ، وأحاط نفسه بجماعة من «أطناب الدولة» وهم أكابر رجاله ووزراء حكومته(108) وعين عمالا ينوبون عنه في المناطق التي خضعت لسلطته(109) كما أصبح له «أتباع» يشبهون العمال ويقومون بإدارة الحصون البعيدة عن مناطق نفوذ الامارة الحفصونية(110) وذكر أحد المؤرخين في هذا الشأن أن «عيشون الملقب بالخير كان عاملا لابن حفصون على ريه»(111)

وإذا صدقنا الروايات الرسمية المتحاملة ، نستشف أن نظامه السياسي تميز بالاستبداد حيث أثر عنه قوله لأنصاره «أنا ربكم الأعلى»(112). ولكن يجب أن نفهم هذا الاستبداد في إطار قانون الغاب الذي ساد الأندلس خلال هذه الحقبة ؛ فلم يكن ابن حفصون أكثر من ساهر على إقرار الأمن والاستقرار في دولته الفتية ، وهو عمل استوجب منه شيئا من الصرامة في مجتمع يعج بالفوضى، والضرب على أيدي المشاغبين والمناهضين للثورة، وكل من يقف ضد العدالة الاجتماعية. ولا غرو فإن أهالي ريه هم الذين اختاروه من تلقاء أنفسهم و «قلدوه رياستهم»(113)، ولم

يفرض نفسه عليهم البتة، هذا فضلا عن أنه كان محبوبا من طرف جميع رعيته بفضل خصاله الحميدة، إذ كان شجاعا متواضعا جوادا رفيقا بالمستضعفين، متوخيا العدالة. مصداق ذلك اعتياده على تقسيم الغنائم بين جنوده(114).

هذه الصفات كلها بصمت النظام السياسي الذي أقامه ، فتميز باللين مع المستضعفين والشدة مع الأرستقراطية ، فتمكن بذلك من إقرار الأمن الذي عجزت عن تحقيقه السلطة المركزية «فكان شديد الغيرة ، حافظا للحرمة ، وكان ذلك مما يميل النفوس إليه» ومن مظاهر سيادة الأمن في ربوع إمارته أن المرأة كانت تسافر من مدينة إلى أخرى بمالها ومتاعها دون أن يعترض سبيلها معترض(115) ولعل تردد هذه الرواية لدى جمهرة المؤرخين وإعطاءهم مثالا بالمرأة يوضح ما عانت منه الأندلس من غياب سلطة حازمة ، وهو ما تمكنت الحركة الحفصونية من تثبيته ؛ فلم يكن جزاء من يمد يده إلى امرأة إلا السيف ، وتكفي أحيانا شهادة طفل لتطبيق هذا الجزاء(116)

لقد نجح زعيم الحركة الحفصونية في إقرار الأمن والاستقرار ، وإدارة منطقة مترامية الأطراف تضم كل بوادي الأندلس الجنوبية إضافة إلى بعض المدن التي دخلت تحت سلطته ولا أدل على اتساعها من أنها شارفت العاصمة قرطبة ، ولم يبق بينهما وبين مناطق نفوذه سوى مرحلة قصيرة ويوضح ابن الخطيب(117) المناطق التي دخلت تحت نفوذه ، فيذكر أنها شملت أكثر بلاد الموسطة بين ريه والجزيرة الخضراء والبيرة وأحواز قرطبة

ومن مظاهر سلطته أنه أخذ يجبي الضرائب بنفسه هذه الضرائب التي اعتبرت ضرورية لتسيير جهاز دولة فتية وليس ثمة حجة تدعم ما ذهب إليه أحد الدارسين(118) من أنه اشتط في فرض المغارم فالتأمل المنطقي يظهر أنه خففها بالمقارنة مع تلك التي فرضتها الامارة لقد ثار السكان بسببها سنة 265 هـ إبان خضوعهم لحكومة قرطبة ، أما وقد أصبحوا تحت رعاية قائد شعبي من طينتهم فإنهم رضوا بأدائها عن اقتناع بعد أن خففت عنهم ، ولم يكن ثمة ما يحول دون الثورة عليه لو أنه بالغ فيها والثابت أنه لم يرهق المزارعين ، بل قنع بما قدموه له عن طيب خاطر(119) ورغم تنصره لم يميز بين المسيحي والمسلم ، بل قام ببناء مسجد ضخم بببشتر كان يؤمه المؤمنون ويرفعون من منابره الدعوة للثورة على السلطة الجائرة ، وهذا ما يفسر خرابه على أيدي الناصر أثناء فتحه لببشتر(120) كما أن الحكومة الحفصونية لم تسلك سياسة عنصرية ، بل تحالفت مع قوى عربية وبربرية وظل ابن حفصون نفسه يعطي الأسبقية للعرب أثناء قيادة الجيوش(121) .

وحتى لا تعيش هذه الامارة الفتية في عزلة ، كان لابد أن توطد علاقتها مع الخارج متوخية من ذلك هدفين كسب الشرعية والحصول على إمدادات لتقوية موقفها وفي سبيل ذلك عين ابن حفصون سفراءه في الخارج(122) ، واتصل ببلاط القيروان ، فأرسل مبعوثين يحملان معهم هدايا ، وسعى من اتصاله بالأغالبة إلى الحصول على وساطتهم لدى بغداد لتعترف بالجمهورية الناشئة(123) وهي خطوة ديبلوماسية جريئة كادت أن تعطي نتائج هامة لو تحققت ، إذ أن اعتراف القيروان وبغداد بشرعية دولته كان كفيلا باسترضاء الكثير من العرب والبربر المعارضين لامارة قرطبة(124) لكن الأمير الأغلبي رد ردا غامضا واكتفى بتحريضه على إثارة العراقيل في وجهها ورد على هديته بهدية(125)

وقد أثار الموقف الأغلبي من الامارة الحفصونية آراء بعض المؤرخين فذهبوا إلى القول بأن عدم تأييد إبراهيم بن أحمد الأغلبي لابن حفصون يرجع إلى هزيمته في موقعة «بلاي» واعتناقه المسيحية ولكن تأمل الحدثين يبين أن الفارق الزمني بينهما هو أكثر من عشر سنوات ولم تكن هزيمة «بلاي»، كما سبق القول الضربة القاصمة للحركة الحفصونية فإذا كان الأمر يتعلق بالانتصارات ، فالأولى بالأمير الأغلبي أن يتحمس للقضية الحفصونية في مرحلة ما بعد وقعة «بلاي» وذلك لما حققته من حملات مظفرة خلال هذه المرحلة والأغلب على الظن أن الأمير الأغلبي اتضح له البعد الاجتماعي الذي تحمله هذه الحركة،وأنها جاءت مناهضة للاقطاع فأبى أن يعترف بحركة تشبه تلك الحركات التي قضت مضجعه هو نفسه

وعلى أية حال ، فإن فشل الحكومة الثورية في كسب الشرعية من القيروان وبغداد لم يفت في عضدها فجددت محاولاتها بالاتصال مع الشيعة الفاطميين الذين أطاحوا بحكم الأغالبة فضلا عن كونهم أعداء للأمويين ولعبت العوامل الاقتصادية دورها في هذا التقارب فعبيد الله الشيعي كان مهتما بشؤون الأندلس ، ومكنته إقامته في سجلماسة من التعرف عن كثب على أهمية الطرق والمسالك التجارية الرابطة بينها وبين السودان(126) ، وحاول استغلال هذه الفرصة فأرسل سفنا إلى الساحل الأندلسي ، غير أن الناصر أتى عليها وأحرقها بكاملها(127)

ونتيجة تقارب المصالح بدأت الدولة الحفصونية تظهر دعوة عبيد الله(128) وصار اسمه يتردد فوق منابرها(129) ، ورد الشيعة الفاطميون بإرسال هدايا لابن حفصون مع رجلين لاقامة الدعوة(130) غير أن هذه العلاقة الودية كان عمرها قصيرا لأنها جاءت في وقت كانت التجزئة الاقطاعية في الأندلس تسير نحو النهاية ، وهذا ما يفسر إرجاع ابن حفصون للداعيتين ، ودخوله لحضيرة الدولة سنة 303

هـ[131] ويكشف حرص الفاطميين وتفانيهم في دعم حركة ابن حفصون أنهم رأوا فيها حركة مناهضة للاقطاعية السائدة في الأندلس مع العلم أنهم أسسوا دولتهم على انقاض الاقطاع الأغلبي

وفي سبيل تدعيم نفوذها ، اعتمدت «جمهورية» ابن حفصون على سياسة الاحلاف ، وكانت نتائجها أخطر بكثير من تحالف الامارات الاقطاعية فيما بينها إلى درجة أنها أربكت حكومة قرطبة ولم يجد ابن حفصون حرجا في التحالف مع أية جهة ولو كانت إمارة إقطاعية ، وذلك من أجل تحقيق أهداف دولته ، ولأنه تأكد أن النقيض الرئيسي يتجلى في الامارة الأموية التي حملها مسؤولية ما آلت إليه أوضاع المزارعين ، بالاضافة إلى سوء الأحوال العامة ، ولذلك تحالف مع ابن حجاج[132] ، وابن مسلمة[133] ، صاحبي اشبيلية ، وابن الزيات المستقل في الجزيرة الخضراء[134] ، ومع إمارة بني رفاعة[135] ، وخير بن شاكر صاحب شوذر[136] وسعيد بن مستنة[137] ، وسعيد بن هذيل[138]،وابن الشالية الذي وصلت درجة التحالف معه إلى حد المصاهرة[139]

واتسعت سياسة التحالف لتشمل بعض إمارات الثغور وكذا الممالك النصرانية ، فتحالفت الامارة الحفصونية مع بني قسي ومملكة اشتوريس[140] ومملكة نافارا[141] إلى غير ذلك من التحالفات التي زادت الجمهورية الفتية مناعة ومتانة بل بلغت سياسة التحالف القصر نفسه ، إذ تمكن ابن حفصون من استقطاب أحد الأمراء وهو محمد بن الأمير عبد الله وضمه إلى صفوفه قبل أن يفتك به أخوه المطرف[142]

ومن النتائج السياسية الأخرى التي تمخضت عن الحركة الحفصونية مساهمتها في الابقاء على التجزئة الاقطاعية فحكومة قرطبة جندت كل إمكانياتها لقمعها نظرا لخطورتها وبقدر ما ازدادت الحركة الحفصونية قوة بقدر ما تفاقمت التجزئة السياسية في الأندلس ، فخلقت بذلك متاعب كبيرة للامارة[143]

وغني عن القول أنها زادت في انحطاط هيبة السلطة المركزية وإضعاف نشاطها العسكري ، فصار ابن حفصون بدون مدافع المنافس الأول للأمير حتى بدا في بعض اللحظات أن عرش بني أمية صار يهتز تحت سنان سيوف أنصاره من المزارعين والأقنان

وتكمن النتائج الاقتصادية للحركة الحفصونية في سلبها الدور التجاري من الامارة فإذا كانت قد انطلقت من البوادي ، فسرعان ما انضمت إليها المدن الهامة الواقعة على الساحل الجنوبي وبذلك قطعت الخط التجاري الرابط بين الأندلس

وبلدان العدوة،مما اضر باقتصاد الامارة الأموية وحرمها من منفذ في غاية الأهمية ولم تعد سيطرتها على هذا الطريق إلا سنة 301 هـ بفضل جهود الخليفة الناصر[144] وكذلك ساهمت غارات الثوار في تخريب ضياع الاقطاعيين وقطع أشجارها وانتساف زرعها وقتل ونهب مواشيها[145] ، الشيء الذي أدى إلى تقلص إنتاجها وإذا علمنا أن كورة ريه تعد من أخصب كور الأندلس[146] ، نفهم الخسائر الاقتصادية الجسيمة التي منيت بها الامارة ، وبالتالي ندرك سر استئسادها في قمع ثورة ابن حفصون

أما من الناحية الاجتماعية ، فإن الحركة الحفصونية رفعت شعار المساواة فخففت من الضرائب ، ونادت بمساواة المولدين مع العرب ، ودافعت عن حقوق المرأة وضمنت حمايتها[147] ، واستطاعت أن تحقق الاستقرار الاجتماعي وتقضي على أعمال السلب والنهب والفساد الأخلاقي ، لكنها مع ذلك خلفت أثناء حروبها أعدادا هائلة من الضحايا الذين حصدتهم سيوف الجيش السلطاني

كما أسفرت عن تغيرات اجتماعية أخرى بحيث حولت كثيرا من الاسرى إلى عبيد[148] في الوقت الذي عملت فيه على تحرير من كانوا يرزحون تحت نير العبودية[149] وبالرغم من قساوة هذه النتيجة فإن الحركة الحفصونية اعتبرتها ضرورة لارواء عطش الانتقام ممن استعبدوها ، وهو نفس ما ذهبت إليه حركة الزنج التي لم تتقاعس عناصرها عن استرقاق من استعبدوهم بالأمس[150]

ومن الناحية العمرانية ، نحن في غنى عن تأكيد أثر الحركة الحفصونية في تعدد الحصون ، وبناء المعاقل التي اتخذت كقواعد للدفاع حتى أصبح جنوب الأندلس برمته عبارة عن سلسلة من الحصون والدليل على ذلك ما ورد في الكتاب الذي وجهه الناصر إلى ابن حفصون وذكر فيه 162 حصنا[151] ولعل كثرة الحصون التي بناها الأخير كمراكز للدفاع جعلها تنعكس في الأمثال الشعبية خاصة بين صفوف أنصاره[152]

قصارى القول ، أن الثورات الاجتماعية في الأرياف ، سواء تلك التي تميزت بالعفوية مثل حركات الصعلكة أو التي نظمت نفسها في إطار برنامج ثوري مثل الحركة الحفصونية جاءت كلها بمثابة رد فعل شعبي ضد تسلط الاقطاعية وسيادتها في علاقات الانتاج ورغم عدم اتحادها في جبهة واحدة ، فإنها استطاعت بفضل استماتتها في نضالها الذي دام ما يربو على نصف قرن أن تعمل على إضعاف الأرستقراطية الاقطاعية ممهدة السبيل لدخول الأندلس في عصر جديد من عصور تطورها التاريخي

هوامش الفصل الأول

(1) المقدمة ص 240 241 ويسرد قصة نقلها عن المسعودي تدل على ذلك
(2) قضاة قرطبة ص 103
(3) راجع ص 111 112 من الفصل الثاني من الباب الأول
(4) البيان المغرب ج 2 ص 168
(5) Bertrand Histoire d'Espagne p 165 ويرى هذا الباحث أن منطقة رندة مثلا وهي التي انتشر فيها الصعاليك تشبه بلاد السيبة التي عرفها المغرب
(6) ابن حيان ق 3 ص 17
(7) ابن حيان ق 2 ص 347
(8) أنظر الطبري تاريخ الأمم والملوك ج 11 ص 293 ، 295
(9) محمود اسماعيل سوسيولوجيا ج 2 ص 124 125
(10) المقري نفح الطيب ج 1 ص 219
(11) ابن هذيل تحفة الأنفس (مخطوط) ص 52 53
(12) ابن سهل نوازل الأحكام (مخطوط) ص 76 قارن مع تشريع انجلترا في بداية القرن 16 حيث كان الاقطاع لازال سائدا وكان قطاع الطرق يحكم عليهم بالجلد والسجن وهو ما يسميه ماركس بالتشريع الدموي أنظر رأس المال ، نقد الاقتصاد السياسي ج 3 ق 2 ص 1088 ت ع بيروت 1978
(13) لين بول قصة العرب في اسبانيا ص 92
(14) ابن خاقان مطمح الأنفس ص 39
(15) ابن حيان ق 3 ص 70
(16) ص 70
(17) نفسه ص 70
(18) نفسه ص 68 69

(19) ابن حيان ق 4 ص 119
(20) ابن عذاري البيان ج 2 ص 182
(21) سيمون حايك الناصر لدين الله ص 51
(22) ابن حيان ق 2 ص 348
(23) Provençal His. de l'Espagne musulmane tom II p : 303 - 304
ويذكر ذلك عندما كان يتحدث عن نشاط ابن حفصون عندما كان قاطعا للطريق
(24) ابن حيان ق 3 ص 84
(25) لين بول العرب في اسبانيا ص 92
(26) Provençal loc. Op. Cit m. P
(27) الخشني قضاة قرطبة ص 151
(28) ثمة ثورات أخرى فلاحية من بينها ثورة فلاحي الجزيرة الخضراء التي يصورها ابن حيان أنها صراع بين المضرية واليمنية ولكنها كانت في الواقع صراعا بين سكان الجبل والسهل. يقول ابن حيان «استخدموا الحصون والمعاقل المنيعة فارتقوا إليها وأذلوا البسائط»
أنظر المقتبس ق 3 ص 52
(29) من ذلك أعمال السخرة التي طبقها صاحب إقطاعة وشقة أنظر Guichard : Structures p196
(30) قال شاعرهم
ورثنا العز عن آباء صدق وإرثهم بني العبدان ذل
أنظر ابن حيان ق 3 ص 66
(31) لا ننكر أن الحركة الحفصونية ضمت بعض الحرفيين والصناع ، ولكن الأغلبية التي شكلت ثورته تكونت من الفلاحين خاصة في مراحلها الاولى قبل انضمام بعض المدن إلى الحركة وتدل كثرة المولدين المنخرطين في حركته على طابعها الريفي حيث يذكر البكري أنهم من سكان البوادي رغم وجود بعضهم في المدن وهذا يدل في حد ذاته على عدم الانفصام بين الزراعة والصناعة في المجتمعات الاقطاعية أنظر البكري جغرافية الأندلس ص 123
(32) Historia de los Mozarabes p 519
(33) Terrasse : l'Espagne Musulmane et l'heritage wisigothique p 759 :
(34) Rossewst His. de l'Espagne. Tom I p 348
(35) Albornoz Historia de Espagna Tom I p 95
(36) DOZY His. des musulmans. Tom II p 61
(37) Viardot Loc - Op - Cit p : 145 Bertrand His. d'Espagne p 180-81
(38) Legendre : Nouvelle histoire d'Esp. P 86
(39) مختار العبادي في التاريخ العباسي والأندلسي ص 370
(40) زكار تاريخ العرب والاسلام ص 473
(41) ابن القوطية افتتاح ص 128 - 129 - ابن خلدون العبرج 4 ص 135
(42) ابن خلدون م س ص 136
(43) ابن عذاري البيان ج 2 ص 106 - Provençal loc. Op. Cit. Tom II p 305
(44) ابن عذاري م س ص 136
(45) ذكر الغزيري في فهرسته أن ابن حفصون كان «من أهل الذمة»
(46) ابن الخطيب الاحاطة ج 4 ص 38
(47) Rosseewst loc. Op. Cit p 348 وذكر أن Conde كان على وشك اكتشاف تاريخي بأن ابن حفصون ينتمي إلى إحدى القبائل البربرية

loc. Op. Cit p 145 Viardot (48)

(49) لعل هذا نابع من موقفه نحو الجماعة كما يرى ذلك إحسان عباس فهو كان دائما يدافع عن الجماعة ويقف ضد التجزئة أنظر إحسان عباس طريقة ابن حيان في الكتابة التاريخية ندوة ابن حيان

(50) ابن حيان ق 3 ص 50 94 147

(51) عن هذه النضالات أنظر كيروف المشاعة الاقطاع ص 119

l'Esp. des maures p 42 Piquet (52)

(53) البيان ج 2 ص 114

(54) ابن سهل نوازل الأحكام ص 206

loc. Op Cit p 164 DOZY (55)

(56) بيضون الدولة العربية في اسبانيا ص 279

(57) إميل توما الحركات الاجتماعية في الاسلام ص 110 – الدوري مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ص 73 ويذكر ابن الأثير عن ارتباط ظاهرة الاقطاع بالثورات الاجتماعية قصة الحسن يزيد العلوي الشيعي الذي قاد الثورة بنواحي طبرستان وأوضح أن سبب ثورته يرجع إلى أن المستعين أقطع محمد بن طاهر أراضي تعتبر من أراضي الصوافي وكان من جملتها قطائع قرب ثغر الديلم توجد إزاء أرض مشاعة بين أهل تلك النواحي منها محتطبهم ومرعى ماشيتهم فلما وجه محمد بن طاهر من يحوز اقطاعاته رفض الأهالي تسليمها فثارت بذلك ثورة عارمة ، وعن القرامطة وارتباط حركتهم بهيمنة الاقطاع أنظر محمود اسماعيل الحركات السرية في الاسلام ص 168 ثم الدوري نشأة الاقطاع ص 14

(58) ابن حيان ق 2 ص 393

(59) محمود اسماعيل مغربيات ص 171

Histoire des musulmans d'Esp.p 14 (60)

(61) يجعل ابن عسكر سنة 265 هـ بداية ثور ابن حفصون أنظر فقهاء مالقة وأدباؤهم ص 175 بينما يجعل مؤرخ مجهول انطلاق الثورة سنة 266 هـ أنظر مجهول ذكر بلاد الأندلس ص 173 في حين يجعل ابن خلدون ابتداء الثورة سنة 270 هـ بينما يردها ابن حيان إلى سنة 267 هـ ولكنه يشير إلى أن سنة 265 كانت مقدمة الحركة ، أنظر المقتبس ق 2 ص 393 أما الرازي فنعرف من خلال ما نقله عنه صاحب المعيار الحركة ابتدأت سنة 267 هـ وعنه نقل ابن حيان أنظر الونشريسي المعيار ج 10 ص 103 ابن الأثير وابن عذاري يتفقان على نفس السنة أنظر الكامل ج 7 ص 361 والبيان ج 2 ص 104

Historia de Los Mozarabes p 515 Simonet - Historia de Espagna p 31 Palencia (62)

loc. Op. Cit p : 304 - 05 Provençal (63)

loc. Op. Cit p 30 Dozy (64)

(65) ابن حيان ق 4 ص 225

(66) ياقوت معجم ج 1 ص 333 ويحدد «سيمونيت» موقع بيشتر بأنه على بعد 10 كلم جنوب شرق رندة وهو Porenta الحالية أنظر المرجع السابق (بالاسبانية) ص 513 هامش 4

(67) ابن غالب فرحة الأنفس ص 295

(68) الادريسي وصف المغرب والأندلس ص 204

(69) بدر دراسات ج 1 ص 242 243

(70) ابن الأثير الكامل ج 7 ص 361

(71) loc. Op. Cit p 304 Provençal أنظر أيضا سيمون حايك : الناصر لدين الله ص 44

(72) ابن القوطية : افتتاح ص 11

(73) ابن عذاري س ج 2ص 114
(74) Simonet 158 loc. Op. Cit p
(75) ابن عذاري البيان ج 2 ص 135
(76) ابن عبد ربه العقد ج 4 ص 497 – ابن خلدون العبرج 4 ص 135 ابن الخطيب أعمال الاعلام ص 31
(77) ابن القوطية افتتاح ص 127
(78) الخشني أخبار الفقهاء والمحدثين ورقة 5 الوجه 2 وينقل قول ابن حفصون أثناء حصاره لأحد الحصون «والله لأقطعن شجركم ولأفسدن زرعكم»
(79) ابن الخطيب الاحاطة ج 4 ص 39
(80) ابن حيان ق 3 ص 51
(81) مجهول أخبار مجموعة ص 151
(82) Palencia loc. Op. Cit p : 31
(83) أنظر الملحق رقم 7 من مخطوط التاريخ الكبير لعبد الملك بن حبيب
(84) ثمة اختلاف بين ابن الخطيب الذي يجعل تاريخ وقوع هذه المعركة سنة 277 هـ وابن عذاري الذي يجعلها سنة 278 هـ أنظر أعمال الاعلام ص 31 والبيان ج 2 ص 123 وحول تفاصيل هذه المعركة أنظر Dozy loc : Op. Cit.P : 69 - 73
(85) ابن عبد ربه العقد ج 4 ص 497
(86) يذكر ابن عذاري أن جيش الثورة الحفصونية بلغ 30 ألف بينما كان جيش الامارة 18 ألف فقط أنظر م س ص 103
(87) ابن عبد ربه م س ص 408
(88) ابن عذاري م س ص 138
(89) سيمون حايك الناصر لدين الله ص 50
(90) الونشريسي المعيار ج 10 ص 112 ينقل ذلك عن ابن القوطية
(91) Palencia loc. Op. Cit p 32
(92) عنان دولة الاسلام في الأندلس ص 321
(93) DOZY loc. Op. Cit. p 75
(94) ابن حيان ق 4 ص 87 – ابن عذاري البيان ج 2 ص 165
(95) تعطي الرواية العربية كثيرا من الدلائل حول تنصر ابن حفصون منها مثلا دعوته لطالب مولود – أحد أتباعه – باعتناق المسيحية أنظر العذري ترصيع ص 115 – ثم وجود جثته بعد وفاته على هيئة دفن النصارى أنظر ابن حيان م س ص 216 – مجهول نص أندلسي ص 76 ويذكر ابن الخطيب في الاحاطة ج 3 ص 279 أن المطرف بن الأمير عبد الله هاجم كنيسة في ببشتر فهب مع النصارى للدفاع عنها
(96) بيضون الدولة العربية في اسبانيا ص 279
(97) ابن عذاري البيان ج 2 ص 139
(98) المقتبس ق 4 ص 112 ويذكر «فكان الناصر لدين الله مع شموله جميع المارقين بالنباذ والمحادة وتصميمه في حوشهم إلى الجماعة ودفعه عن كافتهم الهوادة ينطوي لزعيمهم هذا المارق على ولث رعايه وداء وجه يجد به السبيل إلى مكافأة يده»
(99) ابن الخطيب أعمال الاعلام ص 34
(100) ابن عذاري م س ص 171
(101) ابن حيان ق 4 ص 104 – ابن عذاري البيان ج 2 ص 192

(102) مجهول نص أندلسي ص 74 75
(103) ابن حيان م س ص 212 213 - ابن عذاري م س ص 195
(104) زكار تاريخ العرب والاسلام ص 474
(105) ابن عسكر فقهاء مالقة وأدباؤهم ورقة 106
(106) بيضون الدولة العربية في اسبانيا ص 280
(107) المقتبس ق 4 ص 114
(108) نفسه ص 113
(109) ابن عذاري البيان ج 2 ص 117 ويذكر أن الأمير المنذر بعد أن تغلب على قصبة أرشذونة «أسر عامل ابن حفصون»
(110) مجهول نص أندلسي ص 37
(111) ابن عسكر فقهاء مالقه وأدباؤهم ورقة 178
(112) ابن عذاري البيان ج 2 ص 118
(113) الونشريسي المعيار ج 10 ص 110
(114) هذا ما يفهم من خلال هذه الرواية التي ذكر صاحبها أن عامل الأمير انهزم أمام ابن حفصون وترك غنائم «انهبها عمر وأصحابه» أنظر ن م ص 110
(115) ابن عذاري م س ص 114
(116) ابن عسكر فقهاء مالقه ص 175
(117) أعمال الاعلام ص 25، 31
(118) Bertrand His. d'Espagne p : 180
(119) سيمون حايك الناصر لدين الله ص 45
(120) ابن حيان ق 4 ص 234
(121) ابن القوطية افتتاح ص 127 حيث يقول «وانصرف ابن حفصون و «فجيل» - زعيم عسكر ابن حجاج - إلى مضربهما وكانا إذا اجتمعا لم يكن لابن حفصون أمر ولا نهي ولا تقديم ولا تأخير معه»
(122) ابن خلدون العبر ج 4 ص 139 ويذكر تبادل السفراء بين ابن مسلمة صاحب اشبيلية وابن حفصون
(123) محمود اسماعيل الاغالبة ص 230
(124) نفسه ص 131
(125) يذكر دوزي أن ابراهيم بن أحمد الاغلبي طلب من ابن حفصون أن يتصرف كأن سجل الولاية على الأندلس قد أعطي له أنظر DOZY loc. op. cit. p63
(126) الجنجاني - دراسات مغربية في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب الاسلامي ص 77 بيروت 1980
(127) سالم البحرية الاسلامية ص 174
(128) ابن خلدون العبرج 4 ص 135 - ابن حيان ق 4 ص 219 - 220
(129) مجهول ذكر بلاد الأندلس وفضائلها ص 183
(130) ابن الخطيب م س ص 32
(131) ابن خلدون م س ص 135
(132) ابن الخطيب م س ص 32
(133) ابن حيان ق 4 ص 72
(134) نفسه ص 213
(135) ابن عذاري البيان ج 2 ص 106

(136) نفسه ص 136

(137) نفسه ص 139

(138) نفسه ص 145

(139) ابن الابار الحلة ج 1 ص 230

(140) Bertrand loc. Op. Cit p 178 – حجي أندلسيات المجموعة IIص 123

(141) Rosseewst loc. Op. Cit p 360

(142) ابن الابار م س ج 2 ص 367

(143) الضبي بغية الملتمس ص 393

(144) ابن حيان ق 4 ص 87

(145) ابن عذاري البيان ج 2 ص 123 حيث يقول عن ابن حفصون وأنصاره «وكانوا قد أضروا بأقاليم قرطبة وضيقوا عليهم حتى أغاروا على أغنام قرطبة»

(146) الاصطخري كتاب المسالك والممالك ص 36 – ابن حوقل صورة الأرض ص 106

(147) الونشريسي المعيار ج 10 ص 112

(148) ابن سهل نوازل الأحكام ص 56

(149) أنظر نازلة ابن سهل من ن م ص 206

(150) الدوري مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ص 73

(151) ابن حيان ق 4 ص 115

(152) كان أنصار ابن حفصون يتخذون المثل الشعبي التالي «حصني ولا من يقـني» أنظر الزجالي أمثال العوام في الأندلس ص 211

الفصل الثاني

حركات المعارضة في المدن

ليس من قبيل الصدفة أن تندلع ثورات العوام في المدن الأندلسية في ذات الفترة، لما للبوادي من أثر اقتصادي عليها والبحث عن الحركات الثورية ونشاط المعارضة في المدن لا تكتنفه صعوبات إذ ما ربطناه بهيمنة النظام الاقطاعي وما خلفه من نتائج على أحوالها فتفاقم المشكلات الاقتصادية أسفر عن انتفاضات مسلحة خطيرة كما أن تسلط العسكر وابتزازاته أدى إلى تكوين معارضة شعبية داخل الحواضر عرفت بحركة الفتوة ، أما خارجها فإن هذه المعارضة شكلت جيشا شعبيا تصدى للدفاع عنها ، وإلى جانبهما معا ظهرت معارضة سرية قادتها القطاعات المستنيرة

ومع أن لفيفا من الباحثين عرضوا لثورات المدن في ثنايا دراستهم لأحداث التاريخ الأندلسي ، فإن أحدا لم يعالجها كحركات مناهضة للاقطاعية ، وذهبوا في تفسيراتهم مذاهب شتى ، فمنهم من اعتبر الأساس العنصري المحرك الأساسي للصراعات الاجتماعية في المدن[1] ، ومنهم من عدها مجرد حلقة من سلسلة الصراع العربي المولدي[2] ، وذهب البعض إلى تفسيرها انطلاقا مما أسماه «بالاستبداد العربي غير المحتمل»[3] بينما حاول البعض الآخر تفسيرها بأسباب معزولة عن الواقع[4] في حين فطن أحد الباحثين إلى أهمية الأحوال الاقتصادية دون أن يوضحها[5] .

وقد سبق تبيان ما تنطوي عليه الرؤية العنصرية من اخطاء فادحة ، مما يغنينا عن الاستغراق في دحضها ، غير أنه من المفيد إضافة حجة أخرى لها أهميتها في تفهم ما أوردته المصادر العربية حول ظاهرة العصبية التي انساق وراءها جمهرة المؤرخين المحدثين

حقيقة أن الحوليات الأندلسية التي غطت أخبار الصراع الاجتماعي في المدن قرنته بالعصبية ، ولكن التأمل المنطقي لهذه الظاهرة يكشف أنها لم تكن سوى تعبير عن صراع طبقي وفي هذا الصدد أورد ابن قتيبة في كتابه «تفضيل العرب» نصا بالغ الأهمية جاء فيه «ولم أر في هذه الشعوبية أرسخ عداوة ولا أشد نصبا للعرب من السفلة والحشوة وأوباش النبط وأبناء أكره القرى ، فأما أشراف العجم وذوو الأخطار منهم وأهل الديانة فيعرفون مالهم وما عليهم»(6) فتفحص هذا النص ينهض دليلا على أن الشعوبية لم تكن إلا غطاءً لصراع طبقي ارتبط بالمستضعفين بينما لم تهتم بها الطبقات الموسرة رغم التباين العرقي وإذا كان هذا ينطبق على المشرق الاسلامي ، فإنه يسري كذلك على الأندلس ، ولا غرو فقد ارتبطت العصبية في المدن الأندلسية بمن نعتهم المؤرخون الرسميون بالسفلة والاراذل والأوباش وأهل الشقاق والنفاق(7) لذلك فإن التفسير الموضوعي لثورات المدن وحركات الفتوة الوثيقة الصلة بها ، يكمن في تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الناجمة عن سيادة الاقطاع

والجدير بالذكر أن نفس المشاكل الاقتصادية التي حركت ثورات البوادي كانت وراء اندلاع ثورات المدن غير أن ما يميز الأوضاع الاقتصادية في المدن عنها في الأرياف ، هو الأزمة التي عرفتها الحرف الصناعية إذ أقفلت المصانع أو خربت نتيجة الحروب الاقطاعية وتعرض الصناع والحرفيون لعسف السلطة ، كما عرف التجار مضايقات شتى خاصة من قبل المحتسب ، فخضع صغارهم مع كافة الباعة المتجولين إلى قمعه واضطهاده وأصبحت قرطبة وغيرها من المدن الأندلسية تغص بالسجون التي يصفها ابن حيان وصفا رهيبا فيذكر أن العصافير استعملت كأداة من أدوات التعذيب وكان الضاغط وهو الاسم الذي أطلق على المكلف بتعذيب المسجونين قاسيا ، لا تعرف الرحمة إلى قلبه منفذا ، «ماهرا في التعذيب مبدعا في أنواعه مكاره يستعاذ بالله منها»(8) ووصلت العقوبات أحيانا إلى حد الاعدام دون محاكمة

وأسفرت المجاعات عن تكاثر أعداد العاطلين ، وارتفاع الأسعار ارتفاعا مدهشا فانتشرت أعمال السلب والنهب ، وانعدم الأمن ، وعمت البطالة وأصبح جو من التشاؤم والخوف يعم المدن(9) .

تلك هي الظروف الاقتصادية - الاجتماعية التي عرفتها المدن الأندلسية كنتيجة حتمية لسيادة الاقطاعية،وهي التي تفسر اندلاع الثورات فيها

غير أن هناك عوامل سياسية مرتبطة بهيمنة النظام الاقطاعي أيضا فضعف السلطة المركزية صاحبه ازدياد نفوذ عمال المدن أو المقطعين الذين استبدوا بالسلطة ، واشتطوا في فرض ضرائب باهضة على السكان حتى أثقلوا كواهلهم ، مما خلق جوا من البغض وعدم الارتياح فحسب ابن القوطية(10) ، استعملوا الأهالي كصفقة رابحة حققوا من خلالها أرباحا طائلة ، وشاطرهم الأمير نفسه أرباحهم «ففسد بذلك الأمر» ؛ وهذا يعني أنهم أرهقوا الرعايا بالضرائب في سبيل مصلحتهم ومركزهم السياسي ، وحسبنا أن جهور بن عبد الملك البختي عامل البيرة على عهد الأمير عبد الله اشتط في فرض المكوس ليتاحف بها الوزراء

ويتجلى الظلم الذي تعرض له سكان المدن أيضا في اشبيلية فبالرغم من أن عاملها ابن كوثر لم يتجاوز أربعين يوما في ولايته ، فإنه قام بأعمال منكرة خلال هذه المدة القصيرة ، مصداق ذلك توجه وفد من سكان المدينة إلى الأمير قصد تقديم شكوى ضده وتدل رآسة أحد الفقهاء للوفد على مشاركة القطاعات المستنيرة في حركة المعارضة ومع ذلك لم يكن الأمير ليسمع شكواهم ويعزل عامل المدينة لولا تدخل هذا الفقيه(11)

وقلما كان يعزل الولاة الجائرون ، فبالرغم من أن والي مدينة قبرة أساء السيرة ، فإنه ولي مدنا أخرى ولم يعزل إلا في وقت متأخر(12) وكان المولدون أكثر تعرضا لاضطهاد عمال المدن إذ يكفي السعاية بهم حتى يتعرضوا لأقصى أشكال القمع(13)

ونظرا لسيادة قانون الغلبة الذي تولد عن النظام الاقطاعي ، فإن الظلم الاجتماعي أصبح سائدا ذكر أحد الفقهاء(14) أن عامر بن عامر والي مدينة جيان اغتصب رجلا في دار له ، ولم يتمكن المغتصب من استرداد حقه ونقل الخشني(15) قول عوام المدن حينما تأكد لهم عزم الأمير أن يولي ابن فهد «فإن ولاه أكل أموالنا برغبته وحرصه وانهك أحباسنا»

وإذا كانت هذه العبارة توضح ما تعرض له عوام المدن من اغتصاب ، فإن إدانة أحد الزهاد لصاحب الشرطة(16) دليل قاطع على تفشي الجور الذي جاء معبرا عن الأزمة السياسية التي شهدتها الأندلس هذا بالاضافة إلى احتداد المشكلات السوسيو ـ اقتصادية كل هذه العوامل تظافرت لتسفر عن انفجار ثورات المدن واستقلالها عن السلطة المركزية العاجزة ، ومن ذلك يتضح أن

الاقطاعية كانت المحرك الفعلي لها ، فما هي مميزاتها ومظاهرها ؟

تميزت هذه الثورات بكونها كانت أكثر تنظيما وفاعلية من ثورات الأرياف نتيجة تنامي الوعي الطبقي نسبيا وقد اندرج في سلكها الكادحون والعبيد المرتبطون بقصور الأرستقراطية الاقطاعية ، إضافة إلى بعض شرائح «البورجوازية» وبعض العناصر المستنيرة من الفقهاء غير أنها استغلت أحيانا من جانب المقطعين الذين زعموا الدفاع عن عصبياتهم من أجل تحقيق مآربهم ، وإنشاء كيانات مستقلة يحكمونها

كما يلاحظ أنها لم تقتصر على الداخل ، بل امتدت إلى الضواحي والأحواز وفي ذلك دليل على تفاقم الأوضاع الاجتماعية

وأخيرا فإنها تميزت باتخاذها طريقتين طريقة النضال المسلح ، والنضال السري فما هي أولا أهم الثورات المسلحة ؟

لاريب أن جل المدن الأندلسية شهدت انتفاضات واسعة النطاق ، جاءت مواكبة للمد الاقطاعي الذي بلغ مداه في عهد الأمير عبد الله[17] غير أن مدن الجنوب حظيت بنصيب الأسد ، وإن كانت مدن الثغور سبقتها إلى ذلك ، والسبب يرجع إلى أنها كانت موئل الأرستقراطية العربية التي تركت مهمة الاشراف على ضياعها إلى وكلاء ينوبون عنها ، واستقرت في أفخم القصور ، وأخذت تحكم رقاب العوام بالحديد والنار ، وتمعن في استغلال المستضعفين والمعدمين الذين جاء رد الفعل من جانبهم تلقائيا وعنيفا

فمدينة استجة لم تنقطع الثورات فيها البتة ، فكانت من أشجى غصص الامارة حتى أن الثوار «غاضوا القلوب وأقرحوا الصدور»[18] واستمرت انتفاضاتهم حتى آخر الحقبة الاقطاعية حين بخع أهلها بالطاعة تلقائيا للخليفة عبد الرحمن الناصر

وفي مدينة طليطلة قامت انتفاضة شعبية سنة 259 هـ حين رفض الرعايا أداء العشور ، غير أن الامارة استأسدت في قمعها ووفقت في إخمادها ومع ذلك فإن الاهالي نصبوا واليا من قبلهم وفرضوه فرضا[19] ولم تتوقف الثورات إذ سرعان ما اندلعت ثورة ثانية ضد وال آخر هو حارث بن بزيغ الذي أسره الثوار[20]

غير أن أهم الثورات تمثلت في تلك التي خاضها العوام في قسطلة ولبلة واشبيلية ضد الأرستقراطية الاقطاعية فمدينة قسطلة Castolla هي حاضرة كورة البيرة التي استوطنها جند دمشق ، وأغلب سكانها من النصارى واليهود[21] وقد حاولت الأرستقراطية العربية استعباد عامة المدينة تحت غطاء الدفاع عن العصبية

العربية ، بينما لم تكن تدافع في واقع الأمر سوى عن مصالحها الاقتصادية وقام أحد زعمائها ويدعى يحيى بن صقالة بالتنكيل بأهالي المدينة ، والامعان في استغلالهم ، مما جعلهم يقومون بانتفاضات متوالية إلى أن تمكنوا من الظفر به وقتله سنة 276 هـ(22)

وبمقتل هذا الأمير ، اتضحت أطراف قوى الصراع فعندما خلفه في الزعامة سوار بن حمدون المحاربي ، تأكد أن عامة مدينة قرطبة حددوا أهدافهم في إزاحة العسكر عن وضعيته المتميزة والاطاحة به ولذلك تجند زعيم العصبية العربية الجديد للقيام بحرب إبادة ضدهم(23) ، فعظم عتوه حتى ضج منه أهل قسطلة(24) ، فوحدوا صفوفهم في محاولة للتخلص منه ، لكنه تمكن من إلحاق الهزيمة بهم في «وقعة جعد» سنة 276 هـ ، فأثخن فيهم قتلا إلى أن «شفا غليله منهم»(25)

وبعد فشل هذه الانتفاضة ، سادت هدنة بين الثوار والزعيم العسكري المستأثر بحكم المدينة استغلها سكان المدينة لاعادة تنظيم صفوفهم أما «سوار» فما كاد يرفع يده من حربهم حتى قادته نزعة التوسع إلى الاغارة على المناطق الخاضعة لنفوذ الثورة الحفصونية وبما أن الثورتان جمع بينهما قاسم مشترك هو مقاومة الأرستقراطية الاقطاعية ، فإن أهالي قسطلة تضامنوا مع ثوار ابن حفصون ، وخرجوا إلى حصن غرناطة ، وهناك دارت معركة ضارية انتهت بسحق الثوار في «وقعة المدينة» ، وأذرعت فيهم القوى الاقطاعية السيف حتى بلغ عدد القتلى حسب الرواية العربية 12 ألف(26) من بينهم عدد كبير من البربر ، وهو ما ينهض قرينة على أن عناصر الثورة لم تكن تضم المولدين فحسب(27)

ونظرا للأهداف المشتركة بين الثورة الحفصونية ، وثوار مدينة قسطلة ، فإن ابن حفصون راعته الهزيمة التي مني بها رفاقه ، فدخل المدينة ممدا إياهم بجيش عرمرم وإذا لم يقدر له النجاح في دحر القوى الاقطاعية ، فإن قائده حفص ابن المرة استطاع أن يضع حدا لحياة الزعيم الاقطاعي سوار بن حمدون إذ أخذ بمساعدة سكانها يترصد الفرصة للقضاء عليه حتى واتته حينما خرج خصمه في جمع قليل من عبيده ، فانقض عليه الثوار وفتكوا به سنة 277 هـ(28)
ويذكر أن الثوار نكلوا بجثته حتى أن «الثكالى من نسائهم قطعن لحمه مزقا وأكله كثير منهن حنقا عليه»(29)

كانت نتيجة هذا الانتصار الذي حققه عوام المدينة بالغة الأهمية إذ تمكنوا من إضعاف الأرستقراطية الاقطاعية التي بدأت تعرف نهايتها مصداق ذلك قول أحد المؤرخين(30) إنه بموت سوار «مات العرب بالأندلس ، وكان حدها فانكسرت

شوكتها» وبالرغم من أن زعيما إقطاعيا خلف الأمير المقبور ، فإنه «لم يسد مكانه ولا بلغ مداه»(31) ، بل تعرض بدوره إلى نقمة عامة المدينة الذين تمكنوا من أسره بمساعدة ابن حفصون ولم تنته الثورات بالمرة ، بل استمرت حتى نهاية الحقبة الاقطاعية

إن إلقاء نظرة فاحصة على هذه الثورة تبين أنها جاءت ضمن الحركات الثورية المناهضة للاقطاع ، وتقيم الدليل على استماتة أهلها في اجتثاث جذور الاقطاعية فبالرغم من انهزامهم مرتين فإنهم واصلوا نضالهم ، ولم يتوانوا عن التضامن مع الثورات الاجتماعية الأخرى خاصة ثورة الفلاحين بقيادة ابن حفصون وإذا لم يقدر لهم استئصال شأفة الأرستقراطية الاقطاعية، فإنهم زعزعوا مكانتها وأضعفوها، مما مهد السبيل للقضاء عليها نهائيا

وعرفت مدينة لبلة كذلك ثورة ذات طابع اجتماعي قح بقيادة ابن عمرون الذي جمع حوله «سواد الناس»(32) ، فثاروا على عامل الأمير وضمت هذه الثورة عصبيات شتى بما فيهم المستضعفين من العرب(33) ، واتجهت هذه الجموع ببطونها الجائعة نحو دار عامل المدينة فنهبوها ، وظفروا بغنائمها ثم خرجوا إلى الضواحي فطفقوا يغيرون على القرى التي كانت في حوزة جماعة من المقطعين عندئذ بادرت حكومة قرطبة بإرسال قائد عسكري حاول إقناعهم بضرورة وقف نشاطهم ضد ضياع الملاكين الكبار ، ونجح في إخماد الثورة مؤقتا ، لكن سرعان ما عادت إلى الانفجار ، فتحالفت الامارة مع أولئك الملاكين ، وسهل على القائد العسكري مهمة التضييق على الثوار ثم إلحاق الهزيمة بهم بعد ذلك
ورغم فشل هذه الثورة فإنها انتشرت في مناطق أخرى ، وامتدت خارج لبلة لتشمل مدنا أخرى كاشبيلية وباجة(34)

والواقع أن ثورة مدينة لبلة لم تخرج عن نفس الاطار الذي حددناه ، والمتمثل في الحركات المناهضة للاقطاع وقد التأمت فيها جميع العناصر دون تمييز بين عربي ومولدي ، وفي ذلك أكبر دليل على أن العصبية لم تكن حافزا على اندلاع الثورات المدينية

أما اشبيلية فقد مثلت نموذجا لحركة الفتوة التي ناضلت ضد العسكر المقطعين ، ثم تحولت إلى ثورة اجتماعية قاومتهم وحكومة قرطبة على السواء ولكن ما المقصود تاريخيا بهذه الحركة التي عرفتها المدينة المذكورة ؟

حقا إن معلوماتنا حول الفتوة بالأندلس تتسم بالشحة المفرطة ، خاصة إذا اتخذنا نموذج الشرق الاسلامي كمعيار ، فالمصادر الأندلسية – وحتى المشرقية – لا

تتحدث عن أفراد يعيشون على نظام «الألفة» بعيدين عن كل رابطة عائلية ، ولهم تنظيم هيكلي خاص بهم ولكن الاشارات التي توردها نفس المصادر تجعلنا نفترض وجود نظام الفتوة في الأندلس على «طريقتها الخاصة» إذا استعرنا تعبير كلود كاهن فنفس الدور الذي قام به فتيان الشرق ، لعبه كذلك فتيان الأندلس خاصة ما يتعلق بالدفاع عن المدن وحمايتها إذ شكلوا «حرسا وطنيا» يشبه منظمة الأحداث في دمشق وأيدتهم حكومة قرطبة التي سعت إلى وضع حد لتدخل العسكر في شؤون السياسة ، وحسبنا أنها شكلت من فرق العامة حرسا خاصا في قرطبة(35) ، وهذا ما حدث بالنسبة لاشبيلية كما سنرى

ومن القرائن الدالة على وجود حركة الفتوة في الأندلس عموما واشبيلية بصفة خاصة ثم ارتباطها بحركة الفتوة في الشرق الاسلامي ، ما تضمنته الحركة من صلة بين التصوف والتشيع ، وهو أمر عارضه «كاهن» ، ولكنه مع ذلك حقيقة لا مراء فيها،إذ كانت شخصية علي بن أبي طالب هي التي تهتدي جماعة الفتيان في الشرق بمبادئها(36) وهذا الارتباط بين التصوف والتشيع نفسه وجد في حركة ابن القط التي سنعالجها

ومن الدلائل الأخرى ، أن حركة الفتوة في الأندلس جاءت انعكاسا لنفس الظروف التي عرفتها الفتوة في الشرق ، وهي مناهضة الطبقة الاقطاعية ومناصرة الحكومات «البورجوازية» ومن غير المستبعد أن يكون لنظام الطوائف المهنية لدى الصناع علاقة بالفتوة والدليل على ذلك هو انضمام الصناع والحرفيين إلى حركة الفتيان التي نشأت في اشبيلية ، وأخيرا ألا يمكن اعتبار الرباطات التي نشأت في الأندلس ظاهرة لها علاقة بنظام الألفة ؟ إن ندرة المعلومات لاتجعلنا نجازف في هذا الموضوع ، وكيفما كان الأمر فاشبيلية عرفت حركة من هذا القبيل ولتوضيح ذلك وجب التذكير بأوضاع المدينة

تألف أغلب سكان اشبيلية من المولدين والمستعربين بالاضافة إلى أقلية عربية استحوذت على الأراضي ، خاصة بعض العائلات الاقطاعية مثل بني غافق ، وبني الجد ، وبني خلدون وبني حجاج(37) وتركت هذه العائلات ضياعها الشاسعة المتواجدة في أحواز المدن والبوادي تحت إدارة وكلائها ، بينما استقرت في الدور والقصور الفخمة في اشبيلية وعرفت المدينة انتعاشا تجاريا بفضل موقعها ، ووجودها في الطريق الذاهب إلى قرطبة حيث الأمراء في حاجة إلى سلع الكماليات ، وبفضل العلاقة السلمية القائمة بين الحكومة الأموية وإبراهيم بن حجاج صاحب اشبيلية دون شك

وبما أن عامة المدينة لم يكونوا ملاكين للأراضي ، فقد اتجه نشاطهم نحو الحرف أو التجارة الصغيرة غير أنهم لم يجدوا المناخ الملائم إذ عرفت اشبيلية كغيرها من مدن الأندلس اضطرابات أضرت بأسواقها ، الشيء الذي أعاق نشاطهم ولهذا سعوا إلى إقرار الأمن فيها عن طريق تأسيس فرق من الشباب جعلت من أهدافها فل شوكة العسكر ، وإيقاف نهبهم وكبسهم للأسواق ، وضمان سلامة النشاط الحرفي والتجاري

وينفرد المؤرخ محمد بن عبد الله بن الاشعث بذكر أخبار هامة عن هذه الحركة في كتابه «أخبار اشبيلية»(38) فيصور ما أثاره العسكر والأرستقراطية من أعمال السلب والغصب وإشاعة الفوضى ويذكر في هذا الصدد أن كريب بن عثمان وهو أحد أمراء عائلة عربية إقطاعية كان وراء إشعال فتيل الفتنة عندما بدأ في الاغارة على المولدين ونهب منازلهم بدون سبب عندئذ اضطر المولدون إلى تشكيل حلف يضم العرب والبربر لمواجهته ، فتمكنوا من إفشال خططه العدوانية ولما شعر بفشله الذريع ، اتجه إلى خارج اشبيلية ، وأخذ يجمع فرسانه استعداداً للاعتداء على المدينة

وفي سبيل تحقيق مأربه ، راسل بربر ماردة وأطمعهم في غنائم اشبيلية ، فتقاطروا عليه على التو ، واستعملهم كأداة للاغارة عليها ، وبالاضافة إلى ذلك انتشرت حركة قطع الطرق ، مما زاد أحوال المدينة سوءا وأصبح شبح الرعب وعدم الاستقرار يخيم عليها آنذاك تجندت العامة للدفاع عنها ، وقصد أحد زعمائهم ويدعى غالب بن محمد بلاط الامارة وطلب منها السماح له بوضع حد للفوضى التي أشاعها العسكر ، والقضاء على حركة قطع الطرق التي صارت تصل إلى أبواب المدينة.

ويصف ابن حيان(39) زعيم حركة الفتوة بأنه «كان شهما صارما» ، ويبدو أنه أحكم تنظيم فرق «الميليشيا الشعبية» بأن جعله يقوم على فرض الطاعة ووجوب التضحية في سبيل الدفاع عن المدينة لمنع عسكر كريب بن خلدون والامارات الاقطاعية المجاورة من إلحاق الضرر بالمدينة فكثرت جموعه ، وكسب سمعة طيبة هدتها له الامارة

ومن البديهي أن تظهر مناوءة القوى الاقطاعية له وخاصة عائلتي بني خلدون وبني حجاج اللتان ناصبتاه الحرب دون جدوى ، بل قتل في المناوشات التي دارت بين الجانبين أحد أفراد أسرة بني حجاج ، فاتخذوها ذريعة للايقاع بينه وبين الامارة ، فشكوا إلى عامل المدينة الذي بعثهم إلى الأمير قصد النظر في شكواهم ،

ولم تتورع الأرستقراطية الاقطاعية عن حبك الدسائس واختلاق الادعاءات لتشويه سمعة ابن غالب زعيم الفتيان وبث القطيعة بينه وبين حكومة قرطبة ولبلوغ هذا الهدف ذكر الوفد الذي اتجه إلى البلاط أن زعيم الفتوة ينافق الامارة ويكايدها ، وأنه يواطىء عدوها ابن حفصون في الوقت الذي نفى الوفد الممثل لعامة اشبيلية هذه التهم التي كالها له خصومه دون حجة قاطعة لذلك فضل الأمير عبد الله إرسال ابنه إلى اشبيلية للتأكد من أقوال الفريقين ، فلما قدم ممثلو العامة حججا دامغة تثبت براءة زعيمهم ابن غالب ومسؤولية بني حجاج وبني خلدون عن الحرب التي قامت بينهما ، أرجع ولد الأمير زعيم الفتيان إلى حصنه لمواصلة نشاطه في إقرار الأمن وتطهير المنطقة من الفوضى ريثما تتأكد الحقائق

غير أن هذا القرار أغضب الأرستقراطية الاقطاعية ، فخرج زعيم بني خلدون كريب بن عثمان إلى قرية الشرف بالقرب من اشبيلية ، وشرع في القيام بأعمال إرهابية معترضا مع فرقه العسكرية سبل المارة ، مشيعا جوا من الذعر والفوضى حتى وصفه المؤرخون بأنه كان سيء الطبع(40) وبعد ذلك تحالف مع بعض قادة العسكر المقطعين أمثال سليمان بن عبد الملك الشذوني وجنيد بن وهب القرموني ، فبثوا جميعا الهلع والرعب في المناطق القريبة من اشبيلية ، بل أخذوا يهاجمون مصالح الامارة نفسها

ولما وصلت هذه الأخبار إلى إشبيلية ، انتفض الأهالي واحتجوا على ضعف السلطة المركزية وعجزها عن وضع حد للفوضى السائدة ، فأرسل ولد الأمير إلى والده عبد الله يخبره بالوضع المتأزم ويستشيره في الحل حينئذ جمع الأمير بطانته التي كان لها اليد الطولى في الحكم قصد استشارتهم وطبيعي أن تؤلبه هذه الشرذمة من العسكر على ابن غالب زعيم عامة اشبيلية ، فأشار عليه أحدهم بقتله إرضاء للاقلية العربية والاقطاعية

ومن البديهي أيضا أن ينفذ الأمير المغلوب على أمره ما أملوا عليه ، فكلف أحد قادته وهو جعد بن الغافر باغتيال ابن غالب فاتبع طرقا متحايلة حتى تمكن من قتله آنذاك ثارت ثائرة عوام المدينة فشكلوا وفدا اتجه إلى الأمير يشكو من «هذا الظلوم جعد»(41) ، وطلبوا من ابنه أن يعطيهم مفاتيح المدينة ، وأن يسند إليهم مهمة حراستها والدفاع عنها لاتمام مهمة زعيمهم المغتال

وهنا دخلت حركة الفتيان في طور جديد وهي مرحلة الثورة فبمجرد أن أصبحت مهام المدينة بين أيديهم ، عزموا على قتل عاملها أمية بن غافر وقطع صلتهم مع الامارة ، ثم بدأوا يعقدون تحالفات مع بعض الحركات الثورية ، فشكلوا حلفا

مع طالب بن مولود الثائر بمدينة مورور الذي أرسل لهم جيشا يتكون من فرسان العرب والبربر ، وفي ذلك دليل على احتواء الحركة لكافة العصبيات وبهذه القوة «ثاروا ثورة عظيمة»(42) وتوجهوا توا إلى دار العامل لتصفية حسابهم معه ، إلا أنه لاذ بالفرار نحو قصر اشبيلية والتحق بالولد محمد ابن الأمير ، ولاحقه الثوار الذين كثرت أعدادهم بما انضم إليهم من «سفال المدينة من الباعة وغيرهم»(43) وحاصروا القصر محاصرة تامة ، وعزموا عن اقتحامه ، إلا أن أمية بن عبد الغافر الذي كان يلعب ورقته الأخيرة أقام خطا دفاعيا متينا ، وأرسل إلى القائد العسكري «جعد» مبعوثا يستنجده وإلى الأخير يرجع الفضل في فك الحصار ، وذلك عندما تمكن من قتل أحد زعمائهم وهو «الربوشي» ، ففت ذلك في عضدهم وولوا منهزمين بعد أن ركبتهم سيوف الجيش السلطاني وأمر الولد محمد بن الأمير عبد الله بانتهاب دورهم ومصادرة أموالهم(44) وعرفت هذه الهزيمة في التاريخ الأندلسي «بوقيعة الحضيرة»(45) وبذلك فشلت ثورة أخرى من ثورات المدن الاندلسية غير أنها ساهمت في ضعضعة الطبقة الاقطاعية

وإن تأمل فشل هذه الحركة التي بدأت في شكل حركة فتوة لتنتهي بثورة شعبية يدل على أن الامارة كانت تمثل جانبا من القوى الاقطاعية ولذلك انحازت إلى جانب الأرستقراطية العسكرية في الوقت الذي كان عليها أن تستفيد من فتيان إشبيلية الذين أبدوا استعدادهم للدفاع عن المدينة وكان بالامكان أن تحصل على نتائج أمنية هامة عكس ما عرفته عندما انحازت إلى جانب الاقطاعيين الذين سرعان ما قلبوا لها ظهر المجن ، فاستقلوا عنها بعد أن واتتهم الظروف

هذا عن الثورات داخل المدن ، أما خارجها فإن حركة الفتوة عرفت قمتها ولا يخالجنا شك في أنها جاءت مواكبة لسيادة الاقطاعية فضعف السلطة المركزية ، وعدم قدرتها على الدفاع عن المدن الأندلسية من عبث القوى النصرانية جعل حركة الفتوة توسع مجالها فتتحول إلى حركة اجتماعية ذات مرامي إصلاحية وجهادية ، وتعوض ما عجزت عنه السلطة المركزية

ومما لاشك فيه أن حركة الجهاد عمت تاريخ الأندلس برمته حتى أن الصبيان كانوا يدربون على السلاح منذ صغرهم «كما يعلم القرآن في الألواح»(46) غير أن ما يميزها في الفترة مدار البحث هو أنها أصبحت لا تمارس من قبل الدولة ، بل تحمل مسؤولية القيام بها فتيان تجاوزوا دور السلطة فنظموا جيشا شعبيا قصد الدفاع عن المدن وحمايتها من تطاول الأعداء ، وأنشأوا لهذا الغرض عددا هائلا من الرباطات . لذلك حق للحميري(47) ، أن ينعت الأندلس بأنها صارت «دار جهاد

وموطن رباط»

والثابت أن الرباط في هذه الفترة لم يعد مكانا دينيا قاصرا على العبادة والتبتل ، بل ارتبط نتيجة هيمنة الاقطاعية بالعمل العسكري مصداق ذلك ما ذكره الخشني(48) عند ترجمته لأحد زهاد هذه الحقبة من أنه «كان من أهل الزهد والجهاد» ، وهذا يعني ارتباط التصوف بالذب عن حوزة البلاد ، وهو أمر يجعلنا نشبهه بما أسماه أحد الباحثين(49) «بالفتوة التصوفية» التي عرفها الشرق الاسلامي ، والتي لعبت فيها منظمة الفتيان نفس الدور التصوفي الجهادي

وقدر لأحد فتيان مدن الثغور وهو أحمد بن معاوية المعروف باسم ابن القط أن يلعب الدور الطلائعي في حركة من هذا القبيل ويرجع نسبه إلى البيت الأموي(50) ، وقد عرف بانشغاله في القضايا الميتافيزيقية الغيبية ، وطول باعه في علم الفلك ، وشدة تبحره في العلم والصناعة(51) واتخذ المذهب الشيعي كأساس ايديولوجي للقيام بهذا الدور ويرجع الفضل في تعبيد الطريق لحركته إلى داعيته الملقب بأبي علي السراج الذي وصفه ابن حيان(52) «بالخبيث المرائي بالزهد الساعي بالفتنة»

بدأ هذا الداعية في القيام بحملة واسعة النطاق بنفس الطرق المعروفة لدى الشيعة ، فأخذ يجوب مختلف المناطق والأقاليم بحجة الدفاع عن حوزة الأندلس والجهاد في سبيل الله(53) ، داعيا إلى إصلاح المجتمع ، آمرا بالمعروف ، ناهيا عن المنكر ، مبشرا بالمهدي المنتظر وبما أن المهدوية أصبحت في هذه الحقبة قاسما مشتركا بين كافة المذاهب الثورية ، فقد تمكن ابن أبي السراج من بث الدعوة في الجوف والغرب وكافة مدن الثغور ولما آنس من نفسه قوة ، اتصل بأحمد بن معاوية ، وطلب منه أن يقود حركة المعارضة الشعبية ضد الامارة ، والقيام بمهمة حماية الثغور، فانتقلت الدعوة من طور السرية والتبشير إلى طور العلنية والظهور

واتجهت جهود الاثنين بعدئذ نحو تأسيس قاعدة بشرية كفيلة بإنجاح دعوتهما ، فأخذا يضربان معا في مناطق الثغور ، محرضين القبائل ضد السلطة ، داعين السكان للانضمام إلى حركتهم القائمة على «الحق وإزهاق الباطل»(54) ، ومناهضة الأرستقراطية الاقطاعية ، ثم مقاومة الاعتداءات النصرانية المتكررة واتخذ أحمد ابن معاوية لقب «فائز الدين وعاصم المسلمين»(55) ، ووعد الناس بأنه سيملأ الأرض عدلا كما ملئت جورا ، وهو شعار براق اتخذته المعارضة الشيعية في الشرق ، وأعيد بنفس الوتيرة في الأندلس ولم يتورع عن كسب الأنصار بإظهار «الكرامات»(56) فانثالت عليه جموع غفيرة من «الجماهير» الطرفدارية التي عانت

من الحصار الاقتصادي الذي فرضته عليها القوات المسيحية ، واستطاع أن يشكل بهم قوة بلغت ستين ألف رجل(57) يدينون لزعيمهم بطاعة عمياء ، وشرع في إرسال مبعوثين إلى كافة مدن الثغور طالبا منهم التعبئة للدفاع عن مدنهم ، شارحا لهم تقاعس الحكومة المركزية وسلبية دورها الدفاعي ، ثم بدأ يوجه نداءاته لاسترداد مدينة سمورة التي عصف بها الغزو النصراني

لاقت هذه النداءات صدى عميقا لدى سكان المدن بالرغم من مناوءة الأرستقراطية التي رأت مصلحتها في التحالف مع القوى المسيحية. وقد برّر ابن حيان عدم قيام الامارة بواجبها الدفاعي ، وتقاطر العوام على حركة ابن القط بانشغالها في محق الثورات الداخلية غير أن روايته تحمل اعترافا ضمنيا بشلل السلطة المركزية الكامل ، مما جعل العوام يتطوعون لحماية المدن الثغرية واسترداد ما اغتصب منها

وبعد ذلك ، اختفى الداعي علي بن أبي السراج ، وأصبح ابن القط في وقت وجيز زعيم حركة الفتوة ، وتوجه «بالحرس الوطني» الذي أسسه قاصدا مدينة سمورة المحتلة من طرف القوات النصرانية منذ سنة 280 هـ لتحريرها وفي طريقه كان المتطوعون يتقاطرون عليه ، لابسبب «المعجزات» والأعمال الخارقة التي بهرتهم كما يرى ذلك بروفنسال»(58) بل نعتقد استنادا على نص لابن حيان(59) أن خوف سكان المدن الثغرية من القوى المسيحية لما تمثله من خطر على مصالحهم الاقتصادية كان وراء ذلك

وعلى أية حال ، فقد حطت جموع الفتيان بالقرب من المدينة ، ووجه ابن القط إلى الفونسو الثالث رسالة يدعوه فيها إلى الاسلام ويظهر أنها غصت بالتهديدات والانذارات غير أن ألفونسو لم يحفل بها ، بل تقدم نحو الوادي الكبير وأقام بقرية على الضفة التي تلي سمورة ، فانقض فرسان ابن معاوية على الجيش المسيحي ، وبدأت الموقعة بانتصار بين لصالحهم غير أن مؤامرة كانت خيوطها تنسج قبل بداية المعركة من زعماء بربر نفزة ضد زعيم الحركة حولت النصر إلى هزيمة وبيان ذلك أنهم رأوا في انتصارات ابن القط فقدانا لمكانتهم بين قبائلهم ، فبدأوا ينسحبون من المعركة مرددين شائعات مغرضة مفادها أن جيش ابن معاوية انهزم ، فأخل ذلك بتماسكهم ، وخلق البلبلة في صفوفهم ، فأعملت القوات النصرانية السيوف في رقابهم ، ودامت المعركة ثلاثة أيام أو أربعة حسب اختلاف الروايات(60) ، وانتهت بمقتل زعيم الحركة الذي ثبت في المعركة ، ولم يتراجع حتى سقط شهيدا ، ونقل رأسه إلى سمورة حيث نصب على أحد أبوابها ، بينما

تكبد الفتيان خسائر فادحة في الأرواح وظلت هذه المعركة التي تعرف في المصادر العربية «بيوم سمورة»(61) والواقعة في رجب من سنة 288 هـ من أقدس معارك الاستشهاد

والتحليل الأولي لهذه الهزيمة يجعلنا لا نعزوها إلى تخاذل السلطة المركزية وعدم امدادها بالمساعدات العسكرية الضرورية فحسب ، بل يرجع ذلك لأسباب أخرى منها مناعة مدينة سمورة وتحصيناتها القوية ، حيث أديرت بسبعة أسوار إذا صدقنا رواية المسعودي(62) حتى أن ابن القط ، في سبيل إذكاء حماس مقاتليه والرفع من معنويتهم استغل «معجزاته» وسذاجة أنصاره ليبين لهم أنه بمجرد الاقتراب من هذه الأسوار سوف تنهار من تلقاء نفسها(63) ومنها ما يعود إلى انعدام موقف شمولي للحركة تجاه الأزمة السياسية التي اجتازتها الأندلس ، فقد اتجهت أساسا إلى مناهضة السلطة ، متناسية الأمراء المقطعين الذين ساهموا في خلق هذه الأزمة كما أن اختلاط أهداف الحركة بالفكر الغيبي والشعوذة أثر على صيرورتها ، فكان يكفي المس بشخصية زعيمها وقداسته لينهار كل شيء ومن نقطة الضعف هذه بدأ خصومه من رؤساء القبائل يريمون له الكيد حتى قضوا عليه قضاء مبرما

ومهما كان الأمر ، فإن حركة الفتوة التي تزعمها ابن القط لم تكن مجرد حركة عابرة ، بل استهدفت تأسيس دولة شيعية في الأندلس ، وإن كان هذا الزعم يفتقر إلى حجج أكثر إقناعا(64) غير أن ما هو متوفر بين أيدينا على الأقل يمكن الاستناد عليه لاثبات ذلك فابن حيان يذكر نقلا عن معاوية بن هشام الشبيني(65) ، وينقل عنهما ابن الابار(66) أن ابن القط خرج «يطلب الدولة» وبما أنه ينتمي إلى البيت الأموي ، فلا يساورنا شك في أنه رأى أحقيته بالخلافة ، ثم إن اتخاذ الدعوة كمرحلة أولى يعتبر من الأشياء المألوفة لدى الحركات التي تستهدف إقامة الدول ومن ناحية أخرى ، فإن أغلب حركات الفتوة في الشرق ، سعت إلى إنشاء كيانات مستقلة مثل ما حدث بالنسبة لدولة الصفارين(67) ، فليس من المستبعد أن تكون نفس الأحلام راودت زعيم الحركة في الأندلس وأخيرا فإن قيام الحركة في ذات التوقيت ، وبنفس المذهب الشيعي ينهض حجة على وجود فكرة إنشاء دولة شيعية في الأندلس ذلك أن الدعوة الشيعية كانت قد بدأت في شمال افريقيا وبعد ثماني سنوات أعلن عن قيام دولة الفاطميين الشيعة ، وهذا ما يفسر معارضة الامارة الشديدة لهذه الحركة ، مع العلم أن الحكومات المركزية غالبا ما تعاطفت مع حركات الفتوة وجعلت منها حرسا وطنيا تستند عليه بينما حدث فى الأندلس عكس ذلك تماما ، إذ أرسل الأمير الأموي عبد الله مبعوثا إلى الفونسو الثالث مستنكرا هجوم ابن القط على سمورة ، معلنا إدانته لحركة الفتوة ،

وتحالفه مع الملك المسيحي نكاية فيها لدرجة أنه تعرض لانتقادات شديدة اللهجة من طرف الرعايا الذين كانوا يأملون في أن تنتقم الامارة لهزيمة سمورة(68)

وللتأكيد على أن تأسيس دولة كان ضمن أهداف حركة الفتوة ، لابد من الاشارة إلى رأي أحد الباحثين(69) الذي استخلص أنها كانت محاولة فاطمية لتأسيس دولة معتمدا في رأيه على أدلة نوجزها فيما يلي

أولا إن اتخاذ لقب «المهدي» و «فائز الدين وعاصم المسلمين» هو نفس اللقب الذي سيتخذه عبد الله بن الحسن الفاطمي أول أئمة الظهور في شمال افريقية سنة 296 هـ

ثانيا إن نفس أسلوب «الدعوة» الذي قام به ابن أبي السراج هو الذي اتخذه فيما بعد أبو عبد الله الشيعي لصالح المهدي الفاطمي

ثالثا الاعتماد على إظهار الخوارق والمعجزات والكشف عن الغيب من الوسائل التي حاول بها ابن القط كسب الأنصار ، وهي نفسها التي اعتمد عليها الداعي الفاطمي

ولكن المسألة الهامة التي علينا أن نناقشها هي الدعوة الشيعية التي تضمنتها الحركة ، فوراءها تكمن كثير من التفسيرات المنطقية بحيث تظهر القرائن أنها لم تكن حركة عفوية ، بل جاءت في شكل معارضة شعبية مناهضة لهيمنة الاقطاعية

لذلك فلا اعتبار لما وصم به بعض الدارسين الحركة بأنها من حركات اللصوصية(70) أو من المنظمات التخريبية(71) ، بل لانحيد عن جادة الصواب إذا قلنا بأن سبب هذا التجني يكمن في فصلها عن الواقع الاجتماعي – الاقتصادي الذي أفرزها فمما لاشك فيه أن الايديولوجية الشيعية عارضت باستمرار الاقطاع ، وهذا ما تدل عليه ثورات الشيعة المتكررة ضد السلطة الأموية الاقطاعية ، وانفجار انتفاضاتهم في العصر العباسي الثاني ضد ملاكي الأراضي وما قيام دولة الفاطميين على أنقاض الاقطاع الأغلبي إلا قرينة على ذلك كما يلاحظ أن الموقف السياسي للشيعة حمل دائما بعدا اجتماعيا لا من حيث الأشخاص الحاكمين فحسب ، ولكن من حيث أساليب الحكم المتبعة تجاه الطبقات المسحوقة ، وهو موقف نابع من انتماء الشيعة أنفسهم لهذه الطبقات بعينها(72).ولا يغرب عن البال أن موقفهم تحول من اليسار المعتدل إلى اليسار المتطرف منذ أن ترسخ النمط الاقطاعي في ظل حكم الأمويين حيث ظهرت مباديء التقية ، وفرق الغلاة «المتطرفة»(73) ، وأصبح الشيعة يناهضون الاقطاع بكل ضراوة وصار شعار المهدوية دليلا على اتجاههم نحو العوام لاكتسابهم(74) . وتكوين معارضة

شعبية قادرة على الاطاحة بالحكومات الاقطاعية فإذا ربطنا انطلاقا من مقولة «سيولة التاريخ الاسلامي» بين حركة ابن القط ، وما عرفه التشيع في الشرق أمكن فهم كنهها ووضعها في إطارها الصحيح

لقد فطن ابن القط إلى خطورة الأوضاع الناجمة عن الاقطاع ، وأدرك التناقضات التي زخر بها المجتمع الأندلسي ، فتبنى الايديولوجية الشيعية التي أتاحت له استقطاب الطبقات المتذمرة ويمكن تفسير رواج دعوته وشدة الاقبال عليها بما كان للعامل الديني من أثر في إعطاء حركته طابعها الشرعي خاصة وأن داعيته عرف بتصوفه وشدة زهده

ومعلوم أن التصوف جاء في هذه الحقبة ضمن ردود الفعل الشعبية المعارضة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمخضت عن الاقطاع والتقاء التصوف الذي مثله ابن أبي علي السراج ، مع التشيع الذي مثله ابن القط في حركة الفتوة يقوم دليلا على صحة مقولة أحد الباحثين[75] في التقارب الذي حدث بين التصوف والتشيع إبان تسلط الاقطاع في العالم الاسلامي عموما في هذه الحقبة واستغل هذا التقارب لصالح الفئات المتذمرة حيث مهد لها الطريق للثورة ضد السلطة الاقطاعية الجائرة ولا أدل على صلة حركة ابن القط بهذه الفئات من تضامنها مع الحركة الحفصونية والحركات الثورية الأخرى كما أنها جاءت في وقت تعددت فيه الحركات الشعبية المناهضة للاقطاعية في العالم الاسلامي بأسره ففي مصر قامت انتفاضة كبرى سنة 257 هـ بقيادة ابن الصوفي العلوي[76] ، وفي الشرق قامت حركة الزنج والقرامطة ، وهي حركات قاومت الأرستقراطية الاقطاعية

قصارى القول ، إن حركة ابن القط ليست مجرد حركة عشوائية كما تصورها الدارسون ، وإنما هي حركة منظمة استهدفت تأسيس دولة ، وجاءت في جوهرها كشكل من أشكال حركات الفتوة التي عبرت عن معارضة شعبية مناهضة للاقطاعية السائدة بقيادة «البورجوازية» التي سعت إلى استرداد مكانتها

ونفس الدور الجهادي قامت به الشريحة الدينية المستنيرة وتورد كتب التراجم من حين لآخر أسماء بعض الفقهاء الذين جندوا أنفسهم للدفاع عن ثغر دار الاسلام ، ورفضوا قبول المناصب التي أسندتها إليهم الدولة

وإذا كان الفقهاء المقطعون قد ساندوا السلطة من أجل الحفاظ على مصالحهم الاقتصادية ، فإن القطاعات المستنيرة لم تستهوها الاقطاعات ، خاصة وأنهم مارسوا النشاط التجاري ذكر ابن الأبار[77] في ترجمته للفقيه أصبغ بن يوسف ناصح أنه «لم يزل يختلف إلى المشرق تاجرا حتى ضعف ، وكان خيرا كثير الجهاد

والرباط ، دائبا على ذلك إلى أن توفي في جمادى الأولى سنة 300 هـ» كما أن فقهاء بجانة أكثروا من إنشاء الرباطات حماية للسفن الآتية نحو ميناء المدينة(78) وكان أغلبهم تجارا كما تأكد من قبل ، وهو شيء طبيعي في مدينة تمور بالنشاط التجاري ، ومن هنا تظهر أهمية المعارضة «البورجوازية» يؤيد هذا الزعم ما ذكرته كتب التراجم حول الفقهاء الذين ساهموا في حركات الجهاد والذب عن المدن ، ومنها نستخلص أن جل الذين استشهدوا لم يكونوا من المقطعين(79)

صفوة القول ، أن حركة الفتوة خارج المدن اتخذت صبغة دينية تصوفية في الغالب ، وشاركت فيها قطاعات عريضة من الطبقات المتذمرة الرافضة للأوضاع السائدة بينما قادتها «البورجوازية» ممثلة في البيت الأموي الذي اتخذ المذهب الشيعي ايديولوجية ، وكذا بعض الفقهاء الذين شاركوا في الحركة مشاركة فعالة

إلى جانب حركة الفتوة التي ظهرت داخل المدن وخارجها متبنية المعارضة المسلحة ، قامت معارضة سرية قادتها «الانتلجنسيا الأندلسية» إذا جاز هذا التعبير ، وتجلى ذلك في الحركة الفكرية المناهضة للمذهب الرسمي التي أقام أسسها ابن مسرة

وقد انصب اهتمام الدارسين لحركة ابن مسرة على جوانبها الفكرية ، ومن ثم عني المختصون في الفلسفة والفكر الاسلامي بالموضوع أكثر مما اهتم به الباحثون في حقل التاريخ وحتى الذين عالجوا فكر ابن مسرة وفي طليعتهم المستشرق «آسين بلاثيوس» عزلوه عن الظروف الاجتماعية والتاريخية التي أفرزته ، وانكب اهتمامهم على إبراز الأصول الاسبانية لهذا الفكر(80) ، ومن ثم أهملت الجوانب التاريخية في فكر ابن مسرة ، ولذلك فلا مندوحة عن تناول الحركة المسرية وفق منظور يجمع بين رؤية المؤرخ ونظرة دارس الفكر في شمول وتكامل من شأنه إبراز المكانة الحقيقية للدور الهام الذي يمثله ابن مسرة وحركته في تاريخ الحركات الاجتماعية بالأندلس

لاجدال في أن الدور السياسي الذي لعبته الحركة يبدو قليل الأهمية بالقياس إلى الدور الكبير الذي قامت به حركات المعارضة المسلحة التي اعتمدت على طريقة العنف ، وهذا راجع إلى اختلاف أساليب المقاومة إذ عول ابن مسرة على اتباع أسلوب الصراع الاديولوجي عن طريق مناهضة المذهب الرسمي الاقطاعي ، ولكن بالنظر إلى النتائج التي أسفر عنها هذا الشكل من الصراع ضد السلطة ، تتبين أهمية الحركة المسرية ، إذ تمكنت من استقطاب قطاعات عريضة من عوام المدن الأندلسية بالاضافة إلى عناصر من «البورجوازية»

ولكي يتأتى فهم المغزى التاريخي لمدرسة ابن مسرة ودورها السياسي ، علينا أن نستعرض أهم التيارات التي كونت شخصية قائدها ، ونحاول أن نشدها إلى الواقع الاجتماعي الذي أفرزها ، ليتضح في نهاية التحليل أنها لم تكن سوى مدرسة

• ولا معنى للاستغراق في الكشف عن كل جوانبها الفكرية لأن الدراسات الحديثة تجعلنا في غنى عن ذلك(81) ؛ ونكتفي بما يفيد الموضوع من الناحية التاريخية ذكر ابن الفرضي(82) عند ترجمته لابن مسرة ما يلي «كان محمد بن مسرة يقول بالاستطاعة ، وإنفاذ الوعيد ، ويحرف التأويل ، وكان مع ذلك يدعي التكلم على تصحيح الأعمال ومحاسبة النفوس على حقيقة الصدق في نحو من كلام ذي النون الأخميني وأبي يعقوب النهرجوني»

إن استكناه هذا النص القيم يبين بجلاء مكونات شخصية ابن مسرة فهو يقول «بالاستطاعة وإنفاذ الوعيد ، ويحرف التأويل» ، وهي أفكار نادت بها مدرسة الاعتزال ثم يذكر النص أن ابن مسرة كان يتكلم على «تصحيح الأعمال ومحاسبة النفوس» وهي تيارات تصوفية وهذا ما يؤكده مؤرخ آخر إذ يذكر أن له «تدقيق في غوامض إشارات الصوفية»(83)

وبناء على ذلك يمكن القول أن الحركة المسرية ساد فيها تياران الاعتزال والتصوف وانطلاقا مما يحملانه من مضامين اجتماعية سنحاول توضيح الدور السياسي للحركة ، رابطين ذلك بالمشرق الاسلامي الذي انطلقت منه هذه التيارات

فالتصوف تغير مفهومه في العالم الاسلامي ، فبعد أن كان عبارة عن عبادات وزهد وتبتل في القرن الأول الهجري ، تحول في القرن الثاني وبداية القرن الثالث إلى فكر توفيقي يحاول أن يقيم نوعا من المصالحة بين أهل الأثر وأهل النظر نتيجة سيادة المد البورجوازي(84) ولكن مع بداية النصف الثاني من القرن الثالث الهجري تطور مفهوم التصوف ، فصار نوعا من التعبير الفكري والسلوكي تجاه الأزمة السياسية التي عمت العالم الاسلامي ، وهذا ما يفسر انتشاره مع كثرة أعداد المتصوفين في هذه الفترة(85)

واقتران انتشاره بهذا التاريخ له دلالته البالغة إذ جاء موازيا لهيمنة الاقطاع ، وإفرازا للردة المتوكلية التي كان من مظاهرها طغيان موجة الفكر النصي المحافظ ، واندثار الفكر العقلاني المعتزلي ، والعودة إلى العمل بالسنة والتسليم والتقليد(86)

ومن الطبيعي أن تشهد الأندلس هذه الموجة المحافظة كنتيجة حتمية للتلاقح الحضاري مع الشرق ، بالاضافة إلى هيمنة الحكم الاقطاعي الممثل لها وطبقا لمقولة سيولة التاريخ الاسلامي ، كان من الحتمي أن يظهر التصوف في الأندلس كإيديولوجية «تقدمية» مناهضة للفكر الاقطاعي «الرجعي» السائد بحيث صار تعبيرا

عن الرفض الصريح للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وإعرابا عن موقف سياسي مناهض للنظام القائم ، فلا غرابة إذا برز المتصوفة بأعداد هائلة(87)

ولم يعد التصوف الأندلسي يحمل صبغة الزهد والنسك فحسب ، بل أصبح تجسيدا لمعارضة «البورجوازية» للسلطة الاقطاعية ، وحسبنا أن سعيد بن عمران القرطبي الذي اشتهر بتصوفه كان أبوه من التجار المياسير(88)
كما أن مفهوم التصوف تميز عن الحقب السابقة بكونه لم يعد مسألة فردية يزاولها أشخاص مشتتون لا يجمعهم هدف ، بل صاروا يكونون جماعات لها أهداف مشتركة ويقيمون في متعبد خاص بهم ، وهذا يعني أن التصوف في الأندلس تحول من فكرة «الخلاص الفردي» إلى «الخلاص الجماعي» فعندما يترجم ابن الفرضي(89) لأحد المتصوفة وهو أصبغ بن مالك القبري المتوفى سنة 299 هـ يذكر أنه كان يتحلق حوله جماعة من المتصوفة فيناقشون الأمور العامة في منزله الكائن ببيشتر وللأمر مغزاه إذ أن ببشتر كانت معقل الثورات الاجتماعية التي قادها ابن حفصون ، مما ينهض حجة على أن التصوف تطور من الموقف السلبي العدمي إلى حركة معارضة للاستبداد والظلم الاجتماعي ولا أدل على ما صار يحمله التصوف من قيمة اجتماعية في الأندلس مما حصل لأحد المتصوفين بمدينة البيرة حيث تنافس في صحبته الناس(90) ولا جرم فقد أصبح المتصوفة يجسدون مطامح الطبقات المتذمرة لدرجة أنهم تعرضوا لمناوءة الفقهاء ، فحوربت مؤلفاتهم حتى أن أحد الفقهاء الممثلين للفكر الاقطاعي الرجعي علق على صاحب إحدى المصنفات الصوفية بأنه «صاحب وساوس»(91)

غدا التصوف إذن شكلا من أشكال مناهضة الاقطاع وفي هذا الأطار يجب وضع حركة ابن مسرة ، فحين عمد إلى الممارسة الصوفية استهدف فكرا ثوريا ملتزما بقضايا الفئات المتضررة ، وناضل ضد الفكر الاقطاعي السائد ليهزه من الأعماق في محاولة لاستئصال شأفة كافة الممثلين له والاطاحة بهم

ومن المتعارف عليه ، أن المعارضة الشعبية للاقطاعية في أوروبا وجدت وسيلتها في المذاهب الصوفية المناهضة للمذهب الرسمي السائد(92) واتخذت المعارضة الثورية للاقطاعية مسوحات صوفية أو بدع دينية كما أكد ذلك المتخصصون(93)
ويمكن القول أن حركة ابن مسرة جاءت متوافقة مع الثورات الفكرية التي عرفتها أوروبا الاقطاعية

أما الجانب الثاني الذي شكل فكر ابن مسرة ، وبالتالي مدرسته وحركته فهو تيار الاعتزال وقد أكدت الدراسات الحديثة(94) أن المعتزلة كانوا رواد النظر

العقلي في الاسلام ، وأن الارتباط وثيق بين الاتجاه العقلاني ومعاداة الحكومة المحافظة

وظهر هذا جليا في الأندلس فالتناقض بين الاعتزال والمذهب الرسمي السائد بدا بشكل واضح(95). فبينما مثل الفكر المالكي بشكله المتزمت فكرا جبريا يستسلم للقضاء والقدر(96) ، فإن الفكر الذي اعتنقه ابن مسرة ؛ طرح الحرية ، وفتح أمام العقل آفاقا واسعة للتفكير والابداع غير أن ما يجب تأكيده لاظهار الدور السياسي للحركة المسرية من خلال فكرها، هو ذلك التلازم الوثيق بين الفكر العقلاني الاعتزالي وبين موقف المعتزلة الاجتماعي من قضية العدالة وابن مسرة أحد أقطاب مدرستهم فقد كان رائدا في المناداة بالعدالة التي انعدمت في ظل النظام الاقطاعي ، معاديا لحكومة قرطبة العاجزة وعداؤه لها راجع أنها في نظره مستبدة بالحكم ، فارضة نفسها بالقمع والاضطهاد ، مبررة لاستيلائها على السلطة بفلسفة الجبر ، بينما نادى هو بالاختيار والاختيار عنده لا يقوم على معنى فلسفي فحسب ، بل ينطوي على بعد سياسي هدفه مناهضة السلطة وقادة العسكر الغالبين على أمرها ، وكل من يحيط بها من فقهاء ورجال إدارة ، ويعتبر أنها هي المسؤولة عما آلت إليه الأوضاع ، فيجب أن تحاسب على مسؤوليتها وبما أن الجور الذي عم نابع من فعل بشري ، فإن رد الفعل يجب أن يتم بفعل بشري مضاد طبقا لارادة الانسان وحريته في اختياراته السياسية

وبذلك يتأكد أن الحركة المسرية لم تكن فكرا مذهبيا محضا بقدر ما كانت تعبيرا عن مواقف سياسية وقضايا اجتماعية ، وأنها صارت أحد أشكال الوعي الاجتماعي المعبر عن رد الفعل تجاه الأزمة السياسية التي شهدتها الأندلس فبمحاربتها للمذهب الرسمي تكون قد دخلت حربا معلنة ضد حكومة قرطبة وأجهزتها ، وكذا الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن سيادة الاقطاعية ، وهذا ما يفسر تحامل الفقهاء عليها ، فقد تعرض ابن مسرة لهجوم عنيف من جانب الفكر اليميني المتطرف حيث ألف أحد الفقهاء «صحيفة» في الرد عليه(97) ، وفرض حصار حديدي على مؤلفاته(98) ، وكيلت له تهم الزندقة(99) ، وتحريف السنة(100)

غير أن هذه التهم وغيرها ، لم تكن سوى تلفيق من نسج خيال الفقهاء المقطعين الذين كانوا يخشون كل فكر لا يلائم فكرهم ، وبالتالي يزحزحهم عن مكانتهم فابن مسرة «كان فاضلا ، دينا ، كثير الصلاة»(101) ، ولم تكن حركته حركة زندقة البتة كما تدعى ذلك كتب التاريخ الرسمي فوصف أصحابه من جانب التاريخ الرسمي نفسه بالتقوى والمعرفة والفقه والزهد وحب العمل دليل على خلو الحركة

من كل الشوائب[102]

إن حركة ابن مسرة على العكس تمثل حركة مناهضة للأوضاع الفكرية الاقطاعية وما يعنيه ذلك من معارضة صريحة للنظام الاقطاعي السائد والفقهاء الذين كرسوه وإذا كانت قد اتخذت صبغة دينية ، فإنها حملت بعدا اجتماعيا ارتبط بالطبقات التي تضررت اقتصاديا وفقدت مكانتها في الهرم الاجتماعي ، ونقصد بذلك «البورجوازية الأندلسية» ولكنها ارتبطت كذلك بطبقة العوام لما كانت تحمله من أمل في التحرر من هيمنة النظام الاقطاعي ، وهذا ما يفسر خطورتها على النظام الذي ناهضها حتى اضطرت إلى ممارسة نشاطها في جبل قريب من قرطبة يعرف بجبل العروس لكي تتوارى على الأنظار وتكون في منأى عن السلطة وجواسيسها غير أن حكومة قرطبة تابعتها واتهمت زعيمها بالزندقة وأجبرته على الهجرة نحو الشرق لكن هذا الإبعاد لم يكن سوى فرصة جديدة اهتبلها لمزيد من التبحر في مذهبه عن طريق اتصاله بأقطاب المذهب الاعتزالي ، وجاءت عودته إبان حكم الناصر[103] ، وانتشار مذهبه في عهد الخليفة المستنير الحكم الثاني[104] الذي بلغت في عهده الصحوة البورجوازية ذروتها ، انتصارا لمدرسته ونضاله الفكري ، ودليلا على ارتباطها بالفكر البورجوازي ومناهضتها للاقطاع السائد

ولعل المحنة التي عرفتها خلال هذه الفترة هو ما جعل العوام يشعرون بود عميق نحوها ، فارتموا في أحضانها[105] كما أن عناصر من «البورجوازية الأندلسية» انخرطت في سلكها[106] ، ولعبت فيها أدوارا طلائعية وقيادية ، ومن هنا يظهر بعدها الاجتماعي ولذلك حق فيها قول باحث معاصر[107] «إنما نعتقد أن هذه الحركة ذات المحتوى الاجتماعي تتجاوز بكثير الخلاف المذهبي الذي تتحدث عنه المصادر القديمة ، فهي في نظرنا انتفاضة دينية - اجتماعية ، قمينة بالدرس والبحث من وجهة النظر هذه»

خلاصة القول هو أن المدن الأندلسية شهدت حركات اجتماعية مناهضة للنظام الاقطاعي السائد ، لا تقل أهمية عما عرفته البوادي ، ولكنها تميزت عنها بالوعي النسبي الذي صاحبها ، ونهجها طرقا سرية في نضالها ، ثم اعتناقها لايديولوجيات متباينة ولكنها متقاربة أهمها التصوف والتشيع والاعتزال كما تميزت عنها أخيرا بتصدي «البورجوازية» لقيادتها ولاشك أنها زحزحت الطبقة الاقطاعية عن مكانتها وعملت على تصدع النظام الاقطاعي مما سيكون له أكبر الأثر في نهاية هذه الحقبة المتميزة وبداية عصر جديد

هوامش الفصل الثاني

(1) Structures sociales «orientales» et «occidentale» dans l'Esp : mus. p : 201 - 202 : Guichard

(2) بدر دراسات في تاريخ الأندلس وحضارتها ج 1 ص 233

(3) Histoire d'Espagne p 52 : Bertrand

(4) زكار تاريخ العرب والاسلام ص 470 وهو يرى أن أسباب هذه الثورات يكمن في كون أمراء بني أمية اتخذوا ألقابا دينية لاحاطة أنفسهم بهالة من القدسية كما فعل بنو العباس

(5) لويس القوى البحرية ص 193

(6) نقلا عن إميل توما الحركات الاجتماعية في الاسلام ص 127 بيروت 1980

(7) ابن حيان المقتبس ق 4 ص 55

(8) ابن حيان ن م ق 2 ص 185

(9) أنظر التفاصيل في ص 147 - 148 من هذا البحث

(10) ذكرت رواية ابن القوطية هذه عند ابن حيان المقتبس ق 2 ص 132

(11) الخشني أخبار الفقهاء والمحدثين ورقة 53 وجه 1

(12) ابن الأبار التكملة ج 1 ص 191 ونستمد العصر الذي عاش فيه هذا الوالي من خلال نص ابن الأبار الذي ذكر بأنه روى عن بقي بن مخلد الذي عاش في الفترة موضوع الدراسة

(13) الخشني م س ورقة 89 الوجه 1

(14) ابن سهل نوازل الأحكام ص 72 - 73 والفقيه هو ابن لبابة المعاصر للفترة أنظر القسم المنشور في مجلة هسبريس م 14 سنة 1973

(15) قضاة قرطبة ص 147

(16) مر هذا الزاهد بدار صاحب الشرطة فرأى دجاجة ملقية بفنائها فسأل أحد رفاقه لم لا تؤكل ، فلما سئل وكيف أن يؤكل ما حرمه الله أجاب بأن «الذي يتولى من مظالم العباد وأكل أموال الناس بالباطل أعظم من أكل الميتة» يقصد جور السلطة أنظر ابراهيم الاشبيلي ريحان الألباب (مخطوط) ورقة 143

(17) أصاب «البورنز» الحقيقة عندما تصور منحنى بيانيا لثورات المدن ضد الحكم الأموي فجعله يصل أوجه أيام الأمير عبد الله أنظر ALBORNOZ Historia de Espagna Musulmana Tom I p285

(18) ابن حيان س ق 4 ص 55

(19) ابن عذاري البيان ج 2 ص 181

(20) الخشني أخبار الفقهاء ورقة 174 الوجه 2

(21) سالم تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس ص 265

(22) ابن حيان س ص 55

(23) DOZY His. des Musul, d'Esp. Tom II p 28

(24) ابن حيان س ق 4 ص 55

(25) الزياني بغية الناظر ص 47

(26) ابن حيان س ق 3 ص 62

(27) الزياني م س ص 47

(28) أخطأ المؤرخ الزياني حين ذكر أن مقتله كان سنة 270 أنظر نفس المصدر والصفحة

(29) ابن حيان ق 3 ص 61 أنظر كذلك ابن الأبار الحلة ج 1 ص 155

(30) الزياني م س ص 48

(31) ابن الأبار الحلة ج 1 ص 155

(32) ابن حيان م س ص 67

(33) ن م ص 67 – سالم تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس ص 268

(34) ابن حيان م س ص 67

(35) محمود إسماعيل سوسيولوجيا ج 2 ص 111

(36) كاهن تاريخ العرب والشعوب الاسلامية ص 145

(37) سالم م س ص 269

(38) يعتبر هذا الكتاب في حكم المفقود ومنه نقل ابن حيان أنظر المقتبس ق 3 ص 67

(39) نفسه ص 70

(40) نفسه ص 68

(41) نفسه ص 73

(42) نفسه ص 74

(43) ن م ص 74

(44) ن م ص 75

(45) نفسه ص 83 وقد قال الشعراء في هذه المعركة

أبدنا بالسيوف بني العبيد فراحوا مدين على الصعيد
قاتلنا منهم عشرين ألفا فقللنا الكثير من العديد

(46) رواية ابن الخطيب نقلا عن مختار عبادي صور لحياة الجهاد والحرب في المغرب والأندلس ص 84 مجلة البينة عدد 9 سنة 1963

(47) الروض المعطار ص 3

(48) أخبار الفقهاء ورقة 158 الوجه 2

(49) خيرارد الفروسية هل هي الفتوة الشرقية ، من كتاب دراسات اسلامية ص 220

(50) ابن حزم جمهرة الأنساب ص 97

(51) ابن الابار الحلة ج 2 ص 370

(52) المقتبس ق 3 ص 134

(53) His. de l'Esp. Mus. Tom II p : 383 : Provençal

(54) ابن حيان ق 3 ص 133

(55) نفسه ص 134

(56) نفسه ص 135 ويذكر أنه كان يعصر الحطب ويخرج منه ماء

(57) ابن الأبار الحلة ج 2 ص 370

(58) His de l'Esp. Tom II p 384

(59) يقول في هذا الشأن «وقد طال عهد أسلافهم بتعطيل سمورة والترك لحلولها فعظم على الثغر الأدنى وعلى جميع المسلمين امتدادهم إلى ذلك فأكبروه وقالوا قد كان آذاهم وطروقهم أرضنا من ليون كالمتوالي عندنا فكيف يكون من سمورة وقد اقتربوا منا فدبروا كيدنا» أنظر المقتبس ق 3 ص 136

(60) يذكر ابن حيان أنها دامت ثلاثة أيام أنظر م س ص 138 ويذكر ابن الأبار أن أحمد بن معاوية قتل في اليوم الرابع أنظر الحلة ج 2 ص 370 ونرجح الرواية الثانية لأن ابن حيان يسرد رواية أخرى نقلا عن بن هشام الشبيني تتأكد فيها الرواية الثانية أنظر ن م ص 139

(61) ابن حيان ق 3 ص 137

(62) مروج الذهب ج 1 ص 162

(63) ابن حيان م س ص 135

(64) ذلك هو رأي الدكتور محمود مكي ، أنظر التشيع في الأندلس ص 103 صحيفة م م د مجلد 1 و 2 سنة 1954

(65) ابن حيان م س ص 139

(66) الحلة ج 2 ص 370

(67) كاهن م س ص 144

(68) loc. Op. Cit. p : 153 Viardot

(69) محمود مكي التشيع في الأندلس ص 101 - 103

(70) loc. Op. Cit p : 153 Viardot

(71) Histoire d'Esp. Tom I p : 382 - 83 Rosseewst.

(72) حسين مروة النزعات المادية في الفلسفة العربية الاسلامية بيروت 1979

(73) محمود إسماعيل سوسيولوجيا ج 1 ص 208

(74) محمود إسماعيل الحركات السرية في الاسلام ص 164

(75) محمود إسماعيل سوسيولوجيا ج 1 ص 212

(76) صادق سعد تاريخ مصر الاجتماعي والاقتصادي ص 215

(77) التكملة ج 1 ص 205

(78) يذكر العذري عن بجانة أن العرب اتخذوها «رباطا وابتنيت فيها محارس ، وكان الناس ينتجعونها ويرابطون فيها» ومن بين الرباطات التي أنشئت رباط القبطة الذي كان معقلا حصينا بجوار البحر ويعيش داخله عدد من المرابطين ثم رباط عمروس الواقع على بعد فرسخ من بجانة ، بالاضافة إلى رباطات أخرى على حاشية البحر ، أنظر سالم تاريخ البحرية الاسلامية في المغرب والأندلس ص 22

(79) يذكر ابن الفرضي أسماء فقهاء استشهدوا في حركة الفتوة من أمثال نعم الخلف بن أبي الخصيب (ت 298 هـ) أنظر تاريخ علماء الأندلس ص 159 (القسم 2) ويحيى بن حجاج (ت سنة 263 هـ) ويحيى بن القصير (ت سنة 264 هـ) ويذكر الخشني اسم الفقيه يونس بن بدر الذي استشهد سنة 296 هـ أنظر أخبار الفقهاء ورقة 182 وجه 2 بينما يذكر ابن الأبار عند ترجمته لأحمد بن إبراهيم ابن محمد أنه كان يصحب أباه في خروجه إلى الثغر أنظر التكملة ج 1 ص 8 ويذكر الحميدي

أن الفقيه طاهر بن حزم مولى بني أمية استشهد في معركة سنة 285 هـ أنظر جذوة المقتبس ص 237

(80) Ibn Massara y su escuela p 39 - 40 ACIN PALACIOS

(81) أنظر الدراسة التي قام بها الباحث الوزاد لنيل ديبلوم الدراسات العليا تحت عنوان نشأة الفكر الفلسفي في الأندلس

(82) تاريخ علماء الأندلس صفحة 39 (القسم 2)

(83) الضبي بغية الملتمس ص 78 - الحميدي جذوة المقتبس ص 63

(84) محمود إسماعيل سوسيولوجيا ج 1 ص 199

(85) شوقي ضيف تاريخ الأدب العربي في العصر العباسي الثاني ص 111 القاهرة 1975 ويذكر من بين المتصوفين يحيى بن معاد وأبي حمزة الصوفي المتوفى سنة 269 هـ وهو أول من تكلم ببغداد في اصطلاحات الصوفية وأبي سعيد الجزار المتوفى سنة 277 هـ وهو أول من توسع في الكلام عن الفناء، وكذلك حمدون القصار

(86) حسين مروة النزعات المادية ص 832

(87) محمود مكي التصوف الأندلسي ص 6 - 9 مجلة دعوة الحق العدد 8 و 9 سنة 1962 ويذكر المقري في النفح ج 2 ص 630 عن أبي زكريا أنه «يصوم حتى يخضر» وكذلك أبو سعيد الاعناقي ن م ص 633

(88) ابن الفرضي تاريخ علماء الأندلس ص 161 القسم 1

(89) تاريخ علماء الأندلس ص 79 القسم 1

(90) ابن الخطيب الاحاطة ج 4 ص 29 - 30 ويذكر أنه عندما كان هذا المتصوف ينوي الحج تنافس فيه أصحاب المراكب حول من يحمله معه في مركبه

(91) محمود مكي التصوف الأندلسي ص 10

(92) كيروف المشاعة، الرق والاقطاع ص 118

(93) هذا ما ذكره أنجلس في كتابه «حرب الفلاحين في ألمانيا»، أنظر نايف بلوز الماركسية والتراث العربي الاسلامي ص 191

(94) محمود إسماعيل الحركات السرية في الاسلام أنظر الفصل الذي يحمل عنوان المعتزلة بين النظر العقلي والعمل السياسي أنظر كذلك كتاب محمد عمارة المعتزلة ومشكلة الحرية

(95) مما يدل على ذلك أن أحد المعتزلة الأندلسيين وهو خليل بن عبد الملك بن كليب أحرقت كتبه وتعرض لنقمة الفقهاء حتى الشافعين منهم أنظر ابن الفرضي تاريخ ص 139 القسم 1 ومن بين المعتزلة الآخرين يحيى بن السمينة أنظر صاعد طبقات الأمم ص 101

(96) أورد الحميدي قول أحد الفقهاء المالكيين «دعوا السنة تمضي، لا تعرضوا لها بالرأي» أنظر جذورة المقتبس ص 76 وقد أثر على ابن لبابة المعاصر للفترة مدار البحث قوله الحق الذي لا أشك فيه كتاب الله وسنة رسوله وأما الرأي فمرة يصيب ومرة يخطيء كالذي يتكاهن «أنظر ن م والصفحة

(97) هو ابن حباب، نفس الفقيه الذي رد على المتصوف يمن بن رزق ونعته بأنه «صاحب وساوس» أنظر الوزاد نشأة الفكر الفلسفي في الأندلس ص 64

(98) ابن خاقان مطمح الأنفس ص 58

(99) ابن الفرضي تاريخ ص 39 القسم 2 ويذكر الضبي أن مسألة قتل الزنديق أصبحت من الأمور التي يشاور فيها الأمير عبد الله الفقهاء أنظر بغية الملتمس ص 230 وقد حاول بعض الفقهاء المستنيرين ومنهم بقي بن مخلد إعطاء فرصة الاستتابة للزنديق لكن أغلب الفقهاء عارضوه أنظر ن م ص 77

(100) الونشريسي المعيار ج 2 ص 23 ويقول «وسئل أبو ابراهيم إسحق بن إبراهيم عما تشعب به

الرافضة من أتباع ابن مسرة على فقهائها بالأندلس وقولهم أنهم تركوا فريضة وسنة لا مدفع فيها»

(101) الخشني أخبار الفقهاء ورقة 73 الوجه 2

(102) أنظر ابن الأبار التكملة ج 1 ص 211 في ترجمته لأضحى بن سعيد و ص 284 في ترجمته ليحي ابن عبد الملك

(103) الفرد غيوم تراث الاسلام ص 382

(104) بالنثيا تاريخ الفكر الأندلسي ص 330

(105) ابن حيان المقتبس ق 4 ص 22

(106) هذا ما يفهم من كلام ابن حيان «واتخذ من راسخيهم في مذهبه دعاة وأئمة دخل في عرضهم رجال من ذوي الفهم والوجاهة وصموا بأتباعه» . أنظر م س ص 21

(107) الجنجاني الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الأندلس في عصر عبد الرحمن الناصر ص 13 من المحاضرة المرقونه من ندوة ابن حيان

الفصل الثالث

انهيار المرحلة الاقطاعية

مع بداية القرن الرابع الهجري ، شهد العالم الاسلامي منعرجا تاريخيا هاما يرجع إلى ما عرفته بنياته الاقتصادية من تحولات أسفرت عن تراجع الاقطاعية وبداية تنامي المد «البورجوازي» ولم تكن الأندلس بمعزل عن تلك الانعطافة ، إذ أن الفترة الممتدة من سنة 300 إلى 316 هـ وهي سنة ظهور الخلافة ، تعد فترة مخاض عرفت الاقطاعية خلالها انحلالا تدريجيا انتهى بأفولها ودخول الأندلس في عصر جديد. فما هي العوامل التي تمخضت عنها هذه التحولات ؟

يعزي بعض الباحثين أسباب تلك التغيرات إلى توقف الثورات التي فقدت حماسها بعد استسلام زعمائها[1] ، بينما يردها البعض إلى انتهاء ((فترة العداء بين العرب والمولدين))[2]

ويخيل إلينا أن هذه التفسيرات جاوزت الصواب ، لأنها عزلت تلك التحولات عن أساسها الاقتصادي ونرجح أن تكون راجعة إلى عوامل داخلية مرتبطة بتكوين الطبقة الاقطاعية وما حملته من تناقضات ، وانتعاش التجارة الداخلية وما واكبها من إصلاحات اقتصادية ، بالاضافة إلى عوامل خارجية تتمثل أساسا في المد «البورجوازي» الذي عرفه العالم الاسلامي في القرن الرابع الهجري

نفصل العوامل الداخلية فنقول بأن الطبقة الاقطاعية التي سيرت دفة الحكم لمدة تجاوزت نصف قرن ، حملت في أحشائها عوامل انهيارها . فاعتمادها على ((عصبية))

واهية لتدعيم وجودها ، والتجاؤها إلى عقد تحالفات كأساس لقوتها ، وكذا ارتكازها على مبدأ الغلبة ، كلها عوامل تظافرت لتجعل وجودها عابراً ورهينا بالظروف المستجدة

كما أنها حملت في ذاتها تناقضات داخلية ، إذ تكونت من شرائح غير متجانسة (عسكر ، فقهاء ، أمراء ، كتاب ، مصطنعون) وأدى التشاحن الذي قام بينها وخاصة بين العسكر النظامي والجند المجلوب إلى إضعافها[3]

وزادت الحروب التي شجرت بين زعماء الامارات الاقطاعية ، وكذا هجمات الممالك النصرانية وضعيتها تأزما كما أن المشكلات الاقتصادية التي اعترضتها عمقت أزمتها وخلقت متاعب جديدة في وجهها

وقد سلف القول ، أن قادة العسكر المقطعين أقاموا نظما استبدادية أدت إلى نقمة الرعايا وتذمرهم ، ولذلك تميزت دويلاتهم بعدم الاستقرار والفوضى التي أنهكت قوتهم ، فضلا عن أن أساسهم الاقتصادي لم يكن قارا أيضا ، وهو ما يفسر افلاسهم على جميع الأصعدة ، وسقوط إماراتهم واحدة تلو الأخرى تحت ضربات جيوش الخليفة الناصر

ويلاحظ كذلك أن عدم تنظيم وراثة الأرض ، وانعدام قانون ثابت قمين بجعلها في مأمن ساهم في ضعضعة الطبقة الاقطاعية ، وزاد من هشاشة قاعدتها الاقتصادية فإذا كان التشريع الأوروبي الخاص بالاقطاع قد نظم توريث الأرض لصالح الابن الأكبر ، فإن هذه القاعدة انعدمت في الاقطاع الأندلسي حقا إن الاقطاعات ورثت في أغلب الحالات للأبناء ، ولكن ليس للابن الأكبر مبدئيا ، بل قسمت أحيانا بين عدد من الأبناء أو ورثها بنو العمومة[4] ؛ الشيء الذي أفضى إلى تجزئة الملكية ، ومن ثم أسهم هذا العامل في إضعاف الملاكين العقاريين

وعلاوة على ذلك ، فإن المقطعين لم يسلموا من المصادرة ، وأكبر دليل على ذلك ما وقع للقائد العسكري هاشم بن عبد العزيز وأولاده ، حيث صودرت منهم أراضيهم من طرف الأمير المنذر هذا فضلا عن أنهم افتقروا إلى سند قانوني ، إذ أن أغلب الاقطاعات جرت حيازتها إما بحد السيف أو عن طريق الاستحواذ والاغتصاب ، وفي كل الأحوال ظل مبدأ القوة هو القاعدة المتبعة وكلما وجدت ظروف غير ملائمة سببت انهيار هذه القوة ، تعرض المقطعون لانهيار مماثل. ولم يكن موقفهم تجاه السلطة المركزية موحدا ، وما اختلاف مستويات تبعيتهم لها – وهو ما سبقت دراسته آنفا – إلا قرينة على أنهم لم يشكلوا قوة اجتماعية لها وزن واعتبار ناهيك عن افتقارهم لوعي طبقي[5]

وحتى العصبيات التي اعتمدوا عليها لم تؤازرهم ، ولم تخضع لهم إلا عن مضض ؛ مصداق ذلك لجوء رعايا الامارات الاقطاعية إلى الكيانات ذات الطابع «البورجوازي» كما هو الشأن بالنسبة لدولة بجانة(6)

وغني عن القول ، أن ردود فعل الحركات الشعبية العنيف ، ومعارضة «البورجوازية» وتصديها لقيادة ثورات العوام ضد الأرستقراطية الاقطاعية ومؤسساتها وايديولوجيتها ، أفضى إلى عجزها وشللها وعدم قدرتها على الاستمرار والمواجهة ، الشيء الذي أسفر في نهاية المطاف عن تداعيها

ومن المؤكد أن بقاء بعض الكيانات «البورجوازية» صامدة في وجه الامارات الاقطاعية وخاصة دولة التجار في بجانة ، عكس أثره في هذا المصير الحتمي الذي آلت إليه الطبقة الاقطاعية

ولا مشاحة أيضا ، في أن مساهمة الخليفة عبد الرحمن الناصر في التصدي لنفوذ قادة العسكر المقطعين ، وتغيير الجهاز الحاكم ومعه النظام السياسي وعلاقات التبعية الاقطاعية التي سادت في الحقبة السابقة ، عجّل بنهايتها بعد أن ترسخت جذورها مدة تربو عن نصف قرن

وتفصيل ذلك أن الحاكم الجديد لمس مسؤولية قادة العسكر في ما آلت إليه الأندلس من تجزئة إقطاعية ، فاستأسد في تقليم أظافرهم للحد من سطوتهم ونفوذهم وفي هذا الصدد ذكر صاحب كتاب أخبار مجموعة أنه ((ألجأ أكابر الأجناد ووجوه القواد من العرب وغيرهم إلى الخضوع له والوقوف عند أمره ونهيه))(7)

وفي سبيل تحقيق هذه الغاية ، بدأ حروبا مضنية ضد الأمراء المنتزين ، فبطش بهم أولا بأول ، فكان الفتح بن موسى بن ذي النون هو فاتحة قادة العسكر المستقلين الذين أذعنوا بالطاعة(8) واستعمل الخليفة الشدة مع العصاة ، فبدأ باكورة جولاته العسكرية بغزوة «المنتلون» التي أسفرت عن دخول جند دمشق في حضيرة الدولة(9)

وفي سنة 301 هـ حقق الناصر خطوة هامة على طريق إعادة وحدة الدولة المركزية بانتصار جيوشه على إمارة إقطاعية منافسة وهي إمارة بني حجاج(10) كما أثخن في نواحي أريولة فقضى على إمارة عثمان بن نصر(11) ، ثم واصل تمشيط الحصون المنتزية ، ولم يتردد عن النزول إلى معترك الصراع لمواجهة أمراء الاقطاع الذين ظلوا متجاهلين رغبته في إعادة مركزية السلطة ولم يكل الأمور إلى قادة الجند أثناء عملياته العسكرية كما فعل من سبقه من الأمراء ، بل تولى تنفيذها شخصيا

بمنتهى الحنكة والبراعة
وكان استسلام الامارة الحفصونية من أهم المؤشرات الايجابية التي أعطته دعامة وقوة في مسيرة صعبة استهدفت إعادة بناء الدولة المركزية وإنقاذها من التمزق الناجم عن سيادة الاقطاع

ولا حاجة للاستطراد في سرد باقي الأعمال العسكرية التي كانت أشبه بنزهة عسكرية، خاصة وأن المصادر تناولتها بشكل مفصل دون كبير اختلاف في الروايات[12] ولذلك يستحسن أن نقتصر على ذكر نتائجها التي لخصها أحد المؤرخين[13] في إيجاز رائع بقوله مشيرا إلى الأمراء المستقلين «فأزعجوا جميعا إلى الجماعة وألزموا سكناها تحت جناح الخليفة كيما يعود الناس أمة واحدة ساكنة مرؤوسة غير رئيسة ومحكما عليها غير حاكمة»، وهذا يعني نهاية عصر الاستقلال السياسي للامارات الاقطاعية ، وعودة قوة الحكم المركزي

وقد عبرت هذه السياسة العسكرية الحازمة التي نهجها الناصر تجاه الأمراء المنتزين عن ضغوط القوى «البورجوازية» ، ورغبتها في التخلص من عصر أبان عن مثالبه ولا غرو فإن المدن كانت أول من جنح إلى الطاعة حيث رأت «البورجوازية الأندلسية» أن التجارة والصناعة لا تزدهر إلا في ظل السلام والأمن[14] وأظهرت شريحة المثقفين نفس العزم فعبرت عن تضامنها مع النظام الجديد ، ودعت إلى مساندته والالتفاف حوله[15] ومعلوم أن كلا الاتجاهين مثل أقوى أشكال المعارضة للنظام الاقطاعي في الحقبة السابقة ، فكان تصالحهما مع النظام الجديد أول مؤشر دال على تنامي المد «البورجوازي» ، كما أن توقف ثورات الفلاحين في الجنوب بقيادة عمر بن حفصون عبرت عن نفس الاتجاه

ولم تحل سنة 316 هـ حتى كانت أغلب المعاقل قد سلمت نفسها ، ودخل زعماء الامارات الاقطاعية في حضيرة الدولة ثم توالت الاعترافات تشق بداية جديدة لهذا العهد ، فأعلن الناصر قيام الخلافة ، وهي خطوة جريئة جاءت تعبيرا عن عودة قوة الحكم المركزي وانتهاء عهد التجزئة الاقطاعية وإذا كان هذا القرار يمثل ما يتسع مع طموحه ، فلا شك أنه جاء إفرازا للمد «البورجوازي» المؤيد لقيام الوحدات السياسية الكبرى ، والمناهض للحواجز السياسية والفوضى ، وعدم الاستقرار مصداق ذلك ما عرف عن الناصر من عدائه للنظام الاقطاعي والتجزئة السياسية ، إذ تذكر الروايات أنه قابل سفير الامبراطور الألماني «أوتو» ، ولم يخف أمامه انتقاده للنظام الاقطاعي السائد في ألمانيا وتبرمه من تنازل الامبراطور لأتباعه عن جميع السلطات[16] .

وقد ترجم ذلك عمليا بأن نزع من قادة العسكر كل مظاهر نفوذهم وثقلهم السياسي ، ولم يكل الأمور إليهم[17] كما غير الجهاز الحاكم تماما[18] ، وقضى على أشكال التبعية السياسية التي سادت الحقبة السابقة من إقطاع تسجيل وإقطاع مفارقة وإقطاع لا إتاوي ، وبذلك تحلل النظام السياسي المرافق للاقطاع بعد أن جند الخليفة الجديد كل طاقاته لاجتثاثه من جذوره ويمثل إعلان الخلافة نقلة كبرى من نظام سياسي متخلف غلب عليه الطابع الاقطاعي إلى نظام سياسي متأثر «بالصحوة البورجوازية» التي شهدتها الأندلس في بداية القرن الرابع الهجري

وإذا كان قيام الوحدة السياسية الكبرى يعد من أعظم الانجازات التي قامت بها الخلافة للقضاء على الاقطاعية ، فإنها عملت على استئصال جذورها على الصعيد الاقتصادي ، ومن ثم أسهمت في خلخلة نظام الاقطاع الذي ساد في الحقبة السابقة ودراسة الاجراءات الاقتصادية التي اتخذها الناصر جديرة بالكشف عن ذلك

فمعلوم أن معظم الأراضي الزراعية أقطعت إلى قادة العسكر واستحوذوا عليها بحد السيف في الحقبة السابقة لذلك لم يتقاعس الخليفة عن التنكيل بهم ومصادرة إقطاعاتهم وإعادتها إلى ملكية الدولة

ولم يدخر وسعا في إعادة مسح الأراضي الزراعية ، وإعادة صياغة قانون الملكية وفق قواعد جديدة ، وإقرار نظام جبائي قار وعادل يؤدى للدولة بكيفية منتظمة باعتبارها المالك الشرعي للأرض[19] وإذا كان قد أبقى على شكل هش من أشكال الاقطاع ، فإن ذلك ظل منحصرا في الأسرة الحاكمة[20] ونذهب إلى الاعتقاد بأن عدم القضاء على الاقطاع نهائيا كان من بين أسباب عدم إنجاز ثورة «بورجوازية» في الأندلس ، وهو ما يفسر عودة المد الاقطاعي في عصور لاحقة ولكن مع ذلك حدت الاجراءات الاقتصادية التي اتخذها النظام الجديد من استمرارية تضخم الاقطاعية حيث أنشيء ديوان خاص بتنظيم الملكيات عرف «بخطة الضياع»[21] وجعل الناصر عليه موظفا غالبا ما كان يتعرض للعزل[22] ، أو يشرك معه موظفا آخر حتى لا يستأثر بأي نفوذ[23]

وتشير كل الدلائل إلى أن الناصر جنح نحو الاصلاح ، وبذل جهودا كبرى للقضاء على الاقطاع والحد من سطوته ولذلك اتخذ إجراءات اقتصادية أخرى فبعد أن نزع الأراضي من المقطعين ، أعاد توزيعها على صغار المزارعين الذين كانوا بالأمس عرضة للنهب والسلب من جانب أمراء الاقطاع ، وخفف عنهم الضرائب[24]، وتبنى مشروعات تعمير الأرض والسقي وفق أساليب وتقنيات

مستحدثة ، فاهتم بنظام الري ، ووضع ما يعرف باسم ((وكالة السقاية))[25] وشيد عددا من السدود على وديان الأنهار

ولا يساورنا شك في أن هذا الاصلاح الزراعي تم بفعل المد «البورجوازي» المتنامي وبنفس المنظور نرى ما قامت به حكومة قرطبة من إحياء وتشجيع دور الصناعة ، وهي خطوة سرعان ما خلفت نتائج مثمرة إذ أصبحت تصنع المواد الجاهزة القابلة للتصدير نحو مختلف الأصقاع وحسبنا ما ذكره المقدسي[26] عن صناعة الورق ، وصناعة البز ، وما شاهده الرازي[27] بالعيان من أثواب سرقسطة الرفيعة المعدة للتصدير وهذا يعني أن الصناعة لم تعد ذات طابع استهلاكي ، بل صارت تنتج ((فائضا)) معدا للتصدير وساهم مناخ الانفتاح الذي خلقته حكومة الناصر في انتقال الخبرات الاسلامية إلى بزنطة وإيطاليا عبر مصر وسوريا وصقلية والأندلس ما أتاح فرصة الاحتكاك وتبادل التقنيات

ولا ريب في أن الحرية التي أعطتها الدولة لأرباب المعامل والصناع أدت إلى ارتفاع الانتاج ومع ذلك يجب ألا نبالغ في حجم هذا التطور الصناعي ، إذ أن الموارد الطبيعية المحلية لم تستثمر إلا في صناعة الكماليات كما أن الطاقة بقيت متخلفة ، ناهيك عن افتقارها «لتكنولوجيا» وهذا ما حال أيضا دون إنجاز ثورة صناعية في الأندلس ، ولكنها مع ذلك خلقت الشروط الموضوعية لانحلال الاقطاع إذ أنها هيأت ظروف العمل للمزارعين والأقنان في المصانع والمناجم عوض الأرض ، فقلت نتيجة لذلك البطالة وحلت حالة من الرخاء ، وهذا ما يفسر خفوت الثورات الاجتماعية التي هزت كيان الأندلس في الحقبة الاقطاعية السابقة حيث ساهم الركود الصناعي في خلق جيش من العاطلين

وإذا كانت الجهود المحمودة التي بذلها النظام الجديد قد أدت إلى خلخلة الاقطاعية وتراجعها ، فإن الانتعاش التجاري الذي شهدته الحقبة الجديدة وجه لها الضربة القاصمة ، خاصة إذا عرفنا العلاقة الوثيقة بين ازدهار القطاع التجاري وانحلال الاقطاع كما حدد ذلك المتخصصون[28]

فعلى الصعيد الداخلي ، ازدهرت التجارة بفضل الأمن الذي عم طول البلاد وعرضها ، وتحطيم الحواجز السياسية التي خلقتها الكيانات الاقطاعية في الحقبة السابقة ، وانتهاء الحروب الاقطاعية وتراجع الخطر النصراني ، ثم أخيرا هيمنة الدولة على مناحي النشاط الاقتصادي والسهر على تنميته وتمخض عن ذلك ازدهار الطرق التجارية التي بلغ عددها أربعة عشر طريقا[29] ووصف ابن حوقل[30] المدن الموجودة على طول خط هذه الطرق ، وما تغص به من أنواع التجارات

فذكر بأن ((جميع هذه المدن المذكورة مشهورة بالغلات والتجارات والكروم والعمارات والأسواق والبيوع والحمامات والخانات))

واستكناه هذا النص يعطينا فكرة بالغة الدلالة على تحول هذه المدن بفعل المد «البورجوازي» من مدن خصصت للدفاع والاحتماء من الأخطار ، إلى مدن تشع بالحيوية والنشاط التجاري وحسبنا ما عرفته الأندلس من ازدهار مديني حيث قفز عدد المدن من أربعين مدينة خاملة إلى ثمانين مدينة موارة بالحركة التجارية[31] ووصفها من قبل أحد الرحالة بأنها ((مدن عظام))[32] ينهض قرينة على ما عرفته من تحول ، وهذه مسألة لها مغزاها العميق في تفسير انحلال الاقطاع وظهور المدن الكبرى التي هي إحدى مظاهر الصحوة البورجوازية

وصاحب نمو المدن الأندلسية نمو ديموغرافي كبير ، فاشبيلية كانت ((آهلة بالسكان))[33] ، وكذلك مرشانة[34] أما مالقة فقد كثر سكانها ومع ذلك عاشوا في رخاء[35] بينما وصفت طليطلة من جانب الرحالة والجغرافيين بأنها ((عامرة منيعة مسكونة))[36] ولا أدل على الاكتظاظ السكاني الذي عرفته الأندلس إبان هذه الفترة من أن عدد سكان قرطبة بلغ نصف مليون نسمة في الوقت الذي لم يصل عدد سكان باريس - أكبر مدينة في الغرب المسيحي - سوى مائتين إلى ثلاثمائة ألف نسمة في القرن 14 الميلادي [37] أما مدينة الزهراء المستحدثة فقد عرفت اتساعا حضريا حتى ((كادت الأبنية تتصل بين قرطبة والزهراء))[38] كما استحدثت مدينة سالم[39] ولعل هذا ما جعل «لومبار»[40] يتحدث عن ((إنطلاقة مدينية مدهشة))

ولا سبيل إلى الشك في أن هذه الانطلاقة المدينية ساهمت مساهمة فعالة في نخر عظام النظام الاقطاعي ، وإحلال النشاط التجاري محل النشاط الفلاحي المرتبط بالبوادي والحصون

ولا ريب أيضا أن هذا الازدهار المديني جاء مواكبا لازدهار التجارة الخارجية وهي إحدى المعطيات الأساسية للمد «البورجوازي» الذي شهدته الأندلس ابتداء من القرن الرابع الهجري،خاصة بعد أن أصبح البحر الأبيض المتوسط ((بحيرة إسلامية)) بفضل قوة الأسطول الاسلامي

والجدير بالذكر أن البحرية الأندلسية نفسها عرفت تطورا إيجابيا في ذات الفترة فمنذ أن آلت الخلافة إلى عبد الرحمن الناصر ، لم يأل جهدا في تدعيمها لتصفية جيوب المنتزين في الداخل ، والتصدي للأخطار الخارجية ، حتى انتهى عدد وحدات الأسطول في عهده إلى مائتي مركب[41] .

واهتمت حكومته بإنشاء دور الصناعة المخصصة لبناء السفن ، وساعدها على ذلك جودة أخشاب مدن طرطوشة(42) ويابسة التي أسست فيها الترسانات البحرية(43) كما أن مدينة المرية لم يتم تجديد بنائها إلا لهذا الغرض ، إذ سرعان ما صارت مدينة تجارية وميناء مهما ومرفأ للحط والاقلاع(44) كما أن تأسيس قاعدة بحرية في اشبيلية لم يتم بمحض الصدفة ، بل سعت حكومة قرطبة من وراء ذلك إلى إقرار السيادة الأندلسية على الملاحة في الأطلسي وضمان تأمين التجارة(45)

ولا أدل على هذا النمو الهائل الذي عرفته البحرية الأندلسية إبان هذه الفترة من إجماع الباحثين على أن الناصر يعد مؤسسها الحقيقي(46)،وهي حقيقة تتوافق مع المد «البورجوازي» الذي بدأ يسود الأندلس ، وتدحض بالتالي مزاعم أحد الدارسين(47) الذي ذهب إلى نفي وجود بحرية أندلسية إطلاقا

وبهذا الأسطول القوي ، فرضت حكومة قرطبة وجودها في البحر المتوسط بعد سيطرتها على معظم جزره ، وتمكنت من قهر القوى المسيحية التي بادرت إلى خطب ودّها ، وإرسال السفارات واحدة تلو الأخرى ذكر ابن عذاري(48) أنه في سنة 338 هـ قدمت سفارة من قبل صاحب القسطنطينية راغبة في ((إيقاع الموالفة واتصال المكاتبة)) وأورد مؤرخ آخر(49) أن الدول المسيحية ((مدت إليه من وراء الدروب الاذعان ، وأوفدوا رسلهم وهداياهم من رومة والقسطنطينية في سبيل المهادنة والسلم والاحتمال فيما يعن من مرضاته ، ووصل إلى سدنة ملوك الجلالقة من أهل جزيرة الأندلس المتاخمين لبلاد المسلمين كجهات قشتالة وبنبلونة وما إليها من الثغور الجوفية فقبلوا يده والتمسوا رضاه)) وإن كان ذلك يدل على شيء ، فإنما يدل على أن الأندلس انتقلت من مرحلة الضعف والانكماش التي ميزتها في الحقبة السابقة إلى طور القوة والانفتاح على العالم الخارجي بفضل قوتها البحرية ، وهي إحدى سمات مرحلة الصحوة البورجوازية

و لم تجد حكومة قرطبة غضاضة في سلوك «سياسة الوفاق» مع هذه الدول نظرا لمناخ الانفتاح الذي ساد في بداية عصر الخلافة ، فرحبت بمختلف السفارات التي غص بها «المجلس الزاهر» و «البهو الكامل»(50) ، وعقدت معاهدات عدم اعتداء واتفاقيات تجارية ومن بينها معاهدة تعاون عسكري مع «هوجو البروفانسي» Hugue de provence ملك إيطاليا ، وكان الدافع إليها فيما نرجح الحفاظ على المصالح الاقتصادية ، لا نكاية في الفاطميين كما ذهب إلى ذلك أحد الدارسين(51)

وبالرغم من توتر العلاقة بين أمويي الأندلس والفاطميين الشيعة نتيجة تضارب

مصالحهم الاقتصادية[52] ، فإن كلا منهما لم يدخر وسعا في بذل قصارى الجهود لجعل البحر المتوسط بحرا إسلاميا فلم يكن تأسيس الفاطميين للمهدية سنة 303 هـ عفويا ، بل كان الغرض منه توفير قاعدة متقدمة للأسطول الفاطمي على الواجهة البحرية المتوسطية من أجل التوسع وفرض السيطرة العسكرية على البيزنطيين ، وهو في نفس الوقت إجراء عملي لتطبيق سياسة بحرية غايتها الهيمنة على شرايين طرق التجارة،وحسبنا أن المهدي تمكن من ضم صقلية سنة 304 هـ[53] ، وفي السنة الموالية تمكن من احتلال جزيرة جربة

وفي سنة 313 هـ ، استطاعت القوات البحرية الفاطمية اقتحام جنوب إيطاليا والاستيلاء على عدة مدن منها أورية ORIA [54].وفي سنة 340 هـ ألحقوا بالبزنطيين في عرض البحر الأبيض المتوسط هزيمة نكراء اضطر معها الامبراطور قسطنطين إلى عقد هدنة مخزية[55]

إن هذه الانتصارات المتتالية جعلت القوة الاسلامية ممثلة في الفاطميين سيدة هذا البحر ، مما حدا بأحد الدارسين[56] إلى القول بأن البيزنطيين ((عجزوا عن الوقوف اندادا للمسلمين في عرض البحر الأبيض المتوسط)) ، الشيء الذي أجبر بعض المدن الايطالية مثل نابلي وجايتا وامالفي على توقيع معاهدات سلم وتبادل تجاري مع الفاطميين كانت شروطها لصالحهم في الغالب[57]

وأسفرت هذه الجهود العسكرية البحرية من قبل الفاطميين والخلافة الأموية عن تحول طرق التجارة لصالح «دار الاسلام» ، وضمنها الأندلس ، وهذا ما سهل المبادلات التجارية وساعد من ثم على تداعي الاقطاع وانهياره

ولكن فهم هذه المسألة ينبغي ألا يقتصر على ما عرفه الطرف الغربي من حوض البحر المتوسط إذ أن رصد ما استجد في علاقات القوى العالمية ومدى هيمنة العالم الاسلامي على التجارة الدولية في شرق البحر المتوسط والشرق الأدنى قمين بتفسير التحولات التي عرفتها البنية الاقتصادية في الأندلس ، وهي التحولات التي تمخض عنها انحلال الاقطاع ، ويتأكد ذلك إذا وضعنا في عين الاعتبار أن الأندلس خصصت أكبر نصيب من مبادلاتها التجارية معه بحكم العلاقات الحضارية والجغرافية والتاريخية فلابد إذن من معرفة مدى التحول الذي شهدته التجارة الاسلامية في بداية القرن الرابع الهجري ، علنا نجد تفسيرا مقنعا لبعض العوامل الخارجية التي ساهمت في انحلال الاقطاع الأندلسي وأفوله على الصعيد الاقتصادي، ومن ثم السياسي

. لقد أصبحت السيطرة الاسلامية على شرايين التجارة العالمية في هذه الفترة حقيقة

لا مراء فيها ، وذلك باعتراف الباحثين الأوروبيين[58] وإذا كان «لويس» يقر بأن المسلمين لم يتمكنوا من تحقيق سيادة تعادل سيادة بزنطة ، فإنه اعترف صراحة أن السيطرة الاسلامية على البحار كانت لها آثار عظيمة على الحياة الاقتصادية والتجارة في كل أقاليم البحرين المتوسط والأسود[59]

ولا نشك في أن هذه السيطرة ترجع إلى تغيير موازين القوى لصالح «دار الاسلام» فالنزاعات الاقليمية أخذت تنخر عظام القوى المسيحية بحيث أصبحت جهود البيزنطيين موجهة نحو وقف غارات البلغار والروس والقبائل الاسيوية المتنقلة[60] ، كما اندلعت صراعات بينهم وبين المدن الايطالية التي لم تقبل حضر القسطنطينية لها من ممارسة تجارتها مع المسلمين[61] لذلك اضطروا إلى عقد معاهدات أمن وسلام واتفاقيات تجارية سمحوا بموجبها باستقرار جاليات تجارية إسلامية في المدن البيزنطية[62] أما الخطر الصيني الذي أبعد التجار المسلمين من أهم المدن الصينية في الحقبة السابقة فقد اختفى مع بداية القرن الرابع الهجري إذ انهارت الأسرة الحاكمة ، وعوضتها أسرة جديدة رحبت بالتعاون مع القوى التجارية الاسلامية ، وعقدت معها عدة اتفاقيات تجارية وكانت إحدى مظاهر هذا الوفاق ، المصاهرة التي تمت بين امبراطور الصين وأحمد الساماني[63] وإقامة جالية إسلامية في الصين[64]

ونفس الشيء يقال عن الجبهة الأسيوية الشمالية ، إذ انقطعت الهجمات المتكررة من طرف الروس والبلغار ، فدب النشاط التجاري في بحيرة آرال ، وبحر قزوين ، ووصل إلى بحر البلطيق والبحر الأسود خاصة بعد عقد معاهدة بين الخلافة العباسية وأمير الفولكا انتهت بإسلام الأمير ورعيته[65]

ولم تتوان الكيانات «البورجوازية» في بذل كافة الجهود لوضع حد للقرصنة في البحار وتطهير الطرق من اللصوص وضمان الأمن فيها ، الشيء الذي ساعد على تنامي النشاط التجاري بفضل الهيمنة على الطرق البرية التي أصبحت عابرة لأغلب القارات وقد حددها لومبار[66] بأربعة محاور كبرى ، وهذا ما يدل على سيطرة المسلمين على طرق التجارة العالمية البرية منها والبحرية[67]،ولا غرو فإنهم توسعوا بواسطة «المستوطنات» التي أقاموها في كافة ربوع المعمور وثمة نقوش عربية وجدت في الهند الصينية تدل على مدى اتساع التجارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري[68]

ويؤكد رصد المبادلات التجارية هذه الحقيقة ، فسيطرة السامانيين على الواجهة الشمالية الشرقية ضمنت المبادلات مع حوض السند الأعلى حيث تم استيراد الرقيق

الهندي والأنسجة الكاشميرية بالاضافة إلى التوابل ، وقد وضعت بخارى وسمرقند طرق آسيا الوسطى تحت سيطرتها ولا أدل على سيلان تجارتهما مما عثر عليه من كميات كبرى من العملة السامانية على طول الأنهار الروسية وكذا في بلدان البلطيق والبحر الأسود(69) ، وتأكد أن بعض العملات وجدت في سوق «براك» الذي كان أكبر سوق يؤمه التجار المسلمون لجلب الرقيق(70).ومن المؤكد أن معظم ما عثر عليه في أوروبا الشمالية يرجع إلى القرن الرابع الهجري(71)

وسمح الانفتاح التجاري الذي عرفه العالم الاسلامي بربط علاقات تجارية مع التجار الايطاليين الذين تقاطروا على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط ، ووجدت جالياتهم في أغلب المدن المتوسطية مثل المرية وتونس والاسكندرية والقاهرة وغيرها(72)

ومن ناحية أخرى ، أقام المسلمون مبادلات تجارية مع افريقيا السوداء حيث استوردوا من هناك الذهب مقابل تصدير بعض المنتوجات الزراعية والصناعية ونذكر في هذا الصدد أن ما كان يعود إلى الفاطميين من الرسوم المفروضة على القوافل الاتية من السودان وصل إلى 400 ألف دينار سنويا(73)

ونجم عن اتساع التجارة ازدهار مديني ، إذ استحدثت بعض المدن الجديدة مثل القاهرة التي أرادها الفاطميون أن تكون مركزا تجاريا يتحكم في تجارة حوض البحر الأبيض المتوسط وفي نفس الوقت أصبحت مدن تنس ووهران أسواقا مربحة(74)

ومن مظاهر غلبة المد «البورجوازي» على الحياة المدينية ما شهدته المؤسسات التجارية من تطور ، حيث وجدت الفنادق الضخمة الغاصة بالتجار الأجانب ، وشاعت الأسواق المتخصصة ، وصارت العملات تتم بالمقايضة،وأسست بعض الشركات نتيجة تعقد العمليات المصرفية ومن بينها شركة الضمان وشركة المفاوضة ، وشركة الوجوه(75) وساعد نشاط بعض المؤسسات المالية في تسيير النشاط التجاري إذ أصبح للصرافين دور هام في قرض التجار وتوسيع نطاق معاملات الائتمان ، كما استعملت السفاتج والصكوك وقد رأى ابن حوقل في اودغشت صكا يقدر ب 42 ألف دينار(76) ، بل ظهرت مؤسسات صيرفية تقوم بدور الأبناك ومن بينها مؤسسات الجهابذة الذين كانوا يقرضون الأموال للتجار مقابل فوائد باهضة يحصلون عليها ولم يتورع التجار المسلمون في إيجاد بعض المخارج والحيل الفقهية لتسهيل بعض أنواع التعامل الائتماني(77)

إن مثل هذه المظاهر التي برزت في القرن الرابع الهجري هي في الواقع مؤشرات

دالة على تنامي المد «البورجوازي» في العالم الاسلامي ، لكن ما يهمنا هو ما خلفه من أثر على الأندلس التي كانت على صلة وطيدة به ، وبالتالي علينا أن نتسائل ما هو أثر المد «البورجوازي» الاسلامي على الاقطاع الأندلسي الذي ظل سائدا ما يربو على نصف قرن ، وكيف أسهم في انهياره واضمحلاله ؟

لقد أسلفنا القول أن البحر الأبيض المتوسط صار بحيرة إسلامية[78] بعد أن زال الخطر البيزنطي ، وصارت الشواطيء في مأمن من أي غزو خارجي[79] ، فضلا عن قوة البحرية الأندلسية ومراقبة التجار من طرف الدولة فمن البديهي أن تخلق هذه الأوضاع الجديدة الشروط الملائمة لانتعاش التجارة الخارجية الأندلسية ، وتمهيد الظروف لتداعي الاقطاع فإذا كانت الموانيء الأندلسية قد احتكرت في الحقبة السابقة من طرف كيانات إقطاعية ضعيفة لم تحسن استغلالها في تنمية التجارة والمبادلات ، فإنها انتعشت من جديد في إطار التحولات الجديدة ولا أدل على ذلك من أن ميناء طرطوشة الذي كان خاملا ((أخذ يسلكه التجار من كل جهة)) في الحقبة الجديدة[80] ونظرا للانفتاح الذي عرفته الأندلس ، فقد صار منطقة عبور للتجار المسيحيين[81] أما ميناء اشبيلية فقد غدا قبلة لسفن العالم آنذاك[82] وظل نظيره في المرية – بجانة القديمة – ((باب الشرق ومفتاح الرزق))[83] وقام اليهود بتسهيل مهمة الاتصال بين التجار الأندلسيين والأجانب[84] وبما أنهم وجدوا المناخ الملائم ، فقد بعثوا الحياة في التجارة بحيث صارت الأندلس إحدى مراكزهم الحيوية يأخذون منها سلعهم ويصدرونها نحو بلدان الشرق وخاصة الصقالبة الذين بلغ عددهم في قرطبة – عشرة آلاف صقلبي[85]

ولم يكن تواجد التجار اليهود يعني غياب التجار الأندلسيين الذين كثفوا نشاطهم بعد أن عم الأمن ، وزالت العراقيل والحواجز السياسية التي ميزت الفترة السابقة ويعد ما كتبه ابن حوقل الذي زار الأندلس في خضم هذه التحولات أحسن وثيقة يمكن الاعتماد عليها مع أخذ الحذر من مبالغاته بطبيعة الحال ، فقد ذكر أن تجار الأندلس كانوا يمخرون عباب البحر الأبيض المتوسط بسفنهم متجهين صوب تنس ووهران التي كانوا يزودونها بمختلف البضائع ، ويحملون منها الغلال ، ثم يتجهون إلى طبرقة[86] ، وبعد ذلك يمرون بجزيرة ميورقة ويحملون من هناك كميات هائلة من الثروة الحيوانية ، ويصلون حتى مصر والشام والجزيرة فيبيعون ما صنعوه من أثواب رفيعة[87] وما فاض عن حاجاتهم من زيت الزيتون[88]

وفضلا عن مبادلاتهم التجارية مع المشرق ، ربط تجار الأندلس علاقات تجارية

مع افريقيا السوداء لجلب الذهب من هناك حتى أن باحثا معاصرا[89] ربط بين الازدهار المديني الذي عرفته الأندلس ، ومسالك تجارة الذهب في السودان

وكانت الممالك النصرانية في الشمال ، وفي مقدمتها مملكة ليون بمثابة أسواق تصرف فيها المواد المجلوبة من الشرق أو من افريقيا وخاصة الرقيق الأسود[90]

وروايات الرحالة تغنينا عن الاستطراد في ذكر أنواع هذا النشاط الكثيف من المبادلات ، إلا أنه لا يفوتنا أن نذكر بأن الخلافات المذهبية بين الدول الاسلامية ، والصراعات القائمة بينها لم تحل دون استغلال ظروف الهيمنة على البحر المتوسط لتكثيف النشاط التجاري وتنمية المبادلات وإن ما لاحظه ابن حوقل حول وصول التجار الأندلسيين إلى المدن الخاضعة لسلطة الفاطميين، وما ذكره المقدسي[91] عن ارتيادهم لمدينة وهران ، لدليل قاطع على أن المد «البورجوازي» قد تجاوز الخلافات المذهبية وأثر في مختلف الأقطار الاسلامية ومن ضمنها الأندلس والأهم من هذا كله أن التجار الأندلسيين وجدوا الظروف الملائمة لاجهاض الاقطاعية ، ووجدوا في الدولة خير معين فقد أقام الناصر بالزهراء سوقا شجع التجار على ارتياده[92] ، وسك عملة ذهبية محل العملة الفضية التي سادت في الحقبة الاقطاعية[93] ، وأصبح عيارها من الذهب الخالص[94] ثم قام بتوحيد ضرب سكتها بعد أن تجرأ بعض أمراء الكيانات الاقطاعية على سك عملة خاصة بهم في الحقبة الاقطاعية وسك العملة الذهبية يعبر في حد ذاته عن المد «البورجوازي» الذي اجتاح الأندلس أيضا ، وحسبنا أن ذلك لم يتم إلا بعد وصول كميات كبيرة من ذهب السودان نتيجة انفتاح الطرق على افريقيا السوداء وواكب ضرب السكة الذهبية حالة من الرخاء حلت محل الضائقة الاقتصادية التي ميزت عصر الاقطاعية مصداق ذلك ما عرف عن عبد الرحمن الناصر من أنه كان يدير خزانة بها عشرون ألف دينار من الذهب ، وثلاثمائة وأربعون ألف من الفضة ، وهو قدر كبير بالنسبة لذلك الزمن[95] وهذا راجع إلى سيطرة الدولة على التجارة ووصول الجبايات من مختلف المناطق بعد تحقيق المركزية السياسية وهو ما انعدم في الفترة السابقة حيث استحوذ أغلب زعماء الامارات الاقطاعية على الجباية ، وقطعوا صلتهم مع الحكم المركزي وفي كل الأحوال فإن المظاهر التي أفرزها المد «البورجوازي» نتيجة انتعاش التجارة الخارجية ساهمت في ضعضعة النظام الاقطاعي وانهياره

نستخلص مما تقدم أن الاقطاع الأندلسي انهار تدريجيا بسبب تناقضاته الداخلية وتنامي المد «البورجوازي» ولم يحدث ذلك عفوا ، بل ارتبط بالتحولات التي

عرفتها القاعدة الاقتصادية والسياسية فبتحقيق المركزية السياسية ، التام شمل الأندلس ، وعم الأمن ، وتهيأت الشروط الموضوعية للتجار لممارسة نشاطهم التجاري ، فازدهرت المدن ، وتوسعت العلاقات التجارية مع الشرق والغرب على السواء ونتيجة لذلك لم تعد الأرض هي محور العلاقات الاجتماعية بقدر ما أصبحت التجارة حجر الأساس فيها وتدل هذه التحولات على أن رياح «البورجوازية» جاءت لتهز أركان النظام الاقطاعي وتسرع به نحو نهايته المحتومة ، وإن بقيت ذيوله متواجدة في الحقبة اللاحقة

تم بحمد الله

هوامش الفصل الثالث

(1) His. des Mus. d'Esp. Tom II p : 96 Dozy
(2) بدر دراسات في تاريخ الأندلس وحضارتها ج1 ص 260
(3) أنظر ص 164 من هذا البحث
(4) العذري ترصيع الأخبار ص 176
(5) le problème de la feodalité p 103 Chalmeta
(6) ابن حيان المقتبس ق 3 ص 88
(7) مجهول أخبار مجموعة ص 155 - 156
(8) مجهول نص أندلسي ص 32 مدريد 1950
(9) ن م ص 32
(10) ابن عذاري البيان ج 2 ص 164 - مجهول م س ص 41
(11) ابن خلدون العبرج 4 ص 139
(12) أنظر التفاصيل عند ابن حيان في القطعة الخاصة بعبد الرحمن الناصر ص 53 وما بعدها وهو أحسن مصدر ذكر الأعمال العسكرية التي قضى بها الناصر على التجزئة الاقطاعية أنظر كذلك مجهول نص أندلسي من ص 32 إلى ص 74 وابن عذاري البيان ج 2 من ص 142 إلى 161 وابن خلدون العبرج 4 ص 139 - 140
(13) ابن حيان المقتبس ق 4 ص 220
(14) loc Op. Cit p 95 Dozy
(15) الزبيدي طبقات اللغويين والنحويين ص 294 أنظر الملحق رقم 19
(16) عنان دولة الاسلام في الأندلس ص 417
(17) ابن خاقان مطمح الأنفس ص 39
(18) يذكر ابن الأبار أنه جرد الوزراء من امتيازاتهم أنظر أعتاب الكتاب ص 190

وبالمقارنة بين الجهاز الحاكم في عهد الأمير عبد الله وعهد الناصر يتضح أن هذا الجهاز قد تغير
أنظر قصد المقارنة مجهول ذكر بلاد الأندلس ص 179 ص 184

(19) محمود إسماعيل سوسيولوجيا ج 2 ص 148
(20) ابن حيان ق 4 ص 14
(21) ابن عذاري البيان ج 2 ص 199
(22) من أمثلة العزل عزله لغالب بن محمد بن عبد الرؤوف ، وتوليته الخطة لمحمد بن عبد الله بن مضر أنظر ن م ص 205
(23) مثل اشراك عبد الله بن معاوية بن بزيل مع محمد بن عبد الله بن مضر المذكور أنظر ن ص 205
(24) محمود إسماعيل م س ص 152
(25) Provençal l'Esp. Mus. au 10e siècle p 166
(26) أحسن التقاسيم ص 239
(27) جغرافية ص 78 93
(28) مجموعة من الدارسين الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية ص 67
(29) Provençal loc. Op. Cit p 180 - 181
(30) صورة الأرض ص 111
(31) الزهري جغرافية ص 227
(32) الاصطخري المسالك والممالك ص 36
(33) الرازي جغرافية ص 93
(34) نفسه ص 95 ومرشانة من أعمال قرمونة
(35) نفسه ص 98
(36) الاصطخري م س ص 36
(37) لومبار الاسلام في عظمته الأولى ص 130
(38) ابن حوقل م س ص 107
(39) ابن عذاري البيان ج 2 ص 213
(40) الاسلام في عظمته الأولى ص 75
(41) ابن خلدون المقدمة ص 211
(42) الحميري الروض المعطار ص 198
(43) ياقوت معجم البلدان ج 5 ص 119
(44) سالم مدينة المرية الاسلامية ص 18
(45) محمود اسماعيل سوسيولوجيا ج 2 ص 138
(46) طرخان المسلمون في أوروبا في العصور الوسطى ص 63 - سالم م س ص 36
(47) Bertrand : Histoire d'Espagne p : 46
(48) البيان ج 2 ص 215
(49) ابن خلدون العبرج 4 ص 137
(50) نفسه ص 144
(51) حجي التاريخ الأندلسي ص 318
(52) أنظر عن هذا الموضوع الجنحاني دراسات مغربية في التاريخ الاقتصادي و الاجتماعي ص 71 و بعدها
(53) سالم البحرية الاسلامية ص 137

(54) أنظر التفاصيل في ن م ص 138
(55) نفسه ص 140
(56) أرشيبالد لويس القوى البحرية ص 297
(57) محمود اسماعيل م س ص 137
(58) ميتز الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري ج 2 ص 365 - 366 القاهرة 1941
(59) أنظر القوى البحرية ص 245 - 246
(60) نفسه ص 247
(61) محمود اسماعيل م س ص 137
(62) المقدسي أحسن التقاسيم ص 148
(63) ميتز م س ص 314
(64) نفسه ص 316
(65) نفسه ص 314
(66) الاسلام في عظمته الأولى ص 189 وما بعدها
(67) ميتز م س ص 312
(68) لومبار م س ص 192
(69) نفسه ص 190
(70) ميتز م س ص 315
(71) نفسه ص 314
(72) لومبار م س ص 200
(73) نفسه ص 193
(74) نفسه ص 122 ، 125
(75) شركة الضمان تشبه شركة المساهمة أما شركة المفاوضة فتبقى فيها رؤوس الأموال مستقلة أنظرالدوري مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ص 70
(76) ميتز م س ص 320
(77) الدوري م س ص 71
(78) يؤكد ابن خلدون ذلك بقوله مشيرا إلى هذه الحقبة الجديدة «وقد كانَ المسلمون لعهد الدولة الاسلامية قد غلبوا على هذا البحر من جميع جوانبه ، وعظمت صولتهم وسلطانهم فيه فلم يكن للأمم النصرانية قبل بأساطيلهم بشيء من جوانبه وامتطوا للفتح سائر أيامهم فكانت لهم المقامات المعلومة من الفتح والغنائم وملكوا سائر الجزائر المنقطعة عن السواحل مثل ميورقة ومنورقة ويابسة وسردانية وصقلية وقوصرة واقريطش وقبرص وسائر ممالك الروم والافرنج أنظر المقدمة ص 212
(79) طرخان م س ص 75
(80) الرازي م س ص 73
(81) ن م ص 73
(82) ن م ص 73
(83) ابن غالب فرحة الأنفس ص 283 - ياقوت معجم ج 5 ص 119
(84) لومبار م س ص 71
(85) ابن حوقل م س ص 106
(86) يذكر ابن حوقل أنها تحاذي بلاد افرنجة أنظر نفس المصدر ص 76 .
(87) نفسه ص 109
(88) الرازي م س ص 93 .

(89) الجنحاني س ص 88
(90) loc. Op cit p : 310 : Provençal
(91) أحسن التقاسيم ص 229
(92) ابن حوقل ص 107
(93) لومبار م س ص 105
(94) ابن عذاري البيان ج 2 ص 198
(95) الراجي نظم وإدارة دولة بني أمية بالأندلس ص 39 من ندوة ابن حيان العرض المرقون - أنظر أيضا ابن حوقل م س ص 107

الخاتمة

أسفرت الدراسة عن تحليل شامل للأوضاع السياسية في الأندلس إبان النصف الثاني من القرن الثالث الهجري انطلاقا من أثر النمط الاقطاعي فيها ، وهي أول محاولة من هذا القبيل حسبما نعلم وقد بدأ التمهيد لذلك بتحليل مفهوم الاقطاع الاسلامي ، فاتضح أن كتب الفقه تباينت في تعريفه وتحديد شروطه ، وأنه لهذا السبب تباينت نتائج الدارسين المحدثين – مستشرقين وعرب – فذهبنا إلى عرض تلك النتائج وتصنيفها في ثلاث اتجاهات ، ثم تحليلها ونقدها ، فتبين أنها أسقطت مفهوم الاقطاع الأوروبي على نظيره الاسلامي ، ولم تفصل بين الجانب الفقهي النظري والواقع العملي كما جرى عرض بعض المقولات كمقولة النمط الخراجي التي كشف التحليل افتقارها إلى رؤية تاريخية متكاملة ، كذا مقولة النمط الآسيوي للانتاج التي تم إثبات تناقضها مع الواقع التاريخي ، واعتماد أصحابها على النصوص الماركسية السابقة لسنة 1881 م ، والتي تراجع عنها ماركس نفسه

وبعد توصيف الاشكالية ، اقترحنا أن يكون الرصد العياني التاريخي لوضعية الأرض هو الوسيلة الأجدى لمعرفة وجود الاقطاع الاسلامي أو عدمه ، فجرى تتبع وضعية الأرض منذ عهد الرسول (ص) مرورا بالعصر الراشدي ، فتبين أن الخليفة الثالث رسخ النمط الاقطاعي الذي زاد تفاقما في العصر الأموي ليتخذ في العصر العباسي الثاني طابعا عسكريا وبعد إثبات وجود الاقطاع تاريخيا

استخرجت خصائصه ، وقورن مع الاقطاع الأوروبي ، فتأكد أنه لا يختلف بحال عن نفس الظاهرة التي عرفتها أوروبا باستثناء المعطيات المحلية لكل منهما

أما بالنسبة للاقطاع الأندلسي الذي شكل جوهر الموضوع ، فبعد إظهار خطورته ، وعزوف الباحثين عن معالجته ، جرى تصنيف نتائج الدراسات حوله في اتجاهين واحد ينفيه ، وآخر يؤكده،فاتضح مرة أخرى أن الأول اتخذ الاقطاع الأوروبي معيارا ، وأن الثاني لم يتجاوز الرؤية التأملية المفتقرة إلى النصوص التاريخية وانتهينا إلى ضرورة دراسة الاقطاع الأندلسي انطلاقا من المعطيات الحضارية والجغرافية ، الشيء الذي مكن من إثباته وفهم خصائصه المحلية

وأحاطت الدراسة بالجانب القانوني لوضعية الأرض ، إذ أمكن الوقوف على مادة طيبة في هذا الصدد وتبين بعد مناقشة كافة النصوص والاسترشاد بالأحكام الفقهية أن الملكية العقارية في الأندلس لم تقم على أساس شرعي منذ بداية الفتح وأمكن الوصول إلى نتيجة هامة وهي أن أرضها خمست عكس ما ذكر ابن حزم ، ولكن هذا التخميس بقي مبتورا خلافا لما تذكره المصادر أيضا في حين ظل توزيعها رهين القوة والغلبة

وجرى تتبع وضعيتها القانونية في عصر الولاة ، فتجلى بوضوح أن الجند أقطعوا الأراضي تحت التهديد بالجلاء عن الأندلس ، وأن هذه الوضعية اللاقانونية استمرت في عصر الامارة وتم الاستشهاد على ذلك بمادة جديدة ، فضلا عن أحكام بعض الفقهاء والقضاة الذين عاصروا الفترة موضوع الدراسة ، كما جرى تجميع النصوص لابراز ظاهرة اغتصاب الأراضي وتزوير العقود

وتمت معالجة أشكال الملكيات في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري بفضل لم شتات النصوص المبعثرة في الحوليات التاريخية ، وإضافة نصوص جديدة استخلص منها أن الأمير مع عائلته وأقربائه المروانيين كانوا منذ بداية عصر الامارة من أكبر الملاكين غير أن ملكيتهم تقلصت في هذه الحقبة واقتصرت على ضياع عرفت باسم «المنيات» التي اتخذت سمة الاقطاعية بحكم أيلولتها إلى الأمراء بمن عليها من العبيد والاماء والدواب وأبان التحليل أن ملكية الدولة تقلصت أيضا،كذا الشأن بالنسبة لأراضي الأحباس التي دخلت في دائرة الاقطاع عندما أصبحت الدولة تعهد بها إلى متقبلين يتعاقدون بدورهم مع بعض المزارعين لخدمتها

وأكد البحث أن إقطاع العسكر شكل أهم أنواع الملكيات في الفترة موضوع الدراسة ، وذلك بعد أن جرى تتبع تطور الاقطاع العسكري منذ بداية الفتح الاسلامي للأندلس وفي هذا الصدد نوقشت آراء بعض المستشرقين خاصة حول

إقطاع «ارش اليمن» وإقطاع الأقاليم الثغرية للجند وعرضنا بإسهاب لاقطاع الكور المجندة ، فطرحت آراء كثير من الباحثين الذين ذهبوا إلى القول بأنه إقطاع أموال الأهالي ، ففندنا ذلك وأثبتنا انطلاقا من مختلف الروايات أن الأمر يتعلق بإقطاع الأرض كذلك وبفضل ما توفر من مادة ، تم إبراز التحول الذي عرفته هذه الكور في علاقتها مع السلطة المركزية ، فاستخلصنا أن بعضها استمر في أداء الجباية بينما استحوذ البعض الآخر على الضرائب ، وثلث المحصول الذي كان يؤديه الأهالي ، ثم أوضحنا الاقطاعات التي حظي بها قادة الجيش النظامي والجند المرتزق ، وقادة العسكر المستقلين الذين حصلوا على إقطاعاتهم بحد السيف

وتعرضت الدراسة لاقطاع الفقهاء ، فتبين بفضل نصوص جديدة أنهم حازوا إقطاعات شاسعة مغتنمين ضعف السلطة المركزية ونفوذهم الروحي

وفي إطار البحث عن إقطاع البيوتات الكبرى ، ظهر أن أغلبها حصل على أراضي شاسعة عن طريق الارث ، بينما ارتبطت إقطاعات الكتاب بحاجة الامارة إليهم وفي نفس الوقت حظي الأشراف وزعماء القبائل الوافدون من الشرق بإقطاعات عرفت باسم «الانزال»

وفيما يتعلق بمظاهر الاقطاع في النشاط الاقتصادي ، أبرزت الدراسة أهمية الزراعة كقوة إنتاج رئيسية نتيجة سيادة النمط الاقطاعي ومع ذلك فقد عانت من التدهور نتيجة الظروف الطبيعية وخاصة الجفاف وتم استنتاج ندرة الانتاج كما هو الحال في الاقطاع الأوروبي،بالاضافة إلى طابعه الاستهلاكي ، وبقاء وسائله بسيطة مع وجود تقنيات غير متطورة كما لوحظ طغيان الزراعات المعاشية مثل الحبوب والحنطة على حساب الزراعات الأخرى

أما الصناعة ، فقد أكد البحث بصمات الاقطاعية فيها من حيث محليتها وانحطاطها وطابع الكفاف الذي ميزها ، وبقائها في علاقة تبعية مع العمل الزراعي ، وهو نفس ما عرفته الصناعة في ظل الاقطاعية الأوروبية

وعن أثر الاقطاع في النشاط التجاري ، أظهر التحليل أن التجارة الداخلية تميزت بالاكتفاء الذاتي ، فجرى استعراض السلع - لأول مرة حسبما نعتقد - انطلاقا من النوازل المعاصرة فاتضح أن المواد المعاشية والعبيد كانت أكثر البضائع رواجا في الأسواق ، بينما أكدت نتائج دراسة التجارة الخارجية أنها تدهورت من جراء فقدان المسلمين السيطرة على البحار ، وضعف البحرية الأندلسية واحتكار زعماء الامارات الاقطاعية الساحلية للموانيء

وبناء على النتائج السابقة ، جرت دراسة البنية الاجتماعية التي أفرزها الاقطاع

وفق منظور طبقي لا عنصري كما دأبت على ذلك الدراسات الاستشراقية وما جاراها من دراسات معظم الباحثين العرب واتضح من خلالها تواجد مجتمع تراتبي تصدرته الطبقة الأرستقراطية الاقطاعية بشرائحها العسكرية والبيروقراطية والدينية وظلت هذه الطبقة تعيش منعزلة عن المجتمع من واردات إقطاعاتها وكشفت بعض النصوص الجديدة عن الوضعية الممتازة لبعض الفقهاء الذين عاشوا في كنف الامارات الاقطاعية كما عالجت الدراسة وضعية شريحة أخرى تنتمي إلى نفس الطبقة وهي شريحة المصطنعين، ونوقشت آراء بعض الباحثين حول معنى الاصطناع فتأكد أنه يمثل نوعا من الولاء الشخصي الذي وجد في الاقطاع الأوروبي نفسه

وبعدها عرض البحث للطبقة الوسطى - «البورجوازية» - فأثبت أفولها على الصعيد الاجتماعي، وتمكن قسم منها - ممثلا في بعض الانتهازيين - من تكوين «رأس مال» هام دون السعي إلى توظيفه في تنمية النشاط التجاري،مما جعل الطبقة الوسطى في الأندلس بعيدة عن أي تأثير في الحياة السياسية

أما في أدنى درجات السلم الاجتماعي، فقد أكدت الدراسة وجود طبقتين هما طبقة العوام وطبقة العبيد؛ ومن ثم تصدت لمعالجة أوضاع الفلاحين والرعاة، فتبين أنهم كانوا مجبرين على أداء ضرائب قاسية، وأنهم تعرضوا لأقصى أشكال السخرة والتصفية الجسدية كما تضمنت معالجة أوضاع عوام المدن فتجلى ما عانوه من عسف المحتسب، وظلمه الذي وصل أحيانا إلى حد الاعدام بدون محاكمة،هذا فضلا عن المشاكل التي جابهتهم مثل مشكل السكن وانعدام الأمن وارتفاع الأسعار. وجرى بحث متوسط الأجور التي كان يتقاضاها العامل فتبين أنها لم تكن تضمن له الحد الأدنى من لزوميات المعيشة

أما طبقة العبيد فأكدت نتائج البحث ارتباط تواجدها ببذخ الأرستقراطية الاقطاعية وسعة أراضيها التي كانوا يفلحونها ويعيشون فيها تحت رحمتها

وقد أمكن الربط بين تفاقم أحوال هذه الطبقات والانحطاط المديني الذي عم في هذه الحقبة، فظهر أن أغلب المدن تعرضت للخراب نتيجة الحروب الاقطاعية وأن التي استحدثت شيدت من طرف زعماء الامارات الاقطاعية، وأنها اتخذت شأنها شأن المدن الأوروبية في العصر الاقطاعي - شكل المدن المحصنة

وتمخضت الدراسة عن الربط - لأول مرة - بين سيادة الاقطاع وأثره في تغيير البنية السياسية، فأوضحت أن تملك العسكر للأراضي وازدياد نفوذهم مقابل عجز السلطة المركزية جعلهم يجردونها من كافة سلطاتها ويستأثرون بالحكم، مما أجبرها

على الاستنجاد بالجند المرتزق غير أن المحاولة أسفرت عن خلق بؤرة صراع بين العسكرين ، مما أدى إلى استقلال قادة الجند النظامي وتأسيسه كيانات انفصالية فكان ذلك أهم تحول في البنية السياسية وحللت الدراسة النتائج المترتبة عن ذلك ومنها إهدار رسوم الامارة مثل مبدأ توريث الحكم الذي أصبح رهين التنافس والغلبة ، وتدخل العسكر في تولية الأمراء ، وما صاحب ذلك من دسائس ومؤامرات داخل البلاط ، في الوقت الذي أصبح زعماء الامارات الاقطاعية يعينون وزراءهم ويبعثون بسفرائهم ويضربون العملة باسمهم كما حدث في الاقطاع الأوروبي كما كشفت عن نفوذ الفقهاء الذين تطاولوا بدورهم على السلطة حتى أن الامارة أصبحت تستشيرهم في كل صغيرة وكبيرة وتستعملهم كواجهة دينية لتبرير قمعها للثورات

وتصدى البحث كذلك إلى النتائج المترتبة عن سيطرة العسكر والفقهاء على الحكم ، وما صاحب ذلك من تحولات في البنية السياسية ، فأثبت تزايد ضعف الحكم المركزي واكتفائه بأي شكل من أشكال الخضوع واعتماده على صنائعه في مواجهة الخصوم ، الشيء الذي نجم عنه تحولات سياسية أهمها ظهور صيغ جديدة من علاقة السلطة المركزية مع الامارات المستقلة جرى إدراجها في ثلاث مستويات أولها «إقطاع التسجيل» وهو إشراف سياسي يقوم به المقطع ويمارس من خلاله كافة السلطات بمعزل عن الامارة ، ولكنه يتضمن شروطا تتلخص في التبعية للحكم المركزي وأداء الجباية والقيام بالخدمة العسكرية أما الثاني فهو إقطاع المفارقة الذي لا يستند إلا على شرط واحد هو دفع ضريبة سنوية ، وهو في حد ذاته شرط غير ثابت بينما يتمثل المستوى الثالث في «الاقطاع اللاتاوي» الذي يعبر عن الاستقلال التام للمقطع

وبفضل ربط الأوضاع السياسية بهيمنة النظام الاقطاعي ، أمكن تحديد العوامل التي تمخضت عنها التجزئة السياسية وتتمثل في ثلاثة أولها سياسي يتجلى في صراع العسكر النظامي مع الجند المجلوب ، وثانيها اقتصادي يتمثل في فراغ بيت المال ، أما ثالثها فهو اجتماعي يرتبط بما أفرزه الاقطاع من «عصبية» وبالاعتماد على هذه العوامل أسفر البحث عن إعطاء صورة متكاملة للتجزئة الاقطاعية التي عرفتها الأندلس في هذه الحقبة والامارات المستقلة التي نشأت مع ضعف السلطة المركزية ، فجرى عرض خصائصها وأهمها استقلال زعمائها بالسلطة السياسية والقضائية والعسكرية على غرار أمراء الاقطاع في أوروبا وإقامتهم نظماً استبدادية وراثية منافسة للحكم المركزي .

وبالمثل وقف الباحث على حالة بعض الكيانات «البورجوازية» التي عاشت إلى جنب الامارات الاقطاعية ، وأهمها بجانة التي أنشأها التجار البحريون ، وانتهى إلى تشبيهها «بالكومون» الذي عرفته أوروبا الاقطاعية وأفادت النصوص في الوصول إلى استخراج خصائص النظام السياسي الذي أقامه تجار بجانة فاتضح أنه كان نظاما شوريا يتسم بروح العدالة ، وهو نفس ما عرفته الكيانات «البورجوازية» الأخرى التي كانت قليلة بالنسبة للامارات الاقطاعية

وتمت معالجة النشاط العسكري انطلاقا من سيادة النمط الاقطاعي ، وليس بكيفية معزولة كما فعل أغلب الدارسين – فأكدت نتائج هذه الرؤية أن التحولات التي عرفتها البنية السياسية وضعف الحكم المركزي ، ونشأة الكيانات الاقطاعية كل ذلك ساهم في توجيه الحروب التي تمثلت داخليا في الحروب الاقطاعية ، وخارجيا في تحرشات نصارى الشمال ونوقشت آراء الباحثين الذين جعلوا من الحروب الاقطاعية حروب ((عصبيات)) ، فتبين من خلالها أن ظاهرة العصبية وجدت في الاقطاع الأوروبي كذلك وأنها لم تكن سوى ستارٍ يحجب الصراع الاقتصادي خاصة بعد إثبات قيام تحالفات تضم عصبيات شتى وبهذا المنظور تم الوصول إلى الأسباب الحقيقية التي كانت وراء الحروب الاقطاعية وهي الخروج من الضائقة الاقتصادية التي كانت تعيش فيها الامارات الاقطاعية وقد أفادت النصوص في إعطاء الحجة على ذلك

وأحجم الباحث عن ذكر وقائع الحروب بشكل تفصيلي ، ومع ذلك عرض لأهمها ولكن في إطار ما خلفته من أثر في مجريات الأحداث وما تركته من تغيير في البنية السياسية وجرى تحليل النتائج المترتبة عنها وأهمها انهيار الامارات الضعيفة ...ح أملاك الامارات القوية ونشأة التحالفات التي تمخض عنها قيام كيانات إقطاعية جديدة وأبرز البحث نشوء ظاهرة سياسية جديدة وهي ظاهرة «الأتباع» «عمال» الأمراء المقطعين الذين كانوا ينوبون عنهم في المناطق التي تدخل تحت نفوذهم

أما النتائج الاقتصادية التي أبانت عنها الدراسة فتتمثل في إتلاف المحاصيل الزراعية والاضرار بالصناعات الاستهلاكية ، وتخريب طرق المواصلات كما أوضحت أن ما عرفته بعض الكيانات من انتعاش نسبي يرجع فقط إلى استفادتها من واجهتها البحرية أو من توسعها على حساب جيرانها ، في حين تمثلت نتائج الحروب الاقطاعية على العمران فيما خلفته من خراب المدن وانتشار الحصون وكشف البحث أن النشاط الحربي للامارة والموجه ضد الامارات الاقطاعية لم يكن يهدف إلا الحصول

على الجباية التي امتنع زعماؤها عن أدائها وضمان فتح الطرق التجارية المؤدية إلى قرطبة فجرى تتبع حملاتها العسكرية انطلاقا من هذه الأهداف بالذات ، مما جعلها تصل إلى نتائج تتجلى في فراغ خزينة الدولة وازدياد ضعف السلطة المركزية وانهاك الجبهة الداخلية

وعند تناول الغزو النصراني ، توصلت الدراسة إلى أنه لم ينطلق من بواعث دينية محضة ، بل حركته حوافز اقتصادية مغلفة بغلاف ديني قومي وأمكن ربط الحملات المتبادلة بين الامارة والنصارى بهيمنة النظام الاقطاعي بحيث أن معاهدات السلم التي عقدتها الامارة مع القوى المسيحية لم تكن سوى تعبير عن ضعف الجبهة الداخلية التي أنهكها تناحر الزعماء المقطعين ، ومن ثم أمكن الوصول إلى النتائج التي خلفها الغزو النصراني وأهمها حركة الإعمار

وفي دراسة ردود الفعل الشعبية التي جاءت مناهضة لسيادة النظام الاقطاعي عولجت الثورات الاجتماعية في البوادي انطلاقا من مخلفات هذا النظام ، فاتضح أنها كانت وثيقة الصلة بالمجاعات التي شهدتها الحقبة والاقتصاد الاقطاعي القائم على الاكتفاء الذاتي ورداءة الانتاج كما ظهر أنها ارتبطت من الناحية السياسية بضعف السلطة المركزية وعجزها عن إقرار الأمن وبناء على ذلك تم استنتاج وجود نوعين من الانتفاضات ، أولهما حركات الصعلكة التي أمكن الوقوف عليها من خلال جمع النصوص ، فتم تبيان نشاطها ضد ضياع الأرستقراطية وعند دراسة نتائجها توصل البحث إلى أنها تمكنت من الحد من المغارم والضرائب التي أرهق بها عوام البوادي ، فضلا عن اغتيال قادة العسكر وسبي أطفال ونساء الأرستقراطية وتحويلهم إلى عبيد كما أمكن معرفة أسباب فشلها وتتلخص في عدم تنسيق مواقفها ، وافتقارها للتنظيم وكذا عدم صلابة قاعدتها المادية

أما بالنسبة للثورات الفلاحية المنظمة فقد حدد المنظور الذي يجب رؤيتها من خلاله ويتمثل في التناقض الرئيسي الذي طبع المجتمع الريفي ، وبقاء سكان البادية تحت رحمة كبار الملاكين الذين اعتبروهم عبيدا وأقنانا مرتبطين بالأرض وفي هذا الاطار جرى إدراج حركة ابن حفصون التي ربطناها - لأول مرة بالنظام الاقطاعي وانتهت الدراسة إلى أنها حركة اجتماعية مناهضة للأوضاع الاقطاعية ، وأن العصبية لم تكن حافزا على قيامها كما كشفت عن بعدها الاجتماعي وتحامل المؤرخين عليها ، وعرضت لأهم أطوارها تبعا لتطور الحقبة الاقطاعية ذاتها وجرى تحليل النتائج التي تمخضت عنها ومنها قيام «جمهورية» مستقلة لها دورها الأمني والاقتصادي والسياسي وأتاحت النصوص دراسة طبيعة نظام الحكم الذي أقامه

ابن حفصون فدحضنا الروايات العربية التي تصف نظامه بالاستبداد ، وأوضحنا الأسس التي قام عليها ، والوظائف السياسية التي اشتمل عليها ، كما أشرنا إلى ما حققه من أمن في ربوع دولته. وركزت الدراسة على علاقة الحركة الحفصونية مع الخارج والآثار الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها ، ومنها إضعاف الأرستقراطية الاقطاعية وتحرير العبيد وتخفيف الضرائب عن المزارعين

أما ثورات المدن ، فقد تمت دارستها كحركات مناهضة للاقطاع ، وليس كما ذهب إلى ذلك أغلب الدارسين الذين صوروها كصراع بين المولدين والعرب وأبان تحليل الأسباب التي أدت إلى اندلاعها ، ارتباطها بتفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الناجمة عن سيادة النمط الاقطاعي وتأسيسا على ذلك تم عرض أهم الانتفاضات التي عرفتها المدن مثل استجة وطليطلة وقسطلة ولبلة واشبيلية التي انتهينا من خلال وصف ثورتها إلى القول بوجود حركة الفتوة في الأندلس كما حدث في الشرق الاسلامي ، وتأكد أنها استطاعت أن ترد الأمن ، والاستقرار إلى المدينة غير أن الطغمة العسكرية ألبت الامارة على زعيمها الذي اغتيل ، فتحولت الحركة إلى ثورة اجتماعية ، شارك فيها كل عوام المدينة

وفيما يتعلق بحركة الفتوة خارج المدن ، انتهت الدراسة إلى تأكيد صلتها بالنظام الاقطاعي السائد ، إذ تحولت إلى حركة اجتماعية ذات مرامي إصلاحية وجهادية ، تجاوزت دور السلطة المركزية المهترئة وفي هذا الاطار ، تمت دراسة حركة ابن القط في مرحلة الدعوة التي نظمها أبو علي السراج ، ومرحلة الظهور التي جمع فيها زعيم الحركة أنصاره ، واتجه إلى مدينة سمورة لاستردادها من النصارى وأمكن الوقوف على الأسباب التي أدت إلى هزيمة سمورة كما تم توضيح أن هذه الحركة كانت تستهدف إقامة دولة شيعية مناهضة للاقطاع ، وذلك من خلال ربطها بالايديولوجية الشيعية في الشرق كما ناقشنا النزعة التصوفية التي تضمنتها الحركة ، وانتهينا إلى القول بأن اقتران التصوف والتشيع في الأندلس ، يعكس ما حدث في الشرق الاسلامي تماما ، حيث أن التياران معا ناهضا الاقطاع

وبنفس المنظور ، أكد البحث الدور الذي قامت به القطاعات المثقفة في المدن ، وما خاضته من نضالات سرية ضد السلطة المركزية ، فتصدى إلى إبراز الدور التاريخي الذي لعبته الحركة المسرية انطلاقا من تحليل أهم التيارات الفكرية التي كونت شخصية قائدها وأبان التحليل النهائي أنها لم تكن مذهبا فكريا محضا بقدر ما كانت تعبيرا عن مواقف سياسية ، وقضايا اجتماعية ، وأنها صارت أحد أشكال الوعي الاجتماعي المعبر عن ردود الفعل تجاه الاقطاع السائد .

وفي دراسة العوامل التي أدت إلى اضمحلال الاقطاع في الأندلس ، تبين أن ثمة عوامل داخلية وخارجية كانت وراء ذلك تمثلت العوامل الداخلية في تناقضات الطبقة الاقطاعية ، وعدم تجانسها واعتمادها على العصبية ، ومبدأ الغلبة ، والحروب الاقطاعية التي أنهكتها ، ثم عدم تنظيم وراثة الأرض ، فضلا عن المصادرات التي تعرضت لها ، هذا بالاضافة إلى الجهود العسكرية التي قامت بها الخلافة من أجل استئصال شأفتها ، وكذا إجراءاتها الاقتصادية القائمة على أسس مغايرة لما ساد في الحقبة الاقطاعية أما العوامل الخارجية التي أسهمت في ضعضعة الاقطاع الأندلسي ، فلخصتها الدراسة في عودة قوة البحرية الأندلسية ، والسيادة الاسلامية على البحار في بداية القرن 4 الهجري نتيجة المد «البورجوازي» الذي عرفه العالم الاسلامي ، وأوضحت أثر هذا المد في تصدع الاقطاع الأندلسي بحيث أن الأوضاع الجديدة خلقت الشروط الملائمة لازدهار التجارة الأندلسية ، ومن ثم عودة «البورجوازية» الأندلسية إلى نشاطها بمساعدة الدولة ، مما أسفر عن مد «بورجوازي» أندلسي عمل على انهيار الاقطاع في نهاية المطاف

ثبت المصادر والمراجع

أولا   المخطوطات العربية

إبراهيم الاشبيلي المواعيني

(عاش في القرن السادس الهجري)

ريحان الألباب   وريعان الشباب في مراتب الآداب

مخطوطة الخزانة الملكية بالرباط رقم 2647

ابن أبي زمنين

(توفي سنة 399 هـ)

منتخب الأحكام

مخطوطة الخزانة الوطنية بمدريد رقم 5043

ابن عسكر ، محمد بن علي بن خضر بن هارون الغساني

(توفي سنة 636 هـ)

فقهاء مالقة وأدباؤهم

مخطوطة الخزانة الملكية رقم 1055

(مصور عن نسخة السيد محمد المنوني)

ابن عاصم الغرناطي

(توفي بعد عام 857 هـ)

جنة الرضى في التسليم لما قدر الله ورضى

مخطوطة الخزانة الملكية رقم 2648

ابن عجيبة ، أحمد بن محمد بن المهدي

(عاش في القرن الثالث عشر الهجري)

أزهار البستان في طبقات الأعيان

مخطوطة الخزانة الملكية رقم 417

ابن سهل ، عيسى بن أصبغ عبد الله الأسدي

(توفي بغرناطة سنة 486 هـ)

نوازل الأحكام

مخطوطة الخزانة العامة بالرباط رقم ق 370

7 **ابن هذيل ، علي بن عبد الرحمن**

(عاش في نهاية القرن 8 والنصف الأول من القرن 9 الهجري)

تحفة الأنفس وشعار سكان الأندلس

(القسم الثاني غير المنشور) مخطوط الخزانة الملكية رقم 1440

8 **الجزيري ، أبو الحسن علي بن القاسم الصنهاجي**

(توفي بعد عام 585 هـ)

المقصد المحمود في تلخيص الوثائق والعقود

مخطوطة معهد مشيل أسين بمدريد ..I.M.A رقم 38 Fol.

9 **الخشني ، محمد بن حارث**

(توفي بقرطبة عام 361 هـ)

أخبار الفقهاء والمحدثين

مخطوطة الخزانة الملكية رقم 6916

10 - **الداودي ، أبو جعفر بن نصر**

(توفي بتلمسان سنة 402 هـ)

كتاب الاموال

مخطوطة خزانة الاسكوريال رقم 1116

11 **الزهري ، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر**

(توفي بعد عام 545 هـ)

كتاب «السفرة»

مخطوطة الخزانة الملكية رقم 5935

12 - **الزياني ، أبو القاسم بن أحمد**

(توفي سنة 1833 م 1249 هـ)

بغية الناظر والسامع والهيكل الجامع بما في التاريخ من الجوامع

مخطوطة الخزانة الملكية رقم 1250

13 - **الطغنري ، أبو عبد الله محمد بن مالك**

(كان على قيد الحياة سنة 480 هـ)

زهرة البستان ونزهة الأذهان

مخطوطة الخزانة الملكية رقم 1534

14 **عباس بن إبراهيم**

(عاش في القرن 14 هـ)

الامتاع في أحكام الاقطاع

مخطوطة الخزانة العامة بالرباط رقم D 13

15 **عبد الملك بن حبيب السلمي**

(توفي في قرطبة في 4 رمضان 238 هـ)

التاريخ الكبير أو تاريخ عبد الملك بن حبيب

مخطوطة المعهد المصري للدراسات الاسلامية بمدريدرقم 9
(نسخة مصورة عن النسخة الأصلية في بودليانا)

16 **عبد الملك بن حبيب**

كتاب الورع

مخطوطة خزانة الاسكوريال رقم 5146

17 **مجهول**

(عاش في القرن الثامن)

ذكر بلاد الأندلس وفضائلها وصفاتها وأصقاعها

مخطوطة الخزانة الملكية رقم 1528

18 - **مجهول**

(ينسب إلى ابن ظفر الصقلي المتوفى سنة 565 هـ)

سلوان المطاع في عدوان الاتباع

مخطوطة الخزانة العامة بالرباط رقم D 916

19 **مجهول**

(توفي ما بعد سنة 1025 هـ)

كتاب طبقات المالكية

مخطوطة الخزانة العامة بالرباط رقم D 3928

20 **مجهول**

(عاش في أوائل القرن الثامن الهجري)

كتاب في ذكر سبب فتح الأندلس وأمرائها

مخطوطة الخزانة الملكية رقم 7531

21 - **مجهول**

مخطوطة مجهولة العنوان

مخطوطة الخزانة العامة بالرباط ضمن مجموع D 2198

ملاحظات

استعملنا مخطوطة «السفرة» ما يعرف بجغرافية الزهري نتيجة لبعض الاختلافات التي وردت فيها بالمقارنة مع النص المنشور في مجلة

Bulletin d'etudes orientales T 21 (1968)

ب الخزانة الملكية سميت أخيرا الخزانة الحسنية

ج ثمة مخطوط لم نشر إليه هو تحفة الاريب ونزهة اللبيب لأنه مطبوع بالاضافة إلى بعض المخطوطات قليلة الأهمية

وكذلك مخطوطة الفشتالي تذكرة في علم الوثائق التي اقتصرنا على جعل بعض ما تضمنته في الملاحق

ثانيا   المصادر العربية المطبوعة

22   **القرآن الكريم**

23   **ابن الابار   أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي:**
(بلنسية 595 – تونس 658 هـ)
كتاب الحلة السيراء
الجزءان الأول والثاني
تحقيق وتعليق الدكتور حسين مؤنس
القاهرة 1963 (الطبعة الأولى)

24   **ابن الآبار:**
التكملة لكتاب الصلة
الجزءان الأول والثاني
نشر وتحقيق السيد عزت العطار الحسيني
طبعة القاهرة 1955

25   **ابن الأبار:**
اعتاب الكتاب
تحقيق وتعليق الدكتور صالح الاشتر
طبعة دمشق 1961 المطبعة الهاشمية من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق

26 **ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم الجزري:**
(جزيرة ابن عمر في 4 جمادى الأولى 555 هـ
- الموصل شعبان 630 هـ)
الكامل في التاريخ
الجزءان الرابع والسابع
طبعة بيروت 1965. طبعة الجزء الرابع بيروت 1978

27 **ابن الأحمر إسماعيل بن يوسف**
(عاش في العصر الغرناطي)
بيوتات فاس الكبرى
من منشورات دار المنصور للطباعة، الرباط 1972
وتوجد نسخة مخطوطة منه بالخزانة العامة بالرباط تحت
عنوان **مشاهير أعيان فاس في القديم**

28 **ابن بشكوال، أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود الأنصاري**
(قرطبة 3 ذي الحجة 494 هـ 8 رمضان 578 هـ)
كتاب الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم
الجزء الأول، طبعة القاهرة 1966

29 **ابن بلقين، الأمير عبد الله بن زيري:**
آخر ملوك غرناطة في عصر ملوك الطوائف
(توفي سنة 483 هـ)
كتاب التبيان أو مذكرات الأمير عبد الله
نشر وتحقيق ليفي بروفنسال طبعة القاهرة 1957

30 **ابن جلجل أبو داود سليمان بن حسان الأندلسي:**
(عاش بعد سنة 377 هـ)
طبقات الأطباء والحكماء
تحقيق فؤاد سيد طبعة القاهرة 1955

31 **ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد:**
(قرطبة رمضان 384 هـ - ليلة شعبان 456 هـ)
جمهرة أنساب العرب
تحقيق فؤاد سيد طبعة القاهرة 1955

32 **ابن حزم:**

التلخيص لوجوه التخليص
رسالة نشرت مع رسائل أخرى بعنوان
الرد على ابن النغريلة اليهودي ورسائل أخرى
تحقيق إحسان عباس ،
طبعة 1960 (د م ط) نشر مكتبة دار العروبة

33 **ابن حزم:**

نقط العروس ،
تحقيق الدكتور شوقي ضيف
نشرها بمجلة كلية الآداب بالقاهرة ،
المجلد 13 ج 2 دسمبر 1951

34 **ابن حوقل ، أبو القاسم محمد بن علي بن حوقل الموصلي:**
(توفي سنة 367 هـ)
صورة الأرض
نشر دار مكتبة الحياة ، طبعة بيروت 1979

35 **ابن حيان أبو مروان خلف بن حسين بن حيان بن محمد بن حيان:**
(قرطبة 377 هـ ، قرطبة 27 ربيع الأول 469 هـ)
المقتبس من أنباء أهل الأندلس
القطعة الخاصة بعهد الأمير عبد الرحمن الأوسط
نشر محمود مكي طبعة القاهرة 1971

36 **ابن حيان:**

المقتبس من أخبار أهل الأندلس ،
القطعة الخاصة بآخر عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط
ومعظم عهد الأمير محمد تحقيق وتعليق الدكتور
محمود مكي ، طبعة بيروت 1973

37 **ابن حيان:**

المقتبس ،
القطعة الخاصة بعهد الأمير عبد الله
نشر ملشور انطونيا طبعة باريس 1937 .

38 ابن حيان:

المقتبس

القطعة الخاصة بعهد الخليفة عبد الرحمن الناصر

نشر ب شالميطا - كورنيطي صبح -

طبعة مدريد 1979

39 ابن حيان:

المقتبس في أخبار بلد الأندلس ،

القطعة الخاصة بالعشر سنوات الأولى من عهد الحكم المستنصر

نشر الدكتور عبد الرحمن حجي بيروت 1965

40 **ابن خاقان أبو نصر الفتح:**

(توفي ما بعد سنة 528 هـ)

مطمح الأنفس ، ومسرح التأنس في ملح أهل الأندلس

طبعة القسطنطينية 1302 هـ

41 **ابن خرداذبة ، أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله:**

(توفي سنة 300 هـ)

كتاب المسالك والممالك

طبعة E.J.Brïll. Iungdunibataroum 1889

42 **ابن الخطيب لسان الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد**

(لوشة 25 رجب 713 - فاس أحد الربيعين 776 هـ)

أعمال الاعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الاسلام

تحقيق وتعليق بروفنسال بيروت 1956 (الطبعة الثانية)

43 ابن الخطيب:

الاحاطة في أخبار غرناطة ،

الأجزاء 1 2 3 4

تحقيق محمد عبد الله عنان

طبعة دار المعارف بمصر (د ت ط)

44 ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد:
(تونس 732 هـ - القاهرة 808 هـ)
كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر
الجزء الرابع طبعة بيروت 1979

45 ابن خلدون:
المقدمة
طبعة بيروت 1979

46 ابن سعيد أبو الحسن علي بن موسى بن عبد الملك الأندلسي
(غرناطة 610 هـ - تونس 685 هـ)
المغرب في حلى المغرب
الجزءان الأول والثاني طبعة دار المعارف بمصر
سلسلة ذخائر العرب (د ت ط)

47 ابن سلام أبو عبيدة القاسم:
(توفي سنة 224 هـ)
كتاب الأموال
طبعة القاهرة 1981

48 ابن عبد ربه أبو عمر بن محمد الأندلسي:
(توفي سنة 327 هـ)
كتاب العقد الفريد
الجزء الرابع، شرح وتصحيح أحمد أمين، إبراهيم الأبياري
طبعة القاهرة 1965

49 ابن عبدون أبو محمد عبد المجيد بن عبد الله:
(عاش في القرن الخامس الهجري)
رسالة في القضاء والحسبة
نشرها وحققها بروفنسال تحت عنوان
Un traité d'ibn Abdun sur la vie urbaine
et les metiers à seville au 12 ème siècle. Journal A siatique. Paris 1934.

50 **ابن عذاري أبو عبد الله محمد المراكشي:**

(عاش بعد سنة 712 هـ)

البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب

الجزءان الأول والثاني

تحقيق ج.س كولان و.ب. بروفنسال بيروت 1980

(الطبعة الثانية).

51 **ابن غالب محمد بن أيوب الغرناطي:**

(توفي بغرناطة في القرن السادس الهجري)

تعليق منتقى من كتاب فرحة الأنفس في تاريخ الأندلس.

نشر وتحقيق الدكتور لطفي عبد البديع،

مجلة معهد المخطوطات العربية المجلد الأول،الجزء الثاني

القاهرة 1955

52 **ابن فرحون برهان الدين إبراهيم بن علي اليعمري:**

(توفي سنة 799 هـ)

الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب.

طبعة الفحامين بمصر سنة 1351

(الطبعة الأولى)

53 **ابن الفرضي، الحافظ أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي:**

(قرطبة 351 هـ قرطبة 403 هـ)

تاريخ علماء الأندلس

طبعة القاهرة 1966

54 **ابن الفقيه أبو بكر أحمد بن إبراهيم الهمذاني:**

(توفي في أوائل القرن 4 هـ)

مختصر كتاب البلدان

تحقيق الأستاذ دي كوجي DECOEGE ليدن 1885 م

55 ابن القوطية أبو بكر بن محمد:
(توفي بقرطبة سنة 367 هـ)
تاريخ افتتاح الأندلس
تحقيق وتعليق عبد الله أنيس الطباع بيروت 1958

56 ابن قتيبة الدينوري:
(توفي سنة 276 هـ)
الامامة والسياسة
الجزءان الأول والثاني
تحقيق الدكتور طه الزين (د .ت .ط)
نشر مؤسسة الحلبي

57 ابن الكردبوس وابن الشباط:
(توفي الأول سنة 573 هـ والثاني سنة 681 هـ)
تاريخ الأندلس لابن الكردبوس ووصفه لابن الشباط
قطعتان حققهما أحمد مختار عبادي في مجلد واحد،
طبعة مدريد 1971

58 أبو العرب محمد بن أحمد بن تميم القيرواني:
(توفي سنة 333 هـ)
طبقات علماء افريقية وتونس
طبعة تونس 1968

59 أبو الفدا عماد الدين إسماعيل بن محمد بن عمر:
(توفي سنة 732 هـ)
كتاب تقويم البلدان
تصحيح رينو ولوبون Le bon ودي سيلان
طبعة باريس 1840

60 أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي:
(توفي في بغداد 182 هـ)
كتاب الخراج
طبعة بولاق 1302 هـ

61 **الادريسي أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله بن إدريس:**
(493 560 هـ)
صفة المغرب وأرض السودان ومصر والأندلس
مأخوذة من كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق
نشر دوزي و DEGOEGE
طبعة ليدن 1894 وفي القسم الافرنجي 1866

62 **الاصطخري ، ابن إسحق إبراهيم بن محمد الفارسي:**
(توفي في النصف الأول من القرن 4 هـ)
كتاب المسالك والممالك
تحقيق محمد جابر عبد العال الحيني
مراجعة شفيق غربال طبعة 1961

63 **البكري ، عبد الله بن عبد العزيز بن محمد بن أيوب بن عمرو**
(شلطيش 405 هـ – قرطبة 478 هـ)
جغرافية الأندلس وأوروبا
من كتاب «المسالك والممالك»
تحقيق الدكتور عبد الرحمن حجي ،طبعة بيروت 1968

64 **البكري:**
المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب
طبعة بغداد ، مكتبة المثنى (د. ت. ط)

65 **الجهشياري أبو عبد الله محمد بن عبدوس:**
(توفي سنة 331 هـ)
كتاب الوزراء والكتاب
تحقيق مصطفى السقا إبراهيم الأبياري ،
عبد الحفيظ شلبي ، القاهرة 1938

66 **الحميدي ، الامام الحافظ أبو عبد الله محمد ابن أبي نصر فتوح بن عبد الله الازدي:**
(ميورقة – بغداد 488 هـ)
جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس
طبعة الدار المصرية للتأليف 1966 .من سلسلة تراثنا

67 الحميري أبو عبد الله محمد بن عبد المنعم الصنهاجي:
(توفي في سبتة حوالي 710 هـ)
صفة جزيرة الأندلس منتخبة من الروض المعطار في خبر الأقطار
نشر وتصحيح وتعليق بروفنسال ،
طبعة القاهرة 1977

68 الخشني:
قضاة قرطبة وعلماء افريقية
نشر السيد عزت العطار الحسيني
طبعة ذو الحجة 1372

69 الخوارزمي محمد بن أحمد أبو عبد الله:
(316 هـ - 387 هـ)
مفاتيح العلوم
طبعة مصر 1342 نشر دار الطليعة المنيرية

70 الزبيدي ، أبو بكر محمد بن الحسن:
(توفي سنة 379 هـ)
طبقات النحويين واللغويين
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
طبعة مصر 1954 (الأولى)

71 الزجالي أبو يحيى:
(617 - 694 هـ)
ري الاوام ومرعى السوام في نكت الخواص والعوام
حققه الدكتور محمد بنشريفة
ونشره تحت عنوان أمثال العوام في الأندلس
مطبعة محمد الخامس بفاس يوليوز 1975

72 الزهري:
جغرافية الزهري
نشرت في مجلة
Bulletin d'étude orientales Tom 2 I
(Année 1968). Damas.

73 **السقطي ، أبو عبد الله محمد المالقي (القرن 6 هـ)**
رسالة في الحسبة نشرها بروفنسال تحت عنوان
Un manuel Hispanique de Hisba Paris 1931

74 **صاعد الأندلسي أبو القاسم أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن صاعد:**
(المرية 420 طليطلة 462 هـ)
طبقات الأمم
طبعة السعادة – مصر (د .ت .ط)

75 **الضبي أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة :**
(توفي يوم الأحد 25 ربيع الآخر عام 599 هـ بمرسية)
بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس
تحقيق فرانسيسكو كوديرا طبعة مدريد 1884

76 **الطبري أبو جعفر محمد بن جرير:**
(طبرستان 224 – بغداد 310 هـ)
تاريخ الأمم والملوك
الأجزاء ، 11 12 13.طبعة بيروت (د .ت ط)

77 **الطرطوشي أبو بكر محمد بن الوليد:**
(توفي سنة 520 هـ)
سراج الملوك
طبعة المطبعة الأزهرية 1319 هـ (الأولى)

78 **الطوسي ، أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي:**
(توفي سنة 460 هـ)
المبسوط في فقه الإمامية
تحقيق محمد الباقر البهدودي ،
نشر المكتبة المرتضوية لاحياء الآثار الجعفرية

79 **العذري ، أبو العباس أحمد بن عمر بن أنس بن الدلائي**
(المرية 4 ذي القعدة 393 هـ – آخر شعبان 478 هـ)
ترصيع الأخبار وتنويع الآثار والبستان في غرائب البلدان والمسالك إلى جميع الممالك
تحقيق الدكتور عبد العزيز الأهواني طبعة مدريد 1965

80 **عريب بن سعد:**
(توفي في القرن الرابع الهجري)
تقويم قرطبة
نشره الأستاذ دوزي تحت عنوان
le calendrierde Cordoue. Leiden 1961.

81 **عياض (القاضي) عياض بن موسى بن عياض:**
(سبتة 476 - 544 هـ)
ترتيب المدارك وتقريب المسالك
لمعرفة أعلام مذهب مالك
الأجزاء الأربعة
تحقيق أحمد بكير محمود ،
طبعة بيروت (د ت ط)
منشورات مكتبة دار الحياة

82 **الغساني ، محمد بن عبد الوهاب:**
(عاش في القرن الحادي عشر الهجري)
رحلة الوزير في افتكاك الأسير
نشر الأستاذ الفريد البستاني
طبعة طنجة 1940 مؤسسة الجنرال فرانكو

83 **قدامة بن جعفر**
(توفي سنة 337 هـ)
نبذ من كتاب الخراج وصنعة الكلام
طبعة ليدن 1306 هـ

84 **القرشي ، يحيى بن آدم**
(توفي سنة 203 هـ)
كتاب الخراج
تصحيح وشرح أبو الأشبال أحمد محمد شاكر ،
طبعة القاهرة 1347 هـ

85 القزويني زكريا محمد بن محمود
(قزوين 600 682 هـ)
آثار البلاد وأخبار العباد
بيروت 1960 1380 هـ
(دار بيروت للطباعة والنشر)

86 - القفطي جمال الدين أبو الحسين علي بن يوسف
(توفي سنة 646 هـ)
كتاب إخبار العلماء بأخبار الحكماء
تحقيق Dr. Julius Lippert
طبعة 1903 (د. ت. ط)

87 القلقشندي ، أبو العباس أحمد بن علي
(توفي سنة 821 هـ)
صبح الأعشى في صناعة الانشاء ،
الجزءان 5 13
نشر المؤسسة المصرية العامة للتأليف
طبعة القاهرة (د ت ط)

88 المالكي ، أبو بكر عبد الله
(توفي في نهاية القرن الرابع الهجري)
رياض النفوس
الجزء الأول
طبعة مكتبة النهضة المصرية 1951

89 الماوردي ، أبو الحسن ، علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي
(توفي سنة 450 هـ)
الأحكام السلطانية والولايات الدينية
طبعة بيروت 1978 (دار الكتب العلمية)

90 مجهول
(عاش في القرن الرابع الهجري)
أخبار مجموعة في فتح الأندلس وذكر أمرائها والحروب الواقعة بينهم
نشره La funte y Alcantra
طبعة مدريد 1867

91 **مجهول**

(عاش في القرن السابع الهجري)

كتاب مفاخر البربر

نشر وتصحيح ب بروفنسال

طبعة الرباط 1934

92 **مجهول**

نص أندلسي يتعلق بالسنين الأولى من حكم الخليفة الناصر لدين الله

نشره ل بروفنسال وغرسية كومس مع ترجمة إسبانية بعنوان

una Cronica Anonima de Abd AL Rahman Al Nasir

طبعة مدريد 1950

93 - **المراكشي ، محيي الدين عبد الواحد بن علي**

(مراكش 581 647 هـ)

المعجب في تلخيص أخبار المغرب

تحقيق وتعليق محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي

طبعة الدار البيضاء 1978 (السابعة)

94 - **المسعودي ، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي**

(توفي سنة 346 هـ)

مروج الذهب ومعادن الجوهر

الأجزاء الأربعة

تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ،

طبعة القاهرة 1965

95 **مسكويه ، أبو علي أحمد بن محمد**

(توفي سنة 421 هـ)

تجارب الأمم

الجزءان الأول والثاني

تصحيح وتنقيح هـ ف آمدروز

طبعة شركة التمدن الصناعية المصرية سنة 1914

96 **المقدسي شمس الدين البشاري**

(توفي نحو 380 هـ)

أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم

نشر وتحقيق DEGOEJE

طبعة ليدن 1906

97 **المقري ، أحمد بن محمد التلمساني**

(تلمسان 986 – مصر 1040 هـ)

نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب
وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب

(الأجزاء الأربعة الأولى)

تحقيق إحسان عباس بيروت 1388 هـ 1968

98 **المقريزي ، تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر:**

(القاهرة 847 هـ)

خطط المقريزي

طبعة الساحل الجنوبي الشياح لبنان (د ت ط)

99 **النباهي أبو الحسن علي بن عبد الله بن محمد بن الحسين المالقي:**

(مالقة 713 هـ غرناطة قبل 793 هـ)

تاريخ قضاة الأندلس أو المرقبة العليا
فيمن يستحق القضاء والفتيا

تحقيق ونشر ل بروفنسال

طبعة بيروت (د.ت.ط)

المكتبة التجارية للطبع والنشر

100 **النويري ، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب**

(توفي بالقاهرة سنة 1332 م 733 هـ)

نهاية الأرب في فنون الأدب

الجزء 22 نشره GASPAR ROMERO

طبعة غرناطة 1917

101 الونشريسي أبو العباس أحمد بن يحيى:
(توفي سنة 914 هـ)
المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب
الأجزاء 1 2 3 4 5 6 7 8 10
نشر وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية بالمغرب
بيروت 1981

102 ياقوت الحموي ، أبو عبد الله بن عبد الله الرومي:
(توفي في حلب في 20 رمضان 626 هـ)
معجم البلدان
خمسة أجزاء
نشر دار الكتاب العربي –بيروت (د.ت.ط)

103 يحيى بن عمر:
(توفي سنة 287 هـ)
كتاب أحكام السوق
نشره محمود مكي في صحيفة المعهد المصري للدراسات الاسلامية بمدريد
المجلد الرابع سنة 1956 ويوجد الكتاب ضمن كتاب المعيار للونشريسي في الجزء السادس

104 اليعقوبي ، أحمد بن واضح بن أبي يعقوب:
(توفي سنة 284 هـ)
كتاب البلدان
طبعة 1377 هـ ، 1917 م النجف (الطبعة الثانية)

ثالثا المراجع العربية الحديثة

105 إبراهيم بيضون (دكتور):
الدولة العربية في إسبانيا
طبعة بيروت 1978 (دار النهضة العربية)

106 أبو الأعلى المودودي:
مسألة ملكية الأرض في الاسلام
طبعة دمشق (د ت ط)

107 إحسان عباس (دكتور):
طريقة ابن حيان في الكتابة التاريخية
عرض قدمه في ندوة ابن حيان وتاريخ الأندلس
المنعقدة بالرباط في نوفمبر 1981 (مرقون)

108 أحمد أمين (دكتور):
ظهر الاسلام
الجزء الثالث وهو يبحث في الحياة العقلية في الأندلس
طبعة بيروت 1969

109 أحمد بدر (دكتور):
دراسات في تاريخ الأندلس وحضارتها
الجزء الأول الطبعة الثانية (د.ت.ط)

110 أحمد صادق سعد (دكتور):
في ضوء النمط الأسيوي للانتاج
تاريخ مصر الاجتماعي الاقتصادي
طبعة بيروت 1979 (الأولى) دار ابن خلدون

111 أحمد مختار عبادي وسالم عبد العزيز
تاريخ البحرية في المغرب والأندلس
طبعة بيروت 1969 (دار النهضة العربية)

112 أحمد مختار عبادي (دكتور):
في التاريخ العباسي والأندلسي
طبعة بيروت 1979 (1972 على ظهر الغلاف)
دار النهضة العربية

113 الياس يوسف سركيس:
معجم المطبوعات العربية والمعربة
ثلاث مجلدات
طبعة مصر 1928

114 اميل توما (دكتور):
الحركات الاجتماعية في الاسلام
طبعة بيروت 1978 دار النهضة العربية

115 بالنثيا آنخل جنثالث
تاريخ الفكر الأندلسي
ترجمة الدكتور حسين مؤنس مدريد 1945
(الطبعة الأولى)

116 بروفنسال (إ ليفي):
حضارة العرب في الأندلس
ترجمة ذوقان قرقوط طبعة بيروت (د ت ط)

117 بروفنسال
سلسلة محاضرات عامة في أدب الأندلس وتاريخها
ترجمة عبد الهادي شعيرة. القاهرة 1951

118 التواتي عبد الكريم

المنهجية في مدرسة مالك بن أنس وفي أصول مذهبه

عرض قدم في ندوة الامام مالك المنعقدة بفاس من 9 إلى 12 جمادى الثانية سنة 1400 هـ / 25 28 أبريل 1980

المجلد الثاني

119 توماس أرنولد مع مجموعة من المستشرقين:

تراث الاسلام

تعريب وتعليق جرسيس فتح الله المحامي

طبعة بيروت (الثالثة) (د.ت.ط.)

120 جمال الدين الشيال (دكتور):

التاريخ الاسلامي وأثره في الفكر التاريخي الأوروبي في عصر النهضة

طبعة بيروت 1969

121 الحبيب الجنحاني (دكتور):

دراسات مغربية في التاريخ الاقتصادي الاجتماعي للمغرب الاسلامي

طبعة بيروت 1980 (الأولى) (دار الطليعة)

122 الحبيب الجنحاني:

الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الأندلس

عرض قدم في ندوة ابن حيان وتاريخ الأندلس المنعقدة في الرباط ما بين 19 و 23 نوفمبر 1981 (مرقون)

123 حسين مؤنس (دكتور):

فجر الأندلس

طبعة القاهرة 1959

124 خوسي مارية بياس بيكروسا:

علم الفلاحة عند المؤلفين العرب بالأندلس

ترجمة عبد اللطيف الخطيب .

طبعة تطوان 1957

125 خير الدين طلفاح:
حضارة العرب في الأندلس
طبعة بغداد 1977 (دار الحرية للطباعة)

126
دائرة المعارف الاسلامية
أصدرها باللغة العربية
أحمد الشنتناوي - إبراهيم زكي خورشيد
عبد الحميد يونس - حافظ جلال

127 دوزي (ايرنهايت):
تاريخ مسلمي اسبانيا
الجزء الأول الحروب الأهلية
ترجمة الدكتور حسن حبشي
طبعة القاهرة 1963

128 رودنسون (ماكسيم):
الاسلام والرأسمالية
ترجمة نزيه الحكيم طبعة بيروت 1979 (الثانية)

129 زوبروتسكي ، كيروف ، ومتروبولسكي
المشاعة ، الرق الاقطاع
التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية ما قبل الرأسمالية
ترجمة جورج طرابيشي
طبعة بيروت 1978 (الأولى) دار الطليعة

130 ستانلي لين بول:
قصة العرب في اسبانيا
ترجمة علي الجارم ،
مطبعة دار المعارف بمصر (د.ت.ط)

131 سمير أمين (دكتور)
التطور اللامتكافيء
ترجمة برهان غليون
طبعة بيروت 1978 (الثانية)

132 سمير أمين:
الطبقة والأمة في التاريخ وفي المرحلة الامبريالية
ترجمة هنري عبودي
طبعة بيروت 1980 (الأولى)

133 سهيل زكار (دكتور):
تاريخ العرب والاسلام
منذ ما قبل البعث وحتى سقوط بغداد
طبعة بيروت 1975

134 سيديو
تاريخ العرب العام
ترجمة عادل زعيتر
طبعة القاهرة 1980

135 سيمون حايك
الناصر لدين الله أول خليفة في الأندلس
طبعة 1962
دار النشر للجامعيين (د.م.ط)

136 شكيب ارسلان:
الحلل السندسية في الأخبار والآثار الأندلسية
الجزءان الأول والثاني
بيروت (د.ت.ط) منشورات دار مكتبة الحياة

137 شوقي ضيف (دكتور):
تاريخ الأدب العربي في العصر العباسي الثاني
طبعة القاهرة 1975 (الثانية) دار المعارف

138 صلاح خالص (دكتور):
اشبيلية في القرن الخامس الهجري
طبعة بيروت 1965 (دار الثقافة)

139 ضياء الدين محمد الريس (دكتور):
الخراج والنظم المالية للدولة الأسلامية
طبعة مكتبة الأنجلو مصرية (د.ت.ط)

140 **طيب تيزيني (دكتور):**
مشروع رؤية جديدة للفكر العربي
في العصر الوسيط
طبعة دمشق الثانية (د.ت.ط)

141 **عبد الجليل الراشد عبد الرضا**
العلاقات السياسية بين الدولة العباسية والأندلس
في القرنين الثاني والثالث للهجرة
طبعة الرياض 1969 – مكتبة النهضة

142 **عبد الحميد العبادي (دكتور):**
المجمل في تاريخ الأندلس
طبعة القاهرة 1964 (الثانية)

143 **عبد الرحمن حجي (دكتور):**
أندلسيات
المجموعة الأولى والثانية
طبعة بيروت 1969 (دار الارشاد)

144 **عبد الرحمن حجي:**
التاريخ الأندلسي من الفتح الاسلامي
حتى سقوط غرناطة
طبعة 1976 (دار القلم دمشق بيروت ودار القلم
الكويت الرياض)

145 **عبد العزيز السيد سالم (دكتور):**
تاريخ المسلمين وآثارهم بالأندلس
من الفتح العربي حتى سقوط غزناطة
طبعة دار المعارف بمصر 1962

146 **عبد العزيز السيد سالم**
تاريخ مدينة المرية الاسلامية
قاعدة الأسطول الأندلسي
طبعة بيروت 1969 (الأولى) دار النهضة العربية

147 عبد العزيز السيد سالم:
قرطبة حاضرة الخلافة في الأندلس
الجزءان 1 2
طبعة بيروت 1971 دار النهضة العربية

148 عبد العزيز الاهواني (دكتور):
أمثال العامة في الأندلس
طبعة دار المعارف بمصر 1962

149 عبد العزيز الدوري (دكتور):
تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري
طبعة بيروت 1974 (الثانية)

150 عبد العزيز الدوري:
مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي
طبعة بيروت 1978

151 عبد الفتاح سعيد عاشور (دكتور)
حضارة ونظم أوروبا في العصور الوسطى
طبعة بيروت 1976 - دار النهضة العربية

152 عبد الفتاح العبادي:
الصقالبة في اسبانيا
طبعة مدريد 1953

153 عبد الله محمد عنان (دكتور)
تراجم إسلامية شرقية وأندلسية
طبعة القاهرة 1970 (الثانية)

154 عبد الله محمد عنان
دولة الاسلام في الأندلس
طبعة القاهرة 1960 (الثالثة)

155 علي إبراهيم طرخان (دكتور)
المسلمون في أوروبا في العصور الوسطى
طبعة القاهرة 1966

156 كاهن (كلود):

تاريخ العرب والشعوب الاسلامية

منذ ظهور الاسلام إلى نهاية الامبراطورية العثمانية

ترجمة بدر الدين القاسم ، طبعة بيروت 1977 (الثانية)

دار الحقيقة

157 كولتون (ج ج) :

عالم العصور الوسطى في النظم والحضارة

ترجمة جوزيف نسيم يوسف

طبعة دار المعارف 1967 (الثانية)

158 لطفي عبد البديع (دكتور) :

الاسلام في اسبانيا

طبعة القاهرة 1958 (الأولى)

159 لومبار (موريس)

الاسلام في عظمته الأولى

من القرن الثامن حتى القرن الحادي عشر

ترجمة ياسين الحافظ

طبعة بيروت 1977 (الأولى) دار الطليعة

160 لويس ارشبالد

القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط

طبعة القاهرة (د ت ط)

161 ماركس (كارل) :

رأس المال نقد الاقتصاد السياسي

الجزء الثالث – القسم الثاني

ترجمة محمد عيتاني

طبعة بيروت 1978 (الثالثة)

162 ماركس انجلس

البيان الشيوعي ،

ترجمة العفيف الأخضر

طبعة بيروت 1975 (الأولى) دار ابن خلدون

163 ماك كيب جوزيف :
مدنية العرب في الأندلس
ترجمة الدكتور تقي الدين الهلالي
طبعة 1950

164 مجموعة من الدارسين :
ست دراسات في النمط الآسيوي للانتاج
تحرير وترجمة وجمع أحمد صادق سعد
طبعة بيروت 1979 (الأولى)

165 مجموعة من الدارسين
الماركسية والتراث العربي الاسلامي
طبعة بيروت 1980 (الأولى) دار الحداثة

166 مجموعة من الدارسين :
الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية
ترجمة عصام الخفاجي
طبعة بيروت 1979

167 مجموعة من المستشرقين
دراسات إسلامية
ترجمة مجموعة من الأساتذة بإشراف الدكتور نيقولا
طبعة بيروت — نيويورك 1960

168 مجموعة من الدارسين
حول نمط الانتاج الأسيوي
ترجمة جورج طرابيشي
طبعة بيروت 1978 (الثانية)

169 محمد الوزاد
نشأة الفكر الفلسفي في الأندلس
في القرن الثالث الهجري
بحث قدم لنيل دبلوم الدراسات العليا في الفلسفة
خزانة كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط
رقم 121 ر ج (مرقون) .

170 محمد عبد الجواد محمد (دكتور):
ملكية الأراضي في الاسلام
طبعة 1971 (د .م .ط)

171 محمود إسماعيل (دكتور):
الأغالبة سياستهم الخارجية
طبعة الدار البيضاء 1978 (الثانية)

172 محمود إسماعيل:
الخوارج في بلاد المغرب
حتى منتصف القرن الرابع الهجري
طبعة الدار البيضاء 1976

173 محمود إسماعيل:
الحركات السرية في الاسلام
طبعة القاهرة 1973 اليوسف

174 محمود إسماعيل:
سوسيولوجيا الفكر الاسلامي
الجزءان الأول والثاني
طبعة الدار البيضاء 1980 دار الثقافة

175 محمود إسماعيل:
مغربيات
دراسات جديدة طبعة فاس 1977

176
المنجد في اللغة والأعلام
طبعة دار المشرق بيروت 1976
(الطبعة الثالثة والعشرون)

177
المنهل ، (قاموس فرنسي عربي)
ألف بتعاون بين جبور عبد النور وسهيل إدريس
طبعة سبتمبر 1972 (الثانية)

178 ميتز (آدم)
الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري
طبعة القاهرة 1941

179 نور الدين حاطوم (دكتور)
تاريخ العصر الوسيط في أوروبا
الجزء الأول
لبنان الطبعة الأولى 1976
نشر دار الفكر الحديث

180 نيكوروفوف (ف.ن)
الشرق والتاريخ العالمي
حول أسلوب الانتاج الآسيوي
ترجمة الدكتور توفيق سلوم
طبعة بيروت 1981 (الأولى)

181 الهاشمي الراجي
نظم وإدارة دولة بني أمية بالأندلس
عرض قدم في ندوة المؤرخ ابن حيان
وتاريخ الأندلس المنعقدة بالرباط
في ما بين 19 - 23 نوفمبر 1981 (مرقون)

182 ولهاوزن (يوليوس)
الدولة العربية وسقوطها
ترجمة الدكتور يوسف العش
طبعة دمشق 1956

183 يوري كاتشا نفسكي :
عبودية إقطاعية ، أم أسلوب آسيوي ؟
ترجمة د عادل دليلة
طبعة بيروت 1980

ملاحظات عن بعض الرموز
(د ت ط) دون ذكر تاريخ الطبع
(د م ط) دون ذكر مكان الطبع

رابعا المجلات والدوريات العربية

184 أحمد شلبي

الحضارة الاسلامية بالأندلس

مجلة الثقافة المغربية

العدد 2 3 مارس 1970 ذو الحجة 1390 هـ

185 أحمد مختار عبادي:

صور لحياة الجهاد والحرب في المغرب والأندلس

مجلة البينة ، العدد التاسع السنة الأولى

يناير 1963 – شعبان 1382

186 بنسالم حميش

عن الغزالي ومرحلة الاقطاع

مجلة البديل العدد الأول ربيع 1981 طبعة البيضاء من ص 4 إلى 56

187 الحبيب الجنحاني

نظام ملكية الأرض في المغرب الاسلامي

مجلة دراسات تاريخية

العدد الخامس يوليوز 1981 طبعة دمشق

188 عبد السلام الهراس

من أعلام البربر في الأندلس

سليمان بن وانسوس

مجلة دعوة الحق ، العدد الأول سنة 1968

189 عبد العزيز الدوري :

نشأة الاقطاع في المجتمعات الاسلامية

مجلة المجمع العلمي العراقي.المجلد العشرون سنة 1970

190 فرج الله صالح ديب

ملامح التشكيلات الاجتماعية في العالم العربي الوسيط

مجلة دراسات عربية ، السنة السادسة عشرة ،

العدد 10 غشت 1980 من ص 71 إلى 86

191 **محمد عبد الوهاب خلاف:**

تراجم في تسمية فقهاء الأندلس وتاريخ وفاتهم

مجلة المناهل العدد 21 السنة الثامنة ،

يوليوز 1981 من ص 296 إلى 312

192 **محمد كمال شبانة**

حضارة العرب في الأندلس

مجلة الثقافة المغربية 2 3 مارس 1970

ص 131 153 بالنسبة للقسم الأول

ص 176 182 بالنسبة للقسم الثاني

193 **محمود علي مكي**

التشيع في الأندلس

مجلة صحيفة المعهد المصري للدراسات الاسلامية بمدريد

المجلدان الأول والثاني سنة 1954

193 **محمود علي مكي:**

التصوف الأندلسي ، مبادئه وأصوله

(القسم الثاني)

مجلة دعوة الحق ، العددان الثامن والتاسع ،

السنة الخامسة ذو الحجة محرم 1382 هـ

ماي يونيه 1962 من ص 6 إلى ص 12

194 **محمود علي مكي**

رواد الثقافة الدينية الأولى بالأندلس

مجلة البينة ، العدد السادس السنة الأولى

أكتوبر 1962 جمادى الأولى 1382 هـ

195 **نايف بلوز**

بعض الملامح الحضارية للاقطاعية الشرقية في ظل الخلافة العربية

مجلة دراسات عربية ، السنة التاسعة العدد الأول

نوفمبر 1972 من ص 4 إلى 35

خامسا المراجع الأوربية الحديثة

196 Barbero (Abilio) y Mercel (vigil).
La formacion del feudalismo en La peninsula Iberica.
Ed. Barcelona. (S.D.E.).

197 BERTRAND, (Louis)
Histoire d'Espagne
Ed. Paris 1932.

198 CHALMETA (Pedro)
Concesiones-territoriales en Al Andalus
Cuadernos de Historia, 1975, VI PP1 90

199 CHALMETA (Pedro)
Concessions territoriales dans Al Andalus au Xe siecle.
Actes congres U.E.A.I. Leiden 1981. PP 48 - 96

200 - CHALMETA (Pedro)
«Feudalismo en Al Andalus ?»
Orientalia Hispanica. Homenaje F. Maria
Pareja. Leiden 1974, I pp 168 194.

201 CHALMETA (Pedro)
Le problème de la féodalité hors de l'Europe chretienne cas de l'Espagne musulmane Coloquio Hispánico - Tunico. Actes II. Madrid 1973 pp 91 115

202 - CAHEN (claude)
«L'évolution de l'Iqta du 9e au 13e siecle
contribution à une histoire comparée des sociétés medievales».
Annales. E.S.C. 8 (1953) pp 25 52.

203 - CAHEN (claude) :
L'évolution sociale du monde musulman jusqu'au 12eme siecle face à celle du monde chretien.
Cahiers de civilisations medievales. 1ere et 2ème partie II, 1959.

204 - Dozy (Ernheit) :
Histoire des musulmans d'Espagne Tom II et III.
Ed Leyde - Brill - Paris maisonneuve 1932.

205 - Dozy (Ernheit)
Recherches sur l'histoire et la litterature de l'Espagne
pendant le moyen âge.
Ed. paris (maisonneuve) 3ème edition (S.D.E)

206 - DEscola (Jean)
Histoire d'Espagne.
Edi. Paris 1959

207 Dufourcq (ch - E) et Gautier (P)
Histoire économique et sociale de l'Espagne chretienne au moyen âge.
Ed. Paris 1976. (Arnand colin).

207 Encylopedie de l'Islam.
Nouvelle édition établie avec le concours des principaux orientalistes. Tom III
D.Lewis, V.L Menage, CH pellat
Edition Leyde E.j Brill. Paris 1971

208 Fransisco de Cadernas
En sayo sobre la historia de la propriedad territorial
En Espagna. Tom I
Ed. Madrid 1873.

209 GARCIA DE VALDEAVELLANO (Luis)
El feudalismo hispanico y otros estudios de historia medievale.
Ed 1981

210 GARCIA de VALDEAVELLANO (Luis)
«Les liens de vassilités et les immunites en Espagne».
Recueils de la societe de Jean Bodin revue et augmentée
Edition de la librairie encyclopedique. Bruxelle 1958 pp 213 255

211 - GARDET (Louis)
La proprieté en Islam.
Institut des belles lettres Arabes. Tunis 1947 (10).

212 GASIRI
Bibliotheca arabico-hispanae escurielensis Tomus II.

213 - Gonzalez Palencia
Historia de Espana musulmana
Editorial labor. S.A. Barcelona - Madrid
Buenos Aires, Rio de Janiro.

214 Groupe de chercheurs
Etudes sociologiques sur le Maroc.
articles preparés par Abdelkebir Khatibi. Ed. 1978.

215 Groupe de chercheurs
Sur le fèodalisme.
Exposés et comptes rendus de la discussion qui eut lieu au siège du C.E.R.M à Paris du 27 / 4 / 68. Ed Octobre 1974
(Editions sociales)

216 - Guichard (Pierre)
Structures sociales «orientales» et «occidentales» dans l'Espagne musulmane. Ed.mouton. Paris la haye 1977.

217 Halim Abdeljalil
L'Iqta et l'appropriation de la terre au Maroc.
Thèse de D.E.S. à la bibliothèque de faculté des lettres à Rabat sous N° T L 69

218 LAMBTON (Annk.S)
«Reflections on the Iqta»
Arabic and Islamic studies In honor of Hamilton.
Edited by georges Makdisi. Leiden E.J.Brill 1965. PP 358 - 376.

219 LEGENDRE (Maurice)
Nouvelle histoire d'Espagne
Ed. Paris. Hachette 1938.

220 LEWIS Archibald
Midi Français, Iraq Buwayhid et Japon
Etude comparée des féodalités p 946 - 1055.
Colloques internationaux du centre national de la recherche scientifique sous titre
les structures sociales de l'Aquitaine, du languedoc, et de l'Espagne au premier âge fèodal. Toulouse du 28 au 31 Mars 1968.
Ed. Paris 1969.

221 Les Nawasils d'Ibn Sahl. Hesperis Tamuda. V 14 Année 1973

222 Piquet (victor)
l'Espagne des maures. Deux tomes
Edi. Paris 1946.

223 PORCHNEV (B)
Essai d'Economie politique du feodalisme.
Ed. du progres. Moscou 1979.

224 - Provençal (levi.E)
Histoire de l'Espagne musulmane. Tom I, II, III
Ed. Paris (maisonneuve) Leiden j Brill 1950.

225 - Provençal (Levi.E)
L'espagne musulmane au Xème siècle institutions et vie sociale.
Edi. Paris (larose) 1932.

226 - Provençal (Levi.E)
La description de l'Espagne d'Ahmed Al Razi.
Al Andalus. V. XV III. lere partie (1953).

227 Poliak (A.N)
«La féodalité Islamique.»
Revue d'études Islamique, 10, 1936 pp 247 265

228 - Bois (charles)
Années de diesettes, années d'abondance,
secheresse et pluies au Maroc.
Revue pour l'étude des calimités n° 26 - 27. Geneve 1943.

229 - ROSSEEWST (Hilaire.M)
Histoire d'Espagne depuis les premiers temps
jusqu'à la mort de Fernand VII, 2 Tomes.
Edition Paris (S.D.E).

230 - SANCHEZ. ALBORNOZ
En torno a los origines del feudalismo.
Parte segunda Los Arabes y el Regimen prefeudal carolingio.
Edi. Mendoza Buenos Aires 1942.

231 SANCHEZ ALBOROZ
Historia de Espagna musulmana Tom I
Ed. Madrid 1978.

232 Simonet (Fransisco)
Historia de los Mozarabes.
Ed. Madrid 1897 1903.

233 Terrasse (Henri)
L'Espagne musulmane et l'heritage Wisigothique. Etudes d'orientalisme dediées à la memoire de L. Provençal. Tom II (maisonneuve).

234 - Viardot (Louis)
Histoire des Arabes et des maures d'Espagne. 2 Tomes
Edi. Paris 1851

235 Watt (Montgomry)
A Histoiry of Islamic spain
Ed. Edinburgh 1965.

(S.D.E) = sans date d'édition
ed Edition

بعض المراجع الأوربية التي درست الاقطاع في إسبانيا المسيحية

Bonilla SAN Martin Adolfo
«Germenes del feudalismo.
En Estudios sobre la historia del derecho espagnol. Articulos publicados en la «Revista cotemparanes»
Madrid 1899. pp 490 - 501.

Escosma y Hevia Antonio
«Jucio del feudalismo en Espagna y de su influncia en el estado social y politico de la nacion». Madrid 1856.

Garcia de Valliavellano
Sobre la cuestion del feudalismo hispanico. Madrid 1978.

Moxosaludor
Feudalismo Europeo y feudalismo Espagnol.
en hispanica.
Revista Espagnol de Historia XXIV pp 123 133 Madrid 1964.

Puyal y Alonso jubio :
«El Abendengo de sahagun
(contribucion al estudio del feudalismo en Espagna».

Stefenson
El feudalismo medieval. Introduction sobre la Problema del feudalismo y el feudalismo en Espagna.

Secretan Edouard «De la feodalité en Espagne».
Nouvelle revue historique du droit Français et etranger. VIII Paris 1862.

الملاحق

الملحق رقم 1

عقد إقطاع

«أقطع أمير المومنين أيده الله بنصره وأمده بمعونته فلان بن فلان جميع الموات التي بموضع كذا حدودها كذا بحقوقه ومنافعه ومرافقه إقطاعا صحيحا بلا شرط ولا منتوية ولا خيار يتملكه بذلك المقطع فلان لما رآه أمير المومنين لحسن نظره وجميل رأيه واجتهاده في المصلحة في ذلك للمسلمين في إقطاع فلان ما ذكر في هذا الكتاب لعنايته في الاسلام وجهاده وقبل المقطع ذلك شهد على إشهاد أمير المومنين أيده الله بما يذكر عنه في هذا الكتاب وذلك في شهر كذا

فقه وإن أسقطت القبول لم يضر ولا يفتقر الاقطاع إلى حوز إذ ليس بهبة وإنما هو بمعنى الحكم وقيل يفتقر إلى حوز وذلك ضعيف وإن لم يشهد أمير المومنين إجراء علامة يده في عقد الاقطاع ولا يجوز إقطاع الأمراء والقواد والقضاة وإنما ذلك للخليفة خاصة

من مخطوطة «المقصد المحمود» لأبي الحسن علي
ابن القاسم الصنهاجي
معهد ميشل آسين Institut. Michel. Acin
N° V. Fol. 38 r.

الملحق رقم 2

التهرب من كتابة عقود ملكية الأرض

وظن أن الوصية(1) إليه خرجت فدخل عليه ، فلما جلس قال له نجدة إني ابتعت جنانا من هذا وأحببت أن تعقد لي الوثيقة ، فقال له قاسم فأنت بعثت في لهذا ، قال نعم فقال قاسم إنا لله وإنا إليه راجعون على ما رجعنا إليه بالله الذي لاإله إلا هو وعلى المشي إلى مكة أو كيف حلف متى كتبت لك وثيقة أو لأحد من خلق الله حتى أموت ثم خرج فترك كتابة الوثائق فأخذته بإثر ذلك علة

من مخطوطة كتاب «طبقات المالكية» لمؤلفه المجهول ص 103

(1) الفقيه قاسم بن محمد بن قاسم

الملحق رقم 3

جور العمال واضطهاد السلطة لرعايا كورة جيان واتخاذ الفقهاء كغطاء تبريري

«قال أحمد بن خالد دخلت عليه أعوده[2] وهو مريض إذ أتاه رسول الوزراء فذكر علته وما هو فيه فعادت الرسل وقيل له لابد من المسير إلى الوزراء ولو حملت على الأعناق فمضى إليهم عن الأمير عبد الله بالخروج إلى جيان فاعتذر بعلته فلم يعذر وكان أهل جيان قد أخرجوا وقتلوا منهم فأمر بالخروج لامتحان خبرهم وسماع حججهم فخرج وهو بتلك الحال من العلة فأتى جيان فناظر لما أخرجوا العرب وسفكوا دماءهم فلم تكن عندهم حجة غير أن قالوا أنهم كانوا يسعون بنا إلى العمال فانصرف إلى الوزراء وأعلمهم أنهم لاحجة لهم فقالوا له قد حللت لنا أبا محمد حربهم فما تقول في ذلك فقال لهم قاسم يا هؤلاء إن كنتم تحاربون من خرج عنكم برأي أهل العلم اعلمناكم بما يجب وإن كنتم تحاربون على تدبير ملككم وإقامة سلطانكم فلا معنى لسؤالنا نحن عن هذا فأما رأينا نحن ومذهب العلماء وإجماعهم أن من حورب فمن وجبت حربه لشقه العصا وخروجه أن لا يجهز على جريح ولا يتبع مدبر ولا يأخذ مال مسلم فإن حاربتموهم على هذه الشروط فذاك»

من مخطوطة «كتاب طبقات المالكية» لمؤلفه المجهول ص 104

(2) نفس الفقيه وكان معارضا للمذهب السائد مع اتخاذ طريقة المداراة كما يلاحظ مما سبق من النص

الملحق رقم 4

ملكية كبرى بحوزة أحد الفقهاء(3)

قال أحمد ففعلت ذلك فلما نزل بمجريط لحقته بها فاجتمع الناس عليه لقراءة العلم حتى شكى إلي ذلك وقال كنت خرجت وأنا أرجو أن أخلو في هذا الموضع للقرآن بأمر من هؤلاء فقلت له هذا أمر يأجرك الله فيه قال أحمد وكان مبتذلا متواضعا يحرث بيده ويحصد وينقل الزبل ويخدم في خدمته كلها وكنا نقرأ عليه في فدادينه وأندره وفي الطرق وكان من أحفظ الناس للمدونة واضبطهم لها ولم يطلب إلى السلطان في شيء قط ولا أحد من أهل الدنيا حتى مات»

من مخطوطة «كتاب طبقات المالكية» لمؤلف مجهول ص 97

(3) هو إبراهيم بن قزار الذي عاش في نصف القرن الثالث الهجري .

الملحق رقم 5

فتوى توضح التجني على قانون ملكية الأرض

«فهمنا وفقك الله ما قام به العطار على النصرانيين ودعواه الغلبة وثبوتها بما شهد به الشهود فيه وقول النصرانيين أنهما اشترياه من نصرانيين وقول وكيلهما هذا الفدان المعاوض فيه ليس الذي شهدت به البينة على استرجاعه بالاكراه فيجب في ذلك أن تحوز البينة التي شهدت في الفدان أو تقول إن الفدان الذي وقعت فيه المعاوضة هو هذا بعينه أو يقول الوكيل أنه هو بعينه أو يحوز الفدان غير هذه البينة أنه هو المقوم فيه فتسقط حينئذ الحيازة فإن ثبت أنه هو، وجب للعطار استرجاع ذلك بما ثبت له من الاكراه إلا أن يكون للنصرانيين حجة عند الاعذار إليهما ، قاله ابن لبابة وغيره»

من مخطوطة «نوازل الأحكام» لابن سهل ص 117

الملحق رقم 6

جواب فقهي للداودي حول لاشرعية الاقطاعات في الأندلس

«وأما أرض الأندلس فقد طعن فيها بعض الناس وزعم أنها أو أكثرها فتحت عنوة وأنها لم تخمس ولم تقسم ، غير أن كل قوم وثبوا على طائفة منها بغير إقطاع من الامام ، ولم تترك لمن يأتي من المسلمين فإن كان الأمر على هذا ، فالواجب على من بيده شيء من ذلك أن يتبرأ منه فيكون في مصالح المسلمين ، وله أن يؤدي كراءه إلى المساكين فيستعملها إذا لم يكن ممن يجري في ذلك على وجهه وقيل أن قوما من البربر من الجيش الذين افتتحوا البلد(4) عمدوا إلى موضع من الأرض التي فتحوا فسألوا فيه واليهم على أن يسلموا له نصيبهم من الغنيمة فأعطاهم إياه فاقتطعوه فأقاموا الزمان الطويل ثم طولبوا بعد ذلك مع سلطان آخر فامتنعوا وحاربوا عليها حتى جلوا منها هل يحل سكناها أو شراء ما رفع من طعامها قال إن كان صاحب الجيش قسم باقي ما افتتح على سائر أهل الجيش وكان أعطاها ولا قدر حقوقهم أو أقل أو أكثر قليلا بما يتغلب الناس بمثله

من مخطوطة «كتاب الأموال» للداودي ص 17

(4) كلمة غير واضحة وجعلنا كلمة «البلد» لما يقتضيه سياق المعنى .

الملحق رقم 7

أثر الأزمة في اقتصاد قرطبة

«ثم ولي بعده أخوه عبد الله بن محمد ولاية منحلة يحل كل عقدة عقدها أبوه وجده في الهدنة تتواتر في ولايته الأحزان ويسبى فيها العيال والأموال وتكسد فيها الأسواق وتعلو فيها الأسعار يكون الساقط فيها عزيزا والأمير ذليلا بقرطبة اللعينة البادنة السمينة المقهورة الذليلة ينتجعها في آخر الزمان قوم من البربر يفسدون الحاضرة والبادية» .

من مخطوطة «تاريخ عبد الملك بن حبيب»

الملحق رقم 8

نازلة الفقهاء حول اعتبار المناطق الخاضعة لسلطة ابن حفصون «دار حرب»

«رجل ادعى خادما في مال ابن حفصون وقد تقدم هذا المعنى في مسائل العتق قرأنا وفقك الله بطاقة ابن ابتلة المرفوعة عنه إلى الأمير أطال الله بقاءه المصروفة إليه المكتوب في ظهرها أمره إياك بالنظر له بواجب الحق ولازم السنة وفهمنا دعواه في النصرانية بما نطقت به بطاقته فألفيناه(5) قال أنه إن كان تملكها في حصن بباشتر وأن ابن حفصون أخذها وزوجها ثم انتقلت إليه بنظر القاضي وصرف فروة(6) لها إليه وأحببت أن تعلم ما عندنا فيه فيما رفعه ابن ابتله لتنظر بنظرك للعامة التي قلدك الله النظر لها من الحق والعدل فالذي يقول به إن بباشتر وما انضوى إلى المرتد ابن حفصون من الحصون التي بجواره أو فات عنه موضع فساد ودار حرب ومن ملك هناك مملوكا أو مملوكة لم يستحكم له الملك كما يستحكم لمن ملك في موضع الطاعة حيث تجوز أحكام الولاة والأمير أكرمه الله

من مخطوطة «نوازل الأحكام» لابن سهل ص 206

(5) أي وجدناه

(6) : كساء من وبر الابل .

الملحق رقم 9

نازلة حول تحول الأحرار إلى عبيد وبيعهم في الأسواق

«وفي مسائل ابن زرب في ذلك في عبد بيد رجل ممن كان له ملكا وجعل الاثبات على السيد وقال قد افتيت بهذا فيما بيع في بلاد الغش إذ كان الغالب فيه بيع الأحرار وبذلك كان شيوخ بلدنا يفتون فيما بيع ببلد ابن حفصون كانوا يكلفون إقامة البينة على صحة ابتياعه بأن المملوك كان ملكا لبائعه وقد ذكر ابن عتاب هذا من اتفاق الشيوخ على ذلك أنه كثر بيع الأحرار في فتنة ابن حفصون قال فنزلت بابن عبد الرؤوف صاحب المظالم بقرطبة لعبد الله من ذلك مسألة ادعت مملوكة أنها حرة وأنها من يابرة فوقفت أياما ثم رجعت عن دعواها وقالت كذبت مملوكة فشاور في ذلك فقالت طائفة كل يسمع رجوعها كل بها قد استحقت حريتها بدعواها فليس لها أن تزور[7] نفسها وقالت طائفة يسمع منها وتبقى مملوكة لسيدها قال وهو رأيي وبه افتيت»

من مخطوطة «نوازل الأحكام» لابن سهل ص 56

(7) في الأصل وردت «تزو»

الملحق رقم 10

رسالة تحمل أمر الخليفة الناصر بإبقاء بعض الضياع في يد صاحبها لما بذله من جهاد

«من عبد الرحمن أمير المومنين إلى محمد بن قاسم سلام عليك فإني أحمد الله إليك الذي لا إله إلا هو أننا بعرفان عزيز بن محمد من ساكني مالقه رفع إلى أمير المومنين لمت بطاعته وما كان أيام الميل عليه من خالص البصيرة والحض على جهاد الكفرة المتنصرين إلى حصن ببشتر وغيره وذكر كبر سنه وضعف بدنه وسأل الكتاب إليك في حسن الوصاية به والحيطة له وحمله على ضيعته بقرية شارس وبقرية بلجيش على ما لم يزل عليه من الحرية فاطلبه أمير المومنين فيما سأل وأسعفه فيما رغب إذ تحقق عنده ما وصف به نفسه واستبان له جميل مذهبه وحسن طريقته فأحسن الوصاة به في جميع أسبابه ونفذ له ما عهد إليك به في أمره واصرف كتاب أمير المومنين إليه ليكون ظهيرا(8) بيده وشرفا لعقبه إن شاء الله والله المستعان والسلام عليك ورحمة الله وكتب مغيرة يوم الثلاثاء لخمس بقين من ذي القعدة سنة ثلاث وثلاثمائة.

من مخطوطة «فقهاء مالقه وأدباؤهم»
ص 161 - 162

الملحق رقم 11

عقد ابتياع الرقيق

«تكتب في ذلك اشترى فلان بن فلان الفلاني من فلان بن فلان الفلاني مملوكا اسمه كذا ونعته كذا من صفته ما لابد من سنه هل هو شاب أو كهل أو شيخ ومن قده هل ربعه أو معتدل القامة أو طويل ومن لونه هل هو كبدي أو حالك اللون أو أسمر اللون ومن وجهه هل هو مستدير الوجه أو أسيل الخدين ومن حاجبه هل هو أعلج أو عريض الفرجة التي بين حاجبيه من الشعر أو متصلهما يعني بالشعر وهل هو أوجن وهو بروز وجنتيه وهل جاحظ العينين وهو بروزهما أو غائرهما وفي الأنف هل هو منفرجه و قائمه وهل هو اقنى وهو انحداب وسط الأنف أو أخنس وهو متظاهره وإن كان له نبات بذقنه أو بعارضيه ذكرت ذلك وإن كان بوجهه أثر ذلك و تآليل وصفتها وموضعَها وإن كانت أمة وصفتها كذلك ثم تقول بثمن مبلغه كذا قبض البائع المذكور كما قبض المشتري المذكور كل ذلك بالقبض التام وتبارءا من درك القبض على السنة والمرجع بالدرك»

من مخطوطة «تذكرة في علم الوثائق» للفشتالي ورقة 49

الملحق رقم 12

عقد مغارسة

«دفع فلان بن فلان الفلاني إلى فلان بن فلان الفلاني جميع الأرض البيضاء التي بموضع كذا على أن يغرسها فلان المذكور شجرا من كذا شجرتين أو رمان أو تفاح أو إجاص أو دوالي عنب صفته كذا من جنس كذا ويتعاهد ذلك بالحفر والخدمة فإذا بلغ حد الاطعام بالأرض والشجر قسم بينهما نصفين أو ثلاثا الثلث لفلان والثلثان لفلان أو رباعا الربع لفلان والثلاثة أرباع لفلان مغارسة صحيحة دون شرط ولا خيار على سنة المسلمين في مغارساتهم»

من نفس المخطوطة ورقة 58 الوجه الأول .

الملحق رقم 13

نادرة توضح توسيع ملكية الخلفاء على حساب أراضي الأحباس وموقف عبد الرحمن الناصر المعادي للفقهاء

«ومن نحو ذلك ما وقع لفقهاء قرطبة مع الناصر لدين الله رحمه الله قال ابن عفيف أن الناصر احتاج إلى شهداء مجشر من أحباس المرضى بقرطبة عدوة النهر فتشكى إلى القاضي ابن بقي أمره وضرورته إليه لمقابلة تنزهه وتأديه برؤيتهم أو أن تطلعه من علاليه فقال له ابن بقي لا حيلة عند لي فيه وهو أولى بحفظ حرمة الحبس فقال له تكلم مع العلماء الفقهاء فيه وعرفهم رغبتي وما أبذله من أضعاف القيمة فيه فلعلهم يجدوا لي في ذلك رخصة فتكلم ابن بقي معهم فلم يجعلوا إليه سبيلا فغضب الناصر عليهم وأمر الوزراء بالتوجه فيهم إلى القصر وتوبيخهم ففعلوا فلما وصلوا إلى بيت الوزارة بالقصر انبرى لهم رجل جديد من الوزراء فأفحش في خطابهم وقال لهم يقول لكم أمير المومنين يا مشيخة السوء ، يا آخذي الرشا وملقني الخصوم وملقي الشرور وملبسي الأمور وملتمسي الروايات لاتباع الشهوات

من مخطوطة «جنة الرضى في التسليم لما قدر الله ورضى»
لابن عاصم الغرناطي ص 132

الملحق رقم 14

نظرة الفقهاء إلى التجارة

«قال عبد الملك ، حدثني أسد بن موسى عن محمد بن طلحة بن مطرف بن مطرف بن زياد أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال التاجر فاجر إلا من أخذ الحق وأعطاه وقال الضحاك ما من تاجر ليس بفقيه أكل الربا إن شاء أو أبا وقال أبو ذر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إني بعثت مرحمة وملحمة ولم أبعث تاجرا ولا زارعا وإن شر هذه الأمة التاجر والزارعون إلا من شح على دينه وقال التجار يبعثون يوم القيامة فجارا إلا من اتقى الله وبر وصدق»

من مخطوطة «كتاب الورع» لعبد الملك بن حبيب ورقة 182
الوجه الثاني و 183 الوجه الأول

الملحق رقم 15

وثيقة حول عفو الحكم الربضي على الفقيه يحيى بن يحيى الليثي

«أما بعد ، فقد بلغني كتابك عما سألت من امانك ورحـ (...)(8) وقد بعثنا إليك بأمانك وأمرنا برد مالك عليك وتقدمنا إلى أصبغ إلحاق صاحبيك بك إذ وافقك ذلك حسن عائذة عليك والله المستعين»

من مخطوطة «أخبار الفقهاء والمحدثين» للخشني ورقة 38 الوجه الأول

(8) كلمة غامضة نعتقد أنها «ورجاءك»

الملحق رقم 16

وثيقة أخرى حول عفو الحكم الربضي على الفقيه عيسى بن دينار

«كتاب من الحكم بن هشام لعيسى بن دينار أني أمنته على دمه وماله وشعره وبشره وأذنت له في اللحاق ببلده أوجبت أحب المقام من جميع كورنا وجعلت له بذلك عهد الله عز وجل وذمة النبيئين وذمة محمد صلى الله عليه وسلم وذمة الخلفاء رضي الله عنهم ألا أتعقبه بمكروه ولا أقدم له في سوء ولا أوخر ما وفى واستقام وناصح ولم يحدث حدثا ينقض ما فعلت له والله عز وجل على ذلك شهيد وبه وكيل».

من نفس المخطوطة ورقة 162 الوجه الأول

الملحق رقم 17

سجل بعدد فرسان الكور المجندة المخصصة لاحدى الصوائف

كورة البيرة	الفان وتسعمائة
جيـان	الفان ومائتان
قبـرة	ألف وثمانمائة
باغـة	تسعمائة
تاكرنا	مائتان وتسع وستون
الجزيرة	مائتان وتسعون
استجة	ألف ومئتان
قرمونة	مائة وخمسة وثمانون
ريـه	ألفان وستمائة وسبعة
فريش(9)	ثلاثمائة وإثنان وأربعون
فحص البلوط	أربعمائة
مورور	ألف وأربعمائة وثلاثة
تدمير	مائتان وستة وخمسون
ربينة(10)	مائة وستة
قلعة رباح واوريط(11)	ثلاثمائة وسبعة وثمانون
حصن شندلة(12)	مائة وثلاثة عشر

(9) مدينة تتصل أحوازها بأحواز فحص البلوط في الشمال الغربي من قرطبة

(10) قرية تقع في ضواحي إشبيلية

(11) مدينة قديمة كانت تقع في سهول قلعة

(12) يقع بالقرب من Jandula أحد فروع رادي الكبير
كتاب «المقتبس» لابن حيان ق 2 ص 271 272

الملحق رقم 18

أسلوب الانتاج الاقطاعي عند ماركس

«إن السمة الأكثر تمييزا للانتاج الاقطاعي في جميع بلدان أوروبة الغربية ، إنما هي اقتسام الأرض بين أكبر عدد ممكن من الرجال الاقطاعيين المرغمين على معاونة الأشراف Hommes Liges لقد كان شأن السيد الاقطاعي تماما شأن أي أمير آخر صاحب سلطة ؛ وكانت سلطته رهنا بعدد رعاياه ، يعني أكثر مما هي رهن بضخامة كيسه فاليابان بتنظيمها الاقطاعي البحت للملكية العقارية والزراعة الصغيرة فيها تقدم لنا إذن من وجهات عديدة صورة أكثر أمانة عن العصور الوسطى الأوروبية من تلك التي تقدمها كتب التاريخ عندنا»

من الفصل السابع والعشرين من كتاب رأس المال لكارل ماركس الجزء الثالث القسم الثاني ص 1057 - 1058

الملحق رقم 19

مساندة القطاعات المثقفة لحكم الناصر ودعوتها إلى نبذ التجزئة

«يزيد بن طلحة وكان أستاذا في علم العربية واللغة وكتب إلى أهل قرمونة يحضهم على الطاعة «إن أحق ما رجع إليه الغالون ، ولحق به التالون وآثره المومنون ، وتعاطل بينهم المسلمون ، مما ساء وشر ونفع وضر ، ما أصبح به الشمل ملتئما والأمر منتظما والسيف مغمود ، ورواق الأمن ممدود ، وليس من ذلك أولى بإحراز الثواب ولا أحرى من الدخول في الطاعة ، وترك الشذوذ عن الأئمة.فالى الله نرغب في المعونة على أحسن بصائرنا في وَهْيٍ يرقعه وشعب يلائمه وسلك ينظمه وأن يجعل ما حضضناكم عليه من اجتماع الألف والدخول في الطاعة اختيارا يصل لنا به خير الدارين ويحمل عنا فيه حق الخلافة المرضية التي هي من الله صلاح لهذه الأمة وسنة متبعة جامعة لتأليف الشمل وحقن الدم وتحصين الفروج والأموال»

من كتاب «طبقات اللغويين والنحويين» للزبيدي ص 294

الملحق رقم 20

التجزئة الاقطاعية كما يصورها مؤرخ مجهول

«وفي سنة ست وسبعين ومائتين خرج عليه أيضا عمر بن حفصون باستجة واستحوذ على بلاد كثيرة وطبقت الفتنة في أيامه جميع آفاق الأرض فثار الشيعة بافريقية والقرامطة بالشام والحجاز واليمن والزنج بالعراق والبربر بالغرب ، والثوار بالأندلس فخرجت عليه جميع بلاد الأندلس ما عدا قرطبة ، فخرج عليه ابن عوسجة بالاشبونة وبرتقال(13) ونواحيها ، وخرج محمد بن سليمان بشذونة ، وخرج عمر بن عمرون بلبلة ، وخرج الجنيد بن هشام بقرمونة ، وخرج البربر بماردة وخرج الجليقي بلبريشة(14) وبنو حجاج باشبيلية ، وخرج منذر بن إبراهيم بمدينة ابن السليم وسعيد بن هذيل بجيان ، وديسم بن إسحاق بمرسية وإبراهيم الخزاعي بشاطبة وبنو المهاجر بسرقسطة وطرطوشة وابن لب بتطيلة وعبد العزيز التجيبي بلاردة وسوار بغرناطة

من مخطوطة «ذكر بلاد الأندلس وصفاتها»
ص 180

(13) أي بلاد البرتغال

(14) لعلها البرشنال

بعض الملاكين العقاريين في الأندلس ابان عصر الامارة

اسم الملاكين	نوع الملكية	مقر الملكية	طريقة الحصول عليها
مصعب بن عمران	ضيعة	باجة	اقطاع
أصبغ بن عبد الله	عدة ضياع	ماردة	اقطاع
أبو القاسم بكاربن عبد الواحد	قطيعة	—	اقطاع
عباس بن مالك المرواني	ضيعة +	قرطبة	اغتصاب
زرياب	ضياع ودور مستغلات	قرطبة	اقطاع
يحيى بن مزين	قطائع ودور	قرطبة	اقطاع
ابنتا عبد الرحمن بن معاوية	أراضي	قرطبة	تحبيس
الأمير محمد	منية كنتش	قرطبة	تملك شخصي
	منية الرصافة	قرطبة	تملك شخصي
	منية القبابية	قرطبة	تملك شخصي
الأمير عبد الله	منية الارحاء	قرب قرطبة	تملك شخصي
	منية الناعورة	على نهر قرطبة	تملك شخصي
اخوة الأمير محمد	دور وضياع وقطائع مختلفة	قرطبة	اقطاع
محمد بن بشير المعافري	ضيعة	باجة	—

اسم الملاكين	نوع الملكية	مقر الملكية	طريقة الحصول عليها
إبراهيم بن قزاز	فدادين	مدريد	اقطاع
◦ هاشم بن عبد العزيز	ضياع	قرطبة	اقطاع واستحواذ
	منية قوقريص	ضواحي قرطبة الزهراء فيما بعد	اقطاع
	مجشر	قرطبة	اغتصاب
◦ أبناء هاشم بن عبد العزيز	ضياع	قرطبة	اقطاع
مسلمة بن الأمير محمد	ضياع	—	اقطاع
علي بن عيسى	قرى	—	اقطاع
وزراء هشام الرضى	أراضي لا يملكون عقودها	—	اغتصاب
إبراهيم بن مزين	قرى	—	اقطاع
عزيز بن محمد	ضياع	شريس وقرية بلجيش	اقطاع
أيدون الفتى	فدان	عدوة الوادي الكبير	استحواذ
مجهول	جنان	قرطبة	شراء
أبو عثمن عبيد الله بن عثمن	مقاطعة	المناطق الواقعة في حدود الأرض الكبيرة	اقطاع جبائي
حيوية بن ملامس الحضرمي	أراضي	اشبيلية	اقطاع
هلال المديوني	مقاطعة (إقليم)	—	اقطاع جبائي
بدر مولى عبد الرحمن	أراضي	—	اقطاع
400 إلى 500 من الموالي	قطع أرضية	قرطبة وضواحيها	اقطاع انزال
الأمير هشام بن عبد الرحمن	ضياع	قرطبة	اقتناء
أصبغ بن محمد بن هشام	قطيعة	—	اقطاع
يحيى بن معمر بن عمران	ضيعة	اشبيلية	—
قومس بن انتيان	أملاك مختلفة	—	—
عامل البيرة على عهد الحكم	أراضي شاسعة للمستعربين	البيرة	استحواذ

اسم الملاكين	نوع الملكية	مقر الملكية	طريقة الحصول عليها
بنو سراج	أراضي أرش اليمن	قرب الساحل الشرقي الجنوبي للأندلس	اقطاع
يحيى ومحمد أبناء عبد الملك بن هشام بن الليث	ضياع وأجنة ودور	الربض الغربي من قرطبة	اقطاع
الاسباط جعفر بن سليمان بن أيوب	ضياع كثيرة	البيرة	اقطاع
وقلة	الف ضيعة	شرق الأندلس	اقطاع
عبد الرحمن بن معاوية	قرى (من الأخماس)	قرطبة	اقطاع
	- الرصافة (منية)	قرطبة	اقتناء
	- أراضي الصوافي	شمال الأندلس	استحواذ
	- ضيعات أرطباس	موسطة الأندلس	مصادرة
	- أملاك يحي بن حارث وأراضي البربر المهاجرين	—	استيلاء
	- أراضي تدمير	مرسية	استيلاء على اقطاعاته
	- أراضي يوسف الفهري والصميل	—	مصادرة اقطاعاتهما
	- أراضي مقطعة	—	مصادرة بعد اقطاع
أرطباس	ضياع (20 ضيعة بعد مصادرته)	موسطة الأندلس	اقطاع
سارة القوطية	ضيعات المند (أخ أرطباس)	غرب الأندلس	اقطاع
الصميل	عشرة ضياع +	موسطة الأندلس وقرطبة	اقطاع
أبو عثمن	قرية	قرية طرش	اقطاع
عبد الله بن خالد	قرية	ألفنتين	اقطاع
ميمون العابد	ضياع (عددها عشرة)	وادي شوش - جيان	اقطاع
عدي بن خديمة	سهل كبير	فحص البلوط	اقطاع
يوسف بن مطروح	ضياع	قرطبة	اقطاع
عمر بن عبد الله	ضياع	سرقسطة	اقطاع
أبناء عمر بن عبد الله	ضياع	سرقسطة	اقطاع

اسم الملاكين	نوع الملكية	مقر الملكية	طريقة الحصول عليها
الغمر بن فهد	ضيعة +	قبرة	اقطاع واستحواذ
ابن وهب	بستان شاسع	مقبرة قريش	اقطاع
أبو عبد الله بن حارث	—	—	اقطاع
الحسن بن حارث	أراضي	ريه	اقطاع
أحمد بن عبد الله بن سعيد	ضيعة +	—	اقطاع
بنو رزين	أراضي شاسعة جنان	بلاد السهلة عين قبش	اقطاع موروث
بنو الأفلح	أراضي شاسعة	فحص البلوط	اقطاع موروث
بنو الزجالي	أراضي شاسعة	قرطبة	اقطاع موروث
بنو السعيدي	أراضي شاسعة	—	اقطاع موروث
سليمان بن وانسوس	ضياع كثيرة	قرطبة	اقطاع
بنو سعيد	قلعة بأراضيها	قلعة بني سعيد	اقطاع
بنو الليث	أراضي شاسعة	الربض الغربي من قرطبة	اقطاع
بيت همذان	أراضي شاسعة	قرب غرناطة	اقطاع
دار طيني	أراضي شاسعة	قبلي قرطبة	اقطاع
بلاي	أراضي شاسعة	شمالي قرطبة	اقطاع
الدولة (الامارة)	أراضي الخمس	نواحي الأندلس الجنوبية	تخميس
المتقبلون	أراضي الأحباس	قرطبة	قبالة
بنو غافق	قرية	مرنانة الغافقين بشرف اشبيلية	اقطاع
بنو خلدون	ضياع	الجرف	إقطاع
أبو سعيد مسلمة	قطيعة	—	اقطاع
حبيب القرشي	ضيعة	—	محاولة استحواذ تحولت إلى اقتناء بعد حكم أحد القضاة
الكنيسة	أراضي	قرطبة	احتفظت بها على أساس أداء الخراج

تعليق على الجداول الواردة

تشمل هذه الجداول مجموعة من أسماء الملاكين الذين كانت بحوزتهم بعض الأراضي التي حصلواعليها ، إما عن طريق الاقطاع ، أو الشراء ، أو الاستحواذ

وهذه الأسماء ليست شاملة بطبيعة الحال ، إنما تمثل ما أمكن جمعه من المصادر التي استعملت في البحث ، مع العلم أننا لم نشر إلى الملكيات الصغرى

كما تجدر الاشارة إلى أننا لم نتطرق إلى الاقطاع العسكري الذي عم في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري نظرا لوجود أسماء المقطعين العسكريين ، وأسماء المناطق التي أقطعوا إياها وكذا نوعية الاقطاع في متن البحث

والملاحظ من خلال تتبع قراءة الطرق التي حصل بها الملاكون على ملكياتهم أن الأغلبية العظمى منهم حازوها عن طريق الاقطاع مما يدل على سيادته كنمط رئيسي في الملكيات الكبرى

أما بالنسبة لمعاني بعض الرموز المستعملة في الجدول فهي كما يلي

– يشير إلى أننا لم نتمكن من معرفة مكان الملكية

+ تشير إلى أن ذلك الملاك فضلا عما أثبتناه ، كانت بحوزته إقطاعات أخرى

* قادة عسكريين أدخلناهم ضمن هذه الزمرة اللاعسكرية .

جدول يخص موافقة السنين الميلادية للسنين الهجرية
حسب الفترة مدار البحث

الهجرية	الميلادية	الهجرية	الميلادية	الهجرية	الميلادية
239	853	265	878	291	903
240	854	266	879	292	904
241	855	267	880	293	905
242	856	268	881	294	906
243	857	269	882	295	907
244	858	270	883	296	908
245	859	271	884	297	909
246	860	272	885	298	910
247	861	273	886	299	911
248	862	274	887	300	912
249	863	275	888	301	913
250	864	276	889	302	914
251	865	277	890	303	915
252	866	278	891	304	916
253	867	279	892	305	917
254	1 يناير 868	280	893	306	918
255	20 دسمبر 868	281	894	307	919
256	869	282	895	308	920
257	870	283	896	309	921
258	871	284	897	310	922
259	872	285	898	311	923
260	873	286	899	312	924
261	874	287	7 يناير 900	313	925
262	875	288	26 دسمبر 900	314	926
263	876	289	901	315	927
264	877	290	902	316	928

الرموز المستعملة في البحث

د.ذ.ت
د.ذ.ط = دون ذكر تاريخ الطبع

د.ذ.م = دون ذكر مكان الطبع

خ.ع.ر الخزانة العامة بالرباط

م.م.د.ا مجلة المعهد المصري للدراسات الاسلامية

م.م.م.ع= مجلة معهد المخطوطات العربية

هسبريس= Hesperis

ت ع= الترجمة العربية

ق 1 المقتبس القطعة الخاصة بعهد عبد الرحمن الأوسط

ق 2 المقتبس القطعة الخاصة بأواخر عبد الرحمن الأوسط ومعظم عهد الأمير محمد

ق 3 المقتبس القطعة الخاصة بعهد الأمير عبد الله

ق 4 المقتبس القطعة الخاصة بعهد الخليفة عبد الرحمن الناصر

ق 5 المقتبس القطعة الخاصة بالسنوات العشر الأولى من عهد الخليفة الحكم المستنصر

A.I.S = Arabic and Islamic studies
And = Andalus (Revue).
B.E.O = Bulletin d'étude d'orientalisme
E.O = Etudes d'orientalisme
I.B.L.A = Institut des belles lettres Arabes.
O.H = Orientalia Hispanica
R.F.I Revue d'études Islamiques
R.E.O = Revue d'études orientales.

الفهارس

فهرس الأعلام الاسلامية

(أ)

. بن عبد الله ، 241

هيم بن أحمد الأغلبي ، 47 280

هيم بن حجاج ، 54 137 142 174 181

1 202 212 215 269 281 295

هيم بن حسين بن عاصم ، 150

اهيم بن خالد ، 180

اهيم بن قزاز ، 94

اهيم بن مزين ، 94

. الأبار ، 97 176 186 231 301 303

. الأشعث ، 46 296

ن أبي عبدة ، 92 154 241

ن أسود ، 155

ن الأضحى ، 137 200 203 235

ن جلجل ، 145

ن جماعة ، 38

ن حبيب ، 74 75 76 78

ن حزم ، 74 76 77 - 78 148 176

ن حفصون 84 113 - 119 120 122

15 153 178 187 205 206 220

24 241 242 263 268 269 270

27 274 275 276 277 278 - 280

28 282 293 294 - 306

بن حوقل ، 320 325 337

بن حيان ، 83 90 111 122 137 144

154 173 - 176 179 - 180 200 213

214 218 - 220 237 264 269 272

278 290 296 - 299 300 301 318

ابن خاقان ، 95

ابن الخطيب ، 54 75 89 138 175 202

234 241 275 279

ابن خلدون ، 84 109 142 170 201 206

262

ابن الخليع، 276

بن الزيات ، 281

بن سعيد ، 138

بن سلام ، 37

ابن سهل ، 92 119

ابن شاكر ، 205

ابن الشالية ، 213 238 281

الصوفي ، 303

ابن طولون ، 55

ابن عبد 45

ابن عبد ربه ، 216 249

ابن عذاري ، 47 75 78 89 147 151

245 246 262 270

ابن عرفة ، 37

ابن عطاف ، 200 205

ابن عفير ، 233

ابن عمرون ، 294

ابن غالب ، 113 179 297

ابن غانم ، 96

ابن الفرات ،51

ابن الفرج ، 233

ابن الفرضي ، 216 305 306

ابن الفقيه ، 123 154

ابن فهد ، 291

ابن قتيبة ، 290

ابن القط (أحمد بن معاوية) 295 299 300 301

302 303

ابن القوطية ، 78 173 181 210 291

كوثر 291

ابن لبابة 56 151 264

ابن مروان الجليقي ، 113 141 154 177

206 210 211 212 187 233 238

247 263

ابن مزين ، 73 74 76 78 95 148

ابن مسرة ، 219 304 305 306 307 308

ابن مسلمة ، 234 281

ابن مهلب ، 184

ابن النظام ، 209

ابن هبيرة ، 46

ابن هذيل ، 241

ابن وانسوس ، 96

ابن وهب ، 94
ابن وضاح ، 178 205
ابن يامين ، 211
ابو بكر الرازي ، 74
أبو الجوشن ، 209 215
أبو الخطار 88 - 89 90 202
أبو عبد الله الشيعي ، 302
أبو عثمن عبد الله بن عثمن ، 90 96
أبو علي السراج ، 299 302 303
أبوالقاسم بكار 97
أبو كرامة ، 205
أبو يعقوب النهرجوني ، 305
أبو يوسف ، 38
أحمد بن مسلمة ، 138 214
أحمد الساماني ، 324
أحمد بن البراء ، 181
الأدريسي ، 113
إسماعيل بن قسي ، 208
إسماعيل بن موسى القسوي ، 233
أصبغ بن مالك القبري ، 306 318
أصبغ بن محمد بن هشام ، 95 97
أصبغ بن يوسف بن ناصح ، 303
الأصطخري ، 153
أمية بن غافر 297 298

(ب)

بدر الصقلبي ، 81 173
بدرون الصقلبي ، 80 92
بدر بن أحمد ، 154
براء بن مالك القرشي ، 176
بقي بن مخلد ، 56
بكر بن يحيى ، 219
البكري ، 120
البلاذري ، 46
بلج ، 74

(ج)

جعد بن أمية ، 266
جعد بن الغافر 297 298
جعفر عمر بن حفصون ، 269 277
جعفر بن مقسم ، 278
جنيد بن وهب القرموني ، 297
جهور بن عبد الملك البختي ، 291

(ح)

حارث بن بزيغ ، 292
الحارث بن حمدون ، 269
حامد بن أبا ، 145
حامد بن العباس ، 51
حبيب الصقلبي ، 173 174
الحر بن عبد الرحمان الثقفي ، 79
الحراني ، 145
حريز بن هابل ، 241
الحسن بن حارث ، 97
حفص بن عمر بن حفصون ، 285
حفص بن المرة ، 293
الحكم بن هشام ، 80 81 91 93
الحكم بن عبد الرحمان الناصر ، 308
الحميري ، 83 87 298
حنش الصنعاني 97
حوشب بن سلمة ، 140

(خ)

خالد القسري ، 46
الخشني ، 79 141 262 291 299
خلف بن بكر ، 180 206
خلف بن فرج ، 83
خليل بن مهلب ، 204
خير بن شاكر ، 269 281

(د)

داود بن هذيل ، 94
الداودي ، 73 76 77 78
ديسم بن إسحق ، 174 187 220 241

(ذ)

النون الاخميني ، 305

(ر)

الرازي ، 72 74 75 144 269
272 320

زربوشي ، 298
زين البرنسي ، 82 95

(ز)

الزجالي ، 95 153
زرياب ، 82
زعال بن سعيد ، 206
الزهري ، 72 78
زيان الفتى ، 117

(س)

السرنباقي ، 155 206 211 214 235 237 238 263
سعيد بن جوذي ، 124 203 204 218 236 237 248 275
سعيد بن سليمان ، 180 203
سعيد بن عمران القرطبي ، 306
سعيد بن ليلى اليحصبي ، 81
سعيد بن مالك ، 233 235
سعيد بن مستنة ، 281
سعيد بن منذر ، 172
سعيد بن مهلب ، 204
سعيد بن هذيل ، 204 281
سعيد بن وليد ، 181 206
السقطي 151
السمح بن مالك الخولاني ، 77 79 86 88
سليمان بن أسود ، 113
سليمان بن ذي النون ، 209 215
سليمان بن عبد الملك ، 46 297
سليمان بن عبدوس ، 211
سليمان بن عمر بن حفصون ، 277
سليمان بن محمد الشذوني ، 206
سليمان بن وانسوس ، 139
سمير أمين ، 41
سوار بن حمدون ، 155 203 233 235 237 239 293 294

(ص)

صادق سعد ، 41
الصميل ، 80 81

(ط)

طارق بن زياد ، 73 75 76
طالب بن مولود ، 241 298
الطرطوشي ، 90 149 201
طريف ، 75
طلحة بن عبد الله التميمي ، 45
الطماشكة ، 264 266

(ع)

عامر بن أبي الجوشن ، 234
عامر بن عامر ، 92 172 176 291
عامر بن معاوية ، 277
عباس بن مالك المرواني ، 80
عبد الرحمن بن إبراهيم بن حجاج ، 215
عبد الرحمن بن عبد العزيز التجيبي ، 184 209
عبد الرحمن الاوسط ، 82 87 94 97 169 173 216
عبد الرحمن الداخل ، 81 82 84 86 90 91 97 236
عبد الرحمان بن مطرف ، 219
عبد الرحمان الناصر 74 85 141 154 172 175 178 180 183 188 203 204 205 206 214 218 220 235 240 248 275 276 279 282 308 316 317 318 319 321
عبد الرزاق بن عيسى بن أسود ، 217 - 231
عبد العزيز بن موسى ، 76 82
عبد الكريم بن إلياس ، 185
عبد الله (الأمير) ، 83 85 - 89 - 93 - 94 - 96 112 138 - 142 - 144 - 173 - 179 - 180 205 209 217 - 240 - 245 248 - 274 281 291 - 292 301
عبد الله بن أمية بن الشالية ، 186 204 240
عبد الله بن بلكين ، 89
عبد الله بن جرح ، 180 204 215
عبد الله بن الحسن الفاطمي ، 302
عبد الله بن حسين ، 116
بن خالد ، 96

عبد الله بن عثمان بن بسيل ، 176
عبد الله بن وهب ، 74
عبد الله الجليقي ، 237
عبد الملك بن أبي الجواد ، 206 238
عبد الملك بن حبيب ، 75
عبد الملك بن عبد الله بن أمية ، 176
عبد الملك بن قطن ، 88
عبد الملك بن مروان ، 45 - 46
عبد الملك بن هشام بن الليث ، 93
عبد الملك الشذوني ، 155
عبد الملك الطويل115 246
عبيد الله بن أمية ، 232
عبيد الله الشيعي ، 280
عبيديس بن محمود ، 146
عثمان بن عفان ، 45
عدي بن خديهمة ، 95
العذري ، 77 90 93 155 184 185 187 216
عريب بن سعد ، 114
عزيز بن محمد ، 94
عصاه الخولاني ، 122
العلاء بن مغيث ، 90
علي بن أبي طالب ، 45 295
علي بن عمر بن المفرج ، 51
علي بن عيسى ، 94
عمر بن الخطاب ، 45 78 86
عمر بن عبد العزيز 46 77 78 79 86
عمر بن عبد الله ، 79 94
عمر بن الفرج ، 51
عمروس بن عمر 179 185 210 214 215
عيسى بن أحمد بن عبدة ، 176
عيسى بن شهيد ، 96
عيسى بن قوطي ، 206
عيشون ، 278

(غ)

غالب بن محمد ، 296 297
الغساني ، 75
الغمر بن فهد ، 94

(ف)

الفتح بن موسى ، 209 232 317
فرانك بن لب ، 180 206
فرتون بن محمد ، 234
فرتون القسوي ، 215
فهر بن أسد ، 181 200

(ق)

القاسم بن الأميرعبد الله 176.
قدامة بن جعفر ، 38
القزويني ، 242
القلقشندي ، 40 50

(ك)

كريب بن خلدون ، 179 237 296
كريب بن عثمان ، 202 296 297
كلياكتين ، 147 174

(ل)

لب بن محمد ، 181 208 212 232 234 246 247

(م)

المالكي 50
الماوردي ، 38 40 207
المتوكل ، 51
محمد بن إبراهيم بن حجاج ، 215 234
محمد بن أضحى ، 184 200 203
محمد بن الأمير عبد الله ، 79 83 -298
محمد بن تاكيت المصمودي ، 211 233
محمد بن جهور 176
محمد بن رائق ، 52
محمد بن طربيشة ، 234 237
محمد بن عبد الحميد بن غانم ، 139
محمد بن عبد الرحمن (الأمير) ، 79 83 84 91 97 112 113 138 139 140 142 151 152 172 173 174 175 176 178 181 184 185 187 200 208 210 212 281 262 249 250
محمد بن عبد الرحمن بن جرج ، 238
محمد بن عبد الرحمن الشيخ الأسلمي الخزاعي 205
محمد بن عبد العزيز العتبي ، 146
محمد بن عبد الكريم 185 206
محمد بن الأمير عبد الله ، 175 176
محمد بن عبد الله بن الأشعث ، 296

محمد بن عبد الملك الطويل ، 210 - 232 - 246
محمد بن لب ، 214 - 239 - 246
محمد بن موسى الرازي ، 123 - 124
محمد بن هاشم ، 188
المراكشي ، 72
مسعود بن عمروس ، 184 - 185 - 215
المسعودي ، 45 - 51 - 249 - 301
مسكويه ، 51 - 52
مسلمة بن الأمير عبد الله ، 83
مسلمة بن السليم ، 241
مسلمة بن عبد الملك ، 46
مضي بن تيملت ، 137
المطرف بن الأمير عبد الله ، 175 - 176 281
مطرف بن موسى ، 208 - 209 - 210 - 214
معاوية بن هشام الشبيني ، 301
معز الدولة ، 48 - 52
مغيث الرومي ، 77 - 96
المقدسي ، 320 - 327
المقري ، 78 - 81
المقريزي ، 41
مكحول ، 211 - 263
الملاحي ، 200 - 205
المنذر (الأمير) ، 92 - 93 - 94 - 123 - 124 - 142
146 175 181 - 185 - 245 - 246 - 247
248 249 - 273 - 316
منذر بن إبراهيم بن محمد ، 206
منذر بن حريز بن هابل ، 204
المنذر بن عبد الرحمان التجيبي ، 184 - 233
المنصور بن أبي عامر ، 89 - 90
مهلب ، 184
موسى بن حدير ، 139 - 176 215
موسى بن ذي النون ، 154 209 - 234 - 237
موسى بن قسي ، 155 - 174 - 177 - 212 - 213
موسى بن محمد بن سعيد ، 93
موسى بن نصير ، 73 - 76 - 77 - 148 - 209
الموفق بالله ، 174
مؤنس ، 87 - 141
ميمون العابد ، 96

(ن)

نايف بلوز ، 44
النباهي ، 80 - 92
نصر الخصي ، 173

(هـ)

هاشم بن عبد الرحمن ، 91 - 241
هاشم بن عبد العزيز ، 80 - 91 - 92 - 112 - 118
124 - 137 - 142 - 152 - 155 - 172 - 175
176 - 177 - 316
هاشم التجيبي ، 91 - 241
هشام بن عبد الملك ، 46
هشام بن محمد ، 176 - 188
هشام الرضى (الأمير) ، 82 - 91 - 93
هلال بن أحوز ، 46

(و)

الوليد بن عبد الملك ، 46 - 71 -82
وليد بن عيسى ، 216
الوليد بن غانم ، 139 - 176
الونشريسي ، 120

(ي)

يحيى صاحب الأحباس ، 85
يحيى بن بكر ، 219 - 220 - 235
يحيى بن حارث ، 80
يحيى بن ذي النون ، 213 - 214 - 263
يحيى بن صقالة ، 203 - 293
يحيى بن صقير ، 138
يزيد بن عبد الملك ، 46
يعقوب بن أبي خالد التوزري ، 234
يعقوب بن الليث الصفار ، 263
اليعقوبي ، 154
يوسف بن عمروس ، 95
يوسف بن مطروح ، 94
يوسف الفهري ، 79 - 80 - 81 82
يونس (أحد الزعماء المستقلين) ، 234

الأعلام الأجنبية

(ا)

أرطباس ، 79 81 89 - 96
أسين بلاثيوس 304
ألبورنس ، 70 86
ألفونسو الثالث ، 206 - 245 - 247 249 250
251 252 - 300 301 - 276
أنجلس ، 43

(ب)

برمندو ، 244
بروفنسال ، 71 141 171 218 230 300
بولياك ، 39

(ت)

تدمير ، 71 81 82 86
تيراس ، 230

(د)

دالشي ، 23
دوزي ، 84 272
ديفورك ، 32

(ر)

رودنسون ، 41

(س)

سانشو 246
سيمونيت ، 268

(ش)

شالميطا ، 69 87 141 142 186
شنير 248

(غ)

غرسية بن ونقة ، 247
غرسية كومس ، 231
غيطشة ، 71

(ف)

فالديافيلانو ، 70

(ق)

قسطنطين ، 323
قومس بن إنتيان ، 79 96

(ك)

كاردي ، 39
كاليصو ، 40
كاهن ، 41 44 - 50 295
كيشار ، 70 - 230

(ل)

لامبتون ، 39
لومبار ، 154 321 324
لويس أرشيبالد ، 40 41 324

(م)

ماركس كارل ، 43
موريس دوب ، 124
منديز بيدال ، 251

(هـ)

هوجو البروفانسي ، 322

(و)

ووفريد الثاني ، 243

(ي)

يوجي فارغا ، 43

فهرس القبائل والأسر والدول والأجناس

(أ)

الأتراك ، 46
الأدارسة ، 55 269
الأغالبة ، 55 121 269 280
آل أبي بكر ، 46
الأمويون ، 46 55 142 302

(ب)

البتر ، 211
البرانس ، 211
البربر 72 74 76 80 87 136 169 206 207 211 280 235 263 269 280 293 296 298
البرغواطيون ، 55
البزنطيون ، 243
البلغار 324
بنو أبي عبدة ، 173
بنو أضحى ، 137
بنو الأفلح ، 95
بنو بسيل ، 140
بنو الجد ، 295
بنو حجاج ، 95 203 212 295 296 297 317
بنو حدير ، 139
بنو خالد ، 239
بنو خلدون ، 95 202 - 237 295 296 297
بنو ذي النون ، 87 138 181 213 214 215 233
بنو رزين ، 85 87
بنو رفاعة ، 269 281 290
بنو الزجالي ، 95
بنو زيد ، 54 140
بنو سراج القضاعيين ، 84 87
بنو السعيدي ، 95
بنو شاهد ، 97
بنو شهيد 139
بنو ضريف 97
بنو غافق 95 295
بنو غانم 139
بنو فضيس ، 140
بنو قسي ، 87 138 142 143 174 180 181 184 208 210 214 232 239 246 281
بنو الليث ، 95
بنو أمية ، 97 142 180
بنو وانسوس ، 139

(ت)

التجيبيون 87 142 143 176 181 207 208 209 239 246

(ج)

الجرمان ، 88 170
الجلالقة ، 322

(ح)

الحمدانيون ، 55

(ر)

الرومان ، 111
الرستميون ، 55 324

(س)

السامانيون ، 55 324
السلاف ، 169
السودان ،

(ش)

شاميون ، 76 89

(ص)

الصفاريون ، 55 301
الصقالبة ، 73 92 - 123 - 138 - 173 - 174
326

(ع)

العباسيون ، 231
العجم ، 66 - 237 - 290
العرب ، 72 - 89 - 123 - 135 - 136 - 205
211 - 230 - 235 - 237 - 269 - 270 - 279
280 - 282 - 293 294 - 296 - 298 - 315
317

(غ)

الغسانيون ، 236 - 265

(ف)

الفاطميون ، 280 281 - 301 - 302 - 322 - 323
325 - 327
الفرنج ، 242

(ك)

الكريتيون ، 121

(م)

المجوس ، 118
المروانيون ، 81 84 139
المسالمة ، 233
المستعربون ، 72 - 80 81 135 136 143
214 - 269 - 273 - 295.
المسيحيون ، 142 246
المضرية ، 97
مكناسة (قبائل) ، 234
الموالي ، 142 214 215 268
المولدون ، 72 87 135 136 204 206
207 208 209 211 230 233 237
263 266 269 282 291 293 295
296 315

(ن)

النصارى ، 87 - 142 181 211 213
218 - 243 - 247 - 250 251 252
292
نفزة ، 300
النورمانديون ، 87 150 169 170 231

(ي)

اليهود ، 73 - 84 - 85 - 136 146 292

فهرس البلدان والمدن والأماكن

(أ)

أبذة ، 76 - 110 - 155
أربونة ، 123
أردن ، 46 - 88
أرش اليمن ، 87 - 216
أرشذونة ، 274 - 275
أرمينية ، 46
أريولة ، 112 - 317
إسبانيا ، 174
استجة ، 76 - 110 - 264 - 274 - 275
استرقة ، 244 - 247 - 252
اسكندرية ، 325
آسيا الوسطى ، 325
أشبونة ، 169
اشبيلية ، 54 - 72 - 76 - 81 - 95 - 97 - 113
117 - 123 - 124 - 138 141 - 142 - 146
154 - 170 - 178 181 - 182 - 185 - 199
200 - 202 - 203 - 213 - 214 - 216 - 231
234 237 - 238 - 241 - 245 - 264 - 281
291 - 292 - 294 - 296 - 297 - 298 - 321
322
أشتوريس ، 244 - 245 - 247 - 248 - 249 - 281
أشكونية ، 137
افريقية ، 124
افريقيا ، 123 - 173 - 325 - 327
افريقيا الشمالية ، 124 217
اقليش ، 154 - 209
أكشنوبة ، 180 - 235 - 237 - 238
ألبة ، 235 - 237 - 238 - 244 - 246
إلبيرة ، 80 - 88 - 112 - 113 - 117 - 120 - 137
154 - 178 - 180 - 203 - 214 - 275 - 279
291 - 292 - 306
ألمانيا ، 169 - 318
ألمرية ، 248 - 322 - 325 - 326
أمالفي ، 323
أماية ، 252
أنبروس ، 248
أودغشت ، 325
أوروبا ، 44 - 50 - 52 53 - 54 - 70 - 86
114 - 169 - 203 - 211 212 217 - 229
239 - 207 - 306
أوروبا الشرقية ، 173
أوروبا الشمالية ، 325
أوروبا الغربية ، 41
أورية ، 323
إيران ، 55
إيطاليا ، 39 - 121 - 169 - 320 322 - 323

(ب)

باجة ، 82 - 110 - 181 - 206 - 233 - 237
238 - 294
باريس ، 321
باغة ، 181 - 206
ببشتر ، 84 - 112 - 113 - 154 - 182 - 240
273 - 277 - 279 - 306
بجانة ، 72 - 113 117 122 124 154
216 217 218 219 231 236 248
250 263 265 272 304 306 317
326
بخارى ، 325
براك ، 325
بربشتر ، 232
برتغال ، 247
برشلونة ، 233 - 243 - 244 - 246 - 247
برشنل ، 187
برغش ، 252
بروفانس ، 122
بزنطة ، 320 - 324
بسطة ، 155
بطليوس ، 113 138 141 154 187 188
206 210 211 212 214 215 220
234 237 - 238 - 247 263

البطيحة ، 46
البصرة ، 46 52
بغداد ، 122 177 280
بلاد الافرنج ، 88 123
بلاد الجزيرة ، 55
بلاد السهلة ، 95
بلاد الغال ، 180
بلاط مغيث ، 96 141
بلجيش ، 94
بلطيق ، 324 325
بلنسية ، 181
البليار (جزر) ، 122
بنبلونة ، 76 154 246 322
بيرينه ، 123

(ت)

تدمير 74 76 81 - 88 - 90 112 114
205 214 241
تطيلة ، 110 112 154 184 188 208
تنس ، 120 217 325 326
تونس ، 325
تيهرت ، 271 272

(ث)

الثغر الأعلى ، 174

(ج)

جايتا ، 332
جبل سمنتان ، 186 204
جبل العروس ، 308
جربة ، 323
الجرف ، 95
الجزيرة العربية ، 55 180 241 326
الجزيرة الخضراء ، 170 180 241
276 279 281
جليقية ، 76 121 181 206 210
جيان ، 88 92 93 113 114 142 146
154 179 181 186 204 205 213
238 239 274 275 291

(ح)

حنين ، 45
حلب ، 55

(د)

دمشق ، 77 88 96 - 178 292 - 295
الديلم ، 48

(ر)

الرصافة ، 95 141
رندة ، 155 273
رومة ، 322
ريه ، 88 90 97 271 272 - 273 274
279 282

(ز)

الزهراء ، 321 327

(س)

سبتة ، 88
سجلماسة ، 280
سردانية ، 121
سرقسطة ، 76 112 113 117 155 179
181 185 208 209 232 - 320
سمرقند ، 325
سمورة ، 154 252 247 - 300 301 302
السودان ، 47 280 325 327
سوريا ، 320

(ش)

الشام ، 55 88 124 208 - 326
شبه الجزيرة الايبيرية ، 72
شذونة ، 76 88 185 206
الشرف (قرية) 297
شريس ، 94 206 241
شلطيس ، 115
شنتبرية ، 234

شنترين ، 110 214 235
شوذر ، 205 281

(ص)

صقلية ، 121 320 323
الصين ؛ 44 324

(ط)

طبرقة ، 326
طرش ، 96
طرطوشة ، 247 322 326
طركونة ، 73 115 184 208
طليطلة ، 72 76 81 - 110 - 114 116 140 151 154 155 - 179 - 180 - 187 234 237 321

(ع)

العراق ، 45 - 46 - 55
عين قبش ، 95

(غ)

غاليسيا ، 244
غرناطة ، 72 - 96 - 113 - 124 - 180 203 204 213 215 - 218 - 231 233 235 236 293

(ف)

فحص البلوط ، 95
فرنسا ، 50 - 169
الفسطاط ، 83
فلسطين ، 84 88
الفنتين ، 96
الفولكا ، 324

(ق)

القاهرة ، 325
قبرص ، 121
قبرة ، 94 291
قرطبة ، 72 - 76 78 80 83 84 85 93 94 95 96 112 114 143 150 151 152 175 - 178 - 179 200 202 204 205 208 211 212 213 216 218 240 241 242 248 249 250 263 265 271 - 272 273 274 280 293 297 307 - 308 320 322 326
قرمونة ، 76 118 155 - 203 215 234
قسطيلة ، 117 292 293
قسطلونة ، 137
القسطنطينية ، 322 324
قسولة ، 234 265
قشتالة ، 81 - 244 - 322
قلعة أيوب ، 208
قلعة بني سعيد ، 96
قلعة الحنش ، 211
قلنبرية ، 206 214 - 247
القنبانية ، 83 272
قنسرين ، 88
القيروان ، 120 - 280

(ك)

كاماراج ، 122
الكوفة ، 46

(ل)

لاردة ، 76 155 232
لبلة ، 76 - 114 241 292 - 294
لشبونة ، 114 - 274
لورقة ، 97 - 99 - 174 184 205 - 220

(م)

ماردة ، 76 - 154 - 182 211 233 296
مالقة ، 76 81 113 - 116 124 274 321
مجريط ، 94 155
مدينة سالم ، 154 321
مرسية ، 71 81 - 187 - 220 234
مرشانة ؛ 321

مرنانة الغافقيين ، 95
مصر ، 41 - 55 - 82 - 88 - 124 - 320   326
المغرب الأقصى ، 47 - 78 - 81 - 218
المغرب الأوسط ، 47
المكسيك ، 44
الملاحة (قرية) ، 205
منزل طيني ، 96
منزل همذان ، 96
منية عجب ، 141
مورور ، 298
الموصل ، 55
ميورقة ، 122   326

(ن)

نابولي ، 323
نبريشة ، 106   155
النبط ، 290
نفارا ، 244   245   246 - 247   281
نكور ، 124
نوالش ، 184 - 203

(هـ)

الهند ، 86
الهند الصينية ، 324

(و)

وادي آش ، 155
وادي القرى ، 45
واسط ، 52
ورد ، 206
وشقة ، 72 - 76 -77 - 141 - 184 - 185   208
210 - 214 - 232 - 246 - 234
وهران ، 120 - 124 - 326 - 327

(ي)

يابرة ، 154   155 - 237 - 248
يابسة ، 322
اليسانة ، 73

فهرس الحصون

(أ)

حصن ابن عمر ، 232
حصن أشبرغرة ، 204
حصن أشتبن ، 250
حصن أم جعفر ، 180 - 206

(ب)

حصن بيش ، 234
حصن بيشتر ، 113
حصن برشانة ، 239
حصن بشيرة ، 241
حصن بقيرة ، 234 - 239
حصن بني طارق ، 239
حصن بكور ، 204 - 215
حصن بلاي ، 274
حصن بلش ، 241

(ت)

حصن تاجرة ، 243

(ج)

حصن جندليق ، 246

(ح)

حصن الحمة ، 239 - 273

(د)

حصن دوبل ، 247

(غ)

حصن غريتور ، 239
حصن غرناطة ، 293

(ط)

حصن طلمنكة ، 250

(ف)

حصن فليوشة ، 205
حصن الفمنين ، 239

(ق)

حصن قرديرة ، 204
حصن قسطلونة ، 232

(م)

حصن مجريط ، 250
حصن ملقون ، 209 - 213
حصن المنت ، 233
حصن منتشاقر ، 233
حصن المنتلون ، 204 - 205 - 317
حصن منت ميور ، 241
حصن منتشون ، 232
حصن مورينة ، 238

(ن)

حصن ناشز ، 239
حصن نبريشة ، 206

(و)

حصن وبذة ، 209

الخرائط

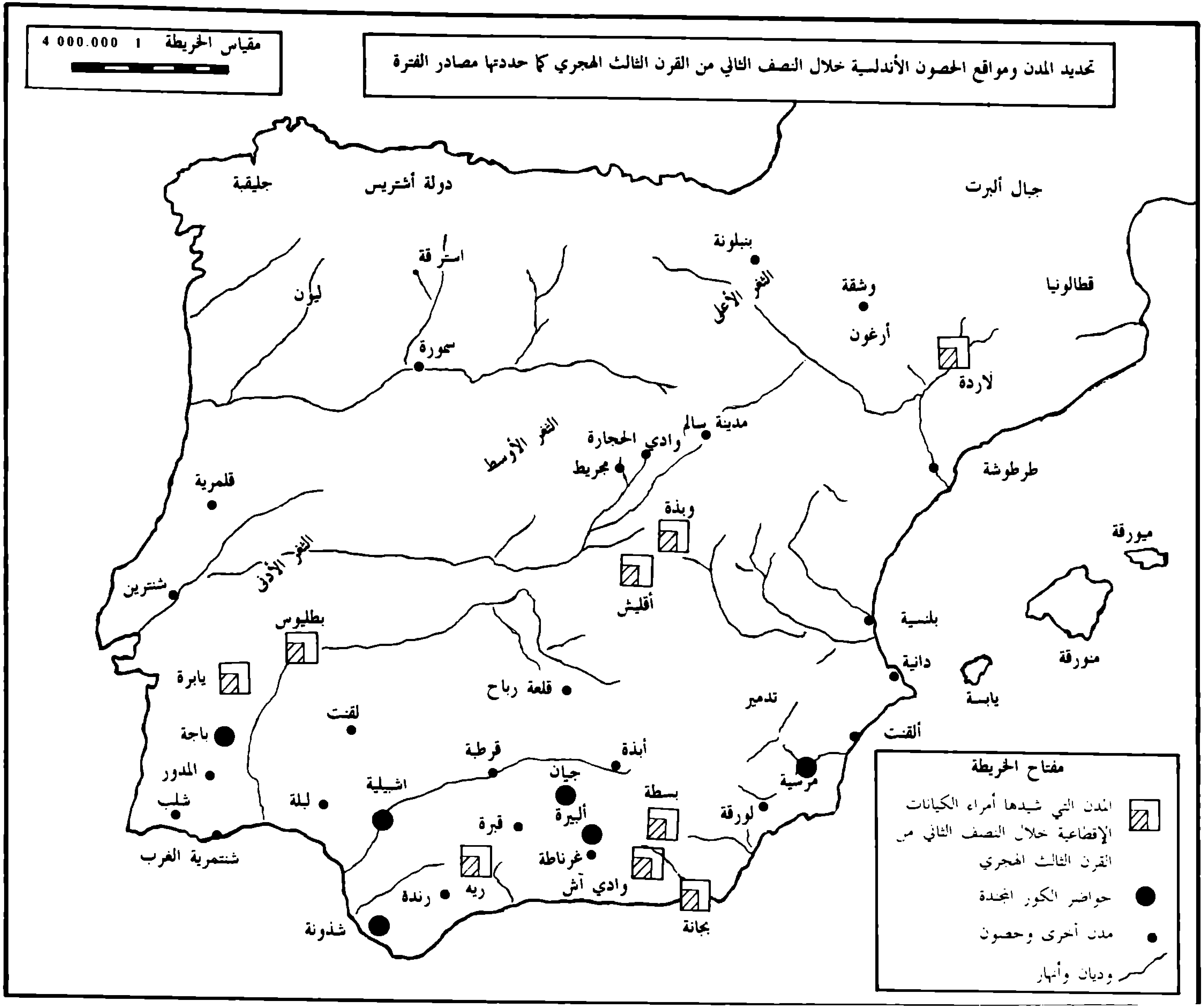
تحديد المدن ومواقع الحصون الأندلسية خلال النصف الثاني من القرن الثالث الهجري كما حددتها مصادر الفترة
مقياس الخريطة 1 4 000.000
مفتاح الخريطة
المدن التي شيدها أمراء الكيانات الإقطاعية خلال النصف الثاني من القرن الثالث الهجري
حواضر الكور المجندة
مدن أخرى وحصون
وديان وأنهار
جليقة
دولة أشتريس
جبال ألبرت
قطالونيا
بنبلونة
وشقة
أرغون
لاردة
الثغر الأعلى
استرقة
ليون
سمورة
مدينة سالم
وادي الحجارة
مجريط
الثغر الأوسط
طرطوشة
قلمرية
وبذة
أقليش
الثغر الأدنى
شنترين
بطليوس
يابرة
ميورقة
منورقة
يابسة
بلنسية
دانية
قلعة رباح
تدمير
لقنت
باجة
المدور
شلب
شنتمرية الغرب
ألقنت
قرطبة
أبذة
جيان
مرسية
اشبيلية
لبلة
قبرة
ألبيرة
بسطة
لورقة
غرناطة
وادي آش
ريه
رندة
شذونة
بجانة

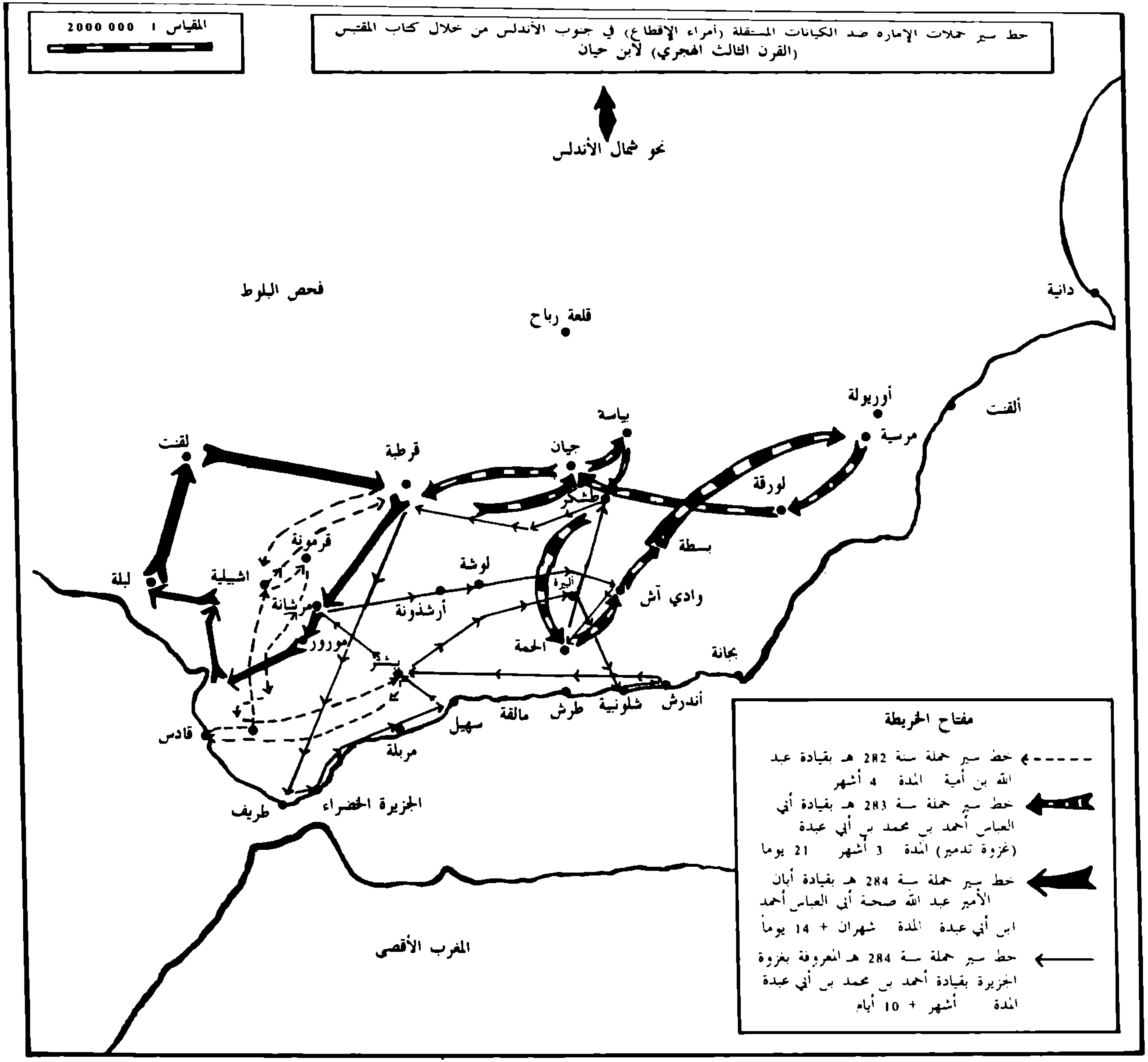
المقياس 1 2000 000
خط سير حملات الإمارة ضد الكيانات المستقلة (أمراء الإقطاع) في جنوب الأندلس من خلال كتاب المقتبس
(القرن الثالث الهجري) لابن حيان
نحو شمال الأندلس
فحص البلوط
قلعة رباح
دانية
ألقنت
أوريولة
مرسية
لورقة
بسطة
وادي آش
بجانة
أندرش
شلوبنية
طرش
مالقة
سهيل
مربلة
الجزيرة الخضراء
طريف
قادس
لبلة
لقنت
قرطبة
جيان
ياسة
قرمونة
اشبيلية
مرشانة
مورور
أرشذونة
لوشة
الحمة
المغرب الأقصى
مفتاح الخريطة
خط سير حملة سنة 282 هـ بقيادة عبد الله بن أمية المدة 4 أشهر
خط سير حملة سنة 283 هـ بقيادة أبي العباس أحمد بن محمد بن أبي عبدة (غزوة تدمير) المدة 3 أشهر 21 يوما
خط سير حملة سنة 284 هـ بقيادة أبان الأمير عبد الله صحبة أبي العباس أحمد ابن أبي عبدة المدة شهران + 14 يوما
خط سير حملة سنة 284 هـ المعروفة بغزوة الجزيرة بقيادة أحمد بن محمد بن أبي عبدة المدة أشهر + 10 أيام

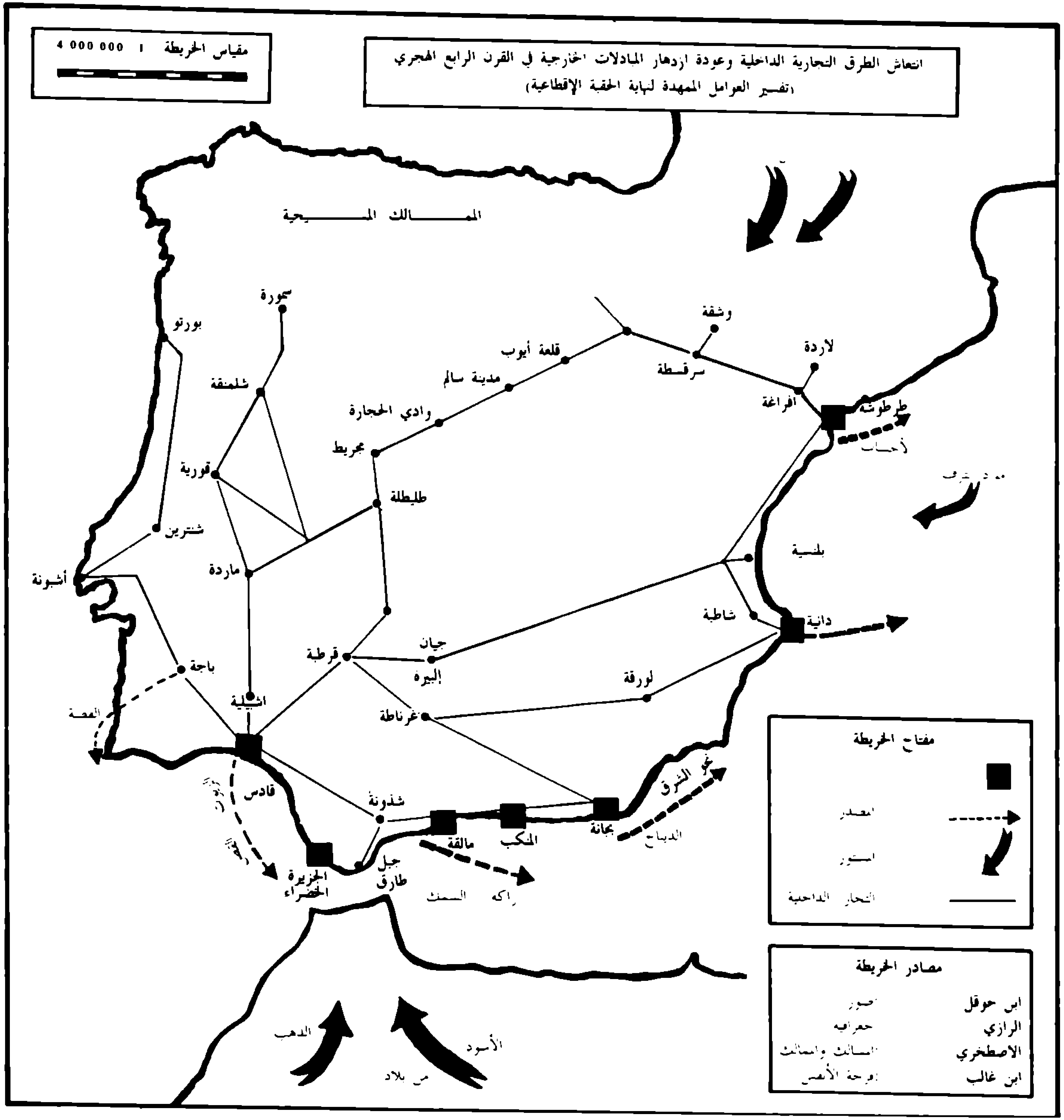

انتعاش الطرق التجارية الداخلية وعودة ازدهار المبادلات الخارجية في القرن الرابع الهجري
(تفسير العوامل الممهدة لنهاية الحقبة الإقطاعية)

محتويات الأطروحة

المقدمة حول الموضوع ومصادره 11

مدخل اشكالية الاقطاع في العالم الاسلامي 37

الباب الأول تجليات الاقطاع في البنى
الاقتصادية والاجتماعية

الفصل الأول وضعية الأرض 69

الفصل الثاني مظاهر الاقطاع في النشاط الاقتصادي 109

الفصل الثالث البنية الاجتماعية 135

الباب الثاني أثر الاقطاع في البنية
السياسية والنشاط العسكري

الفصل الأول أثر الاقطاع في البنية السياسية 169

الفصل الثاني تفاقم ظاهرة التجزئة السياسية ونشأة الكيانات
الاقطاعية 199

الفصل الثالث : أثر الاقطاع في النشاط العسكري 229

الباب الثالث اثر الاقطاع في اندلاع
الثورات الاجتماعية

الفصل الأول الثورات الاجتماعية في البوادي 261
الفصل الثاني حركات المعارضة في المدن 289
الفصل الثالث انهيار المرحلة الاقطاعية 315
الخاتمة 333
ثبت الصادر والمراجع 343
الملاحق
– الوثائق 385
– الجداول
– جدول بأسماء الملاكين في عصر الامارة 405
– جدول توافق السنين الميلادية مع الهجرية 410
– الرموز المستعملة في البحث 411

الفهارس
– فهرس الاعلام الاسلامية 413
– فهرس الاعلام الأجنبية 418
– فهرس القبائل والأسر والدول والأجناس 419
– فهرس البلدان والمدن والأماكن 421
– فهرس الحصون 425
– الخرائط
– خريطة تحديد الأقاليم ومواقع المدن والحصون الأندلسية 427
– خريطة تمثل أقوى حملات الامارة ضد الكيانات المستقلة في جنوب الأندلس لاستخلاص الجبايات منها من سنة 282 هـ إلى 284 هـ 428
– خريطة تمثل انتعاش الطرق التجارية الداخلية وعودة ازدهار المبادلات الخارجية في بداية القرن الرابع الهجري 429

سلسلة المعتمد بن عباد

تعتبر سلسلة المعتمد بن عباد للتاريخ الأندلسي ومصادره أول سلسلة تعنى بالتاريخ الأندلسي يصدرها ناشر مغربي. تشمل أساسا مجموعة من الدراسات الجامعية المتخصصة والجادة حول التاريخ الأندلسي ومصادره، وضعها متخصصون في التاريخ الأندلسي في الجامعات المغربية وفي دول إسلامية وأوربية كليبيا والعراق وإسبانيا.

تضم هذه السلسلة

- الدكتور امحمد بن عبود،
  مباحث في التاريخ الأندلسي ومصادره
- أحمد الطاهري،
  عامة قرطبة في عصر الخلافة
- الدكتور عبد الواحد ذنون طه،
  الفتح والاستقرار في شمال إفريقيا والأندلس
- الدكتور حسن الوراكلي،
  لسان الدين بن الخطيب : دراسة وببليوغرافية
- الدكتور أمين توفيق الطيبي،
  'كتاب التبيان' أو مذكرات عبد الله بن بلقين آخر أمراء بني زيري بغرناطة
- إبراهيم القادري بوتشيش،
  أثر الاقطاع في تاريخ الأندلس السياسي

الثمن : 55 درهما